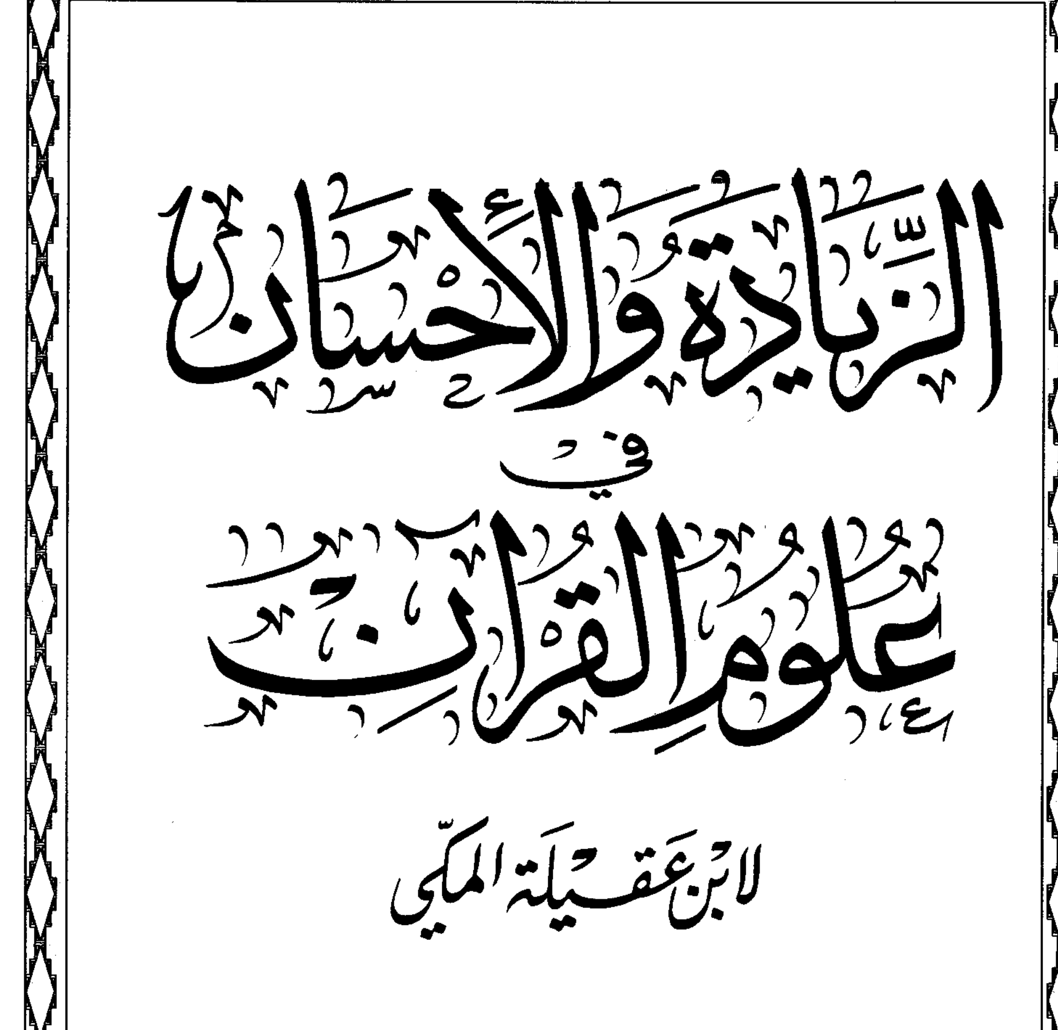
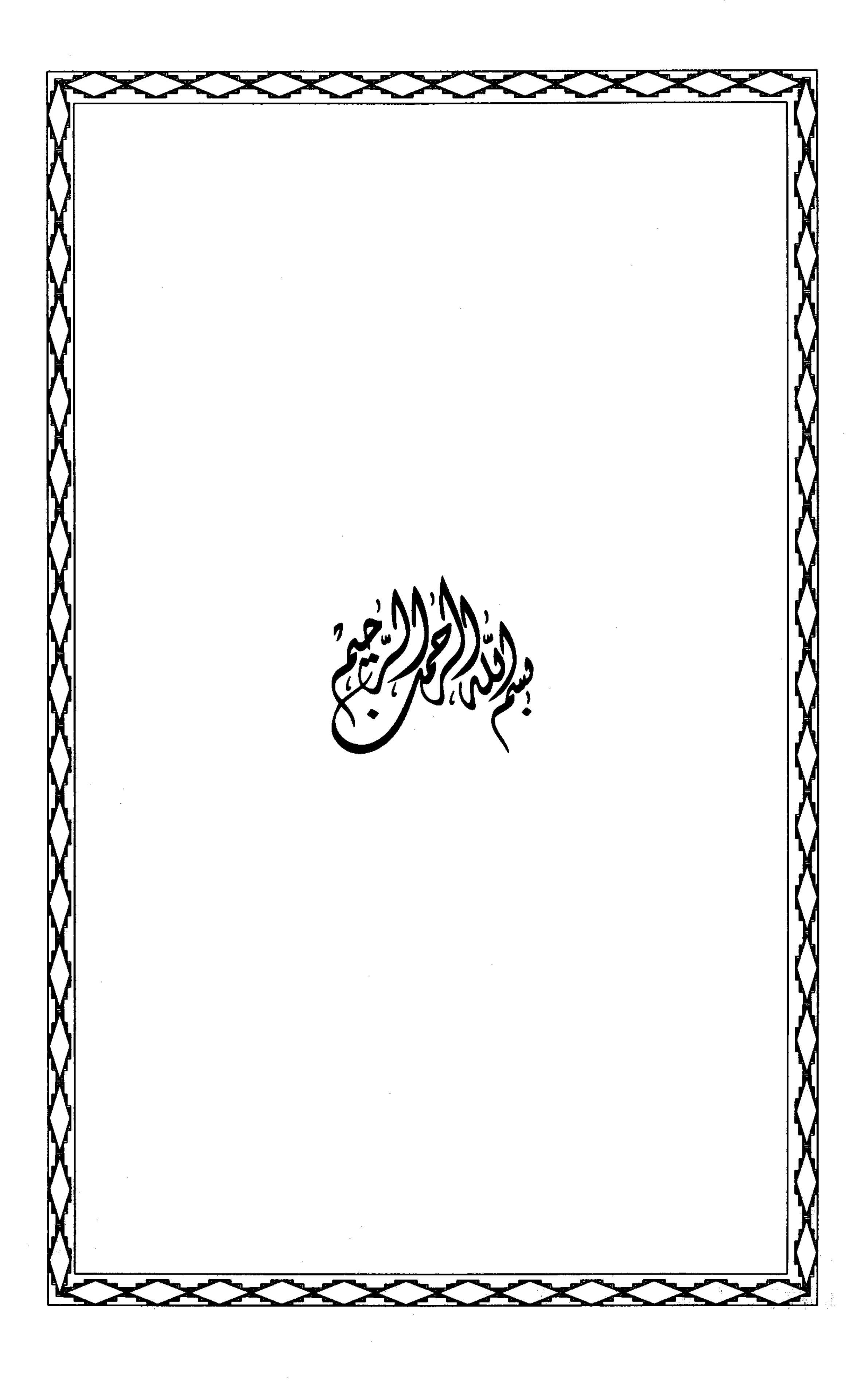
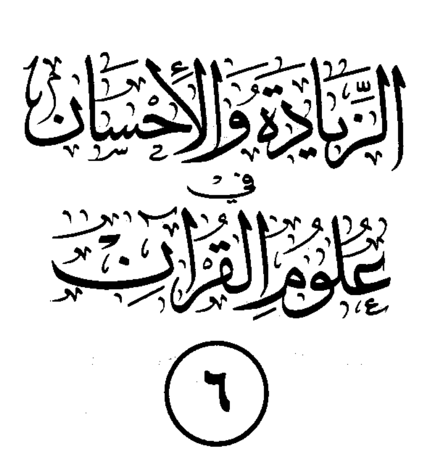
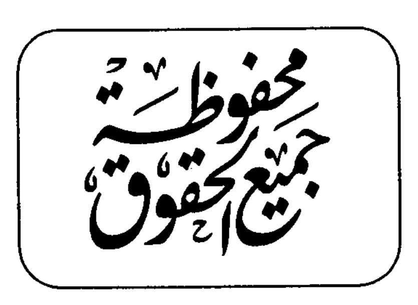


الجزء السادس


بسم الله الرحمن الرحيم


الزيادة والإحسان
في
علوم القرآن
٦

إصدارات سنة ٢٠٠٦م
مركز البحوث والدراسات
هاتف: (٥٠٥٠٥٥٠) فاكس: (٥٠٥٠٥٥٢)
E-mail: research@sharjah.ac.ae



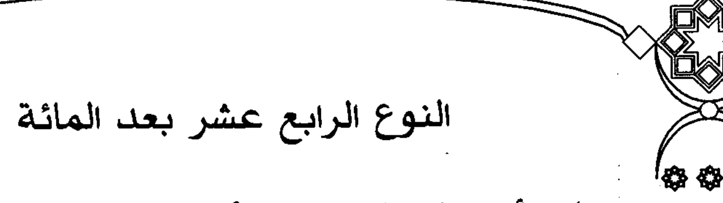
الطبعة الأولى
١٤٢٧هـ ـ ٢٠٠٦م

جامعة الشارقة
ص.ب: ٢٧٢٧٢، الشارقة، الإمارات العربية المتحدة
هاتف: (٥٥٨٥٠٠٠-٦-٩٧١+) فاكس: (٥٥٨٥٠٩٩-٦-٩٧١+)
Web site: http://www.sharjah.ac.ae



النوع الرابع عشر بعد المائة

علم أحوال المسند
وأحوال متعلقات الفعل



النوع الرابع عشر بعد المائة

علم أحوال المسند وأحوال متعلقات الفعل

ولم يذكر هذا النوع الحافظ السيوطي ـ رحمه الله تعالى ـ.

فصل:

في أحوال المسند[1]، وهو الخبر[2].

أما تركه وحذفه فلما تقدم في أحوال المسند إليه[3]، من كونه واضحاً، وصون الكلام عن الزيادة، وإيثار الاختصار[4]، إلى غير ذلك من الفوائد[5].

ومن أمثلة حذف الخبر كما جزم به الزمخشري في «الكشاف»[6]، قول الله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَٱلَّذِينَ هَادُوا۟ وَٱلنَّصَـٰرَىٰ وَٱلصَّـٰبِـِٔينَ مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ﴾ [البقرة: ٦٢][7].

وأما قوله تعالى: ﴿فَصَبْرٌ جَمِيلٌ﴾ [يوسف: ٨٣]، فيحتمل حذف المبتدأ،

---

(١) أي: الأمور العارضة له من حيث أنه مسند، والتي بها يطابق الكلام مقتضى الحال.

قال بهاء الدين السبكي: وأحواله على ما ذكر خمسة عشر: الترك، والذكر، والإفراد وكونه فعلاً، أو اسماً، أو مقيداً بمعمون: أو شرط، أو غير مقيد بهذا أو بذاك، وكونه نكرة، وكونه مخصصاً بالإضافة أو الوصف، أو غير مخصص، وكونه معرفة، وكونه جملة، وتأخره، وتقدمه.

عروس الأفراح، ضمن، شروح التلخيص: ٢/ ٢ ـ ٣.

(٢) وأيضاً: المسند في المحكوم به، وهو المحمول فعلاً كان أو اسماً. المرجع السابق.

(٣) انظر: النوع الثالث عشر بعد المائة.

(٤) في الأصل: الاختصاص وما أثبته هو المناسب للمقام.

(٥) انظر: التخليص وشروحه: ٢/ ٢ وما بعدها، الإيضاح: ١٦٩ وما بعدها.

(٦) انظر: الكشاف: ١/ ١٤٦.

(٧) قال الزمخشري في محل «من آمن» من الإعراب:

ويكون التقدير: فأمري صبر جميل، ويحتمل حذف الخبر، والتقدير: فصبر جميل أجمل[1].

ومما يحتمل الأمرين[2] قول الله تعالى: ﴿وَلَا تَقُولُوا ثَلَاثَةٌ انتَهُوا﴾ [النساء: ١٧١][3].

وأما ذكر المسند: فلكونه الأصل، ولكونه أوضح وأبين، أو للتبرك والتعظيم، إلى غير ذلك[4].

ثم إن المسند: تارة يكون اسماً، وتارة يكون جملة فعلية، لأجل تقييده[5] بأحد الأزمنة الثلاثة، مثل: زيد قام ـ للماضي، وزيد يقوم، وزيد انطلق، مع إفادة التجدد[6]. قال الله تعالى: ﴿اللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ وَيَمُدُّهُمْ فِي طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ ﴿١٥﴾﴾ [البقرة: ١٥].

وإذا كان الخبر اسماً أفاد عدم التقييد والتجديد، لكن الاستمرار والثبوت والدوام[7]، كقول الله تعالى: ﴿اللَّهُ لَطِيفٌ بِعِبَادِهِ﴾ [الشورى: ١٩].

وأما تنكير الخبر: فلإرادة عدم الحصر، كقولك: زيد كاتب، أو للتفخيم

الرفع: إن جعلته مبتدأ خبره: «فلهم أجرهم».

والنصب: إن جعلته بدلاً من اسم أن والمعطوف عليه. فخبر أن في الوجه الأول: الجملة كما هي: وفي الثاني: «فلهم أجرهم». والفاء لتضمن «من» معنى الشرط. المرجع السابق.

(١) انظر ذلك في: التلخيص وشروحه: ٢/ ١٠ ـ ١١، الإيضاح: ١٧٢.

(٢) أي: حذف المسند، أو المسند إليه.

(٣) قال القزويني بعد أن ذكر الآية وأنها تحتمل الوجهين: قيل التقدير: ولا تقولوا آلهتنا ثلاثة. ورد بأنه تقرير لثبوت آلهة؛ لأن النفي إنما يكون للمعنى المستفاد من الخبر دون معنى المبتدأ. ثم قال: والوجه أن ثلاثة صفة مبتدأ محذوف. والتقدير ولا تقولوا لنا ـ أو في الوجود ـ آلهة ثلاثة، أو ثلاثة آلهة. ثم حذف الخبر كما حذف من «لا إله إلا الله» إلى أن قال: ويجوز أن يقدر ولا تقولوا: الله والمسيح وأمه ثلاثة، أي: لا تعبدوهما، كما تعبدون لقوله تعالى: ﴿لَّقَدْ كَفَرَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ ثَالِثُ ثَلَاثَةٍ﴾ [المائدة: ٧٣]. إلى آخر كلامه. الإيضاح: ١٧٢ ـ ١٧٣.

(٤) انظر: مفتاح العلوم: ٩٩، الإيضاح: ١٧٥.

(٥) في الأصل وفي (ح): «تقيده» وما أثبته أنسب للسياق.

(٦) انظر: التلخيص وشروحه: ٢/ ١٩ ـ ٣٠.

(٧) انظر: المرجع السابق.

نحو: قوله تعالى: ﴿ذَٰلِكَ ٱلْكِتَٰبُ لَا رَيْبَ فِيهِ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ ۝٢﴾ [البقرة: ٢].

وأما تخصيصه بالإضافة أو الوصف نحو: زيد رجل عالم، فلإفادة معان يقتضيها حال الكلام[١].

وأما تعريف الخبر فغالباً يكون لإفادة الحصر والاختصاص ـ ولو ادعاء ـ نحو: زيد الأسير، وعمرو الشجاع[٢].

وأما تأخيره ـ أي الخبر ـ فلكونه هو الأصل، فإن المبتدأ مقدم والخبر مؤخر.

وأما تقديمه: فلإظهار الاهتمام به، والتخصيص وحصره في المسند إليه، إلى غير ذلك، كقول الله تعالى: ﴿لَا فِيهَا غَوْلٌ﴾ [الصافات: ٤٧] أي: بخلاف/ [١٥٥ب/ح] خمور الدنيا[٣].

وقد يكون التقديم للإشارة من أول الأمر إلى أنه خبر لا صفة، كقول حسان في مدح النبي ﷺ:

له هِمَمٌ لا منتهى لكبيرها ... هِمَّتُه الصغرى أجل من الدهر[٤]

ويكون التقديم للتفاؤل والتشويق كقول القائل:

---

(١) انظر: التلخيص وشروحه: ٢/ ٩١ ـ ٩٣، الإيضاح: ١٨٨.

(٢) انظر: أيضاً: التخليص وشروحه: ٢/ ٩٩، الإيضاح: ١٩٠.

(٣) انظر: تفسير البغوي: ٤/ ٢٧، الإيضاح: ١٩٣، التخليص وشروحه: ٢/ ١١٠ ـ ١١١.

(٤) البيت من الطويل، من قصيدة يمدح بها النبي ﷺ. وذكر بعضهم أنه لبكر بن النطاح في أبي دلف العجلي، ونقل بعضهم أن أعرابياً دخل على أمير فمدحه به ضمن قصيدة له.

و«الهمم» واحدها همة، بالكسر والفتح، وهي ما هم به من أمر ليفعل. والشاهد فيه: تقديم المسند، وهو «له» للتنبيه من أول وهلة على أنه خبر لـ «همم» لانعت له، إذ لو تأخر لتوهم أنه نعت له لا خبر. انظر: شروح التلخيص: ٢/ ١١٤ ـ ١١٥، معاهد التنصيص: ١/ ٢٠٨ ـ ٢٠٩.

وقائله: هو حسان بن ثابت بن المنذر بن حرام، الأنصاري الخزرجي، أبو عبد الرحمٰن، أو أبو الوليد، شاعر رسول الله ﷺ، وهو جاهلي إسلامي متقدم، عاش ستين سنة في الجاهلية، ومثلها في الإسلام. إلا أنه لم يشهد مع النبي ﷺ مشهداً، لأنه كان جباناً. مات في خلافة معاوية سنة (٥٤هـ) وله عشرون ومائة سنة.

الشعر والشعراء: ١/ ٣٠٥، طبقات فحول الشعراء: ١/ ٢١٥ ـ ٢٢٠، معاهد التنصيص: ١/ ٢٠٩ ـ ٢١٤، خزانة الأدب: ١/ ٢٢٧ ـ ٢٢٨.

ثلاثة تشرق الدنيا ببهجتها	شمس الضحى وأبو إسحاق والقمر[1]

ويكون التقديم لكون الخبر أهم عند المتكلم، كقولك: عليه السلام.

فصل في أحوال المفعول:

اعلم أن الكلام في أحوال المسند إليه، وهو المبتدأ، والفاعل، من ذكره، وحذفه، وتقديمه، وتأخيره، ووصفه وتأكيده، والعطف عليه، والإبدال منه، ونكت ذلك وفوائده[2]، ثم الكلام على أحوال المسند ـ وهو الخبر ـ وكونه اسم، أو جملة فعلية، وتقديمه وتأخيره، ووصفه، وما في ذلك من الفوائد، قد تقدم في أول هذا النوع، وفي النوع الذي سبقه.

وهذا الفصل يذكر فيه المفعول مع ملاحظة الفعل، فإن الفعل على قسمين: قاصر، وهو الذي لا يحتاج إلى مفعول، كقولك: قام زيد، ويقوم زيد، فإنه لا يفتقر إلى مفعول. ومتعد، وهو الذي يحتاج إلى مفعول.

وبعض الأفعال تحتاج إلى مفعول واحد، وهو أكثرها، وبعضها تحتاج إلى/ مفعولين، وبعضها يحتاج إلى ثلاثة مفاعيل[3]. ثم إن المفعول قد يكون [٣٥٠ب/هـ] مذكوراً وهو الأكثر، وقد يكون محذوفاً. ثم هو في حالة الحذف إمّا أن يكون ملاحظاً. أو متناسياً عنه غير ملاحظ، كقول الله تعالى: ﴿هَلْ يَسْتَوِى الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [الزمر: ٩]، فمفعول يعلمون: محذوف متناسى، للإشارة إلى تعميم العلم، وعدم التحكم بنوع من الأنواع، وتقديره: هل يستوي الذين يعلمون العلم. ومن حذف المفعول قول الله تعالى: ﴿فَلَوْ شَآءَ لَهَدَىٰكُمْ أَجْمَعِينَ﴾ [الأنعام: ١٤٩]، وذلك لدلالة السياق على الحذف، والتقدير: فلو شاء الله هدايتكم لهداكم[4]. ومن حذف المفعول للاختصار والتعميم قول الله تبارك

---

(١) البيت لمحمد بن وهيب الحميري، من قصيدة من البسيط يمدح بها أبو إسحاق، وهو الخليفة العباسي محمد بن المعتصم بن هارون الرشيد. والشاهد فيه: تقديم المسند وهو: «ثلاثة» للتشويق إلى ذكر المسند إليه، وهو «شمس الضحى» وما عطف عليه. انظر: التلخيص وشروحه: ٢/١١٦، المفتاح: ١٠٥، الإيضاح: ١٩٣، والشاعر تقدمت ترجمته.

(٢) في الأصل وفي (ح): وفوائد وما أثبته أنسب للسياق.

(٣) انظر ذلك في: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: ٢/١٤٥، ١٤٨.

(٤) انظر: مغني البيت: ٨٢٨، الإيضاح: ١٩٨.

وتعالى: ﴿وَٱللَّهُ يَدْعُوٓاْ إِلَىٰ دَارِ ٱلسَّلَٰمِ﴾ [يونس: ٣٥][١]. ومن حذفه للاختصار فقط، قول الله تعالى وتقدس: ﴿وَلَمَّا وَرَدَ مَآءَ مَدْيَنَ وَجَدَ عَلَيْهِ أُمَّةً مِّنَ ٱلنَّاسِ يَسْقُونَ وَوَجَدَ مِن دُونِهِمُ ٱمْرَأَتَيْنِ تَذُودَانِ﴾ [القصص: ٢٣][٢] فحذف مفعول «يسقون» أي: مواشيهم، و«وتذودان» أي: أغنامهما.

ومن حذف المفعول قول الله جل شأنه: ﴿وَٱلضُّحَىٰ ۝١ وَٱلَّيْلِ إِذَا سَجَىٰ ۝٢ مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَىٰ ۝٣﴾ [الضحى: ١ ـ ٣] أي: ما قلاك، وقيل: حذف المفعول لرعاية الفاصلة[٣].

وعندي[٤]: إنما حذف لئلا يواجهه بخطاب القلا وهو: البعاد والهجران، وهذه نكتة معنوية، ومراعاة الفاصلة نكتة لفظية.

وقد يحذف المعفول لاستهجان ذكره، كقول عائشة ـ رضي الله تعالى عنها ـ: ما رأيت منه ولا رأى مني، أي: من العورة[٥].

وقد يحذف لظهوره ووضوحه وتعينه عند السامع، كقول الله تبارك وتعالى: ﴿لِّيُنذِرَ بَأْسًا شَدِيدًا﴾ [الكهف: ٢]، أي: لينذر الذين كفروا[٦].

---

(١) انظر ذلك كله في: (التلخيص وشروحه: ٢/ ١٢٢ ـ ١٢٣، ١٣٠ ـ ١٣١، ١٤٠، الإيضاح: ٢٠١، البرهان: ٣/ ١٧٥ ـ ١٧٧، وانظر: معترك الأقران: ١/ ٣٠٩ ـ ٣١٠، الإتقان: ٣/ ١٧٣.

(٢) انظر: مفتاح العلوم: ١١٠. قال القزويني: والأولى أن يجعل لإثبات المعنى في نفسه للشيء على الإطلاق. الإيضاح: ٢٠٢، وانظر: ١٩٥ أيضاً.

وقال الزمخشري عند تفسيره للآية: فإن قلت: لم ترك المفعول غير مذكور في قوله: «يسقون»، و«تذودان» و«لانسقي»، قلت: لأن الغرض هو الفعل لا المفعول، ألا ترى أنه إنما رحمهما لأنهما كانتا على الذياد وهم على السقي، ولم يرحمهما لأن مذودهما غنم، وسقيهم إبل مثلاً، وكذلك قولهما: لا نسقي حتى يصدر الرعاء المقصود فيه السقي لا المسقي. الكشاف: ٣/ ٤٠١.

(٣) انظر ذلك في: المفتاح: ١١٠، التخليص وشروحه: ٢/ ١٤٠ ـ ١٤٤، الإيضاح: ٢٠١.

(٤) أي: المؤلف ابن عقيلة.

(٥) لم أجد هذا الأثر فيما أطلعت عليه في مظانه من كتب السنة. وقد ذكره السكاكي والقزويني في المفتاح: ١١٠، الإيضاح: ٢٠١، التلخيص: ١٣٢.

(٦) انظر: تفسير أبي السعود: ٥/ ٣٠٢ ـ ٣٠٣.

وأما تقديمه ـ أي المفعول ـ على الفعل، فلمعان منها:

[رد][1] الخطأ[2] في التعيين، كقولك: زيداً عرفت، لمن اعتقد أنك عرفت إنساناً وأنه غير زيد. وقال الله تبارك وتعالى: ﴿وَإِيَّٰىَ فَٱرْهَبُونِ﴾ [البقرة: ٤٠] لا غيري[3].

وقول الله تبارك وتعالى: ﴿إِنَّ أَرْضِى وَٰسِعَةٌ فَإِيَّٰىَ فَٱعْبُدُونِ﴾ [العنكبوت: ٥٦][4].

ومن هذه الأوجه: التخصيص أيضاً. وإذا قدم المفعول على الفعل، فغالباً يكون المقصود التخصيص[5]، فلهذا يقال في: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ۝٥﴾ [الفاتحة: ٥]: أي نخص ذاتك بالعبادة لا غيرك[6]. وفي قول الله تبارك وتعالى شأنه: ﴿لَإِلَى ٱللَّهِ تُحْشَرُونَ﴾ [آل عمران: ١٥٨] لا إلى غيره[7]. وكذا تقديم المفعول على الفاعل لغرض من هذه الأغراض[8]، كقول الله تبارك وتعالى: ﴿فَأَوْجَسَ فِى نَفْسِهِۦ خِيفَةً مُّوسَىٰ ۝٦٧﴾ [طه: ٦٧] للاهتمام بشأن الخيفة، والانتزاع في النفس فقدم على الفاعل[9]. وكذلك تقديم ما يتعدى إلى مفعولين، مثل تقديم المفعول الأول على الثاني لنكتة، كقول الله تعالى شأنه: ﴿وَجَعَلُوا۟ لِلَّهِ شُرَكَآءَ ٱلْجِنَّ﴾ [الأنعام: ١٠٠] فـ﴿شُرَكَآءَ﴾، و﴿ٱلْجِنَّ﴾، مفعولين

---

(١) ليست في الأصل، وأثبتها من (ح).

(٢) في الأصل وفي (ح): «الخطاب» وما أثبته هو الصواب الذي يقتضيه السياق.

(٣) انظر: تفسير أبي السعود: ١/ ٩٥.

(٤) انظر: أيضاً: تفسير أبي السعود: ٧/ ٤٥.

(٥) وهذا هو الذي عليه المحققون من علماء البيان، وخالف بعضهم في ذلك، وقالوا: بل يلزم. انظر: تفصيل ذلك في: الفلك الدائر: ٢٢٨ وما بعدها، المثل السائر: ٢/ ٢٤٠، البرهان: ٣/ ٢٣٧ ـ ٢٣٨.

(٦) انظر: تفسير أبي السعود: ١/ ٧١، البرهان: ٣/ ٢٣٦. وقال ابن الأثير: إنما قدم ـ أي المفعول ـ في هذا الموضع لمكان نظم الكلام.... المثل السائر: ٢/ ٢٤١.

(٧) انظر: تفسير أبي السعود: ٢/ ١٠٥، البرهان: ٣/ ٢٣٦ ـ ٢٣٧.

(٨) أي: التي ذكرت في تقديم المفعول على الفعل مثل: التخصيص والاهتمام بذكره، والعناية به، ولمراعاة الفواصل. انظر: الإيضاح: ٢٠٧.

(٩) وأيضاً: لمشاكلة الكلام، ورعاية الفواصل. انظر ذلك في: التلخيص وشروحه: ٢/ ١٦٤، البرهان: ٣/ ٢٣٤، تفسير أبي السعود: ٦/ ٦٧. ولمزيد من التفصيل انظر ما سبق كله في مفتاح العلوم: ١١١ ـ ١١٢، التخليص وشروحه: ٢/ ١٤٥ ـ ١٤٧، ١٥٢ ـ ١٥٤، الإيضاح: ٢٠٤ ـ ٢٠٧، البرهان: ٣/ ٢٣٣ وما بعدها.

لـ﴿جَعَلُوا۟﴾ فالمفعول الأول منها: ﴿ٱلْجِنَّ﴾، والثاني: «الشركاء»[1]. للإشارة إلى اهتمامهم ورغبتهم في الشرك[2].//.

[٣٥٠/أ هـ]
[١٥٥/أ ح]

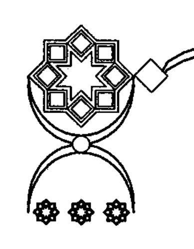
(١) هذا قول. انظر: تفسير أبي السعود: ٣/١٦٧، وقال بعد ذلك: «قدم ثانيهما على الأول لاستعظام أن يتخذ لله سبحانه شريك ما، كائنا ما كان، و«لله» متعلق بـ «شركاء» قدم عليه للنكتة المذكورة. المرجع السابق. وقيل: التقدير: هما لله شركاء الجن، و«الجن» بدل من «شركاء» مفسر له. انظر: معاني القرآن، للفراء: ١/٣٤٨.

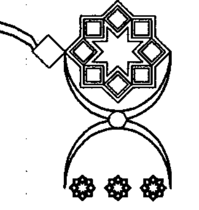
(٢) انظر: البرهان: ٣/٢٣٥ ـ ٢٣٦، ٢٦٧ ـ ٢٦٨.



النوع الخامس عشر بعد المائة

علم حصره واختصاصه





النوع الخامس عشر بعد المائة

علم حصره واختصاصه[1]

أمّا الحصر، ويقال له: القصر[2] فهو: تخصيص أمر بآخر بطريق مخصوص[3].

ويقال أيضاً: إثبات الحكم للمذكور ونفيه عمّا عداه[4]. وينقسم إلى قصر الموصوف على الصفة[5]، وقصر الصفة[5] على الموصوف: وكل منهما إمّا حقيقي وإمّا مجازي[6].

---

(١) هذا النوع في الإتقان هو النوع الخامس والخمسون. وقد نقله المؤلف منه نقلاً كاملاً، ولم يشر إلى ذلك. وكذلك هو في معترك الأقران: الوجه الثاني عشر من وجوه إعجازه.

(٢) كذا قال السبكي في عروس الأفراح انظر ذلك ضمن شروح التلخيص: ٢/١٦٦.

(٣) كذا قال التفتازاني في المختصر على التلخيص. وقال المغربي في مواهب الفتاح: وأما في الإصطلاح فهو: تخصيص شيء بشيء ـ أي تخصيص موصوف بصفة، أو صفة بموصوف بطريق من الطرق الأربعة، من النفي والاستثناء وغير ذلك.
وقال السبكي في عروس الأفراح: وهو تخصيص أمر بآخر بإحدى الطرق الأربع ـ كذا قالوه ـ وهي أكثر من أربع.
انظر ذلك كله في: شروح التلخيص: ٢/١٦٦، وفي الإتقان: ٣/١٤٩، معترك الأقران: ١/١٨١.

(٤) انظر: عروس الأفراح، ضمن، شروح التلخيص: ٢/١٦٦، كما سبق.
والإتقان، معترك الأقران الأجزاء والصفحات نفسها.
هذا تعريف الحصر ـ أو القصر في الاصطلاح.
أما تعريفه لغة. فقيل: الحبس. وبابه نصر. وقيل: عدم المجاوزة إلى الغير، فهو من قصر الشيء على كذا ـ لم يجاوز به إلى غيره. مختار الصحاح ـ قصر ـ .

(٥) المراد بالصفة في الموضعين: الصفة المعنوية، لا النعت، الذي يتكلم عليه النحويون. انظر: التخليص وشروحه: ٢/١٦٩.

(٦) انظر: المرجع السابق: ٢/١٦٦ ـ ١٦٨، الإتقان: ٣/١٤٩، معترك الأقران: ١/ ١٨١.

فمثال قصر الموصوف على الصفة حقيقياً نحو: ما زيد إلا كاتب، أي لا صفة له غيرها وهو عزيز لا يكاد يوجد لتعذر الإحاطة بصفات الشيء حتى يمكن إثبات شيء منها ونفي ما عداها بالكلية، وعلى عدم تعذرها يبعد أن تكون للذات صفة واحدة ليس لها غيرها[١]؛ ولذا لم يقع في التنزيل.

ومثاله مجازياً قوله تعالى: ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ﴾ [آل عمران: ١٤٤]، أي: أنه مقصور على الرسالة لا يتعداها إلى التبري من الموت الذي استعظموه، الذي هو من شأن الإله[٢].

وأمّا مثال قصر الصفة على الموصوف حقيقياً، ﴿لَآ إِلَٰهَ إِلَّا ٱللَّهُ﴾ [محمد: ١٩].

ومثاله مجازياً، قوله تعالى: ﴿قُل لَّآ أَجِدُ فِي مَآ أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا عَلَىٰ طَاعِمٍ يَطْعَمُهُۥٓ إِلَّآ أَن يَكُونَ مَيْتَةً . . .﴾ الآية [الأنعام: ١٤٥]. كما قال الإمام الشافعي ـ رضي الله تعالى عنه ـ فيما نقل عنه من أسباب النزول: أن الكفار لما كانوا يحلون الميتة والدم ولحم الخنزير وما أهل لغير الله به، وكانوا يحرمون كثيراً من المباحات، وكانت سجيتهم تخالف وضع الشرع، ونزلت الآية مسبوقة بذكر شبهتهم في البحيرة والسائبة والوصيلة والحامي[٣]؛ وكان الغرض إبانة كذبهم؛ فكأنه قال: لا حرام إلا ما أحللتموه والغرض الرد عليهم والمضادة، لا الحصر الحقيقي[٤].

وينقسم الحصر[٥] باعتبار آخر إلى ثلاثة أقسام: قصر إفراد[٦]، وقصر

---

(١) انظر: التلخيص وشروحه: ٢/ ١٧١ ـ ١٧٣، الإتقان: ٣/ ١٤٩، معترك الأقران: ١/ ١٨١، الإيضاح: ٢١٣.

(٢) انظر: مفتاح العلوم: ١٣٩، الإيضاح: ٢١٩، التخليص وشروحه: ٢/ ٢١٥ ـ ٢١٦، الإتقان: ٣/ ١٤٩، معترك الأقران: ١/ ١٨١.

(٣) انظر: تفصيل القول في بيان هذه الأوضاع المذكورة في الآية في تفسير الطبري: ١١/ ١١٦ ـ ١٣٤، البغوي: ٢/ ٧٠ ـ ٧١، ابن كثير: ٢/ ١١٠ ـ ١١٢، زاد المسير: ٢/ ٤٣٦ ـ ٤٤٠.

(٤) الإتقان: : ٣/ ١٤٩، معترك الأقران: ١/ ١٨١ ـ ١٨٢. وانظر: أحكام القرآن، للشافعي: ٢/ ١٠٠ ـ ١٠٢، الأم: ٢/ ٢٦٤، ٢٦٧.

(٥) ويسمى القصر.

(٦) سمي بذلك لقطعه الشركة بين الصفتين في الثبوت للموصوف، أو بين الموصوف

قلب[1]، وقصر تعيين[2].

فالأول: يخاطب به من يعتقد الشركة، نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا ٱللَّهُ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ﴾ [النساء: ١٧١] خوطب به من يعتقد اشتراك الله والأصنام في الألوهية.

والثاني: يخاطب به من يعتقد إثبات الحكم لغير من أثبته المتكلم له، نحو قوله تعالى: ﴿رَبِّيَ ٱلَّذِي يُحْيِۦ وَيُمِيتُ﴾ [البقرة: ٢٥٨] خوطب به نمروذ[3]، الذي اعتقد أنه المحيي المميت دون الله تعالى. وقوله تعالى: ﴿أَلَآ إِنَّهُمْ هُمُ ٱلسُّفَهَآءُ﴾ [البقرة: ١٣]، خوطب به من اعتقد من المنافقين أن المؤمنين سفهاء دونهم[4].

والثالث: يخاطب به من تساوى عنده الأمران، فلم يحكم بإثبات الصفة لواحد بعينه، ولا لواحد بعينه بإحدى الصفتين بعينها[5].

فمثل[6] قوله تعالى ـ حاكياً عن أهل أنطاكية[7] ـ إذ كذبوا رسل عيسى عليه السلام: ﴿وَمَآ أَنزَلَ ٱلرَّحْمَٰنُ مِن شَيْءٍ إِنْ أَنتُمْ إِلَّا تَكْذِبُونَ﴾ [يس: ١٥] فإنهم كانوا مترددين في

= وغيره، في الإتصاف بالصفة. عند من يعتقد ذلك. الإيضاح: ٢١٤. وانظر: التلخيص وشروحه: ٢/ ١٧٩.

(١) لقلبه حكم السامع أو المخاطب.

(٢) لتعيينه ما هو غير معين عند المخاطب.

(٣) نمورذ: جبار كان ببابل، وهو: نمروذ بن كنعان بن كوش بن سام بن نوح. وقيل: أنه نمروذ بن فالخ بن عابر بن شالخ بن أرفخشد بن سام بن نوح. انظر: تفسير الطبري: ٥/ ٤٣٠ ـ ٤٣١، تفسير ابن كثير: ١/ ٣٢٠. وانظر: نفحات الأقران في مبهمات القرآن، للسيوطي: ٢١ ـ ٢٢.

وقال السهيلي: هو النمرود بن كوش بن كنعان بن حام بن نوح، وان ملكاً على السواد، وكان ملكه للضحاك الطاغية الذي دام ملكه ألف عام...». التعريف والأعلام: ٣٠ ـ ٣١.

(٤) انظر: تفسير البغوي: ١/ ٥١.

(٥) انظر: الأقسام الثلاثة في: التلخيص وشروحه: ٢/ ١٧٨ وما بعدها، الإيضاح: ٢١٤ ـ ٢١٥. وكذلك انظر: الإتقان: ٣/ ١٤٩ ـ ١٥٠، معترك الأقران: ١/ ١٨٢.

(٦) فمثل: من نسخة (ح).

(٧) أنطاكية: بالفتح ثم السكون والياء مخففة: مدينة هي قصبة العواصم من الثغور الشامية، من أعيان البلاد وأمهاتها. موصوفة بالنزاهة والحسن، وطيب الهواء وعذوبة الماء. وكثرة الفواكه. وتقع في الشمال الغربي من سوريا. ولا تزال تسمى باسمها القديم. انظر: معجم البلدان: ١/ ٢٦٦ ـ ٢٧٠، مراصد الإطلاع: ١/ ١٢٤ ـ ١٢٥.

أن الرسل صادقين أو كاذبين، ثم قصروهم على الكذب قصر تعيين[1].

فصل:

طرق الحصر[2] كثيرة:

أحدها: النفي والاستثناء[3]، سواء كان النفي «بلا» أو «ما» أو غيرهما، والاستثناء بإلا، أو غير، نحو: ﴿لَآ إِلَٰهَ إِلَّا ٱللَّهُ﴾ [الصافات: ٣٥، محمد: ١٩]، ﴿وَمَا مِنْ إِلَٰهٍ إِلَّا ٱللَّهُ﴾ [آل عمران: ٦٢]، ﴿مَا قُلْتُ لَهُمْ إِلَّا مَآ أَمَرْتَنِى بِهِۦ﴾ [المائدة: ١١٧].

ووجه إفادته الحصر: أن الاستثناء المفرغ لا بد أن يتوجه النفي فيه إلى مقدر هو مستثنى منه؛ لأن الاستثناء إخراج، فيحتاج إلى مخرج منه، والمراد التقدير المعنوي لا الصناعي، ولا بد أن يكون عاماً؛ لأن الإخراج لا يكون إلا من عام، ولا بد أن يكون مناسباً للمستثنى في جنسه؛ مثل: ما قام إلا زيد، أي أحد؛ وما أكلت إلا تمراً؛ أي مأكولاً. ولا بد أن يوافقه في صفته؛ أي إعرابه، وحينئذ يجب القصر إذا أوجب شيء منه بـ«إلا» ضرورة تبقي ما عداه على صورة الانتفاء.

وأصل استعمال هذا الطريق أن يكون المخاطب جاهلاً بالحكم؛ وقد يخرج عن ذلك فينزل المعلوم منزلة المجهول لاعتبار مناسب، نحو قوله تعالى: ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ﴾ [آل عمران: ١٤٤] فإنه خطاب للصحابة وهم لم يكونوا/ [١٣٥١/أ هـ] يجهلون رسالة النبي ﷺ؛ لأنه نزل استعظامهم له عن الموت منزلة من يجهل رسالته، لأن كل رسول لا بد من موته؛ فمن استبعد موته فكأنه استبعد رسالته[4].

الثاني: «إنما». الجمهور على أنها للحصر، فقيل: بالمنطوق، وقيل: بالمفهوم[5].

---

(١) انظر: الإيضاح: ٢١٥.

(٢) طرق الحصر: هي أسبابه اللفظية التي تفيده.

(٣) انظر: مفتاح العلوم: ١٣٩، التلخيص وشروحه: ١/١٩١، الإيضاح: ٢١٥.

(٤) انظر: ما سبق في: التلخيص وشروحه: ٢/٢١٥ وما بعدها، الإتقان: ٣/١٥٠ ـ ١٥١، معترك الأقران: ١/١٨٢ ـ ١٨٣.

انظر كذلك حول الآية: تفسير أبي السعود: ٢/٩٢.

(٥) انظر: عروس الأفراح، ضمن، شروح التلخيص: ٢/١٩١.

وأنكر قوم إفادتها إياه، منهم: أبو حيان[1]. واستدل ما أثبتوه بأمور:

منها: قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةَ﴾ [البقرة: ١٧٣] بالنصب؛ فإن معناه: ما حرم عليكم إلا الميتة[2]؛ لأنه المطابق في المعنى لقراءة الرفع[3]؛ فإنها للقصر، فكذا قراءة النصب، والأصل استواء معنى القراءتين.

قال في التلخيص: ومنها «إنما» كقولك في قصره إفراداً: إنما زيد كاتب، وقلباً: إنما زيد قائم، وفي قصرهما: إنما قائم زيد؛ لتضمنه معنى «ما» و«إلا»؛ لقول المسفرين في قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةَ﴾ [البقرة: ١٧٣، النحل: ١١٥] بالنصب، معناه: ما حرم عليكم إلا الميتة وهو المطابق لقراءة الرفع[4].

قال شارحه السعد[5] في مطوله: وتقرير هذا، أن القراءة المشهورة: نصب

---

(١) حيث قال في البحر: ١/ ٦١، ٦/ ٣٤٤: «إنما» في ألفاظ المتأخرين من النحويين وبعض أهل الأصول أنها للحصر، وكونها مركبة من «ما» النافية، دخل عليها «أن» التي للإثبات فأفادت الحصر قول ركيك فاسد صادر عن غير عارف بالنحو.

ثم قال: والذي نذهب إليه أنها لا تدل على الحصر بالوضع، كما أن الحصر لا يفهم من أخواتها التي كفت بـ «ما»، فلا فرق بين لعل زيداً قائم، ولعل ما زيد قائم، فكذلك: إن زيداً قائم، وإنما زيد قائم، وإذا فهم حصر فإنما يفهم من سياق الكلام، لأن «إنما» دلت عليه....

(٢) انظر: تفسير الطبري: ٣/ ٣١٧ ـ ٣١٨، تفسير البغوي: ١/ ١٤٠.

(٣) أي: رفع كلمة: «الميتة»، ويكون تأويل الكلام حينئذ، أن الذي حرم الله عليكم من المطاعم الميتة والدم ولحم الخنزير، لا غير ذلك..

قال الطبري: وقد ذكر عن بعض القراء أنه قرأ ذلك كذلك، على هذا التأويل والعربية وجه مفهوم لإتفاق الحجة من القراء على خلافة.

وقال أيضاً: ولو قرئ في حرم بضم الحاء من حرم لكان في الميتة وجهان من الرفع. أحدهما: من أن الفاعل غير مسمى، وإنما حرف واحد.

(٤) التلخيص: ١٤٠ ـ ١٤١.

(٥) هو: مسعود بن عمر بن عبد الله، سعد الدين التفتازاني، العلامة الشافعي، كان أصولياً، مفسراً، متكلماً محدثاً، نحوياً أديباً، من أئمة العربية والبيان والمنطق، ولد بتفتازان من بلاد خراسان، ثم رحل إلى سرخس، ثم إلى سمرقند، فجلس فيها للتدريس، فأقبل عليه الطلاب والعلماء، كان في لسانه لكنة. له مصنفات كثيرة في مختلف الفنون منها: التلويح على التنقيح في الأصول، شرح مقاصد الطالبين في أصول الدين، المطول، والمختصر على تلخيص المفتاح وغيرها. ولد (٧١٢هـ)، (ت٧٩١هـ). =

الميتة؛ وحرم مبنياً للفاعل، وقرئ برفع المبتدأ؛ وحرم مبنياً للفاعل، وقرئ برفعها، وحرم مبنياً للمفعول كذا في تفسير الكواشي[(١)]. فعلى قراءة نصب «الميتة»، وحرم مبنياً للفاعل «ما» في «إنما» كافة قطعاً؛ إذ لو كانت موصولة لبقي «إن» بلا خبر، والموصول بلا عائد، بل لم يبق للكلام معنى أصلاً، فإذا فسروا قراءة النصب بما حرم عليكم إلا الميتة، ثبت أن «إنما» متضمن معنى «ما» و«إلا»، وطابقت هذه القراءة قراءة/ الرفع؛ لأن «ما» فيها موصولة، [١٥٦/أ/ح] والعائد محذوف، والميتة خبر «إن» تقديره: إن الذي حرمه الله عليكم الميتة، وهذا يفيد القصر ـ كما مر في تعريف المسند ـ أن نحو: المنطلق زيد، أو زيد المنطلق، يفيد حصر الانطلاق على زيد.

فإن قلت: هل[(٢)] جعلت «ما» في الرفع كافة مثله في قراءة النصب؟.

قلت[(٣)]: أمّا على قراءة «حرم» مبنياً للفاعل، ـ وهو المذكور في المفتاح[(٤)] ـ والمقصود هٰهنا فظاهر أنها ليست بكافة؛ لأن «حرم» مسند[(٥)] إلى ضمير «الله»، فلا وجه لرفع «الميتة» إلا على تأويل: إنما حرم الله شيئاً هو الميتة، ومع

= الدرر الكامنة: ٦/ ١١٢ ـ ١١٣، بغية الوعاة: ٢/ ٢٨٥، البدر الطالع: ٢/ ٣٠٢. والمطول هو أحد شروح تلخيص المفتاح للقزويني وهو مطبوع مستقل. وقد اختصره السعد. وطبع هذا المختصر مع التلخيص وشروح أخرى باسم: شروح التلخيص.

(١) هو: أحمد بن يوسف بن حسن بن رافع الشيباني العلامة موفق الدين أبو العباس الموصلي الكواشي الشافعي المفسر. برع في القراءات والتفسير، والفضائل. قرأ على والده، وأخذ عن السخاوي وغيره. أخذ عنه القراءات ابن خروف الموصلي، وتقي الدين المقصاتي. من مصنفاته: التفسير الكبير، والصغير وغيرها. ولد بكراشة (٥٩١هـ)، (ت٦٨٠هـ).

طبقات الشافعية الكبرى: ٥/ ١٨، تذكرة الحفاظ: ٤/ ١٤٦٥، غاية النهاية: ١/ ١٥١، طبقات المفسرين: ١/ ١٠٠ ـ ١٠١.

وانظر: كلام الكواشي حول هذه الآية في: تفسيره المسمى: تلخيص تبصرة المتذكر: ٢/ ٥٣٩ رسالة ماجستير ـ تحقيق محمد العيدي ـ كلية أصول الدين بالرياض.

(٢) كذا في الأصل وفي (ح) والأولى أن يقال: «هلا» كما في المطول: ٢١٢، لأنه أنسب للسياق.

(٣) أي: التفتازاني.

(٤) أي: مفتاح العلوم: ١٤٠.

(٥) في الأصل وفي (ح): «مستند» وصوبته من المطول: ٢١٢.

ظهور هذا الوجه الصحيح؛ وهو أن يجعل «ما» موصولة، والعائد محذوف، و«الميتة» خبر «إن»، والتقدير: إن الذي حرم عليكم الميتة، لا مجال[١] لارتكاب هذا التأويل[٢].

وأما على قراءة: «حرم» مبنياً للمفعول فيحتمل أن تكون «ما» كافة، وأن تكون موصولة. وتقول النحاة: «إنما» للإثبات[٣].

نقل أبو علي[٤] عن الزجاج: أنه اختار أن تكون «ما» كافة، و«حرم» مسند إلى «الميتة»[٥].

لكنا نقول[٦]: جعلها موصولة اسم «إن» و«الميتة» خبرها أولى، لتبقى «إن» عاملة على ما هو الأصل. انتهى[٧].

ومنها: أن «إن» للإثبات و«ما» للنفي، فلا بد أن يحصل القصر، للجمع بين النفي والإثبات. لكن تعقب بأن «ما» زائدة كافة، لا نافية[٨].

ومنها: أن «إن» للتأكيد و«ما» كذلك، فاجتمع تأكيدان، فأفادا الحصر.

---

(١) في الأصل وفي (ح): «لا محالة» والصواب ما أثبت. انظر: المطول: ٢١٢.

(٢) المطول، للتفتازاني: ٢١٢.

(٣) المطول: ٢١٢، وانظر: تفسير الطبري: ٣/٣١٨، البحر المحيط: ١/٤٨٦.

(٤) هو: الحسن بن أحمد بن عبد الغفار بن سليمان بن أبان، أبو علي الفارسي النحوي، الإمام، العلامة. قرأ النحو على أبي إسحاق الزجاج، وابن السراج، ومبرمان. قال كثير من تلامذته أنه أعلم من المبرد. طوف بلاد الشام وصحب عضد الدولة، فعظمة ولحق بسيف الدولة فأكرمه. أخذ عنه النحو خلق كثير، كابن جني، وأبي الحسن الربعي، وغيرهم. كان متهماً بالاعتزال. له مصنفات كثيرة منها: التذكرة والحجة في القراءات والإيضاح في النحو والتكملة في التصريف. ولد (٢٩٠هـ) (ت٣٧٧هـ).

أنباه الرواة: ١/٣٠٨ ـ ٣٠٩، البلغة: ٨٠ ـ ٨١، بغية الوعاة: ١/٤٩٦ ـ ٤٩٧.

(٥) انظر: معاني القرآن وإعرابه: ١/٢٤٣ حيث قال الزجاج: . . . والذي اختاره أن يكون «ما» تمنع «أن» من العمل، ويكون المعنى: ما حرم عليكم إلا الميتة، والدم، ولحم الخنزير؛ لأن «إنما» تأتي إثباتاً لما يذكر بعدها لما سواه. . .

انظر: دلائل الإعجاز، للجرجاني: ٣٢٨، حيث نقل كلام الزجاج هذا ونسبه له في الشيرازيات.

(٦) القائل هنا هو سعد الدين التفتازاني.

(٧) أي: انتهى منقولاً بنصه من المطول، للتفتازاني: ٢١٢.

(٨) انظر: تفصيل ذلك في عروس الأفراح ضمن، شروح التلخيص: ٢/١٩٢ ـ ١٩٤. وانظر: الإتقان: ٣/١٥١، معترك الأقران: ١/١٨٣ ـ ١٨٤.

قاله السكاكي[1]. وتعقب بأنه لو كان اجتماع تأكيدين يفيد الحصر لأفاده نحو[2]: إن زيداً لقائم. وأجيب بأن مراده لا يجتمع حرفا تأكيد متواليان إلا للحصر[3].

ومنها: قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا ٱلْعِلْمُ عِندَ ٱللَّهِ﴾ [الأحقاف: ٢٣]، ﴿قَالَ إِنَّمَا يَأْتِيكُم بِهِ ٱللَّهُ﴾ [هود: ٣٣]، ﴿قُلْ إِنَّمَا عِلْمُهَا عِندَ رَبِّي﴾ [الأعراف: ١٨٧]، فإنه إنما تحصل مطابقة الجواب إذا كانت «إنما» للحصر ليكون معناها: لا آتيكم به إنما يأتيكم به الله، ولا أعلمها إنما يعلمها الله. وكذا قوله تعالى: ﴿وَلَمَنِ ٱنتَصَرَ بَعْدَ ظُلْمِهِۦ فَأُوْلَٰٓئِكَ مَا عَلَيْهِم مِّن سَبِيلٍ ﴿٤١﴾ إِنَّمَا ٱلسَّبِيلُ عَلَى ٱلَّذِينَ يَظْلِمُونَ ٱلنَّاسَ﴾ [الشورى: ٤١، ٤٢]، ﴿مَا عَلَى ٱلْمُحْسِنِينَ مِن سَبِيلٍ﴾ إلى قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا ٱلسَّبِيلُ عَلَى ٱلَّذِينَ يَسْتَـْٔذِنُونَكَ وَهُمْ أَغْنِيَآءُ﴾ [التوبة: ٩١، ٩٢، ٩٣]، ﴿وَإِذَا لَمْ تَأْتِهِم بِـَٔايَةٍ قَالُواْ لَوْلَا ٱجْتَبَيْتَهَا قُلْ إِنَّمَآ أَتَّبِعُ مَا يُوحَىٰٓ إِلَيَّ مِن رَّبِّي﴾ [الأعراف: ٢٠٣]، ﴿فَإِن تَوَلَّوْاْ فَإِنَّمَا عَلَيْكَ ٱلْبَلَٰغُ ٱلْمُبِينُ ﴿٨٢﴾﴾ [النحل: ٨٢]. ولا يستقيم المعنى في هذه الآيات ونحوها إلا بالحصر[4]. وأحسن ما تستعمل «إنما» في موضع التعريض، نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يَتَذَكَّرُ أُوْلُواْ ٱلْأَلْبَٰبِ﴾ [الرعد: ١٩، الزمر: ٩][5].

---

(١) انظر: مفتاح العلوم: ١٤٠ ومما قاله: . . . وترى أئمة النحو يقولون: «إنما» تأتي إثباتاً لما يذكر بعدها ونفياً لما سواه، ويذكرون لذلك وجهاً لطيفاً بسند إلى علي بن عيسى الربعي، وأنه كان من أكبر أئمة النحو ببغداد وهو أن كلمة «أن» لما كانت لتأكيد إثبات المسند للمسند إليه، ثم اتصلت بها «ما» المؤكدة لا النافية ـ على ما يظنه من لا وقوف له بعلم النحو ـ ضاعف تأكيدها، فناسب أن يضمن معنى القصر، لأن قصر الصفة على الموصوف وبالعكس، ليس إلا تأكيداً للحكم على تأكيد. . .

(٢) من نسخة (ح).

(٣) الذي تعقبه ورد عليه هو بهاء الدين السبكي في كتابه: عروس الأفراح، ضمن شروح التلخيص: ٢/ ١٩٣. وانظر: الإتقان: ٣/ ١٥١، معترك الأقران: ١/ ٢٨٤.

(٤) انظر ذلك أيضاً في: عروس الأفراح، ضمن، شروح التلخيص: ٢/ ١٩٣ ـ ١٩٤، الإتقان: ٣/ ١٥١ ـ ١٥٢، معترك الأقران: ١/ ٢٨٤.

(٥) قال عبد القاهر الجرجاني في كلامه على «إنما»: في باب القصر والاختصاص، قال: ثم اعلم أنك إذا استقريت وجدتها أقوى ما تكوّن وأعلق ما ترى بالقلب، إذا كان لا يراد بالكلام بعدها نفس معناه، ولكن التعريض بأمر هو مقتضاه، نحو ما يفهم من قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يَتَذَكَّرُ أُوْلُواْ ٱلْأَلْبَٰبِ﴾، وقوله: ﴿إِنَّمَآ أَنتَ مُنذِرُ مَن يَخْشَىٰهَا ﴿٤٥﴾﴾ [النازعات: ٤٥]. . . إلى آخر كلامه في ذلك. دلائل الإعجاز، للجرجاني: ٣٥٤. =

[١٣٥١/أ] الثالث: «أنما» بالفتح، عدها من طرق الحصر: الزمخشري، والبيضاوي،/ فقالا في قوله تعالى: ﴿قُلْ إِنَّمَا يُوحَىٰٓ إِلَيَّ أَنَّمَآ إِلَٰهُكُمْ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ﴾ [الأنبياء: ١٠٨]: أنما لقصر الحكم على شيء، أو لقصر الشيء على حكم، نحو: إنما زيد قائم، إنما يقوم زيد، وقد اجتمع الأمران في هذه الآية، لأن إنما يوحى إلي مع فاعله بمنزلة إنما يقوم زيد، وإنما إلهكم بمنزلة إنما زيد قائم.

وفائدة اجتماعهما الدلالة على أن الوحي إلى الرسول ﷺ مقصور على استئثار الله جل شأنه بالوحدانية[١].

وصرح التنوخي[٢] في الأقصى القريب بكونها للحصر، فقال: كلما وجب «إنما» بالكسر للحصر، أوجب أن «أنما» بالفتح للحصر؛ لأنها فرع عنها، وما ثبت للأصل ثبت للفرع، ما لم يثبت مانع منه، والأصل عدمه[٣].

ورد أبو حيان على الزمخشري ما زعمه بأنه يلزم انحصار الوحي في الوحدانية[٤]. وأجيب بأنه حصر مجازي باعتبار........................

= وانظر: التخليص وشروحه: ٢/ ٢٢٣، الإيضاح: ٢٢١ ـ ٢٢٢، الإتقان: ٣/ ١٥٢، معترك الأقران: ١/ ١٨٤.

(١) وهو نص كلام الزمخشري في الكشاف: ٣/ ١٣٩. وانظر: تفسير البيضاوي ضمن كتاب: مجموعة التفاسير: ٤/ ٢٨٤، حيث قال عند تفسيره لقوله تعالى: ﴿قُلْ إِنَّمَا يُوحَىٰٓ إِلَيَّ أَنَّمَآ إِلَٰهُكُمْ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ...﴾ [الأنبياء: ١٠٨] أي ما يوحى إلي إلا أنه لا إله لكم إلا إله واحد، وذلك لأن المقصود الأصلي من بعثته مقصور على التوحيد، فالأولى لقصر الحكم على الشيء، والثانية على العكس.

(٢) هو: محمد بن محمد بن عمرو، أبو عبد الله، زين الدين التنوخي. أديب دمشقي، استقر في بغداد، له كتب منها: «الأقصى القريب في علم البيان» ويسمى: أقصى القرب في صناعة الأدب، (ت٧٤٨هـ) هدية العارفين: ٢/ ١٥٤.

(٣) لم أهتد إلى قول التنوخي هذا في كتابه: «الأقصى القريب»، أثناء بحثي عنه فيه، ومما يجدر التنبيه عليه أن في الكتاب سقط من: ٢٥ ـ ٣١ فربما كان الكلام الذي نسبه إليه المصنف في هذا القسم الساقط. فانظر نص كلامه في الإتقان: ٣/ ١٥٢، معترك الأقران: ١/ ١٨٥.

(٤) حيث قال ـ بعدما ذكر كلام الزمخشري الآنف الذكر ـ: ... وأما ذكره في «إنما» أنها لقصر ما ذكر، فهو مبني على أن «إنما» للحصر، وقد قررنا أنها لا تكون للحصر.... ثم يقول: ... وأما جعله «أنما» المفتوحة الهمزة مثل مكسورتها يدل على القصر، فلا نعلم =

المقام[1].

الرابع: العطف «بلا»، أو «بل»، ذكره أهل البيان، ولم يحكوا فيه خلافاً. بل هذا النوع من أنواع الحصر أول ما بدئ به في «تلخيص المفتاح»[2].

ونازع فيه الشيخ بهاء الدين في «عروس الأفراح» فقال: أي قصر في العطف بلا، إنما فيه نفي وإثبات، فقولك: زيد شاعر لا كاتب، لا تعرض فيه لنفي صفة ثالثة، والقصر إنما يكون بنفي [جميع][3] الصفات غير المثبت حقيقة أو مجازاً؛ وليس هو خاصاً بنفي الصفة التي يعتقدها المخاطب. وأما العطف بـ«بل»، فأبعد منه، لأنه لا يستمر فيها النفي والإثبات[4].

الخامس: تقديم المعمول، نحو: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾ [الفاتحة: ٤]، ﴿لَإِلَى اللَّهِ تُحْشَرُونَ﴾ [آل عمران: ١٥٨]، وخالف فيه قوم، وسيأتي بسط الكلام فيه قريباً[5].

السادس: ضمير الفصل، نحو قوله تعالى: ﴿فَاللَّهُ هُوَ الْوَلِيُّ﴾ [الشورى: ٩] أي: لا غيره، ﴿وَأُولَٰئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾ [البقرة: ٥]، ﴿إِنَّ هَٰذَا لَهُوَ الْقَصَصُ الْحَقُّ﴾ [آل عمران: ٦٢]، ﴿إِنَّ شَانِئَكَ هُوَ الْأَبْتَرُ ۝٣﴾ [الكوثر: ٣].

ومما ذكر أنه للحصر البيانوني في بحث المسند إليه[6]، واستدل له السهيلي

= الخلاف إلا في «إنما» بالكسر، وأما بالفتح فحرف مصدري ينسبك منه ـ مع ما بعدها ـ مصدر، فالجملة بعدها ليست جملة مستقلة.

إلى أن قال: ولو كانت «إنما» دالة على الحصر لزم أن يقال أنه لم يوح إليه شيء إلا التوحيد، وذلك لا يصح الحصر فيه، إذ قد أوحي له أشياء غير التوحيد...». تفسير البحر المحيط: ٦/ ٣٤٤.

(١) انظر ذلك في: عروس الأفراح، ضمن شروح التلخيص: ٢/ ٢٠١ ـ ٢٠٣.

(٢) انظر: التلخيص: ١٣٩ حيث قال القزويني فيه: وللقصر طرق منها: العطف، كقولك في قصره إفراداً: زيد شاعر لا كاتب، أو ما زيد كاتباً بل شاعر، وقلباً: زيد قائم لا قاعد، وما زيد قاعد بل قائم، وفي قصرها: زيد شاعر لا عمرو، أو ما عمره شاعر بل زيد.

(٣) مثبت من (ح).

(٤) انظر: عروس الأفراح، ضمن شروح التلخيص: ٢/ ١٨٧.

(٥) انظر: فيما سيأتي: ١٣٥٤ وما بعدها.

(٦) انظر ذلك في الكشاف: ١/ ٤٦ حيث قال الزمخشري عند تفسيره لقوله تعالى: ﴿وَأُولَٰئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾: «هم» فصل، وفائدته: الدلالة على أن الوارد بعده خبر لا صفة، =

بأنه أتي به في كل موضع ادعى فيه نسبة ذلك المعنى إلى غير الله، ولم يؤت به حيث لم يدع، وذلك في قوله تعالى: ﴿وَأَنَّهُۥ هُوَ أَضْحَكَ وَأَبْكَىٰ ﴿٤٣﴾﴾ [النجم: ٤٣] إلى آخر الآيات.

فلم يؤت به في قوله تعالى: ﴿وَأَنَّهُۥ خَلَقَ ٱلزَّوْجَيْنِ﴾ [النجم: ٤٥]، ﴿وَأَنَّ عَلَيْهِ ٱلنَّشْأَةَ﴾ [النجم: ٤٧]، ﴿وَأَنَّهُۥٓ أَهْلَكَ عَادًا ٱلْأُولَىٰ ﴿٥٠﴾﴾ [النجم: ٥٠]؛ لأن ذلك لم يدع لغير الله، وأتي به في الباقي لادعائه لغيره[1].

قال في «عروس الأفراح»: وقد استنبطت دلالته على الحصر من قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا تَوَفَّيْتَنِى كُنتَ أَنتَ ٱلرَّقِيبَ عَلَيْهِمْ﴾ [المائدة: ١١٧]؛ لأنه لو لم يكن للحصر لما حسن؛ لأن الله تعالى لم يزل رقيباً عليهم؛ وإنما الذي حصل بتوفيته أنه لم يبق لهم رقيب غير الله تعالى[2]. ومن قوله تعالى: ﴿لَا يَسْتَوِىٓ أَصْحَـٰبُ ٱلنَّارِ وَأَصْحَـٰبُ ٱلْجَنَّةِ ۚ أَصْحَـٰبُ ٱلْجَنَّةِ هُمُ ٱلْفَآئِزُونَ ﴿٢٠﴾﴾ [الحشر: ٢٠][3]، فإنه ذكر الحد لتبيين عدم الاستواء، وذلك لا يحسن إلا بأن يكون الضمير للاختصاص[4].

= والتوكيد وإيجاب أن فائدة المسند ثابتة للمسند إليه دون غيره.

وانظر: التلخيص: ٧٣ وفيه قال القزويني: وأما فصله أي: المسند إليه، فلتخصيصه بالمسند. وانظر: الإيضاح: ١٣٥، شروح التلخيص: ١/ ٣٨٥ ـ ٣٨٦، والمفتاح: ٩١.

(١) لم أجد كلام السهيلي هذا فيما لديَّ من كتبه، فانظر كلامه هذا بنصه في: عروس الأفراح، ضمن شروح التلخيص: ١/ ٣٨٦ وفي الإتقان: ٣/ ١٥٣، معترك الأقران: ١/ ١٨٦.

هذا وذكر السبكي في العروس أيضاً أن التنوخي ذكر نحو ما قاله السهيلي في ذلك، غير أنه جعل الضمير للتأكيد ولم يذكر الحصر. وقد اعترض عليهما السبكي بقوله: وفيما قالاه نظر، ثم بين ذلك، إلى أن قال: . . . ثم ما قالاه ليس بصحيح، لأن هذا الضمير لم يصح إعرابه فصلاً، لأن الفصل لا يقع قبل خبر هو فعل ماض. عروس الأفراح، ضمن شروح التلخيص: ١/ ٣٨٦ ـ ٣٨٧.

(٢) قال أبو السعود عند تفسيره لآية المائدة السابقة: «كنت أنت» أي: لا غيرك، فـ«أنت» ضمير فصل أو تأكيد. تفسيره: ٣/ ١٠١.

(٣) قال أبو السعود أيضاً: «ولعل تقديم أصحاب النار في الذكر للإيذان من أول الأمر بأن المقصور الذي ينبئ عنه عدم الاستواء من جهتهم لا من جهة مقابليهم. . .».

تفسيره: ٨/ ٢٣٣.

(٤) انظر: عروس الأفراح، ضمن شروح التلخيص: ١/ ٣٨٧.

السابع: تقديم المسند إليه على «ما» قال الشيخ عبد القاهر: قد يقدم المسند إليه ليفيد تخصيصه بالخبر الفعلي[1]./ . والحاصل على رأيه[2] أن له أحوالاً: [١٥٧ب/ح]

أحدها: أن يكون المسند إليه معرفة والمسند مثبتاً؛ فيأتي للتخصيص؛ نحو أنا قمت، وأنا سعيت في حاجتك؛ فإن قصد به الإفراد أكد بنحو: وحدي؛ أو قصر القلب، أكد بنحو: لا غيري[3]. ومنه قوله تعالى: ﴿بَلْ أَنتُم بِهَدِيَّتِكُمْ تَفْرَحُونَ﴾ [النحل: ٣٦]، فإن ما قبله من قوله: ﴿أَتُمِدُّونَنِ بِمَالٍ﴾ [النمل: ٣٦] ولفظ «بل» مشعر بالإضراب يقضي بأن المراد: «بل أنتم» لا غيركم، فإنه المقصود نفي فرحه هو بالهدية لا إثبات الفرح لهم بهديتهم. قاله في: «عروس الأفراح»[4].

قال[5]: وكذا قوله: ﴿لَا تَعْلَمُهُمْ نَحْنُ نَعْلَمُهُمْ﴾ [التوبة: ١٠١]، أي لا يعلمهم إلا نحن[6].

وقد يأتي للتقوية والتأكيد دون التخصيص[7].

قال الشيخ بهاء الدين: ولا يتميز ذلك إلا بما يقتضيه الحال وسياق الكلام[8].

ثانيها: أن يكون المسند منفياً، نحو: أنت لا تكذب، فإنه أبلغ في نفي

---

(١) انظر: دلائل الإعجاز: ١٢٤ ـ ١٢٦ وقد حكى قول عبد القاهر هذا القزويني في: «الإيضاح: ٣٧، التلخيص: ٧٥، والسيوطي في الإتقان: ٣/ ١٥٣، معترك الأقران: ١/ ١٨٧.

(٢) أي: رأى عبد القاهر الجرجاني.

(٣) قال القزويني: يأتي ـ أي تقديم المسند إليه على المسند ـ للتخصيص، رداً على من زعم انفراد غيره به، أو مشاركته فيه، نحو: أنا سعيت في حاجتك. ويؤكد على الأول بنحو: لا غيري، وعلى الثاني بنحو: وحدي. التلخيص: ٧٦.

(٤) انظر ذلك في: عروس الأفراح، ضمن شروح التلخيص: ١/ ٣٩٥ ـ ٣٩٦.

(٥) أي: بهاء الدين السبكي.

(٦) انظر: المرجع السابق: ١/ ٣٩٧.

(٧) انظر: التلخيص وشرح السعد، ضمن شروح التلخيص: ١/ ٤٠٠.

(٨) انظر: عروس الأفراح، ضمن شروح التلخيص: ١/ ٣٩٨ ـ ٣٩٩.

الكذب من: لا تكذب، ومن: لا تكذب أنت[1]. وقد يفيد التخصيص، ومنه: ﴿فَهُمْ لَا يَتَسَاءَلُونَ﴾ [القصص: ٦٦][2].

[٣٥٢ب/هـ] ثالثها: أن يكون المسند إليه نكرة مثبتاً،/ نحو: رجل جاءني، فيفيد التخصيص: إمّا بالجنس، أي: لا امرأة، أو الوحدة، إي: لا رجلان[3].

رابعها: أن يلي المسند إليه حرف النفي فيفيده[4]، نحو: ما أنا قلت هذا، أي: لم أقله مع أن غيري قاله[5].

ومنه: ﴿وَمَا أَنتَ عَلَيْنَا بِعَزِيزٍ﴾ [هود: ٩١]، أي: العزيز علينا رهطك، لا أنت، ولذا قال: ﴿أَرَهْطِي أَعَزُّ عَلَيْكُم مِّنَ اللَّهِ﴾ [هود: ٩٢].

هذا حاصل رأي الشيخ عبد القاهر[6]. ووافقه السكاكي، وزاد شروطاً وتفاصيل ليست واضحة في الاختصاص[7]. وإن اقتضى الحال وكان مفهوم الكلام الاختصاص، فالمقصود أن الحصر والاختصاص مستفاد من جوهر اللفظ، وما ذكره بعيد عن ذلك، ورجعنا[8] إلى الأشياء المفيدة للحصر.

الثامن: تقديم المسند. ذكر ابن الأثير[9] وابن النفيس[10] وغيرهما أن

---

(١) انظر: التلخيص وشروحه: ١/ ٤٠١ ـ ٤٠٣. وانظر: عروس الأفراح: ١/ ٣٩٩. وانظر: الإيضاح: ١٤٢.

(٢) انظر هذا أيضاً في عروس الأفراح، ضمن شروح التلخيص: ١/ ٣٩٩.

(٣) انظر: التلخيص: ٧٩ ـ ٨٠ حيث قال القزويني: وإن بني الفعل على منكر أفاد تخصيص الجنس، أو الواحد به، نحو: رجل جاءني، أي: لا امرأة، أو لا رجلان.

وانظر كذلك: الإيضاح: ١٤٣، شروح التلخيص: ١/ ٤٠٣ ـ ٤٠٤.

(٤) أي: التخصيص.

(٥) انظر: دلائل الإعجاز: ١٢٤، الإيضاح: ١٣٧.

(٦) الإتقان: ٣/ ١٤٤ ـ ١٤٥، معترك الأقران: ١/ ١٨٧ ـ ١٨٨. وانظر: دلائل الإعجاز: ١٢٤ وما بعدها.

(٧) انظر: مفتاح العلوم: ١٤٠ ـ ١٤٥. وانظر: مناقشة ذلك بالتفصيل في: الإيضاح: ١٣٨ ـ ١٤٧ وفي التلخيص وشروحه: ١/ ٤٠٥ وما بعدها.

(٨) كذا في الأصل وفي (ح) والأولى أن يقال: ومرجعنا.

(٩) انظر: المثل السائر: ٢/ ٢٤٠.

(١٠) وهو: علي بن أبي الحزم القرشي، علاء الدين، المعروف بابن النفيس، الطبيب المصري، كان فقيهاً على مذهب الشافعي، وله معرفة بالأصول، برع في الطب حتى صار أعلم أهل عصره به، وصنف فيه عدة مصنفات منها: «الشامل»، «الموجز»، «شرح =

تقديم الخبر على المبتدأ يفيد الاختصاص[1]. ورده صاحب «الفلك الدائر»[2]؛ بأنه لم يقل به أحد[3]. وهو ممنوع، فقد صرح السكاكي وغيره؛ بأن تقديم ما رتبته التأخير يفيده[4]. ومثلوه بنحو تميمي أنا[5]. وإفادة الاختصاص من تقديم المسند واضحة ظاهرة.

التاسع: ذكر المسند إليه، ذكر السكاكي أنه قد يذكر ليفيد التخصيص[6].

= الكليات»، «طريق الفصاحة»، (ت٦٨٧هـ) وقيل: (٦٨٩هـ). طبقات الشافعية للسبكي: ٥/ ١٢٩، شذرات الذهب: ٥/ ٤٠١ ـ ٤٠٢، كشف الظنون: ٢/ ١٠٢٤، ١١١٤.

(١) انظر: الجامع الكبير لابن الأثير: ١٠٩ وفيه قال: وأما تقديم خبر المبتدأ عليه فإنه لا يعمد إليه إلا لضرب من لاختصاص، كقولك: زيد قائم، قائم زيد. وانظر: التلخيص وشروحه: ٢/ ١٠٩ ـ ١١٠، الإيضاح: ١٩٣ ـ ١٩٤، ٢١٧.

وأما كلام ابن النفيس فانظره في الإتقان: ٣/ ١٥٥، معترك الأقران: ١/ ١٨٨، لأني لم أجده.

(٢) هو: عبد الحميد بن هبة الله بن محمد بن الحسين بن أبي الحديد، أبو حامد، عز الدين المدائني، المعتزلي، الشيعي، الفقيه الشاعر، بارع في علم الكلام على مذهب المعتزلة، أديب جيد في النثر والشعر، خدم في الدواوين السلطانية، وكان حظياً عند الوزير ابن العلقمي الذي أدخله داره أثناء هجوم هولاكو على بغداد فلم يقتل هو وأخوه أحمد. ثم وكل إليهما الإشراف على خزائب الكتب ببغداد. من مؤلفاته: «شرح نهج البلاغة»، «الفلك الدائر» وغيرهما. ولد (٥٨٦هـ)، (ت٦٥٦هـ).

فوات الوفيات: ١/ ٢٤٨، البداية والنهاية: ٣/ ١٩٩، وفيات الأعيان: ٥/ ٣٩١ ـ ٣٩٢، ترجمة عارضة.

(٣) انظر ذلك في: الفلك الدائر: ١٣٢ ـ ١٣٣ حيث أورد كلام ابن الأثير ثم رد عليه بقوله: إنا لا نعرف ذاهبا ذهب إلى أن قولنا؛ قائم زيد يقتضي اختصاص زيد بالقيام دون غيره من الناس. وقال أيضاً: فأما تقديم خبر المبتدأ عليه مع بقائه على التنكير فإنه لا يعرف ذاهب ذهب إلى أنه يقتضي الاختصاص...».

(٤) أي: يفيد الاختصاص.

(٥) قال السكاكي في معرض كلامه عن الحالات التي تقتضي تقديم المسند:... أو أن يكون المراد تخصيصه بالمسند إليه، كقوله تعالى: ﴿لَكُمْ دِينُكُمْ وَلِيَ دِينِ ۝﴾ [الكافرون: ٦] وقولك لمن يقول: زيد أما قائم وإما قاعد، فردده بين القيام والقعود من غير أن يخصصه بأحدهما قائم هو، وقولهم: تميمي أنا، وارد على هذا. مفتاح العلوم: ١٠٥.

وانظر كذلك: التلخيص وشروحه: ٢/ ١٠٩ ـ ١١٠، ٢٠٢، الإيضاح للقزويني: ١٩٣ ـ ١٩٤، الإيضاح شرح المفصل: ١/ ١٩٠ ـ ١٩١.

(٦) انظر ذلك في: مفتاح العلوم: ٨٥ حيث قال: وأما لكون الخبر عام بالنسبة إلى كل =

وتعقبه صاحب «الإيضاح»[١]. وصرح الزمخشري: بأنه أفاد الاختصاص في قول الله تعالى: ﴿ٱللَّهُ يَبْسُطُ ٱلرِّزْقَ﴾ في سورة (الرعد) [٢٦][٢]، وفي قوله تعالى: ﴿ٱللَّهُ نَزَّلَ أَحْسَنَ ٱلْحَدِيثِ﴾ [الزمر: ٢٣][٣] وفي قوله تعالى: ﴿وَٱللَّهُ يَقُولُ ٱلْحَقَّ وَهُوَ يَهْدِى ٱلسَّبِيلَ﴾ [الأحزاب: ٤][٤].

ويحتمل أنه[٥] أراد أن تقديمه[٦] أفاده[٧]، فيكون من أمثلة السابع[٨].

أقول[٩]: هو في غاية السقوط، إذ الأصل في الكلام أن يكون المبتدأ مقدم، والآخر مؤخر، فيلزم عليه أن كل من أسند شيئاً إلى شيء أنه أراد الاختصاص، وأن المسند مخصوص بالمسند إليه دون غيره.

فإن قيل[١٠]: إن ذلك يكون في بعض المواضع، قلنا: إن كان الاختصاص فهم من خارج فلا بأس، وليس هو المقصود؛ إنما القصد أن التركيب هو الذي أفهم هذا المراد والواقع أنه ليس كذلك.

العاشر: تعريف الجزأين، ذكر الإمام فخر الدين في «نهاية الإيجاز» أنه يفيد الحصر حقيقة أو مبالغة، نحو المنطلق زيد[١١]. ومنه في القرآن فيما ذكر

= مسند إليه، والمراد تخصيصه بمعين، كقولك: زيد جاء، وعمرو ذهب، وخالد في الدار...

(١) انظر: الإيضاح: ١١٢ وفيه قال القزويني، بعد أن ذكر كلام السكاكي السابق: وفيه نظر؛ لأنه إن قامت قرينة تدل عليه أن حذف، فعموم الخبر وارداة تخصيصه بمعين وحدهما لا يقتضيان ذكره، وإلا فيكون ذكره واجباً.

(٢) انظر: الكشاف: ٢/٥٢٧.

(٣) انظر: المرجع السابق: ٤/١٢٣.

(٤) انظر: المرجع السابق: ٣/٥٢٢.

(٥) أي: الزمخشري.

(٦) أي: تقديم المسند إليه.

(٧) أي: أفاد الاختصاص في الآيات الثلاث التي مثل بها.

(٨) أي: الطريق السابع من طريق القصر أو الحصر. انظر: ١٣٤٨ فيما سبق من هذا النوع.

(٩) أي: المؤلف ابن عقيلة.

(١٠) في الأصل وفي (ح): «قلنا» وما أثبته أولى بالسياق.

(١١) انظر: نهاية الإيجاز: ١٦٠.

الزملكاني[1] في «أسرار التنزيل»: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ﴾ [الفاتحة: ٢]، قال[2]: إنه يفيد الحصر، كما في ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾ [الفاتحة: ٥] أي «الحمد لله» لا غيره[3].

الحادي عشر: نحو جاء زيد نفسه، نقل بعض شراح التلخيص عن بعضهم أنه يفيد الحصر[4].

الثاني عشر: إن زيداً لقائم، نقله المذكور أيضاً[5].

الثالث عشر: نحو «قائم» في جواب زيد إما قائم أو قاعد. ذكره الطيبي في شرح «التبيان»[6].

الرابع عشر: قلب بعض حروف الكلمة؛ فإنه يفيد الحصر على ما نقله في الكشاف في قوله تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ ٱجْتَنَبُوا۟ ٱلطَّـٰغُوتَ أَن يَعْبُدُوهَا﴾ [الزمر: ١٧]، قال[7]: القلب للاختصاص بالنسبة إلى لفظ «الطاغوت»، لأن وزنه على قول «فعلوت» من الطغيان، كملكوت ورحموت، قلب بتقديم اللام على العين، فوزنه «فعلوت» ففيه مبالغات التسمية بالمصدر، والبناء بناء مبالغة، والقلب وهو للاختصاص إذ لا يطلق على غير الشيطان[8].

---

(١) هو: محمد بن علي بن عبد الواحد، الأنصاري، كمال الدين المعروف بابن الزملكاني، الدمشقي الشافعي، انتهت إليه رياسة الشافعية في عصره. سمع من جماعة كثيرين منهم: صفي الدين الهندي، وبدر الدين بن مالك. ولي القضاء في حلب ثم طلب للقضاء في مصر فانتقل إليها. من مصنفاته: «التعليقات على المنهاج للنووي»، «الطلاق والزيارة» رد فيه على ابن تيمية. وغير ذلك ولد (٦٦٧هـ)، (ت٧٢٧هـ).

طبقات الشافعية للسبكي: ٥/ ٢٥١ ـ ٢٥٩، البداية والنهاية: ١٤/ ١٣١، الدرر الكامنة: ٥/ ٣٢٨ ـ ٣٣١.

(٢) أي: الزملكاني.

(٣) لم أجد كتاب «أسرار التنزيل».

وانظر كلام الزملكاني بنصه في: معترك الأقران: ١/ ١٨٨، الإتقان: ٣/ ١٥٥.

(٤)(٥) انظر ذلك في: عروس الأفراح، ضمن شروح التلخيص: ٢/ ١٩٩.

(٦) لم أقف عليه وقد حكاه عنه البهاء السبكي في عروس الأفراح، ضمن شروح التلخيص: ٢/ ٢٠٠ حيث قال: ومنه نحو قولك: «قائم» في جواب: زيد إما قائم أو قاعد. وكذلك ذكره السيوطي بنصه في الإتقان: ٣/ ١٥٥، معترك الأقران: ١/ ١٨٩.

(٧) أي: الزمخشري.

(٨) انظر: الكشاف: ٤/ ١٢٠ ونص كلامه: «الطاغوت» فعلوت، من الطغيان، كالملكوت والرحموت، إلا أن فيها قلباً بتقديم اللام على العين، أطلقت على الشيطان، أو =

تنبيه[(١)]:

كاد أهل البيان يطبقون على أن تقديم المعمول يفيد الحصر، سواء كان مفعولاً أو ظرفاً أو مجروراً[(٢)]؛ ولهذا قيل في: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ۝٥﴾ [الفاتحة: ٥] معناه: نخصك بالعبادة والاستعانة[(٣)]. وفي قوله: ﴿لَإِلَى ٱللَّهِ تُحْشَرُونَ﴾ [آل عمران: ١٥٨] معناه: إليه لا إلى غيره. وفي قوله تعالى: ﴿لِتَكُونُوا۟ شُهَدَآءَ عَلَى ٱلنَّاسِ وَيَكُونَ ٱلرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا﴾ [البقرة: ١٤٣]،

= الشياطين لكونها مصدراً، وفيها مبالغات: وهي التسمية بالمصدر كأن عين الشيطان طغيان. وأن البناء بناء مبالغة؛ فإن الرحموت: الرحمة الواسعة، والملكوت: الملك المبسوط، والقلب: وهو للاختصاص، إذ لا تطلق على غير الشيطان.

ثم يقول: والمراد بها هاهنا: الجمع، وقرئ: «الطواغيت».اهـ.

وقال ابن المنير في «الانتصاف» وفي تسمية الشيطان طاغوتاً وجوهاً ثلاثة من المبالغة:

أحدها: تسميته بالمصدر كأنه نفس الطغيان.

الثاني: بناؤه على «فعلوت» وهي صيغة مبالغة كالرحموت. وهي الرحمة الواسعة، والملكوت وشبهه.

الثالث: تقديم لامه على عينه ليفيد اختصاص الشيطان بهذه التسمية.

الكشاف: ٣/ ٣٤٢ ـ ٣٤٣.

(١) هذا التنبيه نقله المؤلف بنصه كاملاً من الإتقان: ٣/ ١٥٦ وما بعدها، معترك الأقران: ١/ ١٨٩ وما بعدها.

(٢) قال السكاكي: والتخصيص لازم للتقديم، ولذلك تسمع أئمة علم المعاني في معنى: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ۝٥﴾ يقولون: نخصك بالعبادة لا نعبد غيرك، ونخصك بالاستعانة منك لا نستعين أحداً سواك...».

المفتاح: ١١٢.

وقال القزويني: والتخصيص لازم للتقديم غالباً، ولهذا يقال في: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ۝٥﴾ معناه: نخصك بالعبادة والاستعانة. التلخيص: ١٣٤، الإيضاح: ٢٠٥. وانظر: شروح التلخيص: ٢/ ١٥٠ ـ ١٥٣. وقال الزركشي في «البرهان»: ... والذي عليه محققوا البيانين أن ذلك غالب، لا لازم، بدليل قوله تعالى: ﴿كُلًّا هَدَيْنَا ۚ وَنُوحًا هَدَيْنَا مِن قَبْلُ﴾ [الأنعام: ٨٤]. (٣/ ٢٣٧).

وانظر ذلك في: المثل السائر: ٢/ ٢٣٩ ـ ٢٤٠، عروس الأفراح، ضمن شروح التلخيص: ٢/ ١٥٠ ـ ١٥١.

(٣) قال ابن كثير: وقدم المفعول وهو «إياك» وكرر للاهتمام والحصر، أي: لا نعبد إلا إياك، ولا نتوكل إلا عليك، وهذا كمال الطاعة، والدين كله يرجع إلى هذين المعنيين...». تفسير ابن كثير: ١/ ٢٧.

أخرت[1] الصلة في الشهادة الأولى، وقدمت في الثانية؛ لأن الغرض في الأول إثبات شهادتهم؛ وفي الثاني إثبات اختصاصهم بشهادة النبي ﷺ.

وخالف في ذلك ابن الحاجب؛ فقال في «شرح المفصل»: الاختصاص الذي يتوهمه كثير من الناس من تقديم المعمول وهم، واستدل على ذلك بقوله/ تعالى: ﴿فَٱعۡبُدِ ٱللَّهَ مُخۡلِصٗا لَّهُ ٱلدِّينَ﴾ [الزمر: ٢] ثم قال[2]: ﴿بَلِ ٱللَّهَ فَٱعۡبُدۡ﴾ [الزمر: ٦٦]. ورد هذا الاستدلال بأن «مخلصاً له الدين» أغنى عن إرادة الحصر في الآية الأولى،/ ولو لم يكن، فما المانع من ذكر المحصور في محل بغير صيغة[3] الحصر، كما قال تعالى: ﴿وَٱعۡبُدُواْ رَبَّكُمۡ﴾ [الحج: ٧٧]، وقال: ﴿أَمَرَ أَلَّا تَعۡبُدُوٓاْ إِلَّآ إِيَّاهُۚ﴾ [يوسف: ٤٠]؛ بل قوله: ﴿بَلِ ٱللَّهَ فَٱعۡبُدۡ﴾ [الزمر: ٦٦] من أقوى أدلة الاختصاص؛ فإن قبلها ﴿لَئِنۡ أَشۡرَكۡتَ لَيَحۡبَطَنَّ عَمَلُكَ﴾ [الزمر: ٦٥]. فلو لم يكن للاختصاص وكان معناها «اعبد الله» لما حصل الإضراب الذي هو معنى «بل»[4].

[١٣٥٢/هـ] [١٥٧/ح]

واعترض أبو حيان على مدعي الاختصاص بنحو قوله تعالى: ﴿أَفَغَيۡرَ ٱللَّهِ تَأۡمُرُوٓنِّيٓ أَعۡبُدُ أَيُّهَا ٱلۡجَٰهِلُونَ﴾ [الزمر: ٦٤][5].

وأجيب: بأنه لما كان من أشرك بالله غيره كأنه لم يعبد الله، كان أمرهم بالشرك كأنه أمر بتخصيص غير الله بالعبادة[6].

ورد صاحب الفلك الدائر الاختصاص بقوله تعالى: ﴿كُلًّا هَدَيۡنَاۚ وَنُوحًا

---

(١) انظر ذلك في: مفتاح العلوم للسكاكي: ١١٢، التلخيص وشروحه: ٢/ ١٥٠ ـ ١٥٣، الإيضاح للقزويني: ٢٠٥ ـ ٢٠٧، عروس الأفراح، ضمن شروح التلخيص: ٢/ ١٥١. وانظر: «الكشاف» للزمخشري حيث قال فيه: «فإن قلت: لم أخرت صلة الشهادة أولاً وقدمت آخراً، قلت: لأن الغرض الأول إثبات شهادتهم على الأمم، وفي الآخر اختصاصهم بكون الرسول ﷺ، شهيداً عليهم: ١/ ٩٩.

(٢) انظر: الإيضاح شرح المفصل: ١/ ٤٧.

(٣) في الأصل وفي (ح): «صفة» وما أثبته أنسب للسياق.

(٤) انظر: عروس الأفراح، ضمن شرح التلخيص: ١٥٢٢ ـ ١٥٣ للبهاء السبكي، حيث أورد كلام ابن الحاجب ورد عليه بما ذكره المؤلف.

(٥) انظر إعتراضه في البحر المحيط: ٧/ ٤٣٨ ـ ٤٣٩.

(٦) انظر: عروس الأفراح، ضمن شروح التلخيص: ٢/ ١٥٢ حيث رد عليه البهاء السبكي بعد أن أورد اعتراضه.

هَدَيْنَا مِن قَبْلُ﴾ [الأنعام: ٨٤]، وهو أقوى مَا رُدَّ به[1].

وأجيب: بأنه لا يدعي فيه اللزوم بل الغلبة، وقد يخرج الشيء عن الغالب[2].

قال الشيخ بهاء الدين: وقد اجتمع الاختصاص وعدمه في آية واحدة، وهي قوله تعالى: ﴿أَغَيْرَ اللَّهِ تَدْعُونَ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ ﴿٤٠﴾ بَلْ إِيَّاهُ تَدْعُونَ فَيَكْشِفُ مَا تَدْعُونَ إِلَيْهِ إِن شَآءَ وَتَنسَوْنَ مَا تُشْرِكُونَ ﴿٤١﴾﴾ [الأنعام: ٤٠، ٤١]، فإن التقديم في الأول قطعاً ليس للاختصاص، وفي «إياه» قطعاً للاختصاص[3].

وقال والده الشيخ تقي الدين في كتاب: «الاقتناص في الفرق بين الحصر والاختصاص»: اشتهر كلام الناس في أن تقديم المعمول يفيد الاختصاص، ومن الناس من ينكر ذلك ويقول: إنما يفيد الاهتمام. وقد قال سيبويه في كتابه: وهم يقدمون ما هم به أعنى.

والبيانيون على إفادته الاختصاص، ويفهم كثير من الناس من الاختصاص الحصر، وليس كذلك، وإنما الاختصاص شيء، والحصر شيء آخر، والفضلاء لم يذكروا في ذلك لفظة الحصر؛ وإنما عبروا بالاختصاص؛ والفرق بينهما: أن الحصر نفي غير المذكور وإثبات المذكور، والاختصاص قصد الخاص من جهة خصوصه، وبيان ذلك: أن الاختصاص افتعال من الخصوص، والخصوص مركب من شيئين:

أحدهما: [عام][4] مشترك بين شيئين.

---

(١) انظر: الفلك الدائر: ٢٢٨ ـ ٢٣٠ ومما قال فيه: ويدل على فساد هذا الكلام قوله: ﴿وَوَهَبْنَا لَهُۥٓ إِسْحَٰقَ وَيَعْقُوبَ ۚ كُلًّا هَدَيْنَا ۚ وَنُوحًا هَدَيْنَا مِن قَبْلُ ...﴾، فإن ذلك لا يدل على اختصاص إسحاق ويعقوب الهداية، لأنه قد هدى غيره ممن كان في زمانه. ثم قال حول الاستدلال بقوله تعالى: ﴿بَلِ اللَّهَ فَاعْبُدْ﴾ [الزمر: ٦٦] على الاختصاص.

أقول: إن الاختصاص ما استفيد في هذه الآية من مجرد تقديم المفعول بل من القرينة.

(٢) قال ذلك بهاء الدين السبكي في: عروس الأفراح، ضمن شروح التلخيص: ٢/ ١٥٣. وانظر: البرهان: ٣/ ٢٣٧ ـ ٢٣٨ حيث قال الزركشي فيه: ... والذي عليه محققو البيانين أن ذلك غالب لا لازم، وأنت إذا علمت أنهم ذكروا في ذلك قيد الغلبة سهل الأمر...».

(٣) انظر: عروس الأفراح، ضمن شروح التلخيص: ٢/ ١٥٤.

(٤) ليست في الأصل وفي (ح) وصوبته من مصادره. انظر: عروس الأفراح، ضمن شروح التلخيص: ٢/ ١٥٤، الإتقان: ٣/ ١٥٧، معترك الأقران: ١/ ١٩١.

والثاني: معنى منضم إليه يفصله عن غيره، كضرب زيد، فإنه أخص من مطلق الضرب، فإذا قلت: ضربت زيداً، أخبرت بضرب عام وقع منك على شخص خاص، فصار ذلك الضرب المخبر به خاصاً لما انضم إليه منك ومن زيد.

وهذه المعاني الثلاثة ـ أعني مطلق الضرب، وكونه واقعاً منك، وكونه واقعاً على زيد ـ قد يكون قصد المتكلم بها ثلاثتها على السواء. وقد يترجح قصده لبعضها على بعض، ويعرف ذلك بما ابتدأ به كلامه، فإن الابتداء بالشيء يدل على الاهتمام به، وأنه هو الأرجح في غرض المتكلم؛ فإذا قلت: زيداً ضربت؛ علم أن خصوص الضرب على زيد هو المقصود.

ولا شك أن كل مركب من خاص وعام له جهتان، فقد يقصد من جهة عمومه، وقد يقصد من جهة خصوصه، والثاني هو الاختصاص، وأنه هو الأهم عند المتكلم، وهو الذي قصد إفادة السامع من غير تعرض ولا قصد لغيره بإثبات ولا نفي، ففي الحصر معنى زائد عليه، وهو نفي ما عدا المذكور. وإنما جاء هذا في ﴿إِيَّاكَ نَعۡبُدُ﴾ [الفاتحة: ٥]، للعلم بأن قائليه لا يعبدون غير الله تعالى؛ ولذا لم يطرد في بقية الآيات، فإن قوله تعالى: ﴿أَفَغَيۡرَ دِينِ ٱللَّهِ يَبۡغُونَ﴾ [آل عمران: ٨٣]، لو جعل في معنى: ما يبغون إلا غير دين الله، وهمزة الإنكار داخلة عليه، لزم أن يكون المنكر الحصر، لا مجرد بغيهم غير دين الله، وليس المراد. وكذلك: ﴿ءَالِهَةً دُونَ ٱللَّهِ تُرِيدُونَ﴾ [الصافات: ٨٦]، المنكر إرادتهم آلهاً دون الله من غير حصر(١).

وقد قال الزمخشري في قوله تعالى: ﴿وَبِٱلۡأٓخِرَةِ هُمۡ يُوقِنُونَ﴾ [البقرة: ٤]: في تقديم «الآخرة» وبناء «يوقنون» على «هم» تعريض بأهل الكتاب وما كانوا عليه من إثبات أمر الآخرة، على خلاف حقيقته، وأن قولهم ليس بصادر عن إيقان، وأن اليقين ما عليه من آمن بما أنزل إليك وما أنزل من قبلك(٢).

وهذا الذي قاله الزمخشري في غاية/ الحسن(٣)، وقد اعترض عليه بعضهم [٢٥٣ب/هـ]

---

(١) انظر: عروس الأفراح، ضمن شروح التلخيص: ٢/ ١٥٥ ـ ١٥٧.
(٢) الكشاف: ١/ ٤٢.
(٣) هذا تعليق بهاء الدين السبكي على كلام الزمخشري. انظر: عروس الأفراح ضمن شرح التلخيص: ٢/ ١٥٧.

فقال: تقديم «الآخرة» أفاد أن إيقانهم مقصور على أنه إيقان بالآخرة لا بغيرها[1]، وهذا الاعتراض من قائله مبني على ما فهمه من أن تقديم المعمول يفيد الحصر، وليس كذلك[2]؛ ثم قال المعترض: وتقديم «هم» أفاد أن هذا القصر مختص بهم، فيكون إيقان غيرهم بالآخرة إيماناً بغيرها حيث قالوا: ﴿لَن تَمَسَّنَا ٱلنَّارُ﴾ [البقرة: ٨٠]. وهذا منه أيضاً استمرار على ما في ذهنه من الحصر، أي أن المسلمين لا يوقنون إلا بالآخرة، وأهل الكتاب يوقنون بها وبغيرها.

[وهذا][3] فهم عجيب ألجأه [إليه][4] فهمه الحصر، وهو ممنوع. وعلى تقدير تسليمه فالحصر على ثلاثة أقسام:

أحدها: «بما» و«إلا»، كقولك: ما قام إلا زيد، صريح في نفي القيام عمن غير زيد، ويقتضي إثبات القيام لزيد، قيل: بالمنطوق، وقيل: بالمفهوم وهو الصحيح، لكنه أقوى المفاهيم؛ لأن «إلا» موضوعة للاستثناء، وهو الإخراج، بدلالتها على الإخراج بالمنطوق لا بالمفهوم، ولكن الإخراج من عدم القيام ليس هو غير القيام، بل قد يستلزمه، فلذلك رجحنا أنه بالمفهوم، والتبس على بعض الناس لذلك فقال: إنه بالمنطوق.

والثاني: الحصر بـ«إنما» وهو قريب من الأول فيما نحن فيه، وإن كان جانب الإثبات فيه أظهر، فكأنه يفيد إثبات قيام زيد، إذا قلت: إنما قام زيد، بالمنطوق، ونفيه عن غيره بالمفهوم.

[١٥٨ب/ح] الثالث: الحصر الذي/ قد يفيده التقديم؛ وليس هو على تقدير تسليمه مثل الحصرين الأولين، بل هو في قوة جملتين:

إحداهما: ما صدر به الحكم نفياً كان وإثباتاً، وهو المنطوق، والأخرى: ما فهم من التقديم، والحصر يقتضي نفي المنطوق فقط، دون ما دل عليه من المفهوم ـ لأن المفهوم[5] ـ لا مفهوم له؛ فإذا قلت: أنا لا أكرم إلا إياك، أفاد التعريض بأن غيرك يكرم غيره، ولا يلزم أنك لا تكرمه، وقد قال تعالى:

---

(١) المرجع السابق.
(٢) المرجع السابق.
(٣)(٤) مثبتان من (ح).
(٥) من (ح).

﴿ٱلزَّانِي لَا يَنكِحُ إِلَّا زَانِيَةً أَوْ مُشْرِكَةً﴾ [النور: ٣]، أفاد أن العفيف قد ينكح غير الزانية، وهو ساكت عن نكاحه الزانية، فقال ﷻ بعده: ﴿وَٱلزَّانِيَةُ لَا يَنكِحُهَآ إِلَّا زَانٍ أَوْ مُشْرِكٌ﴾ [النور: ٣] بياناً لما سكت عنه في الأولى. فلو قال: ﴿وَبِٱلْءَاخِرَةِ هُمْ يُوقِنُونَ﴾ [البقرة: ٤]، أفاد بمنطوقه إيقانهم بها، ومفهومه عند من يزعم أنهم لا يوقنون بغيرها.

وليس ذلك مقصوداً بالذات، والمقصود بالذات قوة إيقانهم بالآخرة حتى صار غيرها عندهم كالدحوض، فهو حصر مجازي، وهو دون قولنا: يوقنون بالآخرة لا بغيرها، فاضبط هذا وإياك أن تجعل تقديره: لا يوقنون إلا بالآخرة.

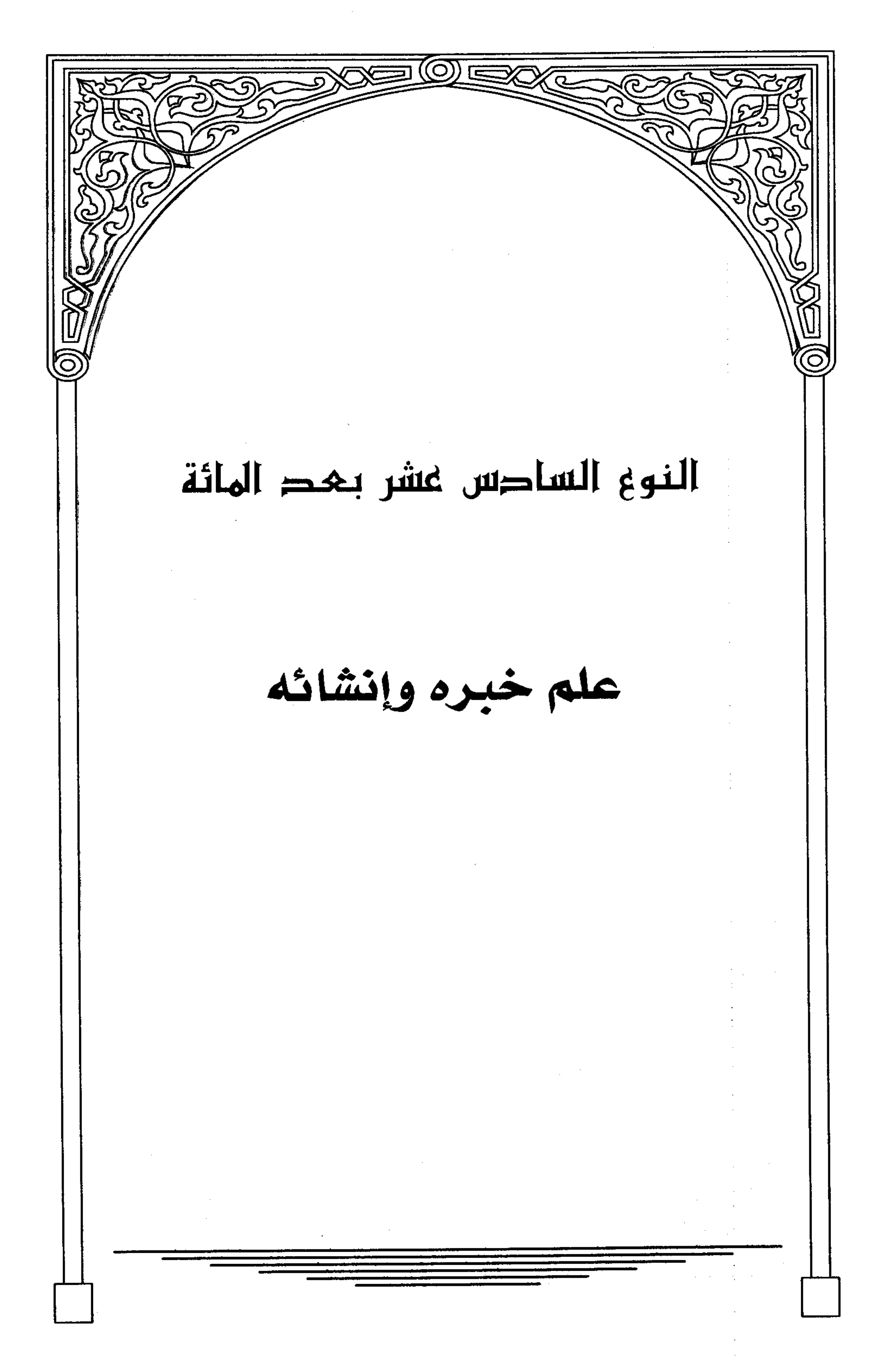
إذا عرفت هذا فتقديم «هم» أفاد أن غيرهم ليس كذلك؛ فلو جعلنا التقدير: لا يوقنون إلا بالآخرة، كان المقصود المهم النفي، فيتسلط المفهوم عليه، فيكون المعنى إفادة أن غيرهم يوقن بغيرها؛ كما زعم المعترض، ويطرح أفهام أنه لا يوقن بالآخرة. ولا شك أن هذا ليس بمراد، بل المراد إفهام أن غيرهم لا يوقن بالآخرة؛ فلذلك حافظنا على أن الغرض الأعظم إثبات الإيقان بالآخرة، ليتسلط المفهوم عليه، وأن المفهوم لا يتسلط على الحصر، لأن الحصر لم يدع عليه بجملة واحدة، مثل «ما» و«إلا» ومثل «إنما»، وإنما دل عليه بمفهوم مستفاد من منطوق، وليس أحدهما متقيداً بالآخر؛ حتى نقول: إن المفهوم أفاد نفي الإيقان المحصور، بل أفاد [نفي][1] الإيقان مطلقاً عن غيرهم؛ وعلى هذا كله على تقدير تسليم الحصر، ونحن نمنع ذلك، ونقول: إنه اختصاص، وأن بينهما فرقاً. انتهى كلام السبكي[2].

---

(١) ساقطة من الأصل، وأثبتها من (ح).

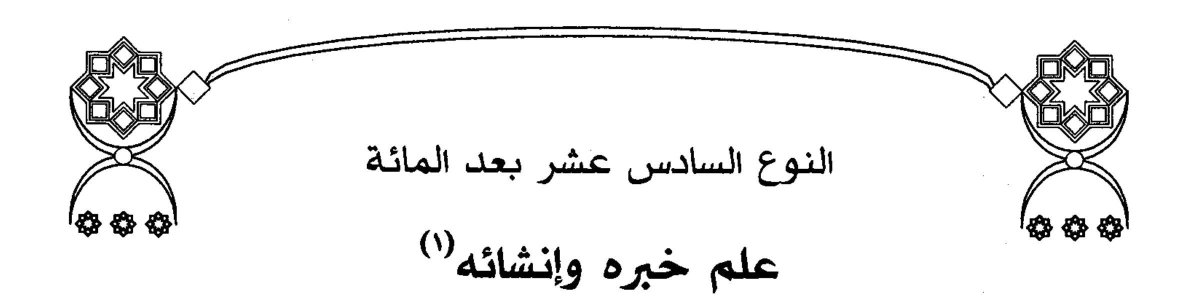
(٢) انظر: كلام السبكي كاملاً في عروس الأفراح، ضمن شروح التلخيص: ٢/ ١٥٤ ـ ١٥٩. وانظره كذلك، وانظر هذا النوع كاملاً بنصه في: معترك الأقران: ١/ ١٨١ ـ ١٩٤، الإتقان: ٣/ ١٤٩ ـ ١٦٠.





النوع السادس عشر بعد المائة

علم خبره وإنشائه



علم خبره وإنشائه[1]

قال الحافظ السيوطي ـ رحمه الله تعالى ـ اعلم أن الحذاق[2] من النحاة وغيرهم وأهل البيان قاطبة على انحصار الكلام فيهما، وأنه ليس له قسم ثالث[3]. وادعى قوم أن أقسام الكلام عشرة: نداء ومسألة، وأمر، وتشفع، وتعجب، وقسم، وشرط، ووضع، وشك، واستفهام[4].

وقيل: تسعة، بإسقاط الاستفهام لدخوله في المسألة.

[١٣٥٣/أ هـ] وقيل: ثمانية، بإسقاط التشفع/ لدخوله فيها.

[وقيل][5]: سبعة بإسقاط الشك لأنه من قسم الخبر[6].

---

(١) ذكره السيوطي في الإتقان في النوع السابع والخمسين بعنوان: في الخبر والإنشاء. انظر: ٣/ ٢٢٥.

وذكره أيضاً في معترك الأقران في إعجاز القرآن حيث قال: الوجه الثامن والعشرون من وجوه إعجازه احتواءه على الخبر والإنشاء. انظر: ١/ ٤٢٠. وأشار إلى ذلك الزركشي في البرهان في النوع الخامس والأربعون، بعنوان: في أقسام الكلام. انظر: ٢/ ٣١٦.

(٢) في الأصل وفي (ح): «الخلاف» وما أثبته أنسب للسياق.

(٣) الإتقان: ٣/ ٢٢٥، معترك الأقران: ١/ ٤٢٠. وانظر: المفتاح: ٧٨ حيث قال السكاكي فيه: . . . والسابق في الاعتبار في كلام العرب شيئان: الخبر، والطلب المنحصر بحكم الاستقراء في الأبواب الخمسة، التمني، الأمر، النداء، الاستفهام، النهي وما سوى ذلك نتائج امتناع إجراء الكلام على الأصل.

وانظر أيضاً: التلخيص: ٣٨، شروح التلخيص: ١/ ١٦٣، الإيضاح: ٨٥.

(٤) البرهان: ٢/ ٣١٦، الإتقان: ٣/ ٢٢٥، معترك الأقران: ./ ٤٢٠.

وكذلك انظر: الصاحبي: ٢٨٩ ـ ٢٩١ حيث ذكر ابن فارس أن معاني الكلام عند بعض أهل العلم عشرة: هي خبر، واستخبار، وأمر، ونهي، ودعاء، وطلب وعرض، وتحضيض، وتمنٍ، وتعجب. ثم عرف الخبر بعد ذلك، ومثل لكل واحد من المعاني العشرة المذكورة.

(٥) ما بين المعقوفتين مثبت من (ح).

(٦) انظر هذه الأقوال بنصها في: البرهان: ٢/ ٣١٦، الإتقان: ٣/ ٢٢٥.

وقال الأخفش[1]: هي ستة: خبر، واستخبار، وأمر، ونهي، ونداء، وتمن[2].

وقال بعضهم: خمسة: خبر، وأمر، وتصريح، وطلب، ونداء[3].

وقال قوم: أربعة: خبر، واستخبار، وطلب، ونداء[4].

وقال كثيرون: ثلاثة، خبر، وطلب، وإنشاء؛ قالوا: لأن الكلام إما أن يحتمل التصديق والتكذيب أو لا، الأول الخبر، والثاني إن اقترن معناه بلفظه فهو الإنشاء، وإن لم يقترن بل تأخر عنه، فهو الطلب[5].

والمحققون: على دخول الطلب في الانشاء، وأن معنى «اضرب» مثلاً وهو طلب الضرب مقترن بلفظه، وأما الضرب الذي يوجد بعد ذلك فهو متعلق الطلب لا نفسه[6].

وقد اختلف الناس في حد الخبر. فقيل: لا يحد لعسره[7]. وقيل: لأنه ضروري؛ لأن الإنسان يفرق بين الإنشاء والخبر ضرورة[8]، ورجحه الإمام

---

(1) هو: سعيد بن مسعدة المجاشعي، الأخفش، مولى بني مجاشع بن دارم، من أهل بلخ، سكن البصرة. قرأ النحو على سيبويه، وكان أسن منه، ولم يأخذ عن الخليل، كان معتزلياً، وله رواية. من تصانيفه: «الأوسط»، «معاني القرآن»، (ت٢١٥هـ) وقيل: (٢٠٧هـ). وقيل: (٢١٠). وقيل: ٢٢١هـ).

إنباه الرواة: ٢/ ٣٦ ـ ٤٣، أخبار النحويين البصريين: ٦٦ ـ ٦٧، معجم الأدباء: ١١/ ٢٢٤، طبقات الزبيدي: ٧٢ ـ ٧٤، البلغة: ١٠٤ ـ ١٠٥، بغية الوعاة: ١/ ٥٩٠ ـ ٥٩١.

(2) لم أجد كلام الأخفش فيما اطلعت عليه من كتبه، فانظره بنصه في: البرهان: ٢/ ٣١٦، الإتقان: ٣/ ٢٢٥.

(3) انظر ذلك في: البرهان: ٢/ ٣١٦، الإتقان: ٣/ ٢٢٥.

(4) انظر: عروس الأفراح ضمن شروح التلخيص: ١/ ١٧٣ إلا أنه قال: وطلب، وإنشاء، بدلاً عن النداء، والإتقان: ٣/ ٢٢٥.

(5) الإتقان: ٣/ ٢٢٥. وانظر: شروح شذور الذهب لابن هشام: ٣١ ـ ٣٢.

(6) معترك الأقران: ١/ ٤٢٠، الإتقان: ٣/ ٢٢٥. وانظر: شرح شذور الذهب: ٣٢.

(7) انظر ذلك في: فواتح الرحموت: ٢/ ١٠٠، حيث نسب هذا القول إلى الغزالي. وانظر أيضاً: عروس الأفراح ضمن شروح التلخيص: ١/ ١٧٤ حيث ذكر ذلك السبكي وأجاب عنه. وكذلك انظر: إرشاد الفحول للشوكاني: ٤٣. وانظر هذا القول والذي بعده في: شرح الكوكب المنير: ٢/ ٢٩٥.

(8) ذكر ذلك صاحب فواتح الرحموت: ٢/ ١٠٠ وأشار إلى أنه قول الأكثرين.

في: المحصول[1]. والأكثر على حده. فقال القاضي أبو بكر، والمعتزلة: الخبر: الكلام الذي يدخله الصدق والكذب. فأورد عليه خبر الله تعالى؛ فإنه لا يكون إلا صادقاً؛ فأجاب القاضي: بأنه يصح دخوله لغة[2].

وقيل: الذي يدخله التصديق أو التكذيب. وهو سالم من الإيراد المذكور[3].

وقال أبو الحسين البصري[4]: كلام يفيد بنفسه........................

---

(١) حيث قال بعد ما ذكر في حده أموراً ثلاثة وناقشها: وإذا بطلت هذه التعريفات ـ فالحق عندنا ـ: أن تصور ماهية الخبر غنى عن الحد والرسم ثم استدل على ذلك بدليلين انظرهما وغيرهما بالتفصيل في: المحصول: ٢/ق ١/ ٣١٤ ـ ٣١٥.

وقد أجيب عن هذا القول الذي رجحه الرازي: بأن الحصول غير التصور. ذكر ذلك السبكي بهاء الدين في عروس الأفراح ثم قال: ولنا في هذين الوجهين مباحث ذكرناها في شرح المختصر. انظر ذلك في شروح التلخيص: ١/ ١٧٤. وانظر في الإجابة عما ذكره الرازي كلام الشوكاني في إرشاد الفحول: ٤٣. وانظر كذلك: الأحكام للآمدي: ٢/ ٤ وما بعدها.

(٢) انظر ذلك في: المعتمد: ١/ ٧٤ ـ ٧٥، المحصول: ٢/ق ١/ ٣٠٧ وما بعدها حيث حكى الرازي هذا القول عن القاضي والمعتزلة واعترض عليه وناقش ورد على أصحابه. وكذلك فعل صاحب فواتح الرحموت: ٢/ ١٠٢ والآمدي في الأحكام: ٢/ ٦ وما بعدها، والشوكاني في إرشاد الفحول: ٤٢ ـ ٤٣، والسبكي بهاء الدين في عروس الأفراح ضمن شروح التلخيص: ١/ ١٧٤، والسكاكي في المفتاح: ٧٨.

(٣) انظر: الفروق للقرافي: ١/ ١٨ واختاره، والمستصفى للغزالي: ١/ ١٣٢ واختاره أيضاً. وانظر: المفتاح للسكاكي: ٧٨ حيث قال بعد إيراده لهذا التعريف: إن صاحب هذا الحد لم يزد على أن وسع الدائرة. وانظر: عروس الأفراح ضمن شروح التلخيص: ١/ ١٧٤، حيث رد على السكاكي في اعتراضه السابق على حد الخبر بقوله: قلت: بل زاد، لأنه سلم عن السؤال الأول.

وانظر كذلك هذا التعريف في: المحصول: ٢/ق ١/ ٣١١، الأحكام للآمدي: ٢/ ٨، فواتح الرحموت: ٢/ ١٠٢ ـ ١٠٣، إرشاد الفحول: ٤٢ ـ ٤٣ حيث أورده أصحاب هذه التصانيف وناقشوه بالتفصيل واعترضوا عليه.

(٤) في الأصل وفي (ح): «أبو الحسن» وصوبته من مصادره.

وهو: أبو الحسين محمد بن علي بن الطيب البصري، شيخ المعتزلة، صنفه الحاكم أبو السعد الجشمي في الطبقة الثانية عشرة من المعتزلة. اتفقت عبارات المؤرخين على ذكائه وبراعته العلمية. قرأ على هلال بن محمد بن أخي هلال الرأي بالبصرة. وعنه عبد الله بن عدي الجرجاني. له تصانيف في الأصول منها: «المعتمد» طبع في مجلدين. ومن هذا =

نسبة[1]. فأورد عليه نحو: يقوم؛ فإنه[2] يدخل في الحد؛ لأن القيام منسوب، [والصلب منسوب][3].

وقيل: الكلام المفيد بنفسه إضافة أمر [من الأمور][4] إلى أمر من الأمور نفياً؛ أو إثباتاً[5].

وقيل: القول المقتضيْ بصريحه نسبة معلوم إلى معلوم بالنفي [أو][6] بالإثبات[7]. وقال بعض المتأخرين: الإنشاء..............................

= الكتاب أخذ الرازي كتابه «المحصول». ومنها: «شروح الأصول الخمسة» وكتاب في «الإمامة وأصول الدين»، «غرر الأدلة» وغيرها، (ت٤٣٦هـ).

تاريخ بغداد: ٣/١٠١، شذرات الذهب: ٣/٢٥٩، الوفيات: ٤/٢٧١. لم أقف على هذا القول في المعتمد، لأبي الحسين البصري، وإنما نص كلامه هو ما عبر عنه المؤلف، بعد ذلك بقوله: وقيل.. فلعله وهم في ذلك فقدم وأخر.

(١) انظر ذلك في: فواتح الرحموت ضمن المستصفى للغزالي: ٢/١٠٣، تيسير التحرير: ٣/٢٤، شرح الكوكب المنير: ٢/٢٩٣، عروس الأفراح ضمن شروح التلخيص: ١/١٧٤.

(٢) في الأصل: «بأنه». وما أثبته من (ح) لأنه أنسب للسياق.

(٣) اسقط من الأصل. وأثبته من (ح). وهذا الاعتراض أورده صاحب تفسير التحرير وناقشه ورد عليه. انظر: ٣/٢٤ ـ ٢٥. ومثله فعل صاحب فواتح الرحموت: ٢/١٠٣. وانظر كذلك: عروس الأفراح ضمن شروح التلخيص: ١/١٧٤.

(٤) ساقط من الأصل. وأثبته من (ح).

(٥) هذا نص تعريف أبي الحسين البصري للخبر في كتابه المعتمد في أصول الفقه: ٢/ ٧٥. وقد أورده بهذه النص الآمدي في الأحكام: ٢/٩ منسوباً إلى أبي الحسين البصري، ثم ناقشه واعترض عليه.

كما أورده الرازي أيضاً بنصه هذا منسوباً إلى أبي الحسين البصري ثم ناقشه واعترض عليه، ورده. انظر ذلك في: المحصول: ٢/ق ١/٣٠٨ وما بعدها. وأورده الشوكاني في إرشاد الفحول: ٤٢ ناقلاً إياه عن الرازي. ثم ناقشه بعد ذلك.

وأورده السبكي في عروس الأفراح ضمن شروح التلخيص: ١/١٧٤ وبعد مناقشته إياه قال: وهذا القريب من حد أبي الحسين.

(٦) في الأصل وفي (ح): و«الإثبات» وصوبته من مصادره.

(٧) انظر: مفتاح العلوم للسكاكي: ٧٨ وقد أورد عليه نحو قولنا: ما لام يعلم بوجه من الوجوه لا يثبت ولا ينفى؛ فإنه يلزم أن لا يكون خبراً.

ورد عليه السبكي بهاء الدين ـ بعد إيراده هذا التعريف وكلام السكاكي عليه ـ بقوله: قلت: وجوابه أن غير المعلوم بوجه من الوجوه معلوم ببعض الوجوه، وهو ما وقع به جعله محكوماً عليه في هذه القضية.... =

ما يحصل[1] مدلوله في الخارج بالكلام، والخبر خلافه[2]. وقال بعض من جعل الأقسام ثلاثة: الكلام إن أفاد بالوضع طلباً، فلا يخلو: إمّا أن يكون [الطلب][3] ذكر الماهية. أو تحصيلها، أو الكف عنها، والأول الاستفهام والثاني الأمر، والثالث النهي. وإن لم يقصد طلباً بالوضع؛ فإن لم يحتمل الصدق والكذب سمي تنبيهاً وإنشاء، لأنك نبهت به على مقصودك وأنشأته، أي ابتكرته من غير أن يكون موجوداً في الخارج؛ سواء أفاد طلباً باللازم؛ كالتمني والترجي والنداء والقسم، أم لا، وإن احتملهما من حيث هو فهو الخبر[4].

فصل:

القصد بالخبر إفادة المخاطب[5]، وقد يرد بمعنى الأمر، نحو قوله تعالى: ﴿وَٱلْوَٰلِدَٰتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَٰدَهُنَّ﴾ [البقرة: ٢٣٣]، وقوله تعالى: ﴿وَٱلْمُطَلَّقَٰتُ يَتَرَبَّصْنَ﴾ [البقرة: ٢٢٨][6].

وبمعنى النهي، نحو قوله تعالى: ﴿لَّا يَمَسُّهُۥٓ إِلَّا ٱلْمُطَهَّرُونَ ﴿٧٩﴾﴾ [الواقعة: ٧٩].

وبمعنى الدعاء، نحو قوله تعالى: ﴿وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ [الفاتحة: ٥] أي: أعنا؛ ومنه قوله تعالى: ﴿تَبَّتْ يَدَآ أَبِى لَهَبٍ وَتَبَّ ﴿١﴾﴾ [المسد: ١] فإنه دعاء عليه. وكذا قوله تعالى: ﴿قَٰتَلَهُمُ ٱللَّهُ أَنَّىٰ يُؤْفَكُونَ﴾ [التوبة: ٣٠]،/ وقوله [١٥٨/أ/ح] تعالى: ﴿غُلَّتْ أَيْدِيهِمْ وَلُعِنُوا۟ بِمَا قَالُوا۟﴾ [المائدة: ٦٤]. وجعل منه قوم: ﴿حَصِرَتْ

= انظر: عروس الأفراح ضمن شروح التلخيص: ١/ ١٧٤ ـ ١٧٥.

(١) في الأصل: «يحصل به» وما أثبته من (ح) وهو الأنسب للسياق.

(٢) جمع الجوامع وحاشية البناني عليه: ٢/ ١٠٩ ـ ١١٠.

(٣) ساقط من الأصل، وأثبته من (ح).

(٤) الإتقان: ٣/ ٢٢٦، معترك الأقران: ١/ ٤٢١ ـ ٤٢٢.

(٥) قال القزويني: لا شك أن قصد المخبر بخبره إفادة المخاطب. أما الحكم، أو كونه عالماً به، ويسمى الأول فائدة الخبر، والثاني لازمها. التلخيص: ٤٠ ـ ٤١. وانظر: التلخيص وشروحه: ١/ ١٩٢ وما بعدها. وانظر: الإيضاح: ٩١، البرهان: ٢/ ٣١٧، الإتقان: ٣/ ٢٢٦، معترك الأقران: ١/ ٤٢٢.

(٦) انظر: البرهان: ٢/ ٣٢٠، الإتقان: ٣/ ٢٢٦، معترك الأقران: ١/ ٤٢٢.

﴿صُدُورُهُمْ﴾ [النساء: ٩٠] قالوا: هو دعاء عليهم بضيق صدورهم عن قتال أحد[١].

ونازع ابن العربي في قولهم: أن الخبر يرد بمعنى الأمر أو النهي، فقال في قوله تعالى: ﴿فَلَا رَفَثَ﴾ [البقرة: ١٩٧] ليس نفياً لوجود الرفث، بل نفي لمشروعيته، فإن الرفث يوجد من بعض الناس، وأخبار الله تعالى لا يجوز أن يقع بخلاف مخبره؛ وإنما يرجع النفي إلى وجوده مشروعاً لا إلى وجوده محسوساً، كقوله تعالى: ﴿وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ﴾ [البقرة: ٢٢٨]؛ ومعناه مشروعاً لا محسوساً، فإنا نجد مطلقات لا يتربصن، فأعاد النفي إلى الحكم الشرعي لا إلى الوجود الحسي. وكذا قوله تعالى: ﴿لَّا يَمَسُّهُۥٓ إِلَّا ٱلْمُطَهَّرُونَ ۝٧٩﴾ [الواقعة: ٧٩]، أي لا يمسه أحد منهم شرعاً، فإن وجد المس فعلى خلاف حكم الشرع، قال: وهذه الدقيقة[٢] التي فاتت العلماء فقالوا: إن الخبر يكون بمعنى النهي، وما وجد ذلك قط، ولا يصح أن يوجد، فإنهما مختلفان حقيقة، ويتباينان[٣] وضعاً[٤].

فرع:

من أقسامه[٥] على الأصح التعجب، قال ابن فارس: وهو تفضيل الشيء على أضرابه[٦]. وقال ابن الضائع[٧]: استعظام/ صفة خرج بها المتعجب منه [٣٥٤ب/هـ]

---

(١) الإتقان: ٣/ ٢٢٧، معترك الأقران: ١/ ٤٢٢.

(٢) في الأصل وفي (ح): «الدفينة» وصوبتها من المصادر.

(٣) كذا في الأصل وفي (ح) وفي (أحكام القرآن): وتضادان وضعا. وفي بعض النسخ: وصفا.

(٤) انظر: أحكام القرآن لابن العربي: ١/ ١٣٤.

(٥) أي: الخبر.

(٦) انظر: الصاحبي: ١٥٨ ونص كلامه: هو تفضيل شخص من الأشخاص أو غيره على أضرابه بوصف.

(٧) هو: علي بن محمد بن علي بن يوسف الكتامي، الإشبيلي الأندلسي، أبو الحسن، المعروف بابن الضايع، إمام في العربية، والكلام، والنحو، لازم الشلوبين وفاق أصحابه بأسرهم، ردّ على ابن عصفور معظم اختياراته. من مصنفاته: «شرح كتاب سيبويه»، «شرح الجمل» للزجاجي وغيرهما، (ت٦٨٠هـ). بغية الوعاة: ٢/ ٢٠٤، البلغة: ١٥٩ ـ ١٦٠، هدية العارفين: ١/ ٧١٣.

عن نظائره[1].

وقال الزمخشري: معنى التعجب: تعظيم الأمر في قلوب السامعين؛ لأن التعجب لا يكون إلا من شيء خارج عن نظائره وأشكاله[2].

وقال الرماني[3]: المطلوب في التعجب الإبهام؛ لأن من شأن الناس أن يتعجبوا مما لا يعرف سببه؛ فكلما استبهم السبب كان التعجب أحسن. قال: وأصل التعجب إنما هو للمعنى الخفي سببه، والصيغة الدالة عليه تسمى تعجباً مجازاً. قال: ومن أجل الإبهام لم تعمل «نعم» إلا في الجنس من أجل التفخيم؛ ليقع التفسير على نحو التفخيم بالإضمار قبل الذكر[4].

ثم قد وضعوا للتعجب صيغاً من لفظه، وهي «ما أفعل»، و«أفعل به»، وصيغاً من غير لفظه، نحو «كبر» كقوله تعالى: ﴿كَبُرَتْ كَلِمَةً تَخْرُجُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ﴾ [الكهف: ٥]، ﴿كَبُرَ مَقْتًا عِندَ اللَّهِ﴾ [الصف: ٣] و«كيف» نحو قوله تعالى: ﴿كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللَّهِ﴾ [البقرة: ٢٨][5].

قاعدة:

قال المحققون: إذا ورد التعجب من الله صرف إلى المخاطب، كقوله تعالى: ﴿فَمَا أَصْبَرَهُمْ عَلَى النَّارِ﴾ [البقرة: ١٧٥]؛ أي هؤلاء يجب أن يتعجب منهم[6]؛ وإنما لا يوصف تعالى بالتعجب؛ لأنه استعظام يصحبه الجهل، وهو

---

(١) انظر قوله بنصه في البرهان: ٢/ ٣١٧، الإتقان: ٣/ ٢٢٧، معترك الأقران: ١/ ٤٢٣.

(٢) الكشاف: ٤/ ٥٢٣.

(٣) هو: علي بن عيسى بن علي الرماني، النحوي، أبو الحسن، إمام في اللغة والنحو. أخذ عن ابن السراج، وابن دريد، وتخرج في الكلام على يد أستاذه المعتزلي ابن الأخشيد، من مصنفاته: «النكت في إعجاز القرآن»، «ألفات القرآن»، «شرح كتاب سيبويه» وغيرها، ولد (٢٩٦هـ)، (ت٣٨٦هـ). معجم الأدباء: ١٤/ ٧٣، بغية الوعاة: ٢/ ١٧٠، إنباه الراة: ٢/ ٢٩٤، البلغة: ١٥٤.

(٤) انظر ذلك في: البرهان: ٢/ ٣١٧، معترك الأقران: ١/ ٤٢٣، الإتقان: ٣/ ٢٢٨.

(٥) انظر ذلك في: الإيضاح شرح المفصل لابن الحاجب: ٢/ ١٠٧، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: ٣/ ٢٥٠، ٢٥٣. وانظر كذلك: البرهان: ٢/ ٣١٧ ـ ٣١٨، الإتقان: ٣/ ٢٢٨، معترك الأقران: ١/ ٤٢٤.

(٦) انظر: البرهان: ٢/ ٣١٩ وفيه نسب هذا القول إلى ابن عصفور. =

تعالى منزه عن ذلك[1]. ولهذا يعبر جماعة بالتعجب بدله، أي أنه تعجيب من الله للمخاطبين. ونظير هذا مجيء الدعاء والترجي [منه][2] تعالى، إنما هو بالنظر إلى ما تفهمه العرب، أي هؤلاء مما يجب أن يقال لهم: عندكم هذا[3]. ولذلك قال سيبويه في قوله تعالى: ﴿لَعَلَّهُۥ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشَىٰ﴾ [طه: ٤٤]، المعنى: اذهبا على رجائكما وطمعكما[4]، وفي قوله تعالى: ﴿وَيْلٌ لِّلْمُطَفِّفِينَ ۝١﴾ [المطففين: ١]، ﴿وَيْلٌ يَوْمَئِذٍ لِّلْمُكَذِّبِينَ ۝١٠﴾ [المطففين: ١٠]: لا نقول هذا دعاء؛ لأن الكلام بذلك قبيح، ولكن العرب إنما كلموا بكلامهم، وجاء القرآن على لغتهم وعلى ما يعنون، فكأنه قيل لهم: ﴿وَيْلٌ لِّلْمُطَفِّفِينَ ۝١﴾، أي هؤلاء مما وجب هذا القول لهم؛ لأن هذا الكلام إنما يقال لصاحب الشر والهلكة، فقيل هؤلاء ممن دخل في الهلكة[5].

= وانظر معنى الآية في: تفسير الطبري: ٣/ ٢٣١ ـ ٢٣٤ حيث ذكر أن لأهل التأويل في معناها قولان الأول: معناها: فما أجرأهم على العمل الذي يقربهم إلى النار. الثاني: فما أعملهم بأعمال أهل النار. و«ما» قيل: استفهامية، وقيل: تعجبية. وانظر: تفسير البغوي: ١/ ١٤١ ـ ١٤٢.

(١) انظر: البرهان: ٢/ ٣١٨ قال: وبه جزم ابن عصفور في «المقرب».

(٢) في الأصل: «لله» وما أثبته من (ح)، لأنه أنسب للسياق.

(٣) انظر ذلك في: البرهان: ٢/ ٣١٨ ـ ٣١٩، الإتقان: ٣/ ٢٢٨، معترك الأقران: ١/ ٤٢٤.

(٤) انظر: تفسير البغوي: ٣/ ٢١٩ حيث قال عند تفسيره لهذه الآية: قيل: معناه اذهبا على رجاء منكما وطمع، وقضاء الله وراء أمركما....

(٥) انظر: كتاب سيبويه: ١/ ٣٣١ حيث ذكر ذلك في باب من النكرة يجري مجرى ما فيه الألف واللام من المصادر والأسماء، ونص كلامه فيه هو:

... وأما قوله تعالى جده: ﴿وَيْلٌ يَوْمَئِذٍ لِّلْمُكَذِّبِينَ ۝١٥﴾، و﴿وَيْلٌ لِّلْمُطَفِّفِينَ ۝١﴾، فإنه لا ينبغي أن تقول: إنه دعاء ههنا؛ لأن الكلام بذلك قبيح، واللفظ به قبيح، ولكن العباد إنما كلموا بكلامهم، وجاء القرآن على لغتهم، وعلى ما يعنون، فكأنه ـ والله أعلم ـ قيل لهم: ﴿وَيْلٌ لِّلْمُطَفِّفِينَ ۝١﴾، و﴿وَيْلٌ يَوْمَئِذٍ لِّلْمُكَذِّبِينَ ۝١٥﴾: أي هؤلاء من وجب هذا القول لهم، لأن هذا الكلام إنما يقال لصاحب الشر والهلكة، فقيل: هؤلاء ممن دخل في الشر والهلكة، ووجب لهم هذا.

ومثل ذلك قوله تعالى: ﴿فَقُولَا لَهُۥ قَوْلًا لَّيِّنًا لَّعَلَّهُۥ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشَىٰ ۝٤٤﴾ [طه: ٤٤]، فالعلم قد أتى من وراء ما يكون، ولكن اذهبا أنتما في رجائكما وطمعكما ومبلغكما من العلم، وليس لهما أكثر من ذا ما لم يعلما. اهـ.

فرع:

من أقسام الخبر: الوعد والوعيد، نحو قوله تعالى: ﴿سَنُرِيهِمْ ءَايَٰتِنَا فِى ٱلْآفَاقِ﴾ [فصلت: ٥٣][١]، وقوله تعالى: ﴿وَسَيَعْلَمُ ٱلَّذِينَ ظَلَمُوٓا۟﴾ [الشعراء: ٢٢٧][٢]. وفي كلام ابن قتيبة ما يوهم أنه إنشاء.

فرع:

ومن أقسام الخبر: النفي، بل هو شطر الكلام كله، والفرق بينه وبين الجحد، أن النافي إن كان صادقاً سمي كلامه نفياً ولا يسمى جحداً، وإن كان كاذباً سمي جحداً ونفياً أيضاً، فكل جحد نفي، وليس كل نفي جحداً، ذكره أبو جعفر النحاس، وابن الشجري، وغيرهما[٣]. مثال النفي قوله تعالى: ﴿مَّا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَآ أَحَدٍ مِّن رِّجَالِكُمْ﴾ [الأحزاب: ٤٠]. ومثال الجحد نفي فرعون وقومه آيات موسى، قال الله تعالى: ﴿فَلَمَّا جَآءَتْهُمْ ءَايَٰتُنَا مُبْصِرَةً قَالُوا۟ هَٰذَا سِحْرٌ مُّبِينٌ ﴿١٣﴾ وَجَحَدُوا۟ بِهَا وَٱسْتَيْقَنَتْهَآ أَنفُسُهُمْ﴾ [النمل: ١٣، ١٤].

وأدوات النفي: «لا» و«لات»، و«ليس»، و«ما» و«أن» و«لم»، و«لما»، وسيأتي بيان معانيها وما افترقت فيه في نوع الأدوات[٤].

ونورد هنا فائدة زائدة، قال الخويي[٥]: أصل أدوات النفي «لا»، و«ما»؛ لأن النفي إمّا في الماضي وإمّا في المستقبل، والاستقبال أكثر من الماضي أبداً، ولا أخف من «ما»، فوضعوا الأخف للأكثر[٦]. ثم إن النفي في

---

(١) انظر: تفسير غرب القرآن لابن قتيبة: ٣٩٠.

(٢) الإتقان: ٣/ ٢٢٩، معترك الأقران: ١/ ٤٢٥. وانظر: البرهان: ٢/ ٣٧٥ ـ ٣٧٦.

(٣) انظر المراجع السابقة.

(٤) وذلك في النوع الرابع والأربعون بعد المائة.

(٥) هو: أحمد بن خليل بن سعادة، شمس الدين، أبو العباس، الخوييّ، الشافعي، صاحب الفخر الرازي وتلميذه. كان فقهياً مناظراً، حسن العبارة قوى البراعة، كثير التواضع، أستاذاً في الطب والحكمة، من مصنفاته: «تتمة تفسير القرآن» لابن خطيب الري، «كتاب في النحو»، «وفي الأصول»، كتاب يشتمل على رموز حكمية، (ت في دمشق ٦٣٧هـ). عيون الأنباء في طبقات الأطباء: ٦٤٦ ـ ٦٤٧، شذرات الذهب: ٥/ ١٨٣، النجوم الزاهرة: ٦/ ٣١٦.

(٦) البرهان: ٢/ ٣٧٨، الإتقان: ٣/ ٢٢٩، معترك الأقران: ١/ ٤٢٥.

الماضي إما أن يكون نفياً واحداً مستمراً، أو نفياً فيه أحكام متعددة، وكذلك النفي في المستقبل. فصار النفي على أربعة أقسام، واختاروا له أربع كلمات: «ما» و«لم» و«لن» و«لا». وإما «أن» و«لما» فليسا بأصلين[1]. ف«ما» و«لا» في الماضي والمستقبل متقابلان. و«لم» كأنه مأخوذ من «لا» و«ما»؛ لأن «لم» نفي للاستقبال لفظاً، والمضي معنى، فأخذ اللام من «لا» التي هي لنفي المستقبل، والميم من «ما» التي هي لنفي الماضي، وجمع بينهما إشارة إلى أن في «لم» إشارة إلى المستقبل والماضي، وقدم اللام على الميم إشارة إلى أن «لا» هي أصل النفي؛ ولهذا ينفي بها في أثناء الكلام، فيقال: لم يفعل زيد ولا عمرو. وأما «لما» فتركيب بعد تركيب، كأنه قال: «لم» و«ما» لتوكيد معنى النفي في الماضي. وتفيد الاستقبال أيضاً، ولهذا تفيد «لما» الاستمرار[2]/ . [١٣٥٤/أ هـ]

تنبيهات:

[الأول]: زعم بعضهم أن شرط صحة النفي عن الشيء صحة اتصاف المنفي عنه بذلك الشيء، وهو مردود بقوله تعالى: ﴿وَمَا رَبُّكَ بِغَـٰفِلٍ عَمَّا يَعْمَلُونَ﴾ [البقرة: ١٤٤]، وقوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ رَبُّكَ نَسِيًّا﴾ [مريم: ٦٤]، وقوله تعالى: ﴿لَا تَأْخُذُهُۥ سِنَةٌ وَلَا نَوْمٌ﴾ [البقرة: ٢٥٥]، ونظائره[3].

والصواب أن انتفاء الشيء عن الشيء قد يكون لكونه لا يمكن منه عقلاً. وقد يكون لكونه لا يقع منه مع إمكانه[4].

الثاني: نفي الذات الموصوفة، قد يكون نفياً للصفة دون الذات، وقد يكون نفياً للذات أيضاً[5].

---

(١) كذا في الأصل وفي (ح). أما في البرهان للزركشي: ٢/ ٣٧٨: «بأصليين».

(٢) انظر ذلك بنصه في: البرهان: ٢/ ٣٧٨ ـ ٣٧٩، الإتقان: ٣/ ٢٢٩ ـ ٢٣٠، معترك الأقران: ١/ ٤٢٥ ـ ٤٢٦.

(٣) ملحوظة: في هذه الآيات الكريمة نفى الله ﷻ عن نفسه: الغفلة، والنسيان، والسنة، والنوم، وهي صفات نقص تنافي كماله الواجب، وهذا النفي يستلزم إثبات كمال ضد هذه الصفات المنفية، وهي: كمال الحياة والقيومية، والإحاطة بكل شيء، والعلم به.

(٤) انظر ذلك في: البرهان: ٢/ ٣٧٦ ـ ٣٧٧، الإتقان: ٣/ ٢٣٠، معترك الأقران: ١/ ٤٢٧.

(٥) انظر: البرهان: ٣/ ٣٩٣. وانظر المرجعين السابقين أيضاً.

من الأول قوله تعالى: ﴿وَمَا جَعَلْنَٰهُمْ جَسَدًا لَّا يَأْكُلُونَ ٱلطَّعَامَ﴾ [الأنبياء: ٨]، أي بل هم جسداً يأكلونه، ومن الثاني قوله تعالى/ : ﴿لَا يَسْـَٔلُونَ ٱلنَّاسَ إِلْحَافًا﴾ [البقرة: ٢٧٣]، أي: لا سؤال لهم أصلاً، فلا يحصل منهم إلحاف[١]. [١٥٩ب/ح]

وكذا قوله تعالى: ﴿مَا لِلظَّٰلِمِينَ مِنْ حَمِيمٍ وَلَا شَفِيعٍ يُطَاعُ﴾ [غافر: ١٨]، أي: لا شفيع لهم أصلاً، وقوله تعالى: ﴿فَمَا تَنفَعُهُمْ شَفَٰعَةُ ٱلشَّٰفِعِينَ ﴿٤٨﴾﴾ [المدثر: ٤٨] بدليل قوله تعالى: ﴿فَمَا لَنَا مِن شَٰفِعِينَ ﴿١٠٠﴾﴾ [الشعراء: ١٠٠][٢]. ويسمى هذا النوع عند أهل البديع: نفي الشيء بإيجابه.

وعبارة ابن رشيق في تفسيره[٣]: أن يكون ظاهر إيجاب الشيء وباطنه نفيه، بأن ينفي ما هو من سببه كوصفه وهو المنفي في الباطن[٤].

وعبارة غيره: أن ينفي الشيء مقيداً، والمراد نفيه مطلقاً، مبالغة في النفي وتأكيداً له، ومنه قوله تعالى: ﴿وَمَن يَدْعُ مَعَ ٱللَّهِ إِلَٰهًا ءَاخَرَ لَا بُرْهَٰنَ لَهُۥ بِهِۦ﴾ [المؤمنون: ١١٧]، فإن لا إله مع الله لا يكون إلا عن غير برهان. وقوله تعالى: ﴿وَيَقْتُلُونَ ٱلنَّبِيِّۦنَ بِغَيْرِ حَقٍّ﴾ [آل عمران: ٢١] فإن قتلهم لا يكون إلا بغير الحق.

---

(١) انظر: خزانة ابن حجة: ٢/ ٢٤ حيث ذكر الآية وقال: فإن ظاهر الكلام نفي الإلحاق في المسألة، والباطن نفي المسألة البتة، وعليه إجماع المفسرين. وانظر: بديع القرآن لابن أبي الأصبع: ١٥٢، شرح الكافية البديعة: ١٥٨.

(٢) انظر المراجع السابقة.

(٣) أي: تفسير هذا النوع من أنواع البديع وهو: نفي الشيء بإيجابه، ونص عبارته: . . . فإذا تأملته وجدت باطنه نفياً وظاهره إيجاباً. العمدة: ٢/ ٨٠.

وابن رشيق هو: الحسن بن رشيق القيرواني، أبو علي، كان شاعراً، نحوياً، لغوياً، أديباً حاذقاً عروضياً، كثير التصنيف، حسن التأليف، تأدب على محمد بن جعفر القزاز النحوي، القيرواني، وغيره. من مصنفاته: «العمدة»، «الأنموذج في شعراء القيروان»، «الشذوذ في اللغة»، ولد (٣٩٠هـ)، (ت٤٥٦هـ). معجم الأدباء: ٨/ ١١٠ ـ ٢٢١، إنباه الرواة: ١/ ٣٣٣ ـ ٣٣٩، وفيات الأعيان: ٢/ ٨٥ ٨٩، بغية الوعاة: ١/ ٥٠٤.

(٤) وانظر: شرح الكافية البديعية للحلي: ١٥٨، بديع القرآن لابن أبي الأصبع: ١٥٢، خزانة ابن حجة: ٢/ ٢٤ حيث عرفه بقوله: هو أن يثبت المتكلم شيئاً في ظاهر كلامه، وينفي ما هو من سببه مجازاً، والمنفي في باطن الكلام حقيقة هو الذي أثبته.

وقوله تعالى: ﴿اللَّهُ الَّذِي رَفَعَ السَّمَاوَاتِ بِغَيْرِ عَمَدٍ تَرَوْنَهَا﴾ [الرعد: ٢] فإنها لا عمد لها أصلاً[١].

الثالث: قد ينفي الشيء رأساً لعدم كمال وصفه، أو انتفاء ثمرته، كقوله تعالى - في صفة أهل النار -: ﴿ثُمَّ لَا يَمُوتُ فِيهَا وَلَا يَحْيَى ﴿١٣﴾﴾ [الأعلى: ١٣]، فنفى عنه الموت لأنه ليس بموت صريح، ونفى عنه الحياة؛ لأنها ليست بحياة طيبة ولا نافعة[٢]. وقوله تعالى: ﴿وَتَرَاهُمْ يَنظُرُونَ إِلَيْكَ وَهُمْ لَا يُبْصِرُونَ﴾ [الأعراف: ١٩٨]؛ فإن المعتزلة احتجوا بها على نفي الرؤية؛ وأن النظر في قوله تعالى: ﴿إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ ﴿٢٣﴾﴾ [القيامة: ٣٢] لا يستلزم الإبصار. ورد بأن المعنى: أنها تنظر إليه بإقبالها عليه، وليست تبصر شيئاً. وقوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ عَلِمُوا لَمَنِ اشْتَرَاهُ مَا لَهُ فِي الْآخِرَةِ مِنْ خَلَاقٍ وَلَبِئْسَ مَا شَرَوْا بِهِ أَنفُسَهُمْ لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: ١٠٢]، فإنه وصفهم أولاً بالعلم على سبيل التوكيد القسمي، ثم نفاه آخراً عنهم لعدم جريهم على موجب العلم. قاله السكاكي[٣].

الرابع: قالوا: المجاز يصح نفيه بخلاف الحقيقة[٤]، وأشكل على ذلك قوله تعالى: ﴿وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ وَلَٰكِنَّ اللَّهَ رَمَىٰ﴾ [الأنفال: ١٧] فإن المنفي فيه هو الحقيقة[٥]. وأجيب: بأن المراد بالرمي هنا المترتب عليه؛ [وهو][٦] وصوله إلى الكفار؛ فالوارد عليه النفي هنا مجاز لا حقيقة؛ والتقدير: وما رميت خلقاً إذ رميت كسباً، أو ما رميت انتهاء إذ رميت ابتداء[٧].

---

(١) الإتقان: ٣/ ٢٣١، معترك الأقران: ١/ ٤٢٧.

(٢) انظر: تفسير البغوي: ٤/ ٤٧٦، تفسير ابن كثير: ٤/ ٥٣٤ ـ ٥٣٥. وانظر المرجعين السابقين.

(٣) انظر: مفتاح العلوم: ٨٢.

وانظر ذلك أيضاً في: البرهان: ٣/ ٣٩٥ ـ ٣٩٦، الإتقان: ٣/ ٢٣١، معترك الأقران: ١/ ٤٢٧ ـ ٤٢٨.

(٤) فلا يقال للأسد: ليس بشجاع.

(٥) قال الزركشي: المنفي أولاً التأثير، والمثبت ثانياً نفس الفعل. البرهان: ٣/ ٣٩٦.

(٦) في الأصل: «وصوله» وما أثبته من (ح).

(٧) الإتقان: ٣/ ٢٣١، معترك الأقران: ١/ ٤٢٨، البرهان للزركشي: ٣/ ٤٠٨ وفيه: وما رميت مجازاً إذ رميت حقيقة. وانظر: المفتاح: ٨٢.

الخامس: نفي الاستطاعة، وقد يراد به نفي القدرة والإمكان، وقد يراد به نفي الامتناع، وقد يراد به الوقوع بمشقة وكلفة.

فمن الأول قوله تعالى: ﴿فَلَا يَسْتَطِيعُونَ تَوْصِيَةً﴾ [يس: ٥٠] وقوله تعالى: ﴿فَلَا يَسْتَطِيعُونَ رَدَّهَا﴾ [الأنبياء: ٤٠]، وقوله تعالى: ﴿وَمَا اسْتَطَاعُوا لَهُ نَقْبًا﴾ [الكهف: ٩٧].

ومن الثاني قوله تعالى: ﴿هَلْ يَسْتَطِيعُ رَبُّكَ﴾ [المائدة: ١١٢] ـ على القرائتين[١] ـ أي هل يفعل، أو هل يجبنا إلى أن نسأل؛ فقد علموا أن الله قادر على [الإنزال][٢]، وأن عيسى قادر على السؤال[٣].

ومن الثالث: قوله تعالى: ﴿إِنَّكَ لَن تَسْتَطِيعَ مَعِيَ صَبْرًا﴾ [الكهف: ٦٧][٤].

قاعدة:

نفي العام يدل على نفي الخاص، وثبوته لا يدل على ثبوته، وثبوت الخاص يدل على [ثبوت العام، ولا يدل نفيه على نفيه][٥]. ولا شك أن زيادة المفهوم من اللفظ توجب الإلتذاذ به، فلذلك كان نفي العام أحسن من نفي الخاص، وإثبات الخاص أحسن من إثبات العام. فالأول كقوله تعالى: ﴿فَلَمَّا أَضَاءَتْ مَا حَوْلَهُ ذَهَبَ اللَّهُ بِنُورِهِمْ﴾ [البقرة: ١٧]، لم يقل «بضوئهم» بعد قوله: «أضاءت»؛ لأن النور أعم من الضوء، إذ يقال على القليل والكثير، وإنما [٢٥٥ب/هـ] يقال/ الضوء على النور الكثير، ولذلك قال الله تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي جَعَلَ الشَّمْسَ ضِيَاءً وَالْقَمَرَ نُورًا﴾ [يونس: ٥] ففي الضوء دلالة على النور، فهو أخص منه، فعدمه يوجب عدم الضوء بخلاف العكس، والقصد إزالة النور عنهم أصلاً. ولذا قال عقبه: ﴿وَتَرَكَهُمْ فِي ظُلُمَاتٍ لَّا يُبْصِرُونَ﴾ [البقرة: ١٧][٦].

---

(١) والقراءتان هما: ﴿هَلْ يَسْتَطِيعُ رَبُّكَ﴾ قرأه الكسائي ـ بالتاء ـ ونصب «ربك»، وقرأ الباقون بالياء ورفع «ربك». الكشف عن وجوه القراءات السبع: ١/ ٤٢٢ ـ ٤٢٣.

(٢) في الأصل: «السوأل» وما أثبته من (ح) وهو الصواب.

(٣) انظر ذلك في: البرهان: ٣/ ٤٠٧، الكشف في وجوه القراءات السبع: ١/ ٤٢٢ ـ ٤٢٣، الإتقان: ٣/ ٢٣١ ـ ٢٣٢، معترك الأقران: ١/ ٤٢٨ ـ ٤٢٩.

(٤) انظر المراجع السابقة.

(٥) في الأصل: «نفيه» وما أثبته من (ح) لاقتضاء السياق له.

(٦) البرهان: ٣/ ٤٠٢، الإتقان: ٣/ ٢٣٢، معترك الأقران: ١/ ٤٢٩.

ومنه قوله تعالى: ﴿لَيْسَ بِى ضَلَٰلَةٌ﴾ [الأعراف: ٦١]، ولم يقل «ضلال»، كما قالوا: ﴿إِنَّا لَنَرَىٰكَ فِى ضَلَٰلٍ﴾ [الأعراف: ٦٠]، لأنها أعم منه؛ فكان أبلغ في نفي الضلال، وعبر عن هذا بأن نفي الواحد يلزم منه نفي الجنس ألبتة[١]، وبأن نفي الأدنى يلزم منه نفي الأعلى[٢].

والثاني: كقوله تعالى: ﴿وَجَنَّةٍ عَرْضُهَا ٱلسَّمَٰوَٰتُ وَٱلْأَرْضُ﴾ [آل عمران: ١٣٣] ولم يقل «طولها» لأن العرض أخص، إذ كل ماله عرض فله طول، ولا ينعكس[٣].

ونظير هذه القاعدة أن نفي المبالغة في الفعل لا يستلزم نفي أصل الفعل[٤]. وقد أشكل على هذا آيتان: قوله تعالى: ﴿وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّٰمٍ لِّلْعَبِيدِ﴾ [فصلت: ٤٦][٥]، وقوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ رَبُّكَ نَسِيًّا﴾ [مريم: ٦٤][٦].

وأجيب عن الآية الأولى بأجوبة:

أحدها: أن «ظلاماً» وإن كان للكثرة لكنه جيء به في مقابلة «العبيد»، الذي

---

(١) انظر: البرهان: ٣/ ٤٠٢ ـ ٤٠٣.

(٢) قال أحمد بن المنير: . . . والحق أن يقال: الضلالة أدنى من الضلال وأقل؛ لأنها لا تطلق إلا على الفعلة الواحدة منه، والضلال يصلح للقليل والكثير، ونفي الأدنى أبلغ من نفي الأعلى، لا من جهة كونه أخص، بل من باب التنبيه بالأدنى على الأعلى. الانتصاف ضمن الكشاف: ٢/ ٦٧. أما الزمخشري فقد قال: فإن قلت: لم قال: ﴿لَيْسَ بِى ضَلَٰلَةٌ﴾ ولم يقل: «ضلال»، قلت: الضلالة أخص من الضلال، فكانت أبلغ في نفي الضلال عن نفسه أنه قال: ليس بي شيء من الضلال، كما لو قيل لك: ألك تمر؟ فقلت: ما لي تمرة. الكشاف: ٢/ ٦٧.

(٣) البرهان: ٣/ ٤٠٣، الإتقان: ٣/ ٢٣٢ ـ ٢٣٣، معترك الأقران: ١/ ٤٢٩ ـ ٤٣٠.

(٤) انظر المراجع السابقة.

(٥) بناءً على ما ذكر المؤلف من أن نفي المبالغة في الفعل لا يستلزم نفي أصل الفعل، فإنه لا يلزم من نفي الظلم بصيغة المبالغة ـ في الآية ـ نفى أصل الظلم!؟ والواقع والصحيح نفيه، بدليل قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَظْلِمُ ٱلنَّاسَ شَيْـًٔا﴾ [يونس: ٤٤] وقوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَظْلِمُ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ﴾ [النساء: ٤٠]. البرهان: ٢/ ٥١١.

(٦) في هذه الآية النفي متوجه على الخبر وهو صيغة مبالغة، ولا يلزم من نفي المبالغة نفي أصل الفعل؛ فلا يلزم نفي أصل النسيان!؟. وقد ذكر المؤلف بعض الأجوبة عن هذه الآية وسابقتها. نقلاً عن السيوطي في الإتقان: ٣/ ٢٣٣ ـ ٢٣٤، معترك الأقران: ١/ ٤٣٠ ـ ٤٣١.

هو جمع كثرة، ويرشحه أنه تعالى قال: ﴿عَلَّٰمُ ٱلۡغُيُوبِ﴾ [المائدة: ١٠٩، ١١٦]، فقابل صيغة «فعال» بالجمع، وقال في آية أخرى: ﴿عَٰلِمُ ٱلۡغَيۡبِ﴾ [الأنعام: ٧٣]، فقابل صيغة «فاعل» الدالة على أصل الفعل الواحد[١].

الثاني: أنه نفي الظلم الكثير لينتفي القليل ضرورة، لأن الذي يظلم، إنما يظلم لانتفاعه بالظلم، فإذاترك الكثير مع زيادة نفعه، فلأن يترك القليل أولى[٢].

الثالث: أنه على النسب، أي: بذي ظلم، حكاه ابن مالك[٣] عن المحققين[٤].

الرابع: أنه أتى بمعنى «فاعل» لا كثرة فيه[٥].

الخامس: أن أقل القليل لو ورد منه تعالى لكان كثيراً، كما يقال: زلة العالم كبيرة[٦].

---

(١) البرهان: ٢/ ٥١٠ ـ ٥١٢، الإتقان: ٣/ ٢٣٣، معترك الأقران: ١/ ٤٣٠.

(٢) المراجع السابقة.

(٣) هو: محمد بن عبد الله بن مالك، جمال الدين، أبو عبد الله، الطائي، الجبائي، الشافعي، النحوي، نزيل دمشق، إمام في العربية واللغة، والقراءات وعللها، والنحو، والصرف، طالع الكثير، وضبط الشواهد، مع ديانة وصيانة وصلاح وعفة وكمال العقل. تخرج به جماعة كثيرة، وصنف تصانيف كثيرة، طارت في الآفاق شهرتها، منها: «التسهيل»، «الخلاصة الألفية»، «الكافية الشافية»، «شواهد التوضيح» وغيرها، ولد (٦٠٠هـ)، (ت٦٧٢هـ). غاية النهاية: ٢/ ١٨٠ ـ ١٨١، نفح الطيب: ٧/ ٢٥٧، بغية الوعاة: ١/ ١٣٠ ـ ١٣٧، البلغة: ٢٠١.

(٤) قال ابن مالك:

ومع فاعل وفعال فعل ... في نسب أغنى عن الياء فقبل

أي: يستغنى غالباً في النسب عن يائه: ببناء الاسم على فاعل، وعلى فعال ـ في الحرف غالباً ـ وقد يكون «فعال» بمعنى صاحب كذا، وجعل منه قوله تعالى: ﴿وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّٰمٖ لِّلۡعَبِيدِ﴾ [فصلت: ٤٦]: أي بذي ظلم. شرح ابن عقيل على ألفية مالك: ٤/ ١٦٧ ـ ١٦٨. وانظر: التهسيل: ٣/ ٣٨٤ ـ ٣٨٥.

قلت: وهو ما أختاره وأرجحه.

(٥) الإتقان: ٣/ ٢٣٣، معترك الأقران: ١/ ٤٣٠، وفي البرهان: ٢/ ٥١٢ حيث قال الزركشي الرابع: أن «فعّالاً» قد جاء غير مراد به الكثرة. . . .

(٦) المراجع السابقة.

السادس: أنه أراد: ليس [بظالم][1]، ليس [بظالم][1]، ليس [بظالم][1]؛ تأكيداً للنفي، فعبر عن ذلك بـ«ليس بظلام»[2].

السابع: أنه ورد جواباً لمن قال «ظلام»، والتكرار إذا ورد جواباً لكلام خاص لم يكن له مفهوم[3].

الثامن: أن صيغة المبالغة وغيرها في صفات الله تعالى سواء في الإثبات فجرى النفي على/ ذلك[4]. [١٥٩أ/ح]

التاسع: أنه قصد التعريض بأن ثم ظلاماً للعبيد من ولاة الجور[5].

ويجاب عن الثانية[6] بهذه الأجوبة، وبعاشرها وهو مناسبة رؤوس الآي[7].

فائدة:

قال صاحب الياقوتة[8]: قال ثعلب[9] والمبرد[10]: العرب إذا جاءت بين

---

(١) ما بين المعقوفتين من (ح).

(٢)(٣) البرهان: ٢/ ٥١٣، المرجعين السابقين.

(٤) البرهان: ٢/ ٥١٣، الإتقان: ٣/ ٢٣٣، معترك الأقران: ١/ ٤٣١.

(٥) المراجع السابقة.

(٦) أي: الآية الثانية: ﴿وَمَا كَانَ رَبُّكَ نَسِيًّا﴾ [مريم: ٦٤].

(٧) المراجع السابقة.

(٨) هو: محمد بن عبد الواحد بن أبي هاشم، أبو عمر الزاهد المطرزي، الملقب بغلام ثعلب، قال التنوخي: لم أرقط أحفظ منه، أملى من حفظه ثلاثين ألف ورقة، ولسعة حفظه نسب إلى الكذب. حضر ابن دريد وابن الأنباري، وغيرهما. وأخذ عنه كثيرون له من التصانيف: «اليواقيت» أو «الياقوتة في اللغة»، «شرح الفصيح»، «فائت الفصيح» وغيرها، ولد (٢٦١هـ)، (ت٣٤٥هـ). إنباه الرواة: ٣/ ١٧١ ـ ١٧٧، البلغة: ٢٠٤ ـ ٢٠٥، بغية الوعاة: ١/ ١٦٤ ـ ١٦٦.

(٩) هو: أحمد بن يحيى بن زيد بن سيار الشيباني، أبو العباس، الملقب بـ ثعلب، إمام الكوفيين في النحو واللغة، بغدادي، له معرفة بالقراءات. روى عنه أبو محمد اليزيدي، وعلي بن سليمان الأخفش، وابن بشار الأنباري وغيرهم. حجة ثقة. أثنى عليه كثير من العلماء. له تآليف كثيرة منها: «فصيح ثعلب» وهو مطبوع و«مجالس ثعلب ط»، ولد (٢٠٠هـ)، (ت٢٩١هـ)، طبقات القراء: ١/ ١٤٨، إنباه الرواة: ١/ ١٧٣، البلغة: ٦٥ ـ ٦٦، بغية الوعاة: ١/ ٣٩٦.

(١٠) هو: محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالي، وقيل: المازني، الملقب بالمبرد. إمام في العربية، غزير الحفظ، والمادة. قرأ كتاب سيبويه على الجرمي، ثم على المازني. له =

الكلام بجحدين كان الكلام إخباراً، نحو قوله تعالى: ﴿وَمَا جَعَلْنَٰهُمْ جَسَدًا لَّا يَأْكُلُونَ ٱلطَّعَامَ﴾ [الأنبياء: ٨]، وإذا كان الجحد في أول الكلام كان جحداً حقيقياً نحو: ما زيد بخارج، وإذا كان في أول الكلام جحدان كان أحدهما زائداً، وعليه قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ مَكَّنَّٰهُمْ فِيمَآ إِن مَّكَّنَّٰكُمْ فِيهِ﴾ [الأحقاف: ٢٦] في أحد الأقوال[١].

فصل:

من أقسام الإنشاء: الاستفهام؛ وهو طلب الفهم[٢]، وهو بمعنى الاستخبار[٣]. وقيل: الاستخبار ما سبق أولاً، ولم يفهم [حق][٤] الفهم؛ فإذا سألت عنه ثانياً كان استفهاماً. حكاه ابن فارس في: فقه اللغة[٥].

وأدواته: «الهمزة»، و«هل» و«ما» و«من» و«أي» و«كم» و«كيف» و«أين» و«أنى» و«متى» و«أيان»[٦].

= تصانيف كثيرة مشهورة منها: «الكامل في اللغة والأدب»، ومنها: «المقتضب» وكلاهما مطبوعان، (ت٢٨٥هـ). إنباه الرواة: ٣/ ٢٤١، البلغة: ٢١٦ ـ ٢١٧، بغية الوعاة: ١/ ٢٦٩.

(١) لم أجد ذلك فيما اطلعت عليه من كتب ثعلب والمبرد. فانظر ذلك بنصه في: البرهان: ٤/ ٧٧، الإتقان: ٣/ ٢٣٤، معترك الأقران: ١/ ٤٣١.

(٢) انظر: عروس الأفراح ضمن شروح التلخيص: ٢/ ٢٤٦.

(٣) انظر: دلائل الإعجاز: ١٤٠ وفيه قال عبد القاهر: «الاستفهام» استخبار، والاستخبار هو طلب من المخاطب أن يخبرك. وقال ابن فارس: الاستخبار: طلب خبر ما ليس عند المستخبر، وهو الاستفهام. الصاحبي: ٢٩٢. وانظر: البرهان: ٢/ ٣٢٦، الإتقان: ٣/ ٢٣٤، معترك الأقران: ١/ ٤٣١.

(٤) ساقط من الأصل ومن (ح) وصوبته من مصادره. انظر: المراجع السابقة.

(٥) لم أجده في معجم مقاييس اللغة وهو الاسم الصحيح للكتاب، ط. وإنما هذا الكلام موجود بمعناه في الصاحبي: ٢٩٢ لأحمد بن فارس.

(٦) التلخيص وشروحه: ٢/ ٢٤٧، الإيضاح: ٢٢٨، الإتقان: ٣/ ٢٣٤، معترك الأقران: ١/ ٤٣٢. وانظر: مفتاح العلوم للسكاكي: ١٤٨ وقد زاد على ما ذكر المؤلف من الأدوات: «أم». وقال في همزة «أيان»: ـ بفتح الهمزة وكسرها ـ ثم قال: وهذه اللغة، أعني كسر همزتها تقوى أباء أن يكون أصلها: أي، أو: أن.

وانظر توجيه دخول «أم» في حروف الاستفهام في: عروس الأفراح للسبكي ضمن شروح التلخيص: ٢/ ٢٧٤ ـ ٢٧٥ حيث قال في ختام كلامه عن «أم»: . . وقد صرح النحاة بعد «أم» من حروف الاستفهام، وذكره أبو حيان وغيره.اهـ.

قال ابن مالك في: «المصباح» وما عدا الهمزة نائب عنها؛ ولكونه طلب ارتسام ما في الخارج في الذهن لزم ألا يكون حقيقة إذا صدر من شاك مصدق بإمكان الإعلام؛ فإن غير الشاك إذا استفهم يلزم منه تحصيل الحاصل، وإذا لم يصدق بإمكان الإعلام انتفت عنه فائدة الاستفهام(١). ولكل واحدة من هذه الأدوات معنى تختص به.

أمّا الهمزة: فتكون لطلب التصور(٢) تارة ولطلب التصديق(٣). وهل: لطلب التصديق فقط، وباقي الأدوات لطلب التصور فقط(٤). وتختلف في أن المطلوب بكل منها شيء آخر فيطلب بـ: «ما» شرح الاسم أو ماهية المسمى(٥).

وقال السكاكي: يسأل بـ«ما» عن الجنس، وعن الوصف. ويسأل بـ«من» عن الجنس من ذوي العلم(٦).

وقال غيره: يسأل بـ«من» عن/ العارض المشخص لذي العلم(٧). ويسأل [٢٥٥/أ/هـ] بـ«أي» عما يميز أحد المتشاركين في أمر يعمهما، نحو: فأي الفريقين أحق بالأمن. ﴿أَيُّ ٱلْفَرِيقَيْنِ خَيْرٌ مَّقَامًا﴾ [مريم: ٧٣](٨)، ويسأل بـ«كم» عن العدد،

---

(١) انظر: المصباح في علم المعاني والبيان والبديع: ٤٣. وانظر الكلام بنصه في: الإتقان: ٣/ ٢٣٤، معترك الأقران: ١/ ٤٣٢، البرهان: ٢/ ٣٢٦ ـ ٣٢٧ ولم ينسبه لبدر الدين.

(٢) وهو طلب إدراك المفرد.

(٣) وهو طلب إدراك حصول النسبة التامة بين شيئين بتحقق وقوعها خارجاً. انظر: شروح التلخيص: ٢/ ٢٤٧.

(٤) انظر: المفتاح: ١٤٨ ـ ١٤٩، الإيضاح: ٢٢٩ ـ ٢٣٠، التلخيص وشروحه: ٢/ ٢٥٤ ـ ٢٥٥، ٢٧٣.

(٥) انظر: التلخيص وشروحه: ٢/ ٢٧٣ ـ ٢٧٤، الإيضاح: ٢٣٠.

(٦) انظر: المفتاح: ١٤٩.

(٧) الإيضاح: ٢٣٢. قال القزويني: وهذا أظهر لأنه إذا قيل: من فلان؟ يجاب: زيد، ونحوه مما يفيد التشخيص، ولا نسلم صحة الجواب بنحو: «بشر» أو «جنى» كما زعم السكاكي. وانظر: التلخيص: ١٦١ ـ ١٦٢.

(٨) أي: أنحن أم أصحاب محمد ـ عليه الصلاة والسلام ـ، فالمؤمنون والكافرون قد اشتركوا في الفريقية وسألوا عما يميز أحدهما عن الآخر. انظر ذلك في: المفتاح: ١٥٠، التلخيص وشروحه: ٢/ ٢٨٤، الإيضاح: ٢٣٢.

نحو: ﴿سَلْ بَنِيٓ إِسْرَٰٓءِيلَ كَمْ ءَاتَيْنَٰهُم مِّنْ ءَايَةٍۭ بَيِّنَةٍ﴾ [البقرة: ٢١١][1]، ويسأل بـ«كيف» عن الحال[2]. وبـ«أين» [عن المكان، وبـ«متى»][3] عن الزمان، [وبـ«أيان» عن المستقبل][4]. قيل: وتستعمل في موضع التفخيم، مثل: ﴿يَسْـَٔلُ أَيَّانَ يَوْمُ ٱلْقِيَٰمَةِ ۝٦﴾ [القيامة: ٦][5]. و«أنى» تستعمل تارة بمعنى «كيف»، نحو قوله تعالى: ﴿فَأْتُوا۟ حَرْثَكُمْ أَنَّىٰ شِئْتُمْ﴾ [البقرة: ٢٢٣]، وأخرى بمعنى «أين» نحو قوله تعالى: ﴿أَنَّىٰ لَكِ هَٰذَا﴾ [آل عمران: ٣٧][6].

---

(١) أي: كم آية آتيناهم؟ أعشرين أم ثلاثين، فـ«من آية» مميز «كم» بزيادة: «من» لما وقع من الفصل بفعل متعد بين «كم» ومميزها. فكم هاهنا للسؤال عن العدد، ولكن الغرض من هذا السؤال هو التقريع والتوبيخ.

انظر: المفتاح: ١٥٠، الإيضاح: ٢٣٣، التلخيص وشروحه: ٢/ ٢٨٥ ـ ٢٨٦.

(٢) فيقال: كيف وجدت زيداً؟ أي على أي حال وجدته؟ فيقال في الجواب: صحيحاً أو سقيماً.

(٣)(٤) ما بين المعقوفتين ساقط من المخطوط وصوبته من مصادره لاقتضاء السياق لها. انظر ذلك في: التلخيص وشروحه: ٢/ ٢٨٦ ـ ٢٨٧ وكذلك انظر: مفتاح العلوم: ١٥٠، الإيضاح: ٢٣٣ ـ ٢٣٤. وقد أطلقا ـ السكاكي والقزويني ـ في المرجعين الأخيرين القول في أن ﴿أَيَّانَ﴾ تسعمل للزمان، ومثلاً لذلك بـ«أياني جئت». هذا وقد قال السبكي بأن ما قاله القزويني في التلخيص من أن ﴿أَيَّانَ﴾ تسعمل للزمان المستقبل هو الصواب. ثم قال: وبه جزم ابن مالك، وأبو حيان ولم يذكرا فيه خلافاً. انظر تفصيل ذلك في: عروس الأفراح للسبكي ضمن شروح التلخيص: ٢/ ٢٨٧ ـ ٢٨٨.

(٥) انظر ذلك في: التلخيص وشروحه: ٢/ ٢٨٧ وانظر ذلك أيضاً في: مفتاح العلوم للسكاكي: ١٥٠ وقد ذكر أن الذي يقول بأن: ﴿أَيَّانَ﴾ تستعمل في مواضع التفخيم هو علي بن عيسى الربعي أحد أئمة النحو في بغداد. وكذلك قال مثله القزويني في الإيضاح: ٢٣٤. هذا وقال السبكي: وفي التمثيل بهذه ـ أي الآية رقم (٦) من سورة القيامة ـ على أن ﴿أَيَّانَ﴾ تستعمل للتفخيم. فيه نظر؛ لأنه كلام محكي عن الإنسان الذي يحسب أن لن نجمع عظامه، وذلك لا يقصد تفخيم يوم القيامة الذي لا يقر به، ثم قال السبكي: والمشهور عند النحاة أنها كـ: «متى» تستعمل في التفخيم وغيره.اهـ.

انظر ذلك في: عروس الأفراح ضمن شروح التلخيص: ٢/ ٢٨٨.

(٦) انظر ذلك في: مفتاح العلوم: ١٥٠، التلخيص وشروحه: ٢/ ٢٨٨ ـ ٢٨٩، الإيضاح: ٢٣٤.

هذا وقد اعترض السبكي على التمثيل بـ﴿أَنَّىٰ﴾ الاستفهامية بقوله تعالى: ﴿فَأْتُوا۟ حَرْثَكُمْ أَنَّىٰ شِئْتُمْ﴾، وقال: فيه نظر؛ لأنها لو كانت هنا استفهامية لاكتفت بما بعدها؛ لأن من شرط الاستفهامية أن يكتفى بما بعدها من فعل، كقوله تعالى: ﴿أَنَّىٰ يَكُونُ لِي وَلَدٌ﴾ =

قال بعض الأئمة: وما جاء في القرآن على لفظ الاستفهام، فإنما يقع في خطاب الله تعالى على معنى أن المخاطب عنده علم ذلك الإثبات أو النفي حاصل. وقد تستعمل صيغة الاستفهام في غيره مجازاً[1].

وألف في ذلك العلامة شمس الدين ابن الصائغ كتاباً سماه «روض الأفهام في أقسام الاستفهام»، قال فيه: قد توسعت العرب فأخرجت الاستفهام عن حقيقته لمعانٍ، أو أشربته تلك المعاني، ولا يختص التجوز في ذلك بالهمزة، خلافاً للصفار[2].

الأول: الانكار، والمعنى فيه على النفي، وما بعده منفي، ولذلك تصحبه «إلا»، كقوله تعالى: ﴿فَهَلْ يُهْلَكُ إِلَّا ٱلْقَوْمُ ٱلْفَٰسِقُونَ﴾ [الأحقاف: ٣٥]، ﴿وَهَلْ نُجَٰزِيٓ إِلَّا ٱلْكَفُورَ﴾ [سبأ: ١٧]، وعطف عليه المنفي في قوله تعالى: ﴿فَمَن يَهْدِي مَنْ أَضَلَّ ٱللَّهُ وَمَا لَهُم مِّن نَّٰصِرِينَ﴾ [الروم: ٢٩]، أي لا يهدي، ومنه قوله تعالى: ﴿أَنُؤْمِنُ لَكَ وَٱتَّبَعَكَ ٱلْأَرْذَلُونَ﴾ [الشعراء: ١١١]، وقوله تعالى: ﴿أَنُؤْمِنُ لِبَشَرَيْنِ مِثْلِنَا﴾ [المؤمنون: ٤٧] أي لا نؤمن. ﴿أَمْ لَهُ ٱلْبَنَٰتُ وَلَكُمُ ٱلْبَنُونَ ﴿٣٩﴾﴾ [الطور: ٣٩]، ﴿أَلَكُمُ ٱلذَّكَرُ وَلَهُ ٱلْأُنثَىٰ ﴿٢١﴾﴾ [النجم: ٢١] أي لا يكون هذا. ﴿أَشَهِدُواْ خَلْقَهُمْ﴾ [الزخرف: ١٩] أي ما شهدوا ذلك. وكثيراً ما يصحبه التكذيب وهو في الماضي بمعنى «لم يكن»، وفي المستقبل بمعنى «لا يكون» نحو قوله تعالى: ﴿أَفَأَصْفَىٰكُمْ رَبُّكُم بِٱلْبَنِينَ . . .﴾ [الإسراء: ٤٠] الآية، أي لم

= [آل عمران: ٤٧]، أو اسم، مثل قوله تعالى: ﴿أَنَّىٰ لَكِ هَٰذَا﴾ ثم قال: والذي اختاره شيخنا أبو حيان أنها في هذه الآية شرطية وأقيمت فيها الأحوال مقام الظروف المكانية، وجوابها محذوف.

وقال السبكي أيضاً حول مجيء ﴿أَنَّىٰ﴾ بمعنى: «أين»، قال: إنها تأتي بمعنى: «من أين»، ثم قال: وهي عبارة سيبويه، ثم فرق بين مجيئها بمعنى: «أين»، ومعنى: «من أين». انظر ذلك مفصلاً في: عروس الأفراح ضمن شروح التلخيص: ٢/ ٢٨٨ ـ ٢٨٩. وانظر: البحر المحيط: ٢/ ١٧١ ـ ١٧٢.

من قوله: ولكل واحدة من هذه الأدوات. . . حتى هذا الموضع ساقط من نسخة (ح).

(١) البرهان: ٢/ ٣٢٧ ـ ٣٢٨، الإتقان: ٣/ ٢٣٥، معترك الأقران: ١/ ٤٣٢.

(٢) هو: القاسم بن علي بن محمد بن سليمان الأنصاري البطليوسي، أبو القاسم الصفار، صحب ابن عصفور والشلوبين، شرح كتاب سيبويه حسناً، مات بعد الثلاثين وستمائة. البلغة: ١٧٣ ـ ١٧٤، بغية الوعاة: ٢/ ٢٥٦.

يـفـعـل ذلـك. ﴿أَنُلْزِمُكُمُوهَا وَأَنتُمْ لَهَا كَٰرِهُونَ﴾ [هـود: ٢٨] أي لا يـكـون هـذا الإلزام[١].

الثاني: التوبيخ، وجعله بعضهم من قبيل الانكار؛ إلا أن الأول إنكار إبطال، وهذا إنكار توبيخ، والمعنى على أن ما بعده واقع جدير بأن ينفى، فالنفي هنا قصدي، والإثبات قصدي عكس ما تقدم.

ويعبر عن ذلك بالتقريع أيضاً. نحو قوله تعالى: ﴿أَفَعَصَيْتَ أَمْرِى﴾ [طه: ٩٣]، ﴿أَتَعْبُدُونَ مَا تَنْحِتُونَ﴾ [الصافات: ٩٥]، ﴿أَتَدْعُونَ بَعْلًا وَتَذَرُونَ أَحْسَنَ ٱلْخَٰلِقِينَ ﴿١٢٥﴾﴾ [الصافات: ١٢٥]. وأكثر ما يقع التوبيخ في أمر ثابت، وبخ على فعله كما ذكر، ويقع على ترك فعل كان ينبغي أن يقع؛ كقوله تعالى: ﴿أَوَلَمْ نُعَمِّرْكُم مَّا يَتَذَكَّرُ فِيهِ مَن تَذَكَّرَ﴾ [فـاطـر: ٣٧]، ﴿أَلَمْ تَكُنْ أَرْضُ ٱللَّهِ وَٰسِعَةً فَتُهَاجِرُواْ فِيهَا﴾ [النساء: ٩٧][٢].

الثالث: التقرير، وهو حمل المخاطب على الإقرار والاعتراف بأمر قد استقر عنده[٣].

قال ابن جني[٤]: ولا يستعمل ذلك بـ«هل»، كما يستعمل بغيرها من أدوات الاستفهام[٥].

---

(١) انظر ذلك بالتفصيل في: التلخيص وشروحه: ٢/ ٢٩٦ وما بعدها، البرهان: ٢/ ٣٢٨ ـ ٣٣١، الإتقان: ٣/ ٢٣٥، معترك الأقران: ١/ ٤٣٢ ـ ٤٣٣، وانظر كذلك في هذا الموضوع: الإيضاح: ٢٣٦.

(٢) انظر ذلك في: التلخيص وشروحه: ٢/ ٣٠٠ ـ ٣٠١، معترك الأقران: ١/ ٤٣٣، الإتقان: ٣/ ٢٣٥ ـ ٢٣٦.

(٣) انظر: مختصر السعد ضمن شروح التلخيص: ٢/ ٢٩٤ حيث قال في معنى التقرير: هو حمل المخاطب على الإقرار بما يعرفه، وإلحائه إليه. وانظر: البرهان: ٢/ ٣٣١، الإتقان: ٣/ ٢٣٦، معترك الأقران: ١/ ٤٣٣ ـ ٤٣٤.

(٤) هو: عثمان بن جني، أبو الفتح الموصلي، من أحذق أهل الأدب وأعلمهم بالنحو والتصريف، وكان علمه بالتصريف أقوى من علمه بالنحو. بارع مقدم. أخذ العربية عن أبي علي الفارسي، ولازمه أربعين سنة سفراً وحضراً. له تصانيف كثيرة منها: «المحتسب»، «الخصائص»، «اللمع في النحو»، «شرحان على ديوان المتنبي» وغيرها، ولد قبل الثلاثين وثلاثمائة، (ت٣٩٢هـ). إنباه الرواة: ٢/ ٣٣٥، يتيمة الدهر: ١/ ٨٩، معجم الأدباء: ١٢/ ٨١ ـ ١١٥، البلغة: ١٤١ ـ ١٤٢، بغية الوعاة: ٢/ ١٣٢.

(٥) لم أجده في مظانه في كتب ابن جني، وقد نقله عنه الزركشي في: البرهان: =

قال الكندي[1]: ذهب كثير من العلماء في قوله تعالى: ﴿هَلْ يَسْمَعُونَكُمْ إِذْ تَدْعُونَ ۝٧٢ أَوْ يَنفَعُونَكُمْ﴾ [الشعراء: ٧٢، ٧٣]. إلى أن «هل» تشارك الهمزة في معنى التقرير والتوبيخ؛ إلا أني رأيت أبا علي[2] أبى ذلك، وهو معذور فإن ذلك من قبيل الانكار[3]. ونقل أبو حيان عن سيبويه أن استفهام التقرير لا يكون بـ«هل»، إنما يستعمل فيه الهمزة[4].

ثم نقل بعضهم أن «هل» تأتي تقريراً كما في قوله تعالى: ﴿هَلْ فِي ذَٰلِكَ قَسَمٌ لِّذِي حِجْرٍ ۝٥﴾ [الفجر: ٥][5].

والكلام مع التقرير موجب، ولذلك يعطف عليه صريح الموجب، ويعطف على صريح الموجب، فالأول: كقوله تعالى: ﴿أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ ۝١ وَوَضَعْنَا عَنكَ وِزْرَكَ ۝٢﴾ [الشرح: ١، ٢]، وقوله: ﴿أَلَمْ يَجِدْكَ يَتِيمًا فَآوَىٰ ۝٦ وَوَجَدَكَ﴾ [الضحى: ٦، ٧]، ﴿أَلَمْ يَجْعَلْ كَيْدَهُمْ فِي تَضْلِيلٍ ۝٢ وَأَرْسَلَ﴾ [الفيل: ٢، ٣].

والثاني: نحو: ﴿أَكَذَّبْتُم بِآيَاتِي وَلَمْ تُحِيطُوا بِهَا عِلْمًا﴾ [النمل: ٨٤] على ما قرره الجرجاني من جعلها مثل قوله ﷻ: ﴿وَجَحَدُوا بِهَا وَاسْتَيْقَنَتْهَا أَنفُسُهُمْ ظُلْمًا وَعُلُوًّا﴾ [النمل: ١٤].

= ٢/ ٣٣١ ـ ٣٣٢ ونسبه لابن جني في كتابه الخاطريات وراجعتها فلم أجده فيها. وانظره أيضاً في: الإتقان: ٣/ ٢٣٦، ومعترك الأقران: ١/ ٤٣٤.

(١) هو: زيد بن الحسن بن زيد بن سعيد بن عصمة، أبو اليمن الكندي، البغدادي. بارع في النحو واللغة، كان مستحضراً لكتاب سيبويه، قرأ بالقراءات الكثيرة وله عشر سنين على جماعة، لازم ابن الشجري، وابن الجواليقي وأخذ عنهما وغيرهما. له حواشٍ على ديوان المتنبي، (ت٦١٣هـ). إنباه الرواة: ٢/ ١٠ ـ ١٤، غاية النهاية: ١/ ٢٩٧، معجم الأدباء: ١١/ ١٧١، بغية الوعاة: ١/ ٥٧٠.

(٢) أي: الفارسي.

(٣) انظر قول الكندي بنصه في: البرهان: ٢/ ٣٣٢، الإتقان: ٣/ ٢٣٦، معترك الأقران: ١/ ٤٣٤.

(٤) انظر: الكتاب: ٣/ ١٧٥ ـ ١٧٦ ومما قاله سيبويه فيه: ومما يدلك على أن ألف الاستفهام ليست بمنزلة «هل»، أنك تقول: أطربا! وأنت تعلم أنه قد طرب، لتوبيخه وتقرره، ولا تقول هذا بعد «هل». وانظر: البحر: ٨/ ٤٦٩.

(٥) انظر: البحر المحيط: ٨/ ٤٦٩. وانظر ذلك أيضاً في: البرهان: ٢/ ٣٣٢، عروس الأفراح ضمن شروح التلخيص: ٢/ ٣٠٨، الإتقان: ٣/ ٢٣٦، معترك الأقران: ١/ ٤٣٤.

وحقيقة استفهام التقرير، أنه استفهام إنكار، والانكار نفي، ونفي النفي إثبات، ومن/ أمثلته قوله تعالى: ﴿أَلَيْسَ ٱللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُۥ﴾ [الزمر: ٣٦]، ﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ﴾ [الأعراف: ١٧٢][١]؛ وجعل منه الزمخشري ﴿أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ﴾ [البقرة: ١٠٦]. [٢٥٦ب/هـ]

الرابع: التعجب أو التعجيب، نحو قوله تعالى: ﴿كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِٱللَّهِ﴾ [البقرة: ٢٨][٢]، ﴿مَالِىَ لَآ أَرَى ٱلْهُدْهُدَ﴾ [النمل: ٢٠][٣]. وقد اجتمع هذا القسم وسابقاه في قوله تعالى: ﴿أَتَأْمُرُونَ ٱلنَّاسَ بِٱلْبِرِّ﴾ [البقرة: ٤٤].

قال الزمخشري: الهمزة للتقرير مع التوبيخ والتعجب من حالهم[٤].

ويحتمل التعجب والاستفهام الحقيقي في ﴿مَا وَلَّىٰهُمْ عَن قِبْلَتِهِمُ﴾ [البقرة: ١٤٢].

الخامس: العتاب، كقوله تعالى: ﴿أَلَمْ يَأْنِ لِلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ أَن تَخْشَعَ قُلُوبُهُمْ لِذِكْرِ ٱللَّهِ﴾ [الحديد: ١٦].

[١٦٠ب/ح] قال ابن مسعود: ما كان بين إسلامهم وبين أن عوتبوا بهذه الآية/ إلا أربع سنين، أخرجه الحاكم[٥].

ومن ألطفه ما عاتب الله به خير خلقه ﷺ بقوله عز من قائل: ﴿عَفَا ٱللَّهُ عَنكَ لِمَ أَذِنتَ لَهُمْ﴾ [التوبة: ٤٣][٦]، ولم يتأدب الزمخشري بأدب الله في هذه الآية[٧]، على عادته في سوء الأدب[٨].

---

(١) البرهان: ٢/ ٣٣٣ ـ ٣٣٤، الإتقان: ٣/ ٢٣٦ ـ ٢٣٧، معترك الأقران: ١/ ٤٣٤.

(٢) انظر: مفتاح العلوم: ١٥٠ قال الزركشي: ومنهم من جعله للتنبيه. البرهان: ٢/ ٣٤٤.

(٣) انظر: مفتاح العلوم: ١٥١، الإيضاح: ٢٣٤.

(٤) الكشاف: ١/ ١٣٣.

(٥) المستدرك مع التلخيص، كتاب التفسير: ٢/ ٤٧٩ قال الحاكم: هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه. ووافقه الذهبي.

(٦) قال سفيان بن عيينة ـ رحمه الله تعالى عند هذه الآية: انظروا إلى هذا اللطف بدأ بالعفو قبل أن يعيره بالذنب. ذكر ذلك البغوي في تفسيره: ٢/ ٢٩٧.

وذكر ابن كثير عن ابن أبي حاتم بسنده عن عون قال: هل سمعتم بمعاتبة أحسن من هذا؟ نداء بالعفو قبل المعاتبة فقال: ﴿عَفَا ٱللَّهُ عَنكَ لِمَ أَذِنتَ لَهُمْ﴾. وكذا قال مورق العجلي وغيره. انظر: تفسير ابن كثير: ٢/ ٣٧٤.

(٧) انظر كلام الزمخشري أثناء تفسيره لهذه الآية في: الكشاف: ٢/ ١٥٣ ـ ١٥٤.

(٨) انظر ذلك بنصه في: البرهان: ٢/ ٣٣٦، الإتقان: ٣/ ٢٣٧، معترك الأقران: ١/ ٤٣٥.

السادس: التذكير، وفيه نوع اختصار، كقوله تعالى: ﴿أَلَمْ أَعْهَدْ إِلَيْكُمْ يَٰبَنِيٓ ءَادَمَ أَن لَّا تَعْبُدُواْ ٱلشَّيْطَٰنَ﴾ [يس: ٦٠]، ﴿أَلَمْ أَقُل لَّكُمْ إِنِّيٓ أَعْلَمُ غَيْبَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ [البقرة: ٣٣]، ﴿هَلْ عَلِمْتُم مَّا فَعَلْتُم بِيُوسُفَ وَأَخِيهِ﴾ [يوسف: ٨٩].

السابع: الافتخار، نحو قوله تعالى حكاية عن فرعون: ﴿أَلَيْسَ لِي مُلْكُ مِصْرَ﴾ [الزخرف: ٥١].

الثامن: التفخيم، نحو قوله تعالى: ﴿مَالِ هَٰذَا ٱلْكِتَٰبِ لَا يُغَادِرُ صَغِيرَةً وَلَا كَبِيرَةً﴾ [الكهف: ٤٩].

التاسع: التهويل والتخويف، نحو قوله تعالى: ﴿ٱلْحَآقَّةُ ۝١ مَا ٱلْحَآقَّةُ ۝٢﴾ [الحاقة: ١، ٢]، وقوله تعالى: ﴿ٱلْقَارِعَةُ ۝١ مَا ٱلْقَارِعَةُ ۝٢﴾ [القارعة: ١، ٢].

العاشر: عكسه، وهو التسهيل والتخفيف، نحو قوله تعالى: ﴿وَمَاذَا عَلَيْهِمْ لَوْ ءَامَنُواْ بِٱللَّهِ﴾ [النساء: ٢٩].

الحادي عشر: التهديد والوعيد، نحو قوله تعالى: ﴿أَلَمْ نُهْلِكِ ٱلْأَوَّلِينَ ۝١٦﴾ [المرسلات: ١٦].

الثاني عشر: التكثير، نحو قوله تعالى: ﴿وَكَم مِّن قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَٰهَا﴾ [الحج: ٤٥].

الثالث عشر: التسوية، وهو الاستفهام الداخل على جملة يصح حلول المصدر محلها، نحو قوله تعالى: ﴿سَوَآءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ﴾ [البقرة: ٦].

الرابع عشر: الأمر، نحو قوله تعالى: ﴿ءَأَسْلَمْتُمْ﴾ [آل عمران: ٢٠] أي أسلموا، وقوله تعالى: ﴿فَهَلْ أَنتُم مُّنتَهُونَ﴾ [المائدة: ٩١] أي انتهوا، وقوله تعالى: ﴿أَتَصْبِرُونَ﴾ [الفرقان: ٢٠] أي: اصبروا.

الخامس عشر: التنبيه، وهو من أقسام الأمر، نحو قوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَىٰ رَبِّكَ كَيْفَ مَدَّ ٱلظِّلَّ﴾ [الفرقان: ٤٥] أي انظر، وقوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ ٱللَّهَ أَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَتُصْبِحُ ٱلْأَرْضُ مُخْضَرَّةً﴾ [الحج: ٦٣]. ذكره صاحب الكشاف عن سيبويه، ولذلك رفع الفعل في جوابه[1]. وجعل منه قوم: ﴿فَأَيْنَ

---

(١) قال في الكشاف: ٣/١٦٨: فإن قلت: فما له رفع ولم ينصب جواباً للاستفهام. =

﴿تَذْهَبُونَ ۝٢٦﴾ [التكوير: ٢٦] للتنبيه على الضلال، وكذا قوله تعالى: ﴿وَمَن يَرْغَبُ عَن مِّلَّةِ إِبْرَاهِيمَ إِلَّا مَن سَفِهَ نَفْسَهُ﴾ [البقرة: ١٣٠][(١)].

السادس عشر: الترغيب، نحو قوله تعالى: ﴿مَّن ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا﴾ [البقرة: ٢٤٥]، وقوله تعالى: ﴿هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَىٰ تِجَارَةٍ تُنجِيكُم مِّنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ﴾ [الصف: ١٠].

السابع عشر: النهي، نحو قوله تعالى: ﴿أَتَخْشَوْنَهُمْ ۚ فَاللَّهُ أَحَقُّ أَن تَخْشَوْهُ﴾ [التوبة: ١٣] بدليل قوله تعالى: ﴿فَلَا تَخْشَوُا النَّاسَ وَاخْشَوْنِ﴾ [المائدة: ٤٤]، وقوله تعالى: ﴿مَا غَرَّكَ بِرَبِّكَ الْكَرِيمِ﴾ [الانفطار: ١٦] أي لا تغتر.

الثامن عشر: الدعاء، وهو كالنهي، إلا أنه من الأدنى إلى الأعلى، نحو قوله تعالى: ﴿أَتُهْلِكُنَا بِمَا فَعَلَ السُّفَهَاءُ مِنَّا﴾ [الأعراف: ١٥٥] أي لا تهلكنا.

التاسع عشر: الاسترشاد، نحو قوله تعالى: ﴿أَتَجْعَلُ فِيهَا مَن يُفْسِدُ فِيهَا﴾ [البقرة: ٣٠][(٢)].

العشرون: التمني، نحو قوله تعالى: ﴿فَهَل لَّنَا مِن شُفَعَاءَ﴾ [الأعراف: ٥٣].

الحادي والعشرون: الاستبطاء، نحو قوله تعالى: ﴿مَتَىٰ نَصْرُ اللَّهِ﴾ [البقرة: ٢١٤].

الثاني والعشرون: العرض، نحو قوله تعالى: ﴿أَلَا تُحِبُّونَ أَن يَغْفِرَ اللَّهُ لَكُمْ﴾ [النور: ٢٢].

الثالث والعشرون: التخضيض، نحو قوله تعالى: ﴿أَلَا تُقَاتِلُونَ قَوْمًا نَّكَثُوا أَيْمَانَهُمْ﴾ [التوبة: ١٣][(٣)].

= قلت: لو نصب لأعطى ما هو عكس الغرض؛ لأن معناه إثبات الاخضرار، فينقلب بالنصب إلى نفي الاخضرار. . . . وانظر: الكتاب: ٣/ ٤٠. وانظر: البرهان للزركشي: ٢/ ٣٤٠ حيث قال: حكاه صاحب الكافي عن الخليل، ولذلك رفع الفعل ولم ينصبه.

(١) انظر: البرهان: ٢/ ٣٤٠.

(٢) قال الزركشي: والظاهر أنهم استفهموا مسترشدين، وإنما فرق بين العبارتين أدباً. وقيل: هي هنا للتعجب.

البرهان: ٢/ ٣٣٨.

(٣) والفرق بين العرض والتحضيض: أن الأول طلب برفق. والثاني: طلب بشق. قال ذلك الزركشي في البرهان: ٢/ ٣٤٢.

الرابع والعشرون: التجاهل، نحو قوله تعالى: ﴿أَءُنزِلَ عَلَيْهِ ٱلذِّكْرُ مِنۢ بَيْنِنَاۚ﴾ [ص: ٨].

الخاس والعشرون: التعظيم، نحو قوله تعالى: ﴿مَن ذَا ٱلَّذِى يَشْفَعُ عِندَهُۥٓ إِلَّا بِإِذْنِهِۦۚ﴾ [البقرة: ٢٥٥].

السادس والعشرون: التحقير، نحو قوله تعالى: ﴿أَهَـٰذَا ٱلَّذِى يَذْكُرُ ءَالِهَتَكُمْ﴾ [الأنبياء: ٣٩]، وقوله تعالى: ﴿أَهَـٰذَا ٱلَّذِى بَعَثَ ٱللَّهُ رَسُولًا﴾ [الفرقان: ٤١][١]، ويحتمله وما قبله قراءة: ﴿مَّن فِرْعَوْنَ﴾ [الدخان: ٣١][٢].

السابع والعشرون: الاكتفاء، نحو قوله تعالى: ﴿أَلَيْسَ فِى جَهَنَّمَ مَثْوًى لِّلْمُتَكَبِّرِينَ﴾ [الزمر: ٦٠].

الثامن والعشرون:/ الاستبعاد، نحو قوله تعالى: ﴿أَنَّىٰ لَهُمُ ٱلذِّكْرَىٰ﴾ [الفجر: ٢٣]. [٢٥٦/أ/هـ]

التاسع والعشرون: الإيناس، نحو قوله تعالى: ﴿وَمَا تِلْكَ بِيَمِينِكَ يَـٰمُوسَىٰ ﴿١٧﴾﴾ [طه: ١٧][٣].

الثلاثون: التهكم والاستهزاء، نحو قوله تعالى: ﴿أَصَلَوٰتُكَ تَأْمُرُكَ﴾ [هود: ٨٧]، وقوله تعالى: ﴿أَلَا تَأْكُلُونَ مَا لَكُمْ لَا تَنطِقُونَ ﴿٩٢﴾﴾ [الصافات: ٩١، ٩٢].

الحادي والثلاثون: التأكيد لما سبق من معنى إرادة الاستفهام قبله كقوله تعالى: ﴿أَفَمَنْ حَقَّ عَلَيْهِ كَلِمَةُ ٱلْعَذَابِ أَفَأَنتَ تُنقِذُ مَن فِى ٱلنَّارِ ﴿١٩﴾﴾ [الزمر: ١٩]،

---

(١) وقال الزركشي بعد استشهاده بهذه الآية للتحقير: ومنه ما حكى صاحب الكتاب: من أنت زيداً؟ على معنى: من أنت تذكر زيداً!. البرهان: ٢/ ٣٤٣.

(٢) قال أبو حيان: وقرأ ابن عباس: «من فرعون». «من»: استفهام مبتدأ، و«فرعون» خبره، لما وصف فرعون بالشدة والفضاعة، قال: «من فرعون» على معنى: هل تعرفونه من هو في عتوه وشيطنته؟». البحر المحيط: ٨/ ٣٧.

وقال القزويني في التلخيص: والتهويل: كقراءة ابن عباس رضي الله عنهما: ﴿وَلَقَدْ نَجَّيْنَا بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ مِنَ ٱلْعَذَابِ ٱلْمُهِينِ ﴿٣٠﴾ مَّن فِرْعَوْنَ﴾. بلفظ الأستفهام، ورفع «فرعون» ولهذا قال: ﴿إِنَّهُۥ كَانَ عَالِيًا مِّنَ ٱلْمُسْرِفِينَ﴾ [الدخان: ٣٠، ٣١]. التلخيص وشروحه: ٢/ ٣٠٤ ـ ٣٠٦.

(٣) قال ابن فارس: المراد به: الإفهام؛ فإن الله تعالى قد علم أن لها أمراً قد خفي على موسى عليه السلام فأعلمه من حالها ما لم يعلمه. الصاحبي: ٢٩٤. وقيل: هو للتقدير، فيعرف ما في يده حتى لا ينفر إذا انقلبت حية. البرهان: ٢/ ٣٤٣.

قال الموفق عبد اللطيف البغدادي[1]: أي من حق عليه كلمة العذاب فإنك لا تنقذه، فـ«من» للشرط، و«الفاء» جواب الشرط، والهمزة في «أفأنت» دخلت معادة مؤكدة لطول الكلام، وهذا نوع من أنواعها[2].

وقال الزمخشري: الهمزة الثانية هي الأولى، كررت لتوكيد معنى الانكار والاستبعاد[3].

الثاني والثلاثون: الأخبار، نحو قوله تعالى: ﴿أَفِي قُلُوبِهِم مَّرَضٌ أَمِ ٱرْتَابُوٓاْ﴾ [النور: ٥٠]، وقوله تعالى: ﴿هَلْ أَتَىٰ عَلَى ٱلْإِنسَٰنِ﴾ [الإنسان: ١][4].

تنبيهات:

الأول: هي أن يقال: أن معنى الاستفهام في هذه الأشياء موجود، وانضم إليه معنى آخر، أو مجرد عن الاستفهام بالكلية؟ قال في «عروس الأفراح»: محل نظر؛ قال[5]: والذي يظهر الأول[6]، قال[5]: ويساعده قول التنوخي في «الأقصى القريب»: أن «لعل» تكون للاستفهام مع بقاء الترجي[7].

قال: ومما يرجحه أن الاستبطاء في قولك: كم أدعوك! معناه أن الدعاء وصل إلى حد لا أعلم عدده، فأنا أطلب أن أعلم عدده، والعادة تقضي بأن الشخص إنما يستفهم عن عدد ما صدر منه إذا كثر فلم يعلمه، وفي طلب فهم عدده ما يشعر بالاستبطاء[8].

---

(١) هو: عبد اللطيف بن يوسف، أبو محمد البغدادي، موفق الدين، نحوي، لغوي، متكلم، طبيب، خبير بالفلسفة، سمع من ابن البطي، وأبي زرعة المقدسي وآخرين. له تصانيف كثيرة في اللغة، والطب، والتاريخ، وغير ذلك.

(٢) انظر كلامه بنصه في: الإتقان: ٣/ ٢٣٩ ـ ٢٤٠، معترك الأقران: ١/ ٤٣٨ ـ ٤٣٩.

(٣) الكشاف: ٤/ ١٢١.

(٤) الإتقان: ٣/ ٢٤٠، معترك الأقران: ١/ ٤٣٩.

(٥) أي: بهاء الدين في العروس.

(٦) ولكن الزركشي قال: لا ينبغي أن يطلق أحد الأمرين، بل منه ما تجرد كما في التسوية، ومنه ما يبقى، ومنه ما يحتمل ويحتمل؛ ويعرف ذلك بالتأمل. البرهان: ٢/ ٣٤٧.

(٧) ونص كلامه: وتجيء لعل للاشفاق والتعليل والاستفهام مع بقاء معنى الترجي. الأقصى القريب: ٨.

(٨) عروس الأفراح، ضمن شروح التلخيص: ٢/ ٣٠٦ ـ ٣٠٧ ونقله عنه في الإتقان: ٣/ ٢٤٠، معترك الأقران: ١/ ٤٣٩.

وأمّا التعجب فالاستفهام معه مستمر، فمن تعجب من شيء فهو بلسان الحال سائل عن سببه، فكأنه يقول: أي شيء عرض في حال عدم رؤية الهدهد[1]! وقد صرح في الكشاف ببقاء الاستفهام في هذه الآية[2].

وأمّا التنبيه على الضلال[3]، فالاستفهام فيه حقيقي، لأن معنى: «أين تذهب»؟ أخبرني إلى أي مكان تذهب، فإني لا أعرف ذلك؟ وغاية الضلال لا يشعر بها إلى أين تنتهي[4].

وأمّا التقرير فإن قلنا: المراد به الحكم بثبوته فهو خبر بأن المذكور عقيب الأداة واقع. أو طلب إقرار المخاطب به مع كون السائل يعلم، فهو استفهام يقرر المخاطب؛ أي يطلب منه أن يكون مقراً به، وفي كلام أهل الفن ما يقتضي الاحتمالين[5]، والثاني أظهر، وفي «الإيضاح» تصريح به[6]، ولا بدع في صدور الاستفهام ممن يعلم/ المستفهم منه؛ لأنه طلب الفهم؛ أما طلب [١٦٠أ/ح] فهم المستفهم، أو وقوع فهم لمن لم يفهم كائناً من كان.

وبهذا تنحل اشكالات كثيرة في مواضع الاستفهام ويظهر بالتأمل بقاء معنى الاستفهام مع كل أمر من الأمور المذكورة. انتهى[7].

الثاني: القاعدة أن المنكر يجب أن يلي الهمزة، وأشكل عليها قوله تعالى: ﴿أَفَأَصْفَاكُمْ رَبُّكُم بِالْبَنِينَ﴾ [الإسراء: ٤٠]، فإن الذي يليها هنا الاصفاء بالبنين، وليس هو المنكر، إنما المنكر قولهم: إنه اتخذ من الملائكة إناثاً.

---

(١) عروس الأفراح، ضمن شروح التلخيص: ٢/ ٣٠٦ ـ ٣٠٧.

(٢) حيث قال الزمخشري: مالي لا أرى على معنى أنه لا يراه وهو حاضر لساتر ستره، أو غير ذلك، ثم لاح له أنه غائب فأضرب عن ذلك وأخذ يقول: أهو غائب...». الكشاف: ٣/ ٣٥٨.

(٣) انظر: فيما سبق: ص٦١ ـ ٦٢. عند قوله تعالى: ﴿فَأَيْنَ تَذْهَبُونَ ﴿٢٦﴾﴾.

(٤) عروس الأفراح، ضمن شروح التلخيص: ٢/ ٣٠٧.

(٥) انظر: دلائل الإعجاز: ١١٣ ـ ١١٤، مفتاح العلوم: ١٥٠.

(٦) حيث قال القزويني فيه: ومنها التقرير، ويشترط في الهمزة أن يليها المقرر به، كقولك: أفعلت؟ إذا أردت أن تقرره بأن الفعل كان منه، وكقولك: أأنت فعلت؟ إذا أردت أن تقرره بأنه الفاعل. الإيضاح: ٢٣٥.

(٧) أي منقولاً من: عروس الأفراح، ضمن شروح التلخيص: ٢/ ٣٠٧. ونقله عنه السيوطي في: الإتقان: ٣/ ٢٤١، معترك الأقران: ١/ ٤٣٩ ـ ٤٤٠.

وأجيب: بأن لفظ الإصفاء يشعر بزعم أن البنات لغيرهم، أو بأن المراد مجموع الجملتين؛ وينحل منهما كلام واحد. والتقدير: أجمع بين الاصفاء بالبنين واتخاذ البنات[1]!

وأشكل منه قوله تعالى: ﴿أَتَأْمُرُونَ ٱلنَّاسَ بِٱلْبِرِّ وَتَنسَوْنَ أَنفُسَكُمْ﴾ [البقرة: ٤٤] ووجه الاشكال: أنه لا جائز أن يكون المنكر أمر الناس بالبر فقط. كما تقتضيه القاعدة المذكورة؛ لأن أمر البر ليس مما ينكر، ولا نسيان النفس فقط؛ لأنه يصير ذكر أمر الناس بالبر لا مدخل له، ولا مجموع الأمرين؛ لأنه يلزم أن تكون العبادة جزء المنكر، ولا نسيان النفس بشرط الأمر؛ لأن النسيان منكر مطلقاً، ولا يكون نسيان النفس حال الأمر أشد منه حال عدم الأمر؛ لأن المعصية لا تزداد بشاعتها بانضمامها إلى الطاعة؛ لأن جمهور العلماء على أن الأمر بالبر واجب؛ وإن كان الإنسان ناسياً لنفسه وأمره لغيره بالبر كيف يضاعف/ بمعصية نسيان [النفس][2]، ولا يأتي الخير بالشر[3]. [٣٥٧ب/هـ]

قال في «عروس الأفراح» ويجاب بأن فعل المعصية مع النهي عنها أفحش؛ لأنها تجعل حال الإنسان كالمتناقض، وتجعل القول كالمخالف للفعل، ولذلك كانت المعصية مع العلم أفحش منها مع الجهل، قال: ولكن الجواب عن أن الطاعة كيف تضاعف المعصية المقارنة لها من جنسها؟ فيه دقة[4].

فصل:

من أقسام الإنشاء: الأمر: وهو طلب فعل غير كف[5]. وصيغته: «افعل»،

---

(١) عروس الأفراح، ضمن شروح التلخيص: ٢/ ٣٠٤، الإتقان للسيوطي: ٣/ ٢٤١، معترك الأقران: ١/ ٤٤٠.

(٢) ما بين المعقوفتين أثبتها من (ح) لاقتضاء السياق لها.

(٣) عروس الأفراح، ضمن شروح التلخيص: ٢/ ٣٠٤، الإتقان: ٣/ ٢٤١، معترك الأقران: ١/ ٤٤١.

(٤) عروس الأفراح، ضمن شروح التلخيص: ٢/ ٣٠٤، الإتقان: ٣/ ٢٤١ ـ ٢٤٢، معترك الأقران: ١/ ٤٤١.

(٥) مختصر التفتازاني، ضمن شروح التلخيص: ٢/ ٣٠٨.

وقال الرازي في تعريف الأمر: الصحيح أن يقال: الأمر طلب الفعل بالقول على سبيل =

و«ليفعل»[1]. وهي حقيقة في الإيجاب[2] نحو قوله تعالى: ﴿أَقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ﴾ [البقرة: ٤٣]، وقوله تعالى: ﴿فَلْيُصَلُّواْ مَعَكَ﴾ [النساء: ١٠٢]. ويرد مجازاً لمعان أخر[3]:

[١] ـ منها الندب، نحو قوله تعالى: ﴿وَإِذَا قُرِئَ ٱلْقُرْءَانُ فَٱسْتَمِعُواْ لَهُۥ وَأَنصِتُواْ﴾ [الأعراف: ٢٠٤].

[٢] ـ والإباحة، نحو قوله تعالى: ﴿فَكَاتِبُوهُمْ﴾ [النور: ٣٣] نص الشافعي على أن الأمر فيه للإباحة[4]؛ ومنه قوله تعالى: ﴿وَإِذَا حَلَلْتُمْ فَٱصْطَادُواْ﴾ [المائدة: ٢].

= الاستعلاء. ثم قال: ومن الناس من لم يعتبر هذا القيد الأخير. المحصول حـ١ ق٢/٢٢. جمع الجوامع: ١/٣٦٧ ـ ٣٦٩.

ولا تخلوا التعريفات السابقة من مناقشة. وهناك تعريفات أخرى للأمر، ذكرها وناقشها: الرازي في المحصول حـ١ ق/١٩ وما بعدها، والآمدي في الإحكام: ٢/١٣٧ وما بعدها، والشوكاني في إرشاد الفحول: ٩٢ وما بعدها.

(١) وهذا مذهب الجمهور. انظر: المختصر في أصول الفقه لابن اللحام: ٩٨.

(٢) إذا تجردت عن القرائن. وهو قول جمهور العلماء من أرباب المذاهب الأربعة. وهل الأمر حقيقة في الوجوب شرعاً، أو عقلاً، أو لغة؟ فيه مذاهب. انظر تفصيل ذلك مع أدلته في: الأحكام للآمدي: ٢/١٤٣ وما بعدها، المستصفى، للعزالي: ١/٤٢٣ وما بعدها، شرح الكوكب المنير: ٣/٣٩ وما بعدها، تيسير التحرير: ١/٣٤١، اللمع، ضمن تخريج أحاديث اللمع: ٦٧ ـ ٦٨، مختصر ابن الحاجب: ٢/٧٩، المختصر في أصول الفقه للبعلي: ٩٩، القواعد والفوائد الأصولية للبعلي أيضاً: ١٥٩ ـ ١٦١ وقد ذكر في المسألة خمسة عشر مذهباً.

(٣) انظر المعاني التي ترد لها صيغة «أفعل» في: التلخيص وشروحه: ٢/٢١٣ وما بعدها، الإيضاح: ٢٤١ وما بعدها، الأحكام للآمدي: ٢/١٤٢ وما بعدها، المحصول للرازي حـ١ ق ٢/٥٧ وما بعدها، المستصفى للغزالي: ١/٤١٧ وما بعدها، جمع الجوامع لابن السبكي: ١/٣٧٠، شرح الكوكب المنير: ٣/١٧ وما بعدها.

(٤) قال الإمام الشافعي ـ رحمه الله تعالى ـ: وفي قول الله ﷻ: ﴿وَٱلَّذِينَ يَبْتَغُونَ ٱلْكِتَٰبَ مِمَّا مَلَكَتْ أَيْمَٰنُكُمْ فَكَاتِبُوهُمْ﴾ دلالة على أنه إنما أذن أن يكاتب من يعقل، لا من لا يعقل. . . . ثم قال بعد ذلك: وإذا أراد الرجل كتابة عبده غير قوي ولا أمين، أو لا أمينة كذلك، أو غير ذات صنعة لم أكره ذلك من قبل تطوعه بالكتابة وهي مباحة إذا أبيحت في القوي الأمين أبيحت في غيره. الأم مع مختصر المزني: ٥/٣٤.

وقال في شرح الكوكب المنير: إن قوله تعالى: ﴿فَكَاتِبُوهُمْ﴾ فإنه للندب على الأصح من مذهب الإمام أحمد وجماعة من العلماء: ٣/١٨.

وكذا قال إنه للإباحة الغزالي في المستصفى: ١/٤١٧، والآمدي في الأحكام: ٢/١٤٢، وابن قدامة في الروضة: ٢/١٩١، أصول السرخسي: ١/١٤.

[٣] ـ والدعاء من السافل للعالي، نحو قوله تعالى: ﴿رَبِّ ٱغْفِرْ لِي﴾ [الأعراف: ١٥١، نوح ٢٨].

[٤] والتهديد، نحو قوله تعالى: ﴿ٱعْمَلُواْ مَا شِئْتُمْ﴾ [فصلت: ٤٠]، إذ ليس المراد الأمر بكل عمل شاؤوا.

[٥] ـ والإهانة، نحو قوله تعالى: ﴿ذُقْ إِنَّكَ أَنتَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْكَرِيمُ ﴿٤٩﴾﴾ [الدخان: ٤٩][1].

[٦] والتسخير، أي التذليل، نحو قوله تعالى: ﴿كُونُواْ قِرَدَةً﴾ [البقرة: ٦٥]؛ عبر عن نقلهم من حالة إلى حالة إذلالاً لهم[2]، فهو أخص من الإهانة.

[٧] والتعجيز عن قوله تعالى: ﴿فَأْتُواْ بِسُورَةٍ مِّن مِّثْلِهِۦ﴾ [البقرة: ٢٤]؛ إذ ليس المراد طلب ذلك منهم، بل إظهار عجزهم[3].

[٨] والامتنان، نحو قوله تعالى: ﴿كُلُواْ مِن ثَمَرِهِۦٓ إِذَآ أَثْمَرَ﴾[4].

[٩] والعجب، نحو قوله تعالى: ﴿ٱنظُرْ كَيْفَ ضَرَبُواْ لَكَ ٱلْأَمْثَالَ﴾ [الإسراء: ٤٨][5].

[١٠] والتسوية، نحو قوله تعالى: ﴿فَٱصْبِرُوٓاْ أَوْ لَا تَصْبِرُواْ﴾ [الطور: ١٦][6].

---

(١) ومنهم من يسميه التهكم.

انظر: المستصفى: ١/٤١٨، الأحكام للآمدي: ٢/١٤٣، المحصول حـ١ ق٢/٦٠، جمع الجوامع: ١/٣٧٤، الروضة: ٢/١٩١.

(٢) عروس الأفراح، ضمن شروح التلخيص: ٢/٣١٧ ـ ٣١٨.

(٣) انظر: التلخيص وشروحه: ٢/٣١٤ ـ ٣١٥.

والفرق بين التسخير والتعجيز: أن التسخير نوع من التكوين، فمعنى قوله تعالى: ﴿كُونُواْ قِرَدَةً﴾ [البقرة: ٦٥]. انقلبوا إليها.

وأما التعجيز: فهو إلزامهم أن ينقلبوا، وهم لا يقدرون أن ينقلبوا.

قال ابن عطية في «تفسيره» في التمسك بهذا نظر، وإنما التعجيز حيث يقتضي الأمر فعل ما لا يقدر عليه المخاطب. نحو قوله تعالى: ﴿فَٱدْرَءُواْ عَنْ أَنفُسِكُمُ ٱلْمَوْتَ﴾ [من الآية (١٦٨) من سورة آل عمران]. انظر: شرح الكوكب المنير: ٣/ ٢٥ ـ ٢٦، نهاية السول: ٢/ ١٩.

(٤) والفرق بين الامتنان والإباحة: أن الإباحة مجرد إذن، والامتنان: لا بد فيه من اقتران حاجة الخلق لذلك، وعدم قدرتهم عليه. شرح الكوكب المنير: ٣/ ٢٢.

(٥) انظر: شرح الكوكب المنير: ٣/ ٣٤ ـ ٣٥.

(٦) قال في فواتح الرحموت: ويختص بما إذا عطف النهي عليه، وهذا لدفع توهم الرجحان: ١/ ٣٧٢.

[١١] والارشاد، نحو قوله تعالى: ﴿وَأَشْهِدُوٓاْ إِذَا تَبَايَعْتُمْ﴾ [البقرة: ٢٨٢].

[١٢] والاحتقار، نحو قوله تعالى: ﴿أَلْقُواْ مَآ أَنتُم مُّلْقُونَ﴾ [يونس: ٨٠].

[١٣] والإنذار، نحو قوله تعالى: ﴿قُلْ تَمَتَّعُواْ﴾ [إبراهيم: ٣٠][١].

[١٤] والإكرام، نحو قوله تعالى: ﴿ٱدْخُلُوهَا بِسَلَٰمٍ ءَامِنِينَ ﴿٤٦﴾﴾ [الحجر: ٤٦].

[١٥] والتكوين، وهو أعم من التسخير، نحو قوله تعالى: ﴿كُن فَيَكُونُ﴾ [النحل: ٤٠][٢].

[١٦] والإنعام، وهو تذكير النعمة، نحو قوله تعالى: ﴿كُلُواْ مِمَّا رَزَقَكُمُ ٱللَّهُ﴾ [الأنعام: ١٤٢][٣].

[١٧] والتكذيب، نحو قوله تعالى: ﴿قُلْ فَأْتُواْ بِٱلتَّوْرَىٰةِ فَٱتْلُوهَآ﴾ [آل عمران: ٩٣]، وقوله تعالى: ﴿قُلْ هَلُمَّ شُهَدَآءَكُمُ ٱلَّذِينَ يَشْهَدُونَ أَنَّ ٱللَّهَ حَرَّمَ هَٰذَا﴾ [الأنعام: ١٥٠][٤].

[١٨] والمشورة، نحو قوله تعالى: ﴿فَٱنظُرْ مَاذَا تَرَىٰ﴾ [الصافات: ١٠٢][٥].

---

(١) وقد جعله قوم قسماً من التهديد، وهو ظاهر كلام البيضاوي. انظر: نهاية السول شرح منهاج الوصول: ٢/ ١٥، المحصول حـ١ ق٢/ ٥٩. والصواب أنهما متغايران. والفرق بين التهديد والإنذار: أن التهديد هو التخويف. قال التفتازاني: والتهديد هو التخويف، ويقرب منه الإنذار فإنه إبلاغ مع تخويف. التلويح: ٢/ ٥١.

وقيل: التهديد عرفا أبلغ في الوعيد والغضب من الإنذار.

وقيل: غير ذلك شرح الكوكب المنير: ٣/ ٢٤ ـ ٢٥.

(٢) انظر: المحصول حـ١ ق٢/ ٦١، فواتح الرحموت: ١/ ٣٧٢ حيث قال: ولا يعتبر فيه الانتقال من حالة إلى أخرى. والمراد بالتكوين: الإيجاد من العدم بسرعة. المحلى على جمع الجوامع: ١/ ٣٧٣.

وسماه الغزالي والآمدي: بكمال القدرة. ومَثّلا له بقوله تعالى: ﴿... كُن فَيَكُونُ﴾. كما ذكر المصنف. انظر: الأحكام للآمدي: ١٤٣٢، المستصفى للغزالي: ١/ ٤١٨، وسماه في المنخول: ١٣٤، نهاية الاقتدار. وسماه بعضهم بالتسخير. انظر: شرح الكوكب المنير: ٣/ ٣١.

(٣) وقال بعضهم: إن الإنعام والامتنان بمعنى واحد. انظر: شرح الكوكب المنير: ٣/ ٢٢، جمع الجوامع: ١/ ٣٧٤.

وفرق بعضهم بين الإنعام والامتنان، باختصاص الإنعام بذكر أعلى ما يحتاج إليه. انظر: البناني على جمع الجوامع: ١/ ٣٧٣.

(٤) انظر: جمع الجوامع: ١/ ٣٧٤، شرح الكوكب المنير: ٣/ ٣٣ ـ ٣٤.

(٥) انظر: المرجعين السابقين.

[١٩] والاعتبار، نحو قوله تعالى: ﴿انظُرُوا إِلَىٰ ثَمَرِهِ إِذَا أَثْمَرَ﴾ [الأنعام: ٩٩][١].

[٢٠] والتعجب، نحو قوله تعالى: ﴿أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ﴾ [مريم: ٣٨]، ذكره السكاكي في استعمال الانشاء بمعنى الخبر[٢].

فصل: ومن أقسامه[٣]: «النهي».

وهو طلب الكف عن فعل[٤]، وصيغته «لا تفعل»[٥]، وهي حقيقة في التحريم[٦] وترد مجازاً لمعانٍ[٧] منها:

---

(١) انظر: المرجعين السابقين.

(٢) لم أجده في مفتاح العلوم فانظره في الإتقان: ٣/٢٤٣. وانظر: كشف الأسرار: ١/ ١٧٠. ومثله ابن السبكي بقوله تعالى: ﴿انظُرْ كَيْفَ ضَرَبُوا لَكَ الْأَمْثَالَ﴾ [الإسراء: ٤٨]. انظر: جمع الجوامع: ١/ ٣٧٤، ومثل للتعجب بغير ذلك. انظر في ذلك: شرح الكوكب المنير: ٣/ ٣٤ ـ ٣٥.

(٣) أي: الإنشاء.

(٤) وعرفه الغزالي بأنه: والنهي هو القول المقتضي ترك الفعل. المستصفي: ١/ ٤١١.

وعرفه الأسنوي أيضاً، بأنه: هو القول الدال على الترك. التمهيد: ٨٠. وله تعريفات أخرى كثيرة انظرها في: تيسير التحرير: ١/ ٣٧٤، أصول السرخسي: ١/ ٣٧٨، فواتح الرحموت: ١/ ٣٩٥، جمع الجوامع: ١/ ٣٩٠، مختصر ابن الحاجب والعضد عليه: ٢/ ٩٤ وما بعدها.

(٥) انظر ذلك في: المسودة: ٨٠، المستصفى: ١/ ٤١٨، اللمع، ضمن تخريج أحاديث اللمع: ٨٥، تيسير التحرير: ١/ ٣٧٥، شرح الكوكب المنير: ٣/ ٧٧.

وقالت الأشعرية: لا صيغة له. انظر ذلك ومناقشته في: اللمع، ضمن تخريج أحاديث اللمع: ٨٥. وانظر: ٦٦ أيضاً. وفي التمهيد للكلوذاني: ١/ ٣٦٠ وما بعدها.

(٦) إذا تجردت عن القرائن. وهذا رأي الأئمة الأربعة، وغيرهم. انظر ذلك في: المسودة: ٨١، الرسالة: ٢١٧، شرح الكوكب المنير: ٣/ ٨٣، التمهيد للكلوذاني: ١/ ٣٩٦، الأحكام للآمدي: ٢/ ١٨٧. وقيل: صيغة النهي تكون بين التحريم والكراهة، فتكون من المجمل. انظر: القواعد والفوائد الأصولية: ١٩٠.

وقيل: تكون للقدر المشترك بين التحريم والكراهة، فتكون حقيقة في كل منهما. انظر: المرجع السابق، تيسير التحرير: ١/ ٣٧٥.

وقيل: بالوقف لتعارض الأدلة. وهو قول الأشعرية. وهناك أقوال أخرى في المسألة. انظر ذلك في: المسودة: ٨١، فواتح الرحموت: ١/ ٣٩٦، المحصول حـ١ ق٢/ ٤٦٩، القواعد والفوائد الأصولية: ١٩٠، شرح الكوكب المنير: ٣/ ٨٣.

(٧) انظر ذلك في: المستصفى للغزالي: ١/ ٤١٨، فواتح الرحموت: ١/ ٣٩٥، تيسير =

١ ـ الكراهة، نحو قوله تعالى: ﴿وَلَا تَمْشِ فِي ٱلْأَرْضِ مَرَحًا﴾ [الإسراء: ٣٧].
٢ ـ والدعاء، نحو قوله تعالى: ﴿رَبَّنَا لَا تُزِغْ قُلُوبَنَا﴾ [آل عمران: ٨].
٣ ـ والارشاد، نحو قوله تعالى: ﴿لَا تَسْـَٔلُوا۟ عَنْ أَشْيَآءَ إِن تُبْدَ لَكُمْ تَسُؤْكُمْ﴾ [المائدة: ١٠١][(١)].
٤ ـ والتسوية، نحو قوله تعالى: ﴿أَوْ لَا تَصْبِرُوا۟﴾ [الطور: ١٦].
٥ ـ والاحتقار والتقليل، نحو قوله تعالى: ﴿وَلَا تَمُدَّنَّ عَيْنَيْكَ﴾ الآية [الحجر: ٨٨][(٢)]، أي فهو قليل حقير.
٦ ـ وبيان العاقبة، نحو قوله تعالى: ﴿وَلَا تَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ قُتِلُوا۟ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ أَمْوَٰتًۢا بَلْ أَحْيَآءٌ﴾ [آل عمران: ١٦٩]. أي عاقبة الجهاد الحياة، لا الموت[(٣)].
٧ ـ واليأس، نحو قوله تعالى: ﴿لَا تَعْتَذِرُوا۟﴾ [التوبة: ٦٤].
٨ ـ والاهانة، نحو قوله تعالى: ﴿ٱخْسَـُٔوا۟ فِيهَا وَلَا تُكَلِّمُونِ﴾ [المؤمنون: ١٠٨].

فصل:

ومن أقسامه؛ التمني. وهو طلب حصول شيء على سبيل المحبة[(٤)]. ولا يشترط إمكان المتمنى، بخلاف المترجى[(٥)]، لكن نوزع في تسمية تمني الحال طلباً بأن مالاً يتوقع كيف يطلب[(٦)]؟

قال في «عروس الأفراح»: فالأحسن[(٧)] ما ذكره الإمام وأتباعه من أن التمني والترجي والنداء والقسم، ليس فيها طلب، بل هو تنبيه ولا بدع في

= التحرير: ١/ ٣٧٥، المحصول حـ١ ق٢/ ٤٦٩، جمع الجوامع: ١/ ٣٩٢، الأحكام للآمدي: ٢/ ١٨٧، شرح الكوكب المنير: ٣/ ٧٧ ـ ٧٨ وما بعدها.

(١) قيل: وفيه نظر، بل هي للتحريم. والأظهر الأول. انظر بيان ذلك في شرح الكوكب المنير: ٣/ ٨٠ ـ ٨١.

(٢) وقيل: هو للتحريم. انظر: عروس الأفراح، ضمن شروح التلخيص: ٢/ ٣٢٧.

(٣) انظر: المحلي على جمع الجوامع: ١/ ٢٩٤.

(٤) شرح السعد، ضمن شروح التلخيص: ٢/ ٢٣٨.

(٥) التلخيص وشرح السعد، ضمن شروح التلخص: ٢/ ٢٣٩. وانظر كذلك: عروس الأفراح، ضمن شروح التلخيص: ٢/ ٢٣٨، الإيضاح: ٢٢٧.

(٦) ذكر ذلك السبكي في عروس الأفراح، ضمن شروح التلخيص: ٢/ ٢٤٠.

(٧) في عروس الأفراح: فالأصوب.

تسميته إنشاء[1]. انتهى. وقد بالغ قوم فجعلوا التمني من قسم الخبر، وأن معناه النفي[2]، والزمخشري من جزم بخلافه. ثم استشكل دخول التكذيب [في جوابه][3] في قوله تعالى: ﴿يَٰلَيۡتَنَا نُرَدُّ وَلَا نُكَذِّبَ ...﴾ إلى قوله تعالى: ﴿... وَإِنَّهُمۡ لَكَٰذِبُونَ﴾ [الأنعام: ٢٧، ٢٨]، وأجاب بتضمنه معنى العدة فتعلق به التكذيب[4].

[١٦١ب/ح] وقال غيره: التمني لا يصح فيه الكذب، وإنما الكذب في المتمني/ الذي يترجح/ عند صاحبه وقوعه، فهو إذن وارد على ذلك الاعتقاد الذي هو ظن، وهو خبر صحيح[5]. [٢٥٧أ/هـ]

قال: وليس المعنى في قوله تعالى: ﴿...وَإِنَّهُمۡ لَكَٰذِبُونَ﴾ [الأنعام: ٢٨] أن ما تمنوا ليس بواقع؛ لأنه ورد في معرض الذم لهم، وليس في ذلك المتمني ذم، بل التكذيب ورد على إخبارهم عن أنفسهم أنهم لا يكذبون وأنهم يؤمنون[6].

وحرف التمني الموضوع له «ليت»[7]، نحو قوله تعالى: ﴿يَٰلَيۡتَنَا نُرَدُّ﴾، وقوله تعالى: ﴿يَٰلَيۡتَ قَوۡمِي يَعۡلَمُونَ﴾ [يس: ٢٦] وقوله تعالى: ﴿يَٰلَيۡتَنِي كُنتُ مَعَهُمۡ فَأَفُوزَ﴾ [النساء: ٧٣]. وقد يتمنى بـ«هل» حيث يعلم فقده، نحو قوله تعالى: ﴿فَهَل لَّنَا مِن شُفَعَآءَ فَيَشۡفَعُواْ لَنَآ﴾ [الأعراف: ٥٣][8].

---

(١) عروس الأفراح، ضمن شروح التلخيص: ٢/ ٢٤٠.

(٢) هذا أحد الأقوال في هذه المسألة. انظر: الصاحبي: ٣٠٤.

(٣) ما بين المعقوفين أثبته من (ح) لاقتضاء السياق له.

(٤) الكشاف: ٢/ ١٥ حيث قال الزمخشري في معرض تفسيره لآيتي سورة الأنعام: فإن قلت: يدفع ذلك قوله: ﴿وَإِنَّهُمۡ لَكَٰذِبُونَ﴾؛ لأن المتمني لا يكون كاذباً. قلت: هذا تمنٍ قد تضمن معنى العدة، فجاز أن يتعلق به التكذيب، كما يقول الرجل: ليت الله يرزقني مالاً فأحسن إليك وأكافئك على صنيعك! فهذا متمن في معنى الواعد، فلو رزق مالاً ولم يحسن إلى صاحبه ولم يكافئه كذب.

(٥) ذكر ذلك الزركشي في البرهان: ٢/ ٣٢٣ ونسبه إلى ابن الضائع. وانظر: الإتقان: ٣/ ٢٤٥، معترك الأقران: ١/ ٤٤٥.

(٦) المراجع السابقة.

(٧) انظر: مفتاح العلوم للسكاكي: ١٤٧، التلخيص وشروحه: ٢/ ٢٣٨، الإيضاح للقزويني: ٢٢٧.

(٨) قال القزويني: وقد يتمنى بـ«هل» كقول القائل: هل لي من شفيع؟ في مكان يعلم =

وبـ«لو» نحو قوله تعالى: ﴿لَوْ أَنَّ لَنَا كَرَّةً فَنَتَبَرَّأَ﴾ [البقرة: ١٦٧]. ولذا نصب الفعل في جوابها[1].

وقد يتمنى بـ«لعل» في البعيد، فتعطى حكم «ليت» في نصب الجواب؛ نحو قوله تعالى: ﴿لَّعَلِّيٓ أَبْلُغُ ٱلْأَسْبَٰبَ ۝٣٦ أَسْبَٰبَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ فَأَطَّلِعَ﴾ [غافر: ٣٦، ٣٧].

فصل:

ومن أقسامه: الترجي. نقل القرافي ـ رحمه الله تعالى ـ في «الفروق»، الإجماع على أنه إنشاء[2]، وفرق بينه وبين التمني بأنه في الممكن والتمني فيه وفي المستحيل، وبأن الترجي في القريب والتمني في البعيد، وبأن الترجي في المتوقع والتمني في غيره، وبأن التمني في المعشوق للنفس والترجي في غيره[3].

قال الحافظ السيوطي ـ رحمه الله تعالى: ـ وسمعت شيخنا العلامة

= أنه لا شفيع له فيه؛ لإبراز المتمني ـ لكمال العناية به ـ في صورة الممكن، وعليه قوله تعالى حكاية عن الكفار: ﴿فَهَل لَّنَا مِن شُفَعَآءَ فَيَشْفَعُوا۟ لَنَآ﴾ [الأعراف: ٥٣]. الإيضاح: ٢٧. وانظر: التلخيص وشروحه: ٢/ ٢٤٠، وقال الزركشي بعد ذكره الآية: «حملت» هل على إفادة التمني لعدم التصديق بوجود شفيع في ذلك المقام، فيتولد التمني بمعونة قرينة الحال. البرهان: ٢/ ٣٢١.

(١) قال التفتازاني: فإن النصب قرينة على أن «لو» ليست على أصلها، إذ لا ينصب المضارع بعدها بإضمار «أن»، وإنما يضمر بعد الأشياء الستة، والمناسب ههنا هو التمني. مختصر السعد، ضمن شروح التلخيص: ٢/ ٢٤١. وانظر: الإيضاح: ٢٢٧ حيث قال القزويني فيه: «وقد يتمنى بـ«لو» كقولك: لو تأتيني فتحدثني بالنصب». وكذا قال في «التلخيص». انظر: ٢/ ٢٤١. وانظر في إفادة: «هل» و«لو» معنى التمني المفتاح: ١٤٧ ـ ١٤٨.

قال بهاء الدين السبكي: «ومجيء» لو بمعنى التمني مذهب سيبويه، وأنكره كثير من النحاة. والاستدلال عليه بنصب «نكون» في الآية السابقة، فيه نظر؛ لجواز أن يكون معطوفاً على «كرة». عروس الأفراح، ضمن شروح التلخيص: ٢/ ٢٤١ ـ ٢٤٢. وانظر: الكتاب: ٣/ ٣٦.

(٢) انظر: الفروق للقرافي: ١/ ٢٧.

(٣) لم أجده في مظانه في «الفروق». وانظره بنصه في: الإتقان: ٣/ ٢٤٥، معترك الأقران: ١/ ٤٤٦. وانظر: البرهان: ٢/ ٣٢٣.

الكافيجي[1] يقول: الفرق بين التمني وبين العرض، هو الفرق بينه وبين الترجي[2].

وحرف الترجي «لعل» و«عسى». وقد ترد مجازاً لتوقع محذور، ويسمى الإشفاق، نحو قوله تعالى: ﴿لَعَلَّ ٱلسَّاعَةَ قَرِيبٌ﴾ [الشورى: ١٧][3].

فصل:

يجوز تقدير الشرط بعد التمني، والاستفهام، والأمر، والنهي كثيراً[4].

ويجوز تقديره بعد غيرها بقرينة دالة على ذلك، نحو قوله تعالى: ﴿أَمِ ٱتَّخَذُواْ مِن دُونِهِۦٓ أَوْلِيَآءَ فَٱللَّهُ هُوَ ٱلْوَلِيُّ﴾ [الشورى: ٩]، أي: إن أرادوا أن يتخذوا ولياً بحق فإنه هو الذي يجب أن يتولى وحده ويعتقد أنه المولى والسيد[5].

فصل:

ومن أقسامه: النداء[6]. وهو طلب إقبال المدعو على الداعي بحرف نائب

---

(١) هو: محمد بن سليمان بن سعد بن مسعود الرومي، الحنفي، الشهير بالمولى محي الدين الكافيجي، لكثرة اشتغاله بالكافية في النحو. كان إماماً كبيراً في علوم كثيرة، أخذ عن الشمس الفنري، والبرهان حيدره، وغيرهما. له تصانيف كثيرة في المعقولات وغيرها، وأكثر تآليفه مختصرات، ومنها: «شرح قواعد الإعراب»، «مختصر في علم التاريخ»، «التيسير في قواعد التفسير» وغيرها. ولد (٧٨٨هـ)، (ت٨٧٩هـ).

بغية الوعاة: ١/ ١١٧ ـ ١١٨، الفوائد البهية: ١٦٩، شذرات الذهب: ٧/ ٣٢٦، ٣٢٨، الضوء اللامع: ٧/ ١٥٩ ـ ١٦١.

(٢) انظر ذلك بنصه في: الإتقان: ٣/ ٢٤٥ ـ ٢٤٦، معترك الأقران: ١/ ٤٤٦.

(٣) المرجعين السابقين.

(٤) ذكر ذلك السكاكي في مفتاح العلوم: ١٥٣ بقوله: واعلم أن هذه الأربعة: التمني، والاستفهام، والأمر، والنهي تشترك في الإعانة على تقدير الشرط بعدها ثم مثل لبعضها.

وذكر ذلك أيضاً، القزويني في «التلخيص» قائلاً: وهذه الأربعة يجوز تقدير الشرط بعدها، كقولك: ليت لي مالاً أنفقه، وأين بيتك أزرك، وأكرمني أكرمك، ولا تشتمني يكن خيراً لك. التلخيص وشروحه: ٢/ ٣٢٧ ـ ٣٢٨. وكذلك ذكره في الإيضاح: ٢٤٤.

(٥) انظر ذلك في: المفتاح: ١٥٣، التلخيص وشروحه: ٢/ ٣٣١ ـ ٣٣٢، وفي الإيضاح: ٢٤٤ ـ ٢٤٥.

(٦) والنداء ـ بكسر النون ممدوداً، وقد تضم النون ـ أصله رفع الصوت، من قولهم: الذي صوته يندى، من باب فرح، إذا ارتفع وعلا. مختار الصحاح.

مناب «أدعو»[١]. ويصحب في الأكثر الأمر والنهي، والغالب تقدمه، نحو قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱعۡبُدُواْ رَبَّكُمُ﴾ [البقرة: ٢١]، وقوله تعالى: ﴿يَٰعِبَادِ فَٱتَّقُونِ﴾ [الزمر: ١٦]، وقوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلۡمُزَّمِّلُ ۝١ قُمِ ٱلَّيۡلَ﴾ [المزمل: ١، ٢]، وقوله تعالى: ﴿وَيَٰقَوۡمِ ٱسۡتَغۡفِرُواْ رَبَّكُمۡ﴾ [هود: ٥٢]، وقوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تُقَدِّمُواْ﴾ [الحجرات: ١][٢]، وقد يتأخر، نحو قوله تعالى: ﴿وَتُوبُوٓاْ إِلَى ٱللَّهِ جَمِيعًا أَيُّهَ ٱلۡمُؤۡمِنُونَ﴾ [النور: ٣١][٣]، وقد تصحب[٤] الجملة الخبرية فتعقبها جملة الأمر، نحو قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ضُرِبَ مَثَلٞ فَٱسۡتَمِعُواْ لَهُۥٓ﴾ [الحج: ٧٣]، وقوله تعالى: ﴿وَيَٰقَوۡمِ هَٰذِهِۦ نَاقَةُ ٱللَّهِ لَكُمۡ ءَايَةٗ فَذَرُوهَا﴾ [هود: ٦٤][٥] وقد لا تعقبها[٦]، نحو قوله تعالى: ﴿يَٰعِبَادِ لَا خَوۡفٌ عَلَيۡكُمُ ٱلۡيَوۡمَ﴾ [الزخرف: ٦٨]، وقوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ أَنتُمُ ٱلۡفُقَرَآءُ إِلَى ٱللَّهِۖ﴾ [فاطر: ١٥] وقوله تعالى: ﴿يَٰٓأَبَتِ هَٰذَا تَأۡوِيلُ رُءۡيَٰيَ﴾ [يوسف: ١٠٠][٧]. وقد تصحبه الاستفهامية، نحو قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَبَتِ لِمَ تَعۡبُدُ مَا لَا يَسۡمَعُ وَلَا يُبۡصِرُ﴾ [مريم: ٤٢] وقوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ لِمَ تُحَرِّمُ﴾ [التحريم: ١]، وقوله تعالى: ﴿وَيَٰقَوۡمِ مَا لِيٓ أَدۡعُوكُمۡ إِلَى ٱلنَّجَوٰةِ﴾ [غافر: ٤١][٨].

وقد ترد صورة النداء لغيره مجازاً، كالإغراء[٩] والتحذير[١٠]، وقد اجتمعا في قوله تعالى: ﴿نَاقَةَ ٱللَّهِ وَسُقۡيَٰهَا﴾ [الشمس: ١٣][١١].

---

(١) انظر: شروح التلخيص: ٢/ ٣٣٣ ـ ٣٣٤، البرهان: ٢/ ٣٢٣، الإتقان: ٣/ ٢٤٦، معترك الأقران: ١/ ٤٤٦.

(٢) المراجع السابقة.

(٣) انظر: البرهان: ٢/ ٣٢٣.

(٤) أي: «ياء» النداء.

(٥) انظر: البرهان: ٢/ ٣٢٤ حيث قال فيه: وإذا جاءت جملة الخبر بعد النداء تتبعها جملة الأمر.

(٦) أي: قد لا تعقب جملة الأمر، الجملة الخبرية المصاحبة للنداء.

(٧) الإتقان: ٣/ ٢٤٦، معترك الأقران: ١/ ٤٤٧.

(٨) انظر ذلك في: البرهان: ٢/ ٣٢٤، الإتقان: ٣/ ٢٦٤، معترك الأقران: ١/ ٤٤٧.

(٩) وهو: تنبيه المخاطب على أمر محمود ليفعله.

(١٠) وهو: تنبيه المخاطب على أمر مكروه ليجتنبه.
أوضح المسالك: ٤/ ٧٥، ٧٩.

(١١) انظر ذلك في: البرهان: ٢/ ٣٢٥.

والاختصاص[1]، كقوله تعالى: ﴿رَحْمَتُ ٱللَّهِ وَبَرَكَٰتُهُۥ عَلَيْكُمْ أَهْلَ ٱلْبَيْتِ﴾ [هود: ١٧].

والتنبيه، كقوله تعالى: ﴿أَلَّا يَسْجُدُوا۟﴾ [النمل: ٢٥][2].

والتعجب، كقوله تعالى: ﴿يَٰحَسْرَةً عَلَى ٱلْعِبَادِ﴾ [يس: ٢٠].

والتحسر، كقوله تعالى: ﴿يَٰلَيْتَنِى كُنتُ تُرَٰبًۢا﴾ [النبأ: ٤٠][3].

قاعدة:

وأصل النداء بـ«يا» أن يكون للبعيد حقيقة أو حكماً[4]، وقد ينادي به القريب لنكت:

ـ منها إظهار الحرص في وقوعه على إقبال المدعو، نحو قوله تعالى: ﴿يَٰمُوسَىٰٓ أَقْبِلْ﴾ [القصص: ٣١].

ـ ومنها كون الخطاب المتلو معتنى به، نحو قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱعْبُدُوا۟ رَبَّكُمُ﴾ [البقرة: ٢١].

ـ ومنها قصد تعظيم شأن المدعو، نحو قوله تعالى: ﴿يَٰرَبِّ﴾ وقد قال تعالى: ﴿فَإِنِّى قَرِيبٌ﴾ [البقرة: ١٨٦].

---

(١) وهو: كالنداء، إلا أنه يفارق المنادي في أحكام ستة: منها: أنه ليس معه حرف نداء، لا لفظاً ولا تقديراً. ومنها: أنه لا يقع في أول الكلام، بل في أثنائه، كالواقع بعد «نحن» في نحو: «نحن معاشر الأنبياء لا نورث».. وغيرها.. وقد ذكرها مفصلة ابن هشام في أوضح المسالك: ٤/ ٧٤.

(٢) في قراءة الكسائي بتخفيف «ألا» وإن وقف عليه وقف «ألا يا» ويبتدئ: «اسجدوا» وليس هو موضع وقف. وقرأ الباقون: «ألا» بالتشديد.... انظر ذلك في: الكشف عن جوه القراءات السبع: ٢/ ١٥٦ ـ ١٥٧.

قال ابن هشام: إذا ولي «يا» ما ليس بمنادى كالفعل في «ألا يسجدوا» فقيل: هي للنداء. وقيل: هي لمجرد التنبيه.... مغني اللبيب: ٤٨٨ ـ ٤٨٩.

(٣) معترك الأقران: ١/ ٤٤٧، الإتقان: ٣/ ٢٤٦ ـ ٢٤٧.

(٤) انظر ذلك في: مفتاح العلوم: ٤٩، مغني اللبيب، لابن هشام: ٤٨٨، شرح ابن عقيل لألفية ابن مالك: ٣/ ٢٥٥.

وقال الزمخشري: إنها حقيقة في البعيد، ولا تستعمل في القريب إلا مجازاً، لتنزيله منزلة البعيد.... الكشاف: ١/ ٩٨. وانظر: المفصل في علم العربية: ٣٠٩، الإيضاح شرح المفصل: ٢/ ٢٢٠.

ـ ومنها قصد انحطاطه كقوله تعالى حكاية عن فرعون: ﴿إِنِّي لَأَظُنُّكَ يَٰمُوسَىٰ مَسْحُورًا﴾ [الإسراء: ١٠١][١].

فائدة:

قال الزمخشري وغيره: كثر في القرآن النداء بـ«يأيها» دون غيره؛ لأن فيه أوجهاً من التأكيد، وأسباباً من المبالغة./ منها ما في «يا» من التأكيد والتنبيه، [٢٥٨ب/هـ] وما في «ها» من التنبيه، وما في التدرج من الإيهام في «أي» إلى التوضيح والمقام يناسب المبالغة والتأكيد؛ لأن كل ما نادى له عباده من أوامره ونواهيه وعظاته وزواجره ووعده ووعيده، ومن اقتصاص أخبار الأمم الماضية وغير ذلك مما أنطق الله تعالى به كتابه أمور عظام، وخطوب جسام، ومعانٍ واجب عليهم أن يتيقظوا لها، ويميلوا بقلوبهم وبصائرهم إليها وهم [عنها][٢] غافلون، فاقتضى الحال أن ينادوا بالآكد والأبلغ[٣].

فصل:

ومن أقسامه: القسم[٤].

نقل القرافي الإجماع على أنه إنشاء[٥]. وفائدته: تأكيد الجملة الخبرية وتحقيقها عند السامع[٦].

---

(١) الإتقان: ٣/٢٤٧، معترك الأقران: ١/٤٤٨.

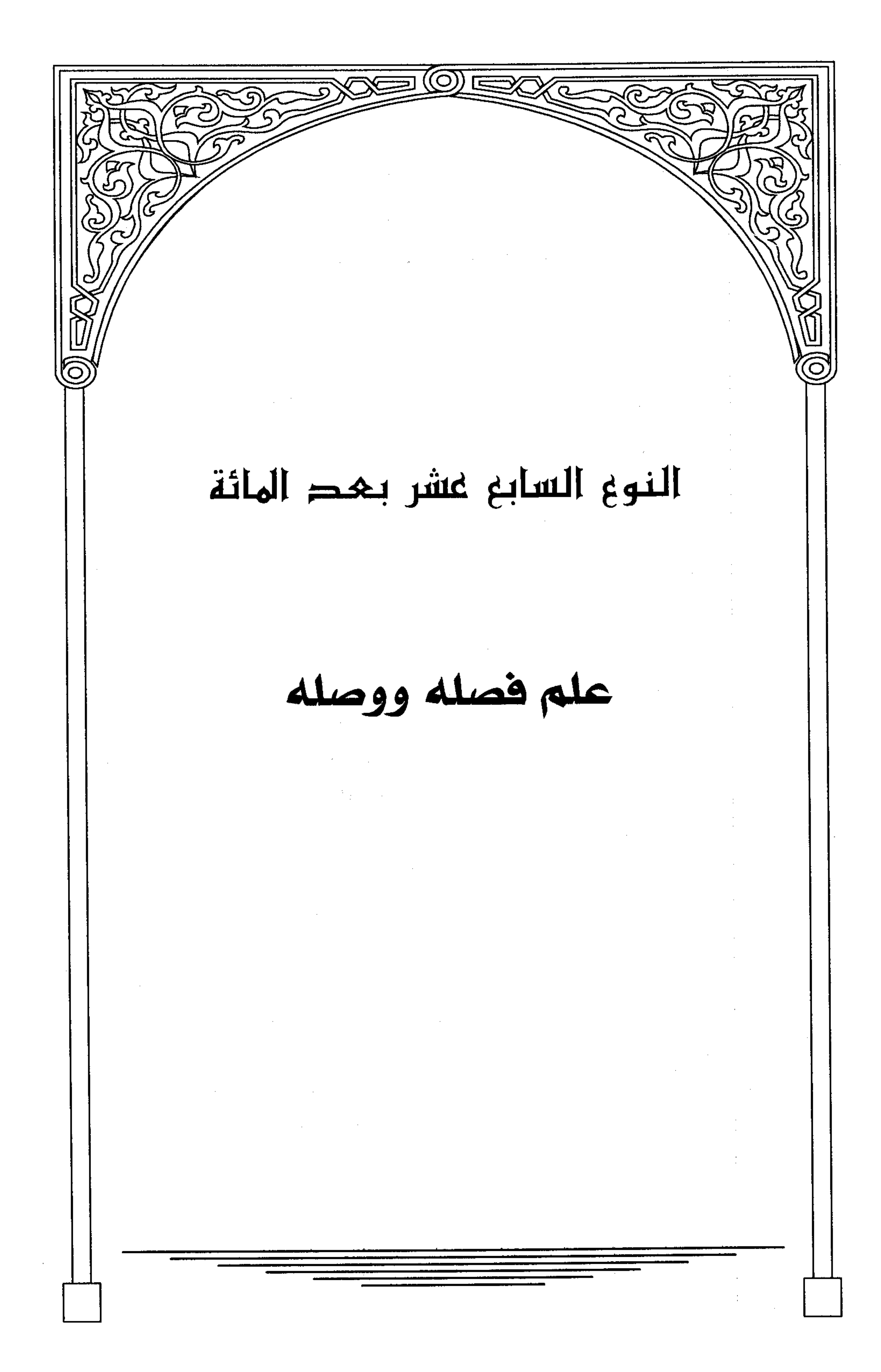
(٢) زيادة من «الكشاف».

(٣) انظر: الكشاف: ١/٩٠ ونقله عنه السيوطي في: الإتقان: ٣/٢٤٧ ـ ٢٤٨، معترك الأقران: ١/٤٤٨ ـ ٤٤٩.

(٤) وهو عند النحويين: جملة إنشائية يؤكد بها جملة خبرية.
انظر: البرهان للزركشي: ٣/٤٠، أنوار الفروق: ١/٢٧.
قال الزمخشري: ومن أصناف المشترك: القسم، وهو: جملة فعلية أو اسمية تؤكد بها جملة موجبة أو منفية نحو قولك: حلفت بالله، وأقسمت، وآليت...». المفصل: ٣٤٤.
وقال سيبويه: اعلم أن القسم توكيد لكلامك. الكتاب: ٣/١٠٤.

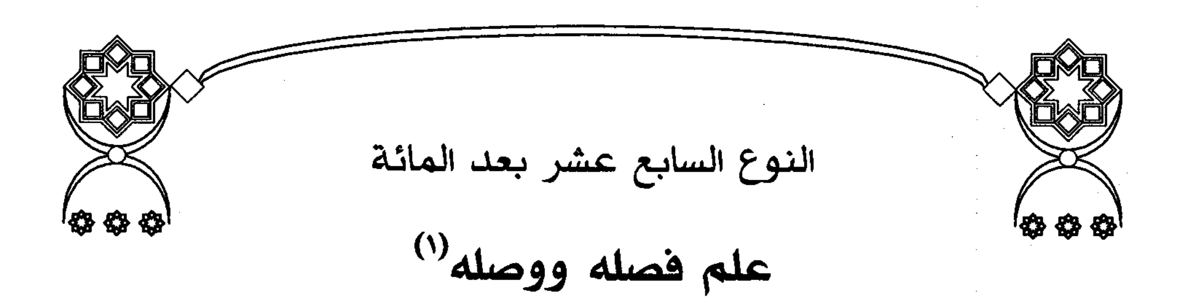
(٥) حيث قال في: أنوار الفروق: ١/٢٧: الإنشاء ينقسم إلى ما اتفق الناس عليه، وإلى ما اختلفوا فيه، فالمجمع عليه أربعة أقسام ثم قال:
القسم الأول: القسم، نحو قولنا: أقسم بالله لقد قام زيد، ونحوه، فإن مقتضى هذه الصيغة أنه أخبر بالفعل المضارع أنه سيكون منه قسم في المستقبل...».

(٦) الإتقان: ٣/٢٤٨، معترك الأقران: ١/٤٤٩.



النوع السابع عشر بعد المائة

علم فصله ووصله



النوع السابع عشر بعد المائة

علم فصله ووصله[1]

ولم يذكر هذا النوع الحافظ السيوطي ـ رحمه الله تعالى ـ في «الإتقان».
قال القزويني[2] في «تلخيص المفتاح»: الوصل: عطف بعض الجمل على بعض، والفصل: تركه[3]، فإذا أتت جملة........

(١) الفصل والوصل من أعظم وأهم أبواب البلاغة وأركانها، لعظم خطره، وصعوبة مسلكه، ودقة مأخذه. حتى لقد قصر بعض العلماء البلاغة على معرفة الفصل والوصل.

قال: أبو هلال العسكري: قيل للفارسي: ما البلاغة؟ قال: معرفة الفصل من الوصل. الصناعتين: ٤٣٨.

وقال عبد القاهر: اعلم أن العلم بما ينبغي أن يصنع في الجمل من عطف بعضها على بعض، أو ترك العطف فيها، والمجيء بها منثورة تستأنف واحدة منها بعد أخرى من أسرار البلاغة، ومما لا يتأتى لتمام الصواب فيه إلّا للإعراب الخلص، وإلا قوم طبعوا على البلاغة، وأوتوا فناً من المعرفة في ذوق الكلام هم بها أفراد... وقال أيضاً: واعلم أنه ما من علم من علوم البلاغة أنت تقول إنه فيه خفي غامض ودقيق صعب إلا وعلم هذا الباب أغمض وأخفى وأدق وأصعب.... دلائل الإعجاز: ٢٢٣، ٢٣١. وانظر: الكلام على أهمية هذا الباب من أبواب البلاغة في: مفتاح العلوم: ١١٩، الفوائد المشوق: ٢٧٨، الطراز: ٢/ ٣٢. وغيرها.

(٢) هو: محمد بن عبد الرحمٰن بن عمر، أبوالمعالي، جلال الدين القزويني الشافعي المعروف بخطيب دمشق. من أحفاد أبو دلف العجلي. أصله من قزوين، ومولده بالموصل، قاض. من أدباء الفقهاء. ولي القضاء في ناحية بالروم، ثم قضاء دمشق. ثم قاضي القضاة بمصر، ثم رجع إلى دمشق فولي القضاء فيها، كان فهماً، ذكياً، فصيحاً مفوهاً. أخذ عن الأيكي وغيره. له من التصانيف: «تلخيص المفتاح»، «الإيضاح»، «السور المرجاني من شعر الأرجاني». ولد (٦٦٦هـ)، (ت٧٣٩هـ). الدر الكامنة: ٥/ ٢٤٩ ـ ٢٥٣، شذرات الذهب: ٦/ ١٢٣، بغية الوعاة: ١/ ١٥٦ ـ ١٥٧.

(٣) التلخيص: ٧٥. قال الدسوقي معقباً على هذا التعريف: ظاهر تعريفه للفصل والوصل أنهما لا يجريان في المفردات، وليس كذلك. بل الفصل والوصل كما يجريان في الجمل يجريان في المفردات، ولا يختصان بالجمل، كما يوهمه كلام المصنف.. إلى أن =

[بعد جملة][1]؛ فالأولى: أما أن يكون لها محل من الإعراب، أو لا يكون، وعلى كون لها محل من الإعراب: إن قصد تشريك الثانية لها في حكمه عطفت عليها كالمفرد، فشرط كونه مقبولاً بالواو ونحوه[2] أن يكون بينهما جهة جامعة، نحو: زيد يكتب ويشعر، أو يعطي، ويمنع، ولهذا/ عيب على [١٦١أ/ح] أبي تمام قوله:

لا والذي هو عالم أن النوى صَبِرٌ وأن أبا الحسين كريم[3]

وألا[4] فصلت عنها[5]، نحو قوله تعالى: ﴿وَإِذَا خَلَوْا إِلَىٰ شَيَـٰطِينِهِمْ قَالُوٓا إِنَّا

= يقول: وقد يجاب عن المصنف بأن ما ذكره تعريف لنوع من الفصل والوصل، وهو الواقع في الجمل، لا أنه تعريف لحقيقتهما مطلقاً.

حاشية الدسوقي، ضمن شروح التلخيص: ٣/٣.

(١) مثبت من (ح).

(٢) قوله: «ونحوه»: إن كان مراده: نحو الواو، ففيه نظر؛ لأن هذا الحاكم مختص بالواو؛ لأن لكل من الفاء، وثم، وأو، ونحوها من حروف العطف معان زائدة على مطلق الجمع، فإن تحققت تلك المعاني حسن وصح العطف بها، وإلّا فلا. وقيل: إن قوله: «ونحوه» معطوفاً على قوله: «مقبولاً» فيكون التقدير: وشرط كونه مقبولاً وكونه نحو المقبول والمراد بنحو المقبول ألّا يبلغ النهاية في القبول بأن يكون مستحسناً فقط.

وقيل: أنه معطوف على الضمير في (كونه)، والتقدير: وشرط كون نحوه مقبولاً، ويكون الضمير في (نحوه) عائداً على العطف بين الجملتين.

انظر ذلك في: «شرح السعد»، «مواهب الفتاح»، «حاشية الدسوقي» ضمن شروح التلخيص: ٣/ ٩ ـ ١٠. وانظر كذلك: «عروس الأفراح» ضمن شروح التلخيص: ٣/ ٢٢.

(٣) البيت ـ كما ذكر المؤلف ـ لأبي تمام الطائي من قصيدة من الكامل، يمدح بها أبا الحسين محمد بن الهيثمي من شبانة.. وقبله قوله:

زعمت هواك عفا الغداة كما عفا منها طلول باللوى ورسوم

والنوى: الفرق.

ووجه العيب على أبي تمام في البيت المذكور، أنه جمع في العطف بين كرم أبي الحسين، ومرارة النوى، ولا مناسبة بينهما، فهذا العطف غير مقبول، سواء جعل عطف مفرد على مفرد ـ كما هو الظاهر ـ أو عطف جملة على جملة، باعتبار وقوعه موقع مفعولي عالم، لأن وجود الجامع شرط في الصورتين.

انظر: معاهد التنصيص على شواهد التلخيص: ١/ ٢٧٠. وانظر: التلخيص وشروحه: ٣/ ١٠ ـ ١٢، ٢٢ ـ ٢٣، وكذلك: دلائل الإعجاز: ٢٢٥، الإيضاح: ٢٤٧.

(٤) أي وإن لم يقصد تشريك الثانية للأولى في حكم إعرابها.

(٥) أي: فصلت الثانية عنها لئلا يلزم من العطف التشريك الذي ليس بمقصود.

﴿مَعَكُمْ إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِءُونَ ﴿١٤﴾ ٱللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ﴾ [البقرة: ١٤، ١٥]، لم يعطف: ﴿ٱللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ﴾ على قوله: ﴿إِنَّا مَعَكُمْ﴾، لأنه ليس من مقولهم[١].

وعلى الثاني[٢]: أن قصد ربطها بها[٣]، على معنى عاطف سوى «الواو»، عطفت به[٤] نحو: دخل زيد فخرج ـ أو ثم خرج ـ عمرو، إذا قصد التعقيب أو المهلة[٥]. ﴿وَنَادَىٰ نُوحٌ رَّبَّهُۥ فَقَالَ رَبِّ﴾ [هود: ٤٥]، ﴿وَكَم مِّن قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَٰهَا فَجَآءَهَا بَأْسُنَا بَيَٰتًا أَوْ هُمْ قَآئِلُونَ ﴿٤﴾﴾ [الأعراف: ٤]، ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ ٱللَّهَ أَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَتُصْبِحُ ٱلْأَرْضُ مُخْضَرَّةً﴾ [الحج: ٦٣]، ﴿ثُمَّ أَمَاتَهُۥ فَأَقْبَرَهُۥ ﴿٢١﴾ ثُمَّ إِذَا شَآءَ أَنشَرَهُۥ ﴿٢٢﴾﴾ [عبس: ٢١، ٢٢]. وإلا[٦] فإن كان للأولى حكم [لم][٧] يقصد إعطاؤه للثانية فالفصل، نحو قوله تعالى: ﴿وَإِذَا خَلَوْاْ إِلَىٰ شَيَٰطِينِهِمْ﴾ الآية [البقرة: ١٤]، لم يعطف: ﴿ٱللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ﴾ على «قالوا»، لئلا يشاركه في الاختصاص بالظرف، لما مرّ[٨] وإلّا[٩] فإن كان بينهما كمال الانقطاع بلا إبهام[١٠]، أو كمال الاتصال، أو شبه أحدهما، فكذلك، وإلّا فالوصل.

أمّا كمال الانقطاع فلاختلافهما خبراً أو إنشاء لفظاً ومعنى، نحو:

وقال رائدهم أرسوا نزاولها ....[١١]

---

(١) أي ليس من مقول المنافقين.

(٢) أي على تقدير ألا يكون للأولى محل من الإعراب.

(٣) أي رباط الثانية بالأولى.

(٤) أي بذلك العاطف من غير اشتراط أمر آخر.

(٥) التلخيص: ١٧٥ ـ ١٧٨. وانظر كذلك: الإيضاح: ٢٤٦ ـ ٢٤٧.

(٦) أي وأن لم يقصد ربط الثانية بالأولى على معنى عاطف سوى الواو.

(٧) في الأصل: «يقصد» وما أثبته من (ح).

(٨) من أن تقديم المفعول ونحوه من الظرف والجار والمجرور وغيره يفيد الاختصاص، فيلزم أن يكون استهزاء الله بهم مختصاً بحال خلوهم إلى شياطينهم وليس كذلك.... انظر: «شرح السعد»، «مواهب الفتاح» ضمن شروح التلخيص: ٣/١٩ ـ ٢٠. وانظر: «علم حصره واختصاصه» في النوع الخامس عشر بعد المائة من هذا البحث.

(٩) أي وإن لم يك للأولى حكم لم يقصد إعطاؤه للثانية، وذلك بأن لا يكون لها حكم زائد على مفهوم الجملة، أو يكون ذلك ولكن قصد إعطاؤه للثانية أيضاً.

(١٠) وفي التلخيص وشروحه: ٣/٢١، ٢٥ بلا إيهام وعليه سار شرح التلخيص.

(١١) البيت من البسيط، وتمامه: فحتف كل أمرئ يجري بمقدار.

وقائله الأخطل، كما ذكره سيبويه، وليس في ديوانه. انظر: الكتاب، لسيبويه، مع =

أو معنى[1]، نحو: مات فلان ـ رحمه الله تعالى[2] ـ، أو لأنه لا جامع بينهما ـ كما سيأتي[3].

وأما[4] كمال الاتصال[5]، فلكون الثانية مؤكدة للأولى[6]، لدفع توهم تجوز أو غلط، نحو ﴿لَا رَيْبَ فِيهِ﴾ [البقرة: ٢]، لما بولغ في وصفه[7] ببلوغه الدرجة القصوى في الكمال، بجعل المبتدأ ﴿ذَٰلِكَ﴾ [البقرة: ٢]، وتعريف الخبر باللّام، جاز أن يتوهم السامع قبل التأمّل أنه مما يرمي به جزافاً فاتبعه

= حاشية هارون: ٣/ ٩٦. وكذلك انظر: شرح أبيات سيبويه، لأبي جعفر النحاس: ١٦٩.

ومعنى البيت: وقال رائدهم وهو الذي يتقدم القول لطلب الماء «أرسوا» أي أقيموا، من أرسيت السفينة حبستها بالمرساة. «نزاولها» أي نحاول تلك الحرب ونعالجها. فكل حتف أمرئ يجري بمقدار أي: أقيموا نقاتل؛ لأن موت كل نَفَسٍ يجري بقدر الله تعالى، لا الجبن ينجيه، ولا الإقدام يرديه.

والشاهد فيه: عدم عطف «نزاولها» على «أرسوا» لأنه خبر لفظاً ومعنى و«أرسوا» إنشاء لفظاً ومعنى. وهذا مثال لكمال الانقطاع بين الجملتين باختلافهما خبراً وإنشاء لفظاً ومعنى، مع قطع النظر عن كون الجملتين مما ليس له محل من الإعراب، وإلا فالجملتان في محل نصب مفعول قال.

انظر: معاهد التنصيص: ١/ ٢٧١، مختصر التفتازاني، ضمن شروح التلخيص: ٣/ ٢٦ ـ ٢٩. هذا وقد اعترض بعض شراح التلخيص على التمثيل به وناقشوه. انظر ذلك بالتفصيل في: شروح التلخيص: ٣/ ٢٧ ـ ٢٩.

والأخطل: هو غياث بن غوث بن الصلت بن الطارقة، ينتهي نسبه لتغلب، ويكنى أبا مالك، والأخطل لقبه، ومعناه: السفيه. وهو نصراني من أهل الجزيرة، من طبقة جرير، والفرزدق. يشبه من شعراء الجاهلية، بالنابغة الذبياني. مدح خلفاء بني أمية. ومات على نصرانيته. الشعر والشعراء: ١/ ٤٨٣، معاهد التنصيص: ٢٧٢ ـ ٢٧٨، خزانة الأدب: ١/ ٤٥٩ ـ ٤٦١.

(١) أي: أو معنى فقط.

(٢) فجملة «مات فلان» خبرية معنى. و ـ رحمة الله تعالى ـ إنشائية معنى. فلاختلافهما في المعنى لم يعطف إحداهما على الأخرى، وإن كانتا جميعاً خبريتين لفظاً.

(٣) في محله عند تفصيله إلى عقلي وخيالي ووهمي.

(٤) في الأصل: «أو» وما أثبته من (ح) وهو الصواب.

(٥) أي: بين الجملتين.

(٦) أي تأكيداً معنوياً. انظر: «شرح السعد»، «ابن يعقوب المغربي» ضمن شرح التلخيص: ٣/ ٣١.

(٧) أي: وصف الكتاب.

نفياً لذلك[١]، فوزانه وزان (نفسه) في: جاءني زيد نفسه[٢]، ونحو قوله تعالى: ﴿هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ﴾ [البقرة: ٢]، فإن معناه: أنه في الهداية بالغ درجة لا يدرك كنهها حتى كأنه هداية محضة، وهذا معنى «ذلك الكتاب»؛ لأن معناه: الكتاب الكامل، والمراد بكماله: كماله في الهداية، لأن الكتب السماوية بحسبها تتفاوت في درجات الكمال؛ فوزانه وزان زيد الثاني في: جاءني[٣] زيد [زيد][٤]. أو[٤] بدلاً منها[٥] لأنها[٦] غير وافية بتمام[٧] المراد أو كغير[٨] الوافية[٩]، بخلاف الثانية والمقام يقتضي اعتناء بشأنه[١٠] لنكتة، ككونه[١١] مطلوباً في نفسه [أو][١٢] فظيعاً أو عجيباً أو لطيفاً، نحو قوله تعالى: ﴿أَمَدَّكُم بِمَا تَعْلَمُونَ ﴿١٣٢﴾ أَمَدَّكُم بِأَنْعَامٍ وَبَنِينَ ﴿١٣٣﴾ وَجَنَّاتٍ وَعُيُونٍ ﴿١٣٤﴾﴾ [الشعراء: ١٣٢ ـ ١٣٤]، فالمراد التنبيه على نعيم الله تعالى، والثاني أوفى بتأديته[١٣] لدلالته[١٤] عليها[١٥] بالتفصيل من غير إحالة على علم/ المخاطبين المعاندين[١٦]، فوزانه وزان وجهه [٢٥٨/أ/هـ]

---

(١) أي: لذلك التوهم. التلخيص: ١٨٢.

(٢) وهو تأكيد معنوي.

(٣) في الأصل وفي (ح): «جاء زيد» وصوبته من التلخيص: ١٨٣. وانظر: الإيضاح: ١٥١ ـ ١٥٢.

(٤) في الأصل: «وبدلاً» وما أثبته من (ح). والمعنى: أو لكون الجملة الثانية بدلاً.

(٥) «منها»: من الجملة الأولى.

(٦) «لأنها»: أي الجملة الأولى.

(٧) في الأصل وفي (ح): «لتمام» وصوبته من التلخيص: ١٨٣.

(٨) في الأصل: «وكغير» وما أثبته من (ح).

(٩) حيث يكون في الوفاء قصور ما، أو خفاء ما، كما في بدل الكل. انظر: التلخيص وشروحه: ٣/ ٤٠.

(١٠) أي: بشأن المراد.

(١١) في الأصل وفي (ح): «كونه» وصوبته من التلخيص: ١٨٣.

(١٢) من نسخة (ح).

(١٣) أي: بتأدية المراد الذي هو التنبيه.

(١٤) أي: الثاني.

(١٥) أي: على تلك النعم.

(١٦) قال في الإيضاح: ٢٥٢: والإمداد بما ذكر من الأنعام وغيرها بعض الإمداد بما يعلمون ثم قال: ويحتمل الاستئناف.

في «أعجبني زيد وجهه» لدخول الثاني[1] في الأول[2]، ونحو:

أقول له ارحل لا تقيمن عندنا وإلا فكن في السر والجهر مسلماً[3]

فإن المراد كمال إظهار الكراهة لإقامته، وقوله: لا تقيمن عندنا، أوفى بتأديته[4]، لدلالته[5] عليه[6] بالمطابقة مع التأكيد[7]، فوزانه[8] وزان حسنها، في: أعجبني الدار حسنها، لأن عدم الإقامة مغاير للارتحال غير داخل فيه[9] مع ما بينهما[10] من الملابسة، أو بياناً[11] لها لخفائها[12] ـ نحو قوله تعالى:

---

(١) أي: مضمون قوله تعالى: ﴿أَمَدَّكُم بِأَنْعَٰمٍ وَبَنِينَ ﴿١٣٣﴾ . . .﴾ الآية.

(٢) يعني قوله تعالى: ﴿أَمَدَّكُم بِمَا تَعْلَمُونَ﴾؛ لأن قوله: ﴿بِمَا تَعْلَمُونَ﴾ يشمل الأنعام والبنين، وجنات وعيون وغيرها. انظر: شروح التلخيص: ٣/ ٤٢ ـ ٤٣.

(٣) البيت من الطويل. ومعناه: إن لم ترحل فكن على ما يكون عليه المسلم من استواء الحالين في السر والجهر.

والشاهد فيه: كون الجملتين بينهما كمال الاتصال، لكون الثانية أوفى بتأدية المراد من الأولى، فنزلت منزلة بدل الاشتمال فلم تعطف عليها، وهما هٰهنا قوله: «ارحل»، وقوله: «لا تقيمن عندنا». انظر: شروح التلخيص: ٣/ ٤٣ ـ ٤٤، معاهد التنصيص: ١/ ٢٧٨.

ولم أجد قائله.

(٤) في الأصل وفي (ح): «بادية» وصوبته من التلخيص: ١٨٤.

(٥) أي: دلالة قوله: لا تقيمن.

(٦) قوله: عليه، أي على كمال إظهار الكراهة.

(٧) الحاصل من النون في قوله: لا تقيمن.

(٨) في الأصل وفي (ح): «وزانه» وصوبته من التلخيص: ١٨٤.

(٩) يعني ليس عدم الإقامة داخلاً في مدلول الرحيل. قال البهاء السبكي: وهذا صحيح؛ لأن العدم لا يدخل في الموجود ثم قال: لكن الذي قصده ـ أي القزويني في التلخيص ـ لا يصح؛ لأنه يعني أنه بدل اشتمال، وأن «ارحل» يلزم منه مضمون «لا تقيمن» فكأنه يريد أن الأمر بالشيء يستلزم النهي عن ضده، لكن لا يصح أن يعبر عن ذلك بالعدم. . . .

عروس الأفراح ضمن شروح التلخيص: ٣/ ٦٥ ـ ٤٦.

(١٠) أي: بين الإقامة والارتحال.

(١١) أو لكون الثانية بياناً للأولى، فهو معطوف على قوله: مؤكدة أي ومن جملة ما يوجد فيه كمال الاتصال أن تكون الثانية بياناً للأولى.

(١٢) أي: لخفاء الأولى.

﴿فَوَسْوَسَ إِلَيْهِ الشَّيْطَانُ قَالَ يَا آدَمُ هَلْ أَدُلُّكَ عَلَى شَجَرَةِ الْخُلْدِ وَمُلْكٍ لَا يَبْلَى ﴿١٢٠﴾﴾ [طه: ١٢٠]، فإنّ وزانه وزان «عمر» في: أقسم بالله أبو حفص عمر[١]. فقوله: «**قال يا آدم**» بدل من الوسوسة وبيان لها، فهو هي. وكذلك قوله تعالى: ﴿يَسُومُونَكُمْ سُوءَ الْعَذَابِ يُذَبِّحُونَ أَبْنَاءَكُمْ﴾ [البقرة: ٤٩] فجملة «**يذبحون أبناءكم**» بدل من «**يسومونكم سوء العذاب**» مبينة لها. وقد جاء في آية أخرى: ﴿وَيُذَبِّحُونَ أَبْنَاءَكُمْ﴾ [إبراهيم: ٦]، وليست فيها[٢] عاطفة، بل واو الحال، وإن جعلت عاطفة فعلى جعل «التذبيح» جنساً عظيماً كأنه خرج عن أنواع العذاب واستقل بنفسه حتى صح أن يعطف على العذاب. وأما كونها[٣] كالمنقطعة عنها[٤] فلكون عطفها عليها[٥] موهماً لعطفها على غيرها، ويسمى الفصل لذلك قطعاً[٦]، مثاله:

---

(١) بعده ـ وهو المقسم عليه ـ قوله:

مـا مـسـهـا مـن نـقـب ولا دبـر

وأبو حفص: كنية عمر بن الخطاب الخليفة الثاني من الخلفاء الراشدين ﷺ، وهو المقصود بالرجز. والنقب: مصدر نقبت الناقة ـ بكسر القاف ـ أي وقت أخفافها. والدبر: تقرح ظهر الدابة.

وقائله: أعرابي وفد إلى أمير المؤمنين عمر بن الخطاب ﷺ فقال: إن أهلي ببادية بعيدة، وإني على ناقة دبراء عجفاء نقباء، واستحمله ـ فظنه كاذباً ـ فلم يحمله، فانطلق الأعرابي فحلّ ناقته ثم استقبل البطحاء وجعل يقول أبيات منها البيت المذكور، فقال له ﷺ: ضع عن راحلتك، فوضع عنها، فإذا هي كما وصف، فحمله على بعير، وزوده وكساه.

وذكر صاحب خزانة الأدب أن اسم هذا الأعرابي: عبد الله بن كيسبة، ويقال اسمه: عمرو كيسبة.

والشاهد فيه: جعل عمر بياناً وتوضيحاً لأبي حفص. انظر: معاهد التنصيص على شواهد التلخيص: ١/ ٢٧٩ انظر: خزانة الأدب: ٢/ ٣٥٢. وانظر: التلخيص وشروحه: ٣/ ٤٨، الإيضاح: ٢٥٣ ـ ٢٥٤.

(٢) أي: وليست فيها الواو عاطفة.

(٣) أي: الجملة الثانية.

(٤) أي: عند الجملة الأولى، وهذا موضع شبه كمال الانقطاع.

(٥) أي: عطف الثانية على الأولى.

(٦) انظر: التلخيص وشروحه: ٣/ ٤٩، الإيضاح: ٢٥٤.

وتـظـن سـلـمـى أنـنـي أبـغـي بـهـا   بـدلاً أراهـا فـي الـضـلال تـهـيـم[1]

ويحتمل الاستئناف[2].

وأما كونها[3] كالمتصلة بها[4] فلكونها[5] جواباً لسؤال اقتضته الأولى، فتنزل منزلته؛ فتفصل[6] عنها كما يفصل الجواب عن السؤال. السكاكي[7]: فينزل[8] منزلة الواقع، لنكتة كإغناء السامع أن يسأل أو أن لا يسمع منه شيء، ويسمى الفصل لذلك[9] استئنافاً، وكذا الثانية[10]، وهو[11] ثلاثة أضرب؛ لأن السؤال[12] أما عن سبب الحكم مطلقاً[13] نحو:

قال لي: كيف أنت، قلت: عليل   ســهـر دائـم وحـزن طـويـل[14]

---

(١) البيت من الكامل، وقائله غير معروف.

و«الضلال»: ضد الهدى. و«أراها»: أظنها. و«تهيم»: تتخبط. والشاهد فيه: عدم عطف جملة: «أراها» على جملة «تظن» لئلا يتوهم السامع أنه معطوف على جملة: «أبغي» لقربه منه، مع أنه ليس بمراد. انظر: شروح التلخيص: ٣/ ٥٠ ـ ٥١، معاهد التنصيص: ١/ ٢٧٩ ـ ٢٨٠، المفتاح: ١٢٦، الإيضاح: ٢٥٤ ـ ٢٥٥.

(٢) يعني أن قوله: «أرها» يحتمل أن يكون استئنافاً: بأن يقدر سؤال، كأنه قيل: كيف تراها في هذا الظن؟ فقال: أرها تتحير في أودية الضلال. انظر: التلخيص وشروحه: ٣/ ٥٠ ـ ٥٢.

(٣) أي: الجملة الثانية.

(٤) أي: بالجملة الأولى، وهذا موضع شبه كمال الاتصال.

(٥) أي: الجملة الثانية.

(٦) أي: فتفصل الجملة الثانية عن الجملة الأولى. انظر: التلخيص وشروحه: ٣/ ٥٣، الإيضاح: ٢٥٥.

(٧) أي: وقال السكاكي. انظر: مفتاح العلوم: ١٢١.

(٨) أي: فينزل ذلك السؤال منزلة الواقع. فالسؤال مقدر على رأي السكاكي.

(٩) أي: لكونه جواباً لسؤال اقتضته الأولى.

(١٠) أي: وكذا الجملة الثانية تسمى استئنافاً ومستأنفة.

(١١) أي: الإستئناف.

(١٢) الذي تضمنته الجملة الأولى. أو المقدر على رأي السكاكي. مفتاح العلوم: ١٢١.

(١٣) أي: إما أن يكون عن سبب الحكم مطلقاً.

(١٤) البيت من الخفيف، ولا أعرف قائله.

والشاهد فيه: وقوع الجملة الثانية مستأنفة جواباً عن الجملة الأولى المتضمنة للسؤال عن سبب مطلق أي: ما بال علتك؟ فقال: سهر. انظر: التلخيص وشروحه: ٣/ ٥٧، =

أي ما بالك عليلاً؟ وما سبب علتك؟

وأمّا عن سبب خاص[(١)]، نحو قوله تعالى: ﴿وَمَآ أُبَرِّئُ نَفۡسِيٓۚ إِنَّ ٱلنَّفۡسَ لَأَمَّارَةُۢ بِٱلسُّوٓءِ﴾ [يوسف: ٥٣][(٢)] وهذا الضرب يقتضي تأكيد الحكم ـ كما مر[(٣)].

وأما عن غيرهما[(٤)]، نحو قوله تعالى: ﴿قَالُواْ سَلَٰمٗاۖ قَالَ سَلَٰمٞۖ﴾ [هود: ٦٩]، أي فماذا قال[(٥)]؟ وقوله:

زعم العواذل أنني في غمرة صدقوا ولكن غمرتي لا تنجلي[(٦)]

= الإيضاح: ٢٥٥ ـ ٢٥٦، معاهد التنصيص: ١/ ١٠٠، ٢٨٠.

وقد استشهد بهذا البيت عبد القاهر الجرجاني في باب الفصل والوصل. انظر: دلائل الإنجاز: ٢٣٨.

(١) أي: وإما أن يكون السؤال ـ الذي تضمنته الجملة الأولى، أو المقدر ـ عن سبب خاص لهذا الحكم، كعدم التبرئة في الآية المذكورة.

انظر: حاشية الدسوقي على مختصر السعد ضمن شروح التلخيص: ٣/ ٥٨.

(٢) قال في التلخيص بعد ذكره لهذه الآية: كأنه قيل: هل النفس أمارة بالسوء؟ فقيل: ﴿إِنَّ ٱلنَّفۡسَ لَأَمَّارَةُۢ بِٱلسُّوٓءِ﴾. التلخيص: ١٨٧. وانظر: الإيضاح: ٢٥٧.

(٣) أي: في أحوال الإسناد الخبري من أن المخاطب قد ينزل منزلة المتردد الطالب إذا قدم إليه ما يلوح بالخبر، فيستشرف استشراف المتردد، فحينئذٍ يحسن تقوية الحكم بمؤكد. انظر: حاشية الدسوقي، مواهب الفتاح ضمن شروح التلخيص: ٣/ ٥٩ ـ ٦٠.

(٤) أي: وإما أن يكون السؤال عن غير السبب المطلق والخاص. انظر: شروح التلخيص: ٣/ ٦٠.

(٥) أي: كأنه قيل: فماذا قال إبراهيم عليه السلام؟ فقيل: ﴿سَلَٰمٞۖ﴾ على أنه مبتدأ حذف خبره، فاستفيد منه أنه حياهم بتحية أحسن؛ لأن سلامه واقع بالجملة الاسمية المفيدة للدوام والثبوت، وسلامهم بالفعلية. . .

انظر: مختصر السعد، مواهب الإيضاح ضمن شروح التلخيص: ٣/ ٦٠، الإيضاح: ٢٥٧. وانظر: دلائل الإعجاز: ٢٤٠، مفتاح العلوم: ١٢٨.

(٦) البيت من الكامل، ولا أعرف قائله.

والعواذل: جمع عاذلة. صفة لموصوف تقديره: جماعة عاذلة، لا امرأة عاذلة، بدليل قوله: «صدقوا» وغمرة الشيء: شدته ومزدحمه. ولا تنجلي: لا تنكشف.

والشاهد فيه: وقوع الجملة المستأنفة جواباً للسؤال من غير سبب مطلق أو خاص، كأنه قيل: أصدقوا في هذا الزعم أو كذبوا؟ فقال: صدقوا، وفصله عما قبله لكونه استئنافاً. انظر: شرح التلخيص: ٣/ ٦٠ ـ ٦١، معاهد التنصيص: ١/ ٢٨١، دلائل الإعجاز: ٢٣٥ ـ ٢٣٦ حيث استشهد به الجرجاني ولم ينسبه. وكذلك انظر: مفتاح العلوم: ١٢٧، الإيضاح: ٢٥٧.

وأيضاً منه[1] ما يأتي بإعادة اسم ما استؤنف عنه نحو: أحسنت إلى زيد، زيد حقيق الإحسان.

ومنه ما يأتي على صفته[2]، نحو: صديقك القديم أهل لذلك، وهذا أبلغ[3]. وقد يحذف صدر الاستئناف[4]، نحو قوله تعالى: ﴿يُسَبِّحُ لَهُ فِيهَا بِالْغُدُوِّ وَالْآصَالِ ﴿٣٦﴾ رِجَالٌ﴾ [النور: ٣٦، ٣٧]، كأنه قيل: من يسبحه؟ فقال: رجال، وعليه: نعم الرجل زيد، على قول من يجعل زيد خبر مبتدأ محذوف تقديره: هو زيد.

وقد يحذف كله[5]، أما مع قيام شيء مقامه، نحو:

زعمتم أن أخوتكم قريش   لهم إلف وليس لكم إيلاف[6]

---

(١) أي: من الاستئناف، وهذا إشارة إلى تقسيم آخر له. انظر: التلخيص وشروحه: ٣/ ٦٢، الإيضاح: ٢٤٨.

(٢) أي: صفة ما استؤنف عنه دون اسمه.

(٣) لاشتماله على بيان السبب. انظر: الإيضاح: ٢٥٩، التلخيص وشروحه: ٣/ ٦٣.

(٤) هذا تقسيم آخر للاستئناف، أي يحذف صدر الجملة المستأنفة لقيام قرينة، كما في المثال المذكور. انظر: عروس الأفراح ضمن شروح التلخيص: ٣/ ٦٤، الإيضاح: ٢٥٩.

(٥) أي: الاستئناف، والمراد: الجملة المستأنفة بأسرها. انظر: شروح التلخيص: ٣/ ٦٤ ـ ٦٥. وانظر: الإيضاح: ٢٥٩.

(٦) البيت لمساور بن هند، من قصيدة له من الوافر، وبعده قوله:

أولئك أومنوا جوعاً وخوفاً   وقد جاعت بنو أسد وخافوا

ومعنى قوله: «زعمتم» الزعم: ادعاء العلم. «قريش»: القبيلة المشهورة قيل: سمو بذلك لتجمعهم في الحرم، وقيل غير ذلك. «الإيلاف»: العهد. والشاهد فيه: حذف الاستئناف، وقيام شيء مقامه، فكأنهم قالوا: أصدقنا في هذا الزعم أم كذبنا؟ فقيل: كذبتم، فحذف هذا استئناف وأقيم قوله: «لهم ألف وليس لكم آلاف» مقامه، لدلالته عليه.

انظر: شروح التلخيص: ٣/ ٦١، معاهد التنصيص: ١/ ٢٨٢ ـ ٢٨٣، الإيضاح: ٢٥٩ ـ ٢٦٠، دلائل الإعجاز: ٢٣٦ ـ ٢٣٧.

والقائل: هو مساور بن هند بن قيس بن زهير، أبو الصمعاء، من بني عبس، من المتقدمين في الإسلام، ذكر الأصمعي عمن رأى مساوراً أنه ولد في حرب داحس ـ قبل الإسلام بخمسين عاماً ـ، وهو وأبوه وجده أشراف من بني عبس، شعراء فرسان، مات في عمان. الشعر والشعراء: ١/ ٣٤٨، خزانة الأدب: ١١/ ٤١٩ ـ ٤٢٠، الإصابة: ٦/ ١٧١ ـ ١٧٢، معاهد التنصيص: ١/ ٢٨٢ ـ ٢٨٤.

أو بدون ذلك[1]، نحو قوله تعالى: ﴿فَنِعْمَ ٱلْمَـٰهِدُونَ﴾ [الذاريات: ٤٨] أي: نحن، على قول[2]. وأما الوصل[3] لدفع الإيهام[4]، فكقولهم: «لا، وأيدك الله»[5].

وأما للتوسط[6]، فإذا اتفقا[7] خبراً، أو إنشاء، لفظاً أو معنى، بجامع[8]، كقوله تعالى:/ ﴿إِنَّ ٱلْمُنَـٰفِقِينَ يُخَـٰدِعُونَ ٱللَّهَ وَهُوَ خَـٰدِعُهُمْ﴾ [البقرة: ٩][9]، وقوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلْأَبْرَارَ لَفِى نَعِيمٍ ۝١٣ وَإِنَّ ٱلْفُجَّارَ لَفِى جَحِيمٍ ۝١٤﴾ [الانفطار: ١٣، ١٤]، وكقوله عز من قائل: ﴿وَكُلُوا۟ وَٱشْرَبُوا۟ وَلَا تُسْرِفُوٓا۟﴾ [الأعراف: ٣١]، وكقوله جل شأنه: ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَـٰقَ بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ لَا تَعْبُدُونَ إِلَّا ٱللَّهَ وَبِٱلْوَٰلِدَيْنِ إِحْسَانًا وَذِى

[١٦٢ب/ح]

---

(١) أي: بدون قيام شيء مقامه اكتفاء بمجرد القرينة على المحذوف. انظر: شروح التلخيص: ٣/ ٦٦.

(٢) وهو قول من يجعل المخصوص بالمدح خبر مبتدأ محذوف فيكون التقدير: «هم نحن»، وأما على قول من يجعله مبتدأ وما قبله خبراً، فليس من الباب. انظر: شروح التلخيص: ٣/ ٦٦ ـ ٦٧.

(٣) لما فرغ من موجبات الفصل وهي أربعة أحوال: كمال الانقطاع بلا إيهام، وكمال الاتصال، وشبه الأول، وشبه الثاني، شرع في الحالتين الموجهتين للوصل، وهما ما ليس فيهما أحد الأحوال الأربعة. انظر: شرح السعد، مواهب الفتاح ضمن شروح التلخيص: ٣/ ٦٧، الإيضاح: ٢٦٠.

(٤) أي: إيهام خلاف المقصود، وهذه الحالة الأولى المقتضية للوصل.

(٥) وهذا عكس الفصل للقطع. الإيضاح: ٢٦٠.

(٦) هذه الحالة الثانية المقتضية للوصل وهي: الوصل لتوسط الجملتين بين كمال الانقطاع وكمال الاتصال. انظر: شروح التلخيص: ٣/ ٦٩، الإيضاح: ٢٦٠.

(٧) كذا في الأصل وفي (ح). وفي التلخيص: ١٩٠: «اتفقتا». والمعنى فيتحقق الوصل بين الجملتين فيما إذا اتفقتا خبراً أو إنشاء، لفظاً أو معنى، ثم الجملتان المتفقتان في ذلك قسمان: لأنهما إما إنشائيتان أو خبريتان. والمتفقتان معنى فقط ستة أقسام؛ لأنهما إن كانتا إنشائيتين معنى فاللفظ إما خبران، أو الأولى خبر والثانية إنشاء، أو بالعكس، وإن كانتا خبريتين معنى، فاللفظان: إما إنشاءان، أو الأولى إنشاء والثانية خبر، أو العكس، فالمجموع ثمانية أقسام. . . مختصر التفتازاني ضمن شروح التلخيص: ٣/ ٧٠.

(٨) أي: مع وجود الجامع في ذلك الاتفاق بأنواعه. انظر: شروح التلخيص: ٣/ ٧٠.

(٩) فهاتان جملتان خبريتان لفظاً ومعنىً، والجامع بينهما اتحاد المسندين لأنهما من المخادعة معاً، وكون المسند إليهما أحدهما مخادع والآخر مخادع، فبينهما شبه التضايف، أو شبه التضاد لما تشعر به المخادعة من العداوة والتقابل. مواهب الفتاح ضمن شروح التلخيص: ٣/ ٧١.

﴿ٱلْقُرْبَىٰ وَٱلْيَتَٰمَىٰ وَٱلْمَسَٰكِينِ وَقُولُوا۟﴾ [البقرة: ٨٣] أي: لا تعبدوا. وتحسنون؛ بمعنى: أحسنوا، أو: وأحسنوا، والجامع بينهما يجب أن يكون باعتبار المسند/ إليهما، والمسندين[١]، نحو: يشعر ويكتب، ويعطي ويمنع، وزيد [٢٥٩ب/هـ] شاعر وعمرو كاتب، وزيد طويل وعمرو قصير، لمناسبة بينهما[٢]، بخلاف زيد شاعر وعمرو كاتب، بدونها[٣]، وزيد شاعر وعمرو طويل مطلقاً[٤].

السكاكي[٥] الجامع بين الشيئين: أما عقلي[٦]: بأن يكون بينهما اتحاد في التصور[٧] أو تماثل، فإن العقل بتجريده[٨] المثلين عن الشخص[٩] في الخارج يرفع التعدد[١٠].

---

(١) وفي التلخيص: ١٩١: «والمسندين جميعاً». والمراد: أن المسند إليه في الجملة الأولى لا بد أن يتحقق بينه وبين المسند إليه في الثانية جامع، والمسند في الأولى أيضاً لا بد أن يتحقق بينه وبين المسند في الثانية جامع. مواهب الفتاح ضمن شروح التلخيص: ٣/ ٧٨. وانظر: الإيضاح: ٢٦٣.

(٢) في الأصل: «بينها» وما أثبته من (ح) لأنه أنسب للسياق. انظر: التلخيص: ١٩١. والمراد بقوله: «لمناسبة بينهما» أي بين زيد وعمرو، كالأخوة أو الصداقة، أو العداوة، أو نحو ذلك. انظر: الإيضاح: ٢٦٣، شروح التلخيص: ٣/ ٨٠.

(٣) أي: بدون المناسبة، فلا يصح العطف.

(٤) أي: وبخلاف قولك: زيد شاعر وعمرو طويل، فإنه لا يصح العطف فيه مطلقاً، سواء كانت مناسبة بين زيد وعمرو من صداقة وعداوة مثلاً، أو لم يكن، لأنها بعد وجودها لا تكفي في صحة العطف، لعدم وجود المناسبة بين المسندين وهما: الطول والشعر. مواهب الفتاح ضمن شروح التلخيص: ٣/ ٨١. وانظر أيضاً: شروح التلخيص: ٣/ ٨١ - ٨٢.

(٥) أي: وقد قال السكاكي. انظر: مفتاح العلوم: ١٢٢ حيث قال فيه: ... والجامع العقلي: هو أن يكون بينهما اتحاد في تصور، مثل الاتحاد في المخبر عنه، أو في الخبر، أو في قيد من قيودهما، أو تماثل هناك... إلى آخر كلامه.

(٦) وهو علاقة تجمع الشيئين في القوة المفكرة جمعاً يكون مسنداً إلى العقل، بأن يكون أمراً حقيقياً، أي واقعاً في نفس الأمر من حيث هو هو. عروس الأفراح ضمن شرح التلخيص: ٣/ ٨٧.

(٧) انظر: مفتاح العلوم: ١٢٢، شروح التلخيص: ٣/ ٨٦، الإيضاح: ٢٦٣.

(٨) في الأصل وفي (ح): «بتجريد» وصوبته من مصادره.

(٩) في الأصل وفي (ح): «الشخص» وصوبته من مصادره.

(١٠) في الأصل وفي (ح): «التعداد» وصوبته من مصادره. انظر: شروح التلخيص: ٣/ ٩١.

أو تضايف[1] كما بين العلة والمعلول، والأقل والأكثر[2].

أو وهمي[3]، بأن يكون بين تصويرهما شبه تماثل، كلوني: بياض وصفرة، فإن الوهم يبرزهما في معرض[4] المثلين[5]، ولذلك[6] حسن الجمع بين الثلاثة، التي في قوله:

ثلاثة تشرق الدنيا ببهجتها [شمس الضحى وأبو إسحاق والقمر][7]

---

(١) هذا النوع الثالث من الجامع العقلي. والتضايف: هيئة بين ماهيتين تقتضي توقف تعقل كل منهما على تعقل الأخرى. عروس الأفراح ضمن شروح التلخيص: ٣/ ٩٢.

وقيل: التضايف بين شيئين أن يكون تعقل كل منهما متوقفاً على تعقل الآخر. شرح السعد، مواهب الفتاح ضمن شروح التلخيص: ٣/ ٩٢.

قال السبكي: وهذا حد لأحد التمضايفين لا للتضايف. عروس الأفراح ضمن شروح التلخيص: ٣/ ٩٢.

(٢) والسبب والمسبب، والسفل والعلو. انظر: شروح التلخيص: ٣/ ٩٢ ـ ٩٣، الإيضاح: ٢٦٣، مفتاح العلوم: ١٢٢.

(٣) عطف على قوله: «إما عقلي»، ويعني بالجامع الوهمي: الأمر الذي بسببه يحتال الوهم وبه يروج في اجتماع الأمرين، بأن يصور الوهم ذلك الأمر بصورة تصير سبباً لاجتماعهما، وليس في الواقع سبباً له.

والحاصل: أن الجامع الوهمي ليس أمراً جامعاً في الواقع، بل باعتبار أن الوهم جعله جامعاً. انظر: شروح التلخيص: ٣/ ٩٣ ـ ٩٤.

(٤) في الأصل وفي (ح): «معروض» وصوبته من مصادره. انظر: التلخيص: ١٩٢، مفتاح العلوم: ١٢٢، الإيضاح: ٢٦٤م.

(٥) من جهة أنه يسبق إلى الوهم أنهما نوع واحد في أحدهما عارض زائد في الصفرة دون البياض، حيث أن الأضداد تتفاوت. انظر: شروح التلخيص: ٣/ ٩٤.

(٦) أي: ولأن الوهم يبرزهما في معرض المثلين.

(٧) ليست في الأصل ولا في (ح) وأثبتها من مصادره لاقتضاء السياق لها، فهي محل الشاهد هنا. انظر: مفتاح العلوم: ١٢٢، التلخيص وشروحه: ٣/ ٩٥، الإيضاح: ٢٦٤.

والبيت ـ لمحمد بن وهيب الحميري، من قصيدة من البسيط، يمدح بها المعتصم ـ وقد تقدم ذلك ص(١٣٣٠).

والشاهد فيه هنا: بيان أن الجامع بين الثلاثة المذكورة فيه وهي: «شمس الضحى، وأبو إسحاق، والقمر» وهمي، وهو ما بينهما من شبه التماثل. انظر: شروح التلخيص: ٣/ ٩٥، معاهد التنصيص: ١/ ٢٨٤، الإيضاح: ٢٦٤.

أو[١] تضاد، كالسواد والبياض[٢]، والإيمان والكفر[٣]، وما يتصف بها[٤].

أو شبه تضاد[٥]، كالسماء والأرض[٦]، والأول والثاني[٧]، فإنه ينزلهما[٨] منزلة التضايف[٩]، ولذلك تجد الضد أقرب خطوراً بالبال مع الضد[١٠].

أو خيالي[١١]، بأن يكون بين تصويرهما[١٢] تقارن في الخيال سابق[١٣]، وأسبابه[١٤] مختلفة، ولذلك[١٥] اختلفت الصور الثابتة في الخيالات ترتباً

---

(١) أي: أو يكون بين تصوريهما «تضاد» وهو التقابل بين أمرين وجوديين يتعاقبان على محل واحد. انظر: شروح التلخيص: ٣/ ٩٦ ٩٧.

(٢) في المحسوسات. المرجع السابق.

(٣) في المعقولات. المرجع السابق.

(٤) أي: بتلك المذكورات، كالأسود والأبيض، والمؤمن والكافر، وأمثال ذلك. انظر المرجع السابق، الإيضاح: ٢٦٤.

(٥) أي: أو يكون بين الشيئين شبه تضاد.

(٦) في المحسوسات. وإنما لم يحكم عليهما بالتضاد، لأنهما لا يتعاقبان على محل، وليسا بعرضين، ولكنهما يشبهان المتضادين لما بينهما من الاختلاف، من كون أحدهما في غاية الارتفاع، والآخر في غاية الانحطاط، وهذا معنى شبه التضاد. انظر: شروح التلخيص: ٣/ ٩٨ـ٩٩.

(٧) فيما يعم المحسوسات والمعقولات، فإن الأول هو الذي يكون سابقاً على الغير ولا يكون مسبوقاً بالغير، والثاني هو الذي يكون مسبوقاً بواحد فقط فأشبها المتضادين باعتبار اشتمالها على وصفين لا يمكن اجتماعهما، ولم يجعلا متضادين لأنه قد يشترط في المتضادين أن يكون بينهما غاية الخلاف. شرح السعد ضمن شروح التلخيص: ٣/ ٩٩.

(٨) أي: فإن الوهم ينزل المتضادين والشبيهين بهما منزلة المتضايفين، فجمع بينهما في الذهن، ولذلك تجد الضد أقرب خطوراً بالبال مع الضد. الإيضاح: ٢٦٤. وانظر: شروح التلخيص: ٣/ ١٠٠.

(٩) قال السبكي بهاء الدين: ينغي أن يقول: منزلة المتضايفين، أو يقول: ينزل المضادة منزلة التضايف. عروس الأفراح ضمن شروح التلخيص: ٣/ ١٠٠.

(١٠) كالسواد والبياض، فإنه لا يحضره أحد المتضادين أو الشبيهين بهما إلا ويحضره الآخر.

(١١) وهو أمر بسببه يقتضي الخيال اجتماعهما في المفكرة. انظر: شرح السعد ضمن شروح التلخيص: ٣/ ١٠١.

(١٢) أي: متصوري الجملتين.

(١٣) على العطف، لأسباب مؤدية إلى ذلك.

(١٤) أي: وأسباب التقارن في الخيال. انظر: شرح السعد، مواهب الفتاح ضمن شروح التلخيص: ٣/ ١٠١ ـ ١٠٢.

(١٥) الاختلاف في الأسباب.

ووضوحاً[١]، ولصاحب علم المعاني فضل احتياج[٢] إلى معرفة الجامع[٣] لا سيما الخيالي، فإن جمعه على مجرى الألف والعادة[٤].

ومن محاسن[٥] الوصل[٦] تناسب الجملتين في الاسمية والفعلية[٧]، والفعليتين في المضي والمضارعة[٨]، إلا لمانع[٩].

---

(١) فكم صور تتعانق في خيال، وهي في آخر لا تتراءى، وكم صورة لا تكاد تلوح في خيال، وهي في غيره نار على علم. الإيضاح: ٢٦٤. وانظر ص(٢٦٥). وانظر: شروح التلخيص: ٣/ ١٠٢ ـ ١٠٣.

(٢) أي: حاجة أكيد.

(٣) وذلك لأن علم المعاني معياره باب الفصل والوصول وهو مبني على الجامع لا سيما الجامع الخيالي.

(٤) أي: فإن جمعه إنما يتأتى ويدرك حسب ما هو مألوف ومعتاد، وذلك كالجمع بين الإبل، والسماء، والجبال، والأرض، في قوله تعالى: ﴿أَفَلَا يَنظُرُونَ إِلَى ٱلْإِبِلِ كَيْفَ خُلِقَتْ ﴿١٧﴾ وَإِلَى ٱلسَّمَآءِ كَيْفَ رُفِعَتْ ﴿١٨﴾ وَإِلَى ٱلْجِبَالِ كَيْفَ نُصِبَتْ ﴿١٩﴾﴾ [الغاشية: ١٧ ـ ١٩]. بالنسبة إلى أهل الوبر، فإن جل انتفاعهم في معاشهم من الإبل، فتكون عنتايتهم مصروفة إليها، وبالمطر الذي ينزل من السماء لترعى ماشيتهم ويشربون، ثم لا بد لهم من مأوى وحصن يتحصنون به ولا شيء لهم في ذلك كالجبال، ثم لا غنى لهم لتعذر مكثهم في منزل عن التنقل من أرض إلى سواها، فإذا فتش البدوي في خياله وجد صور هذه الأشياء حاضرة فيه على الترتيب المذكور، بخلاف الحضري، فإذا تلا ـ قبل الوقوف على ما ذكرنا ـ ظن النسق ـ لجهله ـ معيباً. الإيضاح: ٢٦٥ ـ ٢٦٦. انظر: عروس الأفراح: ٣/ ١٠١ ـ ١٠٢.

(٥) كذا في الأصل وفي (ح) وفي التلخيص: ١٩٥، «محسنات»، والمعنى: ومن جملة محسنات الوصل.

(٦) في الأصل وفي (ح): «الوصف» وما أثبته هو الصواب لاقتضاء الكلام له.

(٧) في الأصل وفي (ح): «اللفظية» وما أثبته هو الصواب لاقتضاء الكلام له. انظر المصدر السابق، الإيضاح: ٢٦٦.

(٨) أي: وتناسب الجملتين الفعليتين «في المضي» بأن يكون فعل كل منهما ماضياً، و«المضارعة» بأن يكون فعل كل منهما مضارعاً. انظر: شروح التلخيص: ٣/ ١١٠ ـ ١١١.

(٩) كما إذا أريد بإحداهما التجدد، وبالأخرى الثبوت، كما إذا كان زيد وعمرو قاعدين، ثم قام زيد دون عمرو، فإنك تقول: قام زيد وعمرو قاعد. الإيضاح: ٢٦٦.

قال السكاكي: وعلى هذا قوله تعالى: ﴿سَوَآءٌ عَلَيْكُمْ أَدَعَوْتُمُوهُمْ أَمْ أَنتُمْ صَٰمِتُونَ﴾ [الأعراف: ١٩٣]. المعنى: سواء عليكم أحدثتم الدعوة لهم أم استمر عليكم صمتكم عن دعائهم لأنهم كانوا إذا حزبهم أمر دعوا الله دون أصنامهم، كقوله تعالى: ﴿وَإِذَا مَسَّ ٱلنَّاسَ ضُرٌّ﴾ [الروم: ٣٣]. فكانت حالهم المستمرة أن يكونوا عن دعوتهم صامتين. مفتاح العلوم: ١٣١.

تذنيب[1]

أصل الحال[2] المنتقلة[3] أن تكون[4] بغير واو؛ لأنها في المعنى حكم على صاحبها، كالخبر[5]، ووصف له كالنعت[6].

لكن خولف[7] إذا كانت[8] جملة؛ فإنها[9] من حيث هي جملة مستقلة بالإفادة، فتحتاج[10] إلى ما يربطها بصاحبها[11]، وكل من الضمير والواو صالح للربط. والأصل الضمير؛ بدليل[12] المفردة، والخبر، والنعت. فالجملة إن خلت عن ضمير صاحبها وجب[13] الواو. وكل جملة خالية عن ضمير ما يجوز أن ينتصب عنه حال؛ يصح أن تقع[14] حالاً عنه[15] بالواو إلا المصدرة بالمضارع المثبت، نحو: جاء زيد ويتكلم عمرو[16]، لما سيأتي،

---

(١) لما فرغ من باب الفصل والوصل في الجمل، وهو متضمن لاقتران إحدى الجملتين بالواو وعدم اقترانها، ناسب ذكر الجملة الحالية؛ لأنها تقترن بالوان فتكون كالموصولة في الصورة الظاهرة، ولو كان واواً لغير عطف، ولا تقترن بها، فتكون كالمفصولة.

(٢) أي: الكثير الراجح فيها.

(٣) احترز بالمتنقلة عن المؤكدة المقررة لمضمون الجملة، فإنها يجب أن تكون بغير واو البتة، لشدة ارتباطها بما قبلها. شرح السعد ضمن شروح التلخيص: ٣/١١٧ ـ ١١٨.

(٤) في الأصل وفي (ح): «يكون» وما أثبته أنسب للسياق.

(٥) بالنسبة إلى المبتدأ. فإن في قولك: جاء زيد راكباً إثبات الركوب لزيد، كما في زيد راكب.

(٦) أي: ولأنها في المعنى وصف لصاحبها كالنعت بالنسبة إلى المنعوت. انظر: الإيضاح: ٢٦٦ ـ ٢٦٧.

(٧) أي: خولف هذا الأصل، وهو كونها بغير واو.

(٨) أي: الحال.

(٩) أي: الجملة الواقعة حالاً.

(١٠) أي: الجملة الواقعة حالاً.

(١١) الذي جعلت حالاً عنه.

(١٢) أي: بدليل الاقتصار عليه في الحال المفردة. والخبر والنعت. انظر: الإيضاح: ٢٦٧.

(١٣) أي: وجب فيها الواو. لئلا تصير منقطعة عنه، غير مرتبطة به. المرجع السابق.

(١٤) في الأصل وفي (ح): «يقع» وما أثبته أنسب للسياق. أي: تقع تلك الجملة.

(١٥) أي: عما يجوز أن ينتصب عنه حال.

(١٦) فإنه لا يجوز أن يجعل: ويتكلم عمرو، حالاً عن زيد. لأن الجملة المصدرة =

وإلا[1] فإن فعلية والفعل مضارع مثبت، امتنع دخولها[2]، نحو: قوله تعالى: ﴿وَلَا تَمْنُن تَسْتَكْثِرُ ۝٦﴾ [المدثر: ٦][3]، لأن الأصل المفردة[4]، وهي تدل على حصول صفة[5] غير ثابتة مقارن[6] لما جعلت[7] قيداً له[8]، وهو[9] كذلك، أما الحصول[10] فلكونه فعلاً مثبتاً، وأما المقارنة فلكونه مضارعاً[11]، وأما ما

= المضارع المثبت يجب ربطها بالضمير فقط، ويمتنع ربطها بالواو. مواهب الفتاح ضمن شروح التلخيص: ٣/ ١٢٧. وانظر: الإيضاح: ٢٦٧.

(١) عطف على قوله: «وإن خلت»: أي وإن لم تخل الجملة الحالية عن ضمير صاحبها. انظر: شروح التلخيص: ٣/ ١٢٨ ـ ١٢٩.

(٢) أي: الواو.

(٣) في مواهب الفتاح: بعد ذكره للآية: على قراءة الرفع في ﴿تَسْتَكْثِرُ﴾، فيكون المعنى: لا تمنن بشيء تعطيه حال كونك تعد ما تمن به من العطاء كثيراً، فلا يجوز أن يقال: لا تمنن وتستكثر، وأما على قراءته بالجزم على أنه جواب النهي، فليس مما نحن فيه، وهو ظاهر. اهـ.

مواهب الفتاح ضمن شروح التلخيص: ٣/ ١٢٩، وقراءة الرفع هي قراءة الجمهور. انظر: إتحاف فضلاء البشر: ٢/ ٥٧١ ـ ٥٧٢.

(٤) أي: لأن الأصل في الحال هي الحال المفردة، لعراقة المفرد في الإعراب، وتطفل الجملة عليه بوقوعها موقعه. شرح السعد ضمن شروح التلخيص: ٣/ ١٢٩.

(٥) ويعني بالصفة هنا: المعنى القائم بالغير؛ لأنها لبيان الهيئة التي عليها الفاعل أو المفعول. والهيئة: معنى قائم بالغير. فلا يراد بها الصفة النحوية. انظر: شرح السعد، مواهب الفتاح ضمن شروح التلخيص: ٣/ ١٣٠.

(٦) ذلك الحصول. فـ«مقارن» صفة لحصول.

(٧) الحال.

(٨) أي: العامل فيها؛ لأنها الغرض من الحال تخصيص وقوع مضمون عاملها بوقت حصول مضمون الحال، وهذا معنى المقارنة. شرح السعد ضمن شروح التلخيص: ٣/ ١٣٠.

(٩) أي: المضارع المثبت.

(١٠) أي: أما دلالة المضارع المثبت على الحصول.

(١١) فيصلح للحال كما يصلح للاستقبال. وقال التفتازاني عند قول المصنف: ... فلكونه مضارعاً وفيه نظر؛ لأن الحال التي يدل عليها المضارع هو زمان التكلم، وحقيقته أجزاء متعاقبة من أواخر الماضي وأوائل المستقبل، والحال التي نحن بصددها يجب أن يكن مقارناً لزمان مضمون الفعل المقيد بالحال، ماضياً كان، أو حالاً، أو استقبالاً، فلا دخل للمضارعة في المقارنة. =

جاء من نحو قمت وأصك عينه[1]، وقوله:

فلما[2] خشيت أظافيرهم نجوت وأرهنهم مالكا[3]

فقيل: على حذف المبتدأ، وأنا أصك، وأنا أرهنهم. وقيل: الأول شاذ، والثاني ضرورة[4]. وقال عبد القاهر: هي فيهما للعطف، والأصل: وصككت، ورهنت،/ عدل إلى المضارع لحكاية الحال[5]. وإن كان منفياً [١٦٢/أ/س٢٣] فالأمران[6] كقراءة ابن ذكوان: ﴿فَٱسْتَقِيمَا وَلَا نَتَّبِعَآنِّ﴾ [يونس: ٨٩]

= فالأولى أن يعلل امتناع الواو في المضارع المثبت بأنه على وزن اسم الفاعل لفظاً، وبتقديره معنى. شرح السعد ضمن شروح التلخيص: ٣/ ١٣٢.

(١) هذا قول لبعض العرب. الإيضاح: ٢٦٨.

(٢) في الأصل وفي (ح): «ولما» وصوبته من مصادره.

(٣) البيت لعبد الله بن همام السلولي، من قصيدة من المتقارب، وبعده قوله:

عريفاً مقيماً بدار الهوا ن أهون علي به هالكا

والذي خشيه الشاعر هو عبيد الله بن زياد وكان قد وعده فهرب إلى الشام، واستجار بيزيد فأمنه، وكتب إلى عبيد الله يأمره بالصفح عنه. ومالك المذكور هو: عريفه.

والأظافير جمع ظفر وأظفور، ويجمع أيضاً على أظفار.

والمعنى: لما خشيت حملته وانشاب أظفاره نجوت وخليت بينه وبين مالك.

والشاهد فيه: دخول واو الحال على المضارع المثبت الممتنع دخولها عليه في الجملة الفعلية الواقعة حالاً من ضمير صاحبها الغير الخالية منه. إذ قد قيل: إنه على حذف المبتدأ، أي وأنا أرهنهم، فتكون اسمية، فيصح دخولها. انظر: شروح التلخيص: ٣/ ١٣٣، معاهد التنصيص: ١/ ٢٨٥.

وعبد الله: هو أبو عبد الرحمٰن السلولي الكوفي، من بني مرة، وبنو مرة يعرفون ببني سلول، وهي أمهم، كانت له صحبة.

الشعر والشعراء: ٢/ ٦٥٤، طبقات فحول الشعراء: ٢/ ٥٩٢، الخزانة: ٩/ ٣٥، معاهد التنصيص: ١/ ٢٨٦ ـ ٢٨٧.

(٤) انظر: الإيضاح: ١٦٩، شروح التلخيص: ٣/ ١٣٤، معاهد التنصيص: ١/ ٢٨٥ ـ ٢٨٦.

(٥) انظر: دلائل الإعجاز: ٢٠٦ ـ ٢٠٧.

(٦) أي: فالأمران جائزان: الواو وتركها. انظر المرجع السابق، الإيضاح: ٢٦٩.

قال بهاء الدين السبكي: . . . والذي عليه جمهور النحاة أن المضارع المنفي بـ«لا» هو كالمضارع المثبت، فلا تدخله الواو، وإنما المصنف ـ القزويني ـ تبع ـ المفصل ـ وقد استشهد المصنف لثبوت الواو بقوله تعالى: ﴿فَٱسْتَقِيمَا وَلَا نَتَّبِعَآنِّ﴾ بالتخفيف فإنها قراءة ابن ذكوان، وهي إحدى قراءاته. وقيل: هو خبر في معنى النهي. وقد استدل غيره بقوله تعالى: =

بالتخفيف[1]. ﴿وَمَا لَنَا لَا نُؤْمِنُ بِٱللَّهِ﴾ [المائدة: ٨٤] على المقارنة لكونه مضارعاً دون الحصول لكونه منفياً[2]، وكذا إن كان ماضياً لفظاً أو معنى، كقوله تعالى: ﴿أَنَّىٰ يَكُونُ لِي غُلَٰمٌ وَقَدْ بَلَغَنِيَ ٱلْكِبَرُ﴾ [آل عمران: ٤٠]، وقوله تعالى: ﴿أَوْ جَآءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ﴾ [النساء: ٩٠]، وقوله تعالى: ﴿أَنَّىٰ يَكُونُ لِي وَلَدٌ وَلَمْ يَمْسَسْنِي بَشَرٌ﴾ [مريم: ٢٠] وقوله تعالى: ﴿فَٱنقَلَبُواْ بِنِعْمَةٍ مِّنَ ٱللَّهِ وَفَضْلٍ لَّمْ يَمْسَسْهُمْ سُوٓءٌ﴾ [آل عمران: ١٧٤]، وقوله تعالى: ﴿أَمْ حَسِبْتُمْ أَن تَدْخُلُواْ ٱلْجَنَّةَ وَلَمَّا يَأْتِكُم مَّثَلُ ٱلَّذِينَ خَلَوْاْ مِن قَبْلِكُم﴾ [البقرة: ٢١٤][3]. أما المثبت[4] فلدلالته على الحصول[5] لكونه فعلاً مثبتاً، دون المقارنة، لكونه ماضياً[6]، ولهذا[7] شرط أن يكون مع «قد» ظاهرة أو مقدرة[8].

وأما[9] المنفي فلدلالته[10] على المقارنة دون الحصول، أمّا

= ﴿وَلَا تُسْـَٔلُ عَنْ أَصْحَٰبِ ٱلْجَحِيمِ﴾ [البقرة: ١٩]. . . . عروس الأفراح ضمن شروح التلخيص: ٣/ ١٣٧.

(١) قال مكي: . . . كأنه استثقل التشديد للنون مع التشديد في أول الكلمة فخففها وهو يريد التشديد. قال: وقرأ الباقون بتشديد النون على أصلها، لأنها النون التي تدخل الأفعال للتأكيد في الأمر والنهي وشبهه. وهو الاختيار لصحته في المعنى والإعراب، ولأن الجماعة عليه. الكشف: ١/ ٥٢٢. وانظر: حجة القراءات: ٣٣٦، الكتاب، لسيبويه: ٢/ ١٧٢، زاد المسير: ٤/ ٥٤.

(٢) ومعنى قوله: دون الحصول لكونه منفياً أي: ولم يدل على حصول صفة، وإنما دل ـ بالمطابقة ـ على نفيها، وإن كان نفي الصفة يستلزم حصول ضدها، لكن المعتبر في التعليل هو المطابقة. . . . مواهب الفتاح ضمن شروح التلخيص: ٣/١٣٨ ـ ١٣٩.

(٣) انظر: شروح التلخيص: ٣/١٣٩ ـ ١٤٠، الإيضاح: ٢٧١ ـ ٢٧٣.

(٤) أي: أما جواز الأمرين في الماضي المثبت.

(٥) يعني حصول صفة غير ثابتة.

(٦) فلا يقارن الحال.

(٧) أي: ولعدم دلالته على المقارنة.

(٨) لأن «قد» تقرب الماضي من الحال. قال التفتازاني: ويرد هنا إشكال: وخلاصته: أن الحال التي انتفت عن الماضي، ويدل عليها المضارع، وتقرب قد إليها هي زمان التكلم، وهي خلاف الحال التي نحن بصددها. انظر: مختصر التفتازاني وحاشية الدسوقي عليه ضمن شروح التلخيص: ٣/ ١٤٢.

انظر ذلك بالتفصيل في: عروس الأفراح ضمن شروح التلخيص: ٣/ ١٤٢.

(٩) أي: وأما الماضي المنفي.

(١٠) أي: فجواز الأمرين فيه ـ أعني الإتيان بالواو وتركه ـ، إنما هو دلالته على =

الأول[1] فلأن «لما» للاستغراب[2]، وغيرها[3] لانتفاء متقدم[4] مع أن الأصل استمراره[5]، فيحصل به[6] الدلالة/ عليها[7] عند الاطلاق، [١٢٥٦/أ] بخلاف المثبت[8]، فإن وضع الفعل على إفادة التجدد[9]، وتحقيقه أن استمرار العدم لا يفتقر إلى سبب[10]، بخلاف استمرار الوجود[11]، وأمّا الثاني[12] فلكونه[13] منفياً وإن كانت[14] اسمية، فالمشهور جواز تركها[15] لعكس ما مرّ في الماضي المثبت[16]، نحو: كلمته فوه إلى فيّ[17]،

= المقارنة. انظر: مواهب الفتاح، شرح السعد ضمن شروح التلخيص: ٣/ ١٤٣ ـ ١٤٤.

(١) أي: دلالته على المقارنة.

(٢) أي: لامتداد النفي من حين الانتفاء إلى زمان التكلم.

(٣) أي: غير «لما» مثل «لم» و«ما».

(٤) أي: متقدم على زمان التكلم. انظر المرجعين السابقين.

(٥) أي: استمرار ذلك الانتفاء. انظر: المرجعين السابقين.

(٦) أي: استمرار النفي، أو بأن الأصل فيه الاستمرار.

(٧) أي: على المقارنة. انظر ذلك في: شرح السعد ضمن شروح التلخيص: ٣/ ١٤٤.

(٨) أي: بخلاف الماضي المثبت فلا يفيد الاستمرار المقتضى للمقارنة لا وضعاً ولا استصحاباً، كما في الماضي المنفي. مواهب الفتاح ضمن شروح التلخيص: ٣/ ١٤٤.

(٩) أي: لأن وضع الفعل كائن على قصد إفادة مطلق التجدد الذي هو مطلق الثبوت بعد الانتفاء. المرجع السابق: ٣/ ١٤٥.

(١٠) أي: وأما عدم إفادته ذلك بالاستصحاب كما يفيده النفي فبيانه أن استمرار العدم الذي هو مفاد الماضي المنفي لا يفتقر إلى وجود سبب، بل إلى نفي وجود السبب. المرجع السابق.

(١١) الذي هو مفاد الماضي المثبت، فإنه يفتقر إلى سبب وجود لا إلى نفي السبب. المرجع السابق: ٣/ ١٤٦.

(١٢) أي: عدم دلالته على حصول صفة.

(١٣) أي: الفعل المذكور. المرجع السابق.

(١٤) أي: الجملة الحالية.

(١٥) أي: ترك الواو فيها، وفيه إشارة إلى جواز الأمران. انظر: شروح التلخيص: ٣/ ١٤٨.

(١٦) أي: لأجل أنها تحقق فيها عكس ما مر في الفعل الماضي المثبت، والذي مر فيه هو دلالته على حصول صفة غير ثابتة دون المقارنة، وعكسه الموجود في الجملة الاسمية. مواهب الفتاح ضمن شروح التلخيص: ٣/ ١٤٨.

(١٧) أي: مشافهاً له. انظر: دلائل الإعجاز: ٢١٨.

وأنّ[1] دخولها[2] أولى[3]، لعدم دلالتها على عدم الثبوت، مع ظهور الاستئناف فيها[4]، فحسن زيادة رابط[5] نحو: ﴿فَلَا تَجْعَلُوا لِلَّهِ أَندَادًا وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: ٢٢][6].

وقال عبد القاهر رَحِمَهُ اللَّهُ: إن كان المبتدأ[7] ضمير ذي الحال وجبت[8]، نحو: جاء زيد وهو يسرع، أو وهو مسرع[9]، وإن جعل نحو: على كتفه سيف[10]، حالاً؛ كثر فيها تركها[11] نحو:

.... خرجت مع البازي عليَّ سواد[12]

---

(١) أي: والمشهور.

(٢) أي: دخول الواو في تلك الجملة الاسمية. مواهب الفتاح ضمن شروح التلخيص: ٣/ ١٤٩.

(٣) أي: أولى من تركها فيها.

(٤) لاستقلالها بالفائدة. الإيضاح: ٢٧٦.

(٥) وهو الواو، ليتأكد الربط. المرجع السابق.

(٦) الأنداد: الأمثال والنظائر، واحده: ند.

(٧) في الجملة الاسمية الحالية.

(٨) أي: وجبت الواو فيها. انظر ذلك في: شروح التلخيص: ٣/ ١٥١ ـ ١٥٣. وانظر: الإيضاح: ٢٧٦.

(٩) انظر: دلائل الإعجاز: ٢١٥ ـ ٢١٦.

(١٠) أي: جاء زيد على كتفه سيف.

(١١) أي: كثر في تلك الحال ترك الواو.

(١٢) هذا البيت من أبيات من الطويل قالها بشار بن برد في خالد بن برمك، وكان قد وفد عليه وهو بفارس. وصدر البيت:

إذا أنكرتني بلدة أو نكرتها ......

وقبله قوله:

ركابي على حرف وقلبي مشيع ... وما لي بأرض الباخلين بلاد

وقوله: «أنكرتني» لم تعرف قدرى، «نكرتها» كرهتها، «البازي» ضرب من الصقور، واختاره لأنه أشد الطيور تبكيراً. «عليَّ سواد»: أي بقية من الليل.

والمعنى: إذا لم يعرف قدرى أهل بلدة، أو كرهتهم، خرجت عنهم وفارقتهم مبكراً مصاحباً للبازي الذي هو أبكر الطيور، مشتملاً على شيء من ظلمة الليل.

والشاهد فيه: أن قوله: «عليَّ سواد» حال ترك فيها الواو، أي: خرجت كائناً عليَّ سواد، أو باقياً عليَّ سواد. انظر: شروح التلخيص: ٣/ ١٥٣ ـ ١٥٤، معاهد التنصيص: ١/ ٢٨٧ ـ ٢٨٨، دلائل الإعجاز: ٢١٩ ـ ٢٢٠.

ويحسن الترك[1] تارة لدخول حرف على المبتدأ كقوله:

فقلت عسى أن تبصريني كأنما بني حوالي الأسود الحوارد[2]

وأخرى[3] لوقوع الجملة[4] بعقب مفرد[5] كقوله:

والله يبقيك لنا سالماً برداك تبجيل وتعظيم[6]

---

(١) أي: ترك الواو في الجملة الاسمية.

(٢) البيت من جملة أبيات من الطويل، قالها الفرزدق مخاطباً زوجته النوار، وكان قد مكث زماناً لا يولد له، فعيرته بذلك. والبيت في الشعر والشعراء: ١/ ٤٧٣ بلفظ:

لعلك يوماً أن تريني كأنما بنيّ حواليّ الأسود الحوارد

و«الحوارد» الغضاب، يقال: حرد الرجل فهو حرد حارد، إذا اغتاظ فتحرش بالذي غاظه وهم به، ومنه قيل: أسد حارد، وليوث حوارد. اللسان: ٣/ ١٤٥ ـ ١٤٦، حرد، و«حوالي» في أكنافي وجوانبي.

والشاهد فيه: ترك الواو في الجملة الاسمية الحالية لدخول حرف على المبتدأ يحصل به نوع من الارتباط، وهو هنا «كأن» إذ لو لم تدخل لما حسن الكلام إلا بالواو. وقوله: «بنيّ... إلى آخره» جملة اسمية وقعت حالاً من مفعول تبصريني.

(٣) أي: ويحسن الترك تارة أخرى.

(٤) أي: لوقوع الجملة الاسمية الواقعة حالاً.

(٥) أي: مفرد حال.

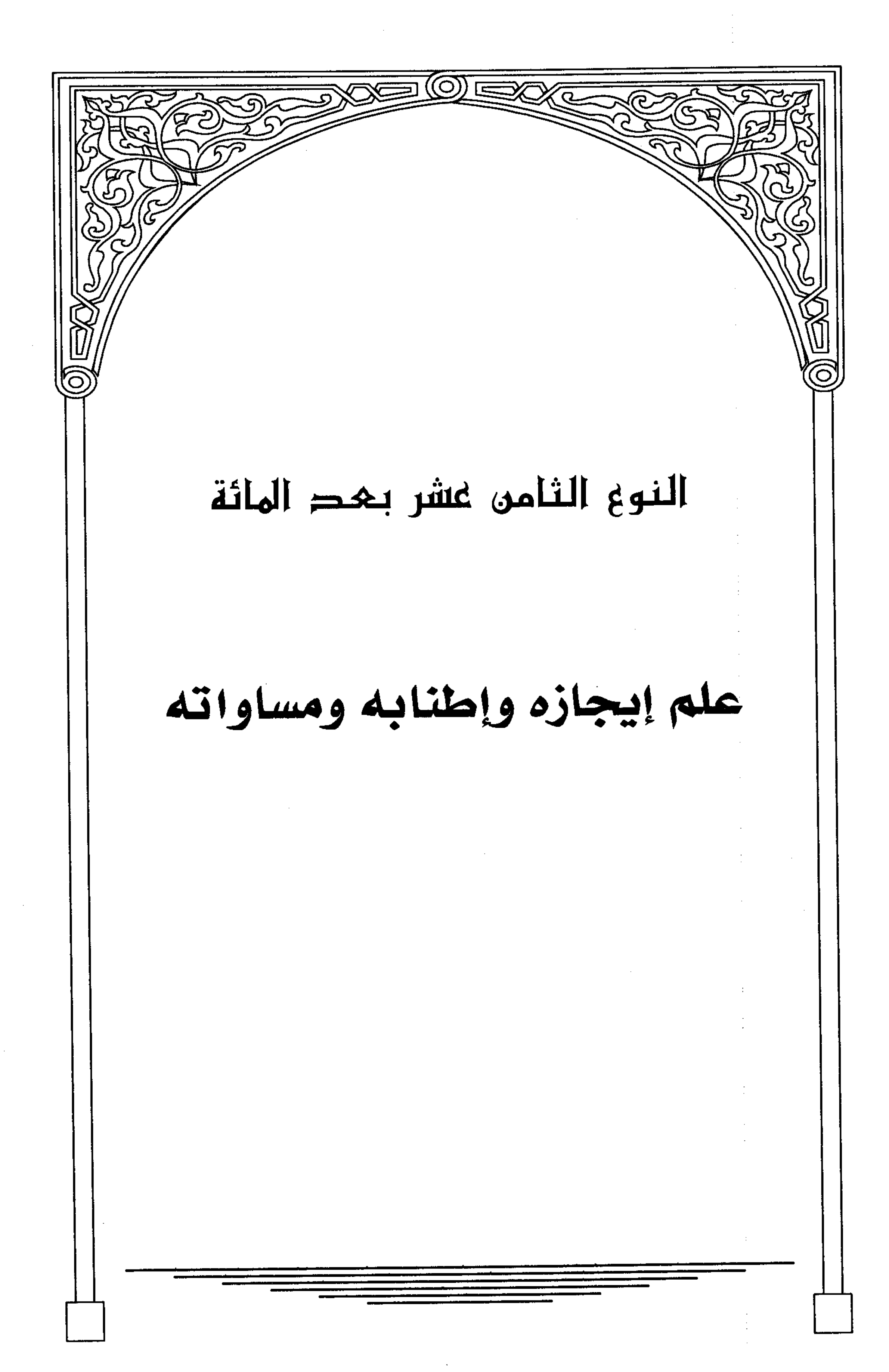
(٦) البيت من قصيدة من السريع، لابن الرومي وقبله قوله:

قل له الملك ولو أنه مجموعة فيه الأقاليم

وقوله: «البرد» ثوب مخطط، أو كساء من الصوف الأسود يلتحف به، و«التبجيل والتعظيم» بمعنى واحد، والمعنى: ملابساك ومحيطاك تبجيل وتعظيم.

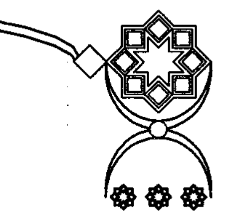
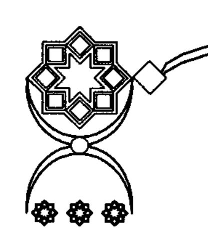
والشاهد فيه: ترك الواو في الجملة الاسمية الحالية، وهي «برداك تبجيل وتعظيم» لوقوعها بعقب حال مفرد، وهو سالماً إذ لو لم يتقدمها لم يحسن فيها ترك الواو. معاهد التنصيص: ١/ ٣٠٥. وانظر: دلائل الإعجاز: ٢١٥.





النوع الثامن عشر بعد المائة

علم إيجازه وإطنابه ومساواته

النوع الثامن عشر بعد المائة

علم إيجازه وإطنابه ومساواته

واختلفوا(١): هل بين الإيجاز والاطناب واسطة، وهي المساواة؟ أو ليس بينهما واسطة. فذهب قوم كالسكاكي، والقزويني: أن المساواة واسطة بينهما(٢).

وقال ابن الأثير وغيره: الإيجاز: التعبير عن المراد بلفظ غير زائد. والاطناب: بلفظ زائد(٣).

ورجح هذا القول السيوطي في «الإتقان» وأنه لا واسطة، قال: ولا يكاد يوجد خصوصاً في القرآن(٤).

---

(١) أي: علماء البلاغة.

(٢) لكنهم جعلوا المساواة غير محمودة ولا مذمومة؛ لأنهم فسروها بالتعارف من كلام أوساط الناس الذين ليسوا في رتبة البلاغة، وفسروا الإيجاز بأداء المقصود بأقل من عبارة المتعارف، والإطناب، أداؤه بأكثر منها لكون المقام حقيقاً بالبسط.

قال السكاكي: أما الإيجاز والإطناب، فلكونهما نسبيين، لا يتيسر الكلام فيهما إلا بترك التحقيق، والبناء على شيء عرفي، مثل جعل كلام الأوساط على مجرى متعارفهم في التأدية للمعاني فيما بينهم ـ ولا بد من الاعتراف بذلك ـ مقيساً عليه، ولتسمه متعارف الأوساط، وأنه في باب البلاغة لا يحمد منهم ولا يذم. مفتاح العلوم: ١٣٣.

وقال القزويني: والأقرب أن يقال: المقبول من طرق التعبير عن المراد تأدية أصله بلفظ مساوٍ له، أو ناقص عنه وافٍ، أو زائد عليه لفائدة. . . . التلخيص: ٢١٠.

فالأول المساواة، والثاني الإيجاز، والثالث الإطناب. فعنده ثبوت المساواة واسطة، وأنها من قسم المقبول. الإيضاح: ٢٨٠ ـ ٢٨١.

(٣) ونص كلامه: حد الإيجاز: هو دلالة اللفظ على المعنى، من غير أن يزيد عليه. والتطويل: هو ضد ذلك، وهو أن يدل على المعنى بلفظ يكفيك بعضه في الدلالة عليه. . . . المثل السائر: ٢/٣٠٧.

(٤) انظر: ٣/١٦٢ ونص كلامه فيه: فإن قلت: عدم ذكرك المساواة في الترجمة لماذا؟ هل هو لرجحان نفيها، أو عدم قبولها، أو لأمر غير ذلك؟ قلت: لهما، ولأمر ثالث، وهو =

وقد مثل لها[1] في «التلخيص» بقوله تعالى: ﴿وَلَا يَحِيقُ ٱلْمَكْرُ ٱلسَّيِّئُ إِلَّا بِأَهْلِهِۦ﴾ [فاطر: ٤٣]. وفي «الإيضاح» بقوله تعالى: ﴿وَإِذَا رَأَيْتَ ٱلَّذِينَ يَخُوضُونَ فِىٓ ءَايَٰتِنَا﴾ [الأنعام: ٦٨]، وتعقب[2]: بأن في الآية الثانية: حذف موصوف «الذين» وفي الأولى: إطناباً بلفظ «السيء»؛ لأن المكر لا يكون إلا سيئاً[3]، وإيجاز بالحذف لأن الاستثناء غير مفرغ، أي: بأحد[4]، وبالقصر[5] في الاستثناء[6].

وأجيب: بأن بعض المكر غير سيء، لقوله تعالى: ﴿وَمَكَرُواْ وَمَكَرَ ٱللَّهُ﴾ [آل عمران: ٥٤]، لأنه جواب [عنه][7]، وعن الاستثناء بأن بعض المحذوفات متناسية لا يتوقف عليه تأدية المعنى.

فصل:

والإيجاز والاختصار بمعنى واحد[8]، وقال بعضهم: الاختصار خاص بحذف الجمل، بخلاف الإيجاز[9].

= أن المساواة لا تكاد توجد خصوصاً في القرآن. وانظر كذلك: معترك الأقران: ١/ ١٩٤ للسيوطي.

(١) أي: المساواة.

(٢) في الأصل: «ويعقب» وما أثبته من (ح) لأنه أنسب للسياق.

(٣) في الأصل وفي (ح): «بسيء» والصواب ما أثبته لمناسبته للسياق.

(٤) انظر: مواهب الفتاح، عروس الأفراح ضمن شروح التلخيص: ٣/ ١٨٠ ـ ١٨٣.

(٥) أي: وإيجاز قصر بالاستثناء المفرغ.

(٦) انظر: عروس الأفراح للسبكي حيث قال معلقاً على التمثيل بالآية: قلت: في المثال بالآية الكريمة نظر، لأن الآية إن كان الاستثناء فيها مفرغاً ففيه إيجاز القصر، وإن كان غير مفرغ ففيه إيجاز قصر بالاستثناء، وإيجاز حذف بحذف المستثنى منه، فإن تقديره: بأحد. عروس الأفراح ضمن شروح التلخيص: ٣/ ١٨٢.

(٧) ما بين المعقوفتين ليس في الأصل، وما أثبته من (ح) لاقتضاء السياق له. انظر: حاشية الدسوقي ضمن شروح التلخيص: ٣/ ١٨١.

(٨) انظر: المفتاح: ١٣٣ وما بعدها. وانظر: الطراز: ٢/ ٩٢ ـ ٩٣، الإتقان: ٣/ ١٦٢، معترك الأقران: ١/ ٢٩٥.

(٩) الإتقان: ٣/ ١٦٢، معترك الأقران: ١/ ٢٩٥.

فصل:

الإيجاز على قسمين: إيجاز القصر، وإيجاز الحذف[1]. قال الشيخ بهاء الدين السبكي: الكلام القليل إن كان بعضاً من كلام أطول منه فهو إيجاز حذف، وإن كان كلاماً يعطي معنى أطول منه فهو إيجاز القصر[2]. وقد تقدم التعبير عنه في عبارة التلخيص ومثل لكل بأمثلته[3].

ومن أمثلة إيجاز القصر، قوله تعالى: ﴿خُذِ ٱلْعَفْوَ وَأْمُرْ بِٱلْعُرْفِ وَأَعْرِضْ عَنِ ٱلْجَٰهِلِينَ ﴿١٩٩﴾﴾ [الأعراف: ١٩٩]، لأن في الأخذ بالعفو التساهل والتسامح واللين والرفق والتيسير في الدعوة[4] إلى الدين، وفي الأمر بالمعروف: تعليم الشرائع والعبادات والنهي عن القبائح والمنكرات، وفي الأعراض: الصبر والحلم والتودد والمداراة[5].

---

(١) انظر تقسيم الإيجاز إلى إيجاز قصر، وإيجاز حذف، في: النكت في إعجاز القرآن للرماني: ٧٦، الصناعتين: ١٧٥، المثل السائر: ٢/ ٣١٢، الطراز: ٢/ ٩٣، ١١٩، التلخيص: ٢١٤، الإيضاح: ٢٨٧، ٢٩٠، البرهان: ٣/ ٢٢٠ ـ ٢٢١.

(٢) عروس الأفراح ضمن شروح التلخيص: ٣/ ١٨٣.

وقال الرماني: الإيجاز تقليل الكلام من غير إخلال بالمعنى. ثم قال: والإيجاز على وجهين: حذف، وقصر. فالحذف: إسقاط كلمة للاجتزاء عنها بدلالة غيرها من الحال أو فحوى الكلام، والقصر بنية الكلام على تقليل اللفظ وتكثير المعنى من غير حذف. النكت في إعجاز القرآن: ٧٦. وقال أبو هلال العسكري: والإيجاز: القصر، والحذف. فالقصر: تقليل الألفاظ، وتكثير المعاني. وأما الحذف فعلى وجوه. . . إلى آخر كلامه. الصناعتين: ١٧٥، ١٨١.

وانظر تعريف الإيجاز بقسميه في: التلخيص: ٢١٤ وما بعدها، الإيضاح: ٢٨٧ ومابعدها، المثل السائر: ٢/ ٣١٢، البرهان: ٣/ ٢٢٠ ـ ٢٢١، الإتقان: ٣/ ١٦٣، معترك الأقران: ١/ ٢٩٥ ـ ٢٩٦.

(٣) قلت: لعل المؤلف وهم في هذا، إذ لم يتقدم شيء عما ذكر.

(٤) في الأصل وفي (ح): «الدعاء» وما أثبته أنسب للسياق.

(٥) انظر: كتاب الصناعتين: ١٧٧، المثل السائر: ٢/ ٣٨٣، الإتقان: ٣/ ١٩٤، معترك الأقران: ١/ ٢٩٧ ـ ٢٩٨.

قال جعفر الصادق: أمر الله ﷻ نبيه ﷺ بمكارم الأخلاق، وليس في القرآن آية أجمع لمكارم الأخلاق من هذه الآية. انظر: تفسير البغوي: ٢/ ٢٢٤. وانظر: البرهان: ٣/ ٢٢٦، الطراز: ٢/ ١٢٧. وانظر تفسير الآية وما ورد فيها من آثار على مكارم الأخلاق في: تفسير الطبري: ١٣/ ٣٢٦ وما بعدها، تفسير ابن كثير: ٢/ ٢٨٨ وما بعدها، الدر المنثور: ٣/ ٦٢٨ وما بعدها.

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَرْضُ ٱبْلَعِى مَآءَكِ وَيَٰسَمَآءُ أَقْلِعِى وَغِيضَ ٱلْمَآءُ وَقُضِىَ ٱلْأَمْرُ وَٱسْتَوَتْ عَلَى ٱلْجُودِىِّ وَقِيلَ بُعْدًا لِّلْقَوْمِ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ [هود: ٤٤]، أمر فيها ونهى، وأخبر ونادى، ونعت وسمى، وأهلك وأبقى، وأسعد وأشقى، وقص من الأنباء ما لو شرح من اندرج في هذه الجملة من بديع اللفظ/ [١٦٢أ/ح] والبلاغة والإيجاز والبيان، لجفت الأقلام[1]. وقد أفردت هذه الآية بالتأليف وذكر ما فيها من عجائب البلاغة والإيجاز والفصاحة[2].

وقال الكرماني في كتاب «العجائب» أجمع المعاندون على أن طوق البشر قاصر عن الإتيان بمثل هذه الآية بعد أن فتشوا جميع كلام العرب والعجم فلم يجدوا مثلها في فخامة ألفاظها، وحسن نظامها، وجودة معانيها في تصوير الحال مع الإيجاز من غير إخلال[3].

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّمْلُ ٱدْخُلُوا۟ مَسَٰكِنَكُمْ . . .﴾ الآية [النمل: ١٨]/ [٢٦٠ب/هـ] جمع في هذه اللفظة أحد عشر جنساً: نادت وكنت، ونبهت وسمت، وأمرت، وقصت، وحذرت، وخصت، وعمت، وأشارت، وعذرت.

فالنداء «يا» والكتابة «أي» والتنبيه «ها»، والتسمية «النمل»، والأمر «ادخلوا»، والقصص «مساكنكم»، والتحذير «لا يحطمنكم»، والتخصيص «سليمان»، والتعميم «جنوده»، والإشارة «وهم»، والعذر «لا يشعرون».

وأدت خمس حقوق: حق الله، وحق رسوله، وحقها، وحق رعيتها، وحق جنود سليمان[4].

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿فَٱصْدَعْ بِمَا تُؤْمَرُ . . .﴾ الآية [الحجر: ٩٤]، وقد روى أن أعرابياً لما سمع هذه الآية سجد، وقال سجدت لفصاحة هذا الكلام[5].

---

(١) البرهان: ٣/ ٢٢٧، الإتقان: ٣/ ١٦٥، معترك الأقران: ١/ ٢٩٨.

(٢) انظر: المصدرين الأخيرين.

(٣) غرائب التفسير وعجائب التأويل للكرماني: ١/ ٥٠٧. وانظر أيضاً كلام الكرماني بنصه في: الإتقان: ٣/ ١٦٥، معترك الأقران: ١/ ٢٩٨ ـ ٢٩٩.

(٤) البرهان: ٣/ ٢٢٧، الإتقان: ٣/ ١٦٥، معترك الأقران: ١/ ٢٩٩.

(٥) قال أبو هلال العسكري بعد ذكره للآية: ثلاث كلمات تشتمل على أمر الرسالة وشرائعها، وأحكامها على الاستقصاء، لما في قوله: ﴿فَٱصْدَعْ﴾ من الدلالة على التأثير، كتأثير الصدع. الصناعتين: ١٧٦.

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَفِيهَا مَا تَشْتَهِيهِ ٱلْأَنفُسُ وَتَلَذُّ ٱلْأَعْيُنُ وَأَنتُمْ فِيهَا خَٰلِدُونَ﴾ [الزخرف: ٧١][١]، قال بعضهم: جمع الله تعالى في هاتين الجملتين ما لو اجتمع الخلق كلهم على وصف ما فيه على التفصيل لم يخرجوا عنه[٢].

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَلَكُمْ فِي ٱلْقِصَاصِ حَيَوٰةٌ يَٰٓأُو۟لِي ٱلْأَلْبَٰبِ﴾ [البقرة: ١٧٩] وقد فضلت هذه الجملة[٣] على أخصر ما كان عند العرب في هذا المعنى، وهو قولهم: القتل أنفى للقتل[٤].

قال ابن الأثير: لا تشبيه بين كلام الخالق سبحانه وكلام المخلوق[٥]. وإنما العلماء يقدحون أذهانهم فيما يظهر لهم من ذلك[٦].

الأول: أن ما يناظره من كلامهم قوله: ﴿ٱلْقِصَاصِ حَيَوٰةٌ﴾، أقل حروفاً، فإن حروفه عشرة، وحروف «القتل أنفى للقتل» أربعة عشر[٧].

---

(١) الإتقان: ٣/ ١٦٦، معترك الأقران: ١/ ٢٩٩ ـ ٣٠٠.

(٢) الإتقان: ٣/ ١٦٦، معترك الأقران: ١/ ٣٠٠.

وقال الزركشي بعد ذكره للآية: وهذا أبلغ ما يكون من الوصف بكل ما تميل إليه النفس من الشهوات، وتلذ الأعين من المرئيات ليعلم أن هذا اللفظ القليل جداً، حوى معاني كثيرة لا تنحصر عدداً. البرهان: ٣/ ٢٣٠.

(٣) ما بين المعقوفتين زيادة مني يقتضيها السياق. وانظر: الصناعتين: ١٧٥، الإيضاح: ٢٨٧، التلخيص: ٢١٥.

(٤) الإتقان: ٣/ ١٦٦، معترك الأقران: ١/ ٣٠٠.

(٥) وهذه إشارة إلى إنكار هذا التفصيل بين كلام الله ﷻ، وكلام البشر، إذ مفاضلة أصلاً بينهما.

قال ابن الأثير: ولا يلتفت إلى ما ورد عن العرب من قولهم: «القتل أنفى للقتل» فإن من لا يعلم يظن أن هذا على وزن الآية، وليس كذلك... إلى أن قال: ألا ترى أن لفظة «القصاص» لا يمكن التعبير عنها بما يقوم مقامها؟. المثل السائر: ٢/ ٣٨٥ ـ ٣٨٦، ٣٨٨. وانظر: الصناعتين: ١٧٥.

قال الزركشي بعد أن حكى قول ابن الأثير: ... وهو كما قال، وكيف يقابل المعجز بغيره مفاضلة، وهو منه في مرتبة العجز عن إدراكه ثم حكى قول الشاعر:

وماذا يقول القائلون إذا بدا ... جمال خطاب فات فهم الخلائق

البرهان: ٣/ ٢٢٢.

(٦) أي: من أوجه المفاضلة والتميز بين الآية والمثل.

(٧) انظر: الصناعتين: ١٧٥، نهاية الإيجاز للرازي: ٣٤٨، الطراز: ٢/١٢٧، النكت في إعجاز القرآن: ٧٨، المثل السائر: ٢/٣٨٦، التلخيص وشروحه: ٣/ ١٨٥، الإيضاح: ٢٨٧، البرهان: ٣/ ٢٢٢، الإتقان: ٣/ ١٦٧، معترك الأقران: ١/ ٣٠١.

الثاني: أن نفي القتل لا يدل على الحياة، والآية دالة على ثبوتها الذي هو الغرض والمطلوب[1].

الثالث: أن تنكير «حياة» يفيد تعظيماً، فيدل على أن القصاص حياة مستطالة، كقوله تعالى: ﴿وَلَتَجِدَنَّهُمْ أَحْرَصَ النَّاسِ عَلَىٰ حَيَوٰةٍ﴾ [البقرة: ٩٦][2]، وكذلك المثل، فإن اللام فيه للجنس، ولذا فسروا الحياة فيها بالبقاء[3].

الرابع: أنها مطردة، بخلاف المثل، فإنه ليس كل قتل أنفى للقتل، بل قد يكون أدعى له، وهو القتل ظلماً، وإنما ينفيه قتل خاص وهو القصاص، ففيه حياة أبداً[4].

الخامس: أن الآية خالية من تكرار لفظ القتل الواقع في المثل، والخالي من التكرار أفضل من المشتمل عليه، وإن لم يكن مخلاً بالفصاحة[5].

---

(١) أي: المطلوب من القصاص. انظر ذلك في: النكت في إعجاز القرآن: ٧٧ ـ ٧٨، الصناعتين: ١٧٥، المثل السائر: ٤/ ٣٨٦، نهاية الإيجاز: ٣٤٨، الطراز: ٢/ ١٢٨، الإيضاح: ٢٨٧، التلخيص وشروحه: ٣/ ١٨٦، البرهان: ٣/ ٢٢٣، الإتقان: ٣/ ١٦٧، معترك الأقران: ١/ ٣٠١.

(٢) قال الرازي بعد ذكره لهذه الآية: وفائدة التنكير أن الحريص لا بد أن يكون حياً، وحرصه لا يكون على الحياة الماضية أو الراهنة، بل على الحياة المستقبلية. ولما لم يكن الحرص متعلقاً بالحياة على الإطلاق بل بالحياة في بعض الأحوال، لا جرم حسن التنكير. ثم قال بعد ذلك: واعلم أن للتنكير في قوله تعالى: ﴿وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَوٰةٌ﴾ فائدة أخرى: وهي أن الرجل لا يرتدع بالقصاص حتى يكون له داع إلى القتل، لكن من الجائز أن لا يكون للإنسان عدو، فيقصد قتله، حتى يمنعه خوف القصاص، وحينئذٍ لا تكون حياة ذلك الإنسان لأجل الخوف من القصاص، ولما دخل الخصوص هذه القضية، وجب أن يقال: «حياة» ولا يقال: «الحياة». نهاية الإيجاز: ٣٥٠. وانظر ص(٣٤٩).

(٣) قال أبو جعفر الطبري في تفسيره: وقال آخرون: معنى ذلك: ولكم في القصاص من القاتل بقاء لغيره، لأنه لا يقتل بالمقتول غير قاتله في حكم الله. وكانوا في الجاهلية يقتلون بالأنثى الذكر وبالعبد الحر. تفسيره: ٣/ ١٧٩.

هذا وانظر الفرق الثالث في: نهاية الإيجاز: ٣٤٩، التلخيص وشروحه: ٣/ ١٨٦، الإيضاح: ٢٨٨، البرهان: ٣/ ٢٢٤، الإتقان: ٣/ ١٦٧، معترك الأقران: ١/ ٣٠١.

(٤) انظر: التلخيص وشروحه: ٣/ ١٨٧، الإيضاح: ٢٨٨، البرهان: ٣/ ٢٢٣ ـ ٢٢٤، الإتقان: ٣/ ١٦٧، معترك الأقران: ١/ ٣٠١.

(٥) انظر: النكت للرماني: ٧٨، الصناعتين: ١٧٥، المثل السائر: ٢/ ٣٨٦، نهاية الإيجاز: ٣٤٨، وفيه قال الرازي: التكرار عيب وهو موجود في كلامهم، دون الآية. =

السادس: أن الآية مستغنية عن تقدير محذوف، بخلاف قولهم، فإن فيه حذف «من» التي بعد أفعل التفضيل وما بعدها، وحذف «قصاص» من القتل الأول، و«ظلماً» من القتل الثاني، والتقدير[1]: القتل قصاصاً أنفى للقتل ظلماً من تركه[2].

السابع: أن في الآية طباقاً، لأن القصاص يشعر بضد الحياة، بخلاف المثل[3].

الثامن: أن الآية اشتملت على فن بديع، وهو جعل أحد الضدين الذي هو القضاء والموت، حكماً لضده الذي هو الحياة، واستقرار الحياة في الموت مبالغة عظيمة. ذكره في «الكشاف»[4]، وعبر عنه صاحب «الإيضاح»: بأنه جعل القصاص كالمنبع للحياة والمعدن لها بإدخال «في» عليه[5].

التاسع: أن في المثل توالي أسباب كثيرة حقيقية، وهو السكون بعد الحركة، وذلك مستكره، فإن اللفظ المنطوق به إذا توالت حركاته تمكن اللسان من النطق به، وظهرت فصاحته، بخلاف ما إذا تعقب كل حركة بسكون، فالحركات تنقطع بالسكنات، نظيره إذا تحركت الدابة أدنى حركة فحبست ثم تحركت فحبست لا يتيسر إطلاقها، ولا تتمكن من حركتها على ما

= الإيضاح: ٢٨٨، التلخيص وشروحه: ٣/ ١٨٧ ـ ١٨٨، البرهان: ٣/ ٢٢٢، الطراز: ٢/ ١٢٧.

(١) أي: تقدير المحذوف في قولهم: القتل أنفى للقتل.

(٢) انظر ذلك في: التلخيص وشروحه: ٣/ ١٨٨، الإتقان: ٣/ ١٦٧، الإيضاح: ٢٨٨، معترك الأقران: ١/ ٣٠١.

(٣) البرهان: ٣/ ٢٢٥، الإتقان: ٣/ ١٦٧، معترك الأقران: ١/ ٣٠١. وانظر: الإيضاح: ٢٨٨، التلخيص وشروحه: ٣/ ١٨٩ ـ ١٩٠.

(٤) قال في الكشاف: ﴿وَلَكُمْ فِي ٱلْقِصَاصِ حَيَوٰةٌ﴾ كلام فصيح؛ لما فيه من الغرابة وهو أن القصاص قتل وتفويت للحياة، وقد جعل مكاناً وظرفاً للحياة.... انظر: ١/ ١١١.

وقد تعقبه ابن المنيّر بقوله: قوله: جعل أحد الضدين محلاً للآخر، كلام: إما وهم فيه، أو تسامح، لأن شرط تضاد الحياة والموت اجتماعهما في محل واحد تقديراً، ولا تضاد بين حياة غير المقتص منه، وموت المقتص، والبلاغة التي أوضحها في الآية بينة بدون هذا الإطلاق. الانتصاف بهامش الكشاف: ١/ ١١١.

(٥) الإيضاح للقزويني: ٢٨٨. وانظر: البرهان: ٣/ ٢٢٤، الإتقان: ٣/ ١٦٧، معترك الأقران: ١/ ٣٠١ ـ ٣٠٢.

تختاره، فهي كالمقيدة[1].

العاشر: أن المثل كالمتناقض من حيث الظاهر، لأن الشيء لا ينفي نفسه[2].

الحادي عشر: سلامة الآية من تكرير قلقلة القاف الموجب للضغط والشدة، وبعدها من غنة النون[3].

الثاني عشر: سلامة استعمالها على حروف ملائمة لما قبلها من الخروج من القاف إلى الصاد، إذ «القاف» من حروف الاستعلاء، و«الصاد» من حروف الاستعلاء والاطباق، بخلاف الخروج من القاف إلى التاء التي هي حرف منخفض فهو غير ملائم للقاف، وكذا الخروج من الصاد إلى الحاء، أحسن من الخروج من اللام إلى الهمزة/ لبعد ما بين طرف اللسان وأقصى الحلق[4]. [٢٦٠/أ هـ]

الثالث عشر: في النطق بالصاد، والحاء، والياء، حسن الصوت، ولا كذلك تكرار القاف والفاء[5].

---

(١) الإتقان: ٣/ ١٦٧ ـ ١٦٨، معترك الأقران: ١/ ٣٠٢. وانظر: البرهان: ٣/ ٢٢٤.

(٢) انظر: عروس الأفراح ضمن شروح التلخيص: ٣/ ١٨٨، الإتقان: ٣/ ١٦٨، معترك الأقران: ١/ ٣٠٢.

قال في نهاية الإيجاز: ٣٤٨: إن قوله: القتل أنفى للقتل في ظاهره متناقض؛ لأنه جعل حقيقة الشيء منافية لنفسه. ولئن قيل: المراد منه أن كل واحد من أفراد هذا النوع ينفي غيره، فهو أيضاً على عمومه خطأ، لأن القتل ظلماً ليس أنفى للقتل قصاصاً، بل أدعى له. إنما يصح إذا خصص فقيل: القتل قصاصاً أنفى للقتل ظلماً، فيصير كلاماً طويلاً، مع أن هذا التقييدات بأسرها حاصلة في الآية.

(٣) عروس الأفراح ضمن شروح التلخيص: ٣/ ١٨٩، الإتقان: ٣/ ١٦٨، معترك الأقران: ١/ ٣٠٢.

(٤) انظر: النكت في إعجاز القرآن للرماني: ٧٨. حيث قال فيه: وأما الحسن بتأليف الحروف المتلائمة فهو مدرك الحس وموجود في اللفظ، فإن الخروج من الفاء إلى اللام أعدل من الخروج من اللام إلى الهمزة لبعد الهمزة من اللام، وكذلك الخروج من الصاد إلى الحاء أعدل من الخروج من الألف إلى اللام، فباجتماع هذه الأمور التي ذكرناها صار أبلغ منه وأحسن، وإن كان الأول بليغاً حسناً. وانظر: الصناعتين: ١٧٥، عروس الأفراح ضمن شروح التلخيص: ٣/ ١٨٩، البرهان: ٣/ ٢٢٢ ـ ٢٢٣، الإتقان: ٣/ ١٦٨، معترك الأقران: ١/ ٣٠٢.

(٥) البرهان: ٣/ ٢٢٣، الإتقان: ٣/ ١٦٨، معترك الأقران: ١/ ٣٠٢.

الرابع عشر: سلامتها من لفظ «القتل» المشعر بالوحشة؛ بخلاف لفظ «الحياة»؛ فإن الطباع أقبل له من لفظ مطلق «القتل»[1].

الخامس عشر: أن لفظ «القصاص» مشعر بالمساواة، فهو مبني على العدل، بخلاف مطلق القتل[2].

السادس عشر: الآية مبنية على الإثبات، والمثل مبني على النفي؛ والإثبات أشرف لأنه أول، والنفي ثانٍ عنه[3].

السابع عشر: أن المثل لا يكاد يفهم إلا بعد فهم أن القصاص هو الحياة./ [١٦٣ب/ح] وقوله تعالى: ﴿فِي ٱلْقِصَاصِ حَيَوٰةٌ﴾ مفهوم من أول وهلة[4].

الثامن عشر: أن في المثل بناء أفعل التفضيل من فعل متعد[5]، والآية سالمة منه[6].

التاسع عشر: أن أفعل في الغالب يقتضي الاشتراك؛ فيكون ترك القصاص نافياً للقتل؛ ولكن القصاص أكثر نفياً، وليس الأمر كذلك، والآية سالمة من ذلك[7].

العشرون: أن الآية رادعة عن القتل والجراح معاً؛ لشمول القصاص لهما، والحياة أيضاً في قصاص الأعضاء؛ لأن قطع العضو ينقص مصلحة الحياة، وقد يسرى إلى النفس فيزيلها، ولا كذلك المثل[8].

---

(١) الإتقان: ٣/ ١٦٨، معترك الأقران: ١/ ٣٠٢. وانظر: البرهان: ٣/ ٢٢٣، عروس الأفراح ضمن شروح التلخيص: ٣/ ١٨٩.

(٢) الإتقان: ٣/ ١٦٨، معترك الأقران: ١/ ٣٠٣. وانظر: البرهان: ٣/ ٢٢٣ حيث قال الزركشي فيه: أن القصاص المبني على المساواة، أوزن في المعادلة من مطلق القتل، ولذلك يلزم التخصيص بخلاف الآية.

(٣) معترك الأقران: ١/ ٣٠٣، الإتقان: ٣/ ١٦٨. وانظر: البرهان: ٣/ ٢٢٣ حيث قال: الإثبات أول والنفي ثانٍ عنه؛ والإثبات أشرف.

(٤) البرهان: ٣/ ٢٢٣، الإتقان: ٣/ ١٦٨، معترك الأقران: ١/ ٣٠٣.

(٥) في الأصل وفي (ح): «متعدد» وما أثبته هو الصواب.

(٦) البرهان: ٣/ ٢٢٤، الإتقان: ٣/ ١٦٩، معترك الأقران: ١/ ٣٠٣.

(٧) انظر ذلك في المصادر السابقة.

(٨) الإتقان: ٣/ ١٦٩، معترك الأقران: ١/ ٣٠٣.

قال الرازي: ورابعها: أن قول القائل: القتل أنفى للقتل، لا يفيد إلا الردع عن القتل، =

ثم في أول الآية: «ولكم» وفيها لطيفة؛ وهي بيان العناية بالمؤمنين على الخصوص، وأنهم المراد حياتهم، لا غيرهم؛ لتخصيصهم بالمعنى مع وجوده فيمن سواهم[1].

فصل:

ذكر ابن الأثير، وصاحب «عروس الأفراح» وغيرهما: أن من أنواع إيجاز القصر «الحصر» سواء أكان بـ«ألا»، أو بـ«إنما»، أو غيرهما من أداواته؛ لأنه الجملة فيها نابت مناب جملتين. وباب العطف؛ لأن حرفه وضع للإغناء عن إرادة تكرار العامل. وباب نائب الفاعل؛ لأنه دل على الفاعل بإعطائه حكمه، وعلى المفعول بوضعه. وباب الضمير؛ لأنه وضع للاستغناء به عن الظاهر اختصاراً، ولذلك لا يعدل إلى المنفصل مع إمكان المتصل. وباب: علمت أنك قائم؛ لأنه منحل لاسم واحد سد مسد المفعولين من غير حذف[2].

ومنها: باب التنازع[3] ـ إذا لم يقدر ـ على رأي الفراء[4].

ومنها: طرح المفعول، اقتصاراً على جعل المتعدي كاللازم.

= وقوله تعالى: ﴿فِي ٱلْقِصَاصِ حَيَوٰةٌ﴾ يفيد الردع عن القتل وعن الجرح، وغيرهما، فهو أجمع للفوائد. تفسيره: ٥/ ٥٧.

وقال الزركشي في البرهان: ٣/ ٢٢٥: العشرون: أنها أكثر فائدة لتضمنه القصاص في الأعضاء، وأنه نبه على حياة النفس من وجهين: من وجه به القصاص صريحاً، ومن وجه القصاص في الطرف؛ لأن أحد أحوالها أن يسرى إلى النفس فيزيلها، ولا كذلك المثل. وانظر: عروس الأفراح ضمن شروح التلخيص: ٣/ ١٨٩.

(١) البرهان: ٣/ ٢٢٥، الإتقان: ٣/ ١٦٩، معترك الأقران: ١/ ٣٠٣.

(٢) انظر: عروس الأفراح ضمن شروح التلخيص: ٣/ ١٨٩ ـ ١٩٠، البرهان: ٣/ ٢٣٢، الإتقان: ٣/ ١٦٩ ـ ١٧٠، معترك الأقران: ١/ ٣٠٤ ـ ٣٠٥، وحكاه السيوطي فيهما عن ابن الأثير، والبهاء السبكي وغيرهما.

(٣) وحقيقته: أن يتقدم فعلان متصرفان، أو اسمان يشبهانهما، أو فعل متصرف أو اسم يشبهه، ويتأخر عنهما معمول غير سببي مرفوع، وهو مطلوب لكل منهما من حيث المعنى.

مثال الفعلين، قوله تعالى: ﴿ءَاتُونِىٓ أُفْرِغْ عَلَيْهِ قِطْرًا﴾ [الكهف: ٩٦]. ومثال المختلفين، قوله تعالى: ﴿هَآؤُمُ ٱقْرَءُوا۟ كِتَٰبِيَهْ﴾ [الحاقة: ١٩]. أوضح المسالك: ٢/ ١٨٦ ـ ١٩٠.

(٤) لأنه ذهب إلى أن الاسم في مثل: قام وقعد زيد معمول للفعلين معاً. عروس الأفراح ضمن شروح التلخيص: ٣/ ١٩٠. وانظر: المساعد على تسهيل الفوائد: ١/ ٤٥٢، شرح ابن عقيل: ٢/ ١٦٢، حاشية الصبان: ٢/ ١٠٣.

ومنها: جميع أدوات الاستفهام، والشرط، فإن «كم مالك؟» يغني عن قولك: «مالك عشرون أم ثلاثون» وكذا إلى ما لا ينتهي[(١)].

ومنها: الألفاظ المذكورة للعموم[(٢)] ـ كما مر[(٣)].

ومنها: لفظ التثنية والجمع، فإنه يغني عن تكرار المفرد، وأقيم الحرف فيها مقامه اختصاراً[(٤)].

فصل:

تقدم الكلام على إيجاز القصر وذكر ما فيه من الآيات الشريفة، وبقي إيجاز الحذف[(٥)]. ذكر ابن هشام في «المغنى» للحذف ثمانية شروط:

أحدها: وجود دليل حالي، كقولك لمن رفع سوطاً: «زيداً» بإضمار أضرب، ومنه: ﴿قَالُواْ سَلَٰمًا﴾ [هود: ٦٩]، أي سلمنا سلاماً، أو مقالي، كقولك لمن قال: من أضرب؟ «زيداً». ومنه: ﴿وَقِيلَ لِلَّذِينَ ٱتَّقَوْاْ مَاذَآ أَنزَلَ رَبُّكُمْ قَالُواْ خَيْرًا﴾ [النحل: ٢٤][(٦)]، وإنما يحتاج إلى ذلك إذا كان المحذوف الجملة بأسرها، ـ كما مثلنا ـ أو أحد ركنيها نحو: ﴿قَالَ سَلَٰمٌ قَوْمٌ مُّنكَرُونَ﴾ [الذاريات: ٢٥]، أي: سلام عليكم أنتم قوم منكرون، فحذف خبر الأولى ومبتدأ

---

(١) انظر: عروس الأفراح ضمن شروح التلخيص: ٣/ ١٩٠، البرهان: ٣/ ٢٣٢، الإتقان: ٣/ ١٧٠، معترك الأقران: ١/ ٣٠٥.

(٢) مثل: أحد، وديار. انظر: المراجع السابقة.

(٣) في النوع السابق والتسعين: علم خاصه وعامه.

(٤) انظر المراجع السابقة.

(٥) قال الرماني: إيجاز الحذف: هو إسقاط كلمة للاجتزاء عنها بدلالة غيرها من الحال أو فحوى الكلام. النكت: ٧٦. وانظر: سر الفصاحة: ٢١٠ ـ ٢١١.

وقال ابن الأثير: الإيجاز بالحذف: هو ما يحذف منه المفرد والجملة، لدلالة فحوى الكلام على المحذوف، ولا يكون إلا فيما زاد معناه على لفظه. الجامع الكبير: ١٢٤، المثل السائر: ٢/ ٣١٢. وانظر: الإيضاح: ٢٩٠ ـ ٢٩١، التلخيص وشروحه: ٣/ ١٩٠ وما بعدها، البرهان: ٣/ ١٠٢.

(٦) قلت: قد مزج ابن هشام في هذا الموضع من المغني: ٧٨٧ بين آيتين من سورة النحل حيث حكى الآيتين هكذا: وإذا قيل لهم ﴿مَاذَآ أَنزَلَ رَبُّكُمْ قَالُواْ خَيْرًا﴾. والآية الثانية: (٣٠) من سورة النحل.

الثانية[1]. أو لفظاً يفيد معنى فيها [هي][2] مبنية عليه، نحو: ﴿تَٱللَّهِ تَفۡتَؤُاْ﴾ [يوسف: ٧٥]، أي: لا تفتأ.

وأما إذا كان المحذوف فضلة فلا يشترط لحذفه وجدان الدليل، ولكن يشترط ألا يكون في حذفه ضرر معنوي، كما في قوله: ما ضربت إلا زيداً، أو صناعي كما في قولك: زيد ضربته، وقولك: ضربني وضربته زيد. انتهى[3].

الثاني: من شروط الحذف: ألا يكون ما يحذف كالجزاء، فلا يحذف الفاعل، ولا نائبه، و مشبهه[4][5].

قال ابن هشام، وقال ابن عطية[6] في: ﴿بِئۡسَ مَثَلُ ٱلۡقَوۡمِ ٱلَّذِينَ كَذَّبُواْ﴾ [الجمعة: ٥]: أن التقدير: بئس المثل مثل القوم: فإن أراد أن الفاعل لفظ/ [٢٦١ب/هـ] المثل محذوفاً فمردود، وإن أراد تفسير المعنى، وأن في بئس ضمير المثل مستتراً فأين تفسيره[7]؟. ثم قال: والصواب أن «مثل القوم» فاعل، وحذف المخصوص، أي: مثل هؤلاء، أو مضاف: أي: مثل الذين كذبوا ولا خلاف في جواز حذف الفاعل مع فعله، نحو: ﴿قَالُواْ خَيۡرٗاۗ﴾ [النحل: ٣٠] «يا عبد الله[8] وزيداً ضربته. انتهى[9].

الشرط الثالث: من شروط الحذف: ألا يكون مؤكداً؛ لأن التأكيد ينافي الحذف؛ لأن الحذف مبني على الاختصار، والتوكيد مبني على التطويل، وأول من ذكره الأخفش وتبعه الفارسي، فرد في كتاب «الأفعال» قول الزجاج

---

(١) المغني: ٧٨٧.

(٢) ليست في الأصل ولا في (ح) وصوبتها من: مغني اللبيب: ٧٨٧.

(٣) مغني اللبيب: ٧٨٦ ـ ٧٨٧. وانظر شرح دليل الحذف الصناعي وغير الصناعي في: مغني اللبيب أيضاً: ٧٨٩ وما بعدها.

(٤) في الأصل وفي (ح): «شبهه» وصوبته من مصادره. والمراد بمشبهه: اسم كان وأخواتها.

(٥) معني اللبيب: ٧٩٢.

(٦) انظر قول ابن عطية في: تفسير البحر المحيط: ٨/٢٦٧.

(٧) مغني اللبيب: ٧٩٢ ـ ٧٩٣.

(٨) في الأصل: «ما عند الله» وما أثبته من (ح).

(٩) المرجع السابق.

في قوله تعالى: ﴿إِنَّ هَٰذَٰنِ لَسَٰحِرَٰنِ﴾ [طه: ٦٣]، أن التقدير: أن هذان لهما ساحران[1]، فقال: الحذف والتأكيد باللام متنافيان[2].

وتبعهما ابن جني في «الخصائص»[3]، وتبعهم ابن مالك، وكلهم مخالفون لسيبويه، والخليل، فإنهما أجازا مثل ذلك[4]. والله أعلم.

الشرط الرابع: أن لا يؤدي حذفه إلى اختصار المختصر، فلا يحذف اسم الفاعل دون معموله؛ لأنه اختصار للفعل[5].

الشرط الخامس: أن لا يكون عاملاً ضعيفاً، فلا يحذف الجار، والجازم، والناصب للفعل، إلا في مواضع قويت فيها الدلالة، وكثر فيها استعمال تلك العوامل، ولا يجوز القياس عليها[6].

الشرط السادس: ألا يكون عوضاً عن شيء فلا تحذف «التاء» من «عدة»، و«إقامة»، و«استقامة»، فأمّا قوله تعالى: ﴿وَإِقَامَ ٱلصَّلَوٰةِ﴾ [النور: ٣٧] فمما يجب الوقوف عنده، كذا قاله ابن هشام في المغني[7]، وفسر الشارح الدماميني[8] والشّمني[9] ذلك بأنه يجعل مما لا يقاس ....

---

(١) انظر قول الزجاج في: معاني القرآن وإعرابه: ٣/ ٣٦٣.

ونص كلامه: والذي عندي ـ والله أعلم ـ وكنت عرضته على عالمينا: محمد بن يزيد، وإسماعيل بن إسحاق بن حماد بن زيد القاضي، فقبلاه، وذكر أنه أجود ما سمعاه في هذا، وهو أن «أن» وقعت موقع «نعم» وأن اللام وقعت موقعها، وأن المعنى: هذان لهما ساحران.

(٢) مغني اللبيب: ٧٩٣.

(٣) انظر: الخصائص: ٢/ ٣٧٨.

(٤) انظر تفصيل ذلك كله في: مغني اللبيب: ٧٩٣ ـ ٧٩٤.

(٥) مغني اللبيب: ٧٩٤.

(٦) المرجع السابق.

(٧) انظر: مغني اللبيب: ٧٩٤ ـ ٧٩٥.

(٨) هو: محمد بن أبي بكر بن الإسكندراني، بدر الدين المعروف بابن الدماميني. المالكي النحوي الأديب. تصدر لإقراء النحو في الأزهر. تنقل بين مصر، والشام، واليمن، والحجاز، ثم سافر إلى الهند وتوفي بها. من تصانيفه: «تحفة الغريب في حاشية مغني اللبيب، خ»، «شرح التسهيل»، «شرح البخاري» وغيرهما، ولد (٧٦٣هـ)، (ت٨٣٧هـ) وقيل: (٧٣٨هـ). بغية الوعاة: ١/ ٦٦ ـ ٦٧، الضوء اللامع: ٧/ ١٧١ ـ ١٧٤.

(٩) هو: أحمد بن محمد بن محمد بن حسن بن علي الشمني القسنطيني الأصل، =

عليه[1]، وتبعه السيوطي ـ رحمه الله تعالى ـ في «الإتقان»/ [١٦٣/أ/ح]

فقال: وأمّا إقام الصلاة فلا يقاس عليه. انتهى[2]. وهو[3] كلام في غاية الاشكال، كيف يكون في القرآن لفظ يسمع ولا يقاس عليه؟، فالمعنى أنه من الشواذ التي تسمع ولا يقاس عليها!! وفيه من التباعد ما لا مزيد عليه. وهذا الكلام سهو من هذين الإمامين عما يترتب على ذلك من البشاعة، وكأن السيوطي ـ رحمه الله تعالى ـ قلد ابن هشام في ذلك [ولم يتنبه][4] عما يترتب على ذلك.

قال الدماميني في شرح المغني: قال الزمخشري في تفسير سورة النور[5]: «التاء» في «إقامة» عوض من «العين» الساقطة للاعتلال، والأصل «أقوام» فلما أضيفت أقيمت الإضافة مقام حرف التعويض، فأسقطت. ونحوه:

.... فأخلفوك عد الأمر الذي وعدوا[6]

= الإسكندري. أبو العباس، تقي الدين، محدث مفسر نحوي، ولد بالإسكندرية، وتعلم ومات في القاهرة. تتلمذ عليه السيوطي. من تصانيفه: «شرح المغني» لابن هشام، «مزيل الخفا على ألفاظ الشفا، ط» وغيرهما، ولد (٨٠١هـ)، (ت٨٧٢هـ). شذرات الذهب: ٧/ ٣١٣، الضوء اللامع: ٢/ ١٧٤، بغية الوعاة: ١/ ٣٧٥ ـ ٣٨١.

(١) انظر: تحفة الأريب في شرح مغني اللبيب، مخطوط: ٢٨٩ب وفيه قال الدماميني: أقول: يعني فلا يجوز أن يتعدى ويجعل أمراً يقاس عليه. وكذلك انظر: المصنف من الكلام على مغني ابن هشام للشمني، مخطوط: ٢٥١ب ١٥٢أ.

(٢) الإتقان: ٣/ ١٧٨. وانظر كذلك: معترك الأقران للسيوطي: ١/ ٣١٥.

(٣) هذا تعليق من المؤلف ابن عقيلة.

(٤) في الأصل غير واضحة، وفي (ح) ساقطة، والصواب ما أثبت لاقتضاء السياق له

(٥) عند قوله تعالى: ﴿رِجَالٌ لَّا تُلْهِيهِمْ تِجَارَةٌ وَلَا بَيْعٌ عَن ذِكْرِ اللَّهِ وَإِقَامِ الصَّلَاةِ وَإِيتَاءِ الزَّكَاةِ يَخَافُونَ يَوْمًا تَتَقَلَّبُ فِيهِ الْقُلُوبُ وَالْأَبْصَارُ ﴿٣٧﴾﴾ [الآية: ٣٧].

(٦) الكشاف: ٣/ ٢٤٣. وانظر: تحفة الأريب، مخطوط: ٢٨٩ب وفيهما: واخلفوك. والبيت لزهير بن أبي سلمى، من أبيات يمدح فيها هرم بن سنان وإخوته، وأولها قوله [من البسيط]:

إنَّ الخليط أجدوا البين وانجردوا .....

ومعنى: «الخليط»: المخالط في العشرة، وهو كالعشير، يقال للواحد والمتعدد. «أجدوا البين»: أي اجتهدوا في الفراق. «انجردوا»: مضو. وعائد الموصول «الذي» محذوف تقديره: أي الأمر الذي وعدوه إياك. والشاهد فيه قوله: «عد الأمر»: فأصله: عدة الأمر، وأصل عدة: وعد، فعوضت التاء عن الواو، ثم حذفت التاء للإضافة. واختلف في ذلك. =

قال بعض الفضلاء من شارحي «شافية ابن الحاجب»: الحكم بالتزامهم التعويض في: «إجازة»[1]، غير مسلم؛ لأنه يجوز ترك التعويض في مصدر «أفعل»، تقول: أريته: «أراء»[2]، قال الله تعالى: ﴿وَإِقَامَ ٱلصَّلَوٰةِ﴾ [الأنبياء: ٧٣].

فإن قلت: يحمل المذكور على الشاذ، فلا يجوز القياس عليه، قلت: الحمل على الشائع أولى، لئلا يلزم ورود القرآن على اللغة النادرة، وأيضاً: نص النحاة على جواز تركه، فلا يخالف النص، وعلى هذا ذهب الفراء إلى أن جواز ترك التعويض مشروط بالإضافة؛ ليكون المضاف إليه ساداً مسدَّ «التاء»[3]. وعند سيبويه: الجواز مطلقاً ثابت[4]. وقولهم: أريته «أراء» ـ كما ذكرنا ـ يقوى الأصح. انتهى[5].

قال الدماميني: قلت فعلى هذا يكون ادعاء المصنف[6] أن «التاء» لا تحذف من «إقامة»، وأن «إقامة الصلاة» مما يجب الوقوف عنده بمعنى أنه لا يقاس

= فقيل: إنها سماعية، وقيل: إنها قياسية، واشتراطهم للحذف ـ عدم اللبس ـ يؤيد كونها قياسية.

(١) يشير هنا إلى قول ابن الحاجب: والتزموا الحذف والتعويض في نحو: «تعزية» و«إجازة» و«استجازة». الشافية ضمن شرح الجاربردي وحاشيته: ٢/ ٤٣. وانظر: ١/ ٦٤ أيضاً.

(٢) قال الموصلي: وأما أرأيته إراءة، فلا يلزم فيه التعويض مطلقاً، لأن عين الكلمة وهي «الهمزة»، نقلت حركتها إلى الفاء وحذفت. نقله عنه ابن جماعة في حاشيته على شرح الجاربردي للشافية: ١/ ٦٥.

(٣) انظر: معاني القرآن: ٢/ ٢٥٤ حيث قال الفراء: . . . وإنما استجيز سقوط الهاء من قوله: ﴿وَأَقَامَ ٱلصَّلَوٰةَ﴾ لإضافتهم إياه، وقالوا: الخافض وما خفض بمنزلة الحرف الواحد، فلذلك أسقطوها في الإضافة. وكذلك قال الزمشخري كما سلف، فلما أضيفت أقيمت الإضافة مقام حرف التعويض.

(٤) حكاه الموصلي كما نقله عنه ابن جماعة في المرجع السابق.

(٥) لم أجد هذا القول فيما لدي من شروح لشافية ابن الحاجب، فقد اطلعت على شرح الجاربردي، وحاشيته لابن جماعة: ١/ ٦٤ ـ ٦٥، ٢/ ٤٣، وكذلك اطلعت على شرح الاستراباذي على الشافية: ١/ ١٨٥، ٤/ ٦٤ ـ ٦٥ فلم أجد فيه شيئاً من ذلك.

(٦) أي: ابن هشام.

عليه، متعقب[١]. انتهى.

الشرط السابع: من شروط الحذف: أن لا يؤدى حذفه إلى تهيئة العامل للعمل وقطعه عنه[٢].

الشرط الثامن: أن لا يؤدي إلى إعمال العامل الضعيف مع إمكان أعمال العامل القوى[٣].

تنبيه:

قد يظن أن الشيء من باب الحذف وليس هو [منه][٤] قال ابن هشام ـ رحمه الله تعالى ـ: جرت عادة النحويين أن يقولوا: بحذف المفعول اختصاراً واقتصاراً، ويريدون بالاختصار: الحذف لدليل، وبالاقتصار الحذف لغير دليل، ويمثلونه بنحو: ﴿كُلُواْ وَٱشْرَبُواْ﴾ [البقرة: ٦٠] أي أوقعوا هذين الفعلين، وقول العرب فيما يتعدى للإثنين: من يسمع يخل[٥] أي: يكن منه خيلة[٦]. قال: والتحقيق أن يقال: إنه تارة يتعلق الغرض/ بالإعلام بمجرد [٢٦١/أ هـ] وقوع الفعل من غير تعيين من أوقعه، أو من أوقع عليه، فيجاء بمصدره مسنداً إلى فعل كون عام، فيقال: حصل حريق ونهب، وتارة يتعلق بالإعلام بمجرد

---

(١) تحفة الأريب في شرح مغني اللبيب، مخطوط: ٢٨٩ب حيث قال بعد ذلك: . . . على أن الحكم ـ بأن التاء في «عدة» و«إقامة» و«استقامة» للعويض، فلا يحذف ـ ليس من وظيفة المعربين، وإنما هو من وظيفة أهل الصرف.

(٢)(٣) مغني اللبيب: ٧٩٥.

(٤) من نسخة (ح).

(٥) أي: من يسمع أخبار الناس ومعايبهم يقع في نفسه عليهم المكروه. ومعناه: أن المجانبة للناس أسلم. قال أبو عبيد: وقد روينا عن طلحة بن عبيد الله أنه قال: إن أقل للعيب أن يجلس الرجل في منزله. وقال: روينا عن أبي الدرداء أنه قال: نعم صومعة المؤمن بيته، يكف سمعه وبصره: وقال ابن سيرين: العزلة عبادة. كتاب الأمثال لأبي عبيد: ٢٩٠. وانظر المثل في: كتب الأمثال للعسكري: ٢/ ٢٦٣، الميداني: ٢/ ٣٠٠، الزمخشري: ٢/ ٣٦٢، البكري: ٤١٢. وانظره كذلك في: تهذيب اللغة: ٧/ ٥٦٥، اللسان: ١١/ ٢٢٦ ـ ٢٢٧.

(٦) خيلة: من خال الشيء يخال خيلاً وخيلة، أي: ظنه. قال ابن هانئ في قولهم: «من يسمع يخل»: يقال ذلك عند تحقيق الظن. ويخل: مشتق من يخيل إليّ. التهذيب: ٧/ ٥٦٥ ـ ٥٦٦، مادة: (خال)، اللسان: ١١/ ٢٢٦ ـ ٢٢٧، مادة: (خيل).

إيقاع الفاعل للفعل، فيقتصر عليهما، ولا يذكر المفعول ولا ينوى، إذ المنوي كالثابت، ولا يسمى محذوفاً؛ لأن الفعل منزل بهذا القصد منزلة ما لا مفعول له[1].

ومنه: ﴿رَبِّيَ ٱلَّذِي يُحْيِۦ وَيُمِيتُ﴾ [البقرة: ٢٥٨]، ﴿هَلْ يَسْتَوِي ٱلَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَٱلَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [الزمر: ٩]، ﴿وَكُلُوا۟ وَٱشْرَبُوا۟ وَلَا تُسْرِفُوٓا۟﴾ [الأعراف: ٣١]، ﴿وَإِذَا رَأَيْتَ ثَمَّ . . .﴾ [الإنسان: ٢٠]، إذ المعنى: ربي يفعل الإحياء والإماتة، وهل يستوي من يتصف بالعلم ومن ينتفي عنه العلم؟ وأوقعوا الأكل والشرب وذروا الإسراف، وإذا حصلت منك رؤية هنالك. انتهى[2].

أقول: هذا التقدير الذي قدره ابن هشام بيان لمعنى أن الفعل جعل في معنى القاصر، وأمّا أن قدرناه على أصله قبل أن يتناسى فيه المفعول، فيكون تقدير ﴿رَبِّيَ ٱلَّذِي يُحْيِۦ﴾ الأموات، «ويميت الأحياء». وفي قوله تعالى: ﴿هَلْ يَسْتَوِي ٱلَّذِينَ يَعْلَمُونَ﴾ العلم، ﴿وَٱلَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾ العلم. وفي قوله تعالى: ﴿وَكُلُوا۟﴾ الطعام، ﴿وَٱشْرَبُوا۟﴾ الشراب. وفي قوله تعالى: ﴿وَإِذَا رَأَيْتَ﴾ النعيم، ﴿ثَمَّ رَأَيْتَ﴾ نعيماً.

فائدة:

ينبغي أن يقدر المحذوف في محله الذي يليق به، فإنه كان الأليق تقديمه قدم، وإن كان الأليق بالمعنى التأخير أخر.

ولهذا قال الزمخشري في متعلق الجار والمجرور في «بسم الله»: متأخراً عنها، لأن قريشاً كانت تقول: بسم اللات والعزى نفعل كذا، فيؤخرون أفعالهم عن ذكر ما اتخذوه معبوداً تفخيماً لشأنه بالتقديم، فوجب على الموحد أن يعتقد ذلك في اسم الله تعالى، فإنه الحقيق بذلك[3]. ثم اعترض بـ﴿ٱقْرَأْ بِٱسْمِ رَبِّكَ﴾ [العلق: ١] وأجاب بأنها أول سورة نزلت فكان الاهتمام تقدير الأمر بالقراءة فيها أهم. انتهى[4].

---

(١) مغني اللبيب: ٧٩٧ ـ ٧٩٨.

(٢) مغني البيب: ٧٩٨.

(٣) انظر ذلك في: مغني اللبيب: ٧٩٩.

(٤) انظر: الكشاف: ١/٢ ـ ٣. وانظر ذلك أيضاً في: مغني اللبيب: ٨٠٠.

فائدة:

ينبغي تقليل[١] الحذف مهما أمكن؛ لتقل[٢] مخالفة الأصل، ولهذا ضعف قول من قال في قوله تعالى: ﴿وَأُشْرِبُواْ فِي قُلُوبِهِمُ ٱلْعِجْلَ﴾ [البقرة: ٩٣] أي: حب عبادة العجل، والأولى: حب العجل[٣].

فائدة:

اعتبر الأخفش التدريج في الحذف مهما أمكن، فقال في قوله تعالى: ﴿وَٱتَّقُواْ يَوْمًا لَّا تَجْزِى نَفْسٌ عَن نَّفْسٍ شَيْـًٔا﴾ [البقرة: ٤٨، ١٢٣]: أن الأصل لا تجزى «فيه»، فحذف حرف الجر فصار: «تجزيه»، ثم حذف الضمير فصار: «تجزى»[٤].

وعن سيبويه: أنها حذف دفعة واحدة[٥].

ونقل ابن الشجري القول الأول عن الكسائي واختاره، قال: والثاني قول نحوي آخر[٦].

وقال أكثر أهل العربية ـ منهم سيبويه، والأخفش ـ يجوز الأمران. انتهى[٧].

قال ابن هشام في «المغنى»: وهو نقل غريب[٨].

فصل:

في أماكن من الحذف في القرآن.

١ ـ حذف المضاف/: ﴿وَجَآءَ رَبُّكَ﴾ [الفجر: ٢٢]، ﴿فَأَتَى ٱللَّهُ بُنْيَـٰنَهُم﴾ [١٦٤ب/ح]

---

(١) في الأصل: «تعليل» وما أثبته من (ح) لأنه أنسب للسياق.

(٢) في الأصل وفي (ح): «ليقل» والصواب ما أثبت.

(٣) انظر ذلك في: مغني اللبيب: ٨٠٢.

(٤) انظر قول الأخفش في: البرهان: ٣/١١٦، مغني اللبيب: ٨٠٤، الإتقان: ٣/ ١٧٨، معترك الأقران: ١/٣١٦.

(٥) انظر ذلك في المراجع السابقة.

(٦) انظر ذلك أيضاً في: مغني اللبيب: ٨٠٤.

(٧) المرجع السابق.

(٨) المرجع السابق.

[النحل: ٢٦] أي: أمره؛ لاستحالة المجيء الحقيقي[(١)].

٢ ـ حذف المضاف إليه، ﴿لِلَّهِ ٱلْأَمْرُ مِن قَبْلُ وَمِنۢ بَعْدُ﴾ [الروم: ٤] أي من قبل الغلب ومن بعده[(٢)].

٣ ـ حذف اسمين متضايفين، ﴿فَقَبَضْتُ قَبْضَةً مِّنْ أَثَرِ ٱلرَّسُولِ﴾ [طه: ٩٦] أي من أثر حافر فرس الرسول[(٣)].

٤ ـ حذف ثلاثة متضايفات، ﴿فَكَانَ قَابَ قَوْسَيْنِ أَوْ أَدْنَىٰ ۝٩﴾ [النجم: ٩] أي فكان مقدراً مسافة قربه مثل قاب قوسين، فحذف ثلاثة من اسم كان، وواحد من خبرها، كذا قدره الزمخشري ـ رحمه الله تعالى ـ[(٤)].

٥ ـ حذف الموصول، أي الاسم[(٥)]، ذهب إلى ذلك الكوفيون،

---

(١) انظر: مغني اللبيب: ٨١١. قلت: وهذا مخالف للصواب، إذ أن الآية الأولى تفيد إثبات المجيء الحقيقي لله تعالى يوم القيامة بذاته على ما يليق بجلاله وعظمته، لفصل القضاء بين عباده، ومجيئه ﷻ من صفاته الفعلية التي يجب إثباتها على حقيقتها، ولا يجوز تأويلها بمجيء أمره.

قال ابن القيم ـ رحمه الله تعالى ـ: والإتيان والمجيء المضاف إليه سبحانه نوعان: مطلق ومقيد، فإذا كان المراد مجيء رحمته أو عذابه، ونحو ذلك، قيد بذلك، كما في الحديث: «... حتى جاء الله بالرحمة والخير»، وقوله: ﴿وَلَقَدْ جِئْنَٰهُم بِكِتَٰبٍ فَصَّلْنَٰهُ عَلَىٰ عِلْمٍ﴾ [الأعراف: ٥٢] النوع الثاني: الإتيان والمجيء المطلق فهذا لا يكون إلا مجيئه سبحانه، كقوله: ﴿هَلْ يَنظُرُونَ إِلَّآ أَن يَأْتِيَهُمُ ٱللَّهُ فِى ظُلَلٍ مِّنَ ٱلْغَمَامِ﴾ [البقرة: ٢١٠] وقوله: ﴿وَجَآءَ رَبُّكَ وَٱلْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا ۝٢٢﴾ [الفجر: ٢٢].اهـ. انظر تفصيل ذلك في: مختصر الصواعق المرسلة: ٢٩٠ ـ ٢٩١، ٢٩٤ ـ ٢٩٦.

(٢) انظر ذلك في: البرهان: ٣/ ١٥٢، مغني اللبيب: ٨١٤، معترك الأقران: ١/ ٣٢٤، الإتقان: ٣/ ١٨٤.

(٣) انظر ذلك في: البرهان: ٣/ ١٥٣، مغني اللبيب: ٨١٤، معترك الأقران: ١/ ٣٣٠ ـ ٣٣١، الإتقان: ٣/ ١٩٠.

(٤) انظر: الكشاف: ٤/ ٤٢٠. وانظر كذلك: مغني اللبيب: ٨١٥، الإتقان: ٣/ ١٩٠، معترك الأقران: ١/ ٣٣١.

ومعنى ﴿قَابَ﴾: أي قدر قوسين عربيتين. وقال قوم: القوس: الدراع؛ أي كان ما بينهما قدر ذراعين. ورجح ابن قتيبة الأول. ونسبه ابن الجوزي لابن عباس. انظر: تفسير غريب القرآن لابن قتيبة: ٤٢٨. وانظر: تذكرة الأريب لابن الجوزي: ٢/ ١٨٦.

(٥) قال في مغني اللبيب: ٨١٥: حذف الموصول الاسمي.

والأخفش[1]، وتبعهم ابن مالك، وشرط في بعض كتبه كونه معطوفاً على موصول آخر، نحو: ﴿ءَامَنَّا بِٱلَّذِيٓ أُنزِلَ إِلَيۡنَا وَأُنزِلَ إِلَيۡكُمۡ﴾ [العنكبوت: ٤٦][2].

٦ ـ حذف الموصوف: ﴿وَعِندَهُمۡ قَٰصِرَٰتُ ٱلطَّرۡفِ﴾ [الصافات: ٤٨] أي حور قاصرات، ﴿أَنِ ٱعۡمَلۡ سَٰبِغَٰتٖ﴾ [سبأ: ١١] أي: دروعاً سابغات[3].

٧ ـ حذف الصفة: ﴿يَأۡخُذُ كُلَّ سَفِينَةٍ غَصۡبٗا﴾ [الكهف: ٧٩] أي: صالحة، بدليل أنه قرئ كذلك[4].

٨ ـ حذف المعطوف: ويجب أن يتبعه العاطف، نحو/ [٢٦٢ب/هـ]: ﴿لَا يَسۡتَوِي مِنكُم مَّنۡ أَنفَقَ مِن قَبۡلِ ٱلۡفَتۡحِ وَقَٰتَلَۚ﴾ [الحديد: ١٠] أي: ومن أنفق بعده[5].

٩ ـ حذف المعطوف عليه: ﴿ٱضۡرِب بِّعَصَاكَ ٱلۡحَجَرَۖ فَٱنفَجَرَتۡ﴾ [البقرة: ٦٠] أي: فضرب فانفجرت[6].

---

(١) أما البصريون ـ ما عدا الأخفش ـ فيرون عدم جواز الاسم الموصول إلا في ضرورة الشعر. انظر: الإنصاف في مسائل الخلاف للأنباري: ٢/ ٧٢١.

(٢) انظر: المساعد على التسهيل لابن مالك: ١/ ١٧٨. وانظر: مغني اللبيب: ٨١٥، البرهان: ٣/ ١٥٨.

(٣) انظر ذلك في: مغني اللبيب: ٨١٦ ـ ٨١٧، البرهان: ٣/ ١٥٥، الإتقان: ٣/ ١٨٥، معترك الأقران: ١/ ٣٢٥.

(٤) مغني اللبيب: ٨١٨، الإتقان: ٣/ ١٨٥، المعترك: ١/ ٣٢٥.

هذا وقد روى الطبري بسنده عن قتادة قال: هي في حرف ابن مسعود ﷺ: «وكان من وراءهم ملك يأخذ كل سفينة صالحة غصبا».

وروى أيضاً بسنده عن ابن عباس ﷺ قال: في قراءة أبي: ﴿وكان وراءهم ملك يأخذ كل سفينة صالحة غصبا﴾. تفسيره: ١٦/ ٢. وانظر: الإيضاح للقزويني: ٢٩٢. وذكر ذلك الزركشي في البرهان: ٣/ ١٥٦ وقال في الكلام على حذف الصفة، وقوله: ﴿يَأۡخُذُ كُلَّ سَفِينَةٍ غَصۡبٗا﴾: أي صالحة، وقيل: إنها قراءة ابن عباس. وفيه بحث وهو أنا لا نسلم الإضمار، بل هو عام مخصوص.

والذي أراه ـ والله أعلم ـ أن ذلك ليس قراءة بالمعنى المفهوم ولكنه من باب التفسير. وانظر حول ذلك: النوع الثالث والتسعين حديث رقم (٣٤)، أو أنها قراءة ثم نسخت بعد ذلك.

(٥) مغني اللبيب: ١١٩. وانظر: البرهان: ٣/ ١٥٧، الإتقان: ٣/ ١٨٦، معترك الأقران: ١/ ٣٢٥.

(٦) انظر تفصيل ذلك في: مغني اللبيب: ٨٢٠ ـ ٨٢١، البرهان: ٣/ ١٥٨.

١٠ ـ حذف المبتدأ: يكثر في جواب الاستفهام، نحو: ﴿وَمَآ أَدْرَىٰكَ مَا ٱلْحُطَمَةُ ۝٥ نَارُ ٱللَّهِ ٱلْمُوقَدَةُ ۝٦﴾ [الهمزة: ٥، ٦] أي: هي نار الله[١].

١١ ـ حذف الخبر: ﴿وَطَعَامُ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْكِتَـٰبَ حِلٌّ لَّكُمْ وَطَعَامُكُمْ حِلٌّ لَّهُمْ وَٱلْمُحْصَنَـٰتُ مِنَ ٱلْمُؤْمِنَـٰتِ وَٱلْمُحْصَنَـٰتُ مِنَ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْكِتَـٰبَ﴾ [المائدة: ٥] أي: حل لكم، ﴿أُكُلُهَا دَآئِمٌ وَظِلُّهَا﴾ [الرعد: ٣٥] أي: دائم[٢].

١٢ ـ حذف ما هو محتمل أن يكون المبتدأ والخبر: ﴿فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ﴾ [المجادلة: ٣]، ﴿فَعِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾ [البقرة: ١٨٥]، ﴿فَمَا ٱسْتَيْسَرَ مِنَ ٱلْهَدْىِ﴾ [البقرة: ١٩٦]، ﴿فَنَظِرَةٌ إِلَىٰ مَيْسَرَةٍ﴾ [البقرة: ٢٨٠]. يحتمل: الواجب تحرير رقبة، فيكون من حذف المبتدأ، أو فتحرير رقبة عليكم فيكون من حذف الخبر، وكذا باقي الآيات[٣].

١٣ ـ حذف الفعل وحده، أو معه ضمير مرفوع، أو منصوب، أو معهما، ﴿وَقِيلَ لِلَّذِينَ ٱتَّقَوْا۟ مَاذَآ أَنزَلَ رَبُّكُمْ قَالُوا۟ خَيْرًا﴾ [النحل: ٣٠]، ﴿وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَ ٱلسَّمَـٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ ٱللَّهُ﴾ [العنكبوت: ٦١] أي: خلقهم الله[٤].

وأكثر ما يحذف الفعل في القول، نحو: ﴿وَٱلْمَلَـٰٓئِكَةُ يَدْخُلُونَ عَلَيْهِم مِّن كُلِّ بَابٍ سَلَـٰمٌ عَلَيْكُم﴾ [الرعد: ٢٣، ٢٤] أي: يقولون: سلام عليكم[٥].

قال أبو علي: حذف القول من حديث البحر، قل ولا حرج. يعني في غاية الكثرة[٦].

١٤ ـ حذف المفعول، يكثر بعد «لو شئت». نحو: ﴿فَلَوْ شَآءَ لَهَدَىٰكُمْ﴾ [الأنعام: ١٤٩] أي: فلو شاء هدايتكم[٧].

١٥ ـ حذف تمييز، ﴿عَلَيْهَا تِسْعَةَ عَشَرَ ۝٣٠﴾ [المدثر: ٣٠] أي: ملكاً[٨].

---

(١) انظر: مغني اللبيب: ٨٢٢، معترك الأقران: ١/ ٣٢٤، الإتقان: ٣/ ١٨٤. وانظر: البرهان: ٣/ ١٣٥ ـ ١٣٦.

(٢) مغني اللبيب: ٨٢٤. وانظر: البرهان: ٣/ ١٣٩، ١٤١.

(٣) انظر: مغني اللبيب: ٨٢٦.

(٤) انظر: مغني اللبيب: ٨٢٧.

(٥) المرجع السابق.

(٦) انظر قوله في: مغني اللبيب: ٨٢٧.

(٧) مغني اللبيب: ٨٢٨.

(٨) انظر المرجع السابق.

١٦ ـ حذف «قد»، قال البصريون: أن الفعل الماضي الواقع حالاً لا بدّ معه من «قد» ظاهرة: نحو ﴿وَمَا لَكُمْ أَلَّا تَأْكُلُواْ مِمَّا ذُكِرَ ٱسْمُ ٱللَّهِ عَلَيْهِ وَقَدْ فَصَّلَ لَكُم مَّا حَرَّمَ عَلَيْكُمْ﴾ [الأنعام: ١١٩](١)، أو مضمرة: ﴿أَنُؤْمِنُ لَكَ وَٱتَّبَعَكَ ٱلْأَرْذَلُونَ﴾ [الشعراء: ١١١]، ﴿أَوْ جَآءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ﴾ [النساء: ٩٠](٢).

١٧ ـ حذف لا النافية، نحو: ﴿تَٱللَّهِ تَفْتَؤُاْ تَذْكُرُ يُوسُفَ﴾ [يوسف: ٨٥](٣).

١٨ ـ حذف لام التوطئة، ﴿وَإِن لَّمْ يَنتَهُواْ عَمَّا يَقُولُونَ لَيَمَسَّنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ مِنْهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ [المائدة: ٧٣]، ﴿وَإِنْ أَطَعْتُمُوهُمْ إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ﴾ [الأنعام: ١٢١]، ﴿وَإِلَّا تَغْفِرْ لِي وَتَرْحَمْنِيٓ أَكُن مِّنَ ٱلْخَٰسِرِينَ﴾ [هود: ٤٧](٤).

١٩ ـ حذف الجار يطرد مع «أن» و«إن» نحو: ﴿يَمُنُّونَ عَلَيْكَ أَنْ أَسْلَمُواْ﴾ [الحجرات: ١٧]، أي: بأن أسلموا، ﴿بَلِ ٱللَّهُ يَمُنُّ عَلَيْكُمْ أَنْ هَدَىٰكُمْ﴾ [الحجرات: ١٧] أي: بأن هداكم، ﴿وَٱلَّذِيٓ أَطْمَعُ أَن يَغْفِرَ لِي﴾ [الشعراء: ٨٢] أي بأن يغفر لي(٥).

٢٠ ـ حذف حرف النداء: ﴿يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَٰذَا﴾ [يوسف: ٢٩]، ﴿أَنْ أَدُّوٓاْ إِلَيَّ عِبَادَ ٱللَّهِ﴾ [الدخان: ١٨](٦).

٢١ ـ حذف نون الوقاية(٧): ﴿أَتُحَٰٓجُّوٓنِّي﴾ [الأنعام: ٨٠]، ﴿تَأْمُرُوٓنِّيٓ﴾ [الزمر: ٦٤]، فيمن قرأ بنون واحدة(٨).

---

(١) من قوله: «الماضي الواقع حالاً...» إلى هنا ساقط من الأصل، وهو مثبت من (ح).

(٢) انظر: مغني اللبيب: ٨٣٣.

(٣) المرجع السابق ص(٨٣٤).

(٤) انظر: مغني اللبيب: ٨٣٨.

(٥) مغني اللبيب: ٨٣٨.

(٦) مغني اللبيب: ٨٤٠.

(٧) وتسمى نون العماد أيضاً، وتلحق قبل ياء المتكلم المنتصبة بواحد من ثلاثة: الفعل: متصرفاً أو جامداً، واسم الفعل، والحرف غالباً... مغني اللبيب: ٤٥٠.

(٨) قرأ نافع، وابن عامر، بتخفيف النون في «أتحاجوني» وأقرأ الباقون بالتشديد. وحجة من شدده أن الأصل فيه بنونين، الأولى علامة الرفع، والثانية فاصلة بين الفعل والياء، فلما اجتمع المثلان أدغما.. وحجة من خفف أنه حذف النون الثانية استخفافاً =

وهو قول أبي العباس[(١)]، وأبي علي[(٢)]، وأكثر المتأخرين[(٣)]: أن المحذوف نون الوقاية، وقال سيبويه[(٤)]، وابن مالك[(٥)]: أن المحذوف نون الفعل، والموجود نون الوقاية[(٦)].

٢٢ ـ حذف تاء الماضي مع تاء المضارعة: نحو: قوله تعالى: ﴿نَارًا تَلَظَّىٰ﴾ [الليل: ١٤]، أي: تتلظى، ﴿وَلَقَدْ كُنتُمْ تَمَنَّوْنَ الْمَوْتَ﴾ [آل عمران: ١٤٣]، أي: تتمنون الموت[(٧)].

٢٣ ـ حذف التثنية[(٨)] والجمع يحذفان للإضافة نحو: ﴿تَبَّتْ يَدَا أَبِي لَهَبٍ﴾ [المسد: ١]، ﴿إِنَّا مُرْسِلُوا النَّاقَةِ﴾ [القمر: ٢٧][(٩)].

٢٤ ـ حذف لام الجواب: ﴿لَوْ نَشَاءُ جَعَلْنَاهُ أُجَاجًا﴾ [الواقعة: ٧٠] أي: لو نشاء لجعلناه[(١٠)].

= لاجتماع المثلين متحركين، وللتضعيف الذي في الفعل... قال مكي: والاختيار تشديد النون، لأنه الأصل، ولأن الحذف يوجب التغيير في الفعل، ولأن عليه أكثر القراء. انظر: الكشف: ١/ ٤٣٦ ـ ٤٣٧. وانظر: حجة القراءات: ٢٥٧ ـ ٢٥٨، التيسير: ١٠٤.

وقوله تعالى: ﴿تَأْمُرُونِّي﴾ قرأه ابن عامر بنونين ظاهرتين، وقرأ نافع بنون واحدة خفيفة، وقرأ الباقون بالتشديد. وحجة من شدده أن الأصل فيه بنونين واحدة خفيفة، وقرأ الباقون بنون مشددة. وحجة من أظهر النونين أنه أتى به على الأصل ولم يدغم، وحجة من شدد أنه أدغم النون الأولى في الثانية، لاجتماع المثلين. وحجة من قرأ بنون واحدة أنه حذف إحدى النون لاجتماع المثلين، وهو ضعيف كما قال مكي، ثم قال: والاختيار التشديد، لأن الأكثر عليه، ولأنه أخف من الإظهار، ولأنه وجه الإعراب. الكشف: ٢/ ٢٤٠ ـ ٢٤١، وانظر: التيسير: ١٩٠، حجة القراءات: ٦٢٤ ـ ٦٢٥.

(١) انظر: المقتضب: ١/ ٣٨٣ ـ ٣٨٥.

(٢) انظر نسبة ذلك إليه في: مغنى اللبيب: ٨٠٨.

(٣) المرجع السابق.

(٤) انظر: الكتاب: ٢/ ٣٧٠.

(٥) انظر: المساعد على التسهيل: ١/ ٩٧ ـ ٩٨.

(٦) انظر في ذلك: مغني اللبيب: ٨٠٨.

(٧) مغني اللبيب: ٨٠٨ ـ ٨٠٩.

(٨) في الأصل: «التنبيه» وما أثبته من (ح).

(٩) مغني اللبيب: ٨٤٢.

(١٠) «مغني اللبيب: ٨٤٥.

٢٥ ـ حذف لام قد، يحسن مع طول الكلام نحو: ﴿قَدْ أَفْلَحَ مَن زَكَّىٰهَا ۝٩﴾ [الشمس: ٩] أي: «لقد»[١].

٢٦ ـ حذف جملة القسم[٢]: ﴿لَأُعَذِّبَنَّهُۥ عَذَابًا شَدِيدًا﴾ [النمل: ٢١]، ﴿وَلَقَدْ صَدَقَكُمُ ٱللَّهُ وَعْدَهُۥٓ﴾ [آل عمران: ١٥٢]، ﴿لَئِنْ أُخْرِجُواْ لَا يَخْرُجُونَ مَعَهُمْ﴾ [الحشر: ١٢].

٢٧ ـ حذف جواب القسم: ﴿وَٱلنَّٰزِعَٰتِ غَرْقًا ۝١ . . .﴾ الآيات [النازعات: ١]، أي: «لتبعثن» وقيل: مذكور[٣]. ﴿قٓ ۚ وَٱلْقُرْءَانِ ٱلْمَجِيدِ﴾ [ق: ١] أي: «ليهلكن» بدليل: ﴿كَمْ أَهْلَكْنَا﴾ [ق: ٣٦]، أو[٤] «إنك لمنذر» بدليل ﴿بَلْ عَجِبُوٓاْ أَن جَآءَهُم مُّنذِرٌ﴾ [ق: ٢] وقيل: مذكور[٥].

٢٨ ـ حذف الشرط، وجملة فعل الشرط[٦]: ﴿فَٱتَّبِعُونِى يُحْبِبْكُمُ ٱللَّهُ وَيَغْفِرْ لَكُمْ﴾ [آل عمران: ٣١]، أي: فإن تتبعوني يحببكم الله[٧]. ﴿فَٱتَّبِعْنِىٓ أَهْدِكَ﴾ [مريم: ٤٣]، ﴿رَبَّنَآ أَخِّرْنَآ إِلَىٰٓ أَجَلٍ قَرِيبٍ نُّجِبْ دَعْوَتَكَ وَنَتَّبِعِ ٱلرُّسُلَ﴾ [إبراهيم: ٤٤]. وجعل منه أبو البقاء[٨]: ﴿فَذَٰلِكَ ٱلَّذِى يَدُعُّ ٱلْيَتِيمَ ۝٢﴾

---

(١) المصدر السابق.

(٢) قال ابن هشام في المغني: ٨٤٦: «حذف جملة القسم كثير جداً، وهو لازم مع غير الباء من حروف القسم، وحيث قيل: «لأفعلن» أو «لقد فعل» أو «لئن فعل» ولم يتقدم جملة قسم فثم جملة قسم مقدرة، نحو: ﴿لَأُعَذِّبَنَّهُۥ عَذَابًا شَدِيدًا . . .﴾ الآيات.

(٣) قال ابن هشام: وهو بعيد لبعده. المغني: ٨٤٦.

(٤) أي: أو الجواب مقدر، تقديره: إنك لمنذر. . .

(٥) قال الأخفش: الجواب قوله تعالى: ﴿قَدْ عَلِمْنَا﴾ [ق: ٤]. وحذفت اللام للطول، مثل: ﴿قَدْ أَفْلَحَ مَن زَكَّىٰهَا ۝٩﴾ [الشمس: ٩]. وقال ابن كيسان: ﴿مَّا يَلْفِظُ مِن قَوْلٍ إِلَّا لَدَيْهِ رَقِيبٌ عَتِيدٌ ۝١٨﴾ [ق: ١٨]، والكوفيون قالوا: الجواب: بل عجبوا. والمعنى: لقد عجبوا، وبعضهم قال: الجواب: ﴿إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَذِكْرَىٰ﴾ [ق: ٣٧].

انظر: البحر المحيط: ٨/ ١٢٠، معاني القرآن للأخفش: ٢/ ٦٩٦، والمغني: ٨٤٧.

(٦) قال ابن هشام: هو مطرد بعد الطلب، ثم ذكر الآية: ﴿فَٱتَّبِعُونِى يُحْبِبْكُمُ ٱللَّهُ﴾. المغني: ٨٤٧.

(٧) المرجع السابق.

(٨) هو: عبد الله بن الحسين بن عبد الله بن الحسين، محب الدين أبو البقاء، العكبري، البغدادي، الأزجي، الحنبلي، الضرير، القادري، النحوي، اللغوي، الفرضي، المفسر، الفقيه الحاسب. من مشاهير علماء الحنابلة في زمنه، له اطلاع واسع في الفقه =

[الماعون: ٢] أي: إن أردت معرفته فذلك[1].

٢٩ ـ حذف جواب الشرط[2]: ﴿فَإِنِ ٱسْتَطَعْتَ أَن تَبْتَغِيَ نَفَقًا فِي ٱلْأَرْضِ . . .﴾ الآية [الأنعام: ٣٥]، أي: فافعل[3]. ﴿وَلَوْ أَنَّ قُرْءَانًا سُيِّرَتْ بِهِ ٱلْجِبَالُ﴾ [الرعد: ٣١] أي: لما آمنوا به، بدليل: ﴿وَهُمْ يَكْفُرُونَ بِٱلرَّحْمَٰنِ﴾ [الرعد: ٣٠]، قال ابن هشام في «المغني»: والنحويون يقدرون: لكان هذا القرآن، وما قدرته أظهر[4].

[١٢٦٢/أ هـ] ﴿وَإِن يُكَذِّبُوكَ فَقَدْ/ كُذِّبَتْ رُسُلٌ مِّن قَبْلِكَ﴾[فاطر: ٤] أي: فتصبر ﴿فَقَدْ كُذِّبَتْ رُسُلٌ مِّن قَبْلِكَ﴾ [فاطر: ٤]، ﴿إِن يَمْسَسْكُمْ قَرْحٌ﴾ [آل عمران: ١٤٠] فتصبروا، ﴿فَقَدْ مَسَّ ٱلْقَوْمَ قَرْحٌ مِّثْلُهُ﴾ [آل عمران: ١٤٠]، ﴿وَمَن يَتَّبِعْ خُطُوَٰتِ ٱلشَّيْطَٰنِ﴾ [النور: ٢١] أي: يفعل الفواحش والمنكرات ﴿فَإِنَّهُ يَأْمُرُ بِٱلْفَحْشَآءِ وَٱلْمُنكَرِ﴾ [النور: ٢١]، ﴿وَمَن يَتَوَلَّ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا﴾ يظفر ويغلب، ﴿فَإِنَّ حِزْبَ ٱللَّهِ هُمُ ٱلْغَٰلِبُونَ﴾ [المائدة: ٥٦][5].

فائدة:

الحذف على أنواع:

= الحنبلي. أخذ العلم عن جماعة منهم: إبراهيم بن دينار النهرواني، وأبو زرعة طاهر بن محمد، وابن الجوزي وغيرهم. وابن الخشاب في النحو واللغة. ومن تلاميذه: ابن الباقلاني، وابنه عبد الرحمٰن، والمجد ابن تيمية، وغيرهم. أثنى عليه العلماء. فقال الذهبي: كان ديناً ثقة، له مصنفات كثيرة في مختلف الفنون منها: «التبيان في إعراب القرآن، ط)، «التبيين عن مذاهب النحويين، ط)، «إعراب الحديث النبوي، ط)، وغير ذلك. ولد (٥٣٨)، (ت٦١٦هـ). ذيل طبقات الحنابلة: ٢/١٠٩ ـ ١٢٠، أنباه الرواة: ٢/ ١١٦ ـ ١١٨، نكت الهميان: ١٧٨ ـ ١٨٠، شذرات الذهب: ٥/٦٧ ـ ٦٩، البلغة: ١٢٢.

(١) انظر: التبيان: ٢/١٣٠٦ حيث قال فيه قوله تعالى: ﴿فَذَٰلِكَ﴾، الفاء جواب شرط مقدر تقديره: إن تأملته، أو أن طلبت علمه. قال ابن هشام بعد أن حكى قول أبي البقاء هذا: «وهو قول حسن». المغني: ٨٤٨.

(٢) قال ابن هشام في مغني: اللبيب: ٨٤٩: ويجوز حذف جملة جواب الشرط، نحو ﴿فَإِنِ ٱسْتَطَعْتَ أَن تَبْتَغِيَ نَفَقًا فِي ٱلْأَرْضِ . . .﴾ الآية. ثم ساق بقية الآيات التالية.

(٣) في الأصل: «افعل» وما أثبته من (ح). وانظر: مغني اللبيب: ٨٤٩.

(٤) انظر: ٨٤٩.

(٥) انظر في ذلك: مغني اللبيب: ٨٥٠ ـ ٨٥١.

أحدها: ما يسمى بالاقتطاع[1]، وهو حذف بعض حروف الكلمة[2].

وأنكر ابن الأثير ورود هذا النوع في القرآن[3]. وزد: بأن بعضهم جعل منه فواتح السور،/ على القول بأن كل حرف منها اسماً من أسمائه تعالى ومن آلائه تعالى، فالألف أول «الله»، واللام «لطيف»[4] كما تقدم[5]. [١٦٤أ/ح]

ومنه قراءة بعضهم: ﴿وَنَادَوْا يَـٰمَـٰلِ﴾ [الزخرف: ٧٧]، بالترخيم[6].

---

(١) في الأصل: «بالاقطاع»، وفي (ح): «الانقطاع» وصوبته من مصادره. انظر: الإتقان: ٣/ ١٨٠، معترك الأقران: ١/ ٣١٩.

(٢) المرجعين السابقين. وانظر: البرهان: ٣/ ١١٧، حيث عرفه الزركشي بقوله: الاقتطاع: هو ذكر حرف من الكلمة وإسقاط الباقي.

(٣) حيث قال: واعلم أن العرب قد حذفت من أصل الألفاظ شيئاً لا يجوز القياس عليه، كقول بعضهم وهو علقمة بن عبدة، علقمة الفحل:

كأن إبريقهم ظبي على شرف مفدم بسبا الكتان ملثوم

فقوله: «بسبا الكتان» يريد: بسبائب الكتان. فهذا وأمثاله مما يقبح ولا يحسن، وإن كانت العرب قد استعملته فإنه لا يجوز لنا أن نستعمله. المثل السائر: ٢/ ٣٦٦ ـ ٣٦٧.

(٤) فقد روى ابن أبي حاتم بسنده عن عامر أنه سئل عن: ﴿الٓمٓ﴾ و﴿الٓرٓ﴾ و﴿حمٓ﴾، و﴿صٓ﴾. قال: هي اسم من أسماء الله تعالى مقطعه بالهجاء، فإذا وصلتها كانت اسماً من أسماء الله.

وروى بسنده عن ابن عباس في قوله: ﴿الٓمٓ﴾ و﴿حمٓ﴾ و﴿نٓ﴾، قال: اسم مقطع. كما روى بسنده أيضاً عن أبي العالية في قوله: ﴿الٓمٓ﴾ قال: هذه الأحرف الثلاثة من التسعة والعشرين حرفاً دارت فيها الألسن، كلها ليس منها حرف إلا وهو مفتاح اسم من أسمائه تعالى، وليس منها حرف إلا وهو في آلائه وبلائه، وليس منها حرف إلا وهو في مدة أقوام وآجالهم. وقال عيسى بن مريم ﷺ وعجب فقال: وأعجب أنهم ينطقون بأسمائه، ويعيشون في رزقه، فكيف يكفرون به، فالألف مفتاح اسمه «الله» واللام مفتاح اسمه «لطيف»، والميم مفتاح اسمه «مجيد» فالألف: الآء الله، واللام: لطف الله، والميم: مجد الله. تفسير ابن أبي حاتم، مطبوع، برقم (٤٧، ٤٨، ٤٩، حـ١ ق ١/ ٢٨ ـ ٢٩). وانظر: حكاية الأقوال الواردة في «الم» من الحروف المقطعة ونحوها، وتوجيهها، والتوفيق بينهما، في تفسير الطبري: ١/ ٢٠٥ ـ ٢٢٤. وانظر: تفسير ابن كثير: ١/ ٣٨ ـ ٤٠.

(٥) أي: في النوع الرابع والثلاثين: علم معرفة الأحرف المقطعات التي في أوائل السور، في القسم الذي يقوم بتحقيقه الأخ: محمد صفا حقي.

(٦) تقدم الكلام على هذه القراءة، وتعريف الترخيم في النوع الرابع والتسعين علم أحكام المصلي إذا أخطأ في القراءة.. وانظر أيضاً: تفسير الطبري: ١٦/ ١١٦، التبيان للعكبري: ٢/ ١١٤٢، البرهان: ٣/ ١١٨، الإتقان: ٣/ ١٨١، المعترك: ١/ ٣١٩ ففيها زيادة تفصيل.

ومنه حذف همزة «إنا» من قوله تعالى: ﴿لَّٰكِنَّا۠ هُوَ ٱللَّهُ رَبِّي﴾ [الكهف: ٣٨] الأصل «لكن أنا» حذفت همزة «أنا» تخفيفاً وأدغمت النون في النون(١).

النوع الثاني: ما يسمى بالاكتفاء، وهو أن يقتضي المقام ذكر شيئين بينهما تلازم وارتباط فيكتفي بذكر أحدهما عن الآخر لنكتة. ويختص ذلك غالباً بالارتباط العطفي(٢)، كقوله: ﴿سَرَٰبِيلَ تَقِيكُمُ ٱلْحَرَّ﴾ [النحل: ٨١] أي: والبرد، وخص الحر بالذكر؛ لأن الخطاب للعرب، وبلادهم حارة والوقاية عندهم من الحر أهم؛ لأنه أشد عندهم من البرد(٣).

وقيل: إنت البرد تقدم ذكره في الامتنان بوقايته صريحاً في قوله تعالى: ﴿وَمِنْ أَصْوَافِهَا وَأَوْبَارِهَا وَأَشْعَارِهَآ﴾ [النحل: ٨٠] وفي(٤) قوله تعالى: ﴿وَجَعَلَ لَكُم مِّنَ ٱلْجِبَالِ أَكْنَٰنًا﴾ [النحل: ٨١]، وفي قوله تعالى: ﴿وَٱلْأَنْعَٰمَ خَلَقَهَا لَكُمْ فِيهَا دِفْءٌ﴾ [النحل: ٥](٥).

ومن أمثلة هذا النوع أيضاً قوله تعالى: ﴿بِيَدِكَ ٱلْخَيْرُ﴾ [آل عمران: ٢٦] أي: «والشر»، وإنما خص الخير بالذكر؛ لأنه مطلوب العباد ومرغوبهم، أو لأنه أكثر وجوداً في العالم، أو لأن إضافة الشر إلى الله تعالى [ليس](٦) من باب الأدب، كما قال ﷺ: «والشر ليس إليك»(٧) وقيل: ليس هو من هذا الباب،

---

(١) انظر: التبيان للعكبري: ٢/ ٨٤٧ ـ ٨٤٨ حيث أورد نحو ما ذكره المؤلف، ثم قال: والجيد حذف الألف في الأصل وإثباتها في الوقف؛ لأن «أنا» كذلك والألف فيه زيادة لبيان الحركة. . . . وانظر: الكشف: ٢/ ٦١، المحتسب: ٢/ ٢٩ حيث ذكر ابن أبيّ بن كعب، والحسن قرأ: «لكن أنا هو الله ربي». وقرأ: «لكن هو الله ربي» ساكنة النون غير ألف: عيسى الثقفي قلت، وكلاهما قراءتان مرجوحتان.

(٢) الإتقان: ٣/ ١٨١، معترك الأقران: ١/ ٣٢٠.

وانظر: البرهان: ٣/ ١١٨ حيث قال الزركشي بعد أن عرف الاكتفاء: «ويخص بالارتباط العطف غالباً، فإن الارتباط خمسة أنواع: وجودي، ولزومي، وخبري، وجوابي، وعطفي ثم قال: ثم ليس الاكتفاء أحدهما كيف اتفق، بل لأن فيه نكتة تقتضي الاقتصار عليه.

(٣) معترك الأقران: ١/ ٣٢٠.

(٤) في الأصل وفي (ح): «من» والأولى ما أثبته لاقتضاء السياق له.

(٥) البرهان: ٣/ ١١٨ ـ ١١٩.

(٦) ما بين المعقوفتين من (ح).

(٧) هذا جزء من حديث رواه مسلم من طريق علي بن أبي طالب ﷺ، عن النبي ﷺ =

بل الشر المشتمل على الحكمة والمصالح خير، فلهذا قال تعالى: ﴿بِيَدِكَ ٱلْخَيْرُ﴾ [آل عمران: ٢٦][1].

ومنها: ﴿۞ وَلَهُۥ مَا سَكَنَ فِي ٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِۚ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْعَلِيمُ ﴿١٣﴾﴾ [آل عمران: ٢٦] أي: «وما تحرك» وخص السكون بالذكر لأنه أغلب الحالين على المخلوق من الحيوان والجماد ولأن كل متحرك يصير إلى السكون[2].

ومنها قوله تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِٱلْغَيْبِ﴾ [البقرة: ٣]؛ لأنه مدح؛ ولأنه يستلزم الإيمان بالشهادة من غير عكس، فالمعنى: «يؤمنون بالغيب والشهادة»[3].

ومنها قوله تعالى: ﴿وَرَبُّ ٱلْمَشَٰرِقِ﴾ [الصافات: ٥][4] أي: والمغارب.

ومنها قوله تعالى: ﴿إِنِ ٱمْرُؤٌا۟ هَلَكَ لَيْسَ لَهُۥ وَلَدٌ﴾ [النساء: ١٧٦] أي: ولا

= أنه كان إذا قام إلى الصلاة قال: «وجهت وجهي للذي فطر السموات والأرض حنيفاً وما أنا من المشركين»...

وفيه: «واهدني لأحسن الأخلاق لا يهدي لأحسنها إلا أنت، واصرف عني سيئها، لا يصرف عني سيئها إلا أنت، لبيك وسعديك والخير كله في يديك، والشر ليس إليك، أنا بك وإليك، تباركت وتعاليت أستغفرك وأتوب إليك».. وإذا ركع قال: «اللهم لك ركعت، وبك آمنت...» الحديث..

صحيح مسلم، صلاة المسافرين وقصرها، باب الدعاة في صلاة الليل وقيامه، برقم (٧٧١، ١/ ٥٣٤، ٥٣٥).

كما أخرجه الإمام أحمد في مسنده من طريق علي بن أبي طالب ﷺ برقم (٨٠٣، ٨٠٥، ٢/ ١٣٤ ـ ١٣٥). وأخرج نحوه حديث رقم (٧٢٩، ٢/ ١٠٠ ـ ١٠١) من طريق علي ﷺ أيضاً.

(١) انظر في ذلك: البرهان: ٣/ ١١٩، الإتقان: ٣/ ١٨١، معترك الأقران: ٣٢٠ ـ ٣٢١. قلت: لا شك أنه لا يجوز أن يقال: إن الله تعالى يخلق شراً محضاً، بل كل ما يخلقه ففيه حكمة هو باعتبارها خير، ولكن قد يكون فيه شر لبعض الناس، وهو شر جزئي إضافي، فأما شر كلي، أو شر مطلق فالرب منزه عنه، وهذا هو الشر الذي ليس إليه.. ولمزيد من التفصيل حول ذلك: ينظر فيما سلف: النوع السادس والتسعين: علم المحكم والمتشابه.

(٢) البرهان: ٣/ ١١٩، الإتقان: ٣/ ١١٨، معترك الأقران: ١/ ٣٢٠ ـ ٣٢١.

(٣) البرهان: ٣/ ١٢٠، الإتقان: ٣/ ١٨٢، معترك الأقران: ١/ ٣٢١.

(٤) انظر: المراجع السابقة.

والد، بدليل أنه أوجب للأخت النصف، وإنما يكون ذلك مع فقد الأب لأنه يسقطها[1].

النوع الثالث من أنواع الحذف: ما يسمى: الاحتباك؛ وهو ألطف الأنواع وأبدعها[2]. قال الحافظ السيوطي ـ رحمه الله تعالى ـ: وقل من تنبه له أو نبه عليه من أهل فن البلاغة، ولم أره إلا في شرح بديعية الأعمى[3] لرفيقه الأندلسي[4].

---

(١) انظر: البرهان: ٣/ ١٢٢، الإتقان: ٣/ ١٨٢، معترك الأقران: ١/ ٣٢١.

(٢) انظر: معترك الأقران: ١/ ٣٢١، الإتقان: ٣/ ١٨٢.

(٣) هو: شمس الدين، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن علي بن جابر الأندلسي، الهواري، المالكي، الأعمى. ولد سنة (٦٩٨هـ) بالمرية ـ من أعمال الأندلس ـ ونشأ فيها طالباً للعلم على عدد من علماء عصره ووطنه. خرج من الأندلس حاجاً سنة (٧٣٨هـ) واتخذ أبا جعفر الرعيني صاحباً له في رحلته تلك، ثم استمر الرعيني مصاحباً له وملازماً حتى أخريات حياته، زار مصر والشام، وأخذ عن عدد من علمائها. كان شاعراً كثير النظم، عالماً بالعربية وفنونها، والقرآن والحديث، أخذ عنه غير واحد من العلماء. له من المؤلفات: «حلية الفصيح» في نظم ما قد جاء في «الفصيح» لثعلب، «عمدة المتلفظ» في نظم «كفاية المتحفظ» في اللغة للخويي (٦٩٣هـ)، شرح ألفية ابن مالك وغيرها. توفي في البيرة من أعمال حلب سنة (٧٨٠هـ).

بغية الوعاة: ٣٤، الدرر الكامنة: ٣/ ٣٣٩، شذرات الذهب: ٦/ ٦٦٤، معجم المؤلفين: ٨/ ٢٩٤، غاية النهاية: ٢/ ٦٠، نفح الطيب: ٢/ ٦٦٤، ٧/ ٣٠٢.

أما بديعيته فهي: «الحلة السيرا في مدح خير الورى» وهو اسم للبديعية وشرحها، للمؤلف نفسه. وتقع بديعية ابن جابر الأعمى في (١٧٧) بيتاً، ضمنها من أنواع البديع كل ما ذكره الخطيب القزويني في كتاب «الإيضاح» والتزم بذكر هذه الأنواع ونظمها كما أوردها القزويني، إلا أنه خالفه في تقديم القسم المتعلق بالألفاظ على القسم المتعلق بالمعاني من أنواع البديع.

أما شرحه لها فيعد من الشروح المختصرة جداً إذا ما قيس بغيره من شروح البديعيات، ولعل هذا السبب هو الذي حمل صديقه الرعيني على شرح البديعية شرحاً مطولاً مفصلاً حافلاً بالشواهد والتوضيحات الكاشفة لمضمونها، وأطلق على شرحه اسم «طراز الحلة وشفاء العلة». وهو مخطوط. وقد اختصر هذا الشرح محمد اليشتكي (ت٨٣٠هـ) وسماه: «منتقى شرح بديعية ابن جابر». وهو مخطوط أيضاً.

انظر: مقدمة كتاب «الحلة السيرا في مدح خير الورى» تحقيق: علي أبو زيد. وانظر: كشف الظنون: ١/ ١٥٢، ١٥٥، ٢٣٤.

(٤) الإتقان: ٣/ ١٨٢، معترك الأقران: ١/ ٣٢١.

وذكره الزركشي في «البرهان»، ولم يسمه هذا الاسم، بل سماه: الحذف المقابلي[1]. وأفرده بالتصنيف من أهل العصر العلامة برهان الدين البقاعي[2]، قال الأندلسي[3] في شرح البديعية[4]: من أنواع البديع الاحتباك، وهو نوع عزيز، وهو أن يحذف من الأول ما ثبت نظيره في الثاني، ومن الثاني ما ثبت نظيره في الأول، كقوله تعالى: ﴿وَمَثَلُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ كَمَثَلِ ٱلَّذِى يَنْعِقُ . . .﴾ الآية [البقرة: ١٧١]، التقدير: ومثل الأنبياء والكفار كمثل الذي ينعق والذي ينعق به[5]، فحذف[6] من الأول: «الأنبياء»، لدلالة «الذي ينعق» عليه، ومن

---

(١) انظر: البرهان: ٣/ ١٢٩ حيث قال: الحذف المقابلي: وهو أن يجتمع في الكلام متقابلان، فيحذف من واحد منهما مقابله، لدلالة الآخر عليه.

(٢) هو: إبراهيم بن عمر بن حسين البقاعي، أبو الحسن برهان الدين الشافعي، الحافظ المفسر المؤرخ الأديب. أصله من البقاع في لبنان، وسكن دمشق ورحل إلى بيت المقدس والقاهرة، وتوفي بدمشق. من شيوخه: الحافظ ابن حجر العسقلاني صاحب الفتح، شمس الدين ابن الجزري. ومن تلاميذه: الرملي، والنعيمي. له مصنفات كثيرة منها: «نظم الدرر، ط»، «مصاعد النظر، ط»، «أشعار الواعي بأشعار البقاعي» وغيرها. ولد (٨٠٩هـ)، (ت٨٨٥هـ). الضوء اللامع: ١/ ١٠٧ ـ ١١١، البدر الطالع: ١/ ٢١، شذرات الذهب: ٧/ ٣٤١، نظم العقيان للسيوطي: ٢٤ ـ ٢٥، شذرات الذهب: ٧/ ٣٤١، نظم العقيان للسيوطي: ٢٤ ـ ٢٥. واسم مصنفه: «الإدراك لفن الاحتباك» ذكره البقاعي في كتابه: نظم الدرر في تناسب الآيات والسور: ١/ .

(٣) هو: أحمد بن يوسف بن مالك الرعيني الغرناطي الأندلسي، أبو جعفر. كان متحققاً في العربية والأدب، له نظم، موصوفاً بالذكاء وحسن الحفظ. حج وقدم القاهرة، وأخذ عن أبي حيان، وقدم دمشق وسمع المزي. ثم أقام بحلب هو وصاحبه أبو عبد الله محمد بن أحمد جابر الضرير (ت٧٧٩هـ). غاية النهاية: ١/ ١٥١ ـ ١٥٢، الدرر الكامنة: ١/ ٤٠٣ ـ ٤٠٤، شذرات الذهب: ٦/ ٢٦٠، نفح الطيب: ٢/ ٦٧٥.

(٤) اسم شرحه، كما سلف: «طراز الحلة وشفاء الغلة» وهو مخطوط يقع في: ٢٦٥ ورقة من الحجم الكبير في مكتبة الأوقاف العامة ببغداد تحت رقم (١٢١٤٢) كتبت في شهر شعبان سنة (٧٦٣هـ).

(٥) قال سيبويه في باب استعمال الفعل في اللفظ لا في المعنى. لم يشبهوا بالناعق، وإنما شبهوا بالمنعوق به، وإنما المعنى: ومثلكم ومثل الذين كفروا كمثل الناعق والمنعوق به الذي لا يسمع إلا دعاء، ولكنه جاء على سعة الكلام والإيجاز لعلم المخاطب بالمعنى. الكتاب: ١/ ٢١١ ـ ٢١٢.

ولمزيد من التفصيل في ذلك انظر: البرهان: ٣/ ١٣١ ـ ١٣٢.

(٦) في الأصل: «محذوف» وما أثبته من (ح).

الثاني الذي ينعق به لدلالة «الذين كفروا» عليه[1].

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَأَدْخِلْ يَدَكَ فِي جَيْبِكَ تَخْرُجْ بَيْضَآءَ مِنْ غَيْرِ سُوٓءٍ﴾ [النمل: ١٢]، التقدير: وأدخل يدك في جيبك غير بيضاء، وتخرجها تخرج بيضاء، فحذف «غير بيضاء» من الأول، ومن الثاني أخرجها تخرج[2]. وقال/ [٢٦٣/أ/هـ] الزركشي: هو أن يجتمع في الكلام متقابلان، فيحذف من كل واحد منهما مقابله لدلالة الآخر عليه، كقوله تعالى: ﴿أَمْ يَقُولُونَ ٱفْتَرَىٰهُ قُلْ إِنِ ٱفْتَرَيْتُهُۥ فَعَلَىَّ إِجْرَامِى وَأَنَا۠ بَرِىٓءٌ مِّمَّا تُجْرِمُونَ ۝٣٥﴾ [هود: ٣٥] [التقدير: إن افتريته فعلي إجرامي وأنتم برآء منه، وعليكم إجرامكم وأنا بريء مما تجرمون][3]، وقوله تعالى: ﴿وَيُعَذِّبَ ٱلْمُنَٰفِقِينَ إِن شَآءَ أَوْ يَتُوبَ عَلَيْهِمْ﴾ [الأحزاب: ٢٤] فلا يعذبهم، وقوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْرَبُوهُنَّ حَتَّىٰ يَطْهُرْنَ فَإِذَا تَطَهَّرْنَ فَأْتُوهُنَّ﴾ [البقرة: ٢٢٢] أي حتى يطهرن من الدم، ويتطهرن بالماء، فإذا طهرن وتطهرن فأتوهن، وقوله تعالى: ﴿خَلَطُوا۟ عَمَلًا صَٰلِحًا وَءَاخَرَ سَيِّئًا﴾ [التوبة: ١٠٢] أي عملاً صالحاً بسيء، وآخر سيئاً بصالح[4].

قال السيوطي ـ رحمه الله تعالى ـ: ومن لطيفه قوله تعالى: ﴿فِئَةٌ تُقَٰتِلُ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ وَأُخْرَىٰ كَافِرَةٌ﴾ [آل عمران: ١٣]، تقاتل في سبيل الطاغوت[5].

وفي «الغرائب» للكرماني: في الآية الأولى التقدير: مثل الذين كفروا بك[6] كمثل الناعق مع الغنم، فحذف من كل طرف ما يدل عليه الطرف الآخر. وله في القرآن نظائر وهو أبلغ ما يكون من الكلام[7]. انتهى.

وأما فوائد الحذف[8]: فقد ذكروا له فوائد:

---

(١) الاتقان: ٣/ ١٨٢، معترك الأقران: ١/ ٣٢٢. وانظر: البرهان ٣/ ١٣١.

(٢) المرجعين الأولين.

(٣) ما بين المعقوفتين من نسخة (ح).

(٤) البرهان: ٣/ ١٢٩ ـ ١٣١.

(٥) الإتقان: ٣/ ١٨٣، معترك الأقران: ١/ ٣٢٢ ـ ٣٢٣.

(٦) في الأصل: «باب» وما أثبت من (ح).

(٧) غرائب التفسير وعجائب التفسير للكرماني: ١/ ١٩١ وقد نقله السيوطي بنصه في: الإتقان: ٣/ ١٨٣، معترك الأقران: ١/ ٣٢٣.

(٨) قال عبد القاهر الجرجاني: الحذف باب دقيق المسلك لطيف المأخذ، عجيب =

منها: الإيجاز، والاختصار، والاحتراز عن العبث، والتنبيه على أن الزمان متقاصر عن الإتيان بالمحذوف، وأن الاشتغال بذكره يفضي إلى تفويت المهم[١].

وهذه فائدة باب التحذير[٢] والإغراء[٣]. وقد اجتمعا في قوله تعالى: ﴿نَاقَةَ ٱللَّهِ وَسُقْيَـٰهَا﴾ [الشمس: ١٣]، بتقدير[٤]: الزموا، وتحذير بتقدير: ذروا[٥].

ومنها: التعظيم والتفخيم لما في الحذف من الإبهام[٦].

قال حازم[٧] في «منهاج البلغاء»: إنما يحسن الحذف لقوة الدلالة عليه، أو

= الأمر، شبيه بالسحر، فإنك ترى به ترك الذكر أفصح من الذكر، والصمت عن الإفادة أزيد للإفادة، وتجدك أنطق ما تكون إذا لم تنطق وأتم ما تكون بياناً إذا لم تبن. دلائل الإعجاز: ١٤٦.

وسمى أبو الفتح ابن جني الحذف شجاعة العربية. انظر: الخصائص: ٢/ ٣٦٠.

وقال ابن الأثير: أما الإيجاز بالحذف فإنه عجيب الأمر، شبيه بالسحر، وذاك أنك ترى فيه الذكر أفصح من الذكر... إلى آخر كلامه، وهو نص كلام الجرجاني.. المثل السائر: ٣١٦

(١) جعل الزركشي والسيوطي ذلك من أسبابه، حيث قال الزركشي: الثاني في أسبابه: فمنها مجرد الاختصار والاحتراز عن العبث، بناء على الظاهر... البرهان: ٣/ ١٠٥. وقال السيوطي: .... ذكر أسبابه، ثم قال: منها: مجرد الاختصار والاحتراز عن العبث، لظهوره...» الإتقان: ٣/ ١٧٠، معترك الأقران: ١/ ٣٠٥ ـ ٣٠٦.

(٢) وهو تنبيه المخاطب على أمر يجب الاحتراز منه. شرح ابن عقيل على الألفية: ٣/ ٣٠٠.

(٣) وهو أمر المخاطب بلزوم ما يحمد به. المرجع السابق: ٣٠١.

(٤) في الأصل وفي (ح): «بتقديم»، والصواب ما أثبت لاقتضاء السياق له.

(٥) الإتقان: ٣/ ١٧٠، معترك الأقران: ١/ ٣٠٦. وانظر: البرهان: ٣/ ١٠٥، حيث قال الزركشي بعد أن ساق الآية على التحذير: أي احذروا ناقة الله فلا تقربوها، و«سقياها» إغراء بتقدير: الزموا ناقة الله.

(٦) المراجع السابقة.

(٧) هو: حازم بن محمد بن الحسن، أبو الحسن الأنصاري، القرطاجني الأندلسي، التونسي. إمام في النحو والعروض والبيان، قال أبو حيان: هو أوحد زمانه في النظم والنثر والنحو، واللغة، والعروض، وعلم البيان، روى عن جماعة يقاربون ألفاً، وعنه أبو حيان، وابن رشيد. من مصنفاته: «ألفية في النحو»، وكتاب في علم القوافي، وشعره في غاية العلو. وكتابه سماه الزركشي: «منهاج البلغاء وسراج الأدباء». وسماه السيوطي: «سراج البلغاء»، قال الفيروزأبادي: وكتابه في فنه لا نظير له، وله فيه اعتراضات على أرباب =

لقصدية تعديد أشياء، فيكون في تعدادها طول أو سآمة، فيحذف ويكتفي بدلالة الحال عن ذكرها، ولهذا القصد يورد في المواضع التي يراد بها التعجب والتهويل على النفوس، ومنه قوله تعالى: في وصف إهل الجنة: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءُوهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَٰبُهَا﴾ [الزمر: ٧٣] فحذف الجواب؛ إذ[1] كان وصف ما يجدونه ويلقونه عن ذلك لا ينتهي؛ فجعل الحذف دليلاً على ضيق الكلام عن وصف ما يشاهدونه، وتركت النفوس تقدر ما شأنه؛ ولا تبلغ مع ذلك كنه ما هنالك[2]. وكذا قوله تعالى: ﴿وَلَوْ تَرَىٰٓ إِذْ وُقِفُوا۟ عَلَى ٱلنَّارِ﴾ [الأنعام: ٢٧]، أي لرأيت أمراً فظيعاً لا يكاد يحيط به العبارة. انتهى[3].

[١٦٥ب/ح] وقال القزويني في «تلخيص المفتاح» في أحوال/ المسند إليه: أما حذفه فللاحتراز عن العبث بناء على الظاهر[4].

أقول: يعني أنه لا يخفى وأنه في غاية الظهور، فإذا ذكر كان عبثاً. قال[5]: أو تخيل العدول[6] إلى أقوى الدليلين من العقل واللفظ[7].

أقول: وهذه فائدة عظيمة من فوائد الحذف وهو أن المتكلم اعتمد على أن

= البيان، وطريقه فيه مخالف لطريق السكاكي، وعبد القاهر، والرماني، وكل نكتة يريد إيرادها يقول في أولها: إضاءة وتنوير. ولد (٦٠٨هـ)، (ت٦٨٤هـ).

البلغة: ٧٨ ـ ٧٩، بغية الوعاة: ١/ ٤٩١ ـ ٤٩٢، نفح الطيب: ١/ ٦٢٧، شذرات الذهب: ٥/ ٣٨٧، البرهان: ١/ ٣١١. وقد طبع الكتاب بالعنوان الذي سماه به الزركشي عام (١٩٦٦م)، بتحقيق محمد الحبيب ابن الخوجة، رسالة دكتوراه من جامعة باريس.

(١) في الأصل وفي (ح): «إذا» والصواب ما أثبت لاقتضاء السياق له.

(٢) انظر: منهاج البلغاء: ٣٩. وانظر: نص كلام حازم في البرهان: ٣/ ١٠٥ ـ ١٠٦، معترك الأقران: ١/ ٣٠٦، الإتقان: ٣/ ١٧١.

(٣) الإتقان: ٣/ ١٧١، معترك الأقران: ١/ ٣٠٦.

وقول المؤلف: انتهى في هذا الموضع لا معنى له فيما أرى، إذ أن كلام حازم قد انتهى عند قوله هنالك.

(٤) التلخيص: ٣٥.

وانظر: الإيضاح: ١٠٩، شروح التلخيص: ١/ ٢٧٤.

(٥) أي: القزويني.

(٦) من قوله: وأنه في غاية الظهور.... حتى هنا ساقط من (ح).

(٧) التلخيص: ٥٣. وانظر: شروح التلخيص: ١/ ٢٧٥، الإيضاح: ١٠٩.

العقل مثبت للمحذوف راسخ فيه، كما أن العبارة مثبت للمذكور موضحة له، ودلالة العقل أقوى من دلالة اللفظ، لأنه يحتاج إلى الفعل.

قال في التلخيص: أو اختبار تنبه السامع عند القرينة، أو مقدار تنبهه[1].

أقول: وهما نكتتان من فوائد الحذف، يعني تحذف المحذوف ولتعلم هل ينبه السامع أو هل يتنبه من أول وهلة، أو بعد التأمل[2].

قال: أو إيهام صونه[3] عن لسانك[4] يعني تعظيماً له، «أو عكسه»[4] يعني أنك تصون لسانك عن ذكره تحقيراً له. قال: «أو تعينه»[4] يعني لا ينصرف إلا إليه، كقولنا: خالق كل شيء، فاعل لما يريد، لا ينصرف إلا إلى الله تعالى[5].

قال: «أو ادعاء[6] التعين»[7] يعني: وإن أمكن أن ينصرف إلى الغير، لكن المتكلم يدعي أنه لا ينصرف إلا إلى مذكور معروف تعظيماً وتنويهاً، نحو: وهاب الألوف، يعني الخليفة[8].

وقال[9] في باب متعلقات الفعل: وإما للتعميم مع الاختصار، كقولك: قد كان منك ما يؤلم، أي كل أحد، وعليه قوله تعالى [يونس: ٢٥]: ﴿وَٱللَّهُ يَدۡعُوٓاْ إِلَىٰ دَارِ ٱلسَّلَٰمِ﴾[10].

أقول: يعني بحذف المفعول للتعميم كما في الآية والله يدعو، أي: جميع عباده[11].

---

(١) التلخيص: ٥٤. وانظر: شروح التلخيص: ١/ ٢٧٧، الإيضاح: ١٠٩.
(٢) من قوله: المتكلم اعتمد على أن العقل. . . حتى هنا ساقط من (ح).
(٣) أي: المسند إليه.
(٤) التلخيص: ٥٤، شروح التلخيص: ١/ ٢٧٨ ـ ٢٧٩.
(٥) انظر: شروح التلخيص: ١/ ١٧٩.
(٦) في الأصل وفي (ح): «الدعاء» والصواب ما أثبت.
(٧) التلخيص: ٥٤. وانظر: شروح التلخيص: ١/ ٢٧٩.
الإيضاح: ١٠٩.
(٨) انظر: شروح التلخيص: ١/ ٢٧٩ ـ ٢٨٠.
(٩) عود إلى كلام القزويني.
(١٠) التلخيص: ١٣١.
وانظر: الإيضاح: ٢٠١.
(١١) انظر: شروح التلخيص: ٢/ ١٤٠.

قال: وأما لمجرد الاختصار[1]، نحو: أصغيت إليه، أي: أذني، وعليه قوله تعالى: ﴿أَرِنِيٓ أَنظُرۡ إِلَيۡكَۚ﴾ [الأعراف: ١٤٣]، أي: ذاتك. انتهى[2].

[١٢٦٣/هـ] أقول: حمل الآية على أنه لمجرد/ الاختصار مما لا ينبغي في القرآن، فإنها نكتة ضعيفة لفظية.

وجعل الآية في عروس الأفراح للسبكي، مما حذف تعظيماً لذكره، وصيانة اللسان عن أن ينطق به لشرفه وعلوه[3]، وهو في غاية النفاسة والحسن.

قال[4]: أو لرعاية الفاصلة[5]، كقوله تعالى: ﴿مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَىٰ ۝٣﴾ [الضحى: ٣]. انتهى[6].

كذا ذكره غير واحد، أن حذف المفعول في «قلى» لرعاية السجعة، وهو ضعيف، ولم أر من ذكر لذلك نكتة معنوية، وقد لاح لي في ذلك: أنه إنما حذف المفعول لئلا يواجه[7] الحق ﷻ نبيه ـ عليه الصلاة والسلام ـ بكاف الخطاب ـ فإن القلي هو[8] الإبعاد، والهجر، والبغض[9] ـ فحذف لئلا يتوجه إليه هذا الخطاب، وإن كان منفياً، فقال[10] تعالى: ﴿مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَىٰ ۝٣﴾ [الضحى: ٢].

---

(١) عند قيام قرينة.

(٢) التخليص: ١٣١ ـ ١٣٢، والإيضاح: ٢٠٢.
وانظر: شروح التلخيص: ٢/ ١٤١ ـ ١٤٢.

(٣) انظر: عروس الأفراح، ضمن شروح التلخيص: ٢/ ١٤٣. ونص كلامه بعد أن ساق الآية... وعندي أن ترك المفعول هنا للتعظيم.

(٤) أي: القزويني.

(٥) انظر: التلخيص: ١٣٢ ونص كلامه: «وأما للرعاية على الفاصلة...».

(٦) المرجع السابق.

(٧) في الأصل وفي (ح): «يوجه» والأولى ما أثبت.

(٨) في الأصل وفي (ح): «وهو» والأولى ما أثبت.

(٩) انظر: تفسير الطبري: ٣٠/ ٢٣٠ حيث روى بسنده عن ابن عباس رضي الله عنهما في تفسير قوله تعالى: ﴿مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَىٰ ۝٣﴾ أي: ما تركك ربك، وما أبغضك.
وروى بسنده عن ابن زيد قال: ما قلاك ربك وما أبغضك؛ قال: والقالي: المبغض.
وانظر: تفسير ابن كثير: ٤/ ٥٥٨، البحر المحيط: ٨/ ٤٨٥.

(١٠) في الأصل: «وقال» وما أثبت من (ح).

فإن قلت: كيف قال جل شأنه: ﴿مَا وَدَّعَكَ﴾، والتوديع: المفارقة، وخاطبه بها؟ قلت: التوديع ليس مثل القلى، فإن الموادعة المفارقة، وتكون من غير مباغضة ولا مقاطعة ولا قلى، بخلاف القلى، فإنه البغض والهجر، والصد. فكان أمره عظيم لا تستطيعه مرارة المحبوبين، ولذا قال قائلهم:

عذب ـ بغير الهجر ـ قلبي تجد له ... على غير جفاك اصطبار[1]

قال الشيخ عبد القاهر: ما من اسم حذف في الحالة التي ينبغي أن يحذف[2] فيها إلا وحذفه أحسن من ذكره[3].

وسمى ابن جني الحذف: شجاعة العربية[4]؛ لأنه شجع على الكلام.

فائدة:

قال الشيخ عز الدين: لا يقدر من المحذوف إلا أشدها موافقة للغرض، وأفصحها؛ لأن العرب لا تقدر إلا ما لو لفظوا به لكان أحسن وأنسب لذلك الكلام، كما يفعلون ذلك في الملفوظ به، نحو قوله تعالى: ﴿جَعَلَ ٱللَّهُ ٱلْكَعْبَةَ ٱلْبَيْتَ ٱلْحَرَامَ قِيَـٰمًا لِّلنَّاسِ﴾ [المائدة: ٩٧]، قدر أبو علي: جعل الله نصب الكعبة. وقدر غيره: حرمة الكعبة، وهو أولى[5]؛ لأن تقدير «الحرمة» في الهدي والقلائد والشهر الحرام لا يشك في فصاحته، وتقدير: «النصب» فيها بعيد من الفصاحة[6].

قال[7]: ومهما تردد المحذوف بين الحسن والأحسن وجب تقدير الأحسن، فإن الله ﷻ وصف كتابه: بأنه أحسن الحديث[8]، فليكن محذوفه أحسن

---

(١) لم أقف على قائله.

(٢) في الأصل وفي (ح): «تحذف» والصواب ما أثبت لمناسبته للسياق.

(٣) انظر: دلائل الإعجاز: ١٥٢ ـ ١٥٣ ونص كلامه هو ما من اسم أو فعل تجده قد حذف ثم أصيب به موضعه وحذف في الحال التي ينبغي أن يحذف فيها إلا وأنت تجد حذفه هناك أحسن من ذكره، وترى إضماره في النفس أولى وآنس من النطق به».

(٤) انظر: الخصائص: ٢/ ٣٦٠.

(٥) أي: أولى من تقدير أبي علي. كما قال ذلك عز الدين بن عبد السلام في الإشارة إلى الإيجاز: ٤.

(٦) انظر: الإشارة إلى الإيجاز، لابن عبد السلام: ٤.

(٧) أي: عز الدين بن عبد السلام.

(٨) كما في قوله تعالى: ﴿ٱللَّهُ نَزَّلَ أَحْسَنَ ٱلْحَدِيثِ كِتَـٰبًا مُّتَشَـٰبِهًا مَّثَانِىَ تَقْشَعِرُّ مِنْهُ جُلُودُ ٱلَّذِينَ =

المحذوفات، كما أن ملفوطه أحسن الملفوظات[1].

قال[2]: ومتى تردد بين أن يكون مجملاً أو مبيناً، فتقدير المبين أحسن، نحو قوله تعالى: ﴿وَدَاوُۥدَ وَسُلَيْمَٰنَ إِذْ يَحْكُمَانِ فِى ٱلْحَرْثِ﴾ [الأنبياء: ٧٨] لك أن تقدر: في أمر الحرث، أو في تضمين الحرث، وهو أولى؛ لتبيينه وهو مجمل لتردده بين أنواع[3].

فصل:

نذكر فيه أنواع الإطناب[4] كما سبق أنواع الإيجاز[5].

النوع الأول: من أنواع الإطناب، الإطناب بتكثير الجمل، نحو قول الله تعالى: ﴿إِنَّ فِى خَلْقِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَٱخْتِلَٰفِ ٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ وَٱلْفُلْكِ ٱلَّتِى تَجْرِى فِى

= يَخْشَوْنَ رَبَّهُمْ ثُمَّ تَلِينُ جُلُودُهُمْ وَقُلُوبُهُمْ إِلَىٰ ذِكْرِ ٱللَّهِ ۚ ذَٰلِكَ هُدَى ٱللَّهِ يَهْدِى بِهِۦ مَن يَشَآءُ ۚ وَمَن يُضْلِلِ ٱللَّهُ فَمَا لَهُۥ مِنْ هَادٍ ﴿٢٣﴾﴾ [الزمر: ٢٣].

(١) انظر: الإشارة إلى الإيجاز: ٢٠٤.

(٢) أي: عز الدين بن عبد السلام.

(٣) المرجع السابق: ٢٠٤.

(٤) الإطناب: مأخوذ من أطنب في الشيء إذا بالغ فيه، ويقال: أطنبت الريح، إذا اشتدت في هبوبها، وأطنب في السير: إذا اشتد فيه.

اللسان: ١/٥٦٢، مادة: (طنب).

وحده ابن الأثير بأنه: زيادة اللفظ على المعنى لفائدة. قال: فهذا الحد يميزه عن التطويل: إذ التطويل هو زيادة اللفظ عن المعنى لغير فائدة.

المثل السائر: ٢/٣٩٣.

وقال أبو هلال العسكري: المنطق إنما هو بيان، والبيان لا يكون إلا بالإشباع، والشفاء لا يقع إلا بالإقناع، وأفضل الكلام أبينه، وأبينه أشد إحاطة بالمعانى، ولا يحاط بالمعاني إحاطة تامة إلا بالاستقصاء، والإيجاز للخواص، والإطناب مشترك فيه الخاصة والعامة... الصناعتين: ١٩٠.

ثم قال أيضاً: والقول القصد: أن الإيجاز والإطناب يُحتاج إليهما في جميع الكلام، وكل نوع منه، ولكل واحد منهما موضع، فالحاجة إلى الإيجاز في موضعه كالحاجة إلى الإطناب في مكانه،... الصناعتين: ١٩٠.

هذا وانظر مناقشة ابن الأثير للعسكري وغيره ممن اختار عدم التفريق بين الإطناب والتطويل في الجامع الكبير: ١٤٦ ـ ١٥١، المثل السائر: ٢/٣٩١ ـ ٣٩٢.

قلت: والتفريق بين الإطناب والتطويل هو ما أراه وأختاره، لما ذكره ابن الأثير وغيره.

(٥) انظر ذلك فيما سلف من هذا النوع: ١٤٤٠.

﴿ٱلْبَحْرِ . . .﴾ الآية في سورة (البقرة) [البقرة: ١٦٤]. أطنب الله ـ جل شأنه ـ في أنواع المتفكر فيه لكون الخطاب فيه لجميع[1] الثقلين، [و][2] في [كل][3] عصر وحين[4]، للعالم[5] والجاهل، والموافق والمخالف[6]، وكذا قوله تعالى: ﴿إِنَّ فِى خَلْقِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَٱخْتِلَٰفِ ٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ لَءَايَٰتٍ لِّأُو۟لِى ٱلْأَلْبَٰبِ﴾ في سورة (آل عمران) [١٩٠]. أطنب الحق فيها في صفات المتفكرين لبيان شرفهم وعلو مقامهم، وما منحهم الله من جليل النعم، وكذلك قوله تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ يَحْمِلُونَ ٱلْعَرْشَ وَمَنْ حَوْلَهُۥ يُسَبِّحُونَ بِحَمْدِ رَبِّهِمْ وَيُؤْمِنُونَ بِهِۦ﴾ [غافر: ٧]، فقوله تعالى: ﴿وَيُؤْمِنُونَ بِهِۦ﴾ إطناباً؛ لأن من المعلوم إيمان حملة العرش، وَذُكر؛ لإظهار شرف الإيمان والترغيب فيه[7]. وكذا قوله تعالى: ﴿وَوَيْلٌ لِّلْمُشْرِكِينَ ۝ ٱلَّذِينَ لَا يُؤْتُونَ ٱلزَّكَوٰةَ﴾ [فصلت: ٦، ٧]، وليس أحد من المشركين مزكي، والنكتة: الحث للمؤمنين على أدائها، والتحذير من المنع، حيث جعل من أوصاف المشركين[8].

النوع الثاني: من أنواع الإطناب: دخول حرف فأكثر من حروف التأكيد على الجملة، مثل: لام[9] الابتداء[10]، و«ألا» ....

---

(١) في الأصل وفي (ح): «بجميع» والصواب ما أثبت لاقتضاء السياق له.

(٢) زيادة مني يقتضيها السياق.

(٣) زيادة مني يقتضيها السياق.

(٤) في الأصل وفي (ح): «وحيز» والصواب ما أثبت لاقتضاء السياق له.

(٥) في الأصل وفي (ح): «العالم» والصواب ما أثبت لاقتضاء السياق له.

(٦) الإتقان: ٣/ ١٩٢، معترك الأقران: ١/ ٣٣٣. وانظر: مفتاح العلوم، للسكاكي: ١٣٥ حيث قال بعد أن ذكر الآية: ترك إيجازه وهو أن في ترجح وقوع أي ممكن كان، على لا وقوعه، لآيات العقلاء؛ لكونه كلاماً لا مع الإنس فحسب، بل مع الثقلين، ولا مع قرن دون قرن، بل مع القرون كلها قرناً فقرناً إلى انقراض الدنيا. . . .

(٧) انظر في ذلك: مفتاح العلوم للسكاكي: ١٣٦ فقد قال بعد سياقه الآية: لو أريد اختصاره لما انخرط في الذكر ﴿يُؤْمِنُونَ بِهِۦ﴾، إذ ليس أحد من مصدق حملة العرش يرتاب في إيمانهم.

وانظر كذلك: الإتقان: ٣/ ١٩٣، معترك الأقران: ١/ ٣٣٣.

(٨) الإتقان: ٣/ ١٩٣، معترك الأقران: ١/ ٣٣٣ ـ ٣٣٤.

(٩) في الأصل وفي (ح): «ولام» والصواب ما أثبت لاقتضاء السياق له.

(١٠) قال في مغني اللبيب: ٣٠٠: . . . وفائدتها أمران: توكيد مضمون الجملة، ولهذا =

الاستفتاحية[1]، و«أما»[2]، و«ها»[3] التنبيه[4].

[٢٦٤ب/هـ] والكلام في التأكيد[5] إذا لم/ يكن هو[6] مقتضى الحال، أما إذا كان الحال مقتضية[7] فليس من الإطناب./ . مثال التأكيد على وجه الإطناب، قوله [١٦٥أ/ح] تعالى: ﴿ثُمَّ إِنَّكُم بَعْدَ ذَٰلِكَ لَمَيِّتُونَ ﴿١٥﴾ ثُمَّ إِنَّكُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ تُبْعَثُونَ ﴿١٦﴾﴾ [المؤمنين: ١٥، ١٦]، أكد الموت تأكيدين، وإن لم ينكر؛ لتنزيل المخاطبين ـ لتماديهم في الغفلة ـ تنزيل من ينكر الموت. وأكد إثبات البعث تأكيداً واحداً وإن كان أشد نكيراً؛ لأنه لما كانت أدلته ظاهرة واضحة، نزل إنكار المنكر منزلة العدم[8].

كما في قوله تعالى: ﴿ذَٰلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ﴾ [البقرة: ٢]، نفي عنه «الريب» على سبيل الاستغراق بـ«لا» مع أن «الريب» واقع فيه من المرتابين؛ لكن نزل ارتيابهم فيه منزلة العدم، تعويلاً على ما فيه من الأدلة الباهرة، أو

= زحلقوها في باب «إن» عن صدر الجملة كراهية ابتداء الكلام بمؤكدين. وانظر: البرهان: ٤/ ٣٣٤ ـ ٣٣٥.

(١) قال ابن هشام: ألا؛ بفتح الهمزة والتخفيف، تأتي على خمسة أوجه: أحدها: أن تكون للتنبيه، فتدل على تحقق ما بعدها... ثم يقول:... وأفادتها التحقيق من جهة تركيبها من الهمزة، ولا. المغني: ٩٥ ـ ٩٦. وانظر: البرهان: ٤/ ٢٣٥.

(٢) ساقط من (ح): قال في البرهان: ٣/ ٢٤٢: أما بالفتح والتشديد كلمة فيها معنى الشرط، بدليل لزوم الفاء في جوابها، وقدرها سيبويه بـ «مهما»، وفائدتها في الكلام: أنها تكسبه فضل تأكيد...

وقال ابن هشام: أما ـ بالفتح والتشديد ـ فهي حرف شرط، وتفصيل، وتوكيد،... المغني: ٧٩ ـ ٨٠.

(٣) ساقط من (ح).

(٤) قال ابن هشام: ها: على ثلاثة أوجه... ثم قال:... أن تكون للتنبيه، فتدخل على أربعة: أحدها: الإشارة غير المختصة بالبعيد نحو: «هذا». والثاني: ضمير الرفع المخبر عنه باسم إشارة نحو: ﴿هَٰأَنتُمْ هَٰؤُلَاءِ﴾ [آل عمران: ١١٩]. الثالث: نعت أي في النداء نحو: يا أيها الرجل وهي في هذا واجبة للتنبيه.

المغني: ٤٥٥ ـ ٤٥٦. وانظر: البرهان: ٤/ ٤٣٢.

(٥) أي: على أنه نوع من أنواع الإطناب.

(٦) أي: التأكيد.

(٧) أي: مقتضية للتأكيد.

(٨) انظر: البرهان: ٣/ ٨٧ ـ ٨٨، الإتقان: ٣/ ١٩٤، معترك الأقران: ١/ ٣٣٤ ـ ٣٣٥.

عد من ارتاب فيه بمنزلة العدم، وأنهم ليس ممن يعتد بهم، لجهلهم، وسوء طباعهم، وأن الناس هم الذين يؤمنون به ويهتدون به[1].

وقال الزمخشري: بولغ في تأكيد الموت تنبيهاً للإنسان أن يكون الموت نصب عينه، ولا يغفل عن ترقبه، فإن مآله إليه، فأكدت جملته ثلاث مرات لهذا المعنى، لأن الإنسان في الدنيا يسعى فيها غاية السعي؛ حتى كأنه مخلد، ولم يؤكد جملة البعث إلا بـ«إن» لأنه برز في صورة المقطوع به الذي لا يمكن فيه نزاع، ولا يقبل الإنكار[2].

لطيفة:

قال الجرجاني في «نظم القرآن»: قوله تعالى: ﴿وَيَقُولُ ٱلْإِنسَٰنُ أَءِذَا مَا مِتُّ لَسَوْفَ أُخْرَجُ حَيًّا ﴿٦٦﴾﴾ [مريم: ٦٦] ليست اللام فيه للتأكيد؛ فإنه منكر؛ فكيف يحقق ما ينكر؟ وإنما قاله حاكياً به كلام النبي ﷺ الصادر منه بأداة التأكيد، فحكاه، فنزله منزلة الآية على ذلك[3].

«تنبيه» ذكر السيوطي ـ رحمه الله تعالى ـ في «الإتقان» من أنواع الإطناب:

---

(١) انظر ذلك في: معترك الأقران: ١/ ٣٣٥، الإتقان: ٣/ ١٩٤.

(٢) لم أجده في مظانه من كتب الزمخشري، ولعل السيوطي وهم في نسبته إليه، وتبعه المؤلف. فأني قد رأيت ذلك في تفسير البحر المحيط: ٦/٣٩٩، ونسبه أبو حيان فيه إلى نفسه، حيث قال بعد تفسيره لآيتي سورة المؤمنين [١٥ ـ ١٦]: فإن قلت: الموت مقطوع به عند كل أحد، والبعث قد أنكرته طوائف واستبعدته، وإن كان مقطوعاً به من جهة الدليل؛ لا مكانه في نفسه، ومجيء السمع به، فوجب القطع به، فما بال جملة الموت جاءت مؤكدة بـ«إنّ» وبـ«اللام»، ولم تؤكد جملة البعث إلّا بـ«إنّ»؟!.

ثم قال: فالجواب: أنه بُولغ في تأكيد ذلك تنبيهاً للإنسان أن يكون الموت نصب عينيه، ولا يغفل عن ترقبه، فإن مآله إليه، فكأنه أكدت جملته ثلاث مرات لهذا المعنى؛ لأن الإنسان في الحياة الدنيا يسعى فيها غاية السعي ويؤكد ويجمع، حتى كأنه مخلد فيها، فنبه بذكر الموت مؤكداً مبالغاً فيه؛ ليقصر، وليعلم أن آخره إلى الفناء فيعمل لدار البقاء، ولم تؤكد جملة البعث إلا بـ«إنّ»؛ لأنه أبرز في صورة المقطوع به الذي لا يمكن فيه نزاع، ولا يقبل إنكاراً، وأنه حتم لا بد من كيانه، فلم يحتج إلى توكيد ثان. وقد نسبه إلى الزمخشري أيضاً: الزركشي في البرهان: ٢/ ٨٨. والسيوطي في الإتقان: ٣/ ١٩٤، معترك الأقران: ١/ ٣٣٥.

(٣) انظر: كلام الجرجاني بنصه في: الإتقان: ٣/ ١٩٦، معترك الأقران: ١/ ٣٣٧.

أن يكون شيئاً من أدوات التوكيد، ولام الابتداء والقسم، وغير ذلك من الأدوات[1].

وليس الأمر على إطلاقه، بل التأكيد والقسم إن كان الكلام مقتضيه في أصل تأدية المعنى فليس من الإطناب، بل هو من المساواة. وإن لم يكن الكلام مقتضيه فهو من بابه كما قدمناه[2].

الثالث من أنواع الإطناب: الزيادة في الكلام بعض الحروف التي يقصد بها تأكيد الكلام وتقويته، كقوله تعالى: ﴿أَلَيْسَ ٱللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُۥ﴾ [الزمر: ٣٦][3].

وأما الأفعال، فنحو قوله تعالى: ﴿كَيْفَ نُكَلِّمُ مَن كَانَ فِى ٱلْمَهْدِ صَبِيًّا﴾ [مريم: ٢٩] فـ«كان» قال بعضهم: صلة أتى بها للتأكيد والتقوية[4].

وقال بعضهم: أصبح في قوله تعالى: ﴿فَأَصْبَحُوا۟ خَٰسِرِينَ﴾ [المائدة: ٣] [مزيدة][5].

وقال الرماني: العادة أن من به علة تزداد[6] بالليل ويرجو الفرج عند الصبح، فاستعمل «أصبح» لأن الخسران حصل لهم في الوقت الذي يرجى فيه الفرج، [فليست زائدة][7].

---

(١) انظر: الإتقان: ٣/ ١٩٣، معترك الأقران: ١/ ٣٣٤.

(٢) انظر صفحة (١٤٨٣) فيما سلف من هذا النوع.

(٣) فالباء في قوله: «بكاف» زائدة لتأكيد النفي. انظر: البرهان: ٣/ ٧٥، ٨٤، وذكر الأخفش أن الباء تزاد في كثير من الكلام. انظر: معاني القرآن، للأخفش: ٢/ ٦٢٦.

وكذلك «الواو» اختلف في زيادتها بين الكوفيين والبصريين، فالأولون قالوا بذلك. وذهب البصريون إلى عدم جواز القول بزيادتها. انظر تفصيل ذلك في: الإنصاف: ٢/ ٤٥٦ ـ ٤٦٢، شرح ابن يعيش على المفصل: ١١٤٨، شرح رضي الدين على الكافية: ٢/ ٣٤٢.

(٤) انظر: مجاز القرن لأبي عبيدة: ١/ ٧ فإنه لما ذكر الآية قال: ولـ «كان» مواضع: فمنها: لما مضى.

(٥) زيادة أضفتها من البرهان: ٣/ ٧١ حيث قال فيه: ومنه زيادة «أصبح» ثم قال: قال حازم: إن كان الأمر الذي ذكر أنه أصبح فيه يكن أمسى فيه، فليست زائدة، وإلا فهي زائدة، كقولك: أصبح العسل حلوا.

وانظر: منهاج البلغاء وسراج الأدباء: ٣٩١.

(٦) في الأصل وفي (ح): «يزداد» والأولى ما أثبت لأنه أنسب للسياق.

(٧) ساقط من الأصل ومن (ح): وصوبته من مصادره.

ولم أجد كلام الرماني في مظانه في كتبه المطبوعة. فانظره بنصه في: البرهان: ٣/ ٧١، الإتقان: ٣/ ١٩٧، معترك الأقران: ١/ ٣٣٨.

وأما الأسماء، فأكثر النحويين على أنها لا تزاد في الكلام[1].

وبعض النحويين واللغويين يرون زيادة الأسماء، وقد ذكروا ذلك في كثير من كلام العرب، فيقولوا: هو مقحم، أي: زائد[2]. وحمل عليه بعضهم قوله تعالى: ﴿فَإِنْ ءَامَنُوا۟ بِمِثْلِ مَآ ءَامَنتُم بِهِۦ ...﴾ [البقرة: ١٣٧] أي: بما[3].

الرابع من أنواع الإطناب: التأكيد الصناعي[4]، وهو أربعة أقسام:

أحدها: التأكيد المعنوي[5] بـ«كل»، و«أجمع»، و«كلا»، و«كلتا»، نحو قوله تعالى: ﴿فَسَجَدَ ٱلْمَلَـٰٓئِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ ۝٣٠﴾ [الحجر: ٣٠][6].

الثاني: التأكيد اللفظي، وهو تكرار اللفظ الأول بلفظه، نحو قوله تعالى:

---

(١) قال ابن هشام: والقول بزيادة الحرف أولى من القول بزيادة الاسم، بل زيادة الاسم لم تثبت. مغني اللبيب: ٢٣٨.

وقال الزركشي في البرهان: ٣/ ٧٤: حق الزيادة أن تكون في الحروف وفي الأفعال، وأما الأسماء فنص أكثر النحويين على أنها لا تزاد.

وكذلك ذكر السيوطي في الإتقان: ٣/١٩٧، معترك الأقران: ١/٣٣٨، على أن أكثر النحويين نصوا على أنها لا تزاد.

(٢) مثل الزمخشري، فإنه حكم عليها في مواضع عدة بأنها مقحمة، أي زائدة.

مثل قوله عند تفسير قوله تعالى: ﴿يُخَـٰدِعُونَ ٱللَّهَ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ...﴾ [البقرة: ٩] إن اسم الجلالة مقحم، ولا يتصور مخادعتهم لله تعالى... الكشاف: ٣٠ ـ ٣١. وكلامه فيه نظر من حيث المعنى. انظر: الرد عليه في حاشية ابن المنير على الكشاف: ١/ ٣٠ ـ ٣١. وانظر كذلك: تفسير الطبري: ١/ ٢٧٢ ـ ٢٧٧ في معنى الآية السابقة.

(٣) انظر: البيان، لابن الأنباري: ١/ ١٢٥ حيث قال فيه: ويجوز أن تكون «مثل» زيادة، وتقديره: ﴿فَإِنْ ءَامَنُوا۟ بِمِثْلِ مَآ ءَامَنتُم بِهِۦ﴾ ثم قال: وزيادة الحروف أحسن من زيادة الاسم.

والتبيان للعكبري: ١/ ١٢٢ فإنه قال: وقيل: مثل زائدة، و«ما» بمعنى الذي.

(٤) التأكيد من أكد تأكيداً، ويقال أيضاً: توكيد مصدر وكد، لغتان، وربما أطلق سيبويه والأخفش، والمبرد، على التأكيد الصفة.

المساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل: ٢/ ٣٨٤.

(٥) التأكيد المعنوي: هو الرافع توهم إضافة المتبوع، أو أن يراد به الخصوص، نحو: قتل العدو زيد نفسه، فيذكر النفس علم أن زيداً باشر القتل، ولولاه لجاز اعتقاد كونه أمراً. المصدر السابق. وذكر ذلك السيوطي في الإتقان: ٣/ ١٩٧ على أنه فائدة للتأكيد المعنوي.

(٦) وانظر: أوضح المسالك لابن هشام: ٣/ ٣٢٧ وما بعدها، المساعد على تسهيل الفوائد: ٢/ ٣٨٤ وما بعدها، الإتقان للسيوطي: ٣/ ١٩٧، معترك الأقران: ١/ ٣٣٩.

﴿دَكًّا دَكًّا﴾ [الفجر: ٢١]، ﴿صَفًّا صَفًّا﴾ [الفجر: ٢٢]، ﴿قَوَارِيرَا۠ قَوَارِيرَاْ﴾ [الإنسان: ١٥، ١٦]، أو مرادفه، نحو قوله تعالى: ﴿ضَيِّقًا حَرَجًا﴾ [الأنعام: ١٢٥][١].

الثالث: تأكيد الفعل بالمصدر، نحو قوله تعالى: ﴿وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكۡلِيمٗا﴾ [النساء: ١٦٤]، ﴿وَسَلِّمُواْ تَسۡلِيمًا﴾ [الأحزاب: ٥٦].

الرابع: الحال المؤكدة، نحو قوله تعالى: ﴿وَأَرۡسَلۡنَٰكَ لِلنَّاسِ رَسُولٗاۚ﴾ [النساء: ٧٩].

كذا ذكر الحافظ السيوطي في «الإتقان» هذا النوع أنه من الإطناب، وأطال في أمثلته[٢].

وأقول[٣]: إن التوكيد بسائر أنواعه ليس من الإطناب في شيء، بل هو من أصل الكلام، وقصد به المتكلم رفع المجاز، فليس من الإطناب، لأن الإطناب: الزيادة عن أصل الكلام الذي به يتساوى المعنى، وليس التأكيد منه، / . [٢٦٤/أ هـ]

ولم يذكره القزويني في «تلخيص المفتاح»[٤].

الخامس من أنواع الإطناب: التكرير[٥]، وهو من محاسن الفصاحة[٦]، وله فوائد:

---

(١) انظر: الإتقان: ٣/ ١٩٧، معترك الأقران: ١/ ٣٣٩.

(٢) الإتقان: ٣/ ١٩٧ ـ ١٩٨، وانظر: معترك الأقران: ١/ ٣٣٨ ـ ٣٣٩..

(٣) هذا اعتراض من المؤلف ابن عقيلة على السيوطي.

(٤) انظر: ٢٢١، وما بعدها من التلخيص.

(٥) قال ابن الأثير في المثل السائر: ٣/ ٧: وحده هو دلالة اللفظ على المعنى مردداً. كما أنه فرق بينه وبين «التطويل» و«الإطناب» بقوله: الإطناب: هو زيادة اللفظ على المعنى لفائدة.

والتطويل: هو زيادة اللفظ على المعنى لغير فائدة المثل السائر: ٢/ ٣٩٣ ـ ٣٩٤. وانظر في ذلك: التخليص وشروحه: ٣/ ٢١٨، الإيضاح: ٣٠٤، الإتقان: ٣/ ١٩٩، معترك الأقران: ١/ ٣٤١.

(٦) قال الزركشي: . . . وقد غلط من أنكر كونه من أساليب الفصاحة، ظناً أنه لا فائدة له، وليس كذلك، بل هو من محاسنها. . . البرهان: ٣/ ٩.

وقال ابن الأثير: واعلم أن هذا النوع من مقاتل علم البيان، وهو دقيق المأخذ. المثل السائر: ٣/ ٧.

[١] منها: التقرير، وقد قيل: الكلام إذا تكرر تقرر[(١)].

[٢] ومنها: التأكيد[(٢)].

[٣] ومنها: زيادة التنبيه على ما ينفي التهمة، ليكمل تلقي الكلام بالقبول[(٣)]، ومنه قوله تعالى ـ حاكياً ـ: ﴿وَقَالَ ٱلَّذِىٓ ءَامَنَ يَٰقَوْمِ ٱتَّبِعُونِ أَهْدِكُمْ سَبِيلَ ٱلرَّشَادِ ﴿٣٨﴾ يَٰقَوْمِ إِنَّمَا هَٰذِهِ ٱلْحَيَوٰةُ ٱلدُّنْيَا مَتَٰعٌ﴾ [غافر: ٣٨، ٣٩] فكرر النداء لذلك[(٤)].

[٤] ومنها: إذا طال الكلام وخشي تناسي الأول، أعيد ثانياً تطرية له، وتجديداً لعهده[(٥)]، ومنه قوله تعالى: ﴿ثُمَّ إِنَّ رَبَّكَ لِلَّذِينَ عَمِلُوا۟ ٱلسُّوٓءَ بِجَهَٰلَةٍ ثُمَّ تَابُوا۟ مِنۢ بَعْدِ ذَٰلِكَ وَأَصْلَحُوٓا۟ إِنَّ رَبَّكَ مِنۢ بَعْدِهَا لَغَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴿١١٩﴾﴾ [النحل: ١١٩] وقوله تعالى: ﴿ثُمَّ إِنَّ رَبَّكَ لِلَّذِينَ هَاجَرُوا۟ مِنۢ بَعْدِ مَا فُتِنُوا۟ ثُمَّ جَٰهَدُوا۟ وَصَبَرُوٓا۟ إِنَّ رَبَّكَ مِنۢ بَعْدِهَا ...﴾ [النحل: ١١٠]، وقوله تعالى: ﴿وَلَمَّا جَآءَهُمْ كِتَٰبٌ مِّنْ عِندِ ٱللَّهِ ...﴾ إلى قوله: ﴿فَلَمَّا جَآءَهُم مَّا عَرَفُوا۟ كَفَرُوا۟ بِهِۦ﴾ [البقرة: ٨٩]، وقوله تعالى: ﴿لَا تَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ يَفْرَحُونَ بِمَآ أَتَوا۟ وَّيُحِبُّونَ أَن يُحْمَدُوا۟ بِمَا لَمْ يَفْعَلُوا۟ فَلَا تَحْسَبَنَّهُم بِمَفَازَةٍ مِّنَ ٱلْعَذَابِ ...﴾ [آل عمران: ١٨٨]، وقوله تعالى: ﴿... إِنِّى رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا وَٱلشَّمْسَ وَٱلْقَمَرَ رَأَيْتُهُمْ لِى سَٰجِدِينَ﴾ [يوسف: ٤][(٦)].

[٥] ومنها: التعظيم[(٧)]، نحو قوله تعالى: ﴿ٱلْحَآقَّةُ ﴿١﴾ مَا ٱلْحَآقَّةُ ﴿٢﴾﴾ [الحاقة: ١، ٢]، وقوله تعالى: ﴿ٱلْقَارِعَةُ ﴿١﴾ مَا ٱلْقَارِعَةُ ﴿٢﴾﴾ [القارعة: ١، ٢]،

---

(١) البرهان: ٣/ ١٠ حيث قال الزركشي أيضاً: وفائدته العظمى التقرير.... وانظر: الإتقان: ٣/ ١٩٩، معترك الأقران: ١/ ٣٤١.

(٢) انظر: الإيضاح: ٣٠٤، التلخيص وشروحه: ٣/ ٢١٨، البرهان: ٣/ ١١، الإتقان: ٣/ ٢٠٠، معترك الأقران: ١/ ٣٤١.

(٣) الإيضاح: ٣٠٤، البرهان: ٣/ ١٣، الإتقان: ٣/ ٢٠٠، معترك الأقران: ١/ ٣٤١.

(٤) انظر: المراجع السابقة.

(٥) البرهان: ٣/ ١٤، الإتقان: ٣/ ٢٠٠، معترك الأقران: ١/ ٣٤١ ـ ٣٤٢، وانظر: الإيضاح: ٣٠٤.

(٦) انظر: المصادر السابقة.

(٧) قال الزركشي: مقام التعظيم والتهويل. البرهان: ٣/ ١٧، الإتقان: ٣/ ٢٠٠، معترك الأقران: ١/ ٣٤٢.

وقوله تعالى: ﴿وَأَصْحَٰبُ ٱلْيَمِينِ مَآ أَصْحَٰبُ ٱلْيَمِينِ ﴿٢٧﴾﴾ [الواقعة: ٢٧].

[٦] ومنها التنبيه والإيقاظ للسامع ليتنبه ويستيقظ لما يلقى إليه، وما يعد عليه من النعم والامتنانات وما يسرد عليه من العبر والإشارات[١]، كقوله تعالى - في سورة الرحمن -: ﴿فَبِأَيِّ ءَالَآءِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ ﴿١٣﴾﴾ [الرحمن: ١٣] نيفاً وثلاثين مرة، إيقاظاً/ للسامعين، وتنبيهاً لهم على، نعم الله وامتناعه عليهم، وأدلة توحيده، ولذا ورد عن رسول الله ﷺ فيما أخرجه الترمذي عن جابر رضي الله عنه قال: خرج رسول الله ﷺ على أصحابه فقرأ عليهم سورة الرحمن من أولها إلى آخرها، فسكتوا، فقال: «لقد قرأتها على الجن ليلة الجن فكانوا أحسن مردوداً منكم، كلما أتيت على قوله تعالى: ﴿فَبِأَيِّ ءَالَآءِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ ﴿١٣﴾﴾[٢] قالوا: لا بشيء من نعمك ربنا نكذب فلك الحمد»[٣]. انتهى.

[١٦٦ب/ح]

وذكر الزمخشري في الكشاف في تفسير سورة «اقتربت»[٤] عند قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ يَسَّرْنَا ٱلْقُرْءَانَ لِلذِّكْرِ فَهَلْ مِن مُّدَّكِرٍ ﴿١٧﴾﴾ [القمر: ١٧، ٢٢، ٣٢، ٤٠]، فإن قلت: ما فائدة تكرير قوله تعالى: ﴿فَذُوقُوا۟ عَذَابِى وَنُذُرِ ﴿٣٧﴾ وَلَقَدْ صَبَّحَهُم بُكْرَةً عَذَابٌ مُّسْتَقِرٌّ ﴿٣٨﴾﴾؟ قلت: أن يتجدد عند استماع كل نبأ من أنباء الأولين ادكاراً وإيقاظاً، وأن يستأنفوا تنبيهاً واستيقاظاً إذا سمعوا الحث على ذلك والبعث عليه، وأن يقرع لهم العصا مرات، ويقعقع[٥] لهم ....

---

(١) قال القزويني: «وقد يكرر لتعدد المتعلق...» الإيضاح: ٣٠٤، وبمثل قوله قال الزركشي والسيوطي. انظر: البرهان: ٣/ ١٨، الإتقان: ٣/ ٢٠١، معترك الأقران: ١/ ٣٤٣.

(٢) الآلاء: النعم.

(٣) قال الترمذي: هذا حديث غريب لا نعرفه إلا من حديث الوليد بن مسلم، عن زهير بن محمد ثم قال: وسمعت محمد بن إسماعيل البخاري يقول: أهل الشام يروون عن زهير بن محمد مناكير. وهذا منها.

سنن الترمذي، التفسير، باب ومن سورة (الرحمن)، برقم (٣٢٩١، ٥/ ٣٩٩ ـ ٤٠٠).

وأخرجه الحاكم بنحوه من طريق جابر رضي الله عنه وقال: صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه. ووافقه الذهبي. المستدرك مع التلخيص: ٢/ ٤٧٣.

(٤) في الأصل وفي (ح): «اقترب» والصواب ما أثبت.

(٥) التقعقع: التحرك، وتقعقع الشيء: صوت عند التحريك. وقعقعته قعقعة وقعقاعاً: حركته والاسم: القعقاع بالفتح. والقعقعة: حكاية حركة لشيء يسمع له صوت. وقيل: هو تحريك الشيء اليابس الصلب مع صوت. ويقال للجلد اليابس والترسة إذا تخشخشت فحكيت صوت حركاتها: قد قعقعت قعقعة. =

الشن[1] تارات لئلا يغلبهم السهو، ولا تستولي عليهم الغفلة. وهذا حكم التكرير: كقوله تعالى: ﴿فَبِأَيِّ ءَالَآءِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ ۝١٣﴾ [الرحمن: ١٣] عند كل نعمة عدها في سورة الرحمن، وقوله تعالى: ﴿وَيْلٌ يَوْمَئِذٍ لِّلْمُكَذِّبِينَ ۝١٥﴾ [المرسلات: ١٥] عند كل آية أوردها في سورة المرسلات، وكذلك تكرير الأنباء والقصص أنفسها، لتكون[2] تلك العبرة حاضرة للقلوب مصورة للأذهان، مركوزة غير منسية في كل أوان. انتهى[3].

وقال في «عروس الأفراح»: فإن قلت: إذا كان المراد بكل ما قبله ليس ذلك بإطناب بل هي ألفاظ كل أريد غير ما أريد بالآخر، قلت: والأمر كذلك، ولا يرد عليه: أن التأكيد لا يزاد على ثلاثة؛ لأن ذاك في التوكيد هو تابع، وأما ذكر الشيء في مقامات متعددة أكثر من ثلاثة فلا يمتنع[4]. انتهى.

ومن هذا النوع أيضاً قوله تعالى في سورة (الشعراء): ﴿إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَآيَةً ۖ وَمَا كَانَ أَكْثَرُهُم مُّؤْمِنِينَ ۝٨ وَإِنَّ رَبَّكَ لَهُوَ الْعَزِيزُ الرَّحِيمُ ۝٩﴾ [الشعراء: ٨، ٩] كررت ثماني مرات، كل مرة عقب قصة، فالإشارة في كل واحدة من ذلك/ إلى قصة [٢٦٥ب/هـ] النبي المذكور قبلها، وما اشتملت عليه من الآيات والعبر[5]. وقوله: ﴿وَمَا كَانَ أَكْثَرُهُم مُّؤْمِنِينَ﴾ إلى قومه[6]. ولما كان مفهومه أن الأقل من قومه آمنوا أتى

= تهذيب اللغة: ١/ ٦٣ ـ ٦٤، مادة: (قع)، اللسان: ٨/ ٢٨٦ ـ ٢٨٧، مادة: (قعع)، النهاية لابن الأثير: ٤/ ٨٨، مادة: (قعقع)، تاج العروس: ٥/ ٤٧٧، مادة: (قعع).

(١) الشَّنُّ: واحد الشنان، وهي الأسقية والقرب الخلقان. يقال للسقاء شن، وللقربة شن. وتُسنن السقاء واشتن واستشن: أخلق.

ما اتفق لفظه واختلف معناه لليزيدي: ١٥٦ ـ ١٥٧، مادة: (الشن)، تهذيب اللغة: ١١/ ٢٧٩، ٢٨٠، مادة: (شن)، اللسان: ١٣/ ٢٤١ ـ ٢٤٢، مادة: (شنن)، تاج العروس: ٩/ ٣٥٦ ـ ٣٥٧، مادة: (شنن).

فمعنى: يقعقع لهم الشن؛ أي يحركه لهم، فشبه قرع الآيات لأسماعهم، بمن يقرع شنا عند أناس خشية السهو والنعاس عليهم. والله أعلم.

(٢) في الأصل وفي (ح): «ليكون» وصوبته من الكشاف.

(٣) الكشاف: ٤/ ٤٧ ـ ٤٨.

(٤) عروس الأفراح، ضمن شروح التلخيص: ٣/ ٢١٩ ـ ٢٢٠.

(٥) الإتقان: ٣/ ٢٠١، معترك الأقران: ١/ ٣٤٣.

(٦) أي: الإشارة فيه إلى قومه.

بوصفي: «العزيز الرحيم» للإشارة إلى أن «العزة» على من لم يؤمن منهم، «الرحمة» لمن آمن(١).

قال السيوطي ـ رحمه الله تعالى ـ في «الإتقان»: ومن ذلك تكرير القصص قصة آدم، وموسى، ونوح، وغيرهم من الأنبياء(٢)، انتهى.

وأقول(٣): إن تكرار قصص الأنبياء عليهم السلام ليس من الإطناب في شيء؛ لأن قصص الأنبياء عليهم السلام أن تكرر القصة في أماكن متعددة، وسور مختلفة، بأساليب متنوعة، ولها في كل سورة حكمة ولطيفة غير ما في السورة الأخرى(٤).

وأيضاً كل قصة مستقلة(٥) على حدة.

والإطناب: الإطالة والزيادة في كلام واحد، وسيأتي في نوع «تكرار قصص الأنبياء والحكمة في ذلك وسر التكرار»(٦).

ومن التكرار على وجه الإطناب والمبالغة عند الفراء قوله تعالى: ﴿قُلْ يَٰٓأَيُّهَا ٱلْكَٰفِرُونَ ۝١ لَآ أَعْبُدُ مَا تَعْبُدُونَ ۝٢ وَلَآ أَنتُمْ عَٰبِدُونَ مَآ أَعْبُدُ ۝٣ وَلَآ أَنَا۠ عَابِدٌ مَّا عَبَدتُّمْ ۝٤ وَلَآ أَنتُمْ عَٰبِدُونَ مَآ أَعْبُدُ ۝٥ لَكُمْ دِينُكُمْ وَلِىَ دِينِ ۝٦﴾ [الكافرون].

قال: هو بمنزلة قوله: لا أفعل هذا الأمر، لا أفعله(٧).

---

(١) المراجع السابقة.

(٢) الإتقان: ٣/ ٢٠٤، معترك الأقران: ١/ ٣٤٧.

(٣) اعتراض من المؤلف ابن عقيلة على السيوطي في عدة تكرار قصص الأنبياء من الإطناب.

(٤) في الأصل: «الأخرة» وما أثبته من (ح).

(٥) في الأصل وفي (ح): «مستقل» والصواب ما أثبت.

(٦) وهو النوع الخامس والعشرون بعد المائة، وهو ضمن الأنواع التي يقوم بتحقيقها الأخ: مصلح السامدي.

(٧) انظر: معاني القرآن: ٣/ ٥٨٧. وانظر أيضاً: زاد المسير: ٩/ ٢٥٣.

قال ابن قتيبة: . . . نزل القرآن بلسان العرب، وعلى مذاهبهم، ومن مذاهبهم التكرار، إرادة التوكيد والإفهام، كما أن مذاهبهم الاختصار، إرادة التخفيف والإيجاز؛ لأن افتنان المتكلم والخطيف في الفنون، وخروجه عن شيء إلى شيء أحسن من اقتصاره في المقام على فن واحد، وقد يقول القائل في كلامه: والله لأفعله، ثم والله لا أفعله، إذا أراد التوكيد وحسم الأطماع من أن يفعله. . .». تأويل مشكل القرآن: ٢٣٥. =

وقال بعضهم: إن الكفار كان في سؤالهم: تعبد آلهتنا سنة، ونعبد إلهك سنة، واعبد آلهتنا شهراً ونعبد إلهك شهراً، فأتى الجواب على وفق سؤالهم، فكان التكرار؛ لذلك ليست الآية من التكرار الذي قصد به التوكيد. وعليه أكثر المفسرين. فقالوا: «لا أعبد» أي في المستقبل، «ما تعبدون» فيه، «ولا أنتم عابدون» فيه، «ما أعبد» فيه، «ولا أنا عابد» في الحال، «ما عبدتم» في الحال، «ولا أنتم عابدون» في الحال، «ما أعبد» في الحال. ويحتمل عليه ذلك، فإن اسم الفاعل يصلح للحال والاستقبال، فتكون الجملة الأولى للحال، والثانية للاستقبال[1].

وقد أجاز الوجهين الإمام الرازي في «التفسير الكبير» قال الأول: للاستقبال، الثاني: أن ينقلب الأمر فيجعل الأول للحال، والثاني للاستقبال، ثم قال بعضهم: كل واحد منهما يصلح للحال والاستقبال، ولكنا نخص أحدهما بالحال، والثاني بالاستقبال دفعاً للتكرار، فإن قلنا: إنه خبر عن الحال، ثم عن الاستقبال، فهو الترتيب، وإن قلنا: أخبر أولاً عن الاستقبال، فلأنه هو الذي دعوه إليه، فهو الأهم فبدأ به[2]. انتهى.

وإلى حمل الجملتين على الزمانين ذهب أكثر المفسرين[3]، وبعضهم: إلى

= وقد حكى هذا القول في معنى الآية الخازن في تفسيره حيث قال: . . . الثاني: حصول التكرار في الآية وقال بعد ذلك: وعلى هذا القول يقال: إن التكرار يفيد التوكيد، وكلما كانت الحاجة إلى التوكيد أشد كان التكرار أحسن، ولا موضع أحوج إلى التوكيد من هذا الموضع. . . إلى آخر كلامه. تفسير الخازن، ضمن كتاب مجموعة التفاسير: ٦/ ٥٨٧. وانظر أيضاً: تفسير القرطبي: ٢٠/ ٢٢٩.

(١) انظر: تفسير القرطبي: ٢٠/ ٢٧٧ حيث قال فيه: وقيل: هذا على مطابقة قولهم: تعبد آلهتنا ونعبد إلهك، ثم تعبد آلهتنا ونعبد إلهك، فتجري على هذا أبداً سنة وسنة، فأجيبوا عن كل ما قالوه بضده؛ أي هذا لا يكون أبداً.

لكل كافر، كان يقرأ بها في المدينة بعد موت أولئك المعينين، ويأمر ويامر بها ويقول: هي براءة من الشرك، فلو كانت خطاباً لأولئك المعينين، أو لمن علم منهم أنه يموت كافراً، لم يخاطب بها من لم يعلم ذلك منه . . . إلى آخر رده. . (مجموع الفتاوى ١٦/ ٥٣٩ ـ ٥٤٠) وانظر: (دقائق التفسير ٣/ ٣١٨).

(٢) تفسيره: ٣٢/ ١٤٥.

(٣) انظر: تفسير البيضاوي، والخازن، والنسفي، ضمن كتاب مجموعة التفاسير: ٦/ ٥٨٧.

نفي العبادة في الأزمنة الثلاثة[1]. وكل هذه التعبيرات التي عبروا بها تكلف وتعسف. وقال بعضهم في وجه دفع التكرار: ﴿لَآ أَعۡبُدُ مَا تَعۡبُدُونَ ۝٢﴾ [الكافرون] من الأصنام، ﴿وَلَآ أَنتُمۡ عَٰبِدُونَ مَآ أَعۡبُدُ ۝٣﴾ وهو الله، ﴿وَلَآ أَنَا۠ عَابِدٞ مَّا عَبَدتُّمۡ﴾ أي عبادتكم، فـ«ما» مصدرية، ﴿وَلَآ أَنتُمۡ عَٰبِدُونَ مَآ أَعۡبُدُ ۝٥﴾ أي عبادتي، فالجملة الأولى لنفي المعبود، والثانية للعبادة[2].

وعندي[3]: أن الوجه في السورة ما ذكره المفسرون في أسباب نزول السورة، وأخرجه ابن جرير في تفسيره، والطبراني عن ابن عباس ـ رضي الله تعالى عنهما ـ أن رهطاً من قريش قالوا: يا محمد، هلم فاتبع ديننا ونتبع دينك، تعبد آلهتنا سنةً ونعبد إلهك سنةً فقال: «معاذ الله أن أشرك بالله غيره»، فقالوا: فاستلم بعض آلهتنا نصدقك ونعبد إلهك، فنزلت، فعمد إلى المسجد الحرام وفيه الملأ من قريش فقام[4] على رؤوسهم فقرأها عليهم، فأيسوا[5]. انتهى.

---

(١) انظر: البرهان: ٣/ ٢١، الإتقان: ٣/ ٢٠٣، معترك الأقران: ١/ ٣٤٥ ـ ٣٤٦.

(٢) وهناك قول ثالث، وهو ما حكاه البخاري وبعض المفسرين: أن المراد ﴿لَآ أَعۡبُدُ مَا تَعۡبُدُونَ ۝٢ وَلَآ أَنتُمۡ عَٰبِدُونَ مَآ أَعۡبُدُ ۝٣﴾. في الماضي ﴿وَلَآ أَنَا۠ عَابِدٞ مَّا عَبَدتُّمۡ ۝٤﴾ نفي قبوله لذلك بالكلية؛ لأن النفي بالجملة الاسمية آكد، فكأنه نفي الفعل وكونه قابلاً لذلك؛ ومعناه: نفي الوقوع ونفي الإمكان الشرعي أيضاً. الصحيح مع الفتح، التفسير، سورة: ﴿قُلۡ يَٰٓأَيُّهَا ٱلۡكَٰفِرُونَ ۝١﴾ ٨/ ٧٣٣.

قال ابن كثير: وهو قول حسن أيضاً، والله أعلم.

تفسير ابن كثير: ٤/ ٦٠٠. وانظر: البرهان: ٣/ ٢١ ـ ٢٢.

(٣) أي: المؤلف ابن عقيلة.

(٤) في الأصل: «فقال» وما أثبت من (ح).

(٥) انظر: أسباب النزول للواحدي: ٥٤٣، تفسير البغوي: ٤/ ٥٣٥، تفسير الطبري: ٣٠/ ٣٣٠ ـ ٣٣١، التفسير الكبير للرازي: ٣٢/ ١٤٤، تفسير القرطبي: ٢٠/ ٢٢٧ ـ ٢٢٨، تفسير الخازن، ضمن مجموعة التفاسير: ٦/ ٥٨٧، أساب النزول للسيوطي: ٣٥١، الدر المنثور ٨/ ٦٥٤، حيث قال السيوطي ـ رحمه الله تعالى ـ فيه: أخرج ابن جرير، وابن أبي حاتم، والطبراني عن ابن عباس ﵄ أن قريشاً دعت رسول الله ﷺ إلى أن يعطوه مالاً فيكون أغنى رجل بمكة ويزوجوه ما أراد من النساء، فقالوا هذا لك يا محمد وكف عن شتم آلهتنا، ولا تذكر آلهتنا بسوء، فإن لم تفعل فإنا نعرض عليك خصلة واحدة ولك فيها صلاح، قال: ما هي؟ قالوا: تعبد آلهتنا سنة ونعبد إلهك سنة. قال: حتى انظر ما يأتيني =

[١٦٦أ/ح] وهذا السبب موضح مبين لوجه التكرار/ لمن تأمل أدنى تأمل، وكثير من الآيات يشكل ولا يبينها إلا معرفة السبب[(١)]، كقوله تعالى: ﴿فَأَيْنَمَا تُوَلُّوا فَثَمَّ وَجْهُ اللَّهِ﴾ [البقرة: ١١٥] وقوله تعالى: ﴿إِنَّ الصَّفَا وَالْمَرْوَةَ مِن شَعَائِرِ اللَّهِ﴾ [البقرة: ١٥٨][(٢)] وغير ذلك من الآيات. فيكون معنى: ﴿لَا أَعْبُدُ مَا تَعْبُدُونَ ﴿٢﴾﴾ على شريطة أنكم تعبدون الله معي، ﴿وَلَا أَنتُمْ عَابِدُونَ مَا أَعْبُدُ ﴿٣﴾﴾ إلا بأن أعبد ما تعبدون من الأصنام، ﴿وَلَا أَنَا عَابِدٌ مَّا عَبَدتُّمْ ﴿٤﴾﴾ على الشرط الآخر أيضاً، وهو قولهم: إن لم تعبد آلهتنا فتمسح ببعضها/ نصدقك، فلا أعبد [١٢٦٥/هـ] آلهتكم على هذا الشرط أيضاً، ولا أنتم عابدون إلهي إلا بما شرطتم، فلا يتم أمر بيني وبينكم، لكم الباطل، ولي دين الحق، والله يقول الحق. وعلى هذا المعنى لا يكون من باب التكرار، وهو في غاية الجودة[(٣)].

النوع السادس من أنواع الإطناب: الإطناب بالنعت والصفة، وتكون لمعان متعددة:

أحدها: التخصيص[(٤)] في النكرة، نحو قوله تعالى: ﴿فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُّؤْمِنَةٍ﴾ [النساء: ٩٢].

= من ربي فجاء الوحي من عند الله: ﴿قُلْ يَا أَيُّهَا الْكَافِرُونَ ﴿١﴾ لَا أَعْبُدُ مَا تَعْبُدُونَ ﴿٢﴾﴾ الآية. وأنزل الله: ﴿قُلْ أَفَغَيْرَ اللَّهِ تَأْمُرُونِّي أَعْبُدُ أَيُّهَا الْجَاهِلُونَ ﴿٦٤﴾﴾ إلى قوله: ﴿الشَّاكِرِينَ﴾ [الزمر: ٦٤].

قال ابن حجر فيما روى عن ابن عباس في سبب النزول: وفي إسناده أبو خلف عبد الله بن عيسى، وهو ضعيف. الفتح: ٨/ ٧٣٣.

(١) أي: سبب النزول.

انظر: الاختلاف في سبب نزول هذه الآية والأقوال فيها في: أساب النزول للواحدي: ٧٢ ـ ٧٤، أسباب النزول للسيوطي: ١٦ ـ ١٧.

(٢) انظر: أسباب النزول للواحدي: ٧٩ ـ ٨٠، أسباب النزول للسيوطي: ٢١.

(٣) قلت: لشيخ الإسلام ابن تيمية ـ رحمه الله تعالى ـ كلام في غاية الجودة والإتقان أيضاً إلى جانب ما فيه من جمع لأقوال الناس في هذه السورة وغيرها والتعليق عليها، منه هنا. انظر: مجموع الفتاوى لابن تيمية: ١٦/ ٥٣٤ ـ ٥٤٠.

(٤) التخصيص: فسره قوم بأنه: رفع الاشتراك اللفظي الواقع في النكرات بحسب الوضع وفسره آخرون بأنه: تقليل الاشتراك في النكرات. عدة السالك إلى أوضح المسالك: ٣/ ٣٠٠.

الثاني: التوضيح في المعرفة[1]، نحو قوله تعالى: ﴿وَرَسُولِهِ ٱلنَّبِيِّ ٱلْأُمِّيِّ﴾ [الأعراف: ١٥٨][2].

الثالث: المدح والثناء، نحو قوله تعالى: ﴿بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿٢﴾ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ ﴿٣﴾ مَٰلِكِ يَوْمِ ٱلدِّينِ ﴿٤﴾﴾ [الفاتحة: ١ - ٤][3] وقوله تعالى: ﴿هُوَ ٱللَّهُ ٱلَّذِى لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ عَٰلِمُ ٱلْغَيْبِ وَٱلشَّهَٰدَةِ هُوَ ٱلرَّحْمَٰنُ ٱلرَّحِيمُ ﴿٢٢﴾ ... ٱلْمَلِكُ ٱلْقُدُّوسُ ٱلسَّلَٰمُ ٱلْمُؤْمِنُ ٱلْمُهَيْمِنُ ٱلْعَزِيزُ ٱلْجَبَّارُ ٱلْمُتَكَبِّرُ سُبْحَٰنَ ٱللَّهِ عَمَّا يُشْرِكُونَ هُوَ ٱللَّهُ ٱلْخَٰلِقُ ٱلْبَارِئُ ٱلْمُصَوِّرُ لَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ يُسَبِّحُ لَهُۥ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَهُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ ﴿٢٤﴾﴾ [الحشر: ٢٢ - ٢٤][4].

الرابع: الذم، نحو قوله تعالى: ﴿فَٱسْتَعِذْ بِٱللَّهِ مِنَ ٱلشَّيْطَٰنِ ٱلرَّجِيمِ﴾ [النحل: ٩٨][5].

فائدة:

إذا وقعت الصفة بعد متضايفين أولهما[6] عدد، جاز إجراؤها على المضاف، والمضاف إليه، فمن الأول قوله تعالى: ﴿... سَبْعَ سَمَٰوَٰتٍ طِبَاقًا﴾ [الملك: ٣]، من الثاني قوله تعالى: ﴿... سَبْعَ بَقَرَٰتٍ سِمَانٍ ..﴾ [يوسف: ٤٣][7].

---

(١) أي: زيادة البيان. ومعنى التوضيح في المعرفة، أي: الإيضاح، ومعناه: رفع الاشتراك اللفظي الواقع في المعارف على سبيل الإتفاق. المرجع السابق.

(٢) انظر: الإتقان: ٣/ ٢٠٦، معترك الأقران ١/ ٣٥٠.

وقد اعترض الزركشي على إيراد هذه الآية مثالاً على زيادة البيان للمعرفة، بقوله: «هذا التمثيل ليس بواضح، فإن «رسول الله» كما يستعمل في نبينا محمد ﷺ، يستعمل في غيره بطريق الوضع، وتعريفه إنما حصل بالإضافة... إلى آخر كلامه. البرهان: ٢/ ٤٢٤.

(٣) انظر: أوضح المسالك، لابن هشام: ٣/ ٣٠٢، البرهان: ٢/ ٤٢٢ - ٤٢٣، الإتقان: ٣/ ٢٠٧، معترك الأقران: ١/ ٣٥٠.

(٤) انظر: معترك الأقران: ١/ ٣٥٠، الإتقان: ٣/ ٢٠٧.

(٥) انظر: أوضح المسالك: ٣/ ٣٠٢. وانظر: المرجعين السابقين.

(٦) في الأصل: «لهما» وما أثبته من (ح).

(٧) انظر ذلك في: معترك الأقران: ١/ ٣٥٣، الإتقان: ٣/ ٢٠٨ - ٢٠٩.

فائدة:

قطع النعوت في مقام المدح والذم أبلغ من إجرائها[1]؛ قال الفارسي[2]: إذا ذكرت[3] صفات في معرض المدح أو[4] الذم، فالأحسن أن يخالف في إعرابها؛ لأن المقام يقتضي الإطناب، فإذا خولف في الإعراب كان المقصود أكمل؛ لأن المعاني عند الاختلاف تتنوع وتتفنن[5] وعند [الإيجاز][6] تكون [نوعاً][7] واحداً[8][9].

مثاله[10] في المدح: ﴿وَٱلْمُؤْمِنُونَ يُؤْمِنُونَ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَآ أُنزِلَ مِن قَبْلِكَ وَٱلْمُقِيمِينَ ٱلصَّلَوٰةَ وَٱلْمُؤْتُونَ ٱلزَّكَوٰةَ﴾ [النساء: ١٦٢]، ﴿وَلَٰكِنَّ ٱلْبِرَّ مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ﴾، إلى قوله: ﴿وَٱلْمُوفُونَ بِعَهْدِهِمْ إِذَا عَٰهَدُوا۟ وَٱلصَّٰبِرِينَ﴾ [البقرة: ٣]. وقد تقدم قراءة من قرأ: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ۝٢﴾ [الفاتحة: ٢] بالرفع والنصب[11].

ومثاله في الذم: ﴿وَٱمْرَأَتُهُۥ حَمَّالَةَ ٱلْحَطَبِ ۝٤﴾ [المسد: ٤][12].

النوع السابع من أنواع الإطناب: الإطناب بالبدل[13]. والقصد به الإيضاح

(١) انظر: الإتقان: ٣/ ٢٠٩، معترك الأقران: ١/ ٣٥٤.
(٢) هو: أبو علي الفارسي (٢٨٨هـ - ٣٧٧هـ) تقدمت ترجمته.
(٣) في الأصل: «ذكرها» وما أثبته من (ح).
(٤) في الأصل وفي (ح): «و» والصواب ما أثبت لاقتضاء السياق له.
(٥) في الأصل وفي (ح): «وتتعين».
(٦) في الأصل، وفي (ح): «الإجراء» والصواب ما أثبت لاقتضاء السياق له.
(٧) زيادة يقتضيها المقام.
(٨) في الأصل: «واحدة» وما أثبته من (ح).
(٩) البرهان: ٢/ ٤٤٦. وانظر: المرجعين السابقين.
(١٠) في الأصل: «أمثاله» وما أثبته من (ح).
(١١) انظر: النوعين الحادي والثاني والتسعين.
(١٢) البرهان: ٢/ ٤٤٧ - ٤٤٨. وانظر: معترك الأقران: ١/ ٣٥٤، الإتقان: ٣/ ٢٠٩.
(١٣) البدل والبدل والبديل بمعنى واحد. وهو في اللغة عبارة عمن قام مقام الشيء أو العوض عن الشيء، يقال: أخذت هذا بدلاً عن هذا. أي عوضاً عنه. انظر: اللسان: ١١/ ٤٨ - ٤٩، مادة: (بدل). وهو في اصطلاح النحاة: التابع المستقل بمقتضى العامل تقديراً». وهذا تعريف ابن مالك في التسهيل. انظر: ذلك ضمن كتاب: المساعد على تسهيل الفوائد: ٢/ ٤٢٧.
وعرفه ابن هشام بقوله: هو «التابع، المقصود بالحكم بلا واسطة». أوضح المسالك: ٣/ ٣٨٩.

بعد الإبهام[1]. وفائدته: البيان والتوكيد[2].

أما الأول: فواضح[3]. [وأما التوكيد][4] فهو على ثلاثة أقسام[5]:

١ ـ بدل الكل من الكل، نحو: ﴿اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ ۝ صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ﴾ [الفاتحة: ٦]، ﴿وَإِنَّكَ لَتَهْدِي إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ ۝ صِرَاطِ اللَّهِ الَّذِي لَهُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ﴾ [الشورى: ٥٢، ٥٣]، ﴿كَلَّا لَئِنْ لَمْ يَنْتَهِ لَنَسْفَعًا بِالنَّاصِيَةِ ۝ نَاصِيَةٍ كَاذِبَةٍ خَاطِئَةٍ ۝﴾ [العلق: ١٥، ١٦].

٢ ـ ومثال بدل البعض من الكل: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾ [آل عمران: ٩٧]، فـ﴿مَنِ اسْتَطَاعَ﴾ بدل من ﴿النَّاسِ﴾ بدل بعض من كل.

٣ ـ مثال بدل الاشتمال[6]: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ قُلْ قِتَالٌ فِيهِ كَبِيرٌ﴾ [البقرة: ٢١٧][7].

النوع الثامن من أنواع الإطناب: الإطناب بعطف البيان[8]. وفرق ابن

---

(١) البرهان: ٢/ ٤٥٣، الإتقان: ٣/ ٢١٠، معترك الأقران: ١/ ٣٥٤.

(٢) المراجع السابقة.

(٣) أي: فواضح أنك إذا قلت: رأيت زيداً أخاك بينت أنك تريد بـ «زيد» الأخ لا غير. المراجع السابقة.

(٤) زيادة من البرهان: ٢/ ٤٥٣ يقتضيها السياق.

(٥) لأنه على نية تكرار العامل، فكأنه من جملتين، ولأنه دل على ما دل عليه الأول، أما بالمطابقة في بدل الكل، أو بالتضمن في بدل البعض، أو بالالتزام في بدل الاشتمال. المراجع السابقة.

(٦) قال ابن هشام: وهو بدل شيء من شيء يشتمل عامله على معناه، اشتمالاً بطريق الإجمال، كأعجبني زيد علمه، أو جسنه، وسرق زيد ثوبه أو فرسه، وأمره في الضمير كأمر بدل البعض. . . . أوضح المسالك: ٣/ ٤٠٣ ـ ٤٠٤.

(٧) انظر: أقسام البدل وأمثلته في: اللمع في العربية لابن جني: ١٤٤ ـ ١٤٧، المقتصد شرح الإيضاح للجرجاني: ٢/ ٩٢٩، شرح ألفية ابن مالك، لابن الناظم: ٥٥٣ وما بعدها، شرح ابن عقيل: ٣/ ٢٤٩، همع الهوامع: ٥/ ٢١٢ وما بعدها.

(٨) وسمي به، لأنه تكرار الأول لزيادة بيان، فكأنك رددته على نفسه، بخلاف النعت، والتأكيد، والبدل. وقيل: لأن أصله العطف. همع الهوامع: ٥/ ١٩٠.

«وهو الجاري مجرى النعت توضيحاً، وتخصيصاً، قيل: وتوكيداً، لكن يجب جموده، لا كونه أخص من المتبوع أو غير أخص في الأصح».

جمع الجوامع، ضمن المرجع السابق. =

كيسان[1] بينه وبين البدل، بأن البدل هو المقصود؛ فكأنك قررته في موضع البدل منه، وعطف البيان وما عطف عليه كل منهما مقصود[2].

وقال ابن كيسان[3]: عطف البيان يجري مجرى النعت في تكميل متبوعه، ويفارقه في أن تكميله بشرح وتبيين، لا بدلالة على معنى في المتبوع أو سببه، ومجرى التوكيد في تقوية دلالته، ويفارقه في أنه لا يرفع توهم مجاز ويجري مجرى البدل في صلاحيته للاستقلال ويفارقه في أنه غير منوي الاطراح.

وذكر ابن هشام في «المغني»: أن البدل يفارق عطف البيان في ثمانية أشياء:

الأول: أن عطف البيان لا يكون مضمراً ولا تابعاً لمضمر، بخلاف البدل، نحو: ﴿وَمَآ أَنسَىٰنِيهُ إِلَّا ٱلشَّيْطَٰنُ﴾ [الكهف: ٦٣][4].

الثاني: أن البيان [لا][5] يخالف متبوعه في تعريفه، وتنكيره، بخلاف البدل[6]، نحو: ﴿كَلَّا لَئِن لَّمْ يَنتَهِ لَنَسْفَعًۢا بِٱلنَّاصِيَةِ ﴿١٥﴾ نَاصِيَةٍ كَٰذِبَةٍ خَاطِئَةٍ ﴿١٦﴾﴾ [العلق: ١٥، ١٦].

= وقال ابن هشام: وهو: التابع المشبه للصفة في توضيح متبوعه إن كان معرفة، وتخصيصه إن كان نكرة. أوضح المسالك: ٣/ ٣٤٦.

(١) هو: محمد بن أحمد بن كيسان، أبو الحسن، إمام في العربية، كان بصرياً كوفياً، يحفظ القولين، ويعرف المذهبين، وكان ميله إلى مذهب البصريين أكثر. أخذ عن المبرد وثعلب، كان أبو بكر بن الأنباري ينتقصه ويقول: خلط المذهبين. وقال أبو علي: سمعت أبا بكر بن مجاهد يقول: كان أبو الحسن بن مجاهد أنحى من الشيخين يعني ثعلبا والمبرد، (ت٢٩٩هـ).

طبقات الزبيدي: ١٥٣، أنباه الرواة: ٣/ ٥٧، معجم الأدباء؛ ١٧/ ١٣٧، البلغة: ١٨٣ ـ ١٨٤، ١٨٨.

(٢) انظر قول ابن كيسان في: معترك الأقران: ١/ ٣٥٦، الإتقان: ١/ ٢١١. قال أبو جعفر النحاس: ما علمت أحداً فرق بينهما إلا ابن كيسان؛ فإن الفرق بينهما: أن البدل يقرر الثاني في موضع الأول، وكأنك لم تذكر الأول، وعطف البيان: أن تقدر أنك إذا ذكرت الاسم الأول لم يعرف إلا بالثاني، وإن ذكرت الثاني لم يعرف إلا بالأول، فجئت بالثاني مبيناً للأول، قائماً له مقام النعت والتوكيد. انظر ذلك في: البرهان: ٢/ ٤٦٤.

(٣) وفي الإتقان: ٣/ ٢١١، معترك الأقران: ١/ ٣٥٦ أن القائل هنا: هو ابن مالك في: شرح الكافية الشافية: ٣/ ١١٩١ ـ ١١٩٢ وقد أخطأ المؤلف في نسبه لابن كيسان.

(٤) انظر: مغني اللبيب: ٥٩٣ ـ ٥٩٤.

(٥) زيادة من المغني يقتضيها السياق.

(٦) فإنه تجوز مخالفته للمبدل منه. انظر: المرجع السابق.

الثالث: لا يكون عطف البيان جملة، بخلاف البدل، نحو: ﴿وَأَسَرُّواْ ٱلنَّجْوَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ هَلْ هَٰذَآ إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ﴾ [الأنبياء: ٣]./ [٢٦٦ب/هـ]

الرابع: أنه[1] لا يكون تابعاً لجملة، بخلاف البدل، نحو: ﴿ٱتَّبِعُواْ ٱلْمُرْسَلِينَ ٱتَّبِعُواْ مَن لَّا يَسْـَٔلُكُمْ أَجْرًا﴾ [يس: ٢٠، ٢١].

الخامس: أن لا يكون عطف البيان فعلاً، ولا تابعاً[2] لفعل، بخلاف البدل، نحو: ﴿وَمَن يَفْعَلْ ذَٰلِكَ يَلْقَ أَثَامًا يُضَٰعَفْ لَهُ ٱلْعَذَابُ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ﴾ [الفرقان: ٦٨، ٦٩].

السادس: أن عطف البيان لا يكون بلفظ الأول، ويجوز[3] ذلك في البدل بشرط أن يكون مع الأول[4] زيادة بيان، كقراءة يعقوب[5]: ﴿وَتَرَىٰ كُلَّ أُمَّةٍ جَاثِيَةً كُلَّ أُمَّةٍ تُدْعَىٰٓ إِلَىٰ كِتَٰبِهَا﴾ [الجاثية؛ ٢٨] بنصب «كل» الثانية[6]، وهذا الفرق اختاره ابن مالك[7] وبعض النحاة[8]، ورده ابن هشام في «المغني»[9].

---

(١) في الأصل وفي (ح): «أن» والصواب ما أثبت لاقتضاء السياق له.

(٢) في مغني اللبيب: ٥٩٥: «فعلاً تابعاً لفعل».

(٣) وفي الأصل وفي (ح): «ونحو» والصواب ما أثبت لاقتضاء السياق له.

(٤) أي: المبدل منه.

(٥) هو يعقوب الحضرمي، أحد القراء العشرة (ت٢٠٥هـ) تقدمت ترجمته.

(٦) على البدل من «كل أمة» الأولى، بدل نكرة موصوفة من مثلها. والباقون، من القراء بالرفع على الابتداء، و«تدعى» خبرها.
إتحاف فضلاء البشر: ٤٦٧ ـ ٤٦٨. وانظر: النشر في القراءات العشر: ٢/ ٣٧٢.

(٧) قال ابن مالك: وقد يتحدان لفظاً، إن كان مع الثاني زيادة بيان كقراءة يعقوب: ﴿وَتَرَىٰ كُلَّ أُمَّةٍ جَاثِيَةً كُلَّ أُمَّةٍ تُدْعَىٰٓ إِلَىٰ كِتَٰبِهَا﴾.
قال ابن جني: أبدل الثانية من الأولى؛ لأن الثانية قد اتصل بها ذكر سبب الجثو.
انظر: المساعد على تسهيل الفوائد: ٢/ ٤٣٢.

(٨) مثل ابن الطراوة، وابن ابن مالك. المغني: ٥٩٦.

(٩) حيث قال: وهذا الفرق إنما هو على ما ذهب إليه ابن الطراوة من أن عطف البيان لا يكون من لفظ الأول، وتبعه على ذلك ابن مالك وابنه، وحجتهم: أن الشيء لا يبين بنفسه.
وقال بعد ذلك: وفيه نظر من أوجه: أحدهما: أنه يقتضي أن البدل ليس مبيناً للمبدل منه، وليس كذلك...».
والثاني: أن اللفظ المكرر إذا اتصل به ما لم يتصل بالأول اتجه كون الثاني بياناً بما فيه من زيادة الفائدة.... =

السابع: أن عطف البيان ليس في نية إحلاله محل الأول، بخلاف البدل[1].

الثامن: أنه ليس في التقدير من جملة أخرى، بخلاف البدل. انتهى ملخصاً[2].

مثال عطف البيان قول الله تعالى: ﴿فِيهِ ءَايَٰتُۢ بَيِّنَٰتٞ مَّقَامُ إِبۡرَٰهِيمَۖ﴾ [آل عمران: ٩٧][3]، ﴿مِن شَجَرَةٖ مُّبَٰرَكَةٖ زَيۡتُونَةٖ﴾ [النور: ٣٥][4].

وقد يأتي[5] لمجرد المدح نحو قوله تعالى: ﴿جَعَلَ ٱللَّهُ ٱلۡكَعۡبَةَ ٱلۡبَيۡتَ ٱلۡحَرَامَ﴾ [المائدة: ٩٧]، فالبيت الحرام عطف بيان للمدح، لا للإيضاح[6].

= والثالث: أن البيان يتصور مع كون المكرر مجرداً...».
مغني اللبيب: ٥٩٦.

(١) مغني اللبيب: ٥٩٧.

(٢) المرجع السابق: ٥٩٧.

(٣) والشاهد فيهما: أن قوله تعالى: ﴿مَّقَامِ إِبۡرَٰهِيمَ﴾ عطف بيان على قوله: ﴿ءَايَٰتِۢ بَيِّنَٰتٞ﴾. وهذا قول الزمخشري. انظر: الكشاف: ١/ ٢٠٣ ـ ٢٠٤. وقد اعترض ابن هشام على الزمخشري بقوله: بقوله: وقول الزمخشري أن: مقام إبراهيم عطف على ﴿ءَايَٰتِۢ بَيِّنَٰتٞ﴾ مخالف لإجماعهم... أوضح المسالك: ٣/٣٤٨.
وقال أيضاً في المغني: ٥٩٤: أن قول الزمخشري في الآية سهو. ومعنى إجماع النحاة: أي إجماعهم على وجوب التطابق بين البيان والمبين، وفي هذه الآية مخالفة بينهما من ثلاثة أوجه، وذلك أن مقام إبراهيم معرفة بالإضافة إلى العلم، ومذكر، ومفرد، وقوله: ﴿ءَايَٰتِۢ بَيِّنَٰتٞ﴾ نكرة ومؤنث، وجمع.
وانظر: تفسير البيضاوي، ضمن كتاب مجموعة التفاسير: ١/ ٥٤٦، حيث ذكر ثلاثة أقوال في الآية، وخلاصة هذه الأقوال، أن قوله: ﴿مَّقَامِ إِبۡرَٰهِيمَ﴾ أما مبتدأ محذوف خبره، أي: منها مقام إبراهيم. أو بدل من «آيات»، بدل بعض من كل. أو عطف بيان على أن المراد بالآيات أثر القدم في الصخرة الصماء...».

(٤) فقوله تعالى: ﴿زَيۡتُونَةٖ﴾ عطف بيان لشجرة وهي وشجرة نكرتان. وقد منع بعض النحويين كون عطف البيان نكرة، تابعاً لنكرة. قال بدر الدين بن مالك: «وليس قول من منع ذلك بشيء، لأن النكرة تقبل التخصيص بالجامد كما تقبل المعرفة التوضيح به...». شرح ألفية ابن مالك، لابن الناظم: ٥١٥، وانظر: شرح ابن عقيل لألفية ابن مالك: ٣/ ٢٢٠.

(٥) أي: عطف البيان.

(٦) البرهان: ٢/ ٤٦٣، الإتقان: ٣/ ٢١١، معترك الأقران: ١/ ٣٥٦.

أقول[1]: قد ذكر الحافظ السيوطي في «الإتقان» أن البدل وعطف البيان من الإطناب[2]. وليسا منه في شيء؛ لأنهما مقصودان في أصل الكلام، والإطناب: الزيادة عن أصل الكلام الذي به يتم المقصود. والله أعلم.

النوع التاسع من أنواع الإطناب: الإطناب بعطف المترادفين أحدهما على الآخر[3]: ﴿إِنَّمَآ أَشۡكُواْ بَثِّي وَحُزۡنِيٓ إِلَى ٱللَّهِ﴾ [يوسف: ٨٦][4]، ﴿فَمَا وَهَنُواْ لِمَآ أَصَابَهُمۡ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ وَمَا ضَعُفُواْ وَمَا ٱسۡتَكَانُواْۗ﴾ [آل عمران: ١٤٦]/ [١٦٧ب/ح]. ﴿لَّا تَرَىٰ فِيهَا عِوَجٗا وَلَآ أَمۡتٗا ۝١٠٧﴾ [طه: ١٠٧]، قال الخليل: العوج والأمت بمعنى واحد[5]، ﴿لَا تُبۡقِي وَلَا تَذَرُ ۝٢٨﴾ [المدثر: ٢٨]. وأنكر المبرد وجود هذا النوع في القرآن، وأول كل ما سبق من هذه[6] الألفاظ إلى اختلاف المعنيين[7]. وهو الراجح[8]. فيكون من باب تأكيد الكلام وتوضيحه توكيداً غير صناعي، وإلا فتقدم أن التوكيد الصناعي ليس من باب الإطناب[9].

النوع العاشر من أنواع الإطناب: عطف الخاص على العام، وفائدته: التنبيه على فضله حتى كأنه ليس من جنس العام تنزيلاً لتغاير الوصف منزلة

---

(١) أي: المؤلف ابن عقيلة.

(٢) انظر: الإتقان: ٣/ ٢١٠ ـ ٢١١.

(٣) قال الزركشي: وهذا إنما يجيء عند اختلاف اللفظ؛ وإنما يحسن بالواو، ويكون في الجمل، ويكثر في المفردات. البرهان: ٢/ ٤٧٢. وانظر: الإتقان: ٣/ ٢١١، معترك الأقران: ١/ ٣٥٧.

(٤) الشاهد فيها: «بثي وحزني».

(٥) انظر قوله في: البرهان: ٢/ ٤٧٣، معترك الأقران: ١/ ٣٥٧، الإتقان: ٣/ ٢١٢.

(٦) في الأصل وفي (ح): «هذا» والصواب ما أثبت لاقتضاء السياق له.

(٧) انظر: البرهان للزركشي: ٢/ ٤٧٦ حيث قال بعد ذلك: ولعله ـ أي المبرد ـ ممن ينكر أصل الترادف في اللغة كالعسكري وغيره.

وكذلك انظر: الإتقان: ٣/ ٢١٢ وفيه قال: وأنكر المبرد وجود هذا النوع في القرآن، وأول ما سبق على اختلاف المعنيين. ثم قال: المخلص في هذا أن تعتقد أن مجموع المترادفين يحصل معنى لا يوجد عند انفرادهما، فإن التركيب يحدث معنى زائداً، وإذا كانت كثرة الحروف تفيد زيادة المعنى فكذلك كثرة الألفاظ. وانظر: معترك الأقران: ١/ ٣٥٧. قلت: وهو ما أختاره.

(٨) هذا رأي ابن عقيلة ـ رحمه الله تعالى ـ.

(٩) انظر: ١٤٨٣ فيما سلف من هذا النوع.

التغاير في الذات[1].

ومن أمثلته: ﴿حَٰفِظُواْ عَلَى ٱلصَّلَوَٰتِ وَٱلصَّلَوٰةِ ٱلۡوُسۡطَىٰ﴾ [البقرة: ٢٣٨][2]، ﴿مَن كَانَ عَدُوّٗا لِّلَّهِ وَمَلَٰٓئِكَتِهِۦ وَرُسُلِهِۦ وَجِبۡرِيلَ وَمِيكَىٰلَ فَإِنَّ ٱللَّهَ عَدُوّٞ لِّلۡكَٰفِرِينَ ۝٩٨﴾، [البقرة: ٩٨][3].

النوع الحادي عشر من أنواع الإطناب: عطف العام على الخاص. وأنكره بعضهم[4]. وفائدته: التعميم[5]. وأفرد الأول بالذكر للاهتمام[6] بشأنه.

مثاله: ﴿إِنَّ صَلَاتِي وَنُسُكِي﴾ [الأنعام: ١٦٢][7]. والنسك: العبادة، فهو أعم[8]. ومنه قوله: ﴿وَلَقَدۡ ءَاتَيۡنَٰكَ سَبۡعٗا مِّنَ ٱلۡمَثَانِي وَٱلۡقُرۡءَانَ ٱلۡعَظِيمَ ۝٨٧﴾ [الحجر: ٨٧][9]. إن لم تجعل القرآن اسم الفاتحة. ومنه قوله: ﴿رَّبِّ ٱغۡفِرۡ لِي وَلِوَٰلِدَيَّ

---

(١) انظر: المطول: ٢٩٢، البرهان: ٢/ ٤٦٤. الإتقان: ٣/ ٢١٢، معترك الأقران: ١/ ٣٥٧.

(٢) والشاهد: عطف: «الصلاة الوسطى» على «الصلوات». على القول بأنها إحدى الصلوات الخمس.

(٣) والشاهد: عطف: «جبريل وميكال» على ما قبله، قصد التنويه بشرفهما.
وقال في «تلخيص المفتاح»: وأما بذكر الخاص بعد العام للتنبيه على فضله... قال السبكي في عروس الأفراح، ضمن شروح التلخيص: ٣/٢١٧.
وعبارة المصنف أحسن من قول غيره في الآية أنه عطف فيها الخاص على العام، لأن جبريل ليس معطوفاً على الملائكة، بل إما على لفظ الجلالة، أو على الرسل، والمراد بهم رسل بني آدم».
انظر: التلخيص وشروحه: ٣/ ٢١٦ ـ ٢١٧. وانظر كذلك: الإيضاح: ٣٠٣، المطول: ٢٩٢، البرهان: ٢/ ٤٦٤ ـ ٤٧٠، الإتقان: ٣/ ٢١٢، معترك الأقران: ١/٣٥٧ ـ ٣٥٨.

(٤) قال الزركشي: وهذا أنكر بعض الناس وجوده. ثم قال: وليس بصحيح. البرهان: ٢/ ٤٧١، الإتقان: ٣/ ٢١٣، معترك الأقران: ١/ ٣٥٩.

(٥) انظر: المراجع السابقة.

(٦) في الأصل: «لاهتمام» وما أثبته من (ح).

(٧) والشاهد: عطف «نسكي» على «صلاتي».

(٨) قال الطبري في تفسيره: النسك في هذه الآية: «الذبح».
وقيل: إن النسك: عبادة الله. انظر: ٣/ ٨٠، ١٢/ ١٨٣ ـ ١٨٤.
وقال الزركشي: والنسك العبادة؛ فهي أعم من الصلاة.
البرهان: ٢/ ٤٧١.

(٩) والشاهد عطف: «**القرآن العظيم**» على «**سبعاً من المثاني**» وهو اسم من أسماء الفاتحة.

﴿وَلِمَن دَخَلَ بَيْتِيَ مُؤْمِنًا وَلِلْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ﴾ [نوح: ٢٨][1].

النوع الثاني عشر من أنواع الإطناب: الإطناب بالإيضاح بعد الإبهام، نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّ عِدَّةَ الشُّهُورِ عِندَ اللَّهِ اثْنَا عَشَرَ شَهْرًا فِي كِتَابِ اللَّهِ يَوْمَ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ مِنْهَا أَرْبَعَةٌ حُرُمٌ﴾ [التوبة: ٣٦][2]، ﴿وَوَاعَدْنَا مُوسَىٰ ثَلَاثِينَ لَيْلَةً وَأَتْمَمْنَاهَا بِعَشْرٍ فَتَمَّ مِيقَاتُ رَبِّهِ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً﴾ [الأعراف: ١٤٢]، فكان قوله: ﴿فَتَمَّ مِيقَاتُ رَبِّهِ﴾ رفع احتمال أن يكون العشرة من غير موعدة[3].

ومن أمثلته قوله تعالى: ﴿۞ إِنَّ الْإِنسَانَ خُلِقَ هَلُوعًا ﴿١٩﴾ إِذَا مَسَّهُ الشَّرُّ جَزُوعًا ﴿٢٠﴾ وَإِذَا مَسَّهُ الْخَيْرُ مَنُوعًا ﴿٢١﴾﴾ [المعارج: ١٩ ـ ٢١]، فقوله: ﴿إِذَا مَسَّهُ . . .﴾ إلى آخره. مفسر «للهلوع» كما قال أبو العالية وغيره[4]. وكذا قوله تعالى: ﴿اللَّهُ لَا إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ لَا تَأْخُذُهُ سِنَةٌ وَلَا نَوْمٌ﴾ [البقرة: ٢٥٥]، قال البيهقي في شرح أسماء الله الحسنى: قوله: ﴿لَا تَأْخُذُهُ سِنَةٌ وَلَا نَوْمٌ﴾ تفسير «للقيوم»[5]. وقوله تعالى: ﴿يَسُومُونَكُمْ سُوءَ الْعَذَابِ يُذَبِّحُونَ أَبْنَاءَكُمْ . . .﴾ الآية [البقرة: ٤٩]، فـ«يذبحون» وما بعده تفسير لـ«يسومونكم»[6]. وكذا قوله تعالى:

---

(١) والشاهد: عطف: «المؤمنين والمؤمنات» على «مؤمناً». وانظر هذا النوع في: البرهان: ٢/ ٤٧١، الإتقان: ٣/ ٢١٣، معترك الأقران: ١/ ٣٥٩.

(٢) والشاهد: قوله: ﴿مِنْهَا أَرْبَعَةٌ حُرُمٌ﴾ فإن ذلك تفصيل لما أجمل في قوله: ﴿إِنَّ عِدَّةَ الشُّهُورِ عِندَ اللَّهِ . . .﴾.

(٣) انظر: البرهان: ٢/٤٧٨، الإتقان: ٣/ ٢١٤ ـ ٢١٥، معترك الأقران: ١/ ٣٦٠.

(٤) انظر قول أبي العالية في: الإتقان: ٣/ ٢١٥، معترك الأقران: ١/ ٣٦١. وكذلك انظر ذلك في: تفسير الطبري: ٧٨/٢٩ حيث قال: قوله تعالى: ﴿إِنَّ الْإِنسَانَ﴾ أي الكافر ﴿خُلِقَ هَلُوعًا﴾. الهلع: شدة الجزع مع شدة الحرص والضجر. ثم روى بسنده عن ابن عباس رضي الله عنهما قوله: ﴿۞ إِنَّ الْإِنسَانَ خُلِقَ هَلُوعًا ﴿١٩﴾﴾ قال: هو الذي قال الله: ﴿إِذَا مَسَّهُ الشَّرُّ جَزُوعًا ﴿٢٠﴾ وَإِذَا مَسَّهُ الْخَيْرُ مَنُوعًا ﴿٢١﴾﴾. ويقال الهلوع: هو الجزوع الحريص، وهذا في أهل الشرك.

وانظر كذلك: تفسير البغوي: ٤/ ٣٩٤، تفسير ابن كثير: ٤/ ٤٤٩، تفسير القرطبي: ١٨/ ٢٨٩ ـ ٢٩٠.

(٥) انظر: الأسماء والصفات: ٦٧ ـ ٦٨. وكذلك انظر ذلك وما سبق في: البرهان: ٣/ ٣٦، الإتقان: ٣/ ٢١٥، معترك الأقران: ١/ ٣٦١.

(٦) انظر: تفسير البغوي: ١/ ٦٩ ـ ٧٠.

﴿لَا تَتَّخِذُوا عَدُوِّي وَعَدُوَّكُمْ أَوْلِيَاءَ تُلْقُونَ إِلَيْهِم بِالْمَوَدَّةِ﴾ [الممتحنة: ١]، فـ«تلقون...» إلى آخره، تفسير لـ«اتخاذهم أولياء»[1]. وكذا قوله تعالى: ﴿اللَّهُ الصَّمَدُ ۝ لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ ۝ ...﴾ الآية [الإخلاص: ٢، ٣]، قال محمد بن كعب القرظي[2]: لم يلد إلى آخره... تفسير لـ«الصمد»، وهو في القرآن كثير[3].

قال ابن جني: ومتى كانت الجملة تفسيراً لم يحسن الوقوف على ما قبلها دونها؛ لأن تفسير الشيء لا حق به ومتمم له وجار مجرى بعض أجزائه[4]/. [٢٦٦/أ هـ]

النوع الثالث عشر من أنواع الإطناب: الإطناب بوضع الظاهر موضع المضمر[5]. وقد ألف في ذلك ابن الصائغ تأليفاً مفرداً[6]. وله فوائد:

[١] منها زيادة التقرير والتمكين[7]، نحو: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ۝ اللَّهُ الصَّمَدُ ۝﴾ [الإخلاص: ١، ٢]، ﴿وَبِالْحَقِّ أَنزَلْنَاهُ وَبِالْحَقِّ نَزَلَ﴾ [الإسراء: ١٠٥]، ﴿إِنَّ اللَّهَ لَذُو فَضْلٍ عَلَى النَّاسِ وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَشْكُرُونَ﴾ [غافر: ٦١]، ﴿لِتَحْسَبُوهُ مِنَ الْكِتَابِ وَمَا هُوَ مِنَ الْكِتَابِ وَيَقُولُونَ هُوَ مِنْ عِندِ اللَّهِ وَمَا هُوَ مِنْ عِندِ اللَّهِ﴾ [آل عمران: ٧٨].

---

(١) انظر: تفسير البغوي: ٤/ ٣٢٨ ـ ٣٢٩.

(٢) في الأصل وفي (ح): «القرطبي» وصوبته من مصادر ترجمته.

وهو: محمد بن كعب بن سليم بن عمرو، أبو حمزة، ويقال: أبو عبد الله القرظي، المدني، ثقة، عالم، من الثالثة. نزل الكوفة، ثم رجع إلى المدينة. روى عن عائشة وأبي هريرة وغيرهما. وردت عنه الرواية في حروف القرآن. قال عون بن عبد الله: ما رأيت أحداً أعلم بتأويل القرآن من القرظي. ولد (٤٠هـ)، (ت١٠٨هـ)، وقيل: (١٢٠هـ). غاية النهاية: ٢/ ٢٣٣، التقريب: ٥٠٤.

(٣) انظر قول القرظي في: تفسير الطبري: ٣٠/ ٣٤٦.

هذا وقد روى أبو العالية عن أبيّ بن كعب قال: «الصمد الذي لم يلد، ولم يولد، لأن من يولد سيموت ومن يرث يورث منه. تفسير البغوي: ٤/ ٥٤٤. قال ابن كثير: وهو تفسير جيد. تفسيره: ٤/ ٦١٠.

(٤) انظر قول ابن جني في: البرهان: ٣/ ٣٧، الإتقان: ٣/ ٢١٥ ـ ٢١٦، معترك الأقران: ١/ ٣٦١.

(٥) في الأصل: «الضمير» وما أثبته من (ح) لأنه أنسب للسياق.

انظر: البرهان: ٢/ ٤٨٢، الإتقان: ٣/ ٢١٦، معترك الأقران: ١/ ٣٦٢.

(٦) ذكر ذلك السيوطي في الإتقان، ومعترك الأقران، السابقين.

(٧) انظر: المراجع السابقة.

[٢] ومنها: قصد التعظيم، نحو: ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ وَيُعَلِّمُكُمُ اللَّهُ وَاللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾ [البقرة: ٢٨٢]، ﴿أُولَئِكَ حِزْبُ اللَّهِ أَلَا إِنَّ حِزْبَ اللَّهِ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾ [المجادلة: ٢٢]، ﴿وَقُرْآنَ الْفَجْرِ إِنَّ قُرْآنَ الْفَجْرِ كَانَ مَشْهُودًا﴾ [الإسراء: ٧٨]، ﴿وَلِبَاسُ التَّقْوَى ذَلِكَ خَيْرٌ ذَلِكَ﴾ [الأعراف: ٢٦](١).

[٣] ومنها: قصد الإهانة والتحقير(٢)، نحو: ﴿أُولَئِكَ حِزْبُ الشَّيْطَانِ أَلَا إِنَّ حِزْبَ الشَّيْطَانِ هُمُ الْخَاسِرُونَ﴾ [المجادلة: ١٩]، ﴿إِنَّ الشَّيْطَانَ يَنْزَغُ بَيْنَهُمْ﴾ [الإسراء: ٥٣].

[٤] ومنها: [إزالة اللبس](٣) حيث يوهم الضمير أنه غير الأول، نحو قوله تعالى: ﴿قُلِ اللَّهُمَّ مَالِكَ الْمُلْكِ تُؤْتِي الْمُلْكَ﴾ [آل عمران: ٢٦]، لو قال: «تؤتيه» لأوهم أنه الأول، قاله ابن الخشاب(٤).

وقوله تعالى: ﴿الظَّانِّينَ بِاللَّهِ ظَنَّ السَّوْءِ عَلَيْهِمْ دَائِرَةُ السَّوْءِ﴾ [الفتح: ٦]، كرر «السوء» لأنه لو قال: «عليهم دائرته» لأوهم أن الضمير عائد إلى الله تعالى(٥). وقوله تعالى: ﴿فَبَدَأَ بِأَوْعِيَتِهِمْ قَبْلَ وِعَاءِ أَخِيهِ ثُمَّ اسْتَخْرَجَهَا مِنْ وِعَاءِ أَخِيهِ﴾ [يوسف: ٧٦] لو قال: ثم استخرجها منه لأوهم عود الضمير إلى الأخ وأنه استخرجها منه، وليس الأمر كذلك(٦).

---

(١) انظر ذلك في: البرهان: ٢/ ٤٨٥ ـ ٤٨٦، الإتقان: ٣/ ٢١٦، معترك الأقران: ١/ ٣٦٢.

(٢) انظر: البرهان: ٢/ ٤٨٦، والإتقان: ٣/ ٢١٦، معترك الأقران: ١/ ٣٦٢.

(٣) من نسخة (ح).

(٤) حكاه عنه الزركشي في: البرهان: ٢/ ٤٨٨، والسيوطي في: الإتقان: ٣/ ٢١٦، معترك الأقران: ١/ ٣٦٢.

وابن الخشاب هو: عبد الله بن أحمد بن أحمد بن عبد الله بن نصر، النحوي، البغدادي المعروف بابن الخشاب، كان علامة عصره، وفي درجة أبي علي الفارسي. إمام في النحو، واللغة، والحديث، وغيرها من الفنون. روى عنه أبو سعيد بن السمعاني. له مصنفات منها: «شرح اللمع»، «شرح مقدمة الوزير ابن هبيرة»، «أغلاط الحريري في المقامات». ولد (٤٩٢هـ)، (ت٥٦٧هـ). أنباه الرواة: ٢/ ٩٩ ـ ١٠٣، بغية الوعاة: ٢/ ٢٩ ـ ٣١، معجم الأدباء: ١٢/ ٤٧، البلغة: ١٢٠ ـ ١٢١.

(٥) معترك الأقران: ١/ ٣٦٢، الإتقان: ٣/ ٢١٦.

(٦) الإتقان: ٣/ ٢١٦ ـ ٢١٧، معترك الأقران: ١/ ٣٦٢ ـ ٣٦٣.

[٥] ومنها: الاستلذاذ بذكره، نحو: ﴿وَأَوْرَثَنَا ٱلْأَرْضَ نَتَبَوَّأُ مِنَ ٱلْجَنَّةِ حَيْثُ نَشَآءُ فَنِعْمَ أَجْرُ ٱلْعَٰمِلِينَ﴾ [الزمر: ٧٤][١]، لم يقل: «منها».

[٦] ومنها: قصد التوصل بالظاهر إلى الوصف نحو: ﴿فَـَٔامِنُواْ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِ ٱلنَّبِيِّ ٱلْأُمِّيِّ ٱلَّذِي يُؤْمِنُ بِٱللَّهِ﴾ [الأعراف: ١٥٨]، بعد قوله: ﴿إِنِّي رَسُولُ ٱللَّهِ إِلَيْكُمْ﴾ [الأعراف: ١٥٨]، لم يقل: «فآمنوا بالله وبي» ليتمكن من إجراء الصفات التي ذكرها، ليعلم أن الذي وجب الإيمان به والاتباع له هو من وصف بهذه الصفات، ولو أتى بالضمير لم يكن له ذلك لأنه لا يوصف[٢].

[٧] ومنها: التنبيه على علة الحكم، نحو قوله تعالى: ﴿فَبَدَّلَ ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ قَوْلًا غَيْرَ ٱلَّذِي قِيلَ لَهُمْ فَأَنزَلْنَا عَلَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ﴾ [الأعراف: ١٦٢]، لم يقل: «**فأنزلنا عليهم**» لأن علة إنزال الرجس عليهم هو الظلم[٣]. ومن ذلك: ﴿مَن كَانَ عَدُوًّا لِّلَّهِ وَمَلَٰٓئِكَتِهِ وَرُسُلِهِ وَجِبْرِيلَ وَمِيكَىٰلَ فَإِنَّ ٱللَّهَ عَدُوٌّ لِّلْكَٰفِرِينَ﴾ [البقرة: ٩٨]، لم يقل: «فإن الله عدو لهم» إعلاماً بأن من عادى هؤلاء فقد كفر، وأن الله إنما عاداه لكفره[٤].

[٨] ومنها قصد العموم، نحو قوله تعالى: ﴿وَمَآ أُبَرِّئُ نَفْسِيٓ إِنَّ ٱلنَّفْسَ لَأَمَّارَةُۢ بِٱلسُّوٓءِ﴾ [يوسف: ٥٣]، ولم يقل: «إنها» لئلا يفهم التخصيص، وأن ذلك خاص لنفسه[٥].

﴿أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْكَٰفِرُونَ حَقًّا وَأَعْتَدْنَا لِلْكَٰفِرِينَ عَذَابًا مُّهِينًا ﴿١٥١﴾﴾ [النساء: ٣٧].

[٩] ومنها: الإشارة إلى التخصيص، كقوله تعالى: ﴿وَٱمْرَأَةً مُّؤْمِنَةً إِن وَهَبَتْ نَفْسَهَا لِلنَّبِيِّ﴾ [الأحزاب: ٥٠]، لم يقل: «لك» للإشارة إلى الخصوصية لكونه نبي الله[٦].

[١٠] ومنها: التقرير والتوضيح، لكون المقام يقتضيه، مثل قوله تعالى: ﴿قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ ٱلنَّاسِ ﴿١﴾ ...﴾ [الناس: ١]/ إلى آخر السورة، كرر «الناس» [١٦٧/أ/ح]

---

(١) انظر: البرهان: ٢/ ٤٨٧.

(٢) الإتقان: ٣/ ٢١٧، معترك الأقران: ١/ ٣٦٣ ـ ٣٦٤.

(٣) المرجعين السابقين.

(٤) انظر: البرهان: ٢/ ٤٩٢، الإتقان: ٣/ ٢١٨، معترك الأقران: ١/ ٣٦٤.

(٥) انظر: البرهان: ٢/ ٤٩٤ ـ ٤٩٥.

(٦) انظر: البرهان: ٢/ ٤٩٥، الإتقان: ٣/ ٢١٨، معترك الأقران: ١/ ٣٦٤.

ولم يقل: «مالكهم»، لأن المقام مقام استعاذة الناس بربهم، فكان الإظهار أولى.

وذكر بعضهم: أنه في الآية نكتة[1] الجناس[2]. وليس فيها جناس، بل هي من نوع التكرار ـ كما تقدم[3]. لنكتة وفائدة.

وكذا قوله تعالى: ﴿اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ ۝١ خَلَقَ الْإِنسَانَ مِنْ عَلَقٍ ۝٢﴾ [العلق: ١، ٢]، ثم قال: ﴿عَلَّمَ الْإِنسَانَ مَا لَمْ يَعْلَمْ ۝٥﴾ [العلق: ٥]، ثم قال: ﴿إِنَّ الْإِنسَانَ لَيَطْغَىٰ﴾ [العلق: ٦]، وكلهم بمعنى واحد[4]. وإن قال بعضهم: إن «الإنسان» الأول هو مطلق الإنسان، والثاني آدم ومن تعلم الكتابة، والثالث، أبو جهل[5]. وهو بعيد وفيه تكلف.

[١١] ومنها: مراعاة الترصيع[6] وتوازن اللفظ في التركيب ذكره بعضهم، في قوله تعالى: ﴿أَن تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا فَتُذَكِّرَ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَىٰ﴾[7].

---

(١) في الأصل وفي (ح): «لنكتة» والصواب ما أثبت.

(٢) ممن ذكر ذلك السيوطي في: معترك الأقران: ١/ ٣٦٥، الإتقان: ٣/ ٢١٨. وانظر: البرهان: ٢/ ٤٩٦.

(٣) انظر: ١٤٨٩ وما بعدها.

(٤) انظر: تفسير الطبري: ٣٠/ ٢٥٣.

(٥) ذكر ذلك البغوي في تفسيره: ٤/ ٥٠٧. وانظر: الإتقان: ٣/ ٢١٨، معترك الأقران: ١/ ٣٦٥.

(٦) الترصيع مأخوذ من قولهم: تاج مرصع، إذا كان فيه حلية، والترصيع: التركيب. وهو في لسان علماء البيان: مقول على ما كان من المنظوم والمنثور من الكلام، ألفاظ الفصل فيه مساوية لألفاظ الفصل الثاني في الأوزان، واتفاق الإعجاز.. ويرد في الكلام على وجهين: كامل، وناقص...».
انظر: تفصيل ذلك في: الصناعتين: ٣٧٥ ـ ٣٧٩، الطراز: ٢/ ٣٧٣ ـ ٣٧٧، الفوائد المشوق إلى علوم القرآن: ٣٤٩.
وسيأتي في النوع التاسع عشر بعد المائة زيادة تفصيل في ذلك.

(٧) انظر: البرهان: ٢/ ٤٩٦ وفيه قال الزركشي: وقال بعضهم؛ إنما أعيدت «أحدهما» لتعادل الكلم وتوازن الألفاظ في التركيب؛ وهو المعنى في الترصيع البديعي، بل هذا أبلغ من الترصيع، فإن الترصيع توازن الألفاظ من حيث صيغها، وهذا من حيث تركيبها، فأنه ترصيع معنوي، وقلما يوجد إلا في نادر الكلام». وانظر أيضاً: الإتقان: ٣/ ٢١٩، معترك الأقران: ١/ ٣٦٥.

[١٢] ومنها: أن يتحمل ضميراً لا بدّ منه؛ ومنه قوله تعالى: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَآ أَتَيَآ أَهْلَ قَرْيَةٍ ٱسْتَطْعَمَآ أَهْلَهَا﴾ [الكهف: ٧٧]، لو قال: «استطعماها» لم يصح/ [٢٦٧ب/هـ] لأنهما لم يستطعما القرية، أو استطعماهم[١] [فكذلك][٢]؛ لأن جملة «استطعما» صفة لقرية النكرة[٣]، لا لـ«أهل»، فلا بدّ أن يكون فيها [ضمير][٤] يعود عليها، ولا يمكن إلا مع التصريح بالظاهر[٥].

كذا حرره السبكي[٦] في جواب سؤال سأله الصلاح الصفدي[٧]، وصورة السؤال:

أسيدنا قاضي القضاة ومن إذا	بدا وجهه استحيا له القمران
ومن كفه يوم الندى ويراعه	على طرسه بحران يلتقيان
ومن إن دجت في المشكلات مسائل	جلاها بفكر دائم اللمعان
رأيت كتاب الله أكبر معجز	لأفضل من يهدى به الثقلان
ولكنني في الكهف أبصرت آية	بها الفكر من طول الزمان عناني
وما هي إلّا «استطعما أهلها» فقد	نرى «استطعماهم» مثله ببيان
فما الحكمة الغراء في وضع ظاهر	مكان ضمير إنَّ ذاك لشان

---

(١) في الأصل وفي (ح): «استطعماهما» وصوبته من مصادره. انظر: فتاوى السبكي: ١/ ٦٥، الإتقان: ٣/ ٢١٩، معترك الأقران: ١/ ٣٦٥.

(٢) ما بين المعتقوفتين ساقط من الأصل ومن (ح): وأثبته من مصادره. انظر: المراجع السابقة.

(٣) في الأصل وفي (ح): «نكرة» وصوبته من مصادره السابقة.

(٤) ما بين المعقوفتين أثبته من (ح).

(٥) المراجع السابقة.

(٦) تقي الدين علي بن عبد الكافي. تقدمت ترجمته.

(٧) هو: خليل بن أيبك بن عبد الله الألبكي الصفدي، صلاح الدين، ويكنى أبا الصفا. حفظ القرآن، وأخذ العلم عن علماء عصره، وبرع في النظم والنثر، وكان على دراية بالكثير من العلوم والفنون، كالنحو واللغة وكان كاتباً ناظماً شاعراً، غلب عليه تاريخ الرجال وبرع في الرسم والخط أيضاً، انتقل من فلسطين إلى القاهرة. من شيوخه: أبو حيان النحوي محمود بن يوسف، وبدر الدين ابن جماعه، وابن نباتة، والمزي وغيرهم. له مصنفات منها: «الوافي بالوفيات»، «جنان الجناس»، و«غوامض الصحاح، ط) وغيرهما. ولد بصفد بفلسطين: (٦٩٦هـ)، (ت٧٦٤هـ).

الدرر الكامنة: ٢/ ١٧٦، هداية العارفين: ١/ ٣٥١، البدر الطالع: ١/ ٢٤٣.

فأرشد على عادات فضلك حيرتي   فمالي بها عند البيان يدان[1]

الرابع عشر من أنواع الأطناب: الإيغال، وهو الإمعان[2]، بأن يختم المتكلم الكلام بما يفيد نكتة يتم المعنى بدونها[3].

وزعم بعضهم أنه خاص بالشعر[4]، ورد بأنه واقع في القرآن، ومثل لذلك بقوله تعالى: ﴿... اتَّبِعُوا مَن لَّا يَسْأَلُكُمْ أَجْرًا وَهُم مُّهْتَدُونَ ۝﴾ [يس: ٢١] فقوله: «وهم مهتدون» إيغال؛ لأنه مما يتم المعنى بدونه، لأن الرسول مهتد[5]

---

(١) انظر ذلك في: فتاوى السبكي: ١/ ٦٥ ـ ٦٧، الإتقان: ٣/ ٢١٩، معترك الأقران: ١/ ٣٦٥ ـ ٣٦٦.

(٢) من أوغل في الأمر، إذا أبعد الذهاب فيه. يقال: أوغل في الأرض، إذا أبعد، فيما حكاه ابن دريد، وقال: وكل داخل في شيء دخول مستعجل فقد أوغل فيه. انظر: الصناعتين: ٣٨٠، والعمدة: ٢/ ٦٠، تحرير التحبير: ٢٣٢.

(٣) انظر: نقد الشعر، لقدامة: ١٦٨، الصناعتين لأبي هلال العسكري: ٣٨٠ ـ ٣٨١ حيث قال في تعريفه: وهو أن يستوفي معنى الكلام قبل البلوغ إلى مقطعه، ثم يأتي بالمقطع فيزيد معنى آخر، يزيد به وضوحاً وشرحاً وتوكيداً وحسناً. ثم قال: ... ويدخل أكثر هذا الباب في التتميم، وإنما سمي إيغالاً إذا وقع في الفواصل والمقاطع.

وانظر: العمدة لابن رشيق: ٢/ ٥٧، بديع القرآن، لابن أبي الأصبع: ٩١ وقد عرفه بقوله: وهو أن يستكمل المتكلم معنى كلامه قبل أن يأتي بمقطعه، فإذا أراد الإتيان بذلك أتى بما يفيد معنى زائداً على معنى ذلك الكلام. وانظر: التبيان للطيبي: ٣٧٥، الطراز: ٣/ ١٣١.

(٤) انظر: العمدة لابن رشيق: ٢/ ٥٧ حيث قال فيها: الإيغال ضرب من المبالغة، إلا أنه في القوافي خاصة لا يعدوها ثم قال: والحاتمي وأصحابه يسمونه التبليغ، وهو تفعيل من بلوغ الغاية، وذلك يشهد بصحة ما قلته ويدل على ما رتبته.

وانظر أيضاً: إعجاز القرآن للباقلاني: ٩٢ فإنه قال: ويرون من البديع «الإيغال» في الشعر خاصة، فلا يطلب مثله في القرآن إلا في الفواصل. وكذلك انظر: تحرير التحبير لابن أبي الأصبع: ٢٣٢ ـ ٢٣٣، شرح الكافية البديعية، لصفي الدين الحلي: ١٥٦، الطراز: ٣/ ١٣١، خزانة الأدب لابن حجة: ٢/ ٢٧.

وقال القزويني: اختلف في معناه، فقيل: هو ختم البيت بما يفيد نكتة يتم المعنى بدونها، وقيل: لا يختص بالنظم ومثل له بقوله تعالى: ﴿اتَّبِعُوا مَن لَّا يَسْأَلُكُمْ أَجْرًا وَهُم مُّهْتَدُونَ ۝﴾ [يس: ٢١].

الإيضاح: ٣٠٥، ٣٠٧. وانظر: التلخيص وشروحه: ٣/ ٢٢٠، ٢٢٤، المطول على التلخيص: ٢٩٣ ـ ٢٩٤، الإتقان: ٣/ ٢٢٠، معترك الأقران: ١/ ٣٦٧.

(٥) في الأصل وفي (ح): «مهتد» والصواب ما أثبت.

لا محالة، لكن فيه زيادة حيث على الاتباع، وترغيباً في الرسل، أي لا تخسرون معه شيئاً من دنياكم، وتربحون صحة دينكم، فينتظم لكم خير الدنيا والآخرة[1].

وجعل منه ابن أبي الإصبع: ﴿وَلَا تُسْمِعُ ٱلصُّمَّ ٱلدُّعَآءَ إِذَا وَلَّوْاْ مُدْبِرِينَ﴾ [النحل: ٨٠] فإن قوله: «إذا ولوا مدبرين» زائد على المعنى، مبالغة في عدم انتفاعهم[2].

النوع الخامس عشر من أنواع الإطناب: التذييل: وهو أن يؤتى بجملة عقب جملة مشتملة على معناها لتأكيد مفهومها ومنطوقها، ليظهر لمن لا يفهمه، ويتقرر عند من يفهمه[3]. وهو ضربان:

[أ] ضرب لم يخرج مخرج المثل[4]، كقوله تعالى: ﴿ذَٰلِكَ جَزَيْنَٰهُم بِمَا

---

(١) المطول على التلخيص: ٢٩٤، الإتقان: ٣/ ٢٢٠، معترك الأقران: ١/ ٣٦٧. وانظر: التبيان للطيبي: ٣٧٦.

(٢) انظر: بديع القرآن: ٩١ ـ ٩٢، تحرير التحبير: ٢٣٤ ـ ٢٣٥. وحكاه عنه ابن حجة في خزانة الأدب: ٢/ ٢٨، والسيوطي في الإتقان: ٣/ ٢٢٠، معترك الأقران: ١/ ٣٦٧.

(٣) انظر: الصناعتين: ٣٧٣ حيث قال العسكري في تعريفه: فأما التذييل فهو إعادة الألفاظ المترادفة على المعنى بعينه، حتى يظهر لمن لم يفهمه، ويتوكد عند من فهمه. وبني أهمية هذا النوع وموقعه، ويتوكد عند من فهمه. وبين أهمية هذا النوع وموقعه في الكلام فقال: وللتذييل في الكلام موقع جليل، ومكان شريف خطير؛ لأن المعنى يزداد به انشراحاً والمقصد إتضاحاً.

وانظر: إعجاز القرآن للباقلاني: ١٠٢ وقد قال فيه: التذييل ـ من أنواع البديع ـ وهو ضرب من التأكيد، وهو ضد الإشارة.

وانظر: البديع في البديع لابن منقذ: ١٨٤.

وقال ابن أبي الأصبع: «التذييل»: أن يذيل المتكلم كلامه بجملة يتحقق فيها ما قبلها من الكلام. تحرير التحبير: ٣٨٧، بديع القرآن: ١٥٥.

وانظر: أيضاً في تعريفه: التلخيص وشروحه: ٣/ ٢٢٥، والإيضاح: ٣٠٧، المطول: ٢٩٤، الطراز: ٣/ ١١١، شرح الكافية البديعة، لصفي الدين الحلي: ٧٧، الفوائد المشوق: ١٧٨، البرهان: ٣/ ٦٨، خزانة ابن حجة: ١/ ٢٤٢، الإتقان: ٣/ ٢٣١، معترك الأقران: ١/ ٣٦٨.

(٤) لعدم استقلاله بإفادة المراد وتوقفه على ما قبله. الإيضاح: ٣٠٧.

قال ابن أبي الأصبع: . . . وضرب لا يزيد على المعنى الأول وإنما يؤكده ويحققه. بديع القرآن: ١٥٥.

﴿كَفَرُوا۟ وَهَلْ نُجَٰزِىٓ[1] إِلَّا ٱلْكَفُورَ﴾ [سبأ: ١٧][2].

[ب] وضرب خرج مخرج المثل[3]، نحو: ﴿وَقُلْ جَآءَ ٱلْحَقُّ وَزَهَقَ ٱلْبَٰطِلُ ۚ إِنَّ ٱلْبَٰطِلَ كَانَ زَهُوقًا ﴿٨١﴾﴾ [الإسراء: ٨١]. وقد اجتمعا[4] في آية واحدة، وهي قوله تعالى: ﴿وَمَا جَعَلْنَا لِبَشَرٍ مِّن قَبْلِكَ ٱلْخُلْدَ ۖ أَفَإِي۟ن مِّتَّ فَهُمُ ٱلْخَٰلِدُونَ ﴿٣٤﴾ كُلُّ نَفْسٍ ذَآئِقَةُ ٱلْمَوْتِ﴾ [الأنبياء: ٣٤، ٣٥][5]. جار مجرى المثل. وكل منهما تذييل لما قبله[6].

النوع السادس عشر من أنواع الإطناب: التكميل ويسمى بالاحتراس، وهو أن يؤتى بكلام يرفعه إيهام خلاف المقصود[7]، مثل قوله: ﴿أَذِلَّةٍ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ

---

(١) فيها قراءتان: بالنون «نجازي» وبها قرأ حمزة والكسائي، وحفص. و«يجازى» بضم الياء وفتح الزاي، وبها قرأ الباقون.
حجة القراءات: ٥٨٧.

(٢) انظر: الصناعتين: ٣٧٣، التلخيص وشروحه: ٣/ ٢٢٦، الإيضاح: ٣٠٧، الفوائد المشوق: ١٧٨، الطراز: ٣/ ١١١ ـ ١١٢.
قال الزركشي في: البرهان: ٣/ ٦٩ قوله: ﴿وَهَلْ نُجَٰزِىٓ إِلَّا ٱلْكَفُورَ﴾ أي: هل يجازي ذلك الجزاء الذي يستحقه الكفور إلا الكفور.
وانظر: خزانة الأدب لابن حجة: ١/ ٢٤٢، الإتقان: ٣/ ٢٢١.

(٣) انظر: تحرير التحبير: ٣٨٧، بديع القرآن: ١٥٥ حيث قال فيهما ابن أبي الأصبع: وضرب يخرجه المتكلم مخرج المثل السائر، ليشتهر المعنى، لكثرة دورانه على الألسنة.
وانظر: المراجع السابقة.

(٤) أي: ضربا التذييل.

(٥) قال ابن أبي الأصبع بعد إيراده هذه الآية: فإن المعنى مستوفى في الأخبار بأنه ـ سبحانه ـ لم يجعل لبشر من قبل نبيه الخلد، ثم ذيل ذلك الأخبار بما أخرجه مخرج تجاهل العارف وهو قوله: ﴿أَفَإِي۟ن مِّتَّ فَهُمُ ٱلْخَٰلِدُونَ﴾ وذيل هذا التذييل بما أخرجه مخرج المثل السائر حيث قال: ﴿كُلُّ نَفْسٍ ذَآئِقَةُ ٱلْمَوْتِ﴾. بديع القرآن: ١٥٦ ـ ١٥٧.

(٦) انظر: الإيضاح للقزويني: ٣٠٩، الطراز: ٣/ ١١٢. وانظر: المطول للتفتازاني: ٢٩٤ حيث قال فيه: . . . فقوله: ﴿أَفَإِي۟ن مِّتَّ فَهُمُ ٱلْخَٰلِدُونَ﴾ تذييل من الضرب الأول، وقوله: ﴿كُلُّ نَفْسٍ ذَآئِقَةُ ٱلْمَوْتِ﴾ تذييل من الضرب الثاني، فكل منهما تذييل على ما قبله.

(٧) انظر تعريف التكميل أو الاحتراس في: سر الفصاحة للخفاجي: ٢٧٣ وقد سماه: التحرز، ثم عرفه بقوله: أن يأتي بكلام لو استمر عليه لكان فيه طعن، فيأتي مما يتحرز به من ذلك الطعن.
وانظر: البديع في البديع لابن منقذ: ٩٠.
أما ابن رشيق: فإنه جعل الاحتراس نوعاً من التتميم، وسوى بينهما. حيث قال في =

﴿أَعِزَّةٍ عَلَى ٱلْكَٰفِرِينَ﴾ [المائدة: ٥٤]، فلو اقتصر على وصفهم «بالذلة على المؤمنين» أوهم أنهم ضعفاء، فأتى بـ«**أعزة على الكافرين**» تكميلاً ودفعاً لهذا الوهم، وإشعاراً بأن ذلك منهم على وجه التواضع للمؤمنين، ولهذا عدى بـ«على» لتضمنه/ معنى[1] [العطف][2]، كأنه قيل: «عاطفين عليهم» على وجه التذلل والتواضع[3]. [١٦٧/أ/هـ]

وقال السعد ـ رحمه الله تعالى ـ في المطول: بجواز أن تكون التعدية بـ«على» للدلالة على أنهم ـ مع شرفهم وعزهم على الكفار ـ رحماء بينهم، فلو اقتصر على «**أشداء على الكفار**»، لتوهم أنهم غلظاء[4]. انتهى[5].

= باب التتميم: وهو التمام أيضاً، وبعضهم يسمي ضرباً منه احتراساً واحتياطاً. انظر: العمدة: ٢/ ٥٠.

وقد علق على ذلك ابن أبي الأصبع بعد أن عرف الاحتراس وفرق بينه وبين التكميل، والتتميم، بقوله: . . . وقد ظهر الفرق بينهما، فجعلهما في باب واحد غير سائغ. تحرير التحبير: ٢٤٥.

هذا والتعريف الذي ذكره ابن أبي الأصبع للاحتراس هو: أن يأتي المتكلم بمعنى يتوجه عليه فيه دخل، فيفطن لذلك حال العمل، فيأتي بما يخلصه من ذلك. بديع القرآن: ٩٣، تحرير التحبير: ٢٤٥.

إما الفرق بينه وبين التكميل والتتميم فهو: أن المعنى قبل التكميل صحيح تام، ثم يأتي التكميل بزيادة يكمل بها حسنه، إما بفن زائد أو بمعنى، والتتميم يأتي ليتمم نقص المعنى ونقص الوزن معاً، والاحتراس لاحتمال دخل على المعنى، وإن كان تاماً كاملاً، ووزن الكلام صحيحاً.

تحرير التحبير: ٢٤٥.

(١) في الأصل: «المعنى» وما أثبته من (ح) لأنه أنسب للسياق.

(٢) ما بين المعقوفتين من (ح).

(٣) المطول للتفتازاني: ٢٩٥. وانظر: شروح التلخيص: ٣/ ٢٣٣ ـ ٢٣٤، الإيضاح: ٣١٠ ـ ٣١١، البرهان: ٣/ ٦٥، الفوائد المشوق: ١٣١، التبيان: ٣٧٤، الإتقان: ٣/ ٢٢١، معترك الأقران: ١/ ٣٦٩.

(٤) من قوله: فلو اقتصر إلى آخر الكلام في الأصل وفي (ح) فيه تقديم وتأخير هكذا: لو اقتصر على أشداء على الكفار انتهى، ومن هذا النوع أشداء يتوهم أنهم غلظاء ومن. والصواب ما أثبت.

(٥) انظر: المطول: ٢٩٥. وانظر كذلك: مختظر السعد، ضمن شروح التلخيص: ٣/ ٢٣٤.

ومن هذا النوع[1]، ﴿وَأَدْخِلْ يَدَكَ فِي جَيْبِكَ تَخْرُجْ بَيْضَآءَ مِنْ غَيْرِ سُوٓءٍ . . .﴾ [النمل: ١٢]، ﴿لَا يَحْطِمَنَّكُمْ سُلَيْمَـٰنُ وَجُنُودُهُۥ وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ﴾ [النمل: ١٨]. فقوله: ﴿مِنْ غَيْرِ سُوٓءٍ﴾ دفع توهم «بيضاء» يعني برصاء. وبقوله: ﴿وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ﴾ [دفع][2] توهم أنهم جبابرة ظلمة[3].

قال الشيخ بهاء الدين في: «عروس الأفراح»: فإن قيل: كل ذلك إفادته معنى جديداً، فلا يكون أطناباً، قلنا: هو إطناب لما قبله، من حيث رفع توهم غيره، وإن كان له معنى في نفسه[4].

النوع السابع عشر من أنواع الإطناب: التتميم[5]، وهو أن يؤتى في الكلام بقيد زائد لنكتة، أما المبالغة أو غيرها[6]، كقوله تعالى: ﴿وَيُطْعِمُونَ ٱلطَّعَامَ عَلَىٰ حُبِّهِۦ مِسْكِينًا وَيَتِيمًا وَأَسِيرًا ۝٨﴾ [الإنسان: ٨]، فقوله: ﴿عَلَىٰ حُبِّهِۦ﴾ - أي حب الطعام - قيد زائد مبين لكرمهم، وطيب أنفسهم، وهذا على حمل «حبه» على حب الطعام. وأما إن حمل على «حب الله» فلا يكون من هذا الباب، بل

---

(١) أي: نوع التكميل المسمى بالاحتراس.

(٢) زيادة مني يقتضيها السياق.

(٣) انظر: البرهان: ٣/ ٦٥، خزانة الأدب لابن حجة: ٢/ ٤٨٦، الإتقان: ٣/ ٢٢١ - ٢٢٢، معترك الأقران: ١/ ٣٦٩.

(٤) عروس الأفراح، ضمن شرح التلخيص: ٣/ ٢٣٣ - ٢٣٤.

(٥) انظر: الفرق بين التتميم، والتكميل، والاحتراس، فيما سبق: ١٥١٩.

(٦) انظر في تعريفه في: نقد الشعر، لقدامة: ١٤٤، الصناعتين: ٣٨٩ للعسكري، حيث قال في تعريفه: هو أن توفي المعنى حظه من الجودة، وتعطيه نصيبه من الصحة، ثم لا تغادر معنى يكون فيه تمامه إلا تورده، أو لفظاً يكون فيه توكيده إلا تذكره. وقد عنون له مع التكميل. والفرق بينهما ظاهر كما سبق.

وانظر: العمدة لابن رشيق: ٢/ ٥٠ فقد عرفه بمثل ذلك.

وكذلك انظر: سر الفصاحة للخفاجي: ٢٧١ وسماه: كمال المعنى، وعرفه بقوله: هو أن تستوفي الأحوال التي تتم بها صحته، وتكمل جودته. وانظر: البديع في البديع لابن منقذ: ٨٧، تحرير التحبير: ١٢٧، بديع القرآن: ٤٥ لابن أبي الأصبع، وسماه: التمام، وقال: وهو التتميم الاسم الأول لقدامة، والثاني للحاتمي ثم قال: وتعريفه: أن تأتي في الكلام كلمة إذا طرحت من الكلام نقص معناه في ذاته، أو في صفاته، ولفظه تام، وإن كان في الموزون نقص وزنه مع نقص معناه، فيكون الإتيان بها لتتميم الوزن والمعنى معاً.

يكون من تمام الكلام ومن ضرورياته[1]. فإن من أطعم الطعام «مسكيناً أو يتيماً» أما أن يكون قصد به الله وهو المقبول الذي يمدح[2] عليه، أولاً، فليس بمقبول/ . [١٦٨ب/ح]

فهذا المعنى مظنوناً في الآية على كل حال، فلما صرح به صار من ضروريات الكلام.

فلهذا قال في «التلخيص» ـ عند ذكر الآية ـ «في وجه»[3].

وقال شارحه[4]: وهو أن يكون الضمير في «حبه» للطعام، أي: يطعموه مع حبه والإحتياج إليه. فإذا جعل الضمير «لله»، أي «يطعمون» على حب الله تعالى، فلا يكون مما نحن فيه؛ لأنه تأدية أصل المراد. انتهى[5].

ومنه قوله تعالى: ﴿وَءَاتَى ٱلْمَالَ عَلَىٰ حُبِّهِۦ﴾ [البقرة: ١٧٧][6]، وقوله تعالى: ﴿وَيُؤْثِرُونَ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ﴾ [الحشر: ٩]، فقوله: ﴿وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ﴾ قيد زائد للمبالغة في إيثارهم وإعطائهم الغير.

النوع الثامن عشر من أنواع الإطناب، الاعتراض: وهو أن يؤتى في أثناء الكلام، أو بين كلامين متصلين معنى، بجملة أو أكثر لا محل لها من الإعراب، لنكتة[7]، نحو قوله تعالى: ﴿وَيَجْعَلُونَ لِلَّهِ ٱلْبَنَٰتِ سُبْحَٰنَهُۥ وَلَهُم مَّا

---

(١) انظر: بديع القرآن: ٤٨، شروح التلخيص: ٣/ ٢٣٦ ـ ٢٣٧، المطول: ٢٩٦، الإيضاح: ٣١٣، خزانة الأدب، لابن حجة: ١/ ٢٧٢.

(٢) في (ح): «مدح».

(٣) انظر: التلخيص للقزويني: ٢٣٠.

(٤) أي: شارح التلخيص.

(٥) انظر: المطول على التلخيص: ٢٩٦، مختصر السعد، ضمن شروح التلخيص: ٣/ ٢٣٦ ـ ٢٣٧.

(٦) انظر: الإيضاح: ٣١٣، البرهان: ٣/ ٧٠.

(٧) انظر: التلخيص: ٢٣١ ـ ٢٣٢، الإيضاح: ٣١٣ ـ ٣١٤ حيث عرف القزويني «الاعتراض» فيهما بقوله: وهو أن يؤتى في أثناء الكلام، أو بين كلامين متصلين معنى، بجملة أو أكثر، لا محل لها من الإعراب لنكتة سوى دفع الإيهام، كالتنزيه والتعظيم والدعاء، والتنبيه. . .» ثم مثل لكل ذلك. وانظر: شروح التلخيص: ٣/ ٢٣٧ ـ ٢٤٥. هذا والقائلون بأن النكتة فيه قد تكون دفع الإيهام. افترقوا فرقتين: فجوز بعضهم وقوعه آخر جملة لا تليها جملة متصلة بها، فيشمل الاعتراض بهذا التفسير التذييل، وبعض صور التكميل. وبعضهم جوز كون الاعتراض غير جملة، فيشمل بعض صور التتميم، وبعض صور التكميل. . =

﴿يَشۡتَهُونَ ٥٧﴾ [النحل: ٥٧] فقوله: «سبحانه» اعتراض لتنزيه الله تعالى وتقديسه عما لا يليق بجلاله[١]. وقوله تعالى: ﴿لَتَدۡخُلُنَّ ٱلۡمَسۡجِدَ ٱلۡحَرَامَ إِن شَآءَ ٱللَّهُ ءَامِنِينَ﴾ [الفتح: ٢٥] فقوله تعالى: ﴿إِن شَآءَ ٱللَّهُ﴾ اعتراض قصد به التبرك، وتعليم الخلق الأدب في قرن الأشياء بمشيئة الله تعالى، فإذا كان الحق جل شأنه قال ذلك في خبر أخبر به فنحن أحق وأولى[٢].

فائدة:

قد تشتبه جملة الحال بجملة الاعتراض إذا كانت مقترنة بالواو، مثل قوله تعالى: ﴿وَمَنۡ أَحۡسَنُ دِينًا مِّمَّنۡ أَسۡلَمَ وَجۡهَهُۥ لِلَّهِ وَهُوَ مُحۡسِنٌ وَٱتَّبَعَ مِلَّةَ إِبۡرَٰهِيمَ﴾ [النساء: ١٢٥]، فقوله: ﴿وَهُوَ مُحۡسِنٌ﴾ جملة حالية لا اعتراضية، أي والحال أنه محسن؛ لأن الحال وصف والمقام مقتضي الوصفية. وإن كان الزمخشري جعلها اعتراضية[٣] في قوله تعالى: ﴿رَبِّ إِنِّي وَضَعۡتُهَآ أُنثَىٰ وَٱللَّهُ أَعۡلَمُ بِمَا وَضَعَتۡ وَلَيۡسَ ٱلذَّكَرُ كَٱلۡأُنثَىٰۖ وَإِنِّي سَمَّيۡتُهَا مَرۡيَمَ﴾ [آل عمران: ٣٦][٤]، فقوله: ﴿وَٱللَّهُ أَعۡلَمُ﴾ أي

= انظر تفصيل ذلك في: التلخيص وشروحه: ٣/ ٢٤٦ ـ ٢٥٠، المطول على التلخيص: ٢٩٧ ـ ٢٩٩.

(١) انظر: شروح التخليص: ٣/ ٢٣٩، المطول: ٢٩٦، البرهان: ٣/ ٥٧، المرجعين الأخيرين.

(٢) انظر: البرهان: ٣/ ٥٧، الإتقان: ٣/ ٢٢٣، معترك الأقران: ١/ ٣٧١.

(٣) كذا في الأصل، أما في (ح) فإنه أورد كلاماً آخر بعد هذه العبارة، ونصه: كما حكاه عنه في المطول وأقره عليه. وأولى أن تكون حالية. نعم الاعتراضية في قوله تعالى: ﴿رَبِّ إِنِّي وَضَعۡتُهَآ أُنثَىٰ وَٱللَّهُ أَعۡلَمُ بِمَا وَضَعَتۡ ...﴾.

وراجعت الكشاف: ١/ ٥٦٩ فوجدته قال أثناء تفسيره للآية السالفة الذكر: ﴿وَٱتَّخَذَ ٱللَّهُ إِبۡرَٰهِيمَ خَلِيلٗا﴾ مجاز عن اصطفائه واختصاصه بكرامة تشبه كرامة الخليل عند خليله... ثم قال بعد ذلك: فإن قلت: ما موقع هذه الجملة؟ قلت: هي جملة اعتراضية لا محل لها من الإعراب... فائدتها تأكيد وجوب اتباع ملته... ولو جعلتها معطوفة على الجملة قبلها لم يكن لها معنى».

كما راجعت المطول: ٢٩٦ ـ ٢٩٧ فوجدته قد نقل كلام الزمخشري الآنف الذكر، ثم قال بعد ذلك: ومثله ما ذكر في قوله تعالى: ﴿وَٱللَّهُ أَعۡلَمُ بِمَا وَضَعَتۡ ...﴾ الآية، إلى آخر ما ذكره المؤلف ابن عقيلة.

(٤) وفي قوله: «وضعت» قراءتان: بضم التاء. جعلوها من كلام أم مريم. وهي قراءة ابن عامر، وأبو بكر، ويعقوب. وقرأ الباقون: بسكون التاء. على أن من قول الله ﷻ. حجة القراءات: ١٦٠ ـ ١٦١، الكشف: ١/ ٣٤٠ ـ ٣٤١.

أني سميتها ـ اعتراض، وهي مقترنة بالواو[1]. وقال السعد في «المطول»: ومثال هذا الاعتراض كثيراً ما يلتبس بالحال، والفرق دقيق أشار إليه صاحب الكشاف، حيث ذكر في قوله تعالى: ﴿ٱتَّخَذْتُمُ ٱلْعِجْلَ مِنۢ بَعْدِهِۦ وَأَنتُمْ ظَٰلِمُونَ﴾ [البقرة: ٥١، ٩٢]، أن قوله: ﴿وَأَنتُمْ ظَٰلِمُونَ﴾ حال، أي عبدتم العجل وأنتم واضعون العبادة في غير موضعها، أو اعتراض، أي: وأنتم قوم عادتكم الظلم[2]. انتهى، وهي في غاية الحسن.

ومن الاعتراض بأكثر من جملة بين كلامين، ما مثل له في «التلخيص» بقوله تعالى: ﴿فَأْتُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ ٱللَّهُ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلتَّوَّٰبِينَ وَيُحِبُّ ٱلْمُتَطَهِّرِينَ﴾ [البقرة: ٢٢٢]، فقوله: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلتَّوَّٰبِينَ وَيُحِبُّ ٱلْمُتَطَهِّرِينَ﴾ اعتراض بأكثر من جملة، فإن: ﴿نِسَآؤُكُمْ حَرْثٌ لَّكُمْ﴾ [البقرة: ٢٢٣] بيان لقوله تعالى: ﴿فَأْتُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ ٱللَّهُ ۚ﴾ يعني أن الموضع المأتي/ هو محل الحرث، لأن المقصود من [٢٦٨ب/هـ] الجماع الأكبر هو التناسل، لا قضاء الشهوة، فلا تأتوهن[3] إلا من حيث يحصل الغرض المطلوب[4].

واعترض الشيخ بهاء الدين السبكي على صاحب «التلخيص» بما ملخصه: أن هذا ليس من الاعتراض بأكثر من جملة، فإن قوله تعالى: ﴿يُحِبُّ ٱلتَّوَّٰبِينَ﴾ اسم إن وخبرها، ﴿وَيُحِبُّ ٱلْمُتَطَهِّرِينَ﴾ معطوف على جملة خبر إن، فهي معمول لا غير. والمقصود أن تكون جملتين مستقلتين[5]. انتهى.

والأحسن التمثيل بقوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ نَصِيبًا مِّنَ ٱلْكِتَٰبِ يَشْتَرُونَ ٱلضَّلَٰلَةَ وَيُرِيدُونَ أَن تَضِلُّوا۟ ٱلسَّبِيلَ ﴿٤٤﴾ وَٱللَّهُ أَعْلَمُ بِأَعْدَآئِكُمْ ۚ وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ وَلِيًّا وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ نَصِيرًا ﴿٤٥﴾ مِّنَ ٱلَّذِينَ هَادُوا۟ يُحَرِّفُونَ﴾ [النساء: ٤٤ ـ ٤٦]، فإن فيه اعتراض

---

(١) انظر: الكشاف: ١/٣٥٦ حيث قال الزمخشري فيه: فإن قلت: علام عطف قوله: ﴿وَإِنِّى سَمَّيْتُهَا مَرْيَمَ﴾؟ قلت: هو عطف على قوله: ﴿إِنِّى وَضَعْتُهَآ أُنثَىٰ﴾ وما بينهما جملتان معترضتان، كقوله تعالى: ﴿وَإِنَّهُۥ لَقَسَمٌ لَّوْ تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ ﴿٧٦﴾﴾ [الواقعة: ٧٦].

(٢) المطول: ٢٩٧. وانظر: الكشاف: ١/١٦٦.

(٣) في الأصل وفي (ح): «تؤتوهم» والصواب ما أثبت لاقتضاء السياق له.

(٤) انظر: التلخيص: ٢٣٣، المطول: ٢٩٧، شروح التلخيص: ٣/٢٤٥ ـ ٢٤٣، الإيضاح: ٣١٥ ـ ٣١٦، مغني اللبيب: ٥١٤، الإتقان: ٣/٢٢٣، معترك الأقران: ١/٣٧١.

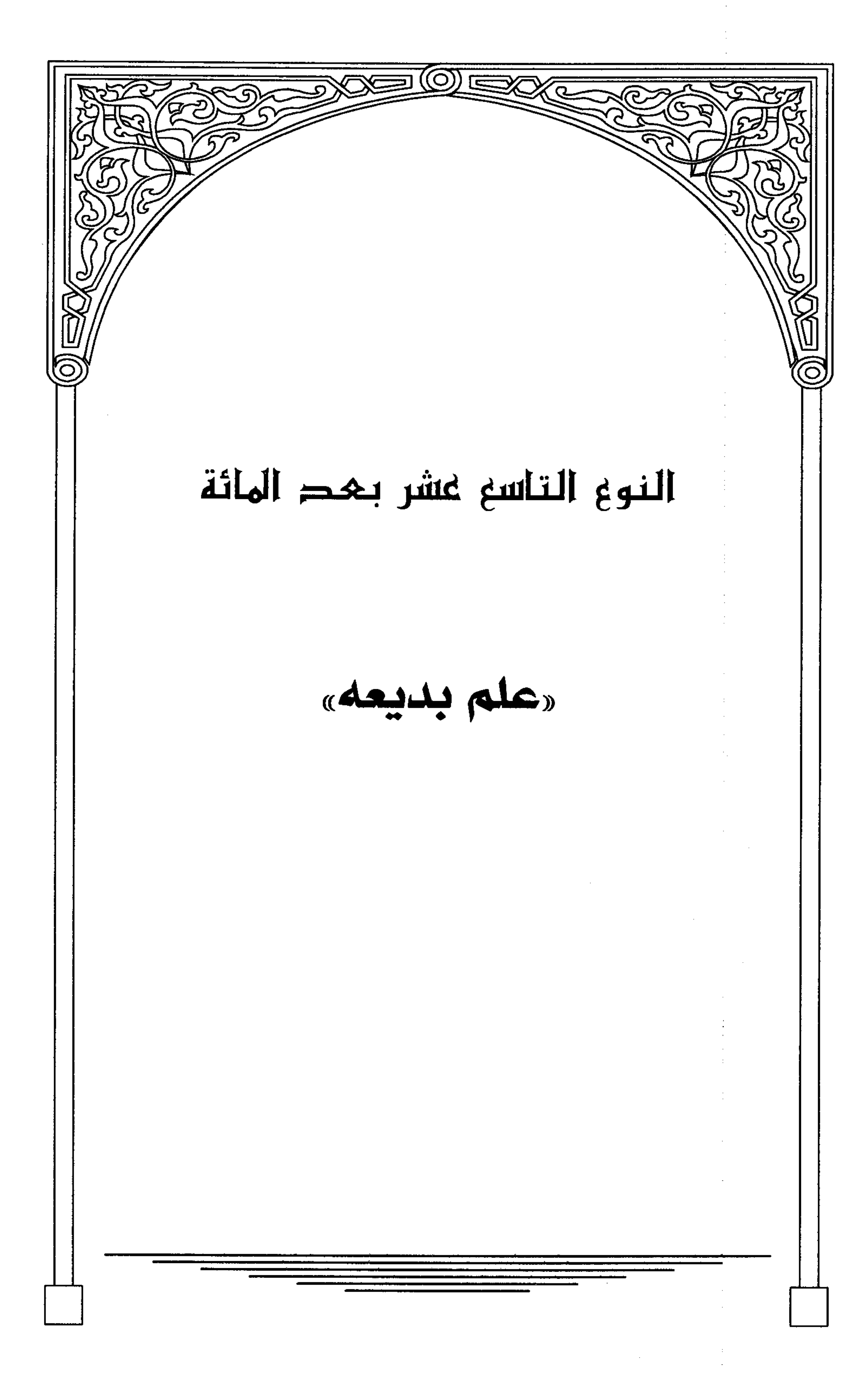
(٥) انظر: عروس الأفراح، ضمن شروح التلخيص: ٣/٣٤٤.

بثلاث جمل، على تقدير[1]، وهي: ﴿وَٱللَّهُ أَعۡلَمُ بِأَعۡدَآئِكُمۡۚ﴾، ﴿وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ وَلِيًّا﴾، ﴿وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ نَصِيرًا﴾، وبجملتين على تقدير[2]، وهما: ﴿وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ وَلِيًّا وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ نَصِيرًا﴾، وكذا قوله تعالى: ﴿وَٱللَّهُ أَعۡلَمُ بِمَا وَضَعَتۡ وَلَيۡسَ ٱلذَّكَرُ كَٱلۡأُنثَىٰۖ﴾ [آل عمران: ٣٦]. فيمن قرأ بسكون «تاء» وضعت، وهو احتراز حسن، فإن على قراءة «وضعت» يكون من كلامها[3].

(١) أي: على تقدير أن قوله: «من الذين» بيان لقوله: ﴿ٱلَّذِينَ أُوتُواْ نَصِيبًا مِّنَ ٱلۡكِتَٰبِ﴾، لأنهم يهود ونصارى.

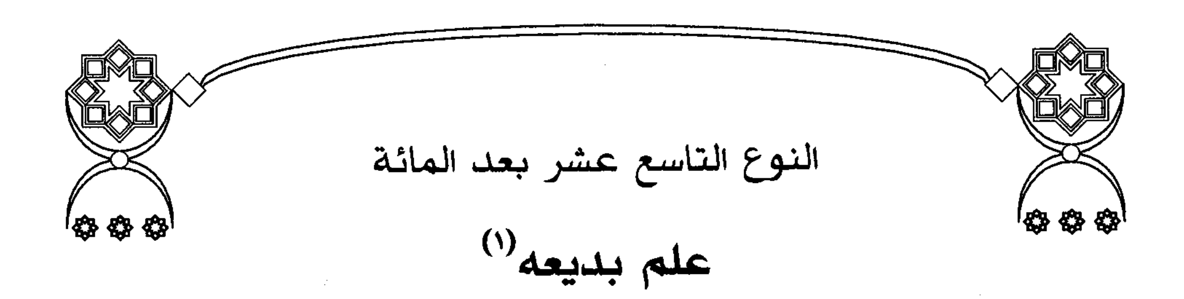
(٢) وهذا التقدير الثاني وهو أن يجعل قوله تعالى: ﴿مِّنَ ٱلَّذِينَ﴾ بياناً لـ«**أعدائكم**». انظر: الإيضاح: ٣١٦، مغني اللبيب: ٥١٤ ـ ٥١٥.

(٣) انظر: الكلام على القرائتين فيما سلف: ١٥٢٤.



النوع التاسع عشر بعد المائة

«علم بديعه»



النوع التاسع عشر بعد المائة

علم بديعه[1]

أفرده بالتصنيف ابن أبي الإصبع[2]، فأورد فيه نحو مائة نوع، وهي: المجاز، والاستعارة، والكناية، والإرداف، والتمثيل، والتشبيه، والإيجاز، والاتساع[3]، والإشارة، والمساواة، والبسط، والإيغال، والتسجيع، والتشريع، والتتميم، والتكميل، والاحتراس[4]، والاستقصاء، والتذييل،

---

(١) كذا في الأصل وفي (ح). وقد سمَّاه في الإتقان: ٣/ ٢٤٩، بدائع القرآن، وفي معترك الأقران: ١/ ٣٧٣، قال: وقوع البدائع البليغة فيه.

والبديع: من بدع الشيء يبدعه بدعاً وابتداعه: أنشأه وبدأه، والإبداع: إنشاء صنعة بلا احتذاء واقتداء، ومنه قيل ركية بديع؛ أي: جديدة الحفر، والبديع يقال للمبدع نحو قوله تعالى: ﴿بَدِيعُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَإِذَا قَضَىٰٓ أَمْرًا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ﴾ [البقرة: ١١٧]. وقوله تعالى: ﴿بَدِيعُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ أَنَّىٰ يَكُونُ لَهُۥ وَلَدٌ وَلَمْ تَكُن لَّهُۥ صَٰحِبَةٌ وَخَلَقَ كُلَّ شَىْءٍ وَهُوَ بِكُلِّ شَىْءٍ عَلِيمٌ ﴿١٠١﴾﴾ [الأنعام: ١٠١] ومعناها في هاتين الآيتين: منشؤهما ومبدؤهما على غير مثال سابق. والبدعة: الحدث وكل محدثة. وفي الحديث: كل محدثة بدعة وكل بدعة ضلالة، وكل ضلالة في النار. والبديع: يقال للمبتدع نحو: ركية بديع. وكذلك البدع يقال لهما جميعاً. والبديع: المبتدع بالكسر والفتح، وأبدع الشاعر جاء بالبديع.

تهذيب اللغة: ٢/ ٢٤٠ ـ ٢٤٢، مادة: (بدع)، اللسان: ٨/ ٦ ـ ٨، مادة: (بدع)، الصحاح: ٣/ ١١٨٣ ـ ١١٨٤، مادة: (بدع)، المفردات: ٣٦ ـ ٣٧، مادة: (بدع).

وتعريف علم البديع في الاصطلاح: هو علم يعرف به وجوه تحسين الكلام بعد رعاية المطابقة ووضوح الدلالة. التلخيص: ٣٤٧. وانظر: الإيضاح، للقزويني: ٤٧٧.

(٢) في كتابه: «بديع القرآن» وقد طبع بتحقيق الدكتور: حفني محمد شرف. عن دار نهضة مصر للطبع والنشر، القاهرة. وهو اختصار لكتابه «تحرير التحبير»، وقد تكلم في «بديع القرآن» عن مائة نوع وتسعة أنواع. وفي «تحرير التحبير» تكلم عن مائة وستة وعشرين نوعاً.

وقد طبع «تحرير التحبير» بتحقيق الدكتور: حفني محمد شرف. عن المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية في القاهرة، (١٣٨٣هـ).

(٣) في الأصل: «الإشباع» وما أثبته من (ح).

(٤) في الأصل: «الاختلاس» وما أثبته من (ح).

والزيادة، والترديد، والتكرار، والتفسير، والإيضاح، ونفي الشيء بإيجابه[١]، والمذهب الكلامي، والقول بالموجب[٢]، والمناقضة، والانتقال، والإسجال، والتسليم، والتمكين، والتوشيح، ورد العجز على الصدر، وتشابه الأطراف، ولزوم ما لا يلزم، والتخيير، والإبهام، والتورية، والاستخدام، والالتفات، والاستطراد، والإطراد، والانسجام، والإدماج، والافتنان، والاقتدار، وائتلاف اللفظ مع اللفظ، وائتلاف اللفظ مع المعنى، والاستدراك، والاستثناء، وتأكيد المدح بما يشبه الذم[٣]، والتفريق، والتغاير، والتقسيم، والتدبيج، والتنكيت، والتضمين، والجناس، وجمع المؤتلف والمختلف، وحسن النسق، وعتاب المرء نفسه، والعكس، والعنوان، والفرائد، والقسم، والمبالغة، والمطابقة، والمقابلة، والمواربة، والمراجعة، والنزاهة، والإبداع، والمقارنة، وحسن الابتداء، وحسن الختام، والاستطراد.

فأما المجاز وما بعده إلى الإيضاح، فقد تقدم بعضها في أنواع مفردة[٤]، وبعضها في نوع[٥] الإيجاز والإطناب[٦]، مع أنواع أخر[٧] ستأتي[٨] في نوع

---

(١) في الأصل وفي (ح): «بإيجاب» وصوبته من مصادره. انظر: بديع القرآن لابن أبي الإصبع: ١٥٢، الإتقان: ٣/٢٤٩.

(٢) في الأصل: «الواجب» وما أثبته من (ح).

(٣) في الأصل: «والتأكيد والمدح بما يشبه الذم» وما أثبته من (ح).

(٤) مثل: المجاز، حيث تقدم الكلام عنه في نوع الحقيقة والمجاز، وهو النوع التاسع بعد المائة.

والاستعارة، تقدم الكلام عنها في أنواع استعارات القرآن، وهو النوع الثاني عشر بعد المائة.

والتمثيل والتشبيه تقدم الكلام عنهما في نوع تشبيه القرآن، وهو النوع الحادي عشر بعد المائة.

والإرداف والكناية تقدما في نوع الصريح والكناية في القرآن، وهو النوع العاشر بعد المائة.

(٥) في الأصل وفي (ح): «أنواع» والأولى ما أثبت.

(٦) مثل: الإيجاز، الإشارة، والمساواة، الإيغال، التتميم، التكميل والاحتراس، التذييل، والتكرار، والإيضاح.

(٧) في الأصل وفي (ح): «أخرى» والأولى ما أثبت.

(٨) في الأصل وفي (ح): «فستأتي» والصواب ما أثبت.

الفواصل[1].

وأما نفي الشيء بإيجابه، وكثير من أنواع البديع، وحسن التخلص، فستأتي في كثير من الأنواع[2]. ونورد في هذا الفن كثيراً من أنواعه[3].

أولها: الإيهام، ويدعى التورية ـ أن يذكر لفظ له معنيان، إما بالاشتراك أو التواطؤ، أو الحقيقة، أو[4] المجاز ـ أحدهما قريب والآخر بعيد؛ ويقصد البعيد، ويوري[5] عنه بالقريب، فيتوهمه السامع من أول وهلة[6].

قال الزمخشري: لا ترى باباً في البيان أدق، ولا ألطف من التورية؛ ولا أنفع ولا أعون على تعاطي تأويل المتشابهات في كلام الله ورسوله[7].

قال: ومن أمثلتها: قوله تعالى: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ﴾ [طه: ٥]؛ على معنيين: الاستقرار في المكان وهو المعنى القريب الموري به الذي هو غير مقصود لتنزيهه تعالى عنه، والثاني: الاستيلاء والملك؛ وهو المعنى البعيد المقصود الذي ورى عنه بالقريب المذكور. انتهى.

---

(١) الصواب أن نوع الفواصل قد مضى في النوع الثمانين.

(٢) من قوله: «مع أنواع أخرى» إلى قوله: «في كثير من الأنواع» جاءت عبارات المؤلف فيها قلقلة مضطربة، وهي في الأصل وفي (ح): «... مع أنواع أخرى في النوع فستأتي في نوع الفواصل، وأما حسن التخلص، وسيأتي في كثير من الأنواع كثير من أنواع البديع». ولذلك قمت بإعادة صياغتها على ضوء السياق الذي قبلها والذي بعدها.

(٣) أي: أنواع بديع القرآن.

(٤) في الأصل وفي (ح): «والمجاز» والأولى ما أثبت.

(٥) في الأصل: «يوارى» وما أثبته من (ح).

(٦) انظر ذلك في العمدة، لابن رشيق: ١/ ٣١١، البديع في البديع، لابن منقذ: ٩٧، نهاية الإيجاز، للرازي: ٢٩١، المفتاح، للسكاكي: ٢٠١، تحرير التحبير: ٢٦٨، بديع القرآن، لابن أبي الإصبع: ١٠٢، حيث قال: «باب التورية، وتسمى التوجيه» ثم عرفها بقوله: «وهي أن تكون الكلمة تحتمل معنيين، ويستعمل المتكلم أحد احتماليها ويهمل الآخر، ومراده ما أهمله لا ما استعمله».

وانظر: التبيان، للطيبي: ٢٩٩، المطول: ٤٢٥، التلخيص وشروحه: ٤/ ٣٢٢، الإيضاح: ٤٩٩، الطراز: ٣/ ٦٢، البرهان: ٣/ ٤٤٥، خزانة الأدب، لابن حجة: ٢/ ٣٩، الإتقان: ٣/ ٢٥٠، معترك الأقران: ١/ ٣٧٤.

(٧) انظر: نهاية الإيجاز: ٢١٩. ونقله عنه السيوطي في الإتقان: ٣/ ٢٥٠، معترك الأقران: ١/ ٣٧٤.

كذا ذكره الحافظ السيوطي في «الإتقان»[1]، والذي في تفسير الزمخشري في هذه الآية غير ذلك، فإنه اختار أن مثل هذا الكلام من قبيل تمثيل حالة بحالة، لا من قبيل التورية، فإنه لما كان الاستواء على العرش «وهو سرير الملك» مما يرادف الملك، جعلوه كناية عن الملك فقالوا: استوى فلان على العرش، يريدون: ملك لم يقعد على السرير البتة. وقالوه أيضاً لشهرته في ذلك المعنى، ومساواته في مواده، وإن كان أشرح وأبسط وأدل على صورة الأمر[2].

ونحوه قولك: يد فلان مبسوطة، ويد فلان مغلولة، بمعنى: أنه جواد، أو بخيل، لا فرق بين العبارتين إلا فيما قلت. حتى أن من لم يبسط يده، قط بالنوال، أو من لم تكن له يد رأساً قيل له: يد مبسوطة، لمساواته عندهم قولهم: جواد. ومنه قوله ﷻ: ﴿وَقَالَتِ ٱلْيَهُودُ يَدُ ٱللَّهِ مَغْلُولَةٌ غُلَّتْ أَيْدِيهِمْ﴾ [المائدة: ٦٤] أي: هو بخيل ﴿بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ﴾ [المائدة: ٦٤] أي: هو جواد من غير

---

(١) الإتقان: ٣/ ٢٥٠. وانظر: معترك الأقران: ١/ ٣٧٤.

(٢) ما ذكره السيوطي والمؤلف حول حقيقة استواء الله ﷻ على عرشه ـ نقلاً عن الزمخشري في تفسيره ـ وسكتا عنه، مخالف لمذهب أهل السنة والجماعة وما عليه سلف الأمة من أن استواء الله تعالى على عرشه استواء حقيق كما دلت عليه نصوص الكتاب والسنة، وأن معناه العلو والاستقرار ـ كما يليق بجلاله وعظمته ـ وهو من صفاته الفعلية.

قال ابن القيم: «الاستواء على العرش في سبع آيات من القرآن حقيقة عند جميع فرق الأمة إلا الجهمية ومن وافقهم، فإنهم قالوا: هو مجاز، ثم اختلفوا في مجازه، والمشهور عنهم ما حكاه الأشعري عنهم ـ وبدعهم وضللهم فيه ـ بمعنى استولى، أي ملك وقهر...».

ثم قال: «وهذا الذي قالوه باطل من اثنين وأربعين وجهاً... إلى آخر كلامه...». مختصر الصواعق المرسلة: ٣٠٦.

وقال شارح الطحاوية في حديثه عن العرش: «... وأما صرف كلام الله، وجعل العرش عبارة عن الملك، كيف يصنع بقوله تعالى: ﴿وَيَحْمِلُ عَرْشَ رَبِّكَ فَوْقَهُمْ يَوْمَئِذٍ ثَمَٰنِيَةٌ﴾ [الحاقة: ١٧]، وقوله: ﴿وَكَانَ عَرْشُهُۥ عَلَى ٱلْمَآءِ﴾ [هود: ٨]، أيقول: ويحمل ملكه يومئذ ثمانية؟! وكان ملكه على الماء! ويكون موسى ﷺ آخذاً بقائمة من قوائم الملك؟! هل يقول هذا عاقل يدري ما يقول؟!

شرح العقيدة الطحاوية: ٣١٢. وانظر حول الكلام على الاستواء فيما سلف في النوع السادس والتسعين علم المحكم والمتشابه.

تصور «يد» ولا «غل» ولا «بسط» والتفسير «بالنعمة» والتمحل للتثنية، من ضيق[1] العطن[2]، والسافرة[3] [عن][4] علم البيان سيرة أعوام. انتهى[5].

وهذه التورية تسمى مجردة؛ لأنها لم يذكر فيها شيء من لوازم المورَّى به، ولا المورَّى عنه[6]. ومنها ما تسمى «مرشحة»، وهي التي ذكر فيها شيء من لوازم هذا[7] وهذا[8]، كقوله: ﴿وَٱلسَّمَآءَ بَنَيْنَٰهَا بِأَيْيْدٍ﴾ [الذاريات: ٤٧] فإنه يحتمل

---

(١) في الأصل: «صنف» والصواب ما أثبت. انظر: الكشاف: ٣/ ٥٢.

(٢) في الأصل: «العطف» والصواب ما أثبت. انظر: الكشاف: ٣/ ٥٢.

العطن: قال ابن فارس: العين، والطاء، والنون، أصل صحيح واحد يدل على إقامة وثبات، من ذلك: العطن، والمعطن، وهو مبرك الإبل. وقال العكبري: العطن: مبارك الإبل حول الماء خاصة. ويقال: فلان واسع العطن والبلد، وهو الرحب الذراع. وعكسه ضيق العطن، وهو هنا العقل والفهم. انظر: معجم مقاييس اللغة: ٤/ ٣٥٢، مادة: (عطن)، الشوف المعلم: ١/ ٥٤٥، تهذيب اللغة: ٢/ ١٧٥، أساس البلاغة: ٤٢٦، مادة: (عطن).

(٣) أي: البعد عن علم البيان، والمقصود عدم فهم هذا العلم.

(٤) في الأصل: «من» والأولى ما أثبت.

(٥) أي: انتهى منقولاً من: الكشاف، للزمخشري: ٣/ ٥٢.

تنبيه: من قوله: «والذي في تفسير الزمخشري... إلى... مسيرة أعوام» ساقط من نسخة (ح). انظر: الورقة: (١٦٩/ب/ح).

قلت: ما ذكره المؤلف ـ وسكت عنه ـ نقلاً عن الزمخشري حول إثبات حقيقة صفة اليدين لله تعالى، فيه حق وباطل، فأما الحق فهو قوله: والتفسير أي تفسير لفظ «اليد» و«اليدين» بالنعمة، والتمحل للتثنية من ضيق العطن. فلا شك أن من جعل صفة اليدين المضافتين إلى الله تعالى مجاز معناه: القدرة أو النعمة، قد حاد عن الصواب الذي عليه سلف الأمة.

وأما الباطل فهو قوله: «... من غير تصور يد ولا بسط»، فهذا تفسير باطل مخالف لما عليه أهل السنة والجماعة من أن لله تعالى يدين حقيقتين كما يليق بجلاله وعظمته، وأنه تعالى يقبض، ويبسط، ويطوي، كما قال تعالى: ﴿وَٱلْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ وَٱلسَّمَٰوَٰتُ مَطْوِيَّٰتٌۢ بِيَمِينِهِۦ ۚ سُبْحَٰنَهُۥ وَتَعَٰلَىٰ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ [الزمر: ٦٧].

(٦) معترك الأقران: ١/ ٣٧٤، الإتقان: ٣/ ٢٥٠. وانظر كذلك: مفتاح العلوم: ٢٠١ ـ ٢٠٢، التلخيص وشروحه: ٤/ ٣٢٣ ـ ٣٢٤، الإيضاح: ٤٩٩ ـ ٥٠٠ حيث قال القزويني: «أما المجردة فهي التي لا تجامع شيئاً مما يلائم المورى به»، أعني المعنى القريب، كقوله تعالى: ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ ۝٥﴾ [طه: ٥].

(٧) أي: المورى به.

(٨) أي: المورى عنه.

الجارحة، وهو المورى به، وقد ذكر من لوازمه على جهة الترشيح «البنيان»، ويحتمل «القوة» وهو البعيد المقصود[1].

وقال «السعد» في «المطول»: تمثيل وتصوير لعظمته، وتوقيف على كنه جلاله، من غير ذهاب بالأيدي إلى جهة حقيقة أو مجاز، بل يذهب إلى أخذ الزبدة والخلاصة من الكلام، من غير أن يتحمل لمفرداته حقيقة أو مجاز[2].

وقد شدد[3] النكير[4] على من يفسر «اليد» بالنعمة، و«الأيدي» بالقدرة، و«الاستواء» بالاستيلاء، و«اليمين» بالقدرة[5]. وقال: قلت: قد جرى المصنف[6] في جعل الآيتين[7] مثالين للتورية، على ما اشتهر بين أهل الظاهر من المفسرين. انتهى[8].

وأما الزمخشري فذكر في تفسيره: ﴿وَٱلسَّمَآءَ بَنَيۡنَٰهَا بِأَيۡيْدٖ وَإِنَّا لَمُوسِعُونَ﴾ [الذاريات: ٤٧]/ قال: «بأيد» بقوة، والأيد[9]، والآد: القوة، وقد آد يئيد، وهو آيد[10]. فقد جعلها من التورية. وهو ظاهر كلام السعد في «المطول» أن الزمخشري لا يقول إن الآية من التورية، وأنه يجعلها مثل: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ﴾[11] [طه: ٥]. قال ابن أبي الإصبع في كتابه «الإعجاز»[12]، ومنها: [٢٦٩ب/هـ]

---

(١) انظر: المطول: ٤٢٥، الإتقان: ٣/ ٢٥٠ ـ ٢٥١، معترك الأقران: ١/ ٣٧٤.

(٢) انظر: المطول: ٤٢٥. وانظر: مختصر السعد، ضمن، شروح التلخيص: ٤/ ٣٢٦.

(٣) في الأصل وفي (ح): «سدد» والصواب ما أثبت لاقتضاء المقام له.

(٤) في الأصل وفي (ح): «التمكين» والصواب ما أثبت لاقتضاء المقام له.

(٥) المرجع السابق. وانظر: مختصر السعد، ضمن، شروح التلخيص: ٤/ ٣٢٣ ـ ٣٢٤.

(٦) وهو الخطيب القزويني صاحب تلخيص المفتاح.

(٧) وهما قوله تعالى: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ﴾ [طه: ٥]. وقوله تعالى: ﴿وَٱلسَّمَآءَ بَنَيۡنَٰهَا بِأَيۡيْدٖ وَإِنَّا لَمُوسِعُونَ﴾ [الذاريات: ٤٧].

(٨) المطول: ٤٢٥ ـ ٤٢٦. وانظر: مختصر السعد، ضمن، شروح التلخيص: ٤/ ٤٢٥ ـ ٤٢٦.

(٩) في الأصل: «والأيدي» والصواب ما أثبت.

(١٠) الكشاف: ٤/ ٤٠٤.

(١١) انظر: المطول: ٤٢٥، الكشاف: ٤/ ٤٠٤.

(١٢) بحثت عنه ولم أجده، ولم يذكر ضمن مصنفات ابن أبي الإصبع عند من ترجموه. وكلامه موجود في كتابه «بديع القرآن» كما سيأتي بيان ذلك.

قوله تعالى: ﴿قَالُوا تَاللَّهِ إِنَّكَ لَفِي ضَلَالِكَ الْقَدِيمِ﴾ [يوسف: ٩٥]، فالضلال يحتمل الحب وضد الهدى، فاستعمل أولاد يعقوب عليه السلام ضد الهدى تورية عن الحب. كذا قال[١]، فليتأمل[٢].

وقوله تعالى: ﴿فَالْيَوْمَ نُنَجِّيكَ بِبَدَنِكَ﴾ [يونس: ٩٢] على تفسيره بالدرع؛ فإن البدن يطلق عليه وعلى الجسد، والمراد البعيد وهو الجسد، كذا قال[٣].

ومن ذلك قوله تعالى ـ بعد ذكر أهل الكتاب من اليهود والنصارى ـ حيث قال: ﴿وَلَئِنْ أَتَيْتَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ بِكُلِّ آيَةٍ مَا تَبِعُوا قِبْلَتَكَ وَمَا أَنْتَ بِتَابِعٍ قِبْلَتَهُمْ﴾ [البقرة: ١٤٥]، ولما كان الخطاب لموسى من الجانب الغربي، وتوجهت إليه اليهود، وتوجهت النصارى إلى الشرق[٤]، كانت قبلة الإسلام وسطاً بين القبلتين، قال تعالى وتقدس: ﴿وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا﴾ [البقرة: ١٤٣] أي: خياراً، وظاهر اللفظ يوهم التوسط مع ما يعضده، من توسط قبلة المسلمين. [فصدق[٥]] على لفظة «وسط» ها هنا [أن[٦]] يسمى تعالى به لاحتمالها المعنيين. ولما كان المراد أبعدهما وهو «الخيار» صلحت أن تكون من أمثلة التورية[٧].

قال الحافظ السيوطي ـ رحمه الله تعالى ـ وهي مرشحة بلازم المورى عنه، وهو قوله تعالى: ﴿لِتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ﴾ فإنه لزم كونهم خياراً؛ أي[٨]:

---

(١) أي: ابن أبي الإصبع.

(٢) انظر: بديع القرآن: ١٠٢، حيث قال فيه بعد أن ذكر الآية: «فانظر إلى كون الضلال ههنا يحتمل الحب وضد الهدى، وكيف استعمله أولاد يعقوب عليه السلام ضد الهدى، فوروا به عن الحب، ليعلم أن المراد ما أهملوا لا ما استعملوا». وقد نقله عنه السيوطي في الإتقان: ٣/ ٢٥١، معترك الأقران: ١/ ٣٧٥.

(٣) أي: ابن أبي الإصبع. انظر: بديع القرآن: ١٠٢ ـ ١٠٣.

(٤) في الأصل: «المغرب» وما أثبته من (ح).

(٥) ما بين المعقوفتين من (ح).

(٦) من (ح).

(٧) انظر ذلك في: بديع القرآن: ١٠٣. وانظر: الإتقان: ٣/ ٢٥١، معترك الأقران: ١/ ٣٥٧.

(٨) في الأصل وفي (ح): «أو» والصواب ما أثبت.

عدولاً، والإتيان قبله من قسم المجردة[1].

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَٱلنَّجْمُ وَٱلشَّجَرُ يَسْجُدَانِ﴾ [الرحمن: ٦]، فإن النجم يطلق على الكوكب، ويرشحه ذكر الشمس والقمر، وعلى ما لا «يساق»[2] له من النبات، وهو المعنى البعيد له وهو المقصود في الآية[3].

ونقل[4] من خط شيخ الإسلام ابن حجر[5]: أن من التورية في القرآن: ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَٰكَ إِلَّا كَآفَّةً لِّلنَّاسِ﴾ [سبأ: ٢٨]، فإن «كافة» بمعنى «مانع» أي: تكفهم عن الكفر والمعاصي، والهاء[6] للمبالغة، وهذا معنى[7] بعيد، والمعنى القريب المتبادر: أن المراد جامعة بمعنى: جميعاً، لكن منع من حمله على ذلك أن التأكيد يتراخى[8] عن المؤكد، فكما لا تقول: رأيت جميع الناس، لا تقول: رأيت كافة الناس[9].

---

(١) انظر: المرجعين الأخيرين، وقد تقدم بيان معنى المجردة في كلام المؤلف في النوع الثاني عشر بعد المائة: علم استعاراته.

(٢) كذا في الأصل والصواب: «ساق» المدقق.

(٣) الإتقان: ٣/ ٢٥١، معترك الأقران: ١/ ٣٧٥.

وتفسير النجم بأنه ما لا ساق له من النبات هو ما اختاره ابن جرير الطبري في تفسيره: ٢٧/ ١١٧.

وقال مجاهد: النجم الذي في السماء، وكذا قال الحسن وقتادة، قال ابن كثير: وهو الأظهر والله أعلم، لقوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ ٱللَّهَ يَسْجُدُ لَهُۥ مَن فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَن فِى ٱلْأَرْضِ وَٱلشَّمْسُ وَٱلْقَمَرُ وَٱلنُّجُومُ وَٱلْجِبَالُ وَٱلشَّجَرُ وَٱلدَّوَآبُّ وَكَثِيرٌ مِّنَ ٱلنَّاسِ. . .﴾ [الحج: ١٨]. تفسير ابن كثير: ٤/ ٢٩٠.

(٤) أي: السيوطي في الإتقان: ٣/ ٢٥١، معترك الأقران: ١/ ٣٧٦.

(٥) هو: أحمد بن علي بن محمد بن حجر، الكناني، العسقلاني أبو الفضل، شهاب الدين، الشافعي، أصله من عسقلان (بفلسطين) ومولده ووفاته بالقاهرة. إمام حافظ مشهور، انتشرت مصنفاته في حياته وتهادتها الملوك، وكتبها الأكابر، وطبع أكثرها. . . ولد سنة (٧٧٣هـ)، وتوفي (٨٥٢هـ). انظر: ترجمته لنفسه في كتابه: رفع الإصر: ١/ ٨٥. وكذلك ترجمه في: الضوء اللامع: ٢/ ٣٦، البدر الطالع: ١/ ٨٧، شذرات الذهب: ٧/ ٢٧٠، طبقات الحفاظ، للسيوطي: ٥٥٢.

(٦) في الأصل: «أنها» وما أثبته من (ح).

(٧) في الأصل: «بمعنى» وما أثبته من (ح).

(٨) في الأصل وفي (ح): «متراخي» والأولى ما أثبت.

(٩) انظر ذلك في الإتقان: ٣/ ٢٥١ ـ ٢٥٢، معترك الأقران: ١/ ٣٧٦.

الاستخدام:

هو والتورية أشرف أنواع البديع، وهما سيان، بل فضَّله بعضهم عليها[1]، ولهم فيه عبارتان:

أحدهما: أن يؤتى بلفظ له معنيان فأكثر مراداً به أحد معانيه، ثم يؤتى بضميره مراداً به المعنى الآخر، وهذه طريقة السكاكي وأتباعه[2].

والأخرى: أن يؤتى بلفظ مشترك، ثم بلفظين[3] يفهم من أحدهما أحد المعنيين، ومن الآخر الآخر. وهذه/ طريقة بدر الدين بن مالك في [١٦٩ب/ح] المصباح[4]، ومشى عليها ابن أبي الإصبع[5]، ومثَّل له بقوله تعالى: ﴿لِكُلِّ أَجَلٍ كِتَابٌ﴾ [الرعد: ٣٨]، فلفظ «الكتاب» يحتمل الأمر المحتوم، والكتاب المكتوب، فلفظ «أجل» يخدم المعنى الأول، و«يمحو» يخدم الثاني[6].

ومثَّل غيره بقوله تعالى: ﴿لَا تَقْرَبُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ وَأَنتُمْ سُكَٰرَىٰ﴾ [النساء: ٤٣]، فـ«الصلاة» يحتمل أن يراد بها فعلها وموضعها، وقوله: ﴿حَتَّىٰ تَعْلَمُوا۟ مَا تَقُولُونَ﴾ يخدم الأول، و﴿إِلَّا عَابِرِى سَبِيلٍ﴾ يخدم الثاني[7].

---

(١) ذكر ذلك: السيوطي في: الإتقان: ٣/ ٢٥٢، معترك الأقران: ١/ ٣٧٦. وانظر: خزانة الأدب، لابن حجة: ١/ ١٢٢ ـ ١٢٣، شرح الكافية البديعية، للحلي: ٢٩٦.

(٢) انظر ذلك في التلخيص وشروحه: ٤/ ٣٢٦ ـ ٣٢٧، حيث قال القزويني: «وهو أن يراد بلفظ له معنيان أحدهما، ثم يراد بضميره الآخر، أو يراد بأحد ضميريه أحدهما، ثم يراد بالآخر الآخر...».

وانظر: الإيضاح: ٥٠٢.

(٣) في الأصل وفي (ح): «بلفظ» والصواب ما أثبت.

(٤) انظر: المصباح: ١٢٠. وانظر: البديع في البديع، لابن منقذ: ١٢٦.

(٥) حيث قال: باب الاستخدام: وهو أن يأتي المتكلم بلفظة لها محملان، ثم يأتي بلفظتين تتوسط تلك اللفظة بينهما، تستخدم كل لفظة منهما أحد محملي اللفظة المتوسطة، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿لِكُلِّ أَجَلٍ كِتَابٌ﴾ إلى آخر كلامه... بديع القرآن: ١٠٤.

وانظر: تحرير التحبير: ٢٧٥، شرح الكافية البديعية، للحلي: ٢٩٦. وانظر: خزانة الأدب: ١/ ١١٩ ـ ١٢٠.

(٦) انظر: بديع القرآن: ١٠٤ ـ ١٠٥. وانظر كذلك: البرهان: ٣/ ٤٤٧، خزانة الأدب، لابن حجة: ١/ ١٢٠.

(٧) انظر ذلك في البديع في: البديع، لابن منقذ: ١٢٦ ـ ١٢٧، الفوائد المشوق إلى علوم القرآن: ٣٢٧، البرهان: ٣/ ٤٤٦ ـ ٤٤٧. =

قيل: ولم يقع في القرآن على طريقة السكاكي[1].

قال السيوطي: قلت: وقد استخرجت بفكري آيات على طريقته، منها: قوله تعالى: ﴿أَتَىٰٓ أَمۡرُ ٱللَّهِ﴾ [النحل: ١] فأمر الله يراد به قيام الساعة، والعذاب، وبعثته ﷺ، وقد أريد بلفظه الأخير، كما أخرج ابن مردويه من طريق الضحاك عن ابن عباس رضي الله عنهما في قوله تعالى: ﴿أَتَىٰٓ أَمۡرُ ٱللَّهِ﴾ قال: محمد ﷺ. وأعيد الضمير عليه في «تستعجلوه» مراداً به قيام الساعة، والعذاب[2].

ومنها: وهو أظهرها قوله تعالى: ﴿وَلَقَدۡ خَلَقۡنَا ٱلۡإِنسَٰنَ مِن سُلَٰلَةٖ مِّن طِينٖ﴾ [المؤمنون: ١٢]، فالمراد به «آدم» ثم أعاد الضمير عليه مراداً به ولده، فقال عز من قائل: ﴿ثُمَّ جَعَلۡنَٰهُ نُطۡفَةٗ فِي قَرَارٖ مَّكِينٖ﴾ [المؤمنون: ١٣].

ومنها: قوله تعالى: ﴿لَا تَسۡـَٔلُواْ/ عَنۡ أَشۡيَآءَ إِن تُبۡدَ لَكُمۡ تَسُؤۡكُمۡ﴾ [المائدة: ١٠١]، ثم قال تعالى: ﴿قَدۡ سَأَلَهَا قَوۡمٞ مِّن قَبۡلِكُمۡ﴾ [المائدة: ١٠٢] أي أشياء أخر؛ لأن الأولين لم يسألوا عن الأشياء التي سأل عنها الصحابة، فنهوا عن سؤالها[3]. [١٢٦٩/أ هـ]

قلت: وقد استخرجت بفكري آية على طريقة السكاكي، وهي قوله تعالى: ﴿وَجِئۡتُكَ مِن سَبَإِۭ بِنَبَإٖ يَقِينٍ ۝٢٢ إِنِّي وَجَدتُّ ٱمۡرَأَةٗ تَمۡلِكُهُمۡ﴾ [النمل: ٢٢ ـ ٢٣]، فـ«سبأ» يطلق على الأرض، وهو المراد في قوله: «وجئتك من سبأ» ويطلق على القبيلة، وقد أعاد عليه بقوله: «تملكهم» أي: القبيلة.

= قال الزركشي في الفرق بين التورية والاستخدام: «كثيراً ما تلتبس التورية بالاستخدام؛ والفرق بينهما: أن التورية استعمال أحد المعنيين في اللفظ وإهمال الآخر؛ وفي الاستخدام استعمالهما معاً بقرينتين».

وقال: «وحاصله أن المشترك إن استعمل في مفهومين معاً فهو الاستخدام؛ وإن أريد أحدهما مع لمح الآخر باطناً فهو التورية».

وانظر: في الفرق بينهما أيضاً: تحرير التحبير: ٢٧٥.

(١) ذكر ذلك السيوطي في الإتقان: ١/ ٢٥٢، وفي معترك الأقران: ١/ ٣٧٧.

(٢) الإتقان: ٣/ ٢٥٢، معترك الأقران: ١/ ٣٧٧.

وقال ابن الجوزي: وفي المراد بـ«أمر الله» خمسة أقوال: أحدها: أنها الساعة. والثاني: خروج رسول الله ﷺ. والثالث: أنها الأحكام والفرائض. والرابع: عذاب الله. والخامس: وعيد المشركين. زاد المسير: ٤/ ٤٢٧.

(٣) الإتقان: ٣/ ٢٥٣، معترك الأقران: ١/ ٣٧٧.

الالتفات[1]:

هو نقل الكلام من أسلوب إلى آخر، أعني من المتكلم، أو الخطاب، أو الغيبة، إلى آخر منها[2] بعد التعبير بالأول، هذا هو المشهور[3].

وقال السكاكي: إما ذلك، أو التعبير بأحدهما فيما حقه التعبير بغيره[4].

وله فوائد:

منها: تطرية الكلام، وصيانة السمع عن الضجر والملال، لما جبلت عليه النفوس من حب التنقلات، والسآمة من الاستمرار على منوال واحد. هذه فائدته العامة[5]. ويختص كل موقع بنكت باختلاف محله، كما سنبينه.

---

(١) الالتفات: مأخوذ من التفات الإنسان يميناً وشمالاً، فهو يقبل بوجهه تارة كذا، وتارة كذا، فهكذا حال هذا النوع من علم المعاني...».

وقد يلقب بشجاعة العربية، وإنما سمي بذلك؛ لأن الشجاعة هي الإقدام، والرجل الشجاع هو الذي يرد الموارد الصعبة، وكذلك هذا الالفتات في الكلام، فإن اللغة العربية تختص به دون غيرها من اللغات. انظر: المثل السائر: ٢/ ١٨١، الطراز: ٢/ ١٣١ ـ ١٣٢.

(٢) في الأصل وفي (ح): «منهما» والصواب ما أثبت لأنه أنسب للسياق.

(٣) انظر ذلك في: البديع، لابن المعتز: ٥٨، نقد الشعر، لقدامة: ١٥٠، الصناعتين: ٣٩٢، العمدة: ٢/ ٤٥.

قال القزويني: «والمشهور عند الجمهور أن الالتفات هو: التعبير عن معنى بطريق من الطرق الثلاثة بعد التعبير عنه بطريق آخر منهما». الإيضاح: ١٥٧. وانظر كذلك: التلخيص وشروحه: ١/ ٤٦٥ ـ ٤٦٧. وانظر: الكشاف: ١/ ١٣ ـ ١٤. وانظر: نهاية الإيجاز، للرازي: ٢٨٧ ـ ٢٨٨، بديع القرآن: ٤٢، البرهان الكاشف عن إعجاز القرآن، للزملكاني: ٣١٣، إعجاز القرآن، للباقلاني: ٩٩ ـ ١٠١، تحرير التحبير: ١٢٣، المثل السائر: ٢/ ١٨١، التبيان، للطيبي: ٢٨٤، خزانة الأدب، لابن حجة: ١/ ١٣٤، الطراز: ٢/ ١٣٢، الفوائد المشوق: ١٤٤، البرهان: ٣/ ٣١٤، الإتقان: ٣/ ٢٥٣، معترك الأقران: ١/ ٣٧٧.

(٤) انظر: مفتاح العلوم: ٩٥، حيث قال السكاكي: «هذا غير مختص بالمسند إليه، ولا بهذا القدر، بل التكلم والخطاب والغيبة مطلقاً ينقل كل منها إلى الآخر، ويسمى هذا النقل التفاتاً عند علماء المعاني».

وانظر: عروس الأفراح، ضمن، شروح التلخيص: ١/ ٤٧٢ ـ ٤٧٣.

(٥) هذا القول هو أحد أقوال ثلاثة ذكرها علماء البلاغة في الوجه الذي لأجله دخل الالفتات في الكلام. وهو قول الزمخشري ذكره في الكشاف: ١/ ١٣، وقد اعترض عليه ابن الأثير بوجهين:

أحدهما: أنه قال: إنما جاز الالتفات من أجل التنشيط للسامع، وجوابه: أنه لو كان =

مثاله: من التكلم إلى الخطاب ـ ووجهه: حث السامع وبعثه على الاستماع حيث أقبل المتكلم عليه، وأعطاه فضل عناية وتخصيص بالمواجهة ـ قوله تعالى: ﴿وَمَا لِيَ لَآ أَعْبُدُ ٱلَّذِي فَطَرَنِي وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ﴾ [يس: ٢٢]، الأصل: «وإليه أرجع»، فالتفت من التكلم إلى الخطاب، ونكتته: أنه أخرج الكلام في معرض مناصحته لنفسه، وهو يريد نصح قومه، تلطفاً وإعلاماً أنه يريد لهم ما يريد لنفسه، ثم التفت إليهم؛ لكونه في مقام تخويفهم ودعوتهم إلى الله تعالى[1].

كذا جعلوا هذه الآية من الالتفات وفيه نظر؛ لأنه إنما يكون منه إذا قصد الإخبار عن نفسه في كلا الجملتين، وهنا ليس كذلك، لجواز أن يريد بقوله:

= الكلام فصيحاً لم يكن مملولاً.

وثانيهما: يرد على قول الزمخشري إنما يوجد الالتفات في الكلام المطول، والالتفات كما يستعمل في الكلام الطويل فهو يستعمل في القصير.

انظر: المثل السائر: ٢/ ١٨٢ وما بعدها. وقد فند صاحب «الطراز» اعتراضات ابن الأثير على قول ازمخشري، وقال بعد ذلك: «... فإذن لا وجه لكلام ابن الأثير على ما قصده الزمخشري وانتحاه...».

انظر: الطراز: ٢/ ١٣٣ ـ ١٣٥. وانظر كذلك: الإيضاح، للقزويني: ١٦٠. القول الثاني: أن ذلك من عادة العرب وأساليبها في الكلام. وزيف ابن الأثير هذا التعليل، وقال: هو مثل عكاز العميان، وأراد بما قاله: أن عكاز الأعمى لا يسأل عن علة حاجته إليه، فإن علة ذلك ظاهرة لا تحتاج إلى كشف وبيان. انظر: المثل السائر: ٢/ ١٨١ ـ ١٨٢.

قلت: وهذا التعليل مردود كما قال ابن الأثير ووجَّهه. وانظر: الطراز: ٢/ ١٣٣.

القول الثالث: قال ابن الأثير: وعندي أنه لا يختص بضابط معين يجمعه، ولكنه يكون على حسب مواقعه في البلاغة، وموارده في الخطاب، والناظر إنما يعرف حسن مواقع الالتفات إذا نظر في كل موضع يكون فيه الالتفات، فيعرف قدر بلاغته بالإضافة إلى ذلك الموقع بعينه. انظر: المثل السائر: ٢/ ١٨٣. وانظر: الكشاف: ١/ ١٣ ـ ١٤، التلخيص وشروحه: ١/ ٤٧٢ ـ ٤٧٣، الإيضاح: ١٦٠، وكذلك انظر: البرهان: ٣/ ٣٢٥ ـ ٣٢٦.

(١) انظر: المثل السائر، لابن الأثير: ٢/ ١٨٧، حيث قال بعد أن ساق الآية: «وإنما صرف الكلام عن خطاب نفسه إلى خطابهم؛ لأنه أبرز الكلام لهم في معرض المناصحة، وهو يريد مناصحتهم ليتلطف بهم ويداريهم... إلى آخر كلامه». وانظر أيضاً: شرح السعد، ومواهب الفتاح، عروس الأفراح ضمن شروح التلخيص: ١/ ٤٦٧ ـ ٤٦٨. وكذلك انظر: البرهان: ٣/ ٣١٥، الإتقان: ٣/ ٢٥٣، معترك الأقران: ١/ ٣٧٨.

«ترجعون» المخاطبين، لا نفسه[1].

وأجيب: بأنه لو كان المراد كذلك لما صح الاستفهام الإنكاري؛ لأن رجوع العبد إلى مولاه ليس بمستلزم أن يعبده[2] غير ذلك الراجع، فالمعنى: كيف لا أعبد من إليه رجوعي، وإنما عدل عن «وإليه أرجع» إلى «وإليه ترجعون» لأنه داخل فيهم، ومع ذلك أفاد فائدة حسنة، وهي تنبيههم على أنه مثلهم في وجوب عبادة من إليه الرجوع[3].

ومن أمثلته أيضاً قوله تعالى: ﴿وَأُمِرْنَا لِنُسْلِمَ لِرَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [الأنعام: ٧١]، ﴿وَأَنْ أَقِيمُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ﴾ [الأنعام: ٧٢].

ومثاله من التكلم إلى الغيبة:

ـ ووجهه أن يفهم السامع أن هذا نمط المتكلم وقصده من السامع حضر أو غاب، وأنه في كلامه ليس مما يتلون ويتوجه، ويبدي في الغيبة خلاف ما يبديه في الحضور، قوله تعالى: ﴿إِنَّا فَتَحْنَا لَكَ فَتْحًا مُّبِينًا ۝١ لِّيَغْفِرَ لَكَ ٱللَّهُ...﴾ [الفتح]، والأصل: «لنغفر»[4]. وقوله: ﴿إِنَّآ أَعْطَيْنَٰكَ ٱلْكَوْثَرَ ۝١ فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَٱنْحَرْ ۝٢﴾ [الكوثر]، والأصل: «فصلِّ لنا»[5]. وقوله تعالى: ﴿أَمْرًا مِّنْ عِندِنَآ ۚ إِنَّا كُنَّا مُرْسِلِينَ ۝٥ رَحْمَةً مِّن رَّبِّكَ ۚ﴾ [الدخان] والأصل: «منا»[6]. وقوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِنِّى رَسُولُ ٱللَّهِ إِلَيْكُمْ جَمِيعًا ٱلَّذِى لَهُۥ مُلْكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۖ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ يُحْىِۦ وَيُمِيتُ ۖ فَـَٔامِنُوا۟ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِ﴾ [الأعراف: ١٥٨]. والأصل: «وبي» عدل عنه لنكتتين:

---

(١) انظر: عروس الأفراح، ضمن، شروح التلخيص: ١/ ٤٦٦ ـ ٤٦٧، حيث قال السبكي بعد أن أورد الآية كمثال على الالتفات من المتكلم إلى الخطاب: قلت: وفيه نظر، لجواز أن يكون أراد بقوله: «ترجعون» المخاطبين ولم يرد نفسه».

ثم قال: «ويؤيده ضمير الجمع، ولو أراد نفسه لقال: يرجع...». وانظر: البرهان: ٣/ ٣١٥، ٣٢٨، الإتقان: ٣/ ٢٥٣، معترك الأقران: ١/ ٣٧٨.

(٢) في الأصل وفي (ح): «يعيده» والصواب ما أثبت لاقتضاء المقام له.

(٣) انظر ذلك في: البرهان: ٣/ ٣١٦، معترك الأقران: ١/ ٣٧٨، الإتقان: ٣/ ٣٥٤.

(٤) البرهان: ٣/ ٣١٧، الإتقان: ٣/ ٢٥٤، معترك الأقران: ١/ ٣٧٩.

(٥) انظر: التلخيص وشروحه: ١/ ٤٦٨، الإيضاح: ١٥٨، بديع القرآن: ٤٤، البرهان: ٣/ ٣١٧، الإتقان: ٣/ ٢٥٤، معترك الأقران: ١/ ٣٧٩.

(٦) البرهان: ٣/ ٣١٧، الإتقان: ٣/ ٢٥٤، معترك الأقران: ١/ ٣٧٩. وانظر: المثل السائر: ٢/ ١٨٧ ـ ١٨٨.

أحدهما: دفع التهمة عن نفسه بالعصبية لها.

والأخرى: ينبههم على استحقاقه الاتباع بما اتصف به من الصفات المذكورة، والخصائص المتلوة[1].

ومثاله من الخطاب إلى التكلم لم يقع في القرآن[2]، ومثَّل له بعضهم بقوله تعالى: ﴿فَٱقۡضِ مَآ أَنتَ قَاضٍۖ﴾ [طه: ٧٢] ثم قال: ﴿إِنَّآ ءَامَنَّا بِرَبِّنَا﴾ [طه: ٧٣]. وهذا المثال لا يصح؛ لأن شرط الالتفات أن يكون المراد به واحداً[3].

ومثاله من الخطاب إلى الغيبة قوله تعالى: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا كُنتُمۡ فِي ٱلۡفُلۡكِ وَجَرَيۡنَ بِهِم﴾ [يونس: ٢٢]، والأصل: «بكم»، ونكتته العدول عن خطابهم إلى حكاية حالهم لغيرهم، والتعجب من كفرهم وفعلهم، إذ لو استمر على خطابهم لفاتت تلك الفائدة[4].

وقيل: لأن الخطاب أولاً كان مع الناس/ مؤمنهم وكافرهم، بدليل قوله [٢٧٠ب/هـ] تعالى: ﴿هُوَ ٱلَّذِي يُسَيِّرُكُمۡ فِي ٱلۡبَرِّ وَٱلۡبَحۡرِۖ﴾ [يونس: ٢٢]، ولو قال: «وجرين بكم» للزم الذم للجميع، فالتفت عن الأول للإشارة [إلى][5] اختصاصه بهؤلاء[6] الذين شأنهم ما ذكره عنهم في[7] آخر الآية، عدولاً من الخطاب العام إلى الخاص[8].

قال الحافظ السيوطي ـ رحمه الله تعالى ـ: ورأيت عن بعض السلف في

---

(١) المراجع السابقة. وانظر: المثل السائر: ٢/ ١٩١ ـ ١٩٢.

(٢) هكذا قال السيوطي في الإتقان: ٣/ ٢٥٤، وفي معترك الأقران: ١/ ٣٧٩.

(٣) هذا رأي السيوطي. انظر: المرجعين السابقين. وقال الزركشي بعد أن ذكر الآية على أنها مثال للالتفات من الخطاب إلى التكلم: وهذا إنما يتمشى على قول من لم يشترط أن يكون المراد بالالتفات واحداً؛ فأما من اشترطه فلا يحسن أن يمثل به ثم قال: ويمكن أن يمثل بقوله تعالى: ﴿قُلِ ٱللَّهُ أَسۡرَعُ مَكۡرًاۚ إِنَّ رُسُلَنَا يَكۡتُبُونَ مَا تَمۡكُرُونَ﴾ [يونس: ٢١]، على أنه ـ سبحانه ـ نزل نفسه منزلة المخاطب. البرهان: ٣/ ٣١٧.

(٤) انظر: البرهان الكاشف عن إعجاز القرآن، للزملكاني: ٣١٤ ـ ٣١٥، البرهان: ٣/ ٣١٨، الإتقان: ٣/ ٢٥٤ ـ ٢٥٥، معترك الأقران: ١/ ٣٧٩، بديع القرآن: ٤٤.

(٥) زيادة من (ح).

(٦) في الأصل وفي (ح): «بهذا» والأولى ما أثبت لاقتضاء السياق له.

(٧) في الأصل وفي (ح): «إلى» والأولى ما أثبت لاقتضاء السياق له.

(٨) الإتقان: ٣/ ٢٥٥، معترك الأقران: ١/ ٣٧٩. وانظر: البرهان: ٣/ ٣١٨.

توجيهه عكس ذلك؛ وهو أن الخطاب أوله خاص وآخره عام، فأخرج ابن أبي حاتم عن عبد الرحمن بن زيد بن أسلم أنه قال: في قوله تعالى: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا كُنتُمۡ فِي ٱلۡفُلۡكِ وَجَرَيۡنَ بِهِم﴾ [يونس: ٢٢]، قال: ذكر الحديث عنهم، ثم حدث عن غيرهم، ولم يقل: «وجرين بكم»؛ لأنه قصد أن يجمعهم وغيرهم، وجرين بهؤلاء وغيرهم من الخلق[١]. / هذه عبارته: فلله در السلف ما كان أوقفهم [١٦٩/أح] على المعاني اللطيفة التي بذل المتأخرون فيها زماناً طويلاً، ويفنون فيها أعمارهم، ثم غايتهم أن يحوموا حول الحمى[٢].

ومما ذكر في توجيهه أيضاً: أنهم وقت الركوب حضروا لأنهم خافوا الهلاك وغلبة الرياح، فخاطبهم خطاب الحاضرين، ثم لما جرت الرياح بما تشتهي السفن، وأمنوا الهلاك، ولم يبق حضورهم كما كان، على عادة الإنسان أنه إذا أمن غاب قلبه عن ربه، فلما غابوا ذكرهم الله بصيغة الغيبة[٣]، وهذه إشارة صوفية[٤].

ومن أمثلته أيضاً قوله تعالى: ﴿وَمَآ ءَاتَيۡتُم مِّن زَكَوٰةٖ تُرِيدُونَ وَجۡهَ ٱللَّهِ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلۡمُضۡعِفُونَ ٣٩﴾ [الروم]، وقوله تعالى: ﴿وَكَرَّهَ إِلَيۡكُمُ ٱلۡكُفۡرَ وَٱلۡفُسُوقَ وَٱلۡعِصۡيَانَۚ أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلرَّٰشِدُونَ﴾ [الحجرات: ٧]، وقوله تعالى: ﴿ٱدۡخُلُواْ ٱلۡجَنَّةَ أَنتُمۡ وَأَزۡوَٰجُكُمۡ تُحۡبَرُونَ ٧٠ يُطَافُ عَلَيۡهِم﴾ [الزخرف: ٧٠، ٧١]، والأصل: «عليكم»، ثم قال: ﴿وَأَنتُمۡ فِيهَا خَٰلِدُونَ﴾ [الزخرف: ٧١] فكرر الالتفات[٥].

ومثاله من الغيبة إلى المتكلم قوله تعالى: ﴿وَٱللَّهُ ٱلَّذِيٓ أَرۡسَلَ ٱلرِّيَٰحَ فَتُثِيرُ سَحَابٗا فَسُقۡنَٰهُ﴾[٦] [فاطر: ٩]، وقوله تعالى: ﴿وَأَوۡحَىٰ فِي كُلِّ سَمَآءٍ أَمۡرَهَاۚ وَزَيَّنَّا ٱلسَّمَآءَ

---

(١) انظر: الدر المنثور: ٤/ ٣٥١، الإتقان: ٣/ ٢٥٥، معترك الأقران: ١/ ٣٨٠.

(٢) الإتقان: ٣/ ٢٥٥، معترك الأقران: ١/ ٣٨٠.

(٣) البرهان: ٣/ ٣١٨، الإتقان: ٣/ ٢٥٥، معترك الأقران: ١/ ٣٨٠.

(٤) هكذا قال السيوطي في الإتقان: ٣/ ٢٥٥، معترك الأقران: ١/ ٣٨٠.

(٥) البرهان: ٣/ ٣١٨، الإتقان: ٣/ ٢٥٥، معترك الأقران: ١/ ٣٨٠.

(٦) ومقتضى الظاهر أن يكون سياق الآية: «فساقه»، أي ساق الله ذلك السحاب وأجراه إلى البلد الميت، لكنه عدل عن لفظ الغيبة إلى التكلم؛ لأنه أدخل في الاختصاص، وأدل عليه وأفخم. انظر: البرهان: ٣/ ٣١٩ ـ ٣٢٠، ٣٢٩، التلخيص وشروحه: ١/ ٤٧١، التبيان للطيبي: ٢٨٦.

ٱلدُّنۡيَا﴾[1] [فصلت: ١٢]، وقوله تعالى: ﴿سُبۡحَٰنَ ٱلَّذِيٓ أَسۡرَىٰ بِعَبۡدِهِۦ لَيۡلٗا مِّنَ ٱلۡمَسۡجِدِ ٱلۡحَرَامِ إِلَى ٱلۡمَسۡجِدِ ٱلۡأَقۡصَا ٱلَّذِي بَٰرَكۡنَا حَوۡلَهُۥ لِنُرِيَهُۥ مِنۡ ءَايَٰتِنَآۚ﴾ [الإسراء: ١] ثم التفت ثانياً إلى الغيبة، فقال: ﴿إِنَّهُۥ هُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلۡبَصِيرُ﴾ [الإسراء: ١]، وعليه قراءة الحسن: «ليريه» بالغيبة[2] يكون التفاتاً ثانياً في «باركنا»، وفي «آياتنا» التفات ثالث، وفي «إنه» التفات رابع[3].

قال الزمخشري: وفائدته في هذه الآيات وأمثالها التنبيه على التخصيص بالقدرة، وأنه لا يدخل تحته قدرة أحد[4].

ومثاله من الغيبة إلى الخطاب قوله تعالى: ﴿وَقَالُواْ ٱتَّخَذَ ٱلرَّحۡمَٰنُ وَلَدٗا ۝٨٨ لَّقَدۡ جِئۡتُمۡ شَيۡـًٔا إِدّٗا ۝٨٩﴾[5] [مريم]، وقوله تعالى: ﴿أَلَمۡ يَرَوۡاْ كَمۡ أَهۡلَكۡنَا مِن قَبۡلِهِم مِّن قَرۡنٖ مَّكَّنَّٰهُمۡ فِي ٱلۡأَرۡضِ مَا لَمۡ نُمَكِّن لَّكُمۡ﴾[6] [الأنعام: ٦]، وقوله تعالى: ﴿وَسَقَىٰهُمۡ رَبُّهُمۡ شَرَابٗا طَهُورًا ۝٢١ إِنَّ هَٰذَا كَانَ لَكُمۡ جَزَآءٗ﴾ [الإنسان][7]، وقوله تعالى: ﴿إِنۡ أَرَادَ ٱلنَّبِيُّ أَن يَسۡتَنكِحَهَا خَالِصَةٗ لَّكَ﴾[8] [الأحزاب: ٥٠].

---

(١) حيث عدل عن الغيبة في «أوحى» إلى التكلم في «وزينا» للاهتمام بذلك، والإخبار عن نفسه بأنه جعل الكواكب زينة السماء الدنيا، وحفظاً، تكذيباً لمن أنكر ذلك.
وقيل: غير ذلك. انظر: البرهان: ٣/ ٣٢١ ـ ٣٢٢. ٣٣٠. وانظر: بديع القرآن: ٤٤ ـ ٤٥.

(٢) انظر: إتحاف فضلاء البشر: ٢/ ١٩٢، الكشاف: ٢/ ٦٤٨.

(٣) انظر: البرهان: ٣/ ٣٢٢، الإتقان: ٣/ ٢٥٦، معترك الأقران: ١/ ٣٨٠ ـ ٣٨١. وانظر أيضاً: المثل السائر: ٢/ ١٨٥ ـ ١٨٦، الطراز: ٢/ ١٣٦.

(٤) انظر: الكشاف: ٢/ ٦٤٨.

(٥) فالتفت بقوله: ﴿لَّقَدۡ جِئۡتُمۡ﴾ وهو خطاب للحاضر بعد قوله: ﴿وَقَالُواْ﴾ وهو خطاب للغائب لفائدة حسنة، وهي زيادة التسجيل عليهم بالجرأة على الله تعالى، والتعرض لسخطه، وتنبيه لهم على عظم ما قالوه، كأنه يخاطب قوماً حاضرين بين يديه، منكراً عليهم. وموبخاً لهم. انظر: المثل السائر: ٢/ ١٨٥، البرهان: ٣/ ٣٢٢ ـ ٣٢٣، الطراز: ٢/ ١٣٣ ـ ١٣٤، الفوائد المشوق: ١٤٤.

(٦) فالتفت بقوله: ﴿مَا لَمۡ نُمَكِّن لَّكُمۡ﴾ وهو خطاب للحاضر بعد قوله: ﴿مَّكَّنَّٰهُمۡ فِي ٱلۡأَرۡضِ﴾.

(٧) فالتفت بقوله: ﴿كَانَ لَكُمۡ﴾ بعد قوله: ﴿وَسَقَىٰهُمۡ رَبُّهُمۡ﴾.

(٨) حيث التفت بقوله: ﴿لَّكَ﴾ بعد قوله: ﴿إِنۡ أَرَادَ ٱلنَّبِيُّ أَن يَسۡتَنكِحَهَا﴾.
انظر ذلك في: البرهان: ٣/ ٣٢٣، معترك الأقران: ١/ ٣٨١، الإتقان: ٣/ ٢٥٦، بديع القرآن: ٤٤.

ومن محاسنه ما وقع في سورة (الفاتحة)، فإن العبد إذا ذكر الله تعالى وحده، ثم ذكر الله صفاته التي كل صفة منها تبعث على شدة الإقبال؛ وآخرها: ﴿مَـٰلِكِ يَوْمِ ٱلدِّينِ﴾ [الفاتحة: ٤] المفيد أنه مالك الأمر كله في يوم الجزاء، يجد من نفسه حالاً لا يقدر على دفعه على خطاب من هذه صفاته وتخصيصه بغاية الخضوع والاستعانة في المهمات[١]. وقيل: إنما اختير لفظ الغيبة للحمد، وللعبادة الخطاب، للإشارة إلى أن الحمد دون العبادة في الرتبة؛ لأنك تحمد نظيرك ولا تعبده؛ فاستعمل لفظ الحمد مع الغيبة ولفظ العبادة مع الخطاب؛ لينسب إلى العظيم حال المخاطبة والمواجهة ما هو على رتبته؛ وذلك على طريق التأدب[٢]. وعلى نحو من ذلك جاء آخر السورة؛ فقال تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ﴾ مصرحاً بذكر المنعم وإسناد الإنعام إليه لفظاً، ولم يقل: صراط المنعم عليهم. فلما صار إلى ذكر الغضب زوى عنه لفظه، فلم ينسبه إليه لفظاً، وجاء باللفظ منحرفاً عن ذكر الغاضب، فلم يقل غير الذين/ غضبت عليهم؛ تفادياً عن نسبة الغضب إليه في اللفظ حال المواجهة[٣]. [١٢٧٠/أ/هـ]

وقيل: لأنه لما ذكر الحقيق[٤] بالحمد، وأجرى عليه الصفات العظيمة من كونه رباً للعالمين، ورحماناً رحيماً، ومالكاً ليوم الدين، تعلق[٥] العلم بمعلوم عظيم الشأن، حقيق بأن يكون معبوداً دون غيره، مستعاناً به، فخوطب بذلك لتمييزه بالصفات المذكورة تعظيماً لشأنه؛ حتى كأنه قيل: «إياك يا من هذه صفاته نحصر بالعبادة والاستعانة لا غيرك»[٦].

---

(١) البرهان: ٣/ ٣٢٦، الإتقان: ٣/ ٢٥٦، معترك الأقران: ١/ ٣٨٠، وانظر كذلك: الكشاف: ١/ ١٣ ـ ١٤، التلخيص وشروحه: ١/ ٤٧٣ ـ ٤٧٧، الإيضاح: ١٦٠ ـ ١٦١، الفوائد المشوق: ١٤٦، التبيان، للطيبي: ٢٨٤ ـ ٢٨٥.

(٢)(٣) انظر ذلك في: المثل السائر: ٢/ ١٨٣ ـ ١٨٤، البرهان: ٣/ ٣٢٧، الإتقان: ٣/ ٢٥٦ ـ ٢٥٧، معترك الأقران: ١/ ٣٨٢، الفوائد المشوق: ١٤٦ ـ ١٤٧.

(٤) في الأصل وفي (ح): «الحقيقي» وما أثبت هو الصواب لأنه أنسب للسياق.

(٥) في الأصل وفي (ح): «تعلم» والصواب ما أثبت لأنه أنسب للسياق.

(٦) البرهان: ٣/ ٣٢٧، الإتقان: ٣/ ٢٥٧، معترك الأقران: ١/ ٣٨٢. وانظر كذلك: الطراز: ٢/ ١٣٥، المثل السائر: ٢/ ١٨٤. الفوائد المشوق: ١٤٦، البرهان: ٣/ ٣٢٤ ـ ٣٢٥.

قيل: ومن لطائفه التنبيه على أنه مبتدأ للخلق للغيبة منهم عنه سبحانه وقصورهم عن محاضرته ومخاطبته، وقيام حجاب العظمة عليهم؛ فإذا عرفوه بما هو له، وتوسَّلوا للقرب بالثناء [عليه][1] وأقروا بالمحامد له، تعبَّدوا له بما يليق بهم، وتأهلوا لمخاطبته ومناجاته فقالوا: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ۝٥﴾[2].

تنبيهات:

الأول: [شرط الالتفات][3] أن يكون الضمير في المنتقل إليه عائداً في نفس الأمر إلى المنتقل عنه، وألا يلزم عليه في: أنت صديقي ـ التفات[4].

الثاني: شرطه أن يكون في جملتين[5]: صرح به صاحب الكشاف وغيره[6]، وإن يلزم عليه أن يكون [7][نوعاً غريباً][8].

---

(١) من نسخة (ح).

(٢) البرهان: ٣/ ٣٢٧، الإتقان: ٣/ ٢٥٧، معترك الأقران: ١/ ٣٨٢.

(٣) ساقط من الأصل ومن (ح) وصوبته من مصادره. انظر: الإتقان: ٣/ ٢٥٧، معترك الأقران: ١/ ٣٨٢.

(٤) المرجعان الأخيران. وانظر: البرهان: ٣/ ٣٣١، عروس الأفراح، ضمن، شروح التلخيص: ١/ ٤٧٢، حيث قال السبكي: «وشرطه أن يكون الضمير في المنتقل إليه عائداً في نفس الأمر إلى الملتفت عنه، يحترز عن مثل: أكرم زيداً وأحسن إليه، فضمير أنت الذي هو فاعل «أكرم» غير الضمير في «إليه»، وليس التفاتاً».

(٥) أي: كلامين مستقلين، حتى يمتنع بين الشرط وجوابه، قاله الزركشي في: البرهان: ٣/ ٣٣١. ثم قال: «وفي هذا الشرط نظر، فقد وقع في القرآن مواضع، الالتفات فيها وقع في كلام واحد؛ وإن لم يكن بين جزئي الجملة، كقوله تعالى: ﴿إِنَّآ أَرْسَلْنَٰكَ شَٰهِدًا وَمُبَشِّرًا وَنَذِيرًا ۝٨ لِّتُؤْمِنُوا۟ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ﴾ [الفتح]، وفيه التفاتان: أحدهما بين «أرسلنا» والجلالة، والثاني بين الكاف في «أرسلناك» «ورسوله»، وكل منهما في كلام واحد».

وقال السبكي بعد أن حكى قول الزمخشري وغيره: «نعم قد ظفرت في القرآن الكريم بمواضع قد يقال إن الالتفات فيها وقع في كلام واحد، وإن لم يكن من جزئي الجملة»، ثم ساق آيات كثيرة منها الآية السابقة التي ذكرها الزركشي، ثم قال: «فإن كان القائل: إن الالتفات لا يكون في جملة واحدة؛ يعني به جملة طرفاها مفردان، ويجوز وقوعه بين جملتين لهما محل واحد، معمولتين لشيء واحد، أو يوجد بين جملة ومتعلق بها، لم ينتقض كلامه بشيء مما سبق». عروس الأفراح، ضمن، شروح التلخيص: ١/ ٤٧٧ ـ ٤٧٨.

(٦) لم أجد ذلك في مظانه من الكشاف: ١/ ١٣ ـ ١٤، ٢/ ٦٤٨.

(٧) ما بين المعقوفتين ساقط من الأصل ومن (ح) وصوبته من مصادره.

(٨) انظر: الإتقان: ٣/ ٢٥٧، معترك الأقران: ١/ ٣٨٣.

الثالث: ذكر التنوخي في «الأقصى القريب»، وابن الأثير[١]، وغيرهما[٢] نوعاً غريباً من الالتفات، وهو بناء الفعل للمفعول بعد خطاب فاعله أو تكلمه، كقوله تعالى: ﴿غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ﴾ بعد «أنعمت»، فإن المعنى: «غير الذين غضبت عليهم»[٣]. وتوقف فيه صاحب «عروس الأفراح»[٤].

الرابع: قال ابن أبي الإصبع: جاء في القرآن من الالتفات قسم غريب جداً، لم أظفر في الشعر بمثاله، وهو أن يقدم المتكلم في كلامه مذكورين مرتبين[٥]، ثم يخبر عن الأول منهما، وينصرف عن الإخبار عنه إلى الإخبار عن الثاني، ثم يعود إلى الإخبار عن الأول، كقوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلْإِنسَٰنَ لِرَبِّهِۦ لَكَنُودٌ ۝٦ وَإِنَّهُۥ عَلَىٰ ذَٰلِكَ لَشَهِيدٌ ۝٧﴾ [العاديات]، انصرف عن الإخبار عن الإنسان إلى الإخبار عن ربه تعالى، ثم قال منصرفاً عن الإخبار عن ربه إلى الإخبار عن الإنسان: ﴿وَإِنَّهُۥ لِحُبِّ ٱلْخَيْرِ لَشَدِيدٌ﴾ [العاديات: ٨]، قال[٦]: وهذا يحسن أن يسمى التفات[٧].

الخامس: يقرب من الالتفات نقل الكلام من خطاب الواحد أو الاثنين أو الجمع لخطاب الآخر، ذكره التنوخي هو وابن الأثير، وهو ستة أقسام

---

(١) ذكره في كتاب «كنز البلاغة» كما حكاه عن السبكي في عروس الأفراح، ضمن، شروح التلخيص: ١/٤٧٨. وانظر: المثل السائر: ٢/١٨٤، الجامع الكبير: ٩٨ ـ ٩٩.

(٢) كابن النفيس في كتابه «طريق الفصاحة» حكاه عنه في العروس أيضاً.

(٣) انظر: الأقصى القريب: ٤٤، عروس الأفراح، ضمن، شروح التلخيص: ١/٤٧٨. وانظر: البرهان: ٣/٣٢٥، الإتقان: ٣/٢٥٧، معترك الأقران: ١/٣٨٣.

(٤) حيث قال السبكي: «... ونحن إذا كنا توقفنا في أن الانتقال إلى الاسم الجامد التفات، فهذا أولى؛ لأن الفاعل في «المغضوب» مثلاً، لم يذكر بالكلية، فكيف يقال انتقلنا إليه على سبيل الالتفات، وإن صح ذلك فعلى رأي السكاكي، يلزمه أن تكون جميع الأفعال المبنية للمفعول فيها التفات».

عروس الأفراح، ضمن، شروح التلخيص: ١/٤٧٨.

(٥) كذا في الأصل وفي (ح)، وفي الإتقان: ٣/٢٥٧. أما في بديع القرآن: ٤٥، وفي معترك الأقران: ١/٣٨٣، فالعبارة فيها: «مرتين».

(٦) أي: ابن أبي الأصبع.

(٧) انظر: بديع القرآن: ٤٥. ونقله عنه في الإتقان: ٣/٢٥٧، معترك الأقران: ١/ ٣٨٣.

أيضاً[(١)]. مثاله من الواحد إلى الاثنين: ﴿قَالُوٓاْ أَجِئۡتَنَا لِتَلۡفِتَنَا عَمَّا وَجَدۡنَا عَلَيۡهِ ءَابَآءَنَا وَتَكُونَ لَكُمَا ٱلۡكِبۡرِيَآءُ فِي ٱلۡأَرۡضِ﴾ [يونس: ٧٨].

وإلى الجمع، قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ إِذَا طَلَّقۡتُمُ ٱلنِّسَآءَ﴾ [الطلاق: ١].

ومن الاثنين/ إلى الواحد، كقوله تعالى: ﴿قَالَ فَمَن رَّبُّكُمَا يَٰمُوسَىٰ﴾ [طه: ٤٩]، وقوله تعالى: ﴿فَلَا يُخۡرِجَنَّكُمَا مِنَ ٱلۡجَنَّةِ فَتَشۡقَىٰٓ﴾ [طه: ١١٧][(٢)]. [١٧٠ب/ح]

وإلى الجمع قوله تعالى: ﴿وَأَوۡحَيۡنَآ إِلَىٰ مُوسَىٰ وَأَخِيهِ أَن تَبَوَّءَا لِقَوۡمِكُمَا بِمِصۡرَ بُيُوتٗا وَٱجۡعَلُواْ بُيُوتَكُمۡ قِبۡلَةٗ﴾ [يونس: ٨٧].

ومن الجمع إلى الواحد قوله تعالى: ﴿وَأَقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَۗ وَبَشِّرِ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ﴾ [يونس: ٨٧].

وإلى الاثنين، قوله تعالى: ﴿يَٰمَعۡشَرَ ٱلۡجِنِّ وَٱلۡإِنسِ إِنِ ٱسۡتَطَعۡتُمۡ﴾ إلى قوله تعالى: ﴿فَبِأَيِّ ءَالَآءِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ﴾ [الرحمن: ٣٣، ٣٤].

السادس: ـ ويقرب منه ـ الانتقال من الماضي والمضارع والأمر إلى الآخر.

مثاله من الماضي إلى المضارع قوله تعالى: ﴿وَٱللَّهُ ٱلَّذِيٓ أَرۡسَلَ ٱلرِّيَٰحَ فَتُثِيرُ سَحَابٗا﴾ [فاطر: ٨]، وقوله تعالى: ﴿وَمَن يُشۡرِكۡ بِٱللَّهِ فَكَأَنَّمَا خَرَّ مِنَ ٱلسَّمَآءِ فَتَخۡطَفُهُ ٱلطَّيۡرُ﴾ [الحج: ٣١]، ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ وَيَصُدُّونَ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ﴾[(٣)] [الحج: ٢٥].

وإلى الأمر قوله تعالى: ﴿قُلۡ أَمَرَ رَبِّي بِٱلۡقِسۡطِۖ وَأَقِيمُواْ وُجُوهَكُمۡ﴾ [الأعراف: ٢٩]، ﴿وَأُحِلَّتۡ لَكُمُ ٱلۡأَنۡعَٰمُ إِلَّا مَا يُتۡلَىٰ عَلَيۡكُمۡۖ فَٱجۡتَنِبُواْ ٱلرِّجۡسَ مِنَ ٱلۡأَوۡثَٰنِ﴾ [الحج: ٣٠].

---

(١) البرهان: ٣/ ٣٣٤. وانظر: الأقصى القريب: ٤٦ ـ ٤٧، حيث قال التنوخي فيه: «ومن ذلك الرجوع من مخاطبة الواحد إلى مخاطبة الاثنين وإلى مخاطبة الجمع، ومن مخاطبة الاثنين إلى مخاطبة الواحد، وإلى مخاطبة الجمع، ومن مخاطبة الجمع إلى مخاطبة الواحد، وإلى مخاطبة الاثنين، وهذ ستة أنواع، ولا يمكن غيرها...» ثم أخذ يورد أمثلة لكل نوع.

وانظر: الجامع الكبير، لابن الأثير: ١٠١ ـ ١٠٢، الإتقان: ٣/ ٢٥٨، معترك الأقران: ١/ ٣٨٣.

(٢) انظر: البرهان: ٣/ ٣٣٥، الإتقان: ٣/ ٢٥٨، معترك الأقران: ١/ ٣٨٤.

(٣) انظر ذلك في: الأقصى القريب: ٤٧، البرهان: ٣/ ٣٣٥ ـ ٣٣٦، الإتقان: ٣/ ٢٥٨ ـ ٢٥٩، معترك الأقران: ١/ ٣٨٤.

ومن المضارع إلى الماضي قوله تعالى: ﴿وَيَوْمَ يُنفَخُ فِي ٱلصُّورِ فَفَزِعَ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ﴾ [النمل: ٨٧].

وقوله تعالى: ﴿وَيَوْمَ نُسَيِّرُ ٱلْجِبَالَ وَتَرَى ٱلْأَرْضَ بَارِزَةً وَحَشَرْنَٰهُمْ﴾ [الكهف: ٤٧].

وإلى الأمر قوله تعالى: ﴿قَالَ إِنِّيٓ أُشْهِدُ ٱللَّهَ وَٱشْهَدُوٓاْ أَنِّي بَرِيٓءٌ﴾ [هود: ٥٤].

ومن الأمر إلى الماضي قوله تعالى: ﴿وَٱتَّخِذُواْ مِن مَّقَامِ إِبْرَٰهِـۧمَ مُصَلًّى وَعَهِدْنَآ﴾ [البقرة: ١٢٥].

وإلى المضارع قوله تعالى: ﴿وَأَنْ أَقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَٱتَّقُوهُ وَهُوَ ٱلَّذِيٓ إِلَيْهِ تُحْشَرُونَ﴾[1] [الأنعام: ٧٢].

التوشيح[2]:

أن يكون أول البيت دالًّا على القافية، أو أول الكلام دالًّا على الفقرة، أو على الفاصلة[3]، كقوله تعالى: ﴿۞ إِنَّ ٱللَّهَ ٱصْطَفَىٰٓ ءَادَمَ وَنُوحًا وَءَالَ إِبْرَٰهِيمَ وَءَالَ

---

(١) انظر ذلك في: الأقصى القريب: ٤٧ ـ ٤٨، في البرهان: ٣/ ٣٣٥ ـ ٣٣٧، الإتقان: ٣/٢٥٨ ـ ٢٥٩، معترك الأقران: ١/ ٣٨٤ ـ ٣٨٥.

(٢) غير موجودة في نسخة (ح).

(٣) انظر: نقد الشعر، لقدامة بن جعفر: ١٦٧، فإنه قال في التوشيح: «وهو أن يكون أول البيت شاهداً بقافيته ومعناها متعلقاً به. . .». وانظر: بديع القرآن، لابن أبي الإصبع: ٩٠، حيث قال في تعريف التوشيح: «هو أن يكون في أول الكلام معنى إذا علم علمت منه القافية إن كان شعراً، أو السجع إن كان نثراً، بشرط أن يكون المعنى المتقدم بلفظه، من جنس معنى القافية، أو السجعة بلفظه، أو من لوازم لفظه».

وانظر: إعجاز القرآن، للباقلاني: ٩٢، وقال أبو هلال العسكري: «سمي هذا النوع التوشيح، وهذه التسمية غير لازمة بهذا المعنى، ولو سمي تبييناً لكان أقرب». الصناعتين: ٣٨٢.

وقال ابن الأثير: «هو أن يبني الشاعر أبيات قصيدته على بحرين مختلفين. . .» ثم فصل الكلام في ذلك إلى أن قال: «كذلك يجري الأمر في الفقرتين من الكلام المنثور. . .»، إلى أن يقول: «واستعماله في الشعر أحسن منه في الكلام المنثور». المثل السائر: ٣/ ٢٥٧.

وانظر: الطراز: ٣/ ٧٠، البديع في البديع، لابن منقذ: ١٣٦، وانظر: البيان والتبيين، للجاحظ: ١/ ١١٥، وقد ذكره تحت اسم الإرصاد.

وكذلك انظر: سر الفصاحة، للخفاجي: ١٥٧ ـ ١٦٠، في الكلام على المعاظلة، وقال: «وبعضهم يسميه التسهيم» كابن رشيق في العمدة ٢/ ٣١ ـ ٣٢. =

﴿عِمْرَٰنَ عَلَى ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [آل عمران: ٣٣]، فلما قال/: «إن الله اصطفى آدم» على أن [٢٧١ب/هـ] الفاصلة لا تكون إلا بجنس العالمين[(١)].

ومن النظم قول الصفي الحلي[(٢)]:

هم أرضعوني ثُدْيَّ الوصل حافلة ... فكيف تحسن فيها حال منفطم[(٣)]

التهكم[(٤)]:

وهو الاستهزاء[(٥)]، نحو قوله تعالى: ﴿ذُقْ إِنَّكَ أَنتَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْكَرِيمُ﴾ [الدخان: ٤٩]، وقوله تعالى: ﴿فَبَشِّرْهُم بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾ [الانشقاق: ٢٤] في موضع

= وينظر في الكلام على التوشيح أيضاً في: شرح الكافية البديعية، للحلي: ٧٤، الفوائد المشوق: ٣٥٤، خزانة الأدب لابن حجة: ١/ ٢٢٢.

(١) انظر: بديع القرآن: ٩٠ ـ ٩١. وانظر: خزانة الأدب، لابن حجة: ١/ ٢٢٢.

(٢) هو: أبو الحسن عبد العزيز بن سرايا بن نصر الطائي الحلي، ولد في الحلة في العراق وإليها نسب، ومات في بغداد. ومن مصنفاته: شرح الكافية البديعية، في علوم البلاغة ومحاسن البديع. ط، معجم الأغلاط اللغوية وغيرها. ولد (٦٧٧هـ)، وتوفي سنة (٧٥٠هـ)، فوات الوفيات: ٢/ ٣٣٥ ـ ٣٣٧، كشف الظنون: ١/ ٢٣٣.

(٣) انظر: ديوانه: ٦٨٦. وقوله: «حافلة» أي: ملأى.

والشاهد فيه: ذكر الرضاع، والثدي في أوله، فيعلم من عرف أن القافية ميمية أن قافيته تكون «منفطم». شرح الكافية البديعية، للحلي: ٧٤.

(٤) غير مذكور في نسخة (ح).

(٥) والسخرية كذلك. قال ابن فارس: والتهكم: التهزؤ. ومنه: تهكمت البئر: أي تهدمت. معجم مقاييس اللغة: ٦/ ٥٩ مادة: (هكم)، هذا من حيث اللغة.

أما من حيث الصناعة فهو: «عبارة عن الإتيان بلفظ البشارة في موضع النذارة، والوعد في مكان الوعيد، تهاوناً من القائل بالمقول له، واستهزاء به». بديع القرآن: ٢٨٣.

وانظر: الطراز: ٣/ ١٦١ ـ ١٦٢، حيث عرَّفه لغة، وفي مصطلح علماء البيان فقال: «هو تفعل من قولهم: تهكمت البئر إذا تساقطت جوانبها... وأما في الاصطلاح: فهو عبارة عن إخراج الكلام على ضد مقتضى الحال استهزاء بالمخاطب»، ثم ذكر صاحب الطراز أنه يرد على أوجه خمسة... إلى آخر كلامه.

وعرَّفه صفي الدين الحلي بقوله: «والتهكم في الأصل: تهدم البئر، وفي الاستعمال المصطلح: الهزء والسخرية بالمتكبرين، كمخاطبتهم بلفظ الإجلال في موضع التحقير، والبشارة في موضع التحذير، والوعد في موضع الوعيد».

شرح الكافية البديعية: ٨٨. وانظر: خزانة الأدب، لابن حجة: ١/ ٢١٥.

الوعيد، والبشرى لا تكون إلا بأمر محبوب[1].

ومثاله من الشعر، قول بعضهم[2]:

فيا له من عمل صالح يرفعه الله إلى أسفل[3]

وقول الصفي الحلي مخاطباً العذال:

محضتني النصح أحياناً إلي بلا غش وقلدتني الأنعام والحكما[4]

التسليم[5]:

أن يذكر المتكلم أمراً قد ثبت استحالته، أو مشروطاً[6] فيه شرط مستحيل، ثم يسلم وقوعه[7]، ويأتي بما يدل على إبطاله وعدم[8] الفائدة فيه[9]، كقوله تعالى: ﴿مَا ٱتَّخَذَ ٱللَّهُ مِن وَلَدٍ وَمَا كَانَ مَعَهُۥ مِنْ إِلَٰهٍ ۚ إِذًا لَّذَهَبَ كُلُّ إِلَٰهٍۭ بِمَا خَلَقَ وَلَعَلَا بَعْضُهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ ۚ سُبْحَٰنَ ٱللَّهِ عَمَّا يَصِفُونَ﴾ [المؤمنون: ٩١]، ومعنى الآية الشريفة: يعني على تسليم أنه كان معه ولد، وكان معه إله لصار ذهاب كل إله

---

(١) في الأصل: بديع المحبوب، والصواب ما أثبت لمناسبة السياق.
انظر: بديع القرآن: ٢٨٣، خزانة الأدب، لابن حجة: ١/ ٢١٥.

(٢) وهو ابن الرومي. تقدمت ترجمته.

(٣) انظر: خزانة الأدب، لابن حجة: ١/ ٢١٦، والشاهد فيه: قوله: يرفعه الله إلى أسفل. وهذا تهكم.

(٤) انظر: ديوانه: ٦٨٨، شرح الكافية البديعية: ٨٨. وانظر: خزانة الأدب، لابن حجة: ١/ ٢١٧، حيث علق عليه بقوله: ولم يظهر لي من هذا البيت غير صريح الشكر والمدح، ولم أجد فيه لفظة تدل على الحقارة والاستهزاء، ولا على البشارة في موضع الإنذار، ولا على الوعد في موضع الوعيد.

(٥) هذا النوع ليس موجوداً في نسخة (ح).

(٦) في الأصل: «شرطاً» والصواب ما أثبت لاقتضاء المقام.

(٧) أي: يسلم وقوعه تسليماً جدلياً.

(٨) في الأصل: «قدم» والصواب ما أثبت لمناسبة المقام.

(٩) على تقدير وقوعه. انظر: بديع القرآن: ٢٩٥، تحرير التحبير: ٥٨٧، وقد عرَّفه ابن أبي الإصبع فيهما بقوله: «وهو أن يفرض المتكلم فرضاً محالاً، إما منفياً أو مشروطاً بحروف الامتناع، ليكون ما ذكره ممتنع الوقوع لامتناع وقوع مشروطه، ثم يسلم بوقوع ذلك تسليماً جدلياً، ويدل على تقدير عدم الفائدة في وقوعه على تقدير وقوعه».
وانظر أيضاً في تعريفه: شرح الكافية البديعية: ٩٢.

بما خلق، ولعلا بعضهم على بعض [ونتج عن][1] ذلك الاختلاف بينهم والتناقض المؤدي[2] إلى الفساد[3]. ومنه في الشعر قول الشيخ إسماعيل المقري[4] في بديعيته[5] مخاطباً العذال:

لم يلق أذناً على أذني ملامك[6] لي وهبه يلقى فلي[7] قلب أصم عمي[8]

وقال الصفي:

سألت في الحب عذالي فما نصحوا وهبه كان فما نفعي بنصحهم[9]

التسهيم[10]:

ويسمى الإرصاد، وهو أن يتقدم من الكلام ما يدل على

---

(١) في الأصل كلمة غير واضحة، وما أثبته أقرب للسياق.

(٢) في الأصل: «المادي» والصواب ما أثبت.

(٣) انظر ذلك في: بديع القرآن: ٢٩٥، تحرير التحبير: ٥٨٧، شرح الكافية البديعية: ٩٢.

(٤) هو إسماعيل بن أبي بكر بن عبد الله اليمني، شرف الدين، ابن المقري. وتفقه على علماء عصره، وبرز في ذلك، وتقدم في المنثور والمنظوم، له من التصانيف: «روض الطالب» وهو اختصار لكتاب «الروضة» للنووي. و«مسألة الماء المشمس». ولد (٧٥٥هـ)، توفي سنة (٨٣٧هـ). الضوء اللامع: ٢/ ٢٩٢ ـ ٢٩٥، بغية الوعاة: ١/ ٤٤٤، شذرات الذهب: ٧/ ٢٢٠ ـ ٢٢٢.

(٥) واسمها: «الجواهر اللامعة في تجنيس الفرائد الجامعة للمعاني الرائعة»، ولها مع شرحها نسختان في برلين، برقم (٧٣٧٠) و(٧٣٧١). وقد نظم ابن المقرئ بديعيته في مائة وأربعة وأربعين بيتاً، فيها جميع أنواع البديع، وهي مائة وخمسون نوعاً. ومطلع قصيدته هو قوله:

شارفت ذرعاً فذر عن مائها الشيم أو جُزْتَ نملى فنم لا خوف في الحرم

و«نملى»: ماء قرب المدينة المنورة. و«ذرع»: بئر فيها.

وقد نظم هذه البديعية امتثالاً لأمر الملك الناصر أحمد بن إسماعيل (٨٢٧هـ). انظر: البديعيات في الأدب العربي، إعداد علي أبو زيد: ٩٠ ـ ٩١. وانظر: كشف الظنون: ١/ ٢٣٤.

(٦) في الأصل: «كلامك» والصواب ما أثبت لاقتضاء السياق له.

(٧) في الأصل: «قلبي» والصواب ما أثبت لاقتضاء السياق له.

(٨) فقوله: «وهبه يلقى» تسليم.

(٩) انظر: شرح الكافية البديعية: ٩٢، ديوانه: ٦٨٨.

والشاهد فيه: وهبه كان، فهو تسليم.

(١٠) في الأصل: «التتميم» ولم يرد له ذكر في نسخة (ح) وصوبته من مصادره. =

المتأخر[1]، والفرق بينه وبين «التوشيح»: أن التوشيح لا يدل أوله إلا على القافية، أو الفاصلة[2]، وهذا[3] يدل على الفاصلة وعلى ما دونها من اللفظ[4]، كقوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيَظْلِمَهُمْ وَلَٰكِن كَانُوٓاْ أَنفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ﴾[5] [العنكبوت: ٤٠]، وكقوله تعالى: ﴿ءَأَنتُمْ تَزْرَعُونَهُۥٓ أَمْ نَحْنُ ٱلزَّٰرِعُونَ ﴿٦٤﴾ لَوْ نَشَآءُ لَجَعَلْنَٰهُ حُطَٰمًا فَظَلْتُمْ تَفَكَّهُونَ ﴿٦٥﴾﴾[6] [الواقعة].

حسن التعليل[7]:

وهو أن يورد المتكلم أو الشاعر........................

= فقد ذكره القزويني في تلخيص المفتاح: ٣٥٥ ـ ٣٥٦، وفي الإيضاح: ٤٩٢، تحت اسم الإرصاد. وانظر: التبيان، للطيبي: ٣٩٤، وكذلك سماه ابن الأثير في المثل السائر: ٣/ ٢٤٥ ـ ٢٤٦، حيث عرَّفه وضرب أمثلة له من الشعر والنثر، ثم قال: ورأيت أبا هلال العسكري قد سمى هذا النوع «التوشيح» وليس كذلك، بل تسميته بالإرصاد أولى، وذلك حيث ناسب الاسم مسماه ولاق به، وأما التوشيح فهو نوع آخر من علم البيان». وانظر: الصناعتين: ٣٨٢.

الذي سماه التوشيح قدامة بن جعفر. انظر: نقد الشعر: ١٦٧. وانظر: العمدة: ٢/ ٣١، وممن ذكر ذلك تحت اسم الإرصاد أيضاً صاحب الطراز: ٢/ ٣٢٠.

(١) انظر: المثل السائر: ٣/ ٢٤٥، حيث قال ابن الأثير فيه: «وحقيقته: أن يبني الشاعر البيت من شعره على قافية قد أرصدها له، أي أعدها في نفسه». وقال القزويني: «الإرصاد ـ ويسميه بعضهم التسهيم ـ وهو أن يجعل قبل العجز من الفقرة، أو البيت ما يدل عليه إذا عرف الروي».

التلخيص وشروحه: ٤/ ٣٠٥ ـ ٣٠٦، الإيضاح: ٤٩٢.

أما ابن أبي الأصبع فقال في تعريفه: «وهو أن يكون ما يتقدم من الكلام دليلاً على ما يتأخر منه، أو العكس». بديع القرآن: ١٠٠. وانظر: سر الفصاحة، للخفاجي: ١٦٠، تحرير التحبير: ٢٦٣، البديع في البديع، لابن منقذ: ١٨٧، خزانة الأدب، لابن حجة: ٢/ ٣٠٣.

(٢) انظر: الكلام على نوع التوشيح: ١٥٥٢ من هذا النوع.

(٣) أي: التسهيم أو الإرصاد.

(٤) انظر: العمدة: ٢/ ٣٤.

(٥) فلو وقف القارئ على قوله: ﴿وَلَٰكِن كَانُوٓاْ أَنفُسَهُمْ﴾ لفهم أن بعده قوله: ﴿يَظْلِمُونَ﴾ لدلالة صدر الآية عليه.

انظر: شروح التلخيص: ٤/ ٣٠٨.

(٦) فإن ذكر الاعتداد بكونه ﷻ لم يجعله حطاماً ملائم لحصول التفكه به. انظر: بديع القرآن: ١٠٠ ـ ١٠١.

(٧) لم يذكر في نسخة (ح). والتعليل: تفعيل من قولهم: علل ماشيته إذا سقاها مرة =

العلة[1] التي أوجبت المعلول[2]، كقوله تعالى: ﴿لَّوْلَا كِتَٰبٌ مِّنَ ٱللَّهِ سَبَقَ لَمَسَّكُمْ فِيمَآ أَخَذْتُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾[3] [الأنفال: ٦٨]. وكقول البحتري[4]:

ولو لم تكن ساخطاً لم أكن ... أذم الزمان وأشكو الخطوبا[5]

وقد يتقدم المعلول على العلة، كقول ابن رشيق:

سألتُ الأرض لِمْ[6] جُعلتْ مصلى؟ ... ولِمْ كانت لنا طُهراً[7] وطيبا؟

فقالت ـ غيرَ ناطقةٍ ـ: لأني ... حويت لكل إنسان حبيبا[8]

= بعد مرة، وعللت هذا، إذا جعلت له علة وسبباً، وسمُي المرض علة؛ لأنه سبب في تغير حال الإنسان وفساد صحته. الطراز: ١٣٨/٣.

(١) في الأصل: «لعلة» والصواب ما أثبت لأنه أنسب للسياق.

(٢) سواء كان التعليل صريحاً في اللفظ، كمجيئه باللام ونحوها، أو غير صريح في اللفظ، وإنما يؤخذ من جهة السياق والنظم والمعنى.

انظر: الطراز: ١٣٨/٣ ـ ١٤٠.

وانظر: الطرق الدالة على العلة في البرهان: ٣/ ٩١ ـ ١٠١. قال ابن أبي الإصبع في تعريف التعليل: «وهو أن يريد المتكلم ذكر حكم واقع أو متوقع، فيقدم قبل ذكره علة وقوعه، لكون رتبة العلة التقدم على المعلول».

بديع القرآن: ١٠٩، تحرير التحبير: ٣٠٩.

وانظر في تعريفه أيضاً: أسرار البلاغة، للجرجاني: ٢٥٧ وما بعدها، التلخيص وشروحه: ٤/ ٣٧٣ ـ ٣٧٤، الإيضاح: ٥١٨. وانظر كذلك: الطراز: ١٣٨/٣، نهاية الإيجاز: ٢٦٧، التبيان، للطيبي: ٣١٨، خزانة الأدب، لابن حجة: ٢/ ٣٩١.

(٣) فسبق الكتاب من الله تعالى هو العلة في النجاة من العذاب.

(٤) هو: الوليد بن عبيد بن يحيى الطائي، أبو عبادة البحتري، شاعر كبير مطبوع، وهو أحد الشعراء الثلاثة الذين كانوا أشعر أبناء عصرهم: المتنبي، وأبو تمام، والبحتري. له ديوان طبع محققاً في خمس مجلدات، ولد (٢٠٦هـ)، وتوفي سنة (٢٨٤هـ).

وفيات الأعيان: ٦/ ٢١ ـ ٣٠، معجم الأدباء: ٢٤٨/١٩، شذرات الذهب: ٢/ ١٨٦، معاهد التنصيص: ١/ ٢٣٤ ـ ٢٤٦.

(٥) البيت من قصيدة من المتقارب يمدح البحتري فيها الفتح بن خاقان ويعاتبه، وقبله قوله:

أكذِّب ظني بأن قد سخطت ... وما كنت أعهد ظني كذوبا

انظر: ديوانه: ١/ ١٥٢، معاهد التنصيص: ٣/ ٧١، سر الفصاحة: ٢٧٧.

(٦) في الأصل: «بم» والأولى ما أثبت لاقتضاء المقام ذلك.

(٧) في الأصل: «ظهرا» والصواب ما أثبت لاقتضاء السياق له.

(٨) البيتان من الوافر، وقد أورده العباسي في معاهد التنصيص: ١/ ٧٣، وذكر أنه =

الاطراد:

هو أن يذكر المتكلم أسماء آباء الممدوح مرتبة على حكم ترتيبها في الولادة[1].

قال ابن أبي الإصبع: ومنه في القرآن قوله تعالى حكاية عن يوسف عليه السلام: ﴿وَٱتَّبَعْتُ مِلَّةَ ءَابَآءِىٓ إِبْرَٰهِيمَ وَإِسْحَٰقَ وَيَعْقُوبَ﴾[2] [يوسف: ٣٨].

قال: وإنما لم يأت به على الترتيب المألوف؛ فإن العادة الابتداء بالأب، ثم بالجد/، ثم الجد الأعلى؛ لأنه لم يرد هنا مجرد ذكر الآباء، وإنما ذكرهم ليذكر ملتهم التي اتبعها، فبدأ بصاحب الملة، ثم بمن أخذها عنه أولاً فأولاً على الترتيب[3]. ومثله قول أولاد يعقوب: ﴿نَعْبُدُ إِلَٰهَكَ وَإِلَٰهَ ءَابَآئِكَ إِبْرَٰهِۦمَ وَإِسْمَٰعِيلَ وَإِسْحَٰقَ . . .﴾[4] [البقرة: ١٣٣].

[١٢٧١/هـ]

= أخذهما من قول ابن هفان:

ولو لم تصافح رجلها صفحة الثرى   لما كنت أدري علة للتيمم

ولم أجده في العمدة.

وانظر: الطراز: ٣/ ١٣٩، حيث قال فيه يحيى العلوي بعد ذكره للبيتين: «ولقد أحسن في الاستخراج وألطف في التعليل، فلأجل ما قاله كان ذلك علة في كونها طهوراً ومسجداً».

(١) انظر ذلك في: العمدة: ٢/ ٨٢، الطراز: ٣/ ٩٣، بديع القرآن: ١٤١، تحرير التحبير: ٣٥٢، التلخيص وشروحه: ٤/ ٤١٠ ـ ٤١١، الإيضاح: ٥٣٤.

حيث قال القزويني في تعريفه: «وهو أن تأتي بأسماء الممدوح أو غيره، وآبائه على ترتيب الولادة من غير تكلف».

وانظر: تعريف ذلك أيضاً في الطراز: ٣/ ٩٣، شرح الكافية البديعية: ١٣٢، خزانة الأدب، لابن حجة: ١/ ٣٥١، الإتقان: ٣/ ٢٥٩، معترك الأقران: ١/ ٣٨٥.

(٢) انظر: بديع القرآن: ١٤١.

(٣) انظر: بديع القرآن: ١٤٢، ونص كلامه: «... والتنكيت في كونه عليه السلام لم يأت بأسماء آبائه على الترتيب المألوف، فإن القاعدة لمن يذكر آباءه أن يبتدي بالأب الذي جاء من صلبه، ثم بالأعلى فالأعلى، وإنما خالف هذه القاعدة؛ لأنه هنا لم يرد مجرد ذكر الآباء، وإنما ذكرهم ليذكر ملتهم التي اتبعها وهي الملة الحنيفية التي ابتدأها إبراهيم ـ عليه الصلاة والسلام ـ فوجب أن يبدأ ـ لأجل ذلك ـ باسم المبتدئ بالملة المتبعة، ثم يذكر من أخذها عنه أولاً فأولاً على الترتيب...».

(٤) انظر: المرجع السابق.

الانسجام:

هو أن يكون الكلام ـ لخلوه من الانعقاد ـ منحدِراً كتحدر الماء المنسجم، ويكاد لسهولة تركيبه وعذوبة ألفاظه أن يسيل رقة، والقرآن كله كذلك[(١)].

قال أهل البديع: وإن أقوى الانسجام في النثر، جاءت فقراته موزونة بلا قصد، لقوة انسجامه.

ومن ذلك ما وقع في القرآن موزوناً.

فمنه من بحر الطويل[(٢)]. قوله تعالى: ﴿فَمَن شَآءَ فَلْيُؤْمِن وَمَن شَآءَ فَلْيَكْفُرْ﴾ [الكهف: ٢٩].

ومن المديد[(٣)] قوله تعالى: ﴿وَٱصْنَعِ ٱلْفُلْكَ بِأَعْيُنِنَا﴾ [هود: ٣٧].

ومن البسيط[(٤)] قوله تعالى: ﴿فَأَصْبَحُواْ لَا يُرَىٰٓ إِلَّا مَسَٰكِنُهُمْ﴾ [الأحقاف: ٢٥].

ومن الوافر[(٥)] قوله تعالى: ﴿وَيُخْزِهِمْ وَيَنصُرْكُمْ عَلَيْهِمْ وَيَشْفِ صُدُورَ قَوْمٍ مُّؤْمِنِينَ﴾ [التوبة: ١٤].

---

(١) انظر: البديع في البديع، لابن منقذ: ١٩٢، بديع القرآن: ١٦٦، حيث قال ابن أبي الإصبع في تعريفه: «وهو أن يأتي الكلام متحدراً كتحدر الماء المنسجم بسهولة سبك، وعذوبة ألفاظ، وسلامة تأليف...».

وانظر: تحرير التحبير: ٤٢٩، الفوائد المشوق: ٣٣٢، شرح الكافية البديعية: ٢٦٤، خزانة الأدب، لابن حجة: ١/٤١٧، الإتقان: ٣/٢٥٩ ـ ٢٦٠، معترك الأقران: ١/٣٨٦.

(٢) الطويل: مثمن قديم، مسدس محدث، أجزاؤه: «فعولن مفاعيلن» ثماني مرات، وزحافه: القبض، الثلم، الثرم، الكف، الحذف، ومسدسه أن يحذف منه مفاعيلن الآخرة من كل قسم. العمدة: ٢/٣٠٢. وانظر: مفتاح العلوم: ٢٥١.

(٣) المديد: مثمن محدث، مسدس قديم، مربع قديم، أجزاؤه: «فاعلاتن فاعلن» ثماني مرات، وعلى ذلك أتى محدثه. زحافه: الخبن، الكف، الشكل، القصر، الحذف، الصلم. العمدة: ٢/٣٠٢. وانظر: المفتاح: ٢٥٢.

(٤) البسيط: مثمن قديم، مسدس قديم، مربع محدث، أجزاؤه: «مستفعلن فاعلن» ثماني مرات، ومسدسه: «مستفعلن، فاعلن مستفعلن» مكررة... زحافه: الخبن، والطيّ، الخبل، القطع، الإذالة، التخليع. ومعناه: قطع «مستفعلن» في العروض والضرب جميعاً. العمدة: ٢/٣٠٢ ـ ٣٠٣. المفتاح: ٢٥٣ ـ ٢٥٥.

(٥) الوافر: مسدس قديم، مربع قديم، أجزاؤه: «مفاعلتن» ست مرات. العمدة: ٢/ ٣٠٣. انظر: المفتاح: ٢٥٥ ـ ٢٥٦.

ومن الكامل[1] قوله تعالى: ﴿وَٱللَّهُ يَهْدِى مَن يَشَآءُ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ﴾ [يوسف: ٢١٣].

ومن الهزج[2] قوله تعالى: ﴿...فَأَلْقُوهُ عَلَىٰ وَجْهِ أَبِى يَأْتِ بَصِيرًا﴾ [يوسف: ٩٣].

ومن الرجز[3] قوله تعالى: ﴿وَدَانِيَةً عَلَيْهِمْ ظِلَٰلُهَا وَذُلِّلَتْ قُطُوفُهَا تَذْلِيلًا﴾ [الإنسان: ١٤].

ومن الرمل[4] قوله تعالى: ﴿وَجِفَانٍ كَٱلْجَوَابِ وَقُدُورٍ رَّاسِيَٰتٍ﴾ [سبأ: ١٣].

ومن السريع[5] قوله تعالى: ﴿أَوْ كَٱلَّذِى مَرَّ عَلَىٰ قَرْيَةٍ﴾ [البقرة: ٢٥٩].

ومن المنسرح[6] قوله تعالى: ﴿إِنَّا خَلَقْنَا ٱلْإِنسَٰنَ مِن نُّطْفَةٍ﴾ [الإنسان: ٢].

ومن الخفيف[7] قوله تعالى: ﴿لَا يَكَادُونَ يَفْقَهُونَ حَدِيثًا﴾ [النساء: ٧٨].

ومن المضارع[8] قوله تعالى: ﴿يَوْمَ ٱلتَّنَادِ ﴿٣٢﴾ يَوْمَ تُوَلُّونَ مُدْبِرِينَ﴾ [غافر: ٣٢، ٣٣].

ومن المقتضب[9] قوله تعالى: ﴿فِى قُلُوبِهِم مَّرَضٌ﴾ [البقرة: ١٠].

---

(١) الكامل: مسدس قديم، مربع قديم، أجزاؤه: «متفاعلن» ست مرات. العمدة: ٢/ ٣٠٣، المفتاح: ٢٥٦ ـ ٢٥٧.

(٢) الهزج: مسدس محدث، مربع قديم، أجزاؤه: «مفاعلين» أربع مرات. العمدة: ٢/ ٣٠٣. انظر: المفتاح: ٢٥٨.

(٣) الرجز: مسدس، مربع، مثلث، مثنى، كله قديم، موحد محدث، أجزاؤه: «مستفعلن» ست مرات. انظر: المرجعين السابقين.

(٤) الرمل: مسدس قديم، مربع قديم، أجزاؤه: «فاعلاتن» ست مرات. العمدة: ٢/ ٣٠٤. انظر: المفتاح: ٢٥٩ ـ ٢٦١.

(٥) السريع: أصله: «مستفعلن، مستفعلن، مفعولات، مرتين». وهو في الاستعمال يسدس على الأصل تارة، ويثلث مشطوراً أخرى: المفتاح: ٢٦١ ـ ٢٦٢.

(٦) المنسرح: أصله: «مستفعلن، مفعولات، مستفعلن»، مرتين، وهو في الاستعمال مسدس، ومنهوك. المفتاح: ٢٦٢ ـ ٢٦٣.

(٧) الخفيف: مسدس قديم، مربع قديم، أجزاؤه: «فاعلاتن، مستفعلن، فاعلاتن» مكرر، ومربعه: «فاعلاتن، مستفعلن». العمدة: ٢/ ٣٠٤. وانظر: المفتاح: ٢٦٣ ـ ٢٦٥.

(٨) المضارع: مربع قديم لا غير، أجزاؤه: «مفاعلن، فاعلاتن» مكرر. ولم يجيء عن العرب فيه بيت صحيح. العمدة: ٢/ ٣٠٤. انظر: المفتاح: ٢٦٥.

(٩) المقتضب: أصله مسدس هكذا: «مفعولات، مستفعلن، مستفعلن» مرتين ثم استعمل مجزوأ مربعاً مطوي العروض والضرب، وعلى المراقبة بين خبن «مفعولات» وطيه. المفتاح: ٢٦٥.

ومن المجتث[1] قوله تعالى: ﴿۞ نَبِّئْ عِبَادِيٓ أَنِّيٓ أَنَا ٱلْغَفُورُ ٱلرَّحِيمُ ﴿٤٩﴾﴾ [الحجر: ٤٩].

ومن المتقارب[2] قوله تعالى: ﴿وَأُمْلِي لَهُمْ إِنَّ كَيْدِي مَتِينٌ﴾ [الأعراف: ١٨٣].

الإدماج:

قال ابن أبي الإصبع: هو أن يدمج المتكلم غرضاً في غرض، أو بديعاً في بديع، بحيث لا يظهر في الكلام إلا أحد الغرضين، أو أحد البديعين[3]، كقوله تعالى: ﴿لَهُ ٱلْحَمْدُ فِي ٱلْأُولَىٰ وَٱلْآخِرَةِ﴾. أدمجت المبالغة في المطابقة؛ لأن انفراده ـ تعالى ـ بالحمد في الآخرة ـ وهي [الوقت][4] الذي لا يحمد

---

(١) المجتث: أصله مسدس هكذا: «مستفعلن، فاعلاتن، فاعلاتن»، مرتين، ثم استعمل مجزوءاً مربعاً وسالم العروض والضرب. المفتاح: ٣٦٥ ـ ٣٦٦.

(٢) المتقارب: أصله: «فعولن» ثمانياً. وهو في الاستعمال يثمن ـ على الأصل ـ تارة، ويسدس مجزوّاً أخرى، ولمثمنه عروض واحدة، سالمة، ولها أربعة أضرب: سالم، ومقصور، ومحذوف، وأبتر، ولمسدسه عروض واحدة محذوفة، وضربان: أحدهما محذوف، والآخر أبتر. المفتاح: ٢٦٦.

(٣) وانظر: خزانة الأدب، لابن حجة: ١/٤١٧ ـ ٤٢٠، الإتقان: ٣/ ٢٦٠، معترك الأقران: ١/ ٣٨٦ ـ ٣٨٧.

قال ابن أبي الإصبع: «. . . وأكثر ما يقع الانسجام غير مقصود، كمثل الكلام المتزن الذي تأتي به الفصاحة في ضمن النثر عفواً، كأشطار وأنصاف أبيات وقعت في أثناء الكتاب العزيز، ورويت عن النبي الكريم ـ عليه الصلاة والسلام ـ فإن وقع من ذلك بيتان في غير القرآن فصاعداً عد ذلك شعراً وإن لم يقصد».

وقال: «وأما القرآن العزيز فلم يقع فيه من ذلك إلا ما هو على مثال البيت المفرد فقط، والبيت المفرد لا يسمونه شعراً، قصد أو لم يقصد».

بديع القرآن: ١٦٦، تحرير التحبير: ٤٢٩.

وانظر كذلك: الفوائد المشوق: ٣٣٢ ـ ٣٣٣.

(٤) بديع القرآن: ١٧٢. وانظر: الكلام عن الإدماج في الصناعتين: ٤٢٣، شرح الكافية البديعية: ٣١٤، البديع في البديع، لابن منقذ: ٩٤، الطراز: ٣/ ١٥٧، التبيان، للطيبي: ٣٩، التلخيص وشروحه: ٤/٣٩٨، الإيضاح: ٢٥٦، خزانة الأدب: ٢/ ٤٨٤، معترك الأقران: ١/ ٣٨٧، الإتقان: ٣/ ٢٦١.

فيها سواه ـ مبالغة في وصف[1] [ذاته][2] بالانفراد بالحمد، وهو وإن خرج مخرج المبالغة في الظاهر، فالأمر في حقيقة في الباطن؛ فإنه [أولى][3] بالحمد والمنفرد به في الدارين. انتهى[4].

قال الحافظ السيوطي ـ رحمه الله تعالى ـ قلت: والأولى أن يقال في هذه الآية: إنها من إدماج غرض في غرض؛ فإن الغرض منها [تفرده تعالى بالحمد، فأدمج][5] فيه الإشارة إلى البعث والجزاء»[6].

الافتنان:

هو الإتيان في كلام بفنين مختلفين[7]، كالجمع بين الفخر والتعزية في قوله تعالى: ﴿كُلُّ مَنْ عَلَيْهَا فَانٍ ﴿٢٦﴾ وَيَبْقَىٰ وَجْهُ رَبِّكَ ذُو الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ ﴿٢٧﴾﴾ [الرحمن]؛ فإنه تعالى عزى جميع المخلوقات من الإنس والجن والملائكة وسائر أصناف ما هو قابل للحياة، وتمدح بالبقاء بعد فناء المخلوقات في عشر لفظات، مع وصفه ذاته بعد انفراده بالبقاء بالجلال والإكرام ﷻ[8].

---

(١) ساقط من الأصل ومن (ح) وصوبته من مصادره. انظر: بديع القرآن: ١٧٢.

(٢) في الأصل وفي (ح): «الوصف» والصواب ما أثبت.
انظر: المرجع السابق.

(٣) ساقط من الأصل ومن (ح) وصوبته من مصادره.
انظر: المرجع السابق.

(٤) في الأصل وفي (ح): «رب» والصواب ما أثبت لاقتضاء السياق له.
وانظر: المرجع السابق.

(٥) انظر: بديع القرآن: ١٧٢.

(٦) ما بين المعقوفتين صوبته من الإتقان: ٣/٢٦١، معترك الأقران، للسيوطي: ١/ ٣٨٧، إذ عبارة الأصل: بقوله تعالى بوصف الحمد وأدمج.

(٧) معترك الأقران: ١/٣٨٧، الإتقان: ٣/٢٦١.

(٨) انظر: بديع القرآن: ٢٩٥، حيث قال ابن أبي الإصبع في تعريفه: «هو أن يَفْتَنَّ المتكلم فيأتي في كلامه بفنَّين إما متضادين، أو مختلفين، أو متفقين». ثم مثَّل للمتضادين بالجمع بين الغزل والحماسة، وعلل ذلك بأن الغزل لين والحماسة شدة، كقول الشاعر:

أحبك يا ظلوم وأنت مني ... مكان الروح من جسد الجبان
ولو أني أقول مكان روحي ... خشيت عليك بادرة الطعان

قال: فانظر كيف في هذا الشعر، وخصوصاً البيت الثاني منه جمع بين الغزل والحماسة بأرشق عبارة، وأبلغ إشارة. المرجع السابق: ٢٩٦. وانظر: تحرير التحبير: ٥٨٨، شرح =

ومنه قوله تعالى: ﴿ثُمَّ نُنَجِّى ٱلَّذِينَ ٱتَّقَواْ وَّنَذَرُ ٱلظَّٰلِمِينَ فِيهَا جِثِيًّا﴾ [مريم: ٧٢]، جمع في هذه الآية بين هناء وعزاء[1].

الاقتدار:

هو أن يبرز المتكلم المعنى الواحد في عدة صور؛ اقتداراً منه على نظم الكلام وتركيبه، وعلى صياغة قوالب المعاني والأغراض؛ فتارة يأتي به في لفظ الاستعارة، وتارة في صورة[2] الإرداف، وحيناً في مخرج الإيجاز، ومرة في قالب الحقيقة[3].

قال ابن أبي الإصبع: وعلى هذا أتت جميع قصص القرآن؛ فإنك ترى القصة الواحدة التي لا تختلف معانيها تأتي في صور مختلفة وقوالب من[4] الألفاظ متعددة[5]، حتى لا تكاد تشتبه في موضعين منه/ ، [ولا بد][6] أن تجد الفرق بين/ صورها ظاهراً[7]. [١٧٠أ/هـ] [٣٧٣ب/هـ]

ائتلاف[8] اللفظ مع اللفظ وائتلافه مع المعنى:

الأول: أن تكون الألفاظ تلائم[9] بعضها بعضاً، بأن يقرن الغريب بمثله، والمتداول[10] بمثله؛ رعاية لحسن الجودة والمناسبة[11].

= الكافية البديعية: ٩٨، خزانة الأدب، لابن حجة: ١/١٣٨. وانظر: الإتقان: ٣/٢٦١، معترك الأقران: ١/٣٨٨.

انظر: بديع القرآن: ٢٩٩، خزانة الأدب، لابن حجة: ١/١٣٨، الإتقان: ٣/٢٦١، معترك الأقران: ١/٣٨٨.

(١) انظر: المراجع السابقة.

(٢) في الأصل: «صور» وما أثبته من (ح).

(٣) بديع القرآن: ٢٨٩، وسماه في تحرير التحبير: ٥٨٢، «التصرف».
وانظر: الإتقان: ٣/١٦٢، معترك الأقران: ٣٨٨.

(٤) في الأصل وفي (ح): «في» والصواب ما أثبت.

(٥) في الأصل: «متعدد» وما أثبته من (ح).

(٦) ساقط من الأصل وأثبته من (ح).

(٧) بديع القرآن: ٢٩٠.

(٨) في الأصل وفي (ح): «اختلاف» والصواب ما أثبت.

(٩) في الأصل وفي (ح): «تلازم» والأولى ما أثبت لمناسبة السياق له.

(١٠) في الأصل: «المتدارك» وما أثبته من (ح).

(١١) بديع القرآن: ٧٧، تحرير التحبير: ١٩٤، الإتقان: ٣/٢٦٢، الطراز: ٣/١٤٦، =

الثاني: أن تكون[1] ألفاظ الكلام ملائمة للمعنى المراد؛ فإن كان مفخماً كانت ألفاظه مفخمة، أو جزلاً فجزلة، أو غريباً فغريبة، أو متداولاً فمتداولة، أو متوسطاً بين الغرابة والاستعمال؛ فكذلك[2].

فالأول كقوله الله تعالى: ﴿قَالُوا۟ تَٱللَّهِ تَفۡتَؤُا۟ تَذۡكُرُ يُوسُفَ حَتَّىٰ تَكُونَ حَرَضًا﴾ [يوسف: ٨٥]، أتى بأغرب ألفاظ الإقسام، وهي التاء؛ فإنها أقل استعمالاً، وأبعد من أفهام العامة بالنسبة إلى الباء والواو، وبأغرب صيغ الأفعال التي ترفع الأسماء وتنصب الأخبار، فإن «تزال»، أقرب إلى الأفهام، وأكثر استعمالاً منها، وبأغرب ألفاظ الهلاك وهو الحرض، فاقتضى حسن الوضع في النظم أن تجاور كل لفظة بلفظة من جنسها في الغرابة، توخياً لحسن الجوار ورعاية في ائتلاف المعاني بالألفاظ، ولتتعادل الألفاظ في الموضع وتتناسب في النظم[3].

ولما أراد غير ذلك قال: ﴿وَأَقۡسَمُوا۟ بِٱللَّهِ جَهۡدَ أَيۡمَـٰنِهِمۡ﴾ [فاطر: ١٢]، فأتى بجميع الألفاظ متداولة لا غرابة فيها[4].

ومن الثاني قوله تعالى: ﴿وَلَا تَرۡكَنُوۤا۟ إِلَى ٱلَّذِینَ ظَلَمُوا۟ فَتَمَسَّكُمُ ٱلنَّارُ﴾ [هود: ١١٣]، لما كان الركون إلى الظالم؛ وهو الميل إليه، والاعتماد عليه، دون مشاركته في الظلم، وجب أن يكون العقاب عليه دون العقاب على الظلم، فأتى بلفظ «المس» الذي هو دون الإحراق والاصطلاء[5].

وقوله تعالى: ﴿لَهَا مَا كَسَبَتۡ وَعَلَیۡهَا مَا ٱكۡتَسَبَتۡ﴾ [البقرة: ٢٨٦][6]، أتى بلفظ «الاكتساب» المشعر بالكلفة والمبالغة في جانب السيئة لثقلها[7].

= التبيان: ٣٥٠، معترك الأقران: ١/ ٣٨٨، شرح الكافية، للحلي: ٢٢٦.

(١) في الأصل وفي (ح): «يكون» والصواب ما أثبت.

(٢) انظر: بديع القرآن: ٧٧، الطراز: ٣/ ١٤٤ ـ ١٤٥، التبيان، للطيبي: ٣٤٩، شرح الكافية البديعية: ١٨٣، الإتقان: ١/ ٢٦٢، معترك الأقران: ١/ ٣٨٩.

(٣) انظر: بديع القرآن: ٧٧ ـ ٧٨، الإتقان: ٣/ ٢٦٢، معترك الأقران: ١/ ٣٨٩، الطراز: ٣/ ١٤٥.

(٤) انظر: بديع القرآن: ٧٨، الإتقان: ٣/ ٢٦٢ ـ ٢٦٣، معترك الأقران: ١/ ٣٨٩.

(٥) انظر: المراجع السابقة.

(٦) الإتقان: ٣/ ٢٦٣، معترك الأقران: ١/ ٣٩٠.

(٧) انظر: المرجعين السابقين.

وكذا قوله تعالى: ﴿فَكُبْكِبُوا فِيهَا﴾ [الشعراء: ٦٤]؛ لأنه أبلغ من كبوا، للإشارة إلى أنهم يكبون كباً عنيفاً فظيعاً[١]، ﴿وَهُمْ يَصْطَرِخُونَ﴾ [فاطر: ٣٧] أبلغ من «يصرخون» للإشارة إلى أنهم يصرخون صرخاً منكراً خارجاً عن المعتاد[٢]، ﴿أَخْذَ عَزِيزٍ مُّقْتَدِرٍ﴾ [القمر: ١٢]، فإنه أبلغ من قادر، للإشارة إلى زيادة التمكن في القدرة، وأنه تعالى شأنه لا راد له ولا معقب[٣].

ومثل ذلك: ﴿وَاصْطَبِرْ﴾ [مريم: ٩٥]، فإنه أبلغ من «اصبر» و«الرحمن» فإنه أبلغ من «الرحيم»، و«الرحيم» يشعر باللطيف والرفق، كما أن الرحمن مشعر بالفخامة والعظمة[٤].

ومنه الفرق بين سقى، وأسقى، فإنه «سقى» لما لا كلفة معه في السقيا، ولهذا أورده تعالى في شراب الجنة، فقال عز من قائل: ﴿وَسَقَاهُمْ رَبُّهُمْ شَرَابًا طَهُورًا﴾ [الإنسان: ٢١]، و«أسقى» لما فيه كلفة، ولهذا أورده في شراب الدنيا فقال جل شأنه: ﴿وَأَسْقَيْنَاكُم مَّاءً فُرَاتًا﴾ [المرسلات: ٢٧]، ﴿لَأَسْقَيْنَاهُم مَّاءً غَدَقًا﴾ [الجن: ١٦]؛ لأن السقي في الدنيا لا يخلو[٥] من الكلفة أبدا[٦].

---

(١) انظر: المرجعين السابقين.

(٢) الإتقان: ٣/٢٦٣، معترك الأقران: ١/ ٣٩٠.

(٣) انظر: المرجعين السابقين.

(٤) في الأصل وفي (ح): «تخلو» والصواب ما أثبت لاقتضاء السياق له.

(٥) انظر: المرجعين السابقين.

(٦) انظر: بديع القرآن، لابن أبي الإصبع: ١٢١، حيث قال فيه: «الاستثناء كالاستدراك كل منهما على قسمين: لغوي، وصناعي، فاللغوي، قد فرغ النحاة من تقريره، والصناعي: هو المتعلق بعلم البيان».

وقال: «الفرق بينهما: أن الصناعي لا بد وأن يتضمن ضرباً من المحاسن زائداً على ما يدل عليه اللغوي». ثم قال: «وكذلك الاستثناء لا بد من تضمنه معنى زائداً على الاستثناء». وانظر: المرجع السابق، باب الاستدراك والرجوع: ١١٧.

وانظر أيضاً: خزانة ابن حجة: ١/١٤٦ ـ ١٤٧، حيث قال: «الاستدراك على قسمين: قسم يتقدم الاستدراك فيه تقرير لما أخبر به المتكلم وتوكيد، وقسم لا يتقدمه ذلك». ثم قال: «ومتى لم يكن في الاستدراك نكتة زائدة عن معنى الاستدراك، لتدخله في أنواع البديع، وإلا فلا يعد بديعاً». وانظر: الاستثناء في: ١/ ٢٦٣، حيث قال أيضاً: الاستثناء استثناءان: لغوي وصناعي، فاللغوي: إخراج القليل من الكثير، وقد ذكره النحاة، والصناعي: هو الذي يفيد بعد إخراج القليل من الكثير معنى يزيد على معنى =

الاستدراك والاستثناء:

شرط كونهما من البديع أن يتضمنا ضرباً من المحاسن زائداً على ما يدل عليه المعنى اللغوي[1].

مثال الاستدراك قوله تعالى: ﴿قَالَتِ ٱلْأَعْرَابُ ءَامَنَّا ۖ قُل لَّمْ تُؤْمِنُوا۟ وَلَـٰكِن قُولُوٓا۟ أَسْلَمْنَا﴾ [الحجرات: ١٤]، فإنه لو اقتصر على قوله: ﴿قُل لَّمْ تُؤْمِنُوا۟﴾ لكان منفراً لهم؛ لأنهم ظنوا الإقرار بالشهادتين من غير اعتقاد إيماناً، فأوجبت البلاغة ذكر الاستدراك؛ ليعلم أن الإيمان موافقة القلب اللسان، وإن انفراد اللسان بذلك يسمى إسلاماً، ولا يسمى إيماناً. وزاد ذلك إيضاحاً بقوله: ﴿وَلَمَّا يَدْخُلِ ٱلْإِيمَـٰنُ فِى قُلُوبِكُمْ ۖ﴾، فلما تضمن الاستدراك إيضاح ما عليه ظاهر الكلام من الإشكال عد من المحاسن[2].

ومثال الاستثناء قوله تعالى: ﴿فَلَبِثَ فِيهِمْ أَلْفَ سَنَةٍ إِلَّا خَمْسِينَ عَامًا﴾ [العنكبوت: ٢٧]، فإن الإخبار عن هذه المدة بهذه الصيغة تمهد عذر نوح ـ عليه الصلاة والسلام ـ في دعائه على قومه بدعوة أهلكتهم عن آخرهم؛ إذ لو قيل: فلبث فيهم تسعمائة وخمسين عاماً لم يكن فيه من التهويل ما في الأول؛ لأن لفظ الألف في الأول أول ما يطرق السمع فيشتغل بها عن سماع بقية الكلام/ . فإذا جاء الاستثناء لم يبق له ما تقدمه وقع يزيل ما حصل عنده من ذكر الألف[3]. [١٢٧٣/أ هـ]

الاقتصاص:

ذكره ابن فارس[4]، وهو أن يكون كلامٌ في سورة (مقتصٌ) من كلام في

= الاستثناء...». وانظر: شرح الكافية البديعية: ١١٠ ـ ١١١، الإتقان: ٣/ ٢٦٤، معترك الأقران: ١/ ٣٩٠.

(١) انظر ذلك في: بديع القرآن: ١٢١، الإتقان: ٣/ ٢٦٢، معترك الأقران: ١/ ٣٩٠ ـ ٣٩١.

(٢) انظر ذلك في: بديع القرآن: ١٢٢، خزانة الأدب، لابن حجة: ١/ ٢٦٣ ـ ٢٦٤، الإتقان: ٣/ ٢٦٤، معترك الأقران: ١/ ٣٩١.

(٣) انظر: الصاحبي، لابن فارس: ٣٩٨، البرهان: ٣/ ٢٩٧، الإتقان: ٣/ ٢٦٤.
أما في معترك الأقران: ١/ ٣٩١ فسمَّاه: «الاقتناص».

(٤) انظر: المراجع السابقة.

سورة أخرى، أو في تلك السورة[1]، كقوله تعالى: ﴿وَءَاتَيْنَٰهُ أَجْرَهُۥ فِى ٱلدُّنْيَا وَإِنَّهُۥ فِى ٱلْءَاخِرَةِ لَمِنَ ٱلصَّٰلِحِينَ﴾ [العنكبوت: ٢٧]، والآخرة دار ثواب لا عمل فيها؛ فهذا يقتص من قوله تعالى: ﴿وَمَن يَأْتِهِۦ مُؤْمِنًا قَدْ عَمِلَ ٱلصَّٰلِحَٰتِ فَأُو۟لَٰٓئِكَ لَهُمُ ٱلدَّرَجَٰتُ ٱلْعُلَىٰ ﴿٧٥﴾﴾ [طه: ٧٥].

ومنه قوله تعالى: ﴿وَلَوْلَا نِعْمَةُ رَبِّى لَكُنتُ مِنَ ٱلْمُحْضَرِينَ﴾ [الصافات: ٥٧]، مأخوذ من قوله تعالى: ﴿فَأُو۟لَٰٓئِكَ فِى ٱلْعَذَابِ مُحْضَرُونَ﴾ [سبأ: ٣٦]، وقوله تعالى: ﴿وَيَوْمَ يَقُومُ ٱلْأَشْهَٰدُ﴾ [غافر: ٥١] مقتص من أربع آيات؛ لأن الأشهاد أربعة:

الملائكة في قوله تعالى: ﴿وَجَآءَتْ كُلُّ نَفْسٍ مَّعَهَا سَآئِقٌ وَشَهِيدٌ﴾ [ق: ٢١]. والأنبياء في قوله تعالى: ﴿فَكَيْفَ إِذَا جِئْنَا مِن كُلِّ أُمَّةٍۭ بِشَهِيدٍ وَجِئْنَا بِكَ عَلَىٰ هَٰٓؤُلَآءِ شَهِيدًا﴾ [النساء: ٤١]. وأمة محمد ﷺ في قوله تعالى: ﴿لِّتَكُونُوا۟ شُهَدَآءَ عَلَى ٱلنَّاسِ﴾ [البقرة: ١٤٣]. والأعضاء في قوله تعالى: ﴿يَوْمَ تَشْهَدُ عَلَيْهِمْ أَلْسِنَتُهُمْ وَأَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُم﴾ [النور: ٢٤].

وقوله تعالى: ﴿يَوْمَ ٱلتَّنَادِ﴾ [غافر: ٣٢] قرئ مخففاً ومشدداً[2]؛ فالأول من قوله تعالى: ﴿وَنَادَىٰٓ أَصْحَٰبُ ٱلْجَنَّةِ أَصْحَٰبَ ٱلنَّارِ﴾ [الأعراف: ٤٤]، والثاني من قوله تعالى: ﴿يَوْمَ يَفِرُّ ٱلْمَرْءُ مِنْ أَخِيهِ ﴿٣٤﴾ وَأُمِّهِۦ وَأَبِيهِ ﴿٣٥﴾﴾ [عبس: ٣٤][3].

الإبدال:

هو إقامة بعض الحروف مقام بعض[4]، وجعل منه قوله تعالى: ﴿فَٱنفَلَقَ﴾ [الشعراء؛ ٦٣] أي: انفرق، ولهذا قال: «كل فرق»، فالراء واللام متعاقبان[5].

وعن الخليل في قوله تعالى: ﴿فَجَاسُوا۟ خِلَٰلَ ٱلدِّيَارِ﴾ [الإسراء: ٥]، أنه أريد: فحاسوا[6]، فقاست الجيم مقام الحاء[7].

---

(١) انظر: المراجع السابقة أيضاً.

(٢) انظر: حجة القراءات: ٦٢٧ ـ ٦٢٨، الكشف: ٢/ ٢٤٦.

(٣) انظر ذلك في: الصاحبي: ٣٩٩، البرهان: ٣/ ٢٩٧ ـ ٢٩٨، معترك الأقران: ١/ ٣٩١ ـ ٣٩٢، الإتقان: ٣/ ٢٦٤ ـ ٢٦٥.

(٤) انظر: البرهان: ٣/ ٣٨٨، الإتقان: ٣/ ٢٦٥، معترك الأقران: ١/ ٣٩٢.

(٥) انظر ذلك في: الصاحبي، لابن فارس: ٣٣٣.

(٦) في الأصل وفي (ح): «فجاسوا» والصواب ما أثبت.

(٧) البرهان: ٣/ ٣٨٨، الصاحبي: ٣٣٣، حيث قال ابن فارس بعد ذلك: «وما أحسب الخليل قال هذا ولا أحقه عنه».

وجعل منه أبو عبيدة قوله تعالى: ﴿إِلَّا مُكَآءً وَتَصْدِيَةً﴾ [الأنفال: ٣٥]، أي: تصددة[١].

تأكيد المدح بما يشبه الذم[٢]:

قال ابن أبي الإصبع: هو في غاية العزة في القرآن[٣]، قال: ولم أجد منه إلا [آية][٤] واحدة وهي قوله تعالى: ﴿قُلْ يَٰٓأَهْلَ ٱلْكِتَٰبِ هَلْ تَنقِمُونَ مِنَّآ إِلَّآ أَنْ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ﴾ [المائدة: ٥٩] الآية. فإن الاستثناء بعد الاستفهام الخارج مخرج التوبيخ على ما عابوا به المؤمنين من الإيمان، يوهم أن ما يأتي بعده مما يوجب أن ينقم على فاعله، مما يذم به، فلما أتى بعد الاستثناء ما يوجب مدح فاعله كان الكلام متضمناً تأكيد المدح بما يشبه الذم[٥]. قال الحافظ السيوطي ـ رحمه الله تعالى ـ قلت: ونظيرها قوله تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ أُخْرِجُوا۟ مِن دِيَٰرِهِم بِغَيْرِ حَقٍّ إِلَّآ أَن يَقُولُوا۟ رَبُّنَا ٱللَّهُ﴾ [الحج: ٤٠]؛ فإن ظاهر الاستثناء، أن ما بعده حق يقتضي الإخراج، فلما كان صفة مدح يقتضي الإكرام لا الإخراج كان تأكيداً للمدح بما يشبه الذم[٦].

وجعل منه التنوخي في «الأقصى القريب» قوله: ﴿لَا يَسْمَعُونَ فِيهَا لَغْوًا وَلَا تَأْثِيمًا ﴿٢٥﴾ إِلَّا قِيلًا سَلَٰمًا سَلَٰمًا ﴿٢٦﴾﴾ [الواقعة]، استثنى ﴿سَلَٰمًا سَلَٰمًا﴾ الذي هو ضد اللغو

---

(١) البرهان: ٣/ ٣٨٩، الإتقان: ٣/ ٢٦٥، معترك الأقران: ١/ ٣٩٣.

(٢) هذا النوع من أنواع البديع ذكره ابن المعتز في كتابه البديع: ٦٠ تحت اسم: حسن الخروج من معنى إلى معنى. وذكره في الصناعتين: ٤٠٨، تحت اسم الاستثناء. وفي العمدة: ٢/٤٨، تحت اسم الاستثناء أيضاً. وفي المفتاح، للسكاكي: ٢٠٢، وفي الطراز: ٣/ ١٣٦، تحت اسم التوجيه. وفي نهاية الإيجاز: ٢٩٣، وفي الإيضاح: ٥٢٤، التلخيص: ٣٨٠ ـ ٣٨١، للقزويني حيث عرفه بقوله: «أن يستثنى من صفة ذم منفية عن الشيء صفة مدح بتقدير دخولها فيها، أو يثبت لشيء صفة مدح، ويعقب بأداة استثناء، تليها صفة مدح أخرى له». وانظر: شروح التلخيص: ١/ ٣٨٦ ـ ٣٨٩. وانظر أيضاً: خزانة الأدب، لابن حجة: ٢/ ٣٩٩.

(٣) انظر: بديع القرآن: ٤٩.

(٤) ساقط من الأصل ومن (ح)، وصوبته من مصادره. انظر: المرجع السابق.

(٥) بديع القرآن: ٤٩ ـ ٥٠. وانظر: الإيضاح، للقزويني: ٥٢٥.

(٦) الإتقان: ٣/ ٢٦٦، معترك الأقران: ١/ ٣٩٣.

والتأثيم، فكان ذلك مؤكداً لانتفاء اللغو والتأثيم[١]. انتهى.

التفويف[٢]:

هو إتيان المتكلم بمعان شتى من المدح والوصف، وغير ذلك من الفنون، كل فن في جملة منفصلة عن أختها، مع تساوي الجمل في الزنة[٣]، ويكون في الجمل الطويلة والمتوسطة والقصيرة[٤].

و[من][٥] الطويلة قوله تعالى: ﴿ٱلَّذِى خَلَقَنِى فَهُوَ يَهْدِينِ ﴿٧٨﴾ وَٱلَّذِى هُوَ يُطْعِمُنِى وَيَسْقِينِ ﴿٧٩﴾ وَإِذَا مَرِضْتُ فَهُوَ يَشْفِينِ ﴿٨٠﴾ وَٱلَّذِى يُمِيتُنِى ثُمَّ يُحْيِينِ ﴿٨١﴾﴾[٦] [الشعراء].

ومن المتوسطة قوله تعالى: ﴿تُولِجُ ٱلَّيْلَ فِى ٱلنَّهَارِ وَتُولِجُ ٱلنَّهَارَ فِى ٱلَّيْلِ وَتُخْرِجُ ٱلْحَىَّ مِنَ ٱلْمَيِّتِ وَتُخْرِجُ ٱلْمَيِّتَ مِنَ ٱلْحَىِّ﴾[٧] [آل عمران: ٢٧].

قال ابن أبي الإصبع: ولم يأت المركب من القصيرة في القرآن[٨].

---

(١) الإتقان: ٣/ ٢٦٦، معترك الأقران: ١/ ٣٩٣ ـ ٣٩٤. وانظر: التلخيص وشروحه: ٤/ ٣٩٣، الإيضاح: ٥٢٥، التبيان، للطيبي: ٣٩٢، خزانة الأدب، لابن حجة: ٢/ ٣٩٩.

(٢) في الأصل وفي (ح): «التفويق» والصواب ما أثبت.

انظر: بديع القرآن: ٩٨، الطراز: ٣/ ٨٤، الإتقان: ٣/ ٢٦٦، معترك الأقران: ١/ ٣٩٤.

قال العلوي: «وهو في علم البيان الذروة العليا...» ثم قال: «واشتقاقه من قولهم: برد مفوف، وهو الذي يكون على لون ثم يخالطه لون أبيض». الطراز: ٣/ ٨٤.

(٣) في الأصل وفي (ح): «الرقة» والصواب ما أثبت.

(٤) انظر ذلك التعريف في: بديع القرآن: ٩٨، خزانة الأدب، لابن حجة: ١/ ٢٤٦، التبيان، للطيبي: ٣٩٣، شرح الكافية البديعية: ٧٩، معترك الأقران: ١/ ٣٩٤، الإتقان: ٣/ ٢٦٦، مفتاح السعادة: ٢/ ٣٤٣. وانظر: الطراز: ٣/ ٨٥ ـ ٨٦، الفوائد المشوق: ٣٦١ ـ ٣٦٢.

(٥) زيادة مني يقتضيها السياق.

(٦) بديع القرآن: ٩٨ ـ ٩٩، الإتقان: ٣/ ٢٦٦، معترك الأقران: ١/ ٣٩٤.

(٧) انظر: المراجع السابقة.

(٨) انظر: بديع القرآن: ١٠٠، ونص كلامه فيه: «ولم يأت شيء من المركب من الجمل القصيرة في شيء من الكلام الفصيح».

قال القزويني في الإيضاح: ٤٩١ ـ ٤٩٢: «وأما ما يسميه بعض الناس التفويف، وهو: أن يؤتى في الكلام بمعان متلائمة في جمل مستوية المقادير أو متقاربتها»، ثم أورد أمثلة على ذلك... إلى أن قال: «فبعضه من مراعاة النظير، وبعضه من المقابلة».

التقسيم:

هو استيفاء أقسام الشيء الموجودة، لا الممكنة عقلاً[1]، نحو قوله تعالى: ﴿هُوَ ٱلَّذِى يُرِيكُمُ ٱلْبَرْقَ خَوْفًا وَطَمَعًا﴾ [الرعد: ١٢]، إذ ليس في رؤية البرق إلا الخوف من الصواعق والطمع في الأمطار؛ ولا ثالث لهذين القسمين[2].

وقوله تعالى: ﴿فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِّنَفْسِهِۦ وَمِنْهُم مُّقْتَصِدٌ وَمِنْهُمْ سَابِقٌۢ بِٱلْخَيْرَٰتِ﴾ [فاطر: ٣٢]، فإن العالم لا يخلو من هذه الأقسام/ الثلاثة، إما عاص ظالم لنفسه، وإما سابق مبادر للخيرات، وإما متوسط بينهما مقتصد فيها[3]. [٢٧٣ب/هـ]

ونظيره قوله تعالى: ﴿وَكُنتُمْ أَزْوَٰجًا ثَلَٰثَةً ۝ فَأَصْحَٰبُ ٱلْمَيْمَنَةِ مَآ أَصْحَٰبُ ٱلْمَيْمَنَةِ ۝ وَأَصْحَٰبُ ٱلْمَشْـَٔمَةِ مَآ أَصْحَٰبُ ٱلْمَشْـَٔمَةِ ۝ وَٱلسَّٰبِقُونَ ٱلسَّٰبِقُونَ ۝﴾[4] [الواقعة].

وكذا قوله تعالى: ﴿لَهُۥ مَا بَيْنَ أَيْدِينَا وَمَا خَلْفَنَا وَمَا بَيْنَ ذَٰلِكَ﴾ [مريم: ٦٤]، استوفى أقسام الزمان، ولا رابع لها[5].

وقوله تعالى: ﴿وَٱللَّهُ خَلَقَ كُلَّ دَآبَّةٍ مِّن مَّآءٍ فَمِنْهُم مَّن يَمْشِى عَلَىٰ بَطْنِهِۦ وَمِنْهُم مَّن يَمْشِى عَلَىٰ رِجْلَيْنِ وَمِنْهُم مَّن يَمْشِى عَلَىٰٓ أَرْبَعٍ﴾ [النور: ٤٥]، استوفى أقسام الخلق في المشي[6]. وقوله تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ يَذْكُرُونَ ٱللَّهَ قِيَٰمًا وَقُعُودًا وَعَلَىٰ جُنُوبِهِمْ﴾

---

(١) انظر: نقد الشعر: ١٣٩، الصناعتين: ٣٤١، المثل السائر: ٣/ ١٩٤ ـ ١٩٥، وقد ذكره تحت اسم: التناسب بين المعاني. والبديع في البديع، لابن منقذ: ٩٨، المفتاح: ٢٠١، التلخيص وشروحه: ٤/٣٣٦، الإيضاح: ٥٠٦، التبيان، للطيبي: ٤٠٣، الفوائد المشوق: ١٣٣ ـ ١٣٤، البرهان: ٣/ ٤٧١، خزانة الأدب، لابن حجة: ٢/ ٣٧٠، الإتقان: ٣/ ٢٦٧، معترك الأقران: ١/ ٣٩٤، مفتاح السعادة: ٢/ ٣٤٣.

(٢) انظر: الصناعتين: ٣٤١، بديع القرآن: ٦٥، المثل السائر: ٣/ ١٩٥، البرهان: ٣/ ٤٧١، البديع في البديع، لابن منقذ: ٩٨ ـ ٩٩، الفوائد المشوق: ١٣٤، خزانة الأدب، لابن حجة: ٢/ ٢٧٠.

(٣) البرهان: ٣/ ٤٧١. وقال الزركشي: «وهذا من أوضح التقسيمات وأكملها». وانظر كذلك: الفوائد المشوق: ١٣٤، المثل السائر: ٣/ ١٩٥، خزانة الأدب، لابن حجة: ٢/ ٢٧١، الإتقان: ٣/ ٢٦٧، معترك الأقران: ٣٩٥.

(٤) انظر: المراجع السابقة.

(٥) انظر: المراجع السابقة.

(٦) الإتقان: ٣/ ٢٦٧، معترك الأقران: ١/ ٣٩٥. وانظر: البرهان: ٣/ ٤٧١، الفوائد المشوق: ١٣٣.

[آل عمران: ١٩١]، استوفى جميع هيئات الذكر[١].

وقوله تعالى: ﴿يَهَبُ لِمَن يَشَآءُ إِنَٰثًا وَيَهَبُ لِمَن يَشَآءُ ٱلذُّكُورَ ۝٤٩ أَوْ يُزَوِّجُهُمْ ذُكْرَانًا وَإِنَٰثًا ۖ وَيَجْعَلُ مَن يَشَآءُ عَقِيمًا﴾ [الشورى: ٤٩، ٥٠]، استوفى جميع أحوال الزوجين ولا خامس لها[٢].

التدبيج[٣]:

هو أن يذكر المتكلم ألواناً يقصد التورية بها والكناية[٤].

قال ابن أبي الإصبع: كقوله تعالى: ﴿وَمِنَ ٱلْجِبَالِ جُدَدٌۢ بِيضٌ وَحُمْرٌ مُّخْتَلِفٌ أَلْوَٰنُهَا وَغَرَابِيبُ سُودٌ﴾ [فاطر: ٢٧]، فإن المراد بذلك ـ والله أعلم ـ الكناية عن المشتبه والواضح من الطرق؛ لأن الجادة البيضاء هي الطريق التي كثر السلوك عليها جداً، وهي أوضح الطرق وأبينها، ودونها الحمراء، [ودون الحمراء][٥] السوداء؛ لأنها في الخفاء والالتباس ضد البيضاء في الظهور والوضوح[٦].

ولما كانت هذه الألوان الثلاثة في الظهور للعين طرفين ووسطة؛ فالطرف الأعلى في الظهور البياض، والطرف الأدنى في الخفاء السواد، والأحمر بينهما على وضع الألوان في التركيب[٧].

---

(١) انظر: البرهان: ٣/ ٤٧٢، بديع القرآن: ٦٦ـ ٦٧، الإتقان: ٣/ ٢٦٧، معترك الأقران: ١/ ٣٩٥.

(٢) انظر: المراجع السابقة.

(٣) التدبيج مأخوذ من الدبج وهو النقش والتزيين، فارسي معرب. ودبج الأرض المطر يدبجها دبجاً: روَّضها، أي: زينها. والديباج: ضرب من الثياب مشتق من ذلك ـ بالكسر والفتح ـ مولَّد، والجمع ديابيج، ودبابيج والمدبج، المزين به. اللسان: ٢/ ٢٦٢، مادة: (دبج)، معجم البلاغة العربية، باب الدال، التدبيج: ٢١٩.

(٤) بديع القرآن: ٢٤٢، الطراز: ٣/٧٨، خزانة الأدب، لابن حجة: ٢/ ٤٥٣، معترك الأقران: ١/ ٣٩٥، الإتقان: ٣/ ٢٦٨.

وقال القزويني في بحثه للطباق: «... ومن الناس من سمى نحو ما ذكرناه تدبيجاً، وفسره بأن يذكر في معنى من المدح أو غيره ألوان بقصد الكناية أو التورية». الإيضاح: ٤٨٣.

(٥) في الأصل وفي (ح): «ودونها» والأولى ما أثبت لاقتضاء السياق له.

(٦) بديع القرآن: ٢٤٢. وانظر: الإتقان: ٣/ ٢٦٨، معترك الأقران: ١/ ٣٩٥.

(٧) انظر: بديع القرآن: ٢٤٢. وانظر: الإتقان: ٣/ ٢٦٨، معترك الأقران: ١/ ٣٩٦.

ولما كانت ألوان الجبال لا تخرج عن هذه الألوان الثلاثة والهداية بكل[1] عَلَم نصب للهداية، منقسمة هذه القسمة، أتت الآية الكريمة منقسمة كذلك فحصل فيها التدبيج وصحة التقسيم[2].

القول بالموجب[3]:

وهو أن تقر كلام الغير لكن بمعنى غير الأول[4]، كقوله تعالى ـ حاكياً ـ: ﴿يَقُولُونَ لَئِن رَّجَعْنَآ إِلَى ٱلْمَدِينَةِ لَيُخْرِجَنَّ ٱلْأَعَزُّ مِنْهَا ٱلْأَذَلَّ ۚ وَلِلَّهِ ٱلْعِزَّةُ وَلِرَسُولِهِۦ وَلِلْمُؤْمِنِينَ وَلَٰكِنَّ ٱلْمُنَٰفِقِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [المنافقون: ٨]، فقوله: ﴿وَلِلَّهِ ٱلْعِزَّةُ﴾. إثبات، وقوله بموجب: ﴿لَيُخْرِجَنَّ ٱلْأَعَزُّ مِنْهَا ٱلْأَذَلَّ﴾، يعني العزيز الله ورسوله، وهم الأذلاء، فيخرجهم الله ورسوله، وهم لا يستطيعون أن يخرجوه[5].

وكقول بعضهم:

---

(١) في الأصل وفي (ح): «كل» والصواب ما أثبت لمناسبة السياق له.

(٢) انظر: بديع القرآن: ٢٤٣. وانظر: المرجعين السابقين.

(٣) في الأصل العنوان هكذا: «القول بالموجب من أنواع البديع»، والصواب ما أثبت. أما نسخة (ح) فلم يرد ذكر لهذا النوع من أنواع البديع فيها. ويسمى أسلوب الحكيم. انظر: خزانة الأدب، لابن حجة: ١/٢٥٨.

(٤) وقال ابن أبي الإصبع: «هو أن يخاطب المتكلم مخاطباً بكلام، فيعمد المخاطب إلى كلمة مفردة من كلام المتكلم، فيبني عليها من كلامه ما يوجب عكس معنى المتكلم». ثم قال: «لأن حقيقة القول بالموجب رد الخصم كلام خصمه من فحوى كلامه...». بديع القرآن: ٣١٤. وانظر: شرح الكافية البديعية: ٩٦.

وقال الخطيب القزويني: «القول بالموجب ضربان:

أحدهما: أن تقع صفة من كلام الغير كناية عن شيء أثبت له حكم، فتثبت في كلامك تلك الصفة لغير ذلك الشيء من غير تعرض لثبوت ذلك الحكم وانتفائه». ثم مثّل لذلك قوله تعالى: ﴿يَقُولُونَ لَئِن رَّجَعْنَآ إِلَى ٱلْمَدِينَةِ...﴾ الآية.

والثاني: «أن القول بالموجب هو حمل لفظ وقع في كلام بعضهم على خلاف مراده مما يحتمله بذكر متعلقه». التلخيص وشروحه: ٤/٤٠٦ ـ ٤٠٨، الإيضاح: ٥٣٢ ـ ٥٣٣. وانظر: شرح الكافية البديعية: ٩٦. وانظر: خزانة الأدب، لابن حجة: ١/٢٥٨.

(٥) انظر ذلك في: بديع القرآن: ٣١٥، التلخيص وشروحه: ٤/٤٠٦ ـ ٤٠٨، الإيضاح: ٥٣٢، والآية مثال للضرب الأول من أضرب القول بالموجب عند القزويني. وخزانة ابن حجة: ١/٢٥٨.

قال: ثقلت إذ أتيت مراراً قلت: ثقلت كاهلي بالأيادي[1]

وكقول الآخر:

وقالوا قد صغت منا قلوب فقد صدقوا ولكن عن ودادي[2]

---

(١) البيت ـ من الخفيف ـ وهو منسوب إلى ابن حجاج الحسن بن أحمد، ذكره الصفي الحلي. ونسبه سبط ابن الجوزي صاحب «مرآة الزمان» لمحمد بن إبراهيم الأسدي. وقد أورد ابن حجة في الخزانة: ١/ ٢٥٩، بمثل ما أورده المصنف، لكن ابن أبي الإصبع وغيره أوردوا البيت هكذا:

قلت: ثقلت إذ أتيت مراراً قال: ثقلت كاهلي بالأيادي

وبعد قوله:

قلت: طولت قال لي بل تطول ت وأبرمت قال حبل ودادي

انظر: بديع القرآن: ٣١٥، الإيضاح: ٥٣٣، التلخيص: ٣٨٧، شروح التلخيص: ٤/ ٤٠٩. وقد جعله القزويني شاهداً على الضرب الثاني من القول بالموجب. وانظر البيتين في: شرح الكافية البديعية: ٩٦ ـ ٩٧، معاهد التنصيص: ٣/ ١٨٠.

وقوله: «كاهلي»: الكاهل: الحارك، أو مقدم أعلى الظهر مما يلي العنق، أو هو ما بين الكتفين وموصل العنق في الصلب.

انظر: تهذيب اللغة: ٦/ ٢٠، مادة: (كهل)، معاهد التنصيص: ٣/ ١٨٠، النهاية، لابن الأثير: ٤/ ٢١٤، مادة: (كهر). و«الأيادي»: جمع يد وهي النعمة.

والشاهد فيه: قوله: «قلت ثقلت» فقد وقع في كلام الغير بمعنى: حملتك المؤنة، وثقلتك بالإتيان مرة بعد أخرى، وقد حمله على تثقيل عاتقه بالأيادي والمنن. معاهد التنصيص: ٣/ ١٨١. وانظر: شروح التلخيص: ٤/ ٤٠٩، الإيضاح: ٥٣٣.

وابن حجاج: هو الحسين بن أحمد بن محمد، أبو عبد الله، الشاعر الكاتب البويهي، غلب عليه الهزل والفحش والسخف، جمع الشريف الرضي أقل شعره فحشاً وسماه: «النظيف من السخيف». (ت٣٩١هـ) في بغداد.

معجم الأدباء: ٩/ ٢٠٦ ـ ٢٣٢، يتيمة الدهر: ٣/ ١٣٦، كشف الظنون: ١/ ٧٦٥، ديوان الشريف الرضي: ٢/ ٤٤١، معاهد التنصيص: ٣/ ١٨٨. والأسدي: هو محمد بن إبراهيم الأسدي: شاعر من أهل مكة لقي أبا الحسن التهامي في صباه، وتصدى لمعارضته، ولد (٤٠١هـ)، وتوفي (٥٠٠هـ) في غزنة. المنتظم: ٩/ ١٥٣، معاهد التنصيص: ٣/ ٢٠١.

(٢) البيت هكذا في الأصل. وفي معاهد التنصيص: ٣/ ١٨٦، جاء بلفظ:

وقالوا: قد صفت منا قلوب فقد صدقوا ولكن من ودادي

وهو الأولى.

وهو من الوافر، والشاهد فيه قوله: «صغت» فقد وقع في كلام الغير بمعنى: خلوها من الغل والحسد والعداوة ونحو ذلك، ولكن الشاعر حمل ذلك على صفائها بمعنى خلوها من المحبة والود له. =

وسيأتي في جدل القرآن مزيد بيان فيه[1].

التنكيت:

هو أن يقصد المتكلم إلى شيء بالذكر دون غيره، مما يسد مسده، لأجل نكتة في المذكور ترجح مجيئه على سواه[2]، كقوله تعالى: ﴿وَأَنَّهُۥ هُوَ رَبُّ ٱلشِّعۡرَىٰ﴾ [النجم: ٤٩]، خص الشعرى بالذكر دون غيرها من النجوم، وهو تعالى رب كل شيء؛ لأن العرب كان [قد][3] ظهر فيهم رجل يعرف بـ«أبي كبشة»[4] عَبَدَ الشعرى[5]، ودعا خلقاً إلى عبادتها، فأنزل الله جل شأنه: ﴿وَأَنَّهُۥ

= وقائله: هو علي بن فضالة القيرواني، شاعر مغربي، توفي سنة (٤٧٤هـ). معجم الشعراء: ٢٨٩، وقيل: ابن الرومي. انظر: معاهد التنصيص: ٣/ ١٨٥.

(١) انظر: النوع الثلاثين بعد المائة، علم جدل القرآن.

(٢) بديع القرآن: ٢١٢، تحرير التحبير: ٤٩٩، شرح الكافية البديعية: ٢٧٤. وانظر: البديع في البديع، لابن منقذ: ٩٢، خزانة الأدب لابن حجة: ٢/ ٣٠٧. وانظر: الإتقان: ٣/ ٢٦٨، معترك الأقران: ١/ ٣٩٦.

(٣) زيادة مني يقتضيها المقام.

(٤) في الأصل وفي (ح): «ابن أبي كبشة» والصواب ما أثبت. وهو رجل من سادة خزاعة يكنى أبا كبشة. واختلف في اسمه: ففي تاج العروس عن الكلبي أن اسمه جزء - بجيم وزاي وهمزة -.

وعن الدارقطني أنه وجز - بواو وجيم وزاي - بن غالب بن عامر بن الحارث بن غبشان. تاج العروس: ٤/ ٣٤١، مادة: (كبش).

وانظر ذلك في: تفسير البغوي: ٤/ ٢٥٦، تفسير القرطبي: ١٧/ ١١٩، تفسير التحرير والتنوير: ٢٧/ ١٥١، فتح القدير: ٥/ ١١٧.

ومنهم من قال: أن اسم أبي كبشة عبد الشعرى. ولكن الأقرب أن هذا وصف غلب عليه بعد أن اتخذ الشعرى معبوداً له ولقومه. وكانت قريش تدعو رسول الله ﷺ أبا كبشة، لمخالفته إياهم في عبادة الأصنام، وكانوا يصفونه بابن أبي كبشة. قيل: لأن أبا كبشة كان من أجداد النبي ﷺ من قبل أمه. انظر: المراجع السابقة. وانظر: شرح الكافية البديعية: ٢٧٤.

(٥) الشعرى: اسم نجم من نجوم برج الجوزاء، شديد الضياء، ويسمى: كلب الجبار؛ لأن برج الجوزاء يسمى عند العرب الجبار، وهو من البروج الربيعية. توصف «الشعرى» باليمانية لأنها جهة اليمن، وتوصف بالعبور - بفتح العين - وهو احتراز من كوكب آخر يسمونه الشعرى الغميصاء.

والمشهور أن الشعرى لم يعبدها من قبائل العرب إلا خزاعة. وقال القرطبي عن =

﴿هُوَ رَبُّ ٱلشِّعْرَىٰ﴾، التي ادعيت فيها الربوبية[1].

التجريد[2]:

هو أن ينتزع من أمر ذي صفة آخر مثله؛ مبالغة في كمالها فيه[3]، نحو: لي من فلان صديق حميم. جرد من الرجل الصديق آخر مثله متصفاً بصفة الصداقة[4].

= السدي: أن حِمْيَر عبدوا الشعرى. انظر: تفسير القرطبي: ١٧/١١٩ ـ ١٢٠، تفسير البغوي: ٤/٢٥٦، تفسير التحرير والتنوير: ٢٧/١٥١.

(١) انظر: المراجع السابقة. وانظر كذلك: بديع القرآن: ٢١٢، البديع في البديع، لابن منقذ: ٩٢، الإتقان: ٣/٢٦٨، معترك الأقران: ١/٣٩٦.

(٢) التجريد في أصل اللغة هو: إزالة الشيء عن غيره في الاتصال. فيقال: جردت السيف عن غمده، وجردت الرجل عن ثيابه، إذا أزلتهما عنه.

اللسان: ٣/١١٦، مادة: (جرد)، المثل السائر: ٢/١٦٩، الطراز: ٣/ ٧٢ ـ ٧٣.

(٣) انظر في ذلك: التبيان، للطيبي: ٢٨٨، التلخيص وشروحه: ٤/٣٤٨، الإيضاح: ٥١٢، حيث عرف القزويني التجريد فيهما بقوله: «هو أن ينتزع من أمر ذي صفة أمر آخر مثله في تلك الصفة، مبالغة في كمالها فيه».

وانظر: خزانة الأدب، لابن حجة: ٢/٤٣٨. وانظر: الإتقان: ٣/٢٦٨، معترك الأقران: ١/٣٩٦، مفتاح السعادة: ٢/٣١٣.

وقال ابن الأثير: «إن التجريد ينقسم قسمين: التجريد المحض: وهو أن تأتي بكلام هو خطاب لغيرك، وأنت تريد به نفسك...». ثم قال: «وأما القسم الثاني: وهو غير المحض، فإنه خطاب لنفسك لا لغيرك، ولئن كان بين النفس والبدن فرق إلا أنهما كأنهما شيء واحد لعلاقة أحدهما بالآخر».

ثم قال بعد ذلك: وبين هذا القسم والذي قبله فرق ظاهر، وذاك أولى بأن يسمى تجريداً؛ لأن التجريد لائق به، وهذا هو نصف تجريد؛ لأنك لم تجرد به عن نفسك شيئاً، وإنما خاطبت نفسك بنفسك، كأنك فصلتها عنك وهي منك». المثل السائر: ٢/ ١٧٠ ـ ١٧٣.

وانظر: الطراز: ٣/ ٧٣ ـ ٧٦، حيث ذكر التجريد كما أورد ابن الأثير، لكنه رجع أن اسم التجريد يطلق على التجريد غير المحض، مخالفاً في ذلك ابن الأثير وموافقاً لأبي علي الفارسي. وانظر: الفوائد المشوق: ٢٤٩ ـ ٢٥٠. أما أبو الفتح فقد قال إن معناه عند العرب: «أن تعتقد أن في الشيء من نفسه معنى آخر، كأنه حقيقته ومحصوله». الخصائص: ٢/ ٤٧٣ ـ ٤٧٤.

وانظر: البرهان: ٤/٤٤٨، فقد عرفه الزركشي كتعريف أبي الفتح.

(٤) انظر: التلخيص وشروحه: ٤/٣٤٩ ـ ٣٥٠، الإيضاح: ٥١٢.

[و][1] نحو: مررت بالرجل الكريم، والنسمة المباركة، جرَّدوا من الرجل الكريم آخر مثله متصفاً/ بصفة البركة، وعطفوه عليه، كأنه غيره؛ وهو هو[2]. [٢٧٣/أ هـ]
ومن أمثلته في القرآن قوله تعالى: ﴿ذَٰلِكَ جَزَآءُ أَعۡدَآءِ ٱللَّهِ ٱلنَّارُۖ لَهُمۡ فِيهَا دَارُ ٱلۡخُلۡدِ﴾ [فصلت: ٢٨]، ليس المعنى أن النار فيها دار خلد وغير دار خلد، بل هي نفسها دار الخلد، فكأنه جرد من الدار [داراً][3]. ذكره في «المحتسب»[4].
وجعل منه قوله تعالى: ﴿يُخۡرِجُ ٱلۡحَيَّ مِنَ ٱلۡمَيِّتِ وَيُخۡرِجُ ٱلۡمَيِّتَ مِنَ ٱلۡحَيِّ﴾ [الأنعام: ٩٥]، على أن المراد بالميت النطفة[5].

قال الزمخشري: وقرأ عبيد بن عمير[6]: ﴿فَكَانَتۡ وَرۡدَةٗ كَٱلدِّهَانِ﴾ [الرحمن: ٣٧] بالرفع، المعنى حصلت منها وردة كدهان، قال: وهو من التجريد[7].
وقرأ أيضاً: «يرثني وارث من آل يعقوب»[8] [مريم: ٦] وهو الوارث نفسه،

---

(١) زيادة مني يقتضيها السياق.
(٢) معارك الأقران: ١/٣٩٦، الإتقان: ٣/٢٦٩.
(٣) ساقط من الأصل ومن (ح) وصوبته من مصادره. انظر: المراجع السابقة.
(٤) لابن جني. انظر: ٢/٣٨. وانظر: التلخيص وشروحه: ٤/٣٥١ ـ ٣٥٢، الإيضاح: ٥١٢، الإتقان: ٣/٢٦٩، معترك الأقران: ١/٣٩٧.
(٥) الإتقان: ٣/٢٦٩، معترك الأقران: ١/٣٩٧.
(٦) في الكشاف: ١/٤٥٠: وقرأ: عمرو بن عبيد «وردة» بالرفع، بمعنى فصلت منها وردة، وهو من الكلام الذي يسمى: «التجريد».
وعبيد بن عمير سبق ترجمته في النوع الثالث والتسعون علم قراءة النبي ﷺ، حديث رقم (٤١).
أما ما ذكره الزمخشري فهو: عمرو بن عبيد بن باب التميمي، مولاهم، أبو عثمان البصري، المعتزلي المشهور، كان داعية إلى بدعته، اتهمه جماعة مع أنه كان عابداً، من السابعة، (ت١٤٣هـ). التقريب: ٤٢٤، (ت٥٠٧١).
(٧) الكشاف: ٤/٤٥٠.
(٨) ذكر أبو الفتح ابن جني أنها قراءة علي بن أبي طالب، وابن عباس ﭫ، وابن يعمر، وأبي حرب بن أبي الأسود، والحسن، والجحدري، وقتادة، وأبي نهيك، وجعفر بن محمد». المحتسب: ٢/٣٨.
قال أبو الفتح: هذا ضرب من العربية غريب، ومعناه التجريد وذلك أنك تريد: فهب لي من لدنك ولياً يرثني منه أو به وارث من آل يعقوب، وهو الوارث نفسه، فكأنه جرد منه وارثاً. المرجع السابق.

فكأنه جرد منه وارثاً[1].

التعديد:

هو إيقاع الألفاظ المفردة على سياق واحد؛ وأكثر ما يوجد في الصفات[2]، كقوله تعالى: ﴿هُوَ ٱللَّهُ ٱلَّذِى لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلْمَلِكُ ٱلْقُدُّوسُ ٱلسَّلَٰمُ ٱلْمُؤْمِنُ ٱلْمُهَيْمِنُ ٱلْعَزِيزُ ٱلْجَبَّارُ ٱلْمُتَكَبِّرُ...﴾ [الحشر: ٢٣]، وقوله تعالى: ﴿ٱلتَّٰٓئِبُونَ ٱلْعَٰبِدُونَ ٱلْحَٰمِدُونَ...﴾ الآية [التوبة: ١١٢]. وقوله تعالى: ﴿مُسْلِمَٰتٍ مُّؤْمِنَٰتٍ...﴾ الآية [التحريم: ٥][3].

الترتيب:

هو أن يورد أوصاف الموصوف على ترتيبها في الخلقة الطبيعية، ولا يدخل فيها وصفاً زائداً[4]، ومثَّله عبد الباقي اليمني[5] بقوله تعالى: ﴿هُوَ ٱلَّذِى

---

(١) الإتقان: ٣/ ٢٦٩، معترك الأقران: ١/ ٣٩٧.

(٢) انظر: نهاية الإيجاز: ٢٩٠، البرهان: ٣/ ٤٧٥، حيث قال الزركشي بعد ذلك: «... ومقتضاها ألا يعطف بعضها على بعض لاتحاد محلها، ويجريها مجرى الوصف في الصدق على ما صدق، ولذلك يقل عطف بعض صفات الله تعالى على بعض في التنزيل، وذلك كقوله تعالى: ﴿ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلْحَىُّ ٱلْقَيُّومُ...﴾ [البقرة: ٢٥٥].

وانظر: الإتقان: ٣/ ٢٦٩، معترك الأقران: ١/ ٣٩٧، مفتاح السعادة: ٢/ ٣٤٣، الفوائد المشوق: ٢٤٥.

وعرَّفه بقوله: «التعديد، ويسمى أيضاً: الأعداد هو إيقاع أسماء مفردة على سياق واحد» ثم قال: «فإن روعي في ذلك ازدواج أو لزوم تجنيس أو مطابقة أو نحوها، فذلك الغاية في الحسن...»، ثم قال: ومنه قول المتنبي:

الخيل والليل والبيداء تعرفني ... والحرب والطعن والقرطاس والقلم

وانظر: شرح الكافية البديعية: ٣٠٦.

(٣) انظر: المراجع السابقة.

(٤) انظر: شرح الكافية البديعية، لصفي الدين الحلي: ٢١٠، حيث قال: هذا النوع من استخراج شرف الدين التيفاشي ذكره في كتابه، وسمَّاه بهذا الاسم وقال: هو أن يعمد الشاعر إلى أوصاف شتى في موصوف واحد، فيوردها في بيت أو أبيات على ترتيبها في الخلقة الطبيعية، حتى لا يدخل فيها وصفاً زائداً عما يوجد علمه في الذهن أو في العيان».

وخزانة الأدب، لابن حجة: ٢/ ٢٨٤، الإتقان: ٣/ ٢٦٩ ـ ٢٧٠، معترك الأقران: ١/ ٣٩٧ ـ ٣٩٨، حيث سماه الترديد. مفتاح السعادة: ٢/ ٣٤٣.

(٥) لم أجد فيما اطلعت عليه مِنْ مصادر مَنْ ترجمه.

﴿خَلَقَكُم مِّن تُرَابٍ ثُمَّ مِن نُّطْفَةٍ ثُمَّ مِنْ عَلَقَةٍ ثُمَّ يُخْرِجُكُمْ طِفْلًا ثُمَّ لِتَبْلُغُوٓاْ أَشُدَّكُمْ ثُمَّ لِتَكُونُواْ شُيُوخًاۚ﴾ [غافر: ٦٧]، وبقوله تعالى: ﴿فَكَذَّبُوهُ فَعَقَرُوهَا...﴾ [الشمس: ١٤] الآية.

الترقي[١] والتدلي[٢]:

تقدما في نوع التقديم والتأخير[٣].

التضمين:

يطلق على أشياء:

أحدها: إيقاع لفظ موقع غيره لتضمنه معناه، وهو نوع من المجاز تقدم [الكلام][٤] فيه[٥].

الثاني: حصول معنى فيه من غير ذكر له باسم، وهو عبارة عنه، وهذا نوع من الإيجاز[٦]، تقدم أيضاً[٧].

الثالث: تعلق ما بعد الفاصلة بها، وهذا يذكر في أنواع الفواصل[٨].

الرابع: إدراج كلام الغير في أثناء الكلام لقصد تأكيد المعنى، أو ترتيب النظم؛ وهذا هو النوع البديعي[٩].

---

(١) أي: الترقي من الأدنى إلى الأعلى.

(٢) أي: التدلي من الأعلى إلى الأدنى.

(٣) انظر: النوع الرابع بعد المائة «علم مقدمه ومؤخره».

(٤) زيادة مني يقتضيها المقام.

(٥) انظر: النوع التاسع بعد المائة: علم حقيقته ومجازه.

(٦) انظر: النكت، للرماني: ١٠٢، حيث إنه جعل التضمين من أقسام البلاغة فقال: «تضمين الكلام: هو حصول معنى فيه من غير ذكر له باسم، أو صفة هي عبارة عنه». ثم قال: «والتضمين على وجهين: أحدهما: ما كان يدل عليه الكلام دلالة الإخبار، والآخر: ما يدل عليه دلالة قياس، فهو إيجاز في كلام الله تعالى خاصة...».

(٧) انظر ذلك في النوع الثامن عشر بعد المائة: علم إيجازه ومساواته وأطنابه.

(٨) انظر ـ فيما سلف ـ في النوع الثمانين علم فواصل الآي. ومن القسم الذي يقوم بتحقيقه الأخ: فهد بن علي العندس.

(٩) الإتقان: ٣/٢٧٠، معترك الأقران: ١/٣٩٨. وانظر: نهاية الإيجاز: ٢٨٨، بديع القرآن: ٥٢، حيث قال ابن أبي الإصبع فيه: «باب حسن التضمين: وهو أن يضمن =

قال ابن أبي الإصبع: ولم أظفر في القرآن بشيء منه إلا في موضعين تضمنا فصلين من التوراة[1] والإنجيل قوله تعالى: ﴿وَكَتَبْنَا عَلَيْهِمْ فِيهَآ أَنَّ ٱلنَّفْسَ بِٱلنَّفْسِ. . .﴾ [المائدة: ٤٥] الآية.

ومثّله ابن النقيب[2]، وغيره بإيداع حكايات المخلوقين في القرآن، كقوله تعالى حكاية عن الملائكة: ﴿أَتَجْعَلُ فِيهَا مَن يُفْسِدُ فِيهَا﴾ [البقرة: ٣٠]، وعن المنافقين: ﴿أَنُؤْمِنُ كَمَآ ءَامَنَ ٱلسُّفَهَآءُ﴾ [البقرة: ١٢]، ﴿وَقَالَتِ ٱلْيَهُودُ﴾ [البقرة: ١١٣]، ﴿وَقَالَتِ ٱلنَّصَٰرَىٰ﴾ [البقرة: ١١٣].

= المتكلم كلامه لفظة من بيت أو جملة مفيدة منه، أو جزءاً عروضياً، أو ما زاد على ذلك، بشرط أن لا يبلغ المقدار المضمن نصف بيت يشير إلى ذلك البيت أو القصيدة التي حد منها، وفي المنثور يشير إلى الكلام الذي هو منه. . . إلى آخر كلامه.

أما ابن الأثير فإنه ذكر أن هذا النوع ـ أي التضمين ـ فيه نظر بين حسن يكتسب به الكلام طلاوة، وبين معيب عند قوم، وهو عندهم معدود من عيوب الشعر، وقال: إن لكل من هذين القسمين مقاماً. ثم بين التضمين الحسن وأنه ما يكون المضمن فيه الآيات والأخبار النبوية، وهو يرد على وجهين: تضمين كلي وجزئي، أما التضمين المعيب فبينه بقوله: هو تضمين الإسناد، وذلك يقع في بيتين من الشعر، أو فصلين من الكلام المنثور. . . إلخ.

ثم قال عن ذلك: وهو عندي غير معيب؛ لأنه إن كان سبب عيبه تعليق البيت الأول على الثاني فليس ذلك بسبب يوجب عيباً، إذ لا فرق في ذلك بين الشعر والنثر، وقد ورد ذلك في القرآن الكريم. . . إلى آخر كلامه. انظر تفصيل ذلك في المثل السائر: ٢/ ٢٣٥ ـ ٢٣٨، ثم قال بعد ذلك: «الضرب الثاني من التضمين: وهو أن يضمن الشاعر شعره والناثر نثره كلاماً آخر لغيره، قصداً للاستعانة على تأكيد المعنى المقصود، ولو لم يذكر ذلك التضمين لكان المعنى قائماً. المثل السائر: ٢/ ٢٣٨.

وانظر ذلك أيضاً في: البديع، لابن المعتز: ٦٤، الصناعتين: ٣٦، العمدة، لابن رشيق: ٢/ ٨٤ ـ ٨٥، البديع في البديع لابن منقذ: ٣٥٠، إعجاز القرآن، للباقلاني: ٢٧٢ ـ ٢٧٣.

وانظر أيضاً: التبيان، للطيبي: ٤١٣، الفوائد المشوق: ٤٤ ـ ٤٥، خزانة الأدب، لابن حجة: ٢/ ٤٥٥، وذكره تحت اسم الاقتباس. وكذلك الإتقان، معترك الأقران، السابقين، مفتاح السعادة: ٢/ ٣٤٣ ـ ٣٤٤. وانظر: معجم البلاغة العربية، بدوي طبانة: ٣٥٤ ـ ٣٥٨.

(١) في الأصل وفي (ح): «التورية» والصواب ما أثبت.

(٢) هو: محمد بن سليمان بن الحسن، جمال الدين، أبو عبد الله المفسر المعروف بابن النقيب البلخي، ثم القدسي. كان زاهداً عالماً فقيهاً من فقهاء الحنفية، قدم القاهرة، ودرس بها، ثم عاد إلى القدس. ولد (٦١١هـ)، وتوفي (٦٦٨هـ). الفوائد البهية: ١٦٨.

قال: وكذلك ما أودع فيه من اللغات الأعجمية[1].

الجناس[2]:

هو تشابه اللفظين في اللفظ[3].

---

(1) الإتقان: ٣/ ٢٧٠ ـ ٢٧١، معترك الأقران: ١/ ٣٩٨ ـ ٣٩٩، مفتاح السعادة: ٢/ ٣٤٤.

(2) الجناس والمجانسة مصدران لمجانس؛ لأن فاعل مصدره: الفعال والمفاعلة، كما تقول: قاتله مقاتلة وقتالاً وخاصمه مخاصمة وخصاماً.

ومن الناس من يقول فيه: «التجنيس»، وهو تفعيل من الجنس، والتجنيس مصدر جنس ـ وهو الضرب من كل شيء، وهو أعم من النوع ـ لأن فعل مصدره: التفعيل، كما تقول: سلم تسليماً، وكلم تكليماً.

ومنهم من يقول: التجانس، وهو من التفاعل من الجنس أيضاً؛ لأنه مصدر من تجانس الشيئان إذا دخلا في جنس واحد، كما تقول: تحارب الرجلان تحارباً. انظر: ذلك وما يتعلق به من تصرف واشتقاق مادة: (لفظ الجناس وصيغها المختلفة) في كتاب جنان الجناس في علم البديع: لصلاح الدين بن أيبك الصفدي: ٢٣ وما بعدها.

وقال العلوي: «التجنيس ـ تفعيل ـ من التجانس وهو التماثل، وإنما سمي هذا النوع جناساً لأن التجنيس الكامل أن تكون اللفظة تصلح لمعنيين مختلفين...»، ثم قال: «وهو من ألطف مجاري الكلام، ومن محاسن مداخله، وهو من الكلام كالغرة في وجه الفرس...».

الطراز: ٣/ ٣٥٥. وانظر: المثل السائر: ١/ ٣٧٩.

(3) قال ابن المعتز في تعريفه: «التجنيس هو أن تجيء الكلمة تجانس أخرى». كتاب البديع: ٢٥.

وقال الرماني: «هو بيان بأنواع الكلام الذي يجمعه أصل واحد في اللغة». النكت في إعجاز القرآن، للرماني، ضمن، ثلاث رسائل في إعجاز القرآن: ٩٩. وانظر: إعجاز القرآن، للباقلاني: ٨٣. وانظر: تعريف الجناس أيضاً في العمدة، لابن رشيق: ١/ ٣٣٣، سر الفصاحة، للخفاجي: ١٩٣، المثل السائر: ١/ ٣٧٩ وما بعدها، البديع في البديع، لابن منقذ: ٢٦ وما بعدها، بديع القرآن: ٢٧ وما بعدها، المفتاح: ٢٠٢، التلخيص وشروحه: ٤/ ٤١٢، الإيضاح: ٥٣، التبيان، للطيبي: ٤٨٠، الطراز: ٢/ ٣٥٦، جنان الجناس، لابن أيبك الصفدي، وقد تحدث فيه عن الجناس بالتفصيل، وأورد جملة من التعاريف للجناس، ـ منها ما ذكر آنفاً ـ ونقدها، ثم اختار تعريفاً للجناس قال فيه: «هو الإتيان بمتماثلين في الحروف، أو في بعضها، أو في الصورة، أو زيادة في أحدهما، أو بمتخالفين في الترتيب أو الحركات، أو بمماثل يرادف معناه مماثلاً آخر نظماً». ثم أخذ يشرح هذا التعريف... انظر ذلك بالتفصيل في: ٣٣ ـ ٤٣.

قال في كنز البراعة[1]: وفائدته الميل إلى الإصغاء إليه، فإن مناسبة الألفاظ تجدد ميلاً وإصغاء إليها، ولأن اللفظ المشترك إذا حمل على معنى، ثم جاء والمراد به آخر، كان للنفس تشوف إليه[2].

وأنواع الجناس كثيرة:

منها: التام، وهو بأن يتفقا في أنواع الحروف وأعدادها وهيئتها[3]، كقوله تعالى: ﴿وَيَوْمَ تَقُومُ ٱلسَّاعَةُ يُقْسِمُ ٱلْمُجْرِمُونَ مَا لَبِثُوا۟ غَيْرَ سَاعَةٍ﴾[4] [الروم: ٥٥]، قيل: ولم يقع منه في القرآن سواه[5].

واستنبط شيخ الإسلام ابن حجر موضعاً آخر؛ وهو قوله تعالى: ﴿يَكَادُ سَنَا بَرْقِهِۦ يَذْهَبُ بِٱلْأَبْصَٰرِ ﴿٤٣﴾ يُقَلِّبُ ٱللَّهُ ٱلَّيْلَ وَٱلنَّهَارَ إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَعِبْرَةً لِّأُو۟لِى ٱلْأَبْصَٰرِ ﴿٤٤﴾﴾[6] [النور: ٤٣، ٤٤]. وأنكر بعضهم[7] كون الآية الأولى من الجناس، وقال: «الساعة» في الموضعين بمعنى واحد؛ والتجنيس هو أن يتفق اللفظ ويختلف المعنى، ولا يكون أحدهما حقيقة والآخر مجازاً، بل يكونان حقيقتين، وزمان القيامة ـ وإن طال ـ لكنه عند الله في حكم الساعة الواحدة، فإطلاق الساعة

---

(١) لابن الأثير، كما نسبه له السيوطي في: مقدمة الإتقان: ١/ ٢٠، وقد بحثت عنه فلم أجده.

(٢) انظر: كلام ابن الأثير بنصه في: الإتقان: ٣/ ٢٧١، معترك الأقران: ١/ ٣٩٩، مفتاح السعادة: ٢/ ٣٤٤.

(٣) انظر: كتاب البديع، لابن المعتز: ٢٥، المثل السائر: ١/ ٣٨٠، التلخيص وشروحه: ٤/ ٤١٣ ـ ٤١٥، الإيضاح: ٥٣٥، الطراز: ٢/ ٣٥٦، جناس الجناس: ٤٥، الإتقان: ٣/ ٢٧١.

(٤) وسماه القزويني مماثلاً لكونه جاء من نوع واحد، حيث اتفق ركنا الجملة في الاسمية. التلخيص وشروحه: ٤/ ٤١٥، الإيضاح: ٥٣٥ ـ ٥٣٦، جنان الجناس: ٤٠، بديع القرآن: ٢٨.

(٥) انظر: المثل السائر: ١/ ٣٨٠، حيث قال ابن الأثير بعد ذكره للآية السابقة: «وليس في القرآن الكريم سوى هذه الآية فاعرفها». وانظر: الطراز: ٢/ ٣٥٦، جنان الجناس: ٤٥، حيث قال الصفدي: «ومن منع أن هذا النوع ليس من الجناس فليس من التحقيق في شيء».

(٦) ولم أجد كلام ابن حجر في مظانه، فانظره بنصه في: الإتقان: ٣/ ٢٧١، معترك الأقران: ١/ ٣٩٩.

(٧) منهم ابن أبي الحديد. انظر: الفلك الدائر: ٤٧ ـ ٤٨.

على القيامة مجاز، وعلى الآخرة حقيقة، وبذلك يخرج الكلام عن التجنيس، كما لو قلت: ركبت حماراً ولقيت حماراً/ تعني بليداً[1]. [٢٧٤ب/هـ]

ومنها: المُصَحَّف؛ ويسمى جناس الخط، بأن تختلف الحروف في النقط[2]، كقوله تعالى: ﴿وَٱلَّذِى هُوَ يُطْعِمُنِى وَيَسْقِينِ ۝٧٩ وَإِذَا مَرِضْتُ فَهُوَ يَشْفِينِ ۝٨٠﴾ [الشعراء: ٧٩، ٨٠].

ومنها: المحرَّف؛ بأن يقع الاختلاف في الحركات[3]، كقوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا فِيهِم مُّنذِرِينَ ۝٧٢ فَٱنظُرْ كَيْفَ كَانَ عَـٰقِبَةُ ٱلْمُنذَرِينَ ۝٧٣﴾ [الصافات].

وقد اجتمع التصحيف والتحريف في قوله تعالى: ﴿وَهُمْ يَحْسَبُونَ أَنَّهُمْ يُحْسِنُونَ

---

(١) البرهان: ٣/ ٤٥١، الإتقان: ٣/ ٢٧١، معترك الأقران: ١/ ٣٩٩.

(٢) انظر: العمدة، لابن رشيق: ١/ ٣٢٧ ـ ٣٣٠. وانظر كذلك: سر الفصاحة للخفاجي: ١٩٩، وقد قال فيه: «فأما مجانس التصحيف فهو أقل طبقات المجانس؛ لأنه مبني على تجانس أشكال الحروف في الخط، وحسن الكلام وقبحه لا يستفاد من أشكال حروفه في الكتابة، إذ لا علقة بين صيغة اللفظ في الحروف وشكله في الخط».

وانظر أيضاً: البديع في البديع، لابن منقذ: ٣٤، وفيه قال: «اعلم أن تجنيس التصحيف: هو أن تكون النقط فرقاً بين الكلمتين».

والمثل السائر: ١/ ٣٨٨، بديع القرآن: ٢٩، الطراز، للعلوي: ٢/ ٣٦٥، حيث قال فيه: «المصحف: وهو عبارة عن الإتيان بكلمتين متشابهتين خطاً لا لفظاً، ويقال له: تجنيس الخط أيضاً».

هذا وقد فصل القول في ذلك الصفدي في كتابه: جنان الجناس: ٦٧ ـ ٧١. وانظر: البرهان: ٣/ ٤٥٠، الإتقان: ٣/ ٢٧١.

(٣) انظر: البديع في البديع، لابن منقذ: ٣٩، وقد قال فيه: «اعلم أن تجنيس التحريف، هو أن يكون الشكل فرقاً بين الكلمتين».

ومثله قال ابن أبي الأصبع في كتابه: بديع القرآن: ٢٩. وانظر: الإيضاح: ٥٣٧ ـ ٥٣٨، التلخيص وشروحه: ٤/ ٤١٩ ـ ٤٢٠. وانظر كذلك: الطراز: ٢/ ٣٥٩، وسماه االمختلف حيث قال: «المختلف، ويكون اختلافه بالحركات لا غير، فأما الأحرف فيه فإنها متماثلة».

وكذلك انظر: جنان الأجناس، حيث قال الصفدي فيه: «وإما أن يتفق ركنا الجناس في الحروف المركبة دون الحركات». ثم قال: و«هذا هو الجناس المغاير، ومنهم من يسميه: تجنيس التحريف، ومنهم من يسميه: المختلف، ومنهم من يسميه: الناقص». ثم بين أنه ينقسم بحسب الاستقراء إلى أنواع فصلها بعد ذلك. . . .

انظر: ٤٨ وما بعدها.

صُنْعًا﴾[1] [الكهف: ١٠٤].

ومنها: الناقص؛ بأن يختلفا في عدد الحروف، سواء كان الحرف المزيد أولاً أو وسطاً أو آخراً[2]، كقوله تعالى: ﴿وَٱلْتَفَّتِ ٱلسَّاقُ بِٱلسَّاقِ ﴿٢٩﴾ إِلَىٰ رَبِّكَ يَوْمَئِذٍ ٱلْمَسَاقُ ﴿٣٠﴾﴾ [القيامة]، وقوله تعالى: ﴿ثُمَّ كُلِى مِن كُلِّ ٱلثَّمَرَٰتِ﴾ [النحل: ٦٩].

ومنها المذيل: بأن يزيد أحدهما أكثر من حرف في الآخر أو الأول[3]، ويسمى بعضهم الثاني بالمتوج[4]، كقوله تعالى: ﴿وَٱنظُرْ إِلَىٰٓ إِلَٰهِكَ﴾ [طه: ٩٧]، وقوله تعالى: ﴿وَلَٰكِنَّا كُنَّا مُرْسِلِينَ﴾ [القصص: ٤٥]، ﴿مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ﴾ [التوبة: ١٨]، ﴿إِنَّ رَبَّهُم بِهِمْ﴾ [العاديات: ١١]، ﴿مُّذَبْذَبِينَ بَيْنَ ذَٰلِكَ﴾ [النساء: ١٤٣].

ومنها: المضارع: وهو أن يختلفا بحرف متقارب في المخرج، سواء كان في الأول أو الوسط أو الآخر[5]؛ كقوله تعالى: ﴿وَهُمْ يَنْهَوْنَ عَنْهُ وَيَنْـَٔوْنَ عَنْهُ﴾ [الأنعام: ٢٦].

---

(١) انظر: الإتقان: ٣/ ٢٧٢، معترك الأقران: ١/ ٤٠٠، مفتاح السعادة: ٢/ ٣٤٤.

(٢) انظر: بديع القرآن: ٣٠، وسماه تجنيس الترجيع قال: ويسمى التجنيس الناقص، وتجنيس التبديل». ثم عرَّفه بقوله: «وهو الذي يوجد في إحدى كلمتيه حرف لا يوجد في الأخرى. . .». ثم قال: «وهو على ثلاثة أقسام: قسم تقع الزيادة منه في أول الكلمة، وقسم في وسطها، وقسم في آخرها. . . ثم مثل لكل قسم. . . انظر ذلك بالتفصيل في: المرجع السابق. وانظر كذلك: الإيضاح: ٥٣٨، التلخيص وشروحه: ٤/ ٤٢١ ـ ٤٢٣، الطراز: ٢/ ٣٦٦ ـ ٣٦٧، وقال: إنه يسمى اللاحق والناقص. وجنان الجناس: ٥٩، الإتقان: ٣/ ٢٧٢، معترك الأقران: ١/ ٤٠٠.

(٣) انظر: الإيضاح: ٥٣٩ ـ ٥٤٠، التلخيص وشروحه: ٤/ ٤٢٤ ـ ٤٢٥، الطراز: ٢/ ٣٦٢ ـ ٣٦٣، جنان الجناس: ٦١ ـ ٦٢.

(٤) الإتقان: ٣/ ٢٧٢، معترك الأقران: ١/ ٤٠٠، مفتاح السعادة: ٢/ ٣٤٤.

(٥) انظر: الإيضاح، للقزويني: ٥٤٠، حيث قال فيه: «وإن اختلفا في أنواع الحروف اشترط أن لا يقع الخلاف بأكثر من حرف. ثم الحرفان المختلفان إن كانا متقاربين سمي الجناس مضارعاً». ثم قال: «ويكونان إما في الأول، أو في الوسط، أو في الآخرة».

وانظر أيضاً: التلخيص وشروحه: ٤/ ٤٢٥ ـ ٤٢٦، الطراز: ٢/ ٣٦٦ ـ ٣٦٧، التبيان، للطيبي: ٤٨٣، وسماه ابن منقذ في البديع في البديع: تجنيس التصريف، وقال في تعريفه: «هو أن تنفرد كل كلمة من الكلمتين عن الأخرى بحرف». انظر: ٤١ ـ ٤٢.

وبمثل ذلك سماه ابن أبي الأصبع في بديع القرآن: ٢٩. وانظر: جنان الجناس، للصفدي: ٦٢ ـ ٦٧، الإتقان: ٣/ ٢٧٢، معترك الأقران: ١/ ٤٠٠.

ومنها: اللاحق: بأن يختلفا بحرف غير متقارب فيه كذلك[1]، كقوله تعالى: ﴿وَيْلٌ لِّكُلِّ هُمَزَةٍ لُّمَزَةٍ ۝١﴾ [الهمزة: ١]، ﴿وَإِنَّهُ عَلَىٰ ذَٰلِكَ لَشَهِيدٌ ۝٧ وَإِنَّهُ لِحُبِّ الْخَيْرِ لَشَدِيدٌ ۝٨﴾ [العاديات]، ﴿ذَٰلِكُم بِمَا كُنتُمْ تَفْرَحُونَ فِي الْأَرْضِ بِغَيْرِ الْحَقِّ وَبِمَا كُنتُمْ تَمْرَحُونَ﴾ [غافر: ٧٥]، ﴿وَإِذَا جَاءَهُمْ أَمْرٌ مِّنَ الْأَمْنِ أَوِ الْخَوْفِ﴾ [النساء: ٨٣].

ومنها: المرفوع، وهو ما تركب من كلمة وبعض أخرى[2]، كقوله تعالى: ﴿جُرُفٍ هَارٍ فَانْهَارَ﴾ [التوبة: ١٠٩].

ومنها: اللفظي، وهو بأن يختلفا بحرف مناسب للآخر مناسبة لفظية[3]، كالضاد والظاء، كقوله تعالى: ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ ۝٢٢ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ ۝٢٣﴾ [القيامة].

ومنها: تجنيس القلب؛ بأن يختلفا في ترتيب الحروف[4]، نحو قوله تعالى: ﴿فَرَّقْتَ بَيْنَ بَنِي إِسْرَائِيلَ﴾ [طه: ٩٤].

---

(١) أي: غير متقارب في المخرج سواء كان في الأول أو الوسط أو في الآخر. انظر: التلخيص وشروحه: ٤/٤٢٦ ـ ٤٢٧، الإيضاح: ٥٤٠ ـ ٥٤١، الطراز: ٢/٣٦٧، الإتقان: ٣/٢٧٢، معترك الأقران: ١/٤٠٠.

(٢) انظر: الإيضاح، للقزويني: ٥٣٦، حيث ذكره ضمن أنواع الجناس التام وجناس التركيب فقال: «الجناس التام إن كان أحد لفظيه مركباً سمي جناس التركيب» ثم قال: «ثم إن كان المركب منهما مركباً من كلمة وبعض كلمة سمي مرفواً». وانظر كذلك: التلخيص وشروحه: ٤/٤١٧ ـ ٤١٩، الطراز: ٣/٣٦٠ ـ ٣٦١، وقد قال عنه: «الوجه الثاني: أن تكون المشابهة بينهما من جهة اللفظ والخط، وما هذا حاله فإنه يلقب بالمرفو».

هذا وذكر وجه تسميته بقوله: «وإنما لقب به لأن المقصود هو الجمع بين كلمتين، أحدهما أقصر من الأخرى، فيضم إلى القصيرة ما يوازي الكلمة ويرفوها بذلك حتى يعتدل ركنا التجنيس».

وانظر تفصيل ذلك في: جنان الجناس، للصفدي: ٥٦ ـ ٥٨.

(٣) انظر: المثل السائر: ١/٣٨٦، جنان الجناس: ٧١، معترك الأقران: ١/٤٠١، الإتقان: ٣/٣٧٣، مفتاح السعادة: ٢/٣٤٤.

(٤) الإيضاح: ٥٤١ وفيه: «وإن اختلفا في ترتيب الحروف سمي جناس القلب». وانظر: التلخيص وشروحه: ٤/٤٢٨ ـ ٤٢٩، بديع القرآن: ٣٠، جنان الجناس: ٧١ ـ ٧٥، الإتقان: ٣/٢٧٣.

ومنها: تجنيس الاشتقاق؛ بأن يجتمعا في أصل الاشتقاق[1]، ويسمى المقتضب، نحو قوله تعالى: ﴿فَرَوْحٌ وَرَيْحَانٌ﴾ [الواقعة: ٨٩]، ﴿فَأَقِمْ وَجْهَكَ لِلدِّينِ الْقَيِّمِ﴾ [الروم: ٤٣]، ﴿وَجَّهْتُ وَجْهِيَ﴾ [الأنعام: ٧٩].

ومنها: تجنيس البطلان: بأن يجتمعا في المشابهة فقط[2]، كقوله تعالى: ﴿وَجَنَى الْجَنَّتَيْنِ﴾ [الرحمن: ٥٤]، ﴿قَالَ إِنِّي لِعَمَلِكُم مِّنَ الْقَالِينَ﴾ [الشعراء: ١٦٨]، ﴿لِيُرِيَهُ كَيْفَ يُوَارِي﴾ [المائدة: ٣١]، ﴿وَإِن يُرِدْكَ بِخَيْرٍ فَلَا رَادَّ﴾ [يونس: ١٠٧]، ﴿اثَّاقَلْتُمْ إِلَى الْأَرْضِ أَرَضِيتُم﴾ [التوبة: ٣٨]، ﴿وَإِذَا أَنْعَمْنَا عَلَى الْإِنسَانِ أَعْرَضَ﴾ [فصلت: ٥١] إلى قوله تعالى: ﴿فَذُو دُعَاءٍ عَرِيضٍ﴾ [فصلت: ٥١].

تنبيه:

لكون الجناس من المحاسن اللفظية لا المعنوية ترك عند قوة المعنى؛ كقوله تعالى: ﴿وَمَا أَنتَ بِمُؤْمِنٍ لَّنَا وَلَوْ كُنَّا صَادِقِينَ﴾ [يوسف: ١٧]، قيل: ما الحكمة في كونه[3] لم يقل: وما أنت بمصدق؛ فإنه يؤدي معناه مع رعاية التجنيس؟ وأجيب: بأن في «مؤمن لنا» من المعنى ما ليس في مصدق؛ لأن معنى قولك: «فلان[4] مصدق لي» قائل لي: صدقت، وأما «مؤمن» فمعناه مع التصديق إعطاء الأمن، ومقصودهم التصديق وزيادة، وهو طلب الأمن، فلذلك عبّر به[5]. وقد زل بعض الأدباء[6]، فقال في قوله تعالى: ﴿أَتَدْعُونَ بَعْلًا

---

(١) انظر: التلخيص وشروحه: ٤/ ٤٣٠، الإيضاح: ٥٤٢، التبيان للطيبي: ٤٨٧ ـ ٤٨٨، الطراز: ٢/ ٣٥٩ ـ ٣٦٠. وسماه المطلق. وانظر: جنان الجناس: ٧٥ ـ ٧٨. وقد ذكر أنه يسمى: الجناس المقارب، والاشتقاق، والاقتضاب.

(٢) انظر: الإيضاح: ٥٤٣، التلخيص وشروحه: ٤/ ٤٣١ ـ ٤٣٢، الإتقان: ٣/ ٢٧٣، معترك الأقران: ١/ ٤٠١، مفتاح السعادة: ٢/ ٣٤٤.

(٣) في الأصل وفي (ح): «قوله» والصواب ما أثبت لمناسبة السياق.

(٤) في الأصل وفي (ح): «مثلاً» والصواب ما أثبت لمناسبة السياق.

(٥) انظر ذلك في: البرهان: ٣/ ٤٥٤، الإتقان: ٣/ ٢٧٣، معترك الأقران: ١/ ٤٠٢.

(٦) ذكر الرازي في تفسيره: ٢٦/ ١٦١، أنه الكاتب الملقب بالرشيد ونقل كلامه. ولم أجد ذكر كاتب يلقب بالرشيد ـ في المراجع المتوفرة لدي ـ وأحسب أنه: راشد بن إسحاق بن راشد، أبا حليمة الكاتب، كان شاعراً ماجناً، وقد اتصل بالوزير محمد بن عبد الملك الزيات وله معه أخبار حسان. انظر: معجم الأدباء: ١١/ ١٢٢ ـ ١٢٥، ترجمة رقم: (٣١).

﴿وَتَذَرُونَ أَحْسَنَ ٱلْخَٰلِقِينَ﴾ [الصافات: ١٢٥]، لو قال: وتدعون، لكان فيه مراعاة التجنيس[١].

وأجاب الإمام فخر الدين؛ بأن فصاحة القرآن ليست لأجل رعاية هذه التكليفات، بل لأجل قوة المعاني وجزالة الألفاظ[٢].

وأجاب غيره؛ بأن مراعاة المعاني أولى من مراعاة الألفاظ، ولو قال: «أتدعون» و«تدعون» لوقع الالتباس على القارئ، فيجعلهما بمعنى واحد تصحيفاً[٣]. وهذا الجواب غير ناضج[٤].

وأجاب ابن الزملكاني: بأن التجنيس[٥] تحسين، وإنما يستعمل في مقام الوعد والإحسان، لا في مقام التهويل[٦].

وأجاب الخويي[٧]: بأن «يدع» أخص من «يذر» لأنه بمعنى ترك الشيء مع

---

(١) انظر: تفسير الرازي: ٢٦/ ١٦١، البرهان: ٣/ ٤٥٢، الإتقان: ٣/ ٢٧٤، معترك الأقران: ١/ ٤٠٢.

(٢) انظر: تفسير الرازي: ٢٦/ ١٦١ ـ ١٦٢، قال ابن عاشور في تعليقه على كلام الرازي هذا: وهو جواب غير مقنع إذ لا سبيل إلى إنكار حسن موقع المحسنات البديعية، بعد استكمال مقتضيات البلاغة. التحرير والتنوير: ٢٣/ ١٦٨.

(٣) البرهان، للزركشي: ٣/ ٤٥٢ ـ ٤٥٣ وفيه قال بعد ذلك: «... وحينئذ فينخرم اللفظ إذ قرأ: «وتدعون» الثانية بسكون الدال، لا سيما وخط المصحف الإمام لا ضبط فيه ولا نقط».

(٤) الإتقان: ٣/ ٢٧٤، معترك الأقران: ١/ ٤٠٢ للسيوطي. والظاهر أن هذا من تعليقه على كلام الزركشي.

(٥) في الأصل وفي (ح): «التحسين» والصواب ما أثبت لاقتضاء السياق له.

(٦) وقد نقله عنه الزركشي في البرهان: ٣/ ٤٥٤ وعلق عليه بقوله: «وفيه نظر، فإنه ورد في قوله: ﴿وَيَوْمَ تَقُومُ ٱلسَّاعَةُ﴾ [الجاثية: ٢٧]. وكذلك نقله السيوطي في الإتقان: ٣/ ٥٧٤، معترك الأقران: ١/ ٤٠٢.

(٧) كذا في الأصل، وفي (ح). وكذا في الإتقان: ٣/ ٢٧٤، معترك الأقران: ١/ ٤٠٢. أما في البرهان: ٣/ ٤٥٣ فسماه: الجويني. والذي أميل إليه الأول.

والخويي يطلق على أعلام ثلاثة هم:

١ ـ ناصر بن أحمد بن بكر الخويي النحوي. أبو القاسم قرأ العربية على أبي طاهر الشيرازي، وكان شيخ الأدب في ديار أذربيجان بلا مدافعة. صنف «شرح اللمع» وغيره، (ت٥٠٧هـ). بغية الوعاة: ٢/ ٣١٠.

٢ ـ يوسف بن طاهر بن يوسف بن الحسن، أبو يعقوب الخويي: عالم بالأدب، له نظم =

اعتنائه، بشهادة الاشتقاق نحو: الإيداع؛ فإنه عبارة عن ترك الوديعة مع الاعتناء بحالها، ولهذا يختار لها من هو مؤتمن عليها. ومن ذلك: الدعة بمعنى: الراحة. وأما «يذر» فمعناه: الترك مطلقاً، أو الترك مع الإعراض/ [١٢٧٤/أ/هـ] والرفض الكلي[١].

قال الراغب: يقال: فلان يذر الشيء، أي: يقذفه لقلة الاعتداد به. ومنه: الوذرة قطعة من اللحم [وتسميتها بذلك][٢] لقلة الاعتداد بها[٣].

ولا شك[٤] أن السياق إنما يناسب هذا دون الأول، فأريد هنا تشنيع حالهم في الإعراض عن ربهم، وأنهم بلغوا الغاية في الإعراض. انتهى[٥].

الإثبات[٦]:

هو مأخوذ من إثبات المتكلمين أحكام الدين بالأدلة القاطعة، والبراهين

= حسن، قتل في وقعة العرب بطوس سنة (٥٤٩هـ). له تصانيف منها: شرح سقط الزند، للمعري، فرائد الخرائد، في الأمثال على حروف المعجم. الأنساب، للسمعاني: ٥/ ٢٣٧، وسماه: يوسف بن محمد. معجم البلدان: ٢/ ٤٠٨.

٣ ـ محمد بن أحمد بن الخليل، شهاب الدين، أبو عبد الله، الخويي الشافعي، نشأ في دمشق وبرع في الفقه والنحو، والتفسير، والأصلين والمعاني والبيان. له المطلب الأسنى في إمامة الأعمى، نظم الفصيح، لثعلب وغيرهما. ولد (٦٢٦هـ)، وتوفي (٦٩٣هـ). شذرات الذهب: ٥/ ٤٢٣، فوات الوفيات: ٣/ ٣١٣ ـ ٣١٤، بغية الوعاة ١/ ٢٣ ـ ٢٤.

والخويي نسبة إلى خوي بلفظ تصغير خو، وخو: بفتح أوله وتشديد ثانيه، كل واد واسع في جو سهل يقال له خو وخوي، ويوم خو: من أيام العرب. والمراد هنا بـ«خوي. بلد مشهور من أعمال أذربيجان حسن كثير الخير والفواكه، ينسب إليها الثياب الخوية، وينسب إليها كثير من العلماء منهم الثلاثة السابقين. انظر: معجم البلدان: ٢/ ٤٠٧ ـ ٤٠٨، الروض المعطار: ٢٢٤، معجم ما استعجم: ٢/ ٥٢٠.

(١) انظر نص كلام الخويي في: البرهان: ٣/ ٤٥٣، الإتقان: ٣/ ٢٧٤، معترك الأقران: ١/ ٤٠٢، ٤٠٣.

(٢) ما بين المعقوفتين زيادة من مفردات الراغب يقتضيها السياق.

(٣) لنظر: المفردات، للراغب: ٥٥٥، مادة: (وذر).

(٤) عود لكلام الخويي.

(٥) انظره بنصه في المراجع السابقة.

(٦) هكذا عنون له المؤلف، بيد أن اسمه عند جمهور أهل هذا الفن: المذهب الكلامي. =

الساطعة، والمراد به: أن يأتي المتكلم ـ ناظماً أو ناثراً ـ بحجة قاطعة ترد الخصم[1]، كقوله تعالى: ﴿أَوَلَيْسَ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ بِقَٰدِرٍ عَلَىٰٓ أَن يَخْلُقَ مِثْلَهُم ۚ بَلَىٰ وَهُوَ ٱلْخَلَّٰقُ ٱلْعَلِيمُ ﴿٨١﴾﴾ [يس: ٨١][2].

الترديد:

هو أن يأتي المتكلم بكلمة ثم يرددها في كلامه، لكنه يعلقها بمعنى آخر[3]، كقوله تعالى: ﴿مِثْلَ مَآ أُوتِىَ رُسُلُ ٱللَّهِ ۘ ٱللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ

= قال ابن المعتز: «الباب الخامس من البديع: وهو مذهب سماه عمرو الجاحظ المذهب الكلامي. وهذا باب ما أعلم أني وجدت في القرآن منه شيئاً، وهو ينسب إلى التكلف، تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً.

البديع، لابن المعتز: ٥٣.

وعلق أبو هلال العسكري على قول ابن المعتز الآنف الذكر بقوله: «. . .فنسبه إلى التكلف وجعله من البديع»، ثم بعد ذلك أورد أمثلة له. انظر: الصناعتين: ٤١٠.

وكذلك فعل ابن رشيق، فبعد أن أورد كلام ابن المعتز المذكور آنفاً قال: «قال صاحب الكتاب: غير أن ابن المعتز قد ختم بهذا الباب أبواب البديع الخمسة التي خصها بهذه التسمية، وقدمها على غيرها». ثم إن ابن رشيق أورد بعد ذلك بعض الأمثلة التي ذكرها ابن المعتز في كتابه. انظر: العمدة: ٢/٧٨ ـ ٧٩، البديع، لابن المعتز: ٥٣ ـ ٥٤.

أما ابن أبي الإصبع فإنه قال: «زعم ابن المعتز أنه لا يوجد منه شيء في القرآن، والكتاب الكريم مشحون به». ثم أورد أمثلة على ذلك. انظر: بديع القرآن: ٣٧، إلا أن الزركشي قال في البرهان: ١/٤٦٨: «والعجب من ابن المعتز في بديعه، حيث أنكر وجود هذا النوع في القرآن، وهو من أساليبه».

(١) انظر: بديع القرآن، لابن أبي الإصبع: ٣٧ ـ ٣٨ فإنه قال: «وتعريف هذا الباب هو أن تقول: إنه احتجاج المتكلم على ما يريد إثباته، بحجة تقطع المعاند له فيه، على طريقة أرباب الكلام».

وكذلك انظر: الإيضاح، للقزويني: ٥١٦ فقد قال في تعريفه: «أن يورد المتكلم حجة لما يدعيه، على طريقة أهل الكلام»

وانظر أيضاً: التلخيص وشروحه: ٤/٣٦٨ ـ ٣٦٩. وأيضاً انظر: التبيان للطيبي: ٣١٦، الفوائد المشوق: ٢٠٢ وسماه: الاحتجاج النظري. والبرهان، للزركشي: ٣/٤٦٨، وقد سماه: إلجام الخصم بالحجة. وانظر: خزانة الأدب: ١/ ٣٦٤.

(٢) حيث أقحمهم بدليلي القدرة والعلم. انظر: التبيان، للطيبي: ٣١٦، البرهان: ٣/ ٤٦٨، الفوائد المشوق: ٢٠٢.

(٣) انظر: العمدة، لابن رشيق: ١/٣٣٣ حيث قال في تعريف الترديد: «هو أن يأتي =

رِسَالَتَهُۥ﴾[1] [الأنعام: ١٢٤]، وكقوله تعالى: ﴿وَمَآ أَدْرَىٰكَ مَا لَيْلَةُ ٱلْقَدْرِ ۝٢ لَيْلَةُ ٱلْقَدْرِ خَيْرٌ مِّنْ أَلْفِ شَهْرٍ ۝٣﴾ [القدر].

ومثاله من الشعر قول أبي نواس[2]:

صفراء لا تنزل الأحزان ساحتها لو مسَّها حجر مسَّته سرَّاء[3]

وقال الصفي الحلي:

له السلام من الله السلام وفي دار السلام تراه شافع الأمم[4]

= الشاعر بلفظة متعلقة بمعنى، ثم يردها بعينها متعلقة بمعنى آخر في البيت نفسه، أو في قسيم منه».

وانظر كذلك: البديع في البديع، لابن منقذ: ٨٥، قال: ويسمى: التصدير.

كما عرفه ابن أبي الإصبع بقوله: «هو أن يعلق المتكلم لفظة من الكلام بمعنى، ثم يردها بعينها، ويعلقها بمعنى آخر». بديع القرآن: ٩٦.

وبمثل ما عرَّفه به ابن أبي الإصبع عرفه كذلك ابن العلوي في الطراز: ٣/ ٨٢، والصفي الحلي في شرح الكافية البديعية: ١٤٨، والزركشي في البرهان: ٣/ ٣٠١، وابن حجة في الخزانة: ١/ ٣٥٩.

(١) فلفظ الجلالة الأول: «رسل الله» مضاف إليه، والثاني: «الله أعلم». مبتدأ به. انظر: بديع القرآن: ٩٦، البرهان: ٣/ ٣٠١.

(٢) هو: الحسن بن هانئ بن عبد الأول بن صباح الحكمي بالولاء، أبو نواس، ولد في الأهواز ـ من بلاد خوزستان ـ ونشأ في البصرة، ورحل إلى بغداد، فاتصل فيها بالخلفاء من بني العباس، وإلى دمشق، ومصر، ثم عاد إلى بغداد. وأبو نواس عَلَم كبير من أعلام الأدب والشعر، أخباره وأشعاره مفرقة في الدواوين الكبار. طبع ديوانه بمصر سنة (١٢٧٧هـ)، ثم طبع بعد ذلك... وألفت كتب كثيرة في أخباره. قيل إنه ولد سنة (١٣٠ ـ ١٣٦هـ، ١٤١ ـ ١٤٥هـ)، وقيل: إنه توفي سنة (١٩٥ ـ ١٩٦ ـ ١٩٨هـ). الشعر والشعراء: ٢/ ٧٩٦ ومابعدها، خزانة الأدب: ١/ ١٦٨، وفيات الأعيان: ١/ ١٣٥، معاهد التنصيص: ١/ ٨٣.

(٣) البيت في الخمر، من قصيدة لأبي نواس مطلعها:

دع عنك لومي فإن اللوم إغراء وداوني بالتي كانت هي الداء

انظر: ديوانه: ٦، حلية المحاضرة: ١/ ١٥٤، نضرة الأغريض: ١٢٥، سر الفصاحة: ٢٨٥، شرح الكافية البديعية: ١٤٩. وقد ورد في الأصل و(ح) مصحفاً هكذا:

صفرا لا تنزل الإخوان ساحتها لو مسه حجر مسته سرا

والشاهد فيه: «مسها حجر مسكه» حيث ردد الشاعر كلمة «مس»، لكنها في كل موضع متعلقة في معنى غير الآخر.

(٤) انظر: شرح الكافية البديعية: ١٤٨، ديوان الحلي: ٦٩٢.

الترصيع:

هو أن يقابل كل لفظة من صدر البيت، أو الفقرة بما يناسبه في الوزن والروي والإعراب(١)، كقوله تعالى: ﴿إِنَّ إِلَيْنَآ إِيَابَهُمْ ﴿٢٥﴾ ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا حِسَابَهُم﴾ [الغاشية: ٢٥، ٢٦].

وكقول المعري:

---

(١) انظر: جواهر الألفاظ، لقدامة: ٣، فإنه قال: «الترصيع أن تكون الألفاظ متساوية البناء، متفقة الانتهاء، سليمة من عيب الاشتباه، وشين التعسف والاستكراه...».

وانظر: الصناعتين: ٣٧٥، فقد قال أبو هلال العسكري في تعريفه: «هو أن يكون حشو البيت مسجوعاً ثم قال: «وأصله من قولهم: رصعت العقد، إذا فصلته».

وقال الخفاجي في سر الفصاحة: ١٩٠: «هو أن يعتمد تصيير مقاطع الأجزاء في البيت المنظوم، أو الفصل من الكلام المنثور مسجوعة». ثم قال: «وكأن ذلك شبه بترصيع الجواهر في الحلي».

وانظر أيضاً: البديع في البديع، لابن منقذ: ١٧١، مفتاح العلوم للسكاكي: ٢٠٣، فإنه قال: «ومن جهات الحسن الترصيع: وهو أن تكون الألفاظ مستوية الأوزان متفقة الأعجاز، أو متقاربتها».

وانظر: التبيان، للطيبي: ٥٨١، الفوائد المشوق: ٣٤٩. وكذلك انظر: المثل السائر، لابن الأثير: ١/٣٩٧ ـ ٣٩٨، فقد عرفه بقوله: «هو أن تكون كل لفظة من ألفاظ الفصل الأول مساوية لكل لفظة من ألفاظ الفصل الثاني في الوزن والقافية». ثم قال: «وهذا لا يوجد في كتاب الله تعالى لما هو عليه من زيادة التكلف». ثم ذكر أنه في الشعر قليل، ومجيئه في النثر أحسن منه في الشعر.

أما يحيى بن حمزة العلوي فقد عرفه بمثل ما عرفه به ابن الأثير، ولكنه ذكر أنه يأتي على وجهين:

أحدهما: كامل وهو تساوي كل ألفاظ الفصل الأول مع ألفاظ الفصل الثاني من غير زيادة ولا نقصان، وهذا يعز وجوده، لصعوبة مأخذه، وضيق مسلكه.

أما الثاني: فهو الترصيع الناقص، وهو ما لا يشترط فيه ما يشترط في الأول، وهذا جاء في القرآن وفي الشعر وفي النثر.

ثم قال: فهذا وأمثاله هل يكون معدوداً من الترصيع أو لا؟ قال: الذي عليه الأكثر من أهل البلاغة أنه لا محالة معدود منه، وإن كان مخالفاً في الزنة.

أما ابن الأثير فقد أبى عده منه، وزعم أنه لا يعد في الترصيع إلا الوجه الأول. ثم قال: والمختار ما عليه الأكثر. انظر: الطراز: ٢/٣٧٣ ـ ٣٧٧. وانظر: خزانة الأدب، لابن حجة: ٢/٤٠٩ ـ ٤١٠.

غيث بواكره مرجوة النعم ... ليث بوادره محذورة النقم

المماثلة:

وهي أن تتماثل الألفاظ في الوزن دون التقفية[1]، كقوله تعالى: ﴿وَالسَّمَاءِ وَالطَّارِقِ ۝١ وَمَا أَدْرَاكَ مَا الطَّارِقُ ۝٢ النَّجْمُ الثَّاقِبُ ۝٣ إِن كُلُّ نَفْسٍ لَّمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ ۝٤﴾[2] [الطارق].

وكقول الصفي الحلي:

سهل خلائقه صعب عرائكه ... جم عجائبه في الحلم والحكم[3]

وكقول ابن المقري:

فامدح عوارفه واعرف مدائحه ... وانظم محاسنه بأحسن منتظم[4]

التزام ما لا يلزم:

وهو أن يلتزم الناظم أو الشاعر قبل حرف الروي، أو الفقرة حرفاً آخر[5]،

---

(١) انظر: نقد الشعر: ١٥٩ ـ ١٦٠، جواهر الألفاظ: ٧، إعجاز القرآن، للباقلاني: ٧٨، بديع القرآن، لابن أبي الإصبع: ١٠٧، فإنه عرَّفها بقوله: «هو تماثل ألفاظ الكلام كلها أو بعضها في الزنة دون التقفية»، وقد عرَّفها بمثل ما عرَّفها به المؤلف الصفي الحلي في شرح الكافية البديعية: ١٩٥، وابن حجة في الخزانة: ٢/ ٢٩٣. وقد تحدث القزويني عن المماثلة أثناء حديثه عن الموازنة فقال: «ومنه الموازنة، وهي: أن تكون الفاصلتان متساويتين في الوزن دون التقفية»، ثم قال: «فإن كان ما في إحدى القرينتين من الألفاظ ـ أو أكثره ـ مثل ما يقابله من الأخرى في الوزن، خص باسم المماثلة».

الإيضاح: ٥٥٢. وانظر: التلخيص وشروحه: ٤/ ٤٥٥ ـ ٤٥٧، ولها تعريف آخر ذكره العسكري في الصناعتين: ٣٥٣.

(٢) فقوله: «الطارق» و«الثاقب» و«حافظ» متماثلات في الزنة دون التقفية. بديع القرآن: ١٠٧، شرح الكافية البديعية: ١٩٥.

(٣) البيت في شرح الكافية البديعية: ١٩٥، وفي ديوان الحلي: ٦٩٥.

ومعنى: «عرائكه»: جمع عريكة، وهي العشرة والمعاملة. و«جم»: أي: كثير.

والشاهد في البيت ظاهر.

(٤) من بديعيته المسماة: «الجواهر اللامعة في تجنيس الفرائد الجامعة للمعاني الرائعة». انظر فيما سبق: ١٥٥٥ من هذا النوع. والشاهد في البيت واضح أيضاً.

(٥) انظر: المثل السائر: ١/ ٤٠١ ـ ٤٠٢، الجامع الكبير: ٢٦٦، سر الفصاحة: ١٧٩، بديع القرآن: ٢٢٧، الأقصى القريب: ١١٦. وانظر أيضاً: التلخيص، ضمن، شروح =

مثل قوله تعالى: ﴿فَأَمَّا ٱلۡيَتِيمَ فَلَا تَقۡهَرۡ ۝٩ وَأَمَّا ٱلسَّآئِلَ فَلَا تَنۡهَرۡ ۝١٠﴾ [الضحى] فالتزام الهاء قبل الروي هو الالتزام، وهو من أنواع البديع. وهو في الشعر كثير[(١)].

التوزيع:

هو أن يوزع المتكلم حرفاً من حروف الهجاء على جملة من كلامه من غير تكلف ولا تعسف[(٢)]، كقوله تعالى: ﴿كَيۡ نُسَبِّحَكَ كَثِيرٗا ۝٣٣ وَنَذۡكُرَكَ كَثِيرًا ۝٣٤ إِنَّكَ كُنتَ بِنَا بَصِيرٗا ۝٣٥﴾ [طه: ٣٣ ـ ٣٥] فكرر الكاف ثماني [مرات][(٣)] في [سبع][(٤)] كلمات[(٥)].

وكقول الصفي الحلي[(٦)]:

= التلخيص: ٤/٤٦٣ ـ ٤٦٤، الإيضاح: ٥٥٣، حيث عرفه القزويني فيهما بقوله: «وهو أن يجيء قبل حرف الروي وما في معناه من الفاصلة ما ليس بلازم في مذهب السجع».

وكذلك انظر: التبيان، للطيبي: ٥٠٧، قال: ويسمى: الإعنات. ثم عرَّفه بقوله: «وهو أن يلتزم في الأعجاز قبل الروي ما ليس بلازم، وهو موافقة الحروف فيه». وكذلك انظر: الطراز: ٢/٣٩٧، شرح الكافية البديعية: ٢٠٣، خزانة الأدب، لابن حجة: ٢/٤٣٣، الفوائد المشوق: ٣٥٩.

ولابن الرومي في ذلك اليد الطولى. كما أن أبا العلاء المعري قد اشتهر بهذا اللون في شعر اللزوميات، أو لزوم ما لا يلزم. قال في: الأقصى القريب: ١١٦ ـ ١١٧: «ولم يشق أحد للشيخ أبي العلاء المعري غباراً في لزوم ما لا يلزم ولم يعمل أحد فيه شيئاً له إلى عمله نسبة تعتبر، ومع إكثاره من ذلك فكل ما عمله جيد...». وانظر حول ذلك: الجامع الكبير، لابن الأثير: ٢٦٥ ـ ٢٦٦.

(١) انظر: المراجع السابقة.

(٢) شرح الكافية البديعية، لصفي الدين الحلي: ٢٦٢ ـ ٢٦٣، حيث قال بعد أن عرَّفه: «... وهذا النوع من مخترعاتي ومستخرجاتي التي كنت أفردتها عن هذه القصيدة، وإنما جئت به ههنا لتكملة العدد».

(٣) زيادة يقتضيها السياق.

(٤) زيادة يقتضيها السياق.

(٥) في الأصل: «فكرر الكاف في ثماني كلمات» والصواب ما أثبت لدلالة السياق عليه.

(٦) تقدمت ترجمته.

محمد المصطفى المختار من ختمت بمجده مرسَلو الرحمن للأمم[1]

الجمع:

هو أن يجمع بين شيئين أو/ أشياء متعددة في حكم[2]، كقوله تعالى: [١٧٢أ/ح] ﴿ٱلْمَالُ وَٱلْبَنُونَ زِينَةُ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا﴾ [الكهف: ٤٦]، جمع المال والبنون في الزينة[3].

وكذا قوله جل شأنه: ﴿ٱلشَّمْسُ وَٱلْقَمَرُ بِحُسْبَانٍ ۝ وَٱلنَّجْمُ وَٱلشَّجَرُ يَسْجُدَانِ ۝﴾[4] [الرحمن: ٥، ٦].

الجمع والتفريق:

هو أن يدخل شيئان في معنى، ويفرق بينهما من جهتي الإدخال[5].

وجعل منه الطيبي قوله تعالى: ﴿ٱللَّهُ يَتَوَفَّى ٱلْأَنفُسَ حِينَ مَوْتِهَا...﴾ [الزمر: ٤٢] الآية. جمع النفسين في حكم/ التوفي، ثم فرق بين جهتي المتوفى [٢٧٥ب/هـ] بالحكم بالإمساك والإرسال، أي الله يتوفى الأنفس التي تقبض والتي لم

---

(١) انظر: ديوانه: ٦٩٨. وانظر: شرح الكافية البديعية: ٢٦٢. والشاهد فيه: تكرار حرف الميم إحدى عشرة مرة في جميع كلمات هذا البيت.

(٢) انظر: مفتاح العلوم: ٢٠٠، التلخيص وشروحه: ٤/ ٤٣٥، الإيضاح للقزويني: ٥٠٥، حيث عرفه بقوله: «هو أن يجمع بين شيئين أو أشياء في حكم واحد».

وكذلك انظر: التبيان، للطيبي: ٤٠١، الطراز: ٣/ ١٤٣، خزانة الأدب، لابن حجة: ٢/ ٢٦٦، الإتقان: ٣/ ٢٧٤ ـ ٢٧٥، معترك الأقران: ١/ ٤٠٣، مفتاح السعادة: ٢/ ٣٤٥.

(٣) انظر: المراجع السابقة.

(٤) انظر: خزانة الأدب، لابن حجة: ٢/ ٢٦٦، الإتقان: ٣/ ٢٧٥، معترك الأقران: ١/ ٤٠٣.

(٥) الإيضاح: ٥٠٧، التلخيص وشروحه: ٤/ ٣٣٨ ـ ٣٣٩. وانظر: بديع القرآن، لابن أبي الإصبع: ٣١٣، فقد عنون له بـ«التفريق والجمع»، ثم عرفه بقوله: «هو أن يفرق المتكلم بين كلامين مرتبطين متلاحمين، بكلام يتلو به الأول من كلامه، يوهم السامع أنه غير مرتبط به، ليفيد بذلك معنى لا يفيده الكلام لو جاء على مقتضى وضع النظم ترتيبه، ثم يعود فيجمع ما تفرق من الكلام بما كان يجب أن يقدم لتأهيله لنفع الأول وملاءمته له... إلى آخر كلامه».

وانظر: التبيان، للطيبي: ٤٠٤، الطراز: ٣/ ١٤٢، خزانة الأدب، لابن حجة: ٢/ ٢٥٦، الإتقان: ٣/ ٢٧٥.

تقبض، فيمسك الأولى، ويرسل الأخرى[1].

الجمع والتقسيم:

وهو جمع متعدد تحت حكم، ثم تقسيمه[2]، كقوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَوْرَثْنَا ٱلْكِتَٰبَ ٱلَّذِينَ ٱصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا ۖ فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِّنَفْسِهِۦ وَمِنْهُم مُّقْتَصِدٌ وَمِنْهُمْ سَابِقٌۢ بِٱلْخَيْرَٰتِ﴾ [فاطر: ٣٢].

الجمع مع التفريق والتقسيم:

كقوله تعالى: ﴿يَوْمَ يَأْتِ لَا تَكَلَّمُ نَفْسٌ إِلَّا بِإِذْنِهِۦ...﴾ الآيات. فالجمع في قوله: ﴿لَا تَكَلَّمُ نَفْسٌ إِلَّا بِإِذْنِهِۦ﴾؛ لأنها متعددة معنى؛ إذ النكرة في سياق النفي تعم. والتفريق قوله جل شأنه: ﴿فَمِنْهُمْ شَقِىٌّ وَسَعِيدٌ﴾. والتقسيم: قوله تعالى: ﴿فَأَمَّا ٱلَّذِينَ شَقُوا۟﴾، ﴿وَأَمَّا ٱلَّذِينَ سُعِدُوا۟﴾[3].

جمع المؤتلف والمختلف:

هو أن يريد التسوية بين ممدوحين[4]، فيأتي بمعان مؤتلفة في مدحهما، ويروم بعد ذلك ترجيح أحدهما على الآخر؛ بزيادة فضل لا ينقص [مدح][5] الآخر، فيأتي لأجل ذلك بمعان تخالف معنى التسوية[6]، كقوله تعالى:

---

(١) التبيان، للطيبي: ٤٠٥، الإتقان: ٣/ ٢٧٥، معترك الأقران: ١/ ٤٠٣.

(٢) انظر: نهاية الإيجاز، للرازي: ٢٩٦، الإيضاح: ٥٠٧، التلخيص وشروحه: ٤/ ٣٣٩، فقد عرفه القزويني فيهما بقوله: «هو جمع متعدد تحت حكم ثم تقسيمه، أو العكس». وانظر: الطراز: ٣/ ١٤٣ ـ ١٤٤. التبيان، للطيبي: ٤٠٥ ـ ٤٠٦، خزانة الأدب، لابن حجة: ٢/ ٢٥٤، الإتقان: ٣/ ٢٧٥، معترك الأقران: ١/ ٤٠٤، مفتاح السعادة: ٢/ ٣٤٥.

(٣) التبيان، للطيبي: ٤٠٧، الإيضاح، للقزويني: ٥٠٩، الإتقان: ٣/ ٢٧٥، معترك الأقران: ١/ ٤٠٤.

(٤) في الأصل وفي (ح): «الزوجين» والصواب ما أثبت.

(٥) ما بين المعقوفتين ساقط من الأصل و(ح) وصوبته من مصادره.

(٦) بديع القرآن، لابن أبي الإصبع: ١٢٧، حيث إن ما ذكره المؤلف هو نص تعريفه في كتاب البديع. وقد قال بعد ذلك: «وهذا الباب مما يحتاج فيه إلى التمثيل بالشعر، ليعلم حين تؤتى فيه بأي القرآن حقيقة معنى الباب في القرآن؛ لما يوضح الشعر من معناه»، ثم ضرب بعض الأمثلة من الشعر، ومنها قول بعضهم: =

﴿وَدَاوُۥدَ وَسُلَيْمَٰنَ إِذْ يَحْكُمَانِ فِى ٱلْحَرْثِ إِذْ نَفَشَتْ فِيهِ غَنَمُ ٱلْقَوْمِ وَكُنَّا لِحُكْمِهِمْ شَٰهِدِينَ ﴿٧٨﴾ فَفَهَّمْنَٰهَا سُلَيْمَٰنَ ۚ وَكُلًّا ءَاتَيْنَا حُكْمًا وَعِلْمًا﴾، سوّى بين الحكم والعلم، وزاد [في][1] فضل سليمان بالفهم[2].

حسن النسق[3]:

هو أن يأتي المتكلم بكلمات متتاليات معطوفات متلائمات متلاحمات تلاحماً سليماً مستحسناً؛ بحيث إذا أفردت كل جملة منه قامت بنفسها واستقل معناها بلفظها[4]، ومنه قوله تعالى: ﴿وَقِيلَ يَٰٓأَرْضُ ٱبْلَعِى مَآءَكِ وَيَٰسَمَآءُ أَقْلِعِى وَغِيضَ ٱلْمَآءُ وَقُضِىَ ٱلْأَمْرُ وَٱسْتَوَتْ عَلَى ٱلْجُودِىِّ ۖ وَقِيلَ بُعْدًا لِّلْقَوْمِ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ [هود: ٤٤] الآية. (فإنها جمل)[5] معطوف بعضها على بعض بواو النسق على الترتيب الذي تقتضيه البلاغة من الابتداء بالأهم/ [١٧٣ب/ح] الذي هو انحسار الماء عن الأرض المتوقف عليه غاية مطلوب أهل السفينة، من الإطلاق من سجنها، ثم انقطاع مادة السماء المتوقف عليه تمام ذلك، من دفع أذاه بعد الخروج، ومنع إخلاف[6] ما كان بالأرض، ثم الإخبار بذهاب الماء بعد انقطاع المادتين

= خلقوا وما خلقوا لمكرمة ... فكأنهم خلقوا وما خلقوا
رزقوا وما رزقوا سماح يد ... فكأنهم رزقوا وما رزقوا

فكل صدر من كل بيت مؤتلف المعنى، وكل عجز من كل بيت مختلف المعنى، وكل بيت جامع للمؤتلف والمختلف. بديع القرآن: ١٢٨.

وانظر: خزانة الأدب، لابن حجة: ٢/ ٤٠٥، فقد ذكر تعريف ابن أبي الإصبع ثم قال: وهو التعريف المحرر المطابق بالأمثلة الصحيحة.

وقال أبو هلال العسكري في تعريفه: «هو أن يجمع في كلام قصير أشياء كثيرة مختلفة أو متفقة». الصناعتين: ٤٠١.

(١) زيادة مني يقتضيها السياق.

(٢) انظر: بديع القرآن: ٢٨، خزانة الأدب، لابن حجة: ٢/ ٤٠٥، معترك الأقران: ١/ ٤٠٤، الإتقان: ٣/ ٢٧٥ ـ ٢٧٦، مفتاح السعادة: ٢/ ٣٤٥.

(٣) في نسخة (ح) عنون له بـ«المختلف والمؤتلف» وما أثبت هنا هو الصواب؛ لأنه قد سبق الكلام على هذا الموضوع: ١٥٩٩.

(٤) انظر: بديع القرآن: ١٦٤، الفوائد المشوق: ٢٨٦، خزانة الأدب، لابن حجة: ٢/ ٣٨٨، الإتقان: ٣/ ٢٧٦، معترك الأقران: ١/ ٤٠٤ ـ ٤٠٥.

(٥) في الأصل وفي (ح): «فإن الجملة» والأولى ما أثبته.

(٦) في الأصل وفي (ح): «خلاف» والأولى ما أثبته.

الذي هو متأخر عنه قطعاً، ثم بقضاء الأمر الذي هو إهلاك من أريد هلاكه ونجاة من سبق نجاته، وأخّر عما قبله لأن علم ذلك لأهل السفينة بعد خروجهم منها، وخروجهم موقوف على ما تقدم، ثم أخبر باستواء السفينة واستقرارها المفيد ذهاب الخوف، وحصول الأمن من الاضطراب، ثم ختم بالدعاء على الظالمين، لإفادة أن الغرق وإن[1] عم الأرض فلم يشمل إلا من استحق العذاب لظلمه[2].

عتاب المرء [لنفسه][3]:

ومنه قوله تعالى: ﴿وَيَوْمَ يَعَضُّ ٱلظَّالِمُ عَلَىٰ يَدَيْهِ يَقُولُ يَٰلَيْتَنِي ٱتَّخَذْتُ مَعَ ٱلرَّسُولِ سَبِيلًا ﴿٢٧﴾ . . .﴾ [الفرقان] الآيات. . .

---

(١) ساقط من الأصل. وما أثبته من (ح).

(٢) انظر: المراجع السابقة.

(٣) ساقط من الأصل. وما أثبته من (ح).

وهذا النوع من أنواع البديع ذكره ابن أبي الإصبع ولم يعرفه، كما ذكر أنه من أفراد ابن المعتز. انظر: تحرير التحبير: ٦٦، بديع القرآن: ٦٣ ـ ٦٤.

كذلك ذكره الحلي في شرح الكافية البديعية: ٨١، ولم يعرفه، وقال: وهذا النوع أدخله ابن المعتز في البديع.

أما ابن حجة فقد ذكره وقال فيه: ولولا أن الشروع في المعارضة ملزم ما نظمت حصاه مع جواهر هذه العقود ـ يقصد أنواع البديع التي ذكره سوى هذا النوع ـ ثم قال: ونهاية أمره أنه صفة لحال واقعة ليس تحتها كبير أمر. وقال: وهو من أفراد ابن المعتز، ولم يذكر فيه غير بيتين هما:

عصاني قومي في الرشاد الذي به   أمرت ومن يعص المجرب يندم

فصبراً بني بكر على الموت إنني   أرى عارضاً ينهل بالموت والدم

خزانة الأدب: ١/ ٣٢٠. وانظر: كتاب البديع، لابن المعتز: ٧٤. وقد علق ابن أبي الإصبع على هذين البيتين بقوله: «لم أر في هذين البيتين ما يدل على إعنات المرء نفسه. . .». تحرير التحبير: ٦٦.

وقد صوب ابن حجة تعليق ابن أبي الإصبع على هذين البيتين: المرجع السابق.

قلت: الذي يظهر ـ والله أعلم ـ أن ابن المعتز أورد هذين البيتين في معرض كلامه عن إعنات المرء لنفسه. فقد قال: ومن إعنات المرء نفسه في القوافي وتكلفه من ذلك ما ليس له، ثم أورد أمثلة على ذلك من الشعر، وفي أثنائها أورد ذانك البيتين آنفي الذكر. . . البديع، لابن المعتز: ٧٤ ـ ٧٥، وبالتالي يكون ابن المعتز لم يورد هذا النوع برمته في كتابه.

هذا وقد ذكر أيضاً هذا النوع من أنواع البديع السيوطي في الإتقان: ٣/ ٢٧٦، معترك الأقران: ١/ ٤٠٥، وطاش زاده في مفتاح السعادة: ٢/ ٣٤٦.

وقوله تعالى: ﴿أَن تَقُولَ نَفْسٌ يَٰحَسْرَتَىٰ عَلَىٰ مَا فَرَّطتُ فِى جَنۢبِ ٱللَّهِ...﴾ الآيات [الزمر: ٥٦][1].

العكس:

هو أن يأتي بكلام يقدم فيه جزء ويؤخر آخر، ثم يقدم المؤخر ويؤخر المقدم[2]؛ كقوله تعالى: ﴿مَا عَلَيْكَ مِنْ حِسَابِهِم مِّن شَىْءٍ وَمَا مِنْ حِسَابِكَ عَلَيْهِم مِّن شَىْءٍ﴾ [الأنعام: ٥٢]، ﴿يُولِجُ ٱلَّيْلَ فِى ٱلنَّهَارِ وَيُولِجُ ٱلنَّهَارَ فِى ٱلَّيْلِ وَأَنَّ ٱللَّهَ سَمِيعٌۢ بَصِيرٌ﴾ [الحج: ٦١]، ﴿يُخْرِجُ ٱلْحَىَّ مِنَ ٱلْمَيِّتِ وَيُخْرِجُ ٱلْمَيِّتَ مِنَ ٱلْحَىِّ﴾ [الروم: ١٩]، ﴿هُنَّ لِبَاسٌ لَّكُمْ وَأَنتُمْ لِبَاسٌ لَّهُنَّ﴾ [البقرة: ١٨٧]، ﴿لَا هُنَّ حِلٌّ لَّهُمْ وَلَا هُمْ يَحِلُّونَ لَهُنَّ﴾[3] [الممتحنة: ١٠].

وقد سئل عن الحكمة في عكس هذا اللفظ، فأجاب ابن المنيّر: بأن فائدته الإشارة إلى أن الكفار مخاطبون بفروع الشريعة[4].

وقال الشيخ بدر الدين ابن الصاحب[5]: الحق أن كل واحد من أفعال

---

(١) وقد أورد هذه الآيات والتي قبلها في معرض التمثيل بها على هذا النوع من أنواع البديع ابن أبي الإصبع في بديع القرآن: ٦٣ ـ ٦٤، والسيوطي، وطاش زاده في المراجع السابقة.

(٢) انظر: الصناعتين: ٣٧١، فإنه عرفه بقوله: «أن تعكس الكلام فتجعل في الجزء الأخير منه ما جعلته في الجزء الأول». ثم قال: «وبعضهم يسميه: التبديل».

وانظر كذلك: سر الفصاحة، للخفاجي: ٢٠٣ ـ ٢٠٤، وسماه: التبديل. والبديع في البديع، لابن منقذ: ٧٨، حيث قال: «هو أن تأتي الجملتان إحداهما عكس الأخرى».

وبديع القرآن، لابن أبي الإصبع: ١١١، إذ عرفه بقوله: «وهو أن يؤتي بكلام آخره عكس أوله». وسماه: العكس والتبديل. وانظر: تحرير التحبير: ٣١٨، التلخيص وشروحه: ٤/ ٣١٨ ـ ٣٢٠، الإيضاح: ٤٩٧ ـ ٤٩٨، التبيان، للطيبي: ٤٩٤، البرهان، للزركشي: ٣/ ٤٦٧، ٢٩٢ ـ ٢٩٣، خزانة الأدب، لابن حجة: ١/ ٣٥٤، المثل السائر: ٢/ ٢٨٩، شرح الكافية البديعية، للصفي الحلي: ١٤٥، الإتقان: ٣/ ٢٧٧، معترك الأقران: ١/ ٤٠٦.

(٣) انظر: المراجع السابقة.

(٤) انظر: حاشية ابن المنير، ضمن، تفسير الكشاف: ٤/ ٨٨ ـ ٨٩.

(٥) هو: أحمد بن محمد بن أحمد بن محمد. المعروف بـ«ابن الصاحب» بدر الدين، أو شهاب الدين، محدث، فقيه، لغوي، عارف بعلم البلاغة. من تصانيفه: مختصر لـ: التلخيص ـ للقزويني ـ سماه: لطيف المعاني. كما شرح قطعة من مقامات الحريري. ولد =

المؤمن والكافر منفي عنه الحل، أما فعل المؤمنة فيحرم لأنها مخاطبة، وأما فعل الكافر فنفي عنه الحل باعتبار أن هذا الوطء مشتمل على المفسدة، فليس الكفار مورد الخطاب، بل الأئمة ومن قام مقامهم مخاطبون بمنع ذلك؛ لأن الشرع أمر بإخلاء الوجود من المفاسد؛/ فاتضح أن المؤمنة نفى عنها الحل باعتبار، والكافر نفى عنه الحل باعتبار[1]. [١٢٧٥/أ]

وقال ابن أبي الإصبع: ومن غريب أسلوب هذا النوع قوله تعالى: ﴿وَمَن يَعْمَلْ مِنَ ٱلصَّٰلِحَٰتِ مِن ذَكَرٍ أَوْ أُنثَىٰ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَأُوْلَٰٓئِكَ يَدْخُلُونَ ٱلْجَنَّةَ وَلَا يُظْلَمُونَ نَقِيرًا ﴿١٢٤﴾ وَمَنْ أَحْسَنُ دِينًا مِّمَّنْ أَسْلَمَ وَجْهَهُۥ لِلَّهِ وَهُوَ مُحْسِنٌ﴾، فإن نظم الآية الثانية عكس نظم الأولى لتقديم[2] العمل على الإيمان، وتأخيره في الثانية عن الإسلام[3].

ومنه[4] نوع يسمى القلب، والمقلوب المستوي، وما لا يستحيل بالانعكاس، وهو أن تقرأ الكلمة من أولها إلى آخرها، كما تقرأ من آخرها إلى أولها[5]، كقوله تعالى: ﴿كُلٌّ فِى فَلَكٍ﴾ [الأنبياء: ٣٣]، ﴿وَرَبَّكَ فَكَبِّرْ ﴿٣﴾﴾ [المدثر: ٣] ولا ثالث لهما في القرآن[6].

= (٧١٧هـ)، (ت٧٨٨هـ). الدرر الكامنة: ١/ ٢٩٤ ـ ٢٩٦، شذرات الذهب: ٦/ ٣٠١، كشف الظنون: ١/ ٤٧٨، ٢/ ١٧٩٠.

(١) الإتقان: ٣/ ٢٧٧، معترك الأقران: ١/ ٤٠٦.

(٢) في الأصل: «لتقدم» وما أثبته من (ح).

(٣) بديع القرآن: ١١١ ـ ١١٢. ونقله السيوطي عنه في معترك الأقران: ١/ ٤٠٦، الإتقان: ٣/ ٢٧٧.

(٤) أي: من أنواع البديع اللفظي.

(٥) انظر: مفتاح العلوم، للسكاكي: ٢٠٣، الإيضاح، للقزويني: ٢٥٣، التلخيص وشروحه: ٤/ ٤٥٩ ـ ٤٦٠، شرح الكافية البديعية: ٢٥٧، الفوائد المشوق: ٣٦٦، وقال فيه: وهو ما يقرأ طرداً وعكساً من الجهتين». وانظر: الطراز: ٣/ ٩٤ ـ ٩٦، البرهان، للزركشي: ٣/ ٢٩٣، وسماه: المستوي، وعرفه بقوله: «وهو أن الكلمة أو الكلمات تقرأ من أولها إلى آخرها، ومن آخرها إلى أولها، لا يختلف لفظها ولا معناها». وانظر: خزانة الأدب، لابن حجة: ٢/ ٣٦، الإتقان: ٣/ ٢٧٧ ـ ٢٧٨، معترك الأقران: ١/ ٤٠٦ ـ ٤٠٧، مفتاح السعادة: ٢/ ٣٤٦.

(٦) انظر: المراجع الثلاثة الأخيرة.

العنوان:

قال ابن أبي الإصبع: هو أن يأخذ المتكلم في غرض، فيأتي - بقصد[1] تكميله وتأكيده - بأمثلة في ألفاظ تكون عنواناً لأخبار متقدمة، وقصص سالفة.

ومنه نوع عظيم جداً، وهو عنوان العلوم؛ بأن يذكر في أول الكلام ألفاظ تكون مفاتيح لعلوم ومداخل لها[2]؛ فمن الأول قوله تعالى: ﴿وَٱتْلُ عَلَيْهِمْ نَبَأَ ٱلَّذِىٓ ءَاتَيْنَٰهُ ءَايَٰتِنَا فَٱنسَلَخَ مِنْهَا فَأَتْبَعَهُ﴾ [الأعراف: ١٧٥] الآية، فإنه قصة بلعام[3].

ومن الثاني قوله تعالى: ﴿ٱنطَلِقُوٓاْ إِلَىٰ ظِلٍّ ذِى ثَلَٰثِ شُعَبٍ ﴿٣٠﴾ لَّا ظَلِيلٍ...﴾[4] [المرسلات: ٣٠، ٣١] الآية. فيها عنوان علم الهندسة، فإن الشكل المثلث أول الأشكال، فإذا نصب في الشمس على أي ضلع من أضلاعه لا يكون له ظل لتحديد رؤوس زواياه، فأمر الله تعالى أهل جهنم بالانطلاق إلى ظل هذا الشكل تهكماً بهم[5].

وقوله تعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ نُرِىٓ إِبْرَٰهِيمَ مَلَكُوتَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ...﴾ [الأنعام: ٧٥] الآيات، فيها عنوان [علم][6] الكلام[7]، وعلم..............

---

(١) ليس في الأصل وما أثبته من (ح).

(٢) انظر: بديع القرآن: ٢٥٧، تحرير التحبير: ٥٥٣، شرح الكافية البديعية: ٢٤٧، خزانة الأدب، لابن حجة: ٢/ ٣٠١، الإتقان: ٣/ ٢٧٨، معترك الأقران: ١/ ٤٠٧.

(٣) هو: بلعام بن باعور، أو بلعم بن باعور، أو بلعم بن أبر، رجل من بني إسرائيل. وهذا أحد الأقوال في الرجل المذكور في آية الأعراف.

وقيل: هو أمية بن أبي الصلت. انظر تفصيل ذلك في: تفسير الطبري: ١٣/ ٢٥٢ وما بعدها، تفسير القرطبي: ٧/ ٣١٩ وما بعدها، تفسير ابن كثير: ٢/ ٢٧٥، التعريف والإعلام، للسهيلي: ٦٠ - ٦٣.

(٤) انظر: بديع القرآن: ٢٥٧، الإتقان: ٣/ ٢٧٨، معترك الأقران: ١/ ٤٠٧، مفتاح السعادة: ٢/ ٣٤٦.

(٥) انظر: بديع القرآن، لابن أبي الإصبع: ٢٥٧ - ٢٥٨.

(٦) ساقط من الأصل، وأثبته من (ح).

(٧) علم الكلام: هو علم يقتدر به على إثبات العقائد الدينية بإيراد الحجج عليها، ودفع الشبه عنها، وموضوعه ذات الله ﷻ وصفاته عند المتقدمين، وقيل: موضوعه الموجود من حيث هو موجود. وقيل: الكلام هو العلم بالقواعد الشرعية الاعتقادية المكتسبة عن الأدلة. انظر: التعريفات، للجرجاني: ٢٣٦، كشف الظنون: ٢/ ١٥٠٣.

الجدل[1]، وعلم الهيئة[2][3].

الفرائد[4]:

وهي تختص بالفصاحة دون البلاغة[5]؛ لأنها[6] الإتيان بلفظة تتنزل منزلة الفريدة من العقد ـ وهي الجوهرة التي لا نظير لها ـ تدل[7] على عظم فصاحة الكلام وقوة عارضته، وجزالة منطقه، وأصالة عربيته، بحيث لو أسقطت من الكلام عزت على الفصحاء[8].

ومنه لفظ: «حصحص»[9] في قوله تعالى: ﴿ٱلْـَٔـٰنَ حَصْحَصَ ٱلْحَقُّ﴾ [يوسف: ٥١].

---

(١) جدل جدلاً: اشتدت خصومته، وجادلته مجادلة وجدالاً ناقشه وخاصمه. وفي القرآن الكريم: ﴿وَجَـٰدِلْهُم بِٱلَّتِى هِىَ أَحْسَنُ﴾ [النحل: ١٢٥]، والجدل في الأصل من الحوار والمناقشة. وأما هنا فهو: القياس المؤلف من المشهورات والمسلمات. والغرض منه، إلزام الخصم، وإفحام من هو قاصر عن إدراك مقدمات البرهان، أو يقال: الجدل: دفع المرء خصمه عن إفساد قوله: بحجة، أو شبهة. التعريفات: ١٠٦.

(٢) علم الهيئة: هو علم الفلك، وهو علم يبحث عن أحوال الأجرام السماوية وعلاقة بعضها ببعض وما لها عن تأثير في الأرض. انظر: المعجم الوسيط: ١٠٠٢.

(٣) انظر: بديع القرآن: ٢٥٨ ـ ٢٥٩، الإتقان: ٣/٣٧٨، معترك الأقران: ١/٤٠٧، مفتاح السعادة: ٢/٣٤٦.

(٤) هذا النوع مما سلم لابن أبي الإصبع ولم يسبق إليه.

(٥) لأن الفصاحة خاصة تقع صفة للمفرد. فقال: «كلمة فصيحة»، ولا يقال: «كلمة بليغة»، الإيضاح، للقزويني: ٧٢. وانظر: التلخيص وشروحه: ١/٧٠ وما بعدها، وفي تحقيق القول في البلاغة والفصاحة. انظر: دلائل الإعجاز، للجرجاني: ٤٣ وما بعدها، سر الفصاحة، للخفاجي: ٥٨ وما بعدها.

(٦) هذا بداية لتعريف الفرائد باعتبارها نوعاً من أنواع البديع.

(٧) في الأصل وفي (ح): «يدل» والأولى ما أثبت لأنه أنسب للسياق.

(٨) انظر: بديع القرآن، لابن أبي الإصبع: ٢٨٧، تحرير التحبير: ٥٧٦، شرح الكافية البديعية: ٢٤٥، خزانة الأدب وغاية الأرب، لابن حجة: ٢/٢٩٧، الإتقان: ٣/٢٧٨ ـ ٢٧٩، معترك الأقران: ١/٤٠٧ ـ ٤٠٨، مفتاح السعادة: ٢/٣٤٦ ـ ٣٤٧.

(٩) الحصحصة: بيان الحق بعد كتمانه. وأصل الحص: استئصال الشيء، ومعنى حصحص: انقطع عن الباطل بظهوره وثباته. وقيل: مشتق من الحصة، فالمعنى: بانت حصة الحق من حصة الباطل. اللسان: ٧/١٣ ـ ١٦، مادة: (حصحص).

و«الرفث»[1] في قوله تعالى: ﴿أُحِلَّ لَكُمْ لَيْلَةَ الصِّيَامِ الرَّفَثُ إِلَىٰ نِسَآئِكُمْ﴾[2] [البقرة: ١٨٧].

ولفظة: «فزع»[3] في قوله تعالى: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا فُزِّعَ عَن قُلُوبِهِمْ﴾[4] [سبأ: ٢٣].

و«خائنة»[5] في قوله تعالى: ﴿يَعْلَمُ خَآئِنَةَ ٱلْأَعْيُنِ﴾[6] [غافر: ١٩].

وألفاظ قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا ٱسْتَيْـَٔسُوا۟ مِنْهُ خَلَصُوا۟ نَجِيًّا﴾[7] [يوسف: ٨٠].
وقوله تعالى: ﴿فَإِذَا نَزَلَ بِسَاحَتِهِمْ فَسَآءَ صَبَاحُ ٱلْمُنذَرِينَ ﴿١٧٧﴾﴾[8] [الصافات: ١٧٧].

---

(١) أصله: قول الفحش. والرفث كناية عن الجماع، أو هو الجماع. تفسير القرطبي: ٢/ ٣١٥، وقال الزجاج: الرفث: كلمة جامعة لكل ما يريد الرجل من امرأته. معاني القرآن وإعرابه: ١/ ٢٧٠.

(٢) انظر: المراجع السابقة.

(٣) قرأ الأكثرون: «فزع» بضم الفاء وكسر الزاي، قال ابن قتيبة: خفف عنها الفزع، تفسير غريب القرآن: ٣٥٨ وقال الزجاج: معناه كشف عن قلوبهم. معاني القرآن وإعرابه: ٤/ ٢٥٣.

وقرأ ابن عامر بفتح الفاء والزاي «فزع» فضمير الفاعل عائد على اسم الله ﷻ. والمعنى: جلى الله الفزع عن قلوب الملائكة، أي: أزاله. انظر: القراءتين في الكشف عن وجوه القراءات السبع: ٢/ ٢٠٥ ـ ٢٠٦. وانظر: معاني الزجاج: ٤/ ٢٥٣.

(٤) قال ابن أبي الإصبع: «فانظر إلى لفظة: «فزع» وتأمل غرابة فصاحتها لتعلم أن الفكر لا يكاد يقع عليها». بديع القرآن: ٢٨٨.

(٥) قال قتادة: هي همزة بعينه وإغماضه فيما لا يحب الله». والخيانة والخائنة واحد. تفسير غريب القرآن، لابن قتيبة: ٣٨٦.

(٦) قال ابن أبي الإصبع: «إن لفظة «خائنة» بمفردها سهلة مستعملة، كثيرة الجريان على الألسن، فلما أضيفت إلى الأعين حصل لها من غرابة التركيب ما جعل لها في النفوس هذا الوقع، بحيث لا يستطاع الإتيان بمثلها». بديع القرآن: ٢٨٨.

(٧) ومعنى قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا ٱسْتَيْـَٔسُوا۟ مِنْهُ﴾ أي: يئسوا. «خلصوا نجياً»، أي: اعتزلوا الناس ليس معهم غيرهم. يتناجون ويتناظرون ويتسارُّون. يقال: قوم نجي؛ والجميع أنجية. تفسير غريب القرآن: ٢٢٠.

قال أبو هلال العسكري بعد أن أورد الآية السابقة: «تحير في فصاحته جميع البلغاء، ولا يجوز أن يوجد مثله في كلام البشر». الصناعتين: ١٧٦.

(٨) قوله تعالى: ﴿بِسَاحَتِهِمْ﴾ الساحة: الرحبة التي يديرون أخبيتهم حولها، تحفة الأريب، لابن حيان: ١٥٦ ـ ١٥٧، قال الفراء: والعرب تجتزئ بالساحة والعقوة من القوم، ومعناهما واحد. نزل بك العذاب وبساحتك سواء. معاني القرآن: ٢/ ٣٩٦. =

القسم:

هو أن يريد المتكلم الحلف على شيء، فيحلف بما يكون فيه فخر له، أو تعظيم لشأنه، أو تنويه لقدره، أو ذم لغيره، أو جارياً مجرى الغزل والترفق[1]، أو خارجاً مخرج الموعظة والزهد[2]. كقوله تعالى: ﴿فَوَرَبِّ ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ إِنَّهُۥ لَحَقٌّ مِّثْلَ مَآ أَنَّكُمْ تَنطِقُونَ ﴿٢٣﴾﴾ [الذاريات: ٢٣]، أقسم ﷻ بقسم يوجب الفخر، لتضمنه التمدح بأعظم قدرة، وأجل عظمة[3].

وكقوله ﷻ: ﴿لَعَمْرُكَ إِنَّهُمْ لَفِى سَكْرَتِهِمْ يَعْمَهُونَ ﴿٧٢﴾﴾ [الحجر: ٧٢]، أقسم سبحانه بحياة نبيه ﷺ تعظيماً لشأنه وتنويهاً لقدره[4].

اللف والنشر:

[١٧٣أ/ح] هو أن يذكر شيئان أو أشياء، إما تفصيلاً بالنص على كل/ واحد أو إجمالاً؛ بأن يؤتى بلفظ مشتمل على متعدد، ثم يذكر أشياء على عدد ذلك، كل واحد يرجع إلى واحد من المتقدم، ويفوض إلى عقل السامع رد كل واحد إلى ما يليق به[5]. فالإجمالي كقوله تعالى: ﴿وَقَالُواْ لَن يَدْخُلَ ٱلْجَنَّةَ إِلَّا مَن كَانَ

= ومعنى: «فساء صباح» أي: فبئس صباح. معاني القرآن، للزجاج: ٤/ ٣١٧. وانظر: بديع القرآن: ٢٨٨.

(١) في الأصل وفي (ح): «الترفق» وصوبته من مصادره.

(٢) بديع القرآن: ١١٢، تحرير التحبير: ٣٢٧، الفوائد المشوق: ١٧١، البرهان: ٣/ ٤٠ وما بعدها. وانظر: خزانة الأدب، لابن حجة: ١/ ٣٢٢، الإتقان: ٣/ ٢٧٩، معترك الأقران: ١/ ٤٠٨، مفتاح السعادة: ٢/ ٣٤٧، شرح الكافية البديعية: ١٢٤.

(٣) انظر: المراجع السابقة.

(٤) المراجع السابقة.

(٥) انظر: نهاية الإيجاز، للرازي: ٢٨٩، مفتاح العلوم، للسكاكي: ٢٠٠، فقد عرفه بقوله: «ومنه اللف والنشر: وهو أن تلف بين شيئين في الذكر، ثم تتبعهما كلاماً مشتملاً على متعلق بواحد وبآخر من غير تعيين، ثقة بأن السامع يرد كلا منهما إلى ما هو له».

وانظر: الإيضاح: ٥٠٣، التلخيص وشروحه: ٤/ ٣٢٩، التبيان للطيبي: ٣٩٩، حيث عرفه بقوله: «وهو أن تضم متعدد ثم تتبعه ما لكل منه من غير تعيين، ثقة بأن السامع يرد كلاً منه إلى ما هو له».

وانظر كذلك: الطراز: ٢/ ٤٠٤ إذ قال حمزة العلوي بعد تعريفه لمعنى اللف والنشر: =

﴿هُودًا أَوْ نَصَٰرَىٰۗ﴾ [البقرة: ١١١] أي: وقالت اليهود: لن يدخل الجنة إلا اليهود، وقالت النصارى: لن يدخل الجنة إلا النصارى، وإنما سوغ الإجمال في اللف ثبوت العناد بين اليهود والنصارى، فلا يمكن أن يقول أحد الفريقين بدخول الآخر إلى الجنة، فوثق بالعقل في أنه يرد كل قول إلى فريقه لأمن/ اللبس[١].

وقائل ذلك يهود المدينة ونصارى نجران[٢].

قال الحافظ السيوطي ـ رحمه الله تعالى ـ قلت: وقد يكون الإجمال في النشر لا في اللف[٣]؛ بأن يؤتى بمتعدد، ثم بلفظ مشتمل على متعدد يصلح لهما، كقوله تعالى: ﴿حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَكُمُ ٱلْخَيْطُ ٱلْأَبْيَضُ مِنَ ٱلْخَيْطِ ٱلْأَسْوَدِ مِنَ ٱلْفَجْرِ﴾ [البقرة: ١٨٧]، على قول أبي عبيدة: إن «الخيط الأسود» أريد به الفجر الكاذب، لا الليل[٤]. والتفصيلي قسمان:

أحدهما: أن يكون على ترتيب اللف، كقوله تعالى: ﴿وَمِن رَّحْمَتِهِۦ جَعَلَ لَكُمُ ٱلَّيْلَ وَٱلنَّهَارَ لِتَسْكُنُوا۟ فِيهِ وَلِتَبْتَغُوا۟ مِن فَضْلِهِۦ﴾ [القصص: ٧٣]، فالسكون راجع إلى الليل، والابتغاء راجع إلى النهار[٥].

وقوله تعالى: ﴿وَلَا تَجْعَلْ يَدَكَ مَغْلُولَةً إِلَىٰ عُنُقِكَ وَلَا تَبْسُطْهَا كُلَّ ٱلْبَسْطِ فَتَقْعُدَ مَلُومًا مَّحْسُورًا ﴿٢٩﴾﴾ [الإسراء: ٢٩]، فاللوم راجع إلى البخل، ومحسوراً راجع إلى الإسراف؛ لأن معناه: منقطعاً لا شيء عندك[٦].

= «... وهو في الحقيقة جمع ثم تفريق، واشتقاقهما من قولهم: لف الثوب إذا جمعه، ونشر الثياب إذا فرقها».

شرح الكافية البديعية: ٧٦. وكذلك انظر: خزانة الأدب، لابن حجة: ١/ ١٤٩.

(١) انظر ذلك في: الإيضاح، للقزويني: ٥٠٤، التلخيص وشروحه: ٤/ ٣٣٣، التبيان، للطيبي: ٤٠١، الطراز: ٢/ ٤٠٥، الإتقان: ٣/ ٢٧٩ ـ ٢٨٠، معترك الأقران: ١/ ٤٠٨ ـ ٤٠٩.

(٢) انظر: أسباب النزول، للواحدي: ٧١، أسباب النزول، للسيوطي، بهامش تفسير الجلالين: ٢٦.

(٣) في معترك الأقران: ١/ ٤٠٩، «في اللف لا في النشر».

(٤) الذي في مجاز القرآن: ١/ ٦٨، لأبي عبيدة غير هذا، فإنه قال: «الخيط الأبيض»، هو الصبح المصدق، و«الخيط الأسود» هو الليل، و«الخيط» هو اللون.

(٥) الإتقان: ٣/ ٢٨٠، معترك الأقران: ١/ ٤٠٩. وانظر: التلخيص وشروحه: ٤/ ٣٣٠، الإيضاح: ٥٠٣.

(٦) الإتقان: ٣/ ٢٨٠، معترك الأقران: ١/ ٤٠٩ ـ ٤١٠.

وقوله تعالى: ﴿أَلَمْ يَجِدْكَ يَتِيمًا فَآوَىٰ ۝٦﴾ [الضحى: ٦] الآيات، فإن قوله: ﴿فَأَمَّا ٱلْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ ۝٩﴾ راجع إلى قوله: ﴿أَلَمْ يَجِدْكَ يَتِيمًا فَآوَىٰ ۝٦﴾، ﴿وَأَمَّا ٱلسَّآئِلَ فَلَا تَنْهَرْ ۝١٠﴾ راجع إلى قوله: ﴿وَوَجَدَكَ ضَآلًّا فَهَدَىٰ ۝٧﴾، فإن المراد السائل عن العلم، كما فسره مجاهد وغيره[1]. ﴿وَأَمَّا بِنِعْمَةِ رَبِّكَ فَحَدِّثْ﴾ راجع إلى قوله: ﴿وَوَجَدَكَ عَآئِلًا فَأَغْنَىٰ﴾، قال الحافظ السيوطي ـ رحمه الله تعالى ـ: رأيت هذا المثال في: «شرح الوسيط» للنووي[2] المسمى: «بالتنقيح»[3].

والثاني[4]: أن يكون على عكس ترتيبه، كقوله تعالى: ﴿يَوْمَ تَبْيَضُّ وُجُوهٌ وَتَسْوَدُّ وُجُوهٌ ۚ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ ٱسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ...﴾ إلى آخر الآية.

وجعل منه جماعة قوله تعالى: ﴿حَتَّىٰ يَقُولَ ٱلرَّسُولُ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ مَعَهُۥ مَتَىٰ نَصْرُ ٱللَّهِ ۗ أَلَآ إِنَّ نَصْرَ ٱللَّهِ قَرِيبٌ﴾ [آل عمران: ١٠٦]؛ قالوا: «متى نصر الله»: قول الذين آمنوا، و﴿أَلَآ إِنَّ نَصْرَ ٱللَّهِ قَرِيبٌ﴾، قول الرسول[5].

وذكر الزمخشري له قسماً آخر؛ كقوله تعالى: ﴿وَمِنْ ءَايَٰتِهِۦ مَنَامُكُم بِٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ وَٱبْتِغَآؤُكُم مِّن فَضْلِهِۦٓ﴾ [الروم: ٢٣]. قال: هذا من باب اللف، وتقديره: ومن آياته منامكم وابتغاؤكم من فضله بالليل والنهار، إلا أنه فصل بين منامكم وابتغاؤكم بالليل والنهار؛ لأنهما زمانان[6]، والزمان والواقع[7] فيه كشيء

---

(١) كالحسن. انظر: تفسير البغوي: ٤/ ٥٠٠، تفسير القرطبي: ٢٠/ ١٠١ ـ ١٠٢.

(٢) هو: الإمام الحافظ، محيي الدين، أبو زكريا يحيى بن شرف بن مري بن حسن النووي الشافعي. له: «شرح مسلم»، «الروضة»، «الأذكار» وغيرها كثير. ولد (٦٣١هـ) وتوفي (٦٧٦هـ).

تذكرة الحفاظ، للذهبي: ٤/ ١٤٧٠، شذرات الذهب: ٥/ ٣٥٤، طبقات الشافعية، للسبكي: ٥/ ١٦٥ ـ ١٦٨، تذكرة الحفاظ، للسيوطي: ٥١٣.

(٣) انظر كلام السيوطي في: الإتقان: ٣/ ٢٨١، معترك الأقران: ١/ ٤١٠، وكتاب «شرح الوسيط» المسمى «بالتنقيح» من مؤلفات النووي التي بدأ فيها ولم يتمها، وقد وصل فيه إلى «كتاب شروط الصلاة».

(٤) عود إلى كلام السيوطي.

(٥) الإتقان: ٣/ ٢٨١، معترك الأقران: ١/ ٤١٠.

(٦) في الأصل: «زمان» وما أثبته من (ح).

(٧) في الأصل وفي (ح): «واقع» وصوبته من الكشاف: ١/ ١١٤.

واحد مع إقامة[1] اللف على الاتحاد[2].

وذكر في «الكشاف» في قوله تعالى: ﴿فَمَن شَهِدَ مِنكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ وَمَن كَانَ مَرِيضًا أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾ [البقرة: ١٨٥]، قال: فقوله: ﴿وَلِتُكْمِلُوا الْعِدَّةَ﴾ علة الأمر بمراعاة العدة. ﴿وَلِتُكَبِّرُوا﴾ علة ما علم من كيفية القضاء والخروج عن عهدة الفطر، ﴿وَلَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾ علة الترخيص والتيسير.

وهذا النوع من اللف لطيف المسلك لا يكاد يهتدي إلى تبيينه[3] إلا النقاب[4] المحدث من علماء البيان[5]. انتهى.

وأورد عليه في «المطول» إشكالاً، وأجاب عنه وأطال عليه، فراجعه[6].

المشاكلة:

ذكر الشيء بلفظ غيره لوقوعه في صحبته تحقيقاً، أو تقديراً[7]؛ فالأول

---

(١) كذا في الأصل وفي (ح). وفي الكشاف: ٣/ ٢٠١ «وإعانة».

(٢) انظر: الكشاف: ٣/ ٢٠١. وانظر أيضاً: عروس الأفراح، ضمن، شروح التلخيص: ٤/ ٣٣٤.

(٣) في الأصل وفي (ح): «تنبيه» وصوبته من الكشاف.

(٤) في الأصل وفي (ح): «الالتفات» وصوبته من الكشاف.

(٥) انظر: الكشاف: ١/ ١١٤.

هذا وقال ابن المنير في تعليقه على كلام الزمخشري السابق: «ولقبه الخاص به في صناعة البديع رد أعجاز الكلام إلى صدوره، ولقد أحسن الزمخشري في التنقيب عنه، فهو منظوم في سلك حسناته».

حاشية ابن المنير، ضمن، تفسير الكشاف: ١/ ١١٥.

(٦) انظر: المطول: ٤٢٧ ـ ٤٢٨، ومما قاله بعد أن أورد كلام الزمخشري: «... وعليه إشكال، وهو: أنه جعل من تفاصيل المعللات أمر الشاهد بصوم الشهر، ولم يجعل شيئاً من العلل راجعاً إليه، وجعل «ولتكبروا» علة ما علم من كيفية القضاء، وهو مما لم يذكره في تفاصيل المعللات، فيما ذكره في بيان تطبيق العلل غير موافق لما ذكره من تقدير الكلام».

ثم أجاب عنه بقوله: «ويمكن التقصي عنه بأن يقال: إن ذكر أمر الشاهد بصوم الشهر في تفصيل المعللات ليس لأنه باستقلاله معلل بشيء من العلل المذكورة، بل هو توطئة وتمهيد ليفرع الترخيص ومراعاة العدة وكيفية القضاء عليه... إلى آخر كلامه».

(٧) انظر: مفتاح العلوم، للسكاكي: ٢٠٠، فإنه عرَّفه بقوله: «وهي أن تذكر الشيء =

كقوله تعالى: ﴿تَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِي وَلَآ أَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِكَ﴾ [المائدة: ١١٦]، وقوله تعالى: ﴿وَمَكَرُواْ وَمَكَرَ ٱللَّهُ﴾ [آل عمران: ٥٤]. فإن إطلاق النفس والمكر في جانب الباري تعالى إنما هو لمشاكلة ما معه[١]. وكذا قوله تعالى: ﴿وَجَزَٰٓؤُاْ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِّثْلُهَا﴾ [الشورى: ٤٠]؛ لأن الجزاء حق لا يوصف بأنه سيئة[٢]. وقوله تعالى: ﴿فَمَنِ ٱعْتَدَىٰ عَلَيْكُمْ فَٱعْتَدُواْ عَلَيْهِ﴾ [البقرة: ١٩٤]، وقوله جل شأنه: ﴿فَٱلْيَوْمَ نَنسَىٰهُمْ كَمَا نَسُواْ﴾ [الجاثية: ٣٤]، وقوله تعالى: ﴿فَيَسْخَرُونَ مِنْهُمْ سَخِرَ ٱللَّهُ مِنْهُمْ﴾ [التوبة: ٧٩]، وقوله: ﴿إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِءُونَ ۝١٤ ٱللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ﴾ [البقرة: ١٤، ١٥].

ومثال التقديري، قوله تعالى: ﴿صِبْغَةَ ٱللَّهِ وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ ٱللَّهِ صِبْغَةً﴾ [البقرة: ١٣٨]، أي تطهير الله؛ لأن الإيمان يطهر النفوس. والأصل فيه: أن النصارى كانوا يغمسون أولادهم في ماء أصفر يسمونه المعمودية، ويقولون: إنه تطهير لهم[٣]. فعبر عن الإيمان بصبغة الله للمشاكلة بهذه ....

= بلفظ غيره لوقوعه في صحبته».

أما القزويني فقد قال في تعريفه: «وهي ذكر الشيء بلفظ غيره، لوقوعه في صحبته تحقيقاً أو تقديراً». الإيضاح: ٤٩٣. وانظر: التلخيص وشروحه: ٤/٣٠٩ ـ ٣١٠. وانظر: شرح الكافية البديعية: ١٨١. وكذلك انظر: التبيان، للطيبي: ٣٤٧ ـ ٣٤٨، خزانة الأدب، لابن حجة الحموي: ٢/٢٥٢، حيث قال: «المشاكلة: في اللغة هي المماثلة، وفي الاصطلاح: هي ذكر الشيء بغير لفظه، لوقوعه في صحبته». وانظر: تحرير التحبير: ٣٩٣، الإتقان: ٣/٢٨١، معترك الأقران: ١/٤١١، مفتاح السعادة: ٢/٣٤٧.

(١) مذهب أهل السنة والجماعة إثبات صفة «النفس» و«المكر» ونحو ذلك من الصفات التي ورد بها الكتاب والسنة، ومنع التأويل الذي يصرفها عن حقائقها اللائقة بالله تعالى مع نفي تشبيهها بنفس ومكر المخلوقين.
انظر: كتاب التوحيد، لابن خزيمة: ١/١١ وما بعدها، الأسماء والصفات، للبيهقي: ١/٧. وانظر: ٧٨١، فيما سبق في النوع السادس والتسعون علم المحكم والمتشابه.

(٢) انظر: المراجع السابقة.

(٣) انظر: معاني القرآن، للفراء: ١/٨٢ ـ ٨٣.
قال الإمام الطبري عند تفسيره لهذه الآية: «يعني ـ تعالى ذكره ـ بـ«الصبغة» صبغة الإسلام، وذلك أن النصارى إذا أرادت أن تنصّر أطفالهم، جعلتهم في ماء لهم تزعم أن ذلك لها تقديس بمنزلة غسل الجنابة لأهل الإسلام، وأنه صبغة لهم في النصرانية».
التفسير: ٣/١١٧ وما بعدها.
وقال أبو عبيدة: «صبغة الله» أي دين الله، وخلقته التي خلقه عليها، وهي فطرته، =

القرينة[1].

المزاوجة:

هو أن يزاوج بين معنيين في الشرط والجزاء، أو ما جرى مجراهما[2]، كقوله: / [٢٧٦/أ هـ]

إذا ما نهى الناهي فلَجَّ بي الهوى　　　أصاخت إلى الواشي فلج بها الهجر[3]

ومنه في القرآن قوله تعالى: ﴿ءَاتَيْنَٰهُ ءَايَٰتِنَا فَٱنسَلَخَ مِنْهَا فَأَتْبَعَهُ ٱلشَّيْطَٰنُ فَكَانَ مِنَ ٱلْغَاوِينَ﴾ [الأعراف: ١٧٥][4].

= من فاطر: أي خالق. مجاز القرآن: ١/٥٩.

وقال ابن قتيبة بعد ذكره للآية: «يريد الختان، فسماه صبغة؛ لأن النصارى كانوا يصبغون أولادهم في ماء ويقولون: هذا طهرة لهم كالختان للحنفاء». تأويل مشكل القرآن: ١٤٩.

(١) انظر: الإيضاح، للقزويني: ٤٩٥، التلخيص وشروحه: ٤/٣١٢ ـ ٣١٥، التبيان، للطيبي: ٣٤٨، الإتقان: ٣/٢٨٢، معترك الأقران: ١/٤١١.

(٢) انظر: نهاية الإيجاز، للرازي: ٢٨٦، مفتاح العلوم، للسكاكي: ٢٠٠، حيث قال في تعريفه: «هي أن تزاوج بين معنيين في الشرط والجزاء». وانظر كذلك: الإيضاح، للقزويني: ٤٩٧، شرح الكافية البديعية: ٣٠٧، التلخيص وشروحه: ٤/٣١٦، التبيان: ٣٤٩، خزانة الأدب، لابن حجة: ٢/٤٣٥، الإتقان: ٣/٢٨٢، معترك الأقران: ١/٤١١، مفتاح السعادة: ٢/٣٤٧.

(٣) البيت للبحتري من قصيدة في مدح الفتح ابن خاقان سنة (٢٤٦هـ) بمناسبة نجاته من الغرق، ومطلعها قوله:

متى لاح برق أو بدا طلل قفر　　　جرى مستهل لا بكيء ولا نزر

انظر: ديوانه: ٢/٨٤٤، شرح الكافية البديعية: ٣٠٧.

ومعنى قوله: «لج»، أي: تمادى وأوغل. وأصل اللجاج: كثرة الكلام والخصومة والتزامها وإدمانها، ثم عبر به عن مطلق اللزوم الصادق بلزوم الهوى.

«أصاخت» أصغت باهتمام «الواشي» أي: النّام الذي يشي حديثه، أي: يزينه ويأتي به على وجه يقبل حين ينقله على وجه الإفساد.

«فلج بها الهجر» أي: لزوم الهجر وهو التباعد عن الوصال.

انظر: شروح التلخيص: ٤/٤١٦ ـ ٤١٧.

والشاهد فيه هنا: أنه زاوج بين نهي الناهي وإصاختها إلى الواشي الواقعين في الشرط والجزاء في أن يترتب عليهما لجاج شيء. معاهد التنصيص: ٢/٢٥٥ ـ ٢٥٦.

(٤) هذا وقال ابن أبي الإصبع، وابن مالك ومن تبعهما في المزاوجة: هي الإتيان =

المبالغة:

أن يذكر المتكلم وصفاً فيزيد فيه حتى يكون أبلغ في المعنى الذي قصده[1]. وهي[2] ضربان:

= بمتماثلين في أصل المعنى والاشتقاق فحسب. انظر: بديع القرآن: ٢٧ ـ ٣٠، في باب التجنيس. والمصباح: ٨٤.

وما قاله ابن أبي الإصبع وابن مالك هو أيضاً رأي العسكري ومن تبعه، لكنهم سمّوه «المجاورة». انظر: الصناعتين: ٤١٣.

(١) انظر: نقد الشعر، لقدامة بن جعفر: ١٤٦، حيث قال: ومن أنواع نعوت المعاني: المبالغة، ثم قال: «وهي أن يذكر الشاعر حالاً من الأحوال في شعر لو وقف عليها لأجزأه ذلك في الغرض الذي قصده، فلا يقف حتى يزيد في معنى ما ذكره من تلك الحال ما يكون أبلغ في ما قصد».

وانظر: جواهر الألفاظ: ٦٠ لقدامة أيضاً.

أما الرمّاني فإنه عرف المبالغة بقوله: «المبالغة: هي الدلالة على كبر المعنى على جهة التغيير عن أصل اللغة لتلك الإبانة». ثم أخذ يعدد أنواعها التي استخرجها من القرآن، فذكر أنها تأتي على وجوه عدة».

انظر: النكت في إعجاز القرآن، ضمن، ثلاث رسائل في إعجاز القرآن: ٧٦.

أما أبو هلال العسكري في الصناعتين: ٣٦٥، فإنه قال في تعريفها: «المبالغة أن تبلغ بالمعنى أقصى غاياته، وأبعد نهاياته، ولا تقتصر في العبارة عنه على أدنى منازله وأقرب مراتبه. والباقلاني في إعجاز القرآن: ١٠٢، عرفها بقوله: «المبالغة: تأكيد معاني القول».

وقال ابن رشيق القيرواني: «المبالغة: ضروب كثيرة، والناس فيها مختلفون: منهم من يؤثرها ويقول بتفضيلها، ويراه الغاية القصوى في الجودة، ومنهم من يعيبها وينكرها، ويراها عيباً وهجنة في الكلام. إلى آخر كلامه...». انظر: العمدة: ٢/٥٣ وما بعدها. وانظر الكلام عن المبالغة أيضاً في: سر الفصاحة: ٢٧١ ـ ٢٧٧، وفي البديع في البديع، لابن منقذ: ١٥٥. وكذلك انظر: المثل السائر، لابن الأثير: ٢/٢٧٩.

وانظر: بديع القرآن: ٥٤، فقد سماها: الإفراط في الصفة. وكذلك انظر: تحرير التحبير: ١٤٧. وقال القزويني في الإيضاح: ٥١٤، التلخيص: ٣٧٠ ـ ٣٧١: ... والمبالغة: أن يدعي لوصف بلوغه في الشدة أو الضعف حداً مستحيلاً أو مستبعداً، لئلا يظن أنه غير متناه فيه. ثم قال: وتنحصر في التبليغ والإغراق والغلو....

وانظر: شروح التلخيص: ٤/٣٥٨، الطراز، للعلوي: ٣/١١٦ ـ ١٢١، الفوائد المشوق: ٢٩٤، شرح الكافية البديعية: ١٥٠، خزانة الأدب: ٣/٧ ـ ٩، البرهان: ٣/٥١ وما بعدها، الإتقان: ٣/٢٨٢، معترك الأقران: ١/٤١٢، مفتاح السعادة: ٢/٣٤٧ ـ ٣٤٨.

(٢) في الأصل وفي (ح): «وهو» والأولى ما أثبت.

مبالغة بالوصف: بأن يخرج إلى حد الاستحالة[1].

ومنه قوله تعالى: ﴿يَكَادُ زَيْتُهَا يُضِيٓءُ وَلَوْ لَمْ تَمْسَسْهُ نَارٌ﴾ [النور: ٣٥][2]، وقوله تعالى: ﴿وَلَا يَدْخُلُونَ ٱلْجَنَّةَ حَتَّىٰ يَلِجَ ٱلْجَمَلُ فِى سَمِّ ٱلْخِيَاطِ﴾ [الأعراف: ٤٠][3].

---

(١) انظر: النكت، للرماني، ضمن، ثلاث رسائل في إعجاز القرآن: ١٠٥. حيث قال: «الضرب الرابع: إخراج الممكن إلى الممتنع للمبالغة». وانظر: التلخيص وشروحه: ٤/ ٣٦٢، الطراز: ٣/١٢٧، الإتقان: ٣/ ٢٨٢، معترك الأقران: ١/ ٤١٢، مفتاح السعادة: ٢/ ٣٤٧.

(٢) انظر: المراجع السابقة.

قال القزويني بعد تعريفه السابق للمبالغة: وتنحصر في التبليغ والإغراق؛ والغلو؛ لأن المدعى إن كان ممكناً عقلاً وعادة فتبليغ، وإن كان ممكناً عقلاً لا عادة فإغراق وهما مقبولان، وإلا فغلو. ثم قال: والمقبول منه أصناف: منها ما أدخل عليه ما يقربه إلى الصحة، ثم مثَّل بهذه الآية التي ذكرها المؤلف. انظر: التلخيص: ٣٧١ ـ ٣٧٣، الإيضاح: ٥١٤ ـ ٥١٥. قال ابن يعقوب المغربي معلقاً على قول صاحب التلخيص: قيل: وينبغي لمن مثل بالآية أن يقول: بدل قوله: يقربه إلى الصحة، لا يظهر معه الامتناع تأدباً» قال: وهو كذلك. ثم قال أيضاً: «ثم إن ما ذكر من كون إضاءة الزيت محالاً عقلاً غير ظاهر، بصحة اتصاف كل جسم بما اتصف به الآخر، اللهم إلا أن يراد بالاستحالة العقلية الاستحالة في عقول العامة، أو يراد بالزيت الزيت بقيد كونه غير مضيء ـ كما هو المشاهد ـ وفي كل ذلك تمحل باعتبار إطلاقهم التفصيل؛ لأن الظاهر منه الاستحالة الحقيقية المتقررة على الإطلاق». مواهب الفتاح، ضمن، شروح التلخيص: ٤/ ٣٦٢.

أما بهاء الدين السبكي فإنه قال في تعليقه على قول القزويني آنف الذكر: «ولك أن تقول: المستحيل كيف يقرب من الصحة بـ«كاد» أو غيرها».

ثم قال أيضاً في تعليقه على أمثلة التلخيص: «وفي جميع هذه الأمثلة وكونها من المستحيل عقلاً نظر، إذ العقل لا يمنع أن يضيء الزيت، وأن يخرج الفرس عن ظله... إلى آخر كلامه».

عروس الأفراح، ضمن، شروح التلخيص: ٤/ ٣٦٢ ـ ٣٦٤.

قلت: والذي يضرب الله ﷻ له المثل في هذه الآية هو نوره ﷻ، والنور الإلهي نور شامل غمر الكون كله في قوله في أول الآية: ﴿ٱللَّهُ نُورُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾. وطالما أن هذا المثل المضروب لهذا النور الذي لا يمكن لنا إدراكه بالمشاهدة المحسوسة فقط، ما دام الأمر كذلك لا مجال للحكم بأن قوله تعالى: ﴿يَكَادُ زَيْتُهَا يُضِيٓءُ﴾ من باب الغلو المقرب إلى الصحة بـ«كاد».

(٣) انظر: النكت، للرماني، ضمن، ثلاث رسائل في إعجاز القرآن: ١٠٤، المثل =

ومبالغة بالصيغة: وصيغ المبالغة: «فعلان» كالرحمن، و«فعيل» كالرحيم، و«فعَّال» كالتواب والغفار، والقهار، و«فعول» كغفور، وشكور، وودود/ [١٧٤ب/ح] و«فعل» كحذر، وفرح، و«فُعال» بالتخفيف كعجاب، وبالتشديد ككُبَّار، و«فعل» كلبد وكبر، و«فُعلى» كالعليا، والحسنى، والشورى[(١)].

فائدة:

الأكثر على أن «فعلان» أبلغ من «فعيل»، ومن ثم قيل: «الرحمن» أبلغ من «الرحيم»[(٢)]، ونصره السهيلي بأنه ورد على صيغة التثنية، والتثنية تضعيف، فكأن البناء تضاعف فيه الصفة[(٣)].

وذهب ابن الأنباري إلى أن «الرحيم» أبلغ من «الرحمن»[(٤)]. ورجحه ابن عساكر بتقديم «الرحمن» عليه، وبأنه جاء على صيغة الجمع، كعبيد، وهو أبلغ

= السائر: ٢/ ٢٧٩ ـ ٢٨١، بديع القرآن: ٥٤ ـ ٥٦، الخصائص، لابن جني: ٣/ ٢٦٤ ـ ٢٦٥، عروس الأفراح، ضمن، شروح التلخيص: ٤/ ٣٦٧ ـ ٣٦٨، الإتقان: ٣/ ٢٨٢، معترك الأقران: ١/ ٤١٢، مفتاح السعادة: ٢/ ٣٤٨.

(١) انظر: المراجع السابقة.

(٢) انظر: البرهان، للزركشي: ٢/ ٥٠٢، ٥٠٤، وفيه قال: أما «فعلان» فهو أبلغ من «فعيل»، ومن ثم قيل: «الرحمن» أبلغ من «الرحيم». ثم قال: وما ذكرناه من أن «الرحمن» أبلغ ذهب إليه أبو عبيد، والزمخشري، وغيرهما، وحكاه ابن عساكر في «التكميل والإفهام» عن الأكثرين». وانظر: قول الزمخشري حول ذلك في الكشاف: ١/ ٦. وانظر كذلك: التبيان، للعكبري: ١/ ٤، حيث قال: «الرحمن» من أبنية المبالغة، وفي «الرحيم» مبالغة أيضاً. إلا أن فعلاناً أبلغ من فعيل.

وانظر: البحر المحيط: ١/ ١٦ ـ ١٧، وفيه قال أبو حيان: «الرحمن الرحيم» قيل: دلالتهما واحد، نحو ندمان ونديم، وقيل: معناهما مختلف: الرحمن أكثر مبالغة. وقيل: الرحيم أكثر مبالغة»، ثم قال: والذي يظهر أن جهة المبالغة مختلفة فلذلك جمع بينهما، فلا يكون من باب التوكيد، فمبالغة فعلان من غضبان وسكران من حيث الامتلاء والغلبة، ومبالغة فعيل من حيث التكرار والوقوع بمحال الرحمة.

(٣) انظر: رأي السهيلي في نتائج الفكر: ٥٤. وقد نقله عنه الزركشي والسيوطي في البرهان: ٢/ ٥٠٥، الإتقان: ٣/ ٢٨٣، معترك الأقران: ١/ ٤١٢.

(٤) انظر ذلك في: البرهان: ٢/ ٥٠٥، حيث حكى الزركشي ما ذهب إليه ابن الأنباري من أن الرحيم أبلغ من الرحمن، ونسبه إليه في كتابه «الزاهر».

وكذلك انظر: الإتقان: ٣/ ٢٨٣، معترك الأقران: ١/ ٤١٣.

من صيغة التثنية[1].

وذهب قطرب إلى أنهما سواء[2].

فائدة:

ذكر البرهان الرشيدي[3] أن صفات الله تعالى التي على صيغة المبالغة كلها مجاز؛ لأنها موضوعة للمبالغة ولا مبالغة فيها؛ لأن المبالغة أن تثبت للشيء أكثر مما هو له، وصفاته تعالى متناهية في الكمال لا يمكن المبالغة فيها[4].

وأيضاً: فالمبالغة تكون في صفات تقبل الزيادة والنقصان، وصفات الله تعالى منزهة عن ذلك[5]. واستحسنه الشيخ تقي الدين السبكي[6].

---

(١) انظر: البرهان: ٢/ ٥٠٥، حيث حكى ترجيح ابن عساكر، ووجوه الترجيح، ثم قال: ولو كان أبلغ لكان متأخراً عنه؛ لأنهم في كلامهم إنما يخرجون من الأدنى إلى الأعلى. كذلك انظر: المرجعين الأخيرين.

(٢) انظر رأي قطرب في: تفسير القرطبي: ١/ ١٠٥، المراجع الثلاثة السابقة. **قلت:** قول قطرب وغيره إنهما سواء قول فاسد؛ لأنه لو كان كذلك لتساويا في التقديم والتأخير، وهو ممتنع، وأيضاً: فإن لكل كلمة منهما معنى لا تؤدي الأخرى منهما عنها. انظر تفصيل ذلك في: تفسير الطبري: ١/ ١٢٦ وما بعدها، البرهان: ٢/ ٥٠٦.

(٣) إبراهيم بن لاجين الأغَرِي، فقيه شافعي نحوي، تفقه على علم الدين العراقي، ولد سنة ثلاث وسبعين وستمائة. وذكره أبو المعالي فيمن توفي شهر شوال سنة تسع وأربعين وسبعماية. الوفيات: ٢/ ١٠٥، وطبقات الشافعية الكبرى: ٩/ ٣٩٩. (المدقق).

(٤) انظر ذلك في: البرهان، للزركشي: ٢/ ٥٠٧، عروس الأفراح، ضمن، شروح التلخيص: ٤/ ٣٦٨، الإتقان: ٣/ ٢٨٣، معترك الأقران: ١/ ٤١٣.

(٥) انظر ذلك أيضاً في المراجع السابقة.

(٦) انظر: عروس الأفراح، ضمن، شروح التلخيص: ٤/ ٣٦٨، حيث أورد بهاء الدين السبكي قول البرهان الرشيدي ثم قال: «... وعرضت هذا الكلام على الوالد فاستحسنه».

قلت: ما ذكره البرهان الرشيدي، واستحسنه السبكي مبني على مفهوم معنى المبالغة وما يقترن بها من إفراط وادعاء وكذب، الأمر الذي حملهم على القول بأن ما جاء من صفات لله تعالى على صيغة المبالغة مجاز، وهو قول مخالف لمنهج أهل السنة والجماعة في باب الصفات، حيث يثبتون لله تعالى ما أثبته لنفسه وما أثبته له رسوله ﷺ من الصفات حقيقة على الوجه اللائق به تعالى.

علماً أن دلالة المبالغة في اللغة ـ على الوجه الصحيح ـ لا تعني ما اقترن بها من إفراط وادعاء وكذب وإسراف، وإنما يعني بها بلوغ الغاية والنهاية في تأدية المعنى المراد.

انظر: تهذيب اللغة: ٨/ ١٣٩، مادة: (بلغ)، اللسان: ٨/ ٤١٩ ـ ٤٢٠، مادة: (بلغ)، =

وقال الزركشي في «البرهان»: التحقيق أن صيغ المبالغة قسمان:

أحدهما: ما تحصل المبالغة فيه بحسب زيادة الفعل.

والثاني: بحسب تعدد المفعولات. ولا شك أن تعددها لا يوجب[1] للفعل زيادة؛ إذ الفعل الواحد قد يقع على جماعة متعددين، وعلى هذا القسم تنزل صفاته تعالى، ويرتفع الإشكال[2].

ولهذا قال بعضهم في «حكيم» معنى المبالغة في: تكرار حكمة[3] بالنسبة إلى الشرائع[4].

وقال في الكشاف: المبالغة في «التواب» للدلالة على كثرة من يتوب عليه من عباده، أو لأنه بليغ في قبول التوبة، نزل صاحبها منزلة من لم يذنب قط لسعة كرَمه[5].

وقد أورد بعض الفضلاء سؤالاً على قوله تعالى: ﴿وَٱللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ﴾ [البقرة: ٢٨٤]، وهو أن «قدير» من صيغ المبالغة، فيستلزم الزيادة على معنى قادر؛ والزيادة على معنى قادر محال؛ إذ الإيجاد من واحد لا يمكن فيه التفاضل باعتبار كل فرد[6] فرد[7].

وأجيب: بأن المبالغة لما تعذر حملها على كل فرد[8]، وجب صرفها إلى مجموع الأفراد التي دل السياق عليها؛ فهي بالنسبة إلى كثرة المتعلق لا الوصف[9].

= أساس البلاغة، مادة: (بلغ)، تأويل مشكل القرآن، لابن قتيبة: ١٦٧ ـ ١٦٨.

(١) في الأصل: «توجب» وما أثبته من (ح).

(٢) انظر: البرهان: ٢/ ٥٠٧.

(٣) في الأصل: «حكمة» وما أثبته من (ح).

(٤) ذكر ذلك: الزركشي في البرهان: ٢/ ٥٠٧، والسيوطي في الإتقان: ٣/ ٢٨٣، معترك الأقران: ١/ ٤١٣.

(٥) الكشاف: ٤/ ٣٧٤، في تفسير سورة [الحجرات: ١٢].

(٦) هكذا في الأصل، وفي (ح): بدون تكرار لفظ: «فرد».

(٧) البرهان، للزركشي: ٢/ ٥٠٨، الإتقان: ٣/ ٢٨٣، معترك الأقران: ١/ ٤١٣.

(٨) في الأصل فيه تكرار لفظ: «فرد» وما أثبته من (ح).

(٩) انظر: المراجع السابقة. قلت: هذا جواب غير كاف. والأولى أن يقال: إن مفهوم المبالغة هو الدلالة على الوصول إلى الغاية، والتناهي في أداء المعنى. وكل ما سبق من =

المطابقة:

وتسمى الطباق[1]، وهي الجمع بين متضادين في الجملة[2]، وهو قسمان: حقيقي، ومجازي، والثاني يسمى التكافؤ ولكل منهما إما لفظي أو معنوي، وإما طباق إيجاب أو سلب[3].

فمن أمثلة ذلك قوله تعالى: ﴿فَلْيَضْحَكُواْ قَلِيلًا وَلْيَبْكُواْ كَثِيرًا﴾ [التوبة: ٨٢][4]،

= كلام مبني على التنائي عن مفهوم المبالغة الأصلي في الدلالة على الوصول إلى الغاية والتناهي في أداء المعنى، إلى التجاوز بها عن النهاية، إلى الكذب والادعاء، والإسراف. وهذا مجانب للصواب.

(١) والتطبيق، والتضاد، والتكافؤ ـ أيضاً ـ قال الخليل بن أحمد: يقال: «طابقت بين الشيئين» إذا جمعت بينهما على حذور واحد.

نقل ذلك عنه ابن المعتز في كتاب البديع: ٣٦، وفي العمدة: ٢/ ٦.

(٢) انظر: الصناعتين: ٣٠٧، حيث قال أبو هلال العسكري في تعريفهما: «قد أجمع الناس أن المطابقة في الكلام هي: الجمع بين الشيء وضده في جزء من أجزاء الرسالة أو الخطبة أو البيت من بيوت القصيدة»، ثم قال: «وخالفهم قدامة فقال: المطابقة إيراد لفظتين متشابهتين في البناء والصيغة مختلفتين في المعنى»، ثم قال: «وسمى الجنس الأول التكافؤ». وقال ابن رشيق في العمدة: ٢/ ٥: «المطابقة عند جميع الناس: جمعك بين الضدين في الكلام أو بيت شعر، إلا قدامة ومن اتبعه؛ فإنهم يجعلون اجتماع المعنيين في لفظة واحدة مكررة طباقاً».

ثم نقل ابن رشيق تعريف الرماني للمطابقة وهو: «مساواة المقدار من غير زيادة ولا نقصان»، وقال: «هذا أحسن قول سمعته في المطابقة وأجمعه من غيره، لفائدة وهي: اشتماله على أقوال الفريقين وقدامة جميعاً. انظر ذلك في: العمد: ٢/ ٦ ـ ٧.

وقال الخفاجي في سر الفصاحة: «وقد سمي أصحاب صناعة الشعر المتضاد من معاني الألفاظ المطابق». ثم قال: «وسماه أبو الفرج قدامة بن جعفر الكاتب: المتكافئ، وأنكر ذلك عليه أبو القاسم الحسن ابن بشر... إلى آخر كلامه». انظر تفصيل ذلك في: ١٨٨.

المثل السائر، لابن الأثير: ٣/ ١٧١ وما بعدها، فقد فصل القول في ذلك. وفي الطراز أيضاً: ٢/ ٣٧٧ ـ ٣٧٨. وانظر أيضاً في ذلك: أسرار البلاغة للجرجاني: ١٥، البديع في البديع، لابن منقذ: ٦٣، مفتاح العلوم، للسكاكي: ٢٠٠، نهاية الإيجاز، للرازي: ٢٨٥، شرح الكافية البديعية: ٧٢.

(٣) انظر: بديع القرآن، لابن أبي الإصبع: ٣١ ـ ٣٣، تحرير التحبير: ١١١، وسماه الطباق. والإيضاح، للقزويني: ٤٨٠، التلخيص وشروحه: ٤/ ٢٩٠، الفوائد المشوق: ٢١٦، البرهان، للزركشي: ٣/ ٤٥٥، خزانة الأدب، لابن حجة: ١/ ١٥٦ ـ ١٦٠، الإتقان: ٣/ ٢٨٤، معترك الأقران: ١/ ٤١٤.

(٤) فطابق بين الضحك والبكاء، والقليل والكثير. انظر: الطراز: ٢/ ٣٧٩، البرهان: ٣/ ٤٥٥.

﴿وَأَنَّهُۥ هُوَ أَضۡحَكَ وَأَبۡكَىٰ ﴿٤٣﴾ وَأَنَّهُۥ هُوَ أَمَاتَ وَأَحۡيَا ﴿٤٤﴾﴾ [النجم: ٤٣، ٤٤](١)، ﴿لِّكَيۡلَا تَأۡسَوۡاْ عَلَىٰ مَا فَاتَكُمۡ وَلَا تَفۡرَحُواْ بِمَآ ءَاتَىٰكُمۡۗ﴾ [الحديد: ٢٣](٢)، ﴿وَتَحۡسَبُهُمۡ أَيۡقَاظٗا وَهُمۡ رُقُودٞۚ﴾ [الكهف: ١٨].

ومن أمثلة المجاز قوله تعالى: ﴿أَوَمَن كَانَ مَيۡتٗا فَأَحۡيَيۡنَٰهُ﴾ [الأنعام: ١٢٢] أي: ضالًّا فهديناه(٣). ومن أمثلة طباق السلب(٤) قوله تعالى: ﴿تَعۡلَمُ مَا فِي نَفۡسِي وَلَآ أَعۡلَمُ مَا فِي نَفۡسِكَۚ﴾ [المائدة: ١١٦](٥)، ﴿فَلَا تَخۡشَوُاْ ٱلنَّاسَ وَٱخۡشَوۡنِ﴾ [المائدة: ٤٤](٦).

ومن أمثلة المعنوي، قوله تعالى: ﴿إِنۡ أَنتُمۡ إِلَّا تَكۡذِبُونَ ﴿١٥﴾ قَالُواْ رَبُّنَا يَعۡلَمُ إِنَّآ إِلَيۡكُمۡ لَمُرۡسَلُونَ ﴿١٦﴾﴾ [يس]. معناه: ربنا يعلم إنا لصادقون(٧). ﴿جَعَلَ لَكُمُ ٱلۡأَرۡضَ فِرَٰشٗا وَٱلسَّمَآءَ بِنَآءٗ﴾ [البقرة: ٢٢]، قال أبو علي الفارسي: لما كان البناء [٢٧٧ب/هـ] رفعاً/ للمبنى قوبل بالفراش الذي هو على خلاف البناء(٨).

---

(١) قال ابن أبي الإصبع: «فانظر إلى فضل هذا الطباق كيف جمع إلى الطباق البليغ، والتسجيع الفصيح، لمجيء المناسبة التامة في فواصل الآي».
بديع القرآن: ٣٣.
وقال أبو هلال العسكري بعد أن ذكر الآيتين: «وقد تنازع الناس هذا المعنى» ثم أورد أمثلة من الشعر على ذلك، ثم قال بعد ذلك: «فلم يقرب أحد من لفظ القرآن في اختصاره وصفاته، ورونقه وبهاؤه، وطلاوته ومائه، وكذلك جميع ما في القرآن من الطباق». الصناعتين: ٣٠٨ ـ ٣٠٩.

(٢) فقابل الفرح بالحزن في قوله: «تأسوا». انظر: المثل السائر: ٣/ ١٧٢، الطراز: ٢/ ٣٧٩.

(٣) انظر ذلك في: بديع القرآن: ٣٢، البديع في البديع، لابن منقذ: ٦٣، الإيضاح، للقزويني: ٤٧٨.

(٤) طباق السلب: هو الجمع بين فعلي مصدر واحد، مثبت ومنفي، أو أمر ونهي». الإيضاح، للقزويني: ٤٨٠.

(٥) طابق بين «تعلم» المثبت، وبين «لا أعلم» المنفي.

(٦) هنا طابق بين «لا تخشوا» المنفي، وبين «اخشون» المثبت.

(٧) البرهان، للزركشي: ٣/٤٥٦، معترك الأقران: ١/ ٤١٤ ـ ٤١٥، الإتقان: ٣/ ٢٨٤.

(٨) لم أجد قوله فيما رأيت من كتبه.
وقد نقله عنه الزركشي في البرهان: ٣/٤٥٦، والسيوطي في الإتقان: ٣/ ٢٨٤، وفي معترك الأقران: ١/ ٤١٥.

ومنه نوع يسمى الطباق الخفي، كقوله تعالى: ﴿مِّمَّا خَطِيٓـَٔـٰتِهِمْ أُغْرِقُوا۟ فَأُدْخِلُوا۟ نَارًا﴾ [نوح: ٢٥][1]؛ لأن الفرق من صفات [الماء][2]، فكأنه جمع بين الماء والنار[3].

قال ابن منقذ[4]: وهي أخفى مطابقة في القرآن[5].

وقال ابن المعتز[6]: من أملح الطباق وأخفاه قوله تعالى: ﴿وَلَكُمْ فِى ٱلْقِصَاصِ حَيَوٰةٌ﴾ [البقرة: ١٧٩]؛ لأن معنى القصاص: القتل، فصار القتل سبب الحياة[7].

وكذا قوله تعالى: ﴿أَشِدَّآءُ عَلَى ٱلْكُفَّارِ رُحَمَآءُ بَيْنَهُمْ﴾ [الفتح: ٢٩] فإن الرحمة وإن لم تكن مقابلة للشدة لكنها مبنية على اللين الذي هو ضد الشدة[8].

---

(١) الشاهد فيها: المطابقة بين: «أغرقوا»، و«أدخلوا ناراً».

(٢) في الأصل: «النار» وما أثبته من (ح).

(٣) البرهان: ٣/ ٤٥٧، خزانة ابن حجة: ١/ ١٦٠، الإتقان: ٣/ ٢٨٥، معترك الأقران: ١/ ٤١٥.

(٤) هو: أسامة بن مرشد بن علي بن مقلد بن نصر بن منقذ الكناني، أبو الحارث، وأبو المظفر، شاعر، أديب متصرف في فنون النظم والنثر. له مصنفات عديدة، منها: كتاب الآداب، ط، البديع في البديع ط. وغيرهما. ولد (٤٨٨هـ، ت٥٨٤هـ).
معجم الأدباء: ٥/ ١٨٨، تهذيب ابن عساكر: ٢/ ٤٠٠، الوفيات: ١/ ١٩٥ ـ ٢٠١.

(٥) البديع في البديع: ٦٤. وانظر: البرهان: ٣/ ٤٥٧، خزانة ابن حجة: ١/ ١٦٠، الإتقان: ٣/ ٢٨٥، معترك الأقران: ١/ ٤١٥.

(٦) هو: عبد الله بن محمد المعتز بالله بن المتوكل بن المعتصم بن الرشيد العباسي، أبو العباس: الشاعر المبدع خليفة يوم وليلة. له مصنفات منها: كتاب البديع في نقد الشعر، ط، الآداب، الجامع في الغناء، طبقات الشعراء. ولد (٢٤٧هـ، ت٢٩٦هـ).
الأغاني: ١٠/ ٣٧٤، تاريخ بغداد: ١٠/ ٩٥، فوات الوفيات: ٢/ ٢٣٩ ـ ٢٤٦، شذرات الذهب: ٢/ ٢٢١، أشعار أولاد الخلفاء: ١٠٧ ـ ٢٩٦، معاهد التنصيص: ٢/ ٣٨ ـ ٤٧.

(٧) انظر: البديع، لابن المعتز: ٣٦، لكنه لم يذكر سوى الآية. وقد نسب هذا القول لابن المعتز: الزركشي في البرهان: ٣/ ٤٥٧. والسيوطي في الإتقان: ٣/ ٢٨٥، معترك الأقران: ١/ ٤١٥. وانظر: العمدة: ٢/ ٩، لابن رشيق حيث قال فيها: وعد ابن المعتز من المطابقة قول الله تعالى: ﴿وَلَكُمْ فِى ٱلْقِصَاصِ حَيَوٰةٌ﴾، لأن معناه: «القتل أنفى للقتل»، فصار القتل سبب الحياة، وهذا من أملح الطباق وأخفاه».

(٨) انظر: الإيضاح: ٤٨٣، التلخيص وشروحه: ٤/ ٢٩٤، خزانة الأدب لابن حجة: ١/ ١٥٩، الإتقان: ٣/ ٢٨٥، معترك الأقران: ١/ ٤١٥.

ونحو قوله تعالى: ﴿وَمِن رَّحْمَتِهِۦ جَعَلَ لَكُمُ ٱلَّيْلَ وَٱلنَّهَارَ لِتَسْكُنُواْ فِيهِ وَلِتَبْتَغُواْ مِن فَضْلِهِۦ﴾ [القصص: ٧٣]، فإن ابتغاء الفضل وإن لم يكن مقابلاً للسكون، لكنه يستلزم الحركة المضادة للسكون[١].

ترصيع الكلام[٢]:

ومنه[٣] نوع يسمى ترصيع الكلام، وهو اقتران الشيء بما يجتمع معه في قدر مشترك[٤]، كقوله تعالى: ﴿إِنَّ لَكَ أَلَّا تَجُوعَ فِيهَا وَلَا تَعْرَىٰ ﴿١١٨﴾ وَأَنَّكَ لَا تَظْمَؤُاْ فِيهَا وَلَا تَضْحَىٰ ﴿١١٩﴾﴾ [طه: ١١٨، ١١٩]، وجاء بالجوع مع العري، وبابه [أن][٥] يكون مع الظمأ، وبالضحى مع الظمأ، وبابه [أن][٦] يكون مع العرى، [لكن الجوع][٥] والعري اشتركا في الخلو؛ فالجوع خلو البطن من الطعام، والعري خلو الظاهر من اللباس[٧].

والضحى والظمأ اشتركا في الاحتراق، فالظمأ احتراق الباطن من العطش، والضحى احتراق الظاهر من حر الشمس[٨].

المقابلة:

ومنه[٩] نوع يسمى المقابلة؛ وهو أن يذكر ....

---

(١) انظر: الإيضاح: ٤٨٣، البرهان: ٣/٤٥٦، عروس الأفراح، ضمن، شروح التلخيص: ٤/ ٢٩٤ ـ ٢٩٥. وانظر: الإتقان: ٣/ ٢٨٥، معترك الأقران: ١/ ٤١٥.

(٢) راجع: .... من هذا النوع فقد تقدم الكلام عن الترصيع.

(٣) أي: من أنواع الطباق، ومعنى ذلك: أنه إذا اجتمع الترصيع مع الطباق كان ذلك زيادة حسنة. كما في قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلْأَبْرَارَ لَفِى نَعِيمٍ ﴿١٣﴾ وَإِنَّ ٱلْفُجَّارَ لَفِى جَحِيمٍ ﴿١٤﴾﴾ [الانفطار: ١٣، ١٤]. ففي قوله: ﴿نَعِيمٍ﴾ و﴿جَحِيمٍ﴾ ترصيع ومطابقة.

انظر: التبيان، للطيبي: ٥٠١ ـ ٥٠٢، خزانة الأدب، لابن حجة: ٢/ ٤٠٩.

(٤) انظر: الإتقان: ٣/ ٢٨٥، معترك الأقران: ١/ ٤١٥، مفتاح السعادة: ٢/ ٣٤٨.

(٥) زيادة مني يقتضيها السياق.

(٦) زيادة من (ح).

(٧) المراجع السابقة.

(٨) المراجع السابقة.

(٩) أي: من الطباق. هذا رأي لبعض علماء البلاغة.

انظر: العمدة، لابن رشيق: ٢/ ١٥، سر الفصاحة، للخفاجي: ٢٠٠، فإنه يرى أن =

لفظان[1] فأكثر ثم يذكر أضدادها على الترتيب[2].

والفرق بين الطباق والمقابلة [أن][3] الطباق لا يكون إلا بالأضداد، والمقابلة بالأضداد وبغيرها[4].

= المقابلة تسمى مطابقة، والإيضاح، للقزويني: ٤٨٥، فإنه يرى أن المقابلة داخلة في المطابقة. والتلخيص وشروحه: ٤/ ٢٩٦، الطراز: ٢/ ٣٧٧ ـ ٣٧٨، الإتقان: ٣/ ٢٨٥.

وبعضهم يرى خلاف ذلك. قال ابن حجة: أدخل جماعة المقابلة في المطابقة، وهو غير صحيح، فإن المقابلة أعم من المطابقة، إلى آخر كلامه». انظر: خزانة الأدب، لابن حجة: ١/ ١٢٩.

وابن الأثير جعل الطباق أحد أنواع المقابلة. انظر: المثل السائر: ٣/ ١٧٢، الجامع الكبير: ٢١٢، وفيه قال: اعلم أن الأليق أن يسمى هذا النوع المقابلة. . . . وقد حكاه عنه في الفوائد المشوق: ٢٢٠، البرهان: ٣/ ٤٥٨.

(١) في الأصل وفي (ح): «نوع» والصواب ما أثبت لاقتضاء السياق ذلك.

(٢) انظر: الصناعتين: ٢٣٧، العمدة، لابن رشيق: ٢/ ١٥، حيث قال: «المقابلة بين التقسيم والطباق، وهي تتصرف في أنواع كثيرة، وأصلها ترتيب الكلام على ما يجب، فيعطي أول الكلام ما يليق به أولاً، وآخره ما يليق به آخراً. . .»، ثم قال: «وأكثر ما تجيء المقابلة في الأضداد، فإذا جاوز الطباق ضدين كان مقابلة». وانظر أيضاً: سر الفصاحة: ٢٩٩ ـ ٣٠٠، البديع في البديع، لابن منقذ: ١٨٨، نهاية الإيجاز، للرازي: ٢٨٦، فإنه قال في تعريفها: «هي أن تجمع بين شيئين متوافقين وبين ضديهما». ومفتاح العلوم: ٢٠٠، المثل السائر: ٣/ ١٧٢، بديع القرآن، لابن أبي الإصبع: ٣١، تحرير التحبير: ١٧٩، التلخيص وشروحه: ٤/ ٢٩٧، الإيضاح، للقزويني: ٤٨٥، فإنه قال: «المقابلة: هي أن يؤتى بمعنيين متوافقين، أو معان متوافقة، ثم يقابلهما أو يقابلها على الترتيب». ثم قال: «والمراد بالتوافق خلاف التقابل».

وانظر أيضاً: التبيان، للطيبي: ٣٤٦، الطراز: ٢/ ٣٧٨ وما بعدها، شرح الكافية البديعية: ٧٥، الفوائد المشوق: ٢١٨، البرهان: ٣/ ٤٥٨، خزانة الأدب، لابن حجة: ١/ ١٢٩، الإتقان: ٣/ ٢٨٥، معترك الأقران: ١/ ٤١٦، مفتاح السعادة: ٢/ ٣٤٨.

(٣) زيادة مني يقتضيها السياق.

(٤) انظر: بديع القرآن: ٣٢، وذكر ابن أبي الإصبع وجهاً آخر في الفرق بينهما وهو: أن الطباق لا يكون إلا بالجمع بين ضدين فذّين فقط، والمقابلة لا تكون إلا بما زاد على الضدين من الأربعة إلى العشرة.

وانظر وجهَي الفرق بين الطباق والمقابلة أيضاً في: تحرير التحبير: ١٧٩، الفوائد المشوق: ٢١٩ ـ ٢٢٠، البرهان: ٣/ ٤٥٨، خزانة الأدب، لابن حجة: ١/ ١٢٩، مفتاح السعادة: ٢/ ٣٤٨.

قال السكاكي: ومن خواص المقابلة أنه إذا شرط في الأول أمر شرط في الثاني ضده[1]، كقوله تعالى: ﴿فَأَمَّا مَنْ أَعْطَىٰ وَاتَّقَىٰ ۝٥ . . .﴾[2] الآيات، قابل بين الإعطاء والبخل، والاتقاء والاستغناء، والتصديق والتكذيب، والعسر واليسر، ولما جعل التيسير في الأول مشتركاً بين الإعطاء والاتقاء، والتصديق جعل ضده ـ وهو التعسير ـ مشتركاً بين أضدادها[3].

وقال بعضهم: المقابلة إما لواحد بواحد وذلك قليل جداً[4]، كقوله تعالى: ﴿لَا تَأْخُذُهُۥ سِنَةٌ وَلَا نَوْمٌ﴾ [البقرة: ٢٥٥]. أو اثنين باثنين، كقوله تعالى: ﴿فَلْيَضْحَكُوا قَلِيلًا وَلْيَبْكُوا كَثِيرًا﴾ [التوبة: ٨٢][5]، أو ثلاثة بثلاثة، كقوله تعالى: ﴿يَأْمُرُهُم بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَاهُمْ عَنِ الْمُنكَرِ وَيُحِلُّ لَهُمُ الطَّيِّبَاتِ وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ الْخَبَائِثَ﴾ [الأعراف: ١٥٧][6]/، ﴿وَاشْكُرُوا لِي وَلَا تَكْفُرُونِ﴾ [البقرة: ١٥٢] أو [١٧٤/أ/ح]

---

(١) مفتاح العلوم: ٢٠٠. وانظر ذلك أيضاً في: نهاية الإيجاز، للرازي: ٢٨٦، حيث قال بعد تعريفه للمقابلة: «. . . ثم إذا شرطتهما بشرط وجب أن تشرط ضديهما بضد ذلك الشرط». وكذلك انظر: التبيان، للطيبي: ٣٤٦، الفوائد المشوق: ٢١٨.

(٢) في الأصل وفي (ح): «الآيتين» والصواب ما أثبت لاقتضاء السياق ذلك. والآيات بتكملتها: ﴿فَأَمَّا مَنْ أَعْطَىٰ وَاتَّقَىٰ ۝٥ وَصَدَّقَ بِالْحُسْنَىٰ ۝٦ فَسَنُيَسِّرُهُ لِلْيُسْرَىٰ ۝٧ وَأَمَّا مَنْ بَخِلَ وَاسْتَغْنَىٰ ۝٨ وَكَذَّبَ بِالْحُسْنَىٰ ۝٩ فَسَنُيَسِّرُهُ لِلْعُسْرَىٰ ۝١٠﴾ [الليل: ٥ ـ ١٠].

(٣) انظر: مفتاح العلوم: ٢٠٠، نهاية الإيجاز، للرازي: ٢٨٦، فإنه قال بعد أن ذكر الآيات: «فلما جعل التيسير مشتركاً بين الإعطاء والاتقاء والتصديق، جعل ضده وهو التعسير مشتركاً بين أضداد تلك الأمور، وهو المنع والاستغناء والتكذيب».

وانظر كذلك: الإيضاح: ٤٨٧ ـ ٤٨٨، التلخيص وشروحه: ٤/ ٢٩٨ ـ ٣٠١، خزانة الأدب، لابن حجة: ١/ ١٣١، معترك الأقران: ١/ ٤١٦، الإتقان: ٣/ ٢٨٥.

قلت: في الآيات: [الليل: ٥ ـ ١٠]: «التقابل بين الجمع ظاهر، إلا بين «اتقى» و«استغنى» وليس المراد بالاستغناء كثرة المال والغنى، بل الاستغناء والزهد فيما عند الله، وهو مقابل للتقوى، فإن الزهد فيما عند الله يستلزم عدم التقوى، فيكون عدم الاتقاء الذي تتم به المقابلة باعتبار لازمه.

(٤) الإتقان: ٣/ ٢٨٦، معترك الأقران: ١/ ٤١٦.

(٥) فهذا فيه مقابلتان: الضحك بالبكاء، والقليل بالكثير. انظر: الطراز: ٢/ ٣٧٩، الإيضاح، للقزويني: ٤٨٥، البرهان: ٣/ ٤٦٤، خزانة الأدب، لابن حجة: ١/ ١٣٠، الإتقان: ٣/ ٢٨٦.

(٦) المقابلات الثلاث هي: الأمر بالنهي، والمعروف بالمنكر، وتحليل الطيبات بتحريم الخبائث.

أربعة بأربعة، كقوله تعالى: ﴿فَأَمَّا مَنْ أَعْطَىٰ...﴾ [الليل: ٥] الآيات[١].

أو خمسة بخمسة، كقوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَسْتَحْيِۦٓ...﴾ [البقرة: ٢٦] الآية وما بعدها[٢]. قابل بين «بعوضة فما فوقها»[٣] وبين «فأما الذين آمنوا» و«أما الذين كفروا»، وبين «يضل» و«يهدي»، وبين «ينقضون» و«ميثاقه»، وبين «يقطعون» و«أن يوصل»[٤].

أو ستة بستة، كقوله تعالى: ﴿زُيِّنَ لِلنَّاسِ حُبُّ ٱلشَّهَوَٰتِ...﴾ [آل عمران: ١٤] الآية، ثم قال: ﴿قُلْ أَؤُنَبِّئُكُم...﴾ [آل عمران: ١٥] الآية. قابل الجنات، والأنهار، والخلد، والأزواج، والتطهير، والرضوان، [إزاء][٥] النساء، والبنين، والذهب، والفضة، والخيل المسومة، والأنعام، والحرث[٦].

وقسم آخر المقابلة إلى ثلاثة أنواع: نظيري، ونقيضي، وخلافي[٧].

مثال الأول: مقابلة السنة بالنوم في الآية الأولى[٨]، فإنهما جميعاً من باب الرقاد المقابل باليقظة. في قوله تعالى: ﴿وَتَحْسَبُهُمْ أَيْقَاظًا وَهُمْ رُقُودٌ﴾ [الكهف: ١٨]، وهذا مثال الثاني[٩]؛ فإنهما نقيضان[١٠].

ومثال[١١] الثالث: مقابلة الشر بالرشد. في قوله تعالى: ﴿وَأَنَّا لَا نَدْرِىٓ أَشَرٌّ أُرِيدَ بِمَن فِى ٱلْأَرْضِ أَمْ أَرَادَ بِهِمْ رَبُّهُمْ رَشَدًا ﴿١٠﴾﴾ [الجن: ١٠]، فإنهما خلافيان[١٢]

---

(١) في الأصل وفي (ح): «الآيتين» والأولى ما أثبت لمناسبة السياق له.
انظر: الإيضاح، للقزويني: ٤٨٦، البرهان: ٣/ ٤٦٤، خزانة الأدب، لابن حجة: ١/ ١٣١.

(٢) في الأصل وفي (ح): «الآيات» والأنسب ما أثبت.

(٣) للدلالة على الحقير والكبير، وهو من المقابلة الخفية، وهو الأول في الآية من الخمسة.

(٤) انظر: البرهان: ٣/ ٤٦٤، الإتقان: ٣/ ٢٨٦، معترك الأقران: ١/ ٤١٦.

(٥) في الأصل وفي (ح): «بين» والأولى ما أثبت لمناسبة السياق له.

(٦) الإتقان: ٣/ ٢٨٦، معترك الأقران: ١/ ٤١٧. وانظر: البرهان: ٣/ ٤٦٤ ـ ٤٦٥.

(٧) انظر: البرهان: ٣/ ٤٥٨، الإتقان: ٣/ ٢٨٦، معترك الأقران: ١/ ٤١٧.

(٨) وهي قوله تعالى: ﴿لَا تَأْخُذُهُۥ سِنَةٌ وَلَا نَوْمٌ﴾ [البقرة: ٢٥٥].

(٩) وهو النقيضي.

(١٠) انظر: البرهان: ٣/ ٤٥٩، الإتقان: ٣/ ٢٨٦، معترك الأقران: ١/ ٤١٧.

(١١) في الأصل وفي (ح): «ويقال» والصواب ما أثبت لمناسبة المقام.

(١٢) في الأصل وفي (ح): «خلافان» والأولى ما أثبت.

[١٢٧٧/هـ] لا نقيضان، فإن نقيض الشر الخير، والرشد الغي[١]/ .

مراعاة النظير[٢]:

ويسمى التناسب والتوفيق[٣]، وهو جمع أمر وما يناسبه لا بالتضاد[٤]، نحو قوله تعالى: ﴿ٱلشَّمْسُ وَٱلْقَمَرُ بِحُسْبَانٍ﴾ [الرحمن: ٥]، فجمع بين الشمس والقمر لأجل المناسبة[٥].

قال في تلخيص المفتاح: ومنها ما يسميه بعضهم تشابه الأطراف، وهو أن يختم الكلام بما يناسب ابتداءه في المعنى[٦]، نحو: ﴿لَّا تُدْرِكُهُ ٱلْأَبْصَٰرُ وَهُوَ يُدْرِكُ ٱلْأَبْصَٰرَ وَهُوَ ٱللَّطِيفُ ٱلْخَبِيرُ ﴿١٠٣﴾﴾ [الأنعام: ١٠٣].

قال شارحه السعد في مطوله: فإن اللطيف يناسب كونه غير مدرك بالأبصار والخبير يناسب كونه مدركاً للأشياء؛ لأن المدرك للشيء يكون خبيراً به[٧].

قال[٨]: وقد يكون خفياً كقوله تعالى: ﴿إِن تُعَذِّبْهُمْ فَإِنَّهُمْ عِبَادُكَ وَإِن تَغْفِرْ لَهُمْ فَإِنَّكَ أَنتَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ ﴿١١٨﴾﴾ [المائدة: ١١٨]، فإن قوله: «إن تغفر لهم»، يوهم أن الفاصلة «الغفور الرحيم»، لكن يعرف[٩] بعد التأمل، إن الواجب هو: «العزيز الحكيم»؛ لأنه لا يغفر لمن يستحق [العذاب][١٠] إلا من ليس فوقه

---

(١) انظر: المراجع السابقة.

(٢) هذا النوع من أنواع البديع غير موجود في نسخة (ح).

(٣) والائتلاف والتلفيق أيضاً. انظر: شروح التلخيص: ٤/ ٣٠١، المطول: ٤٢٠.

(٤) تلخيص المفتاح، للقزويني: ٣٥٤. وانظر: شروح التلخيص: ٤/ ٣٠١، الإيضاح: ٤٨٨، نهاية الإيجاز، للرازي: ٢٩١، مفتاح العلوم: ٢٠٠، التبيان، للطيبي: ٣٤٩، شرح الكافية البديعية: ٢١٨، خزانة الأدب، لابن حجة: ١/ ٢٩٣.

(٥) انظر: شروح التلخيص: ٤/ ٣٠٢، شرح الكافية البديعية: ١٢٨.

(٦) تلخيص المفتاح: ٣٥٤. وانظر: الإيضاح: ٤٩٠، شروح التلخيص: ٤/ ٣٠٣.

(٧) المطول على التلخيص: ٤٢٠.

وانظر: مختصر السعد، ضمن، شروح التلخيص: ٤/ ٣٠٤، الإيضاح: ٤٩٠، بديع القرآن: ١٤٦، ذكر ذلك في باب المناسبة. وقال: في هذه الآية اثنا عشر ضرباً من البديع ثم تحدث عنها بعد ذلك. انظر: ١٤٧. وانظر: التبيان، للطيبي: ٣٥٤.

(٨) أي: السعد التفتازاني.

(٩) في الأصل: «حذف» وصوبته من المطول: ٤٢٠.

(١٠) ساقط من الأصل وأثبته من المطول: ٤٢٠.

أحد يرد عليه حكمه. فهو[1] «العزيز»، أي الغالب ممن أعز بعزه، ثم وجب أن يوصف بالحكيم على سبيل الاحتراس، لئلا يتوهم أنه خارج عن الحكمة، إذا الحكيم من يضع الشيء في محله، أي «إن تغفر لهم» مع استحقاقهم العذاب فلا اعتراض لأحد في ذلك، والحكمة فيما فعلت[2]، انتهى.

ويلحق بمراعاة النظير أن يذكر لفظ له معنى، ويذكر إلى جانبه لفظ غير مناسب في المعنى في ذلك المقام ـ وإن كان مناسب في كثير من المقامات[3] ـ كقوله تعالى: ﴿وَٱلنَّجْمُ وَٱلشَّجَرُ يَسْجُدَانِ﴾ [الرحمن: ٦]، بعد قوله: ﴿ٱلشَّمْسُ وَٱلْقَمَرُ بِحُسْبَانٍ﴾ [الرحمن: ٥]، فإن (النجم) في الآية: هو ما لا ساق له من النبات، وهو غير مناسب للشمس والقمر؛ لكن لما كان النجم أكثر أطلق على الكوكب المضيء، كان له مناسبة، بذكره بعد الشمس والقمر[4].

قال في المطول: ولهذا يسمى: إيهام المناسبة[5].

الموازبة:

براء مهملة وباء موحدة، أن يقول المتكلم قولاً يتضمن ما ينكر عليه، فإذا حصل الإنكار استحضر بحذقه وجهاً من الوجوه يتخلص به، إما بتحريف كلمة، أو تصحيفها، أو زيادة، أو نقص[6].

---

(١) في الأصل: «وهو» والأولى ما أثبت.

(٢) المطول: ٤٢٠ ـ ٤٢١. وانظر: الإيضاح، للقزويني: ٤٩٠، مواهب الفتاح، لابن يعقوب، عروس الأفراح، للسبكي، ضمن، شروح التلخيص: ٤/ ٣٠٤ ـ ٣٠٥، التبيان، للطيبي: ٣٥٤.

(٣) انظر: التلخيص: ٣٥٤، الإيضاح: ٤٩١، المطول: ٤٢١، مختصر السعد، ومواهب الفتاح ـ ضمن ـ شروح التلخيص: ٤/ ٣٠٤ ـ ٣٠٥.

(٤) انظر: التلخيص وشروحه: ٤/ ٣٠٤ ـ ٣٠٥، المطول: ٤٢١.

(٥) المطول: ٤٢١، وفيه: ولهذا يسمى إيهام التناسب.

وانظر: التلخيص: ٣٥٥، الإيضاح: ٤٩١، حيث قال القزويني فيهما بعد أن ذكر الآيتين: «ويسمى إيهام التناسب».

(٦) شرح الكافية البديعية: ٨٣، الإتقان: ٣/ ٢٨٧، معترك الأقران: ١/ ٤١٧.

وانظر: بديع القرآن: ٩٤، لابن أبي الإصبع، فقد قال في تعريفها: وهي أن يقول المتكلم قولاً يتضمن ما ينكر عليه فيه بسببه، فيعد ما يتخلص به من ذلك الإنكار؛ إن فطن بنفسه له من غير منبه عليه من خارج، أو يرتجل التخلص إن جبة بالرد. وانظر: تحرير التحبير: ٢٤٩. =

قال ابن أبي الإصبع: ومنه قوله تعالى: حكاية عن أكبر أولاد يعقوب، ﴿ٱرْجِعُوٓاْ إِلَىٰٓ أَبِيكُمْ فَقُولُواْ يَٰٓأَبَانَآ إِنَّ ٱبْنَكَ سَرَقَ﴾ [يوسف: ٨١]، فإنه قرئ: «إن ابنك سرق»[١]، ولم يسرق، فأتى بالكلام على الصحة، بإبدال ضمة من فتحة، وتشديد [في الراء][٢] وكسرتها[٣].

المراجعة:

قال ابن أبي الإصبع: هي أن يحكى[٤] المتكلم مراجعة في القول جرت بينه وبين محاور [له][٥] بأوجز عبارة وأعدل سبك، وأعذب ألفاظ[٦]؛ ومنه قوله

= وانظر كذلك: خزانة الأدب، لابن حجة: ١/ ٢٤٩، حيث قال: المواربة: براء مهملة وباء موحدة، وهي مشتقة من الأرب وهي الحاجة، ثم قال: لكن ذكر ابن أبي الإصبع: أنها مشتقة من ورب العرق ـ بفتح الواو والراء ـ إذا فسد، فهو ورب بكسر الراء. كأن المتكلم أفسد مفهوم ظاهر الكلام بما أبداه من تأويل باطنه. ثم عرَّفها بمثل ما عرَّفها به ابن أبي الإصبع.

(١) انظر: إعراب القرآن: ٢/ ٣٤١، للنحاس، وفيه قال: وقد روى هذا الحرف غير واحد، منهم محمد بن سعدان النحوي في كتابه: كتاب القراءات وهو ثقة مأمون، وذكر أنها قراءة ابن عباس.

ونسب القرطبي هذه القراءة إلى ابن عباس، والضحاك، وأبو رزين. انظر: تفسير القرطبي: ٩/ ٢٤٤.

وقال الزجاج: وقرئ: «سرق»، وهو يحتمل معنيين: «سرق» علم أنه سرق، و«سرق»: اتهم بالسرق. انظر: معاني القرآن وإعرابه: ٣/ ١٢٥. قال الفراء: «ويقرأ: «سرق»، ولا أشتهيها لأنها شاذة. معاني القرآن: ٢/ ٥٣.

(٢) ما بين المعقوفتين من (ح).

(٣) انظر ذلك في: بديع القرآن: ٩٥. وقد نقله عنه السيوطي في الإتقان: ٣/ ٢٨٧، معترك الأقران: ١/ ٤١٨. وطاش زاده في مفتاح السعادة: ٢/ ٣٤٨.

(٤) في الأصل وفي (ح): «يمكن» وصوبته من بديع القرآن: ٣٠٠.

(٥) ساقط من الأصل ومن(ح) وأثبته من المرجع السابق.

(٦) بديع القرآن: ٣٠٠، تحرير التحبير: ٥٩٠، المصباح: ١٢١. وانظر كذلك: نهاية الإيجاز: ٢٩٤، وسماه: السؤال والجواب.

قال الطيبي: وتسمى السؤال والجواب، وهي ضربان: أحدهما: أن تكون بين اثنين، وثانيهما: أن يحكى محاورة جرت بين اثنين. التبيان: ٣٢٤ ـ ٣٢٦.

وانظر كذلك: الفوائد المشوق: ٢٥٢، شرح الكافية البديعية: ٩٩. خزانة الأدب: ١/ ٢١٨، حيث قال: «المراجعة ليس نحتها كبير أمر، ولو فوض إلي حكم في البديع =

تعالى: ﴿قَالَ إِنِّي جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَامًا قَالَ وَمِن ذُرِّيَّتِي قَالَ لَا يَنَالُ عَهْدِي الظَّالِمِينَ﴾ [البقرة: ١٢٤]، جمعت هذه القطعة ـ وهي بعض آية ـ ثلاث مراجعات فيها معاني الكلام، من الخبر والاستخبار، والأمر والنهي، والوعد والوعيد، بالمنطوق والمفهوم[١]. قال الحافظ السيوطي ـ رحمه الله تعالى ـ قلت: أحسن من هذا أن يقال: جمعت الخبر والطلب، والإثبات والنفي، والتأكيد والحذف، والبشارة والنذارة والوعد والوعيد[٢].

النزاهة:

هي خلوص ألفاظ الهجاء من الفحش حتى يكون ـ كما قال أبو عمرو بن العلاء ـ وقد سئل عن أحسن الهجاء: هو الذي إذا أنشدته العذراء في خدرها لا يقبح عليها[٣]، ومنه قوله تعالى: ﴿وَإِذَا دُعُوا إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ إِذَا فَرِيقٌ مِّنْهُم مُّعْرِضُونَ ﴿٤٨﴾﴾ [النور: ٤٨]، ثم قال: ﴿أَفِي قُلُوبِهِم مَّرَضٌ أَمِ ارْتَابُوا أَمْ يَخَافُونَ أَن يَحِيفَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ وَرَسُولُهُ بَلْ أُولَٰئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ ﴿٥٠﴾﴾ [النور: ٥٠]، فإن ألفاظ ذم هؤلاء المخبر عنهم بهذا الخبر أتت منزهة عما يقبح في الهجاء من الفحش، وسائر هجاء القرآن كذلك[٤].

= ما نظمتها في أسلاك أنواعه»، ثم قال: «وذكر ابن أبي الإصبع أنها من اختراعاته، وعجبت من مثله كيف قربها إلى الذي استنبطه من الأنواع البديعة الغريبة، كالتهكم، والافتنان...» إلى أن قال: «ومنهم من سمى هذا النوع السؤال والجواب».

(١) انظر: بديع القرآن: ٣٠١ ـ ٣٠٢.

(٢) الإتقان: ٣/ ٢٨٧، معترك الأقران: ١/ ٤١٨.

(٣) انظر: قول أبي عمرو بن العلاء في العمدة: ٢/ ١٧٠. ومنها قول جرير:

لو أن تغلب جمعت أحسابها ... يوم التفاخر لم تزن مثقالا

وقوله:

فغض الطرف إنك من نمير ... فلا كعباً بلغت ولا كِلابا

انظر: ديوانه: ٧٥، ٤٥٣.

وانظر: بديع القرآن، لابن أبي الإصبع: ٢٩٢. وانظر: تحرير التحبير: ٥٨٤، شرح الكافية البديعية: ٩١. وانظر أيضاً: خزانة الأدب، لابن حجة: ١/ ١٧٢، الإتقان: ٣/ ٢٨٨، معترك الأقران: ١/ ٤١٨، مفتاح السعادة: ٢/ ٣٤٩.

(٤) انظر: بديع القرآن: ٢٩٣، خزانة الأدب: ١/ ١٧٢، الإتقان: ٣/ ٢٨٨، معترك الأقران: ١/ ٤١٨ ـ ٤١٩، مفتاح السعادة: ٢/ ٣٤٩.

الإبداع:

[٢٧٨ب/هـ] بالباء الموحدة أن يشتمل الكلام/ على عدة ضروب من البديع[(١)]. قال ابن أبي الإصبع: ولم أر في الكلام مثل قوله تعالى: ﴿وَقِيلَ يَٰٓأَرۡضُ ٱبۡلَعِي مَآءَكِ وَيَٰسَمَآءُ أَقۡلِعِي﴾ [هود: ٤٤]، فإن فيها عشرين[(٢)] ضرباً من البديع، وهي سبع عشرة لفظة. و[تفصيل][(٣)] ذلك:

[١] «المناسبة» التامة في «ابلعي» و«أقلعي».

[٢] و«الاستعارة» فيهما[(٤)].

[٣] و«الطباق» بين «السماء» و«الأرض».

[٤] و«المجاز» في قوله: «ويا سماء أقلعي» فإن الحقيقة يا مطر السماء[(٥)].

[٥] و«الإشارة»[(٦)] في «وغيض الماء»، فإنه عبر به عن معان كثيرة؛ لأن الماء لا يغيض حتى يقلع مطر السماء، وتبلع الأرض ما يخرج منها من عيون الماء، فينقص الحاصل على وجه الأرض من الماء[(٧)].

[٦] و«الإرداف»[(٨)] في «واستوت».

---

(١) انظر: بديع القرآن، لابن أبي الإصبع: ٣٤٠، فإنه قال: «الإبداع هو أن تكون كل لفظة من لفظ الكلام على انفرادها متضمنة بديعاً أو بديعين بحسب قوة الكلام وما يعطيه معناه، بحيث يأتي في البيت الواحد، والجملة الواحدة عدة ضروب من البديع، ولا تخلو لفظة منه من بديع». وانظر تعريفه أيضاً في: تحرير التحبير: ٦١١، شرح الكافية البديعية: ٢٩٢. وانظر: خزانة الأدب، لابن حجة: ٢/ ٢٩١، الإتقان: ٣/ ٢٨٨، معترك الأقران: ١/ ٤١٩، مفتاح السعادة: ٢/ ٣٤٩.

(٢) في بديع القرآن: ٣٤٠ «واحد وعشرون».

(٣) زيادة مني يقتضيها المقام.

(٤) أي: في قوله: «أبلعي» و«أقلعي».

(٥) انظر ذلك في: بديع القرآن: ٣٤٠، تحرير التحبير: ٦١١. وانظر أيضاً: شرح الكافية البديعية: ٢٩٢ ـ ٢٩٣.

(٦) و«الإشارة» هي: أن يكون اللفظ القليل مشاراً به إلى معان كثيرة بإيماء إليها، ولمحة تدل عليها». الصناعتين: ٣٤٨.
وانظر: العمدة: ١/ ٣٠٢، البديع لابن منقذ: ١٤٨، بديع القرآن: ٨٢، تحرير التحبير: ٢٠٠، الفوائد المشوق: ٢٥٢، شرح الكافية البديعية: ١٦٠.

(٧) بديع القرآن: ٣٤٠.

(٨) والإرداف عند علماء البيان هو الكناية، ولكن علماء البديع أفردوه عنها. والمراد به =

[٧] و«التمثيل»[١] في «وقضي الأمر».

[٨] و«التعليل»، فإن «غيض الماء» علة الاستواء.

[٩] و«صحة التقسيم»؛ فإن استوعب فيه أقسام الماء حالة نقصه؛ إذ ليس إلا احتباس ماء السماء والماء النابع من الأرض، وغيض الماء الذي على ظهرها[٢].

[١٠] و«الاحتراس» في الدعاء[٣]؛ لئلا يتوهم أن الغرق ـ لعمومه ـ شمل من لا يستحق الهلاك، فإن عدله تعالى يمنع أن يدعو على غير مستحق[٤].

[١١] و«حسن النسق».

[١٢] و«ائتلاف اللفظ مع المعنى».

[١٣] و«الإيجاز»[٥]؛ فإنه تعالى قص القصة مستوعبة بأخصر عبارة.

[١٤] و«التسهيم»: لأن أول الآية يدل على آخرها[٦].

[١٥] و«التهذيب»[٧]؛ لأن مفرداتها موصوفة بصفات الحسن، كل لفظة

= هنا: هو أن يريد المتكلم معنى، فلا يعبر عنه بلفظه الموضوع له، بل يعبر عنه بلفظ هو رديفه وتابعه».

نقد الشعر: ١٥٧، بديع القرآن: ٨٣، تحرير التحبير: ٢٠٧، شرح الكافية البديعية: ١٩٩، خزانة الأدب، لابن حجة: ٢/ ٣٠٩.

(١) التمثيل: مما فرعه قدامة من ائتلاف اللفظ مع المعنى، وعرفه بقوله: «هو أن يريد المتكلم معنى فلا يدل عليه بلفظه الموضوع له، ولا بلفظ قريب من لفظه، وإنما يأتي بلفظ هو أبعد من لفظ الإرداف، يصلح أن يكون مثالاً للفظ المعنى المذكور».

نقد الشعر: ١٥٩، بديع القرآن: ٨٥، تحرير التحبير: ٢١٤، خزانة الأدب، لابن حجة: ١/ ٢٩٩.

(٢) بديع القرآن: ٣٤٠ ـ ٣٤١.

(٣) والدعاء هو قوله تعالى: ﴿... وَقِيلَ بُعْدًا لِّلْقَوْمِ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ [هود: ٤٤].

(٤) بديع القرآن: ٣٤١.

(٥) سبق بحثه في النوع الثامن عشر بعد المائة.

(٦) المرجع السابق.

(٧) وهو أن يكون الكلام عذب المساق، حسن الاتساق، قريباً من فهم السامع، عذب المساغ في اللهوات والمسامع، يدخل الأذن بغير إذن، ويتصور معناه في العقل بدقيق التدبر ولطيف التفكر. وفي الجملة هو تجنب عيوب النظم. انظر: بديع القرآن: ١٥٨، تحرير التحبير: ٤٠١، شرح الكافية البديعية: ٢٥٩، الفوائد المشوق: ٣٣٠، خزانة الأدب، لابن حجة: ٢/ ٣١.

سهلة مخارج الحروف، عليها رونق الفصاحة، مع الخلو من البشاعة وعقادة التركيب[1].

[١٦] و«حسن البيان»[2]، من جهة أن السامع لا يتوقف في فهم معنى الكلام، ولا يشكل عليه شيء منه[3].

[١٧] و«التمكين»[4]؛ لأن الفاصلة مستقرة في محلها، مطمئنة في مكانها، غير قلقة ولا مستدعاة[5].

[١٨] و«الانسجام»[6].

هذا ما ذكره ابن أبي الإصبع[7].

قال الحافظ السيوطي ـ رحمه الله ـ قلت: وفيها أيضاً:

[١٩] «الاعتراض». انتهى[8].

---

(١) بديع القرآن: ٣٤٢.

(٢) وهو عبارة عن الإبانة عما في النفس، بعبارة بليغة بعيدة عن اللبس».
بديع القرآن: ٢٠٣، تحرير التحبير: ٤٨٩، شرح الكافية البديعية: ٣٠٩، خزانة الأدب، لابن حجة: ٢/ ٤٨٢.

(٣) بديع القرآن: ٣٤٢.

(٤) وسماه قدامة بن جعفر ومن تابعه: «ائتلاف القافية مع ما يدل على سائر البيت.
انظر: نقد الشعر: ١٦٧، شرح الكافية البديعية: ٢٦٧، وسمّاه من بعده: التمكين.
وهو: أن تكون الفاصلة ـ في النثر ـ والقافية في الشعر متمكنة في موضوعها، مستقرة في قرارها، مطمئنة في موضوعها، غير نافرة ولا قلقة، والاستدعاة مما ليس له تعلق بما تقدم من سائر الكلام.
انظر: بديع القرآن: ٨٩، شرح الكافية البديعية: ٢٦٧، خزانة الأدب، لابن حجة: ٢/ ٤٤٦.

(٥) بديع القرآن: ٣٤٢.

(٦) وهو تحدر الكلام بسهولة وعذوبة سبك، مع جزالة لفظ، كما ينسجم الماء القليل من الهواء، وهذا واضح في جميع ألفاظ الآية الكريمة.

(٧) في كتابه بديع القرآن: ٣٤٠ ـ ٣٤٢.

(٨) الإتقان: ٣/ ٢٨٩، معترك الأقران: ١/ ٤٢٠.

قلت: قد بقي ثلاثة أنواع مما ذكره ابن أبي الإصبع مما في الآية السابقة من بديع، وهذه الأنواع هي:

[٢٠] «الانفصال»، فإن لقائل أن يقول: إن لفظة القوم مستغنى عنها، فإنه لو قيل: «وقيل بعداً للظالمين» لتم الكلام، والانفصال عن ذلك أن يقال: لما سبق في صدر الكلام =

....

= قبل الآية قوله تعالى: ﴿وَكُلَّمَا مَرَّ عَلَيْهِ مَلَأٌ مِّن قَوْمِهِۦ سَخِرُواْ مِنْهُۚ...﴾ [هود: ٣٨]، وقال سبحانه قبل ذلك مخاطباً لنوح عليه السلام: ﴿وَلَا تُخَٰطِبْنِي فِي ٱلَّذِينَ ظَلَمُوٓاْ إِنَّهُم مُّغْرَقُونَ﴾ [هود: ٣٧] فاقتضت البلاغة أن يؤتى بلفظة «القوم» التي آلة التعريف فيها للعهد، ليتبين أنهم القوم الذين تقدم ذكرهم في قوله تعالى: ﴿وَكُلَّمَا مَرَّ عَلَيْهِ مَلَأٌ مِّن قَوْمِهِۦ...﴾، ووصفهم بالظلم، وأخبر بسابق علمه أنهم هالكون بقوله: ﴿وَلَا تُخَٰطِبْنِي فِي ٱلَّذِينَ ظَلَمُوٓاْ إِنَّهُم مُّغْرَقُونَ﴾ فحصل الانفصال عن الإشكال، وعلم أن لفظة «القوم» ليست فضلة في الكلام.

بديع القرآن: ٣٤١ ـ ٣٤٢.

[٢١] و«المساواة»، لأن لفظ الآية لا يزيد على معناه، ولا ينقص عنه.

[٢٢] و«الإبداع» وهو واقع في مجموع ألفاظ الآية الكريمة، إذ في كل لفظة في الآية بديع أو بديعان، لأنها ـ كما تقدم ـ سبع عشرة لفظة، تضمنت أحداً وعشرين ضرباً من البلاغة ـ سوى ما يتعدد من ضروبها ـ فإن الاستعارة ـ مثلاً ـ وقعت فيها في موضعين وهما: استعارة الابتلاع، والإقلاع في «أبلعي» و«أقلعي». وأمثال ذلك مما يستنبط بقوة النظر والاستقراء، ويعرفه الناقد البصير.

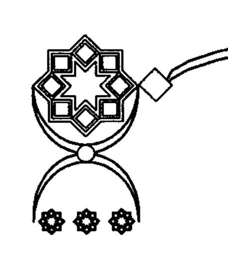
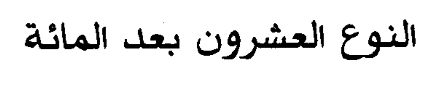
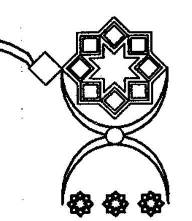
انظر: بديع القرآن: ٣٤٢ ـ ٣٤٣.





النوع العشرون بعد المائة

علم فواتح السور

النوع العشرون بعد المائة

علم فواتح السور[1]

أفرده بالتصنيف[2] ابن أبي الأصبع في كتاب سماه «الخواطر السوانح في أسرار الفواتح»[3].

قال الحافظ السيوطي[4] ـ رحمه الله تعالى ـ: وأنا ألخص هنا ما ذكره مع زوائد من غيره.

اعلم أن الله افتتح سور القرآن بعشرة أنواع من الكلام، لا يخرج شيء من السور عنها:

الأول: الثناء[5] عليه ـ [سبحانه][6] وتعالى ـ. والثناء قسمان: إثبات لصفاح المدح: ونفي وتنزيه من صفات النقص، فالأول: التحميد[7] في خمس

---

(١) هذا النوع منقول عن الإتقان: ٣/ ٣١٦ بعنوان: النوع الستون في فواتح السور، بتحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار التراث، القاهرة، بدون التاريخ. واعتمد على هذا الكتاب في الإحالة، ونقله السيوطي عن البرهان للزركشي: ١/ ١٦٤، ومن هنا بداية النقل عن الإتقان.

(٢) في الإتقان: ٣/ ٣١٦: «أفردها بالتأليف».

(٣) وهو مطبوع بمصر سنة (١٩٦٠م) بتحقيق الدكتور حفني شرف.

(٤) قول المؤلف: «قال الحافظ السيوطي ـ رحمه الله تعالى ـ» يوهم أن ما قبله من كلام المؤلف، وهو ليس كذلك بل هو من كلام السيوطي أيضاً.

(٥) الثناء هو: ما اتصف به الإنسان من مدح. قال الجوهري: وأثنى عليه خيراً، والاسم الثناء.

انظر: الصحاح للجوهري مادة: (ثني): ٦/ ٢٢٩٦، والرائد لجبران مسعود: ٤٨٩.

(٦) ما بين القوسين ساقط من الإتقان: ٣/ ٣١٦.

(٧) والتحميد: تفعيل الحمد وهو نقيض الذم. فحمد الله الثناء عليه ويكون شكراً لنعمه التي شملت الكل، والحمد أعم من الشكر. قال الأزهري: التحميد كثرة حمد الله سبحانه بالمحامد الحسنة، والتحميد أبلغ من الحمد.

اللسان لابن منظور، مادة: (حمد): ٣/ ١٥٥، ١٥٦.

سور[١]، وتبارك[٢] في سورتين[٣] والثاني: التسبيح[٤] في سبع صور[٥].

قال الكِرْمَاني[٦] في متشابه القرآن[٧]: التسبيح كلمة استأثر الله بها، فبدأ بالمصدر في بني إسرائيل[٨]؛ لأنه الأصل، ثم بالماضي في (الحديد)[٩] و(الحشر)[١٠] و(الصف)[١١][١٢]؛ لأنه أسبق الزمانين، ثم بالمضارع في (الجمعة)[١٣] ....

---

(١) وهي: (الفاتحة)، و(الأنعام)، و(الكهف)، و(سبأ)، و(فاطر).

(٢) وفي اللسان، مادة: (برك): ١٠/٣٩٦: «وتبارك الله: تقدس وتنزّه وتعالى وتعاظم. وقال الليث في تفسير تبارك الله: تمجيد وتعظيم».

(٣) وهما الفرقان، والملك.

(٤) هو تنزيه الله تعالى، وأصله: المر السريع في عبادة الله تعالى، وجعل ذلك في فعل الخير كما جعل الإبعاد في الشر. المفردات في غريب القرآن لأبي القاسم الحسين بن محمد المعروف بالراغب الأصفهاني: ٢٢١.

(٥) وهي: (الإسراء)، و(الحديد)، و(الحشر)، و(الصف)، و(الجمعة)، و(التغابن)، و(الأعلى).

(٦) هو: محمود بن حمزة بن نصر أبو القاسم الكرماني النحوي المعروف بتاج القراء، صاحب التصانيف منها: «البرهان في متشابه القرآن»، توفي بعد المائة الخامسة. انظر: غاية النهاية في طبقات القراء لابن الجزري: ٢/٢٩١، وطبقات المفسرين للداودي: ٢/ ٣١٢، وبغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة للسيوطي: ٣٨٧.

والكرماني: بكسر الكاف وقيل: بفتحها وسكون الراء وفتح الميم وبعد الألف نون، هذه النسبة إلى ولاية كبيرة تشتمل على عدة بلدان، منها: الشيرجان وجبرفت وغيرهما. اللباب في تهذيب الأنساب لابن الأثير الجزري: ٣/٩٣.

(٧) عنوان الكتاب الكامل: «البرهان في متشابه القرآن لما فيه من الحجة والبيان» لبرهان الدين أبو القاسم الكرماني وهو مخطوط بمكتبة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية تحت رقم (٨٨١٨) التفسير وعلوم القرآن وقد حققه الدكتور ناصر العمر في رسالته العلمية المقدمة لنيل درجة الماجستير في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية قسم القرآن وعلومه سنة (١٣٩٩هـ).

(٨) أي سورة الإسراء، وذلك في قوله تعالى ﴿سُبْحَٰنَ ٱلَّذِىٓ أَسْرَىٰ ...﴾ [١].

(٩) وذلك قوله تعالى: ﴿سَبَّحَ لِلَّهِ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ...﴾ [١].

(١٠) وذلك قوله تعالى: ﴿سَبَّحَ لِلَّهِ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ ...﴾ [١].

(١١) كلمة «الصف» ساقطة من الإتقان: ٣/٣١٦.

(١٢) وذلك قوله تعالى: ﴿سَبَّحَ لِلَّهِ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ ...﴾ [١].

(١٣) وذلك قوله تعالى: ﴿يُسَبِّحُ لِلَّهِ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ ...﴾ [١].

و(التغابن)[1][2]، ثم بالأمر في الأعلى[3]؛ استيعاباً لهذه الكلمة من جميع جهاتها[4].

الثاني: حروف التهجي في تسع وعشرين سورة[5]، وقد مضى الكلام عليها مستوعباً في نوع المتشابه[6].

الثالث: النداء[7] في عشر سور: خمس بنداء الرسول ﷺ: (الأحزاب)[8]، و(الطلاق)[9]، و(التحريم)[10]، و(المزمل)[11]، و(المدثر)[12]. وخمس بنداء

---

(1) كلمة «التغابن» ساقطة من (ح).

(2) وذلك قوله تعالى: ﴿يُسَبِّحُ لِلَّهِ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِي ٱلْأَرْضِ . . .﴾ [1].

(3) وذلك قوله تعالى: ﴿سَبِّحِ ٱسْمَ رَبِّكَ ٱلْأَعْلَى ۝١﴾ [1].

(4) انتهى كلام الكرماني في البرهان في متشابه القرآن مخطوط: ٧١، ورسالة الماجستير للدكتور ناصر العمر: ٤٥١ باختلاف يسير.

(5) وهي: ١ ـ البقرة، ٢ ـ آل عمران، ٣ ـ الأعراف، ٤ ـ يونس، ٥ ـ هود، ٦ ـ يوسف، ٧ ـ الرعد، ٨ ـ إبراهيم، ٩ ـ الحجر، ١٠ ـ مريم، ١١ ـ طه، ١٢ ـ الشعراء، ١٣ ـ النمل، ١٤ ـ القصص، ١٥ ـ العنكبوت، ١٦ ـ الروم، ١٧ ـ لقمان، ١٨ ـ السجدة، ١٩ ـ يس، ٢٠ ـ صّ، ٢١ ـ غافر، ٢٢ ـ فصلت، ٢٣ ـ الشورى، ٢٤ ـ الزخرف، ٢٥ ـ الدخان، ٢٦ ـ الجاثية، ٢٧ ـ الأحقاف، ٢٨ ـ قّ، ٢٩ ـ القلم.

(6) انظر: الإتقان، النوع الثالث والأربعين في المحكم والمتشابه: ٣/٣ وما بعدها. وخلاصته: أنها من المتشابه التي لا يعلمها إلا الله تعالى. وهذا القول أسلم الأقوال التي وردت في السور المبدوءة بحروف التهجي.

وانظر: النسخة المخطوطة من هذا الكتاب النوع (٩٦): ١٢٨ب من نسخة حكيم أوغلي.

(7) معناه رفع الصوت، وفي اصطلاح النحاة هو الدعاء بأحد حروف النداء الثمانية. أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لأبي محمد عبد الله بن هاشم المصري: ٤/٣.

(8) قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ ٱتَّقِ ٱللَّهَ وَلَا تُطِعِ ٱلْكَٰفِرِينَ وَٱلْمُنَٰفِقِينَ ۗ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلِيمًا حَكِيمًا ۝١﴾.

(9) قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ إِذَا طَلَّقْتُمُ ٱلنِّسَآءَ فَطَلِّقُوهُنَّ لِعِدَّتِهِنَّ وَأَحْصُوا۟ ٱلْعِدَّةَ ۖ وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ رَبَّكُمْ ۖ لَا تُخْرِجُوهُنَّ مِنۢ بُيُوتِهِنَّ وَلَا يَخْرُجْنَ إِلَّآ أَن يَأْتِينَ بِفَٰحِشَةٍ مُّبَيِّنَةٍ ۚ وَتِلْكَ حُدُودُ ٱللَّهِ ۚ وَمَن يَتَعَدَّ حُدُودَ ٱللَّهِ فَقَدْ ظَلَمَ نَفْسَهُۥ ۚ لَا تَدْرِى لَعَلَّ ٱللَّهَ يُحْدِثُ بَعْدَ ذَٰلِكَ أَمْرًا ۝١﴾.

(10) قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ لِمَ تُحَرِّمُ مَآ أَحَلَّ ٱللَّهُ لَكَ ۖ تَبْتَغِى مَرْضَاتَ أَزْوَٰجِكَ ۚ وَٱللَّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ۝١﴾.

(11) قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلْمُزَّمِّلُ ۝١﴾.

(12) قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلْمُدَّثِّرُ ۝١﴾.

الأمة: (النساء)(١)، و(المائدة)(٢)، و(الحج)(٣)، و(الحجرات)(٤)، و(الممتحنة)(٥).

الرابع: الجمل الخبرية(٦)، نحو(٧): ﴿يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلْأَنفَالِ﴾ [الأنفال]، ﴿بَرَآءَةٌ مِّنَ ٱللَّهِ﴾ [التوبة]، ﴿أَتَىٰٓ أَمْرُ ٱللَّهِ﴾ [النحل]، ﴿ٱقْتَرَبَ لِلنَّاسِ حِسَابُهُمْ﴾ [الأنبياء]، ﴿قَدْ أَفْلَحَ ٱلْمُؤْمِنُونَ ۝١﴾ [المؤمنون]، ﴿سُورَةٌ أَنزَلْنَٰهَا﴾ [النور]، [﴿تَنزِيلُ ٱلْكِتَٰبِ﴾](٨) [الزمر]، ﴿ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟﴾ [محمد]، ﴿إِنَّا فَتَحْنَا﴾ [الفتح]، ﴿ٱقْتَرَبَتِ ٱلسَّاعَةُ﴾ [القمر]، ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ ۝١ عَلَّمَ ٱلْقُرْءَانَ﴾ [الرحمن]، ﴿قَدْ سَمِعَ ٱللَّهُ﴾ [المجادلة]، ﴿ٱلْحَآقَّةُ ۝١﴾ [الحاقة]، ﴿سَأَلَ سَآئِلٌۢ﴾ [المعارج] ﴿إِنَّآ أَرْسَلْنَا نُوحًا إِلَىٰ قَوْمِهِۦٓ﴾ [نوح]، ﴿لَآ أُقْسِمُ﴾ في موضعين [القيامة، والبلد](٩)، ﴿عَبَسَ﴾ [عبس]، ﴿إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ﴾ [القدر]، ﴿لَمْ يَكُنِ﴾ [البينة]، ﴿ٱلْقَارِعَةُ ۝١﴾ [القارعة]، ﴿أَلْهَىٰكُمُ﴾ [التكاثر]، ﴿إِنَّآ أَعْطَيْنَٰكَ﴾ [الكوثر]: فتلك ثلاث وعشرون سورة.

الخامس: القسم(١٠) في خمس عشرة سورة(١١): سورة أقسم فيها

---

(١) قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱتَّقُوا۟ رَبَّكُمُ ٱلَّذِى خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَٰحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَآءً ۚ وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ ٱلَّذِى تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلْأَرْحَامَ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا ۝١﴾.

(٢) قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ أَوْفُوا۟ بِٱلْعُقُودِ ۚ أُحِلَّتْ لَكُم بَهِيمَةُ ٱلْأَنْعَٰمِ إِلَّا مَا يُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ غَيْرَ مُحِلِّى ٱلصَّيْدِ وَأَنتُمْ حُرُمٌ ۗ إِنَّ ٱللَّهَ يَحْكُمُ مَا يُرِيدُ ۝١﴾.

(٣) قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱتَّقُوا۟ رَبَّكُمْ ۚ إِنَّ زَلْزَلَةَ ٱلسَّاعَةِ شَىْءٌ عَظِيمٌ ۝١﴾.

(٤) قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لَا تُقَدِّمُوا۟ بَيْنَ يَدَىِ ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ ۖ وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ ۝١﴾.

(٥) قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لَا تَتَّخِذُوا۟ عَدُوِّى وَعَدُوَّكُمْ أَوْلِيَآءَ تُلْقُونَ إِلَيْهِم بِٱلْمَوَدَّةِ وَقَدْ كَفَرُوا۟ بِمَا جَآءَكُم مِّنَ ٱلْحَقِّ يُخْرِجُونَ ٱلرَّسُولَ وَإِيَّاكُمْ ۙ أَن تُؤْمِنُوا۟ بِٱللَّهِ رَبِّكُمْ إِن كُنتُمْ خَرَجْتُمْ جِهَٰدًا فِى سَبِيلِى وَٱبْتِغَآءَ مَرْضَاتِى ۚ تُسِرُّونَ إِلَيْهِم بِٱلْمَوَدَّةِ وَأَنَا۠ أَعْلَمُ بِمَآ أَخْفَيْتُمْ وَمَآ أَعْلَنتُمْ ۚ وَمَن يَفْعَلْهُ مِنكُمْ فَقَدْ ضَلَّ سَوَآءَ ٱلسَّبِيلِ ۝١﴾.

(٦) هي التي تدل على شيء وقع.

(٧) ساقط من هـ) و(ح) وما أثبته من الإتقان: ٣/ ٣١٦.

(٨) ساقطة من (هـ) و(ح) والصواب ما أثبته، كما في الإتقان: ٣/ ٣١٧. وهي سورة الزمر.

(٩) ﴿لَآ أُقْسِمُ بِيَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ ۝١﴾ [القيامة]. ﴿لَآ أُقْسِمُ بِهَٰذَا ٱلْبَلَدِ ۝١﴾ [البلد].

(١٠) هو: اليمين، وجمعه أقسام.

انظر: اللسان، مادة: (قسم): ١٢/ ٤٨١، والقاموس المحيط لفيروزآبادي، مادة: (قسم): ٤/ ١٦٦.

(١١) في (هـ) و(ح) عشر سور، والصواب ما أثبته كما في الإتقان: ٣/ ٣١٧.

بالملائكة، وهي: (والصافات). وسورتان بالأفلاك: (البروج) (والطارق). وست سور بلوازمها: فـ(النجم) قسم بالثريا[1]، (والفجر) بمبدأ النهار، [(والشمس) بآية[2] النهار][3]، (والليل) بشطر الزمان، (والضحى) بشطر النهار، (والعصر) بالشطر الآخر، أو بجملة الزمان. وسورتان بالهواء الذي هو أحد العناصر: (والذاريات)[4] (والمرسلات)[5]. وسورة بالتربة التي هي منها أيضاً[6]، وهي: (الطور). وسورة بالنبات: (والتين)، وسورة بالحيوان الناطق وهي: (والنازعات)[7]، وسورة بالبهم[8] وهي: (والعاديات)[9].

---

(١) هي من الكواكب، سميت بذلك لغزارة نوئها، وقيل: لكثرة كواكبها مع صغر مرآتها فكأنها كثيرة العدد.

انظر: اللسان، مادة: (ثري): ١٤/ ١١٢، وهي ساقطة من الإتقان.

(٢) آية النهار تعني علامة النهار، فالآية هنا المقصود بها المعنى اللغوي وهو العلامة.

(٣) ما بين المقوفين ساقط من الإتقان: ٣/ ٣١٧.

(٤) الذاريات: هي الرياح.

انظر: جامع البيان عن تأويل القرآن لأبي جعفر محمد بن جرير الطبري: ٢٦/ ١١٥ تحقيق محمد شاكر، وتخريج أحاديثه لأحمد شاكر، دار المعارف، مصر بدون تاريخ طبع ونشر. وانظر: الدر المنثور في التفسير بالمأثور لجلال الدين السيوطي: ٦/ ١١١.

(٥) والمرسلات: هي الرياح، وقيل: الملائكة التي أرسلت بالعرف.

انظر: جامع البيان لابن جرير الطبري: ٢٩/ ١٤٠ ـ ١٤١، وانظر: الدر المنثور للسيوطي: ٦/ ٣٠٣.

(٦) كلمة «أيضاً» ساقطة من (هـ) و(ح)، والسياق يقتضي إثباتها، كما في الإتقان: ٣/ ٣١٧.

(٧) الحيوان الناطق معناه: الإنسان.

وفي حاشية الجمل على الجلالين قال صاحب الحاشية: الوجه الخامس في قوله تعالى: ﴿وَٱلنَّٰزِعَٰتِ﴾ يعني: حين تنزع في قسيها في الرمي فتبلغ غاية المد وهو قوله تعالى: ﴿غَرْقًا ۝١ وَٱلنَّٰشِطَٰتِ نَشْطًا ۝٢﴾ أي: السهام في الرمي. الفتوحات الإلهية بتوضيح تفسير الجلالين لسليمان الجمل المعروف بحاشية الجمل: ٤/ ٤٦٩.

(٨) في (ح): «بالهوام»، وفي الإتقان: ٣/ ٣١٧: «بالبهيم».

بهم: جمع بهيمة، البهيمة: كل ذات أربع قوائم من دواب البر والماء جمعه: بهم. انظر: اللسان مادة: (بهم): ١٢/ ٥٦.

(٩) العاديات: هي الخيل. انظر: جامع البيان عن تأويل القرآن لابن جرير الطبري، تفسير ابن جرير الطبري: ٣٠/ ١٧٦، والدر المنثور للسيوطي: ٦/ ٣٨٦.

السادس: الشرط[١] في سبع سور[٢]: (الواقعة)[٣]، و(المنافقون)[٤]، و(التكوير)[٥]، [و(الانفطار)[٦]، و(الانشقاق)[٧]، و(الزلزلة)]،[٨]، و(النصر)[٩].

السابع: الأمر في ست سور: ﴿قُلْ أُوحِيَ﴾ [الجن]، ﴿اقْرَأْ﴾ [العلق]، ﴿قُلْ يَا أَيُّهَا الْكَافِرُونَ ۝١﴾ [الكافرون]، ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ۝١﴾ [الإخلاص]، و(المعوذتين)[١٠].

الثامن: الاستفهام [في ست سور][١١]: ﴿هَلْ أَتَى﴾ [الإنسان][١٢]، ﴿عَمَّ يَتَسَاءَلُونَ ۝١﴾ [النبأ]، ﴿هَلْ أَتَاكَ﴾ [الغاشية]، ﴿أَلَمْ نَشْرَحْ﴾ [الشرح]، ﴿أَلَمْ تَرَ﴾ [الفيل]، ﴿أَرَأَيْتَ﴾ [الماعون]،

التاسع: الدعاء في ثلاث: ﴿وَيْلٌ لِلْمُطَفِّفِينَ ۝١﴾ [المطففين]، ﴿وَيْلٌ لِكُلِّ هُمَزَةٍ﴾ [الهمزة]، ﴿تَبَّتْ﴾ [المسد]،

العاشر: التعليل[١٣] في ﴿لِإِيلَافِ قُرَيْشٍ ۝١﴾ [قريش].

---

(١) هو: ما يوضع ليلتزم في بيع أو نحوه، وعند النحاة: ترتيب أمر على أمر آخر بأداة ـ وهو المراد هنا ـ وأدوات الشرط: الألفاظ الدالة على هذا الترتيب مثل: إنْ، وَمَنْ، ومهما. المعجم الوسيط: ١/ ٤٨١.

(٢) في (ح): «سورة».

(٣) قوله تعالى: ﴿إِذَا وَقَعَتِ الْوَاقِعَةُ ۝١﴾.

(٤) قوله تعالى: ﴿إِذَا جَاءَكَ الْمُنَافِقُونَ قَالُوا نَشْهَدُ إِنَّكَ لَرَسُولُ اللَّهِ وَاللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُ وَاللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّ الْمُنَافِقِينَ لَكَاذِبُونَ ۝١﴾.

(٥) قوله تعالى: ﴿إِذَا الشَّمْسُ كُوِّرَتْ ۝١﴾.

(٦) قوله تعالى: ﴿إِذَا السَّمَاءُ انْفَطَرَتْ ۝١﴾.

(٧) قوله تعالى: ﴿إِذَا السَّمَاءُ انْشَقَّتْ ۝١﴾.

(٨) قوله تعالى: ﴿إِذَا زُلْزِلَتِ الْأَرْضُ زِلْزَالَهَا ۝١﴾.
ما بين المعقوفين ساقط من (هـ) و(ح)، والصواب ما أثبته كما في الإتقان: ٣/ ٣١٧.

(٩) قوله تعالى: ﴿إِذَا جَاءَ نَصْرُ اللَّهِ وَالْفَتْحُ ۝١﴾.

(١٠) ﴿قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ الْفَلَقِ ۝١﴾، و﴿قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ النَّاسِ ۝١﴾.

(١١) ما بين المعقوفين ساقط من (هـ) و(ح)، وما أثبته في الإتقان: ٣/ ٣١٧.

(١٢) ساقط من الإتقان: ٣/ ٣١٧.

(١٣) هو: تبيين علة الشيء. انظر: المعجم الوسيط: ٢/ ٦٢٩.

هكذا جمع أبو شامة[1].

قال: وما ذكرناه في (قسم)[2] الدعاء يجوز أن يذكر مع الخبر، وكذا الثناء كله خبر إلا ﴿سَبِّحِ﴾ فإنه في قسم الأمر، و﴿سُبْحَٰنَ﴾ يحتمل الأمر والخبر. ثم نظم ذلك في بيتين فقال:

أثنى على نفسه سبحانه بثبو ت الحمد والسلب لما استفتح السورا

والأمر شرط الندا والتعليل والقسم الد عا حروف التهجي استفهم الخبرا[3][4]

وقال أهل البيان[5]: من البلاغة حسن الابتداء؛ وهو أن يُتأنق في أول الكلام؛ لأنه أول ما يقرع السمع، فإن كان محرراً أقبل السامع على الكلام ووعاه، وإلا أعرض[6] عنه، ولو كان الباقي في نهاية الحسن، فينبغي أن يؤتى فيه بأعذب اللفظ وأجزله وأرقه وأسلسه وأحسنه نظماً وسبكاً، وأصحه معنى، وأوضحه وأخلاه من التعقيد، والتقديم، والتأخير الملبس، أو الذي لا يناسب.

قالوا: وقد أتت جميع فواتح السور على أحسن الوجوه وأبلغها وأكملها، كالتحميدات وحروف الهجاء والنداء، وغير ذلك[7].

ومن الابتداء الحسن نوع أخص منه يسمى براعة الاستهلال، وهو أن يشتمل أول الكلام على ما يناسب الحال المتكلم فيه، ويشير إلى ما سبق

---

(١) هو: عبد الرحمٰن بن إسماعيل بن إبراهيم شهاب الدين أبو القاسم ـ عرف بأبي شامة من أجل شامة كبيرة فوق حاجبه الأيسر ـ المقدسي الأصل الدمشقي الشافعي المقرئ النحوي، وله تصانيف منها: «شرح القصيدة الشاطبية» ولد سنة (٥٩٩هـ)، وتوفي سنة (٦٦٥هـ).

انظر: طبقات المفسرين للداودي: ١/ ٣٦٣، وطبقات القراء لابن الجزري: ١/ ٣٦٥، وطبقات الشافعية للسبكي: ٨/ ١٦٥.

(٢) ساقط من الإتقان: ٣/ ٣١٧.

(٣) لم أهتد على مرجع البيتين.

(٤) انتهى كلام الزركشي في البرهان: ١/ ١٦٤ ـ ١٨١ بتصرف.

(٥) ذكره السيد علي بن معصوم في كتاب «أنوار الربيع في أنواع البديع»: ١/ ٣٤.

(٦) في (هـ): «والأعراض»، وما أثبته من (ح) والإتقان: ٣/ ٣١٨، كما في أنوار الربيع: ١/ ٣٤.

(٧) انتهى الكلام من أنوار الربيع لابن معصوم: ١/ ٣٤.

الكلام لأجله؛ والعلم الأسن في ذلك سورة (الفاتحة)، التي هي مطلع القرآن، فإنها مشتملة على جميع مقاصده كما قال البيهقي[١] في «شعب الإيمان»[٢]: أخبرنا أبو القاسم بن حبيب[٣]، أنبأنا محمد بن صالح بن هانئ[٤]، أنبأنا الحسين بن الفضل[٥]، حدثنا عفان بن مسلم[٦]، عن ربيع بن صبيح[٧]، ....

---

(١) هو: أحمد بن الحسين بن علي أبو بكر البيهقي الشافعي من أئمة الحديث، وله تصانيف منها: السنن الكبرى وشعب الإيمان، ولد سنة (٣٨٤هـ)، وتوفي سنة (٤٥٨هـ).

انظر: طبقات الشافعية للسبكي: ٣/٣، وتذكرة الحفاظ للذهبي: ٣/١١٣٢، ووفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان لابن خلكان: ١/٣٠٤.

النسبة إلى (بيهق)، وهي قرية مجتمعة بنواحي نيسابور على عشرين فرسخاً منها. والمشهور بالنسبة إليها الإمام أبو بكر أحمد بن الحسين البيهقي الفقيه الشافعي.

اللباب لابن الأثير: ١/٢٠٢.

(٢) عنوان الكتاب الكامل: «الجامع لشعب الإيمان» للإمام أحمد بن الحسين البيهقي، وهو مخطوط بمكتبة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية تحت رقم (٤٨٦١).

(٣) هو: الحسن بن محمد بن حبيب أبو القاسم النيسابوري المفسر، صنف في القراءات والتفسير والآداب، توفي سنة ست وأربعمائة.

انظر: طبقات المفسرين للداودي: ١/١٤٠، وبغية الوعاة للسيوطي: ٢٢٧، والشذرات لابن العماد: ٣/١٨١.

(٤) هو: محمد بن صالح بن هانئ أبو جعفر الوراق النيسابوري، توفي سنة أربعين وثلاثمائة.

انظر: طبقات الشافعية للسبكي: ٣/١٧٩.

(٥) هو: الحسين بن الفضل بن عمير أبو علي البجلي الكوفي النيسابوري المفسر، وكان من العلماء الكبار العابدين، توفي سنة (٢٨٢هـ).

انظر: طبقات المفسرين للداودي: ١/١٥٦، ولسان الميزان لابن حجر العسقلاني: ٢/ ٣٠٧، والشذرات لابن العماد: ٢/١٧٨.

(٦) هو: عفان بن مسلم بن عبد الله أبو عثمان الصفار البصري أحد الأعلام، ثقة متقن متين، توفي سنة (٢٢٠هـ) عشرين ومائتين هجرية. قال ابن حجر عنه: ثقة ثبت.

انظر: تذكرة الحفاظ للذهبي: ١/٣٧٥، وتقريب التهذيب لابن حجر: ٢/٢٥، والشذرات: ٢/٤٧.

(٧) هو: الربيع بن صبيح أبو بكر السعدي البصري، أول من صنف بالبصرة، قال أبو حاتم: رجل صالح، وقال أبو زرعة: شيخ صالح صدوق. قال عنه ابن حجر: صدوق سيئ الحفظ، توفي سنة (١٦٠هـ). =

عن الحسن[1]، قال: أنزل الله مائة وأربعة كتب، أودع علومها أربعة منها: «التوراة»، و«الإنجيل»، و«الزبور»، و«الفرقان». ثم أودع علوم «التوراة» و«الإنجيل» و«الزبور» و«الفرقان» [في «القرآن»][2]، ثم أودع علوم «القرآن» المفصل، ثم أودع علوم المفصل (فاتحة الكتاب)، فمن علم تفسيرها، كان كمن علم تفسير جميع الكتب المنزلة[3].

وقد وجه ذلك بأن [العلوم][4] التي احتوى عليها القرآن قامت بها الأديان أربعة:

١ ـ علم الأصول ومداره على معرفة الله وصفاته، وإليه الإشارة بـ﴿رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿٢﴾ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾ [الفاتحة: ٢، ٣]. ومعرفة النبوات، وإليه الإشارة بـ﴿ٱلَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ﴾ [الفاتحة: ٧]. ومعرفة المعاد، وإليه الإشارة بـ﴿مَٰلِكِ يَوْمِ ٱلدِّينِ ﴿٤﴾﴾ [الفاتحة: ٤].

٢ ـ وعلم العبادات، وإليه الإشارة بـ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾ [الفاتحة: ٥].

٣ ـ وعلم السلوك وهو حمل النفس على الآداب الشرعية والانقياد لرب البرية، وإليه الإشارة بـ﴿وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ﴿٥﴾ ٱهْدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلْمُسْتَقِيمَ﴾ [الفاتحة: ٥، ٦].

٤ ـ وعلم القصص: وهو الاطلاع على أخبار الأمم السالفة والقرون

= انظر: الجرح والتعديل لابن أبي حاتم الرازي: ٣/ ٤٦٤، وتهذيب التهذيب لابن حجر: ٣/ ٢٤٧، وتقريب التهذيب لابن حجر: ١/ ٢٤٥.

(١) هو: الحسن بن يسار أبو سعيد البصري سيد التابعين، روى عن ابن عمر وابن عباس وغيرهما من الصحابة والتابعين. قال أنس بن مالك: سلوا الحسن فإنه حفظ ونسينا. قال العجلي عنه: تابعي ثقة رجل صالح صاحب السنّة، توفي سنة (١١٠هـ).

انظر: ميزان الاعتدال في نقد الرجال للذهبي: ١/ ٢٤٥، وتهذيب التهذيب لابن حجر: ٢/ ٢٦٣.

(٢) ساقط من الإتقان: ٣/ ٣١٨.

(٣) شعب الإيمان للبيهقي، مخطوط: ٣/ ٣٥٦.

درجة الحديث: إن الحديث ضعيف لأن في إسناده الربيع بن صبيح وهو صدوق سيئ الحفظ، كما قال ابن حجر في تقريب التقريب: ١/ ٢٤٥.

وانظر: رسالة الماجستير لسعود الدعجان، الشعبة التاسعة عشرة، باب في تعظيم القرآن: ٢/ ٦٨١، رقم الأثر (٣٨٠).

(٤) كلمة «العلوم» ساقطة من (هـ) و(ح)، وما أثبته في الإتقان: ٣/ ٣١٨.

الماضية، ليعلم المطلع على ذلك سعادة من أطاع الله، وشقاوة من عصاه، وإليه الإشارة بقوله: ﴿صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ أَنۡعَمۡتَ عَلَيۡهِمۡ غَيۡرِ ٱلۡمَغۡضُوبِ عَلَيۡهِمۡ وَلَا ٱلضَّآلِّينَ ۝٧﴾ [الفاتحة: ٧]. فنبه في الفاتحة على جميع مقاصد القرآن؛ وهذا هو الغاية في براعة الاستهلال[١]، مع ما اشتملت عليه من الألفاظ الحسنة، والمقاطع المستحسنة وأنواع البلاغة.

وكذلك أول أول سورة ﴿ٱقۡرَأۡ﴾ [العلق]، فإنها مشتملة على نظير[٢] ما اشتملت عليه الفاتحة؛ من براعة الاستهلال لكونها أول ما أنزل من القرآن[٣]، فإن فيها الأمر بالقراءة والبداءة فيها باسم الله[٤]، وفيه الإشارة إلى علم الأحكام[٥]، وفيها ما يتعلق بتوحيد الرب وإثبات ذاته وصفاته من صفة ذات وصفة فعل[٦]. وفي هذه الإشارة إلى أصول الدين. وفيها ما يتعلق بالأخبار من قوله: ﴿عَلَّمَ ٱلۡإِنسَٰنَ مَا لَمۡ يَعۡلَمۡ ۝٥﴾ [العلق: ٥]؛ ولهذا قيل إنها جديرة أن تسمى عنوان القرآن؛ لأن عنوان الكتاب يجمع مقاصده بعبارة وجيزة في أوله[٧].

---

(١) في الإتقان: ٣/٣١٨: «في براعة الاستهلاك» وهو تصحيف، والصواب ما أثبته.

(٢) كلمة «نظير» ساقطة من (هـ) و(ح)، والسياق يقتضي إثباتها، كما في الإتقان: ٣/ ٣١٩.

(٣) كما في حديث عائشة ـ رضي الله تعالى عنها ـ أنها قالت: أول ما بدئ به رسول الله ﷺ الرؤيا الصالحة، فجاءه الملك فقال: ﴿ٱقۡرَأۡ بِٱسۡمِ رَبِّكَ ٱلَّذِي خَلَقَ ۝١ خَلَقَ ٱلۡإِنسَٰنَ مِنۡ عَلَقٍ ۝٢ ٱقۡرَأۡ وَرَبُّكَ ٱلۡأَكۡرَمُ ۝٣﴾.

صحيح البخاري، كتاب التفاسير، سورة العلق: ٦/ ٨٧.

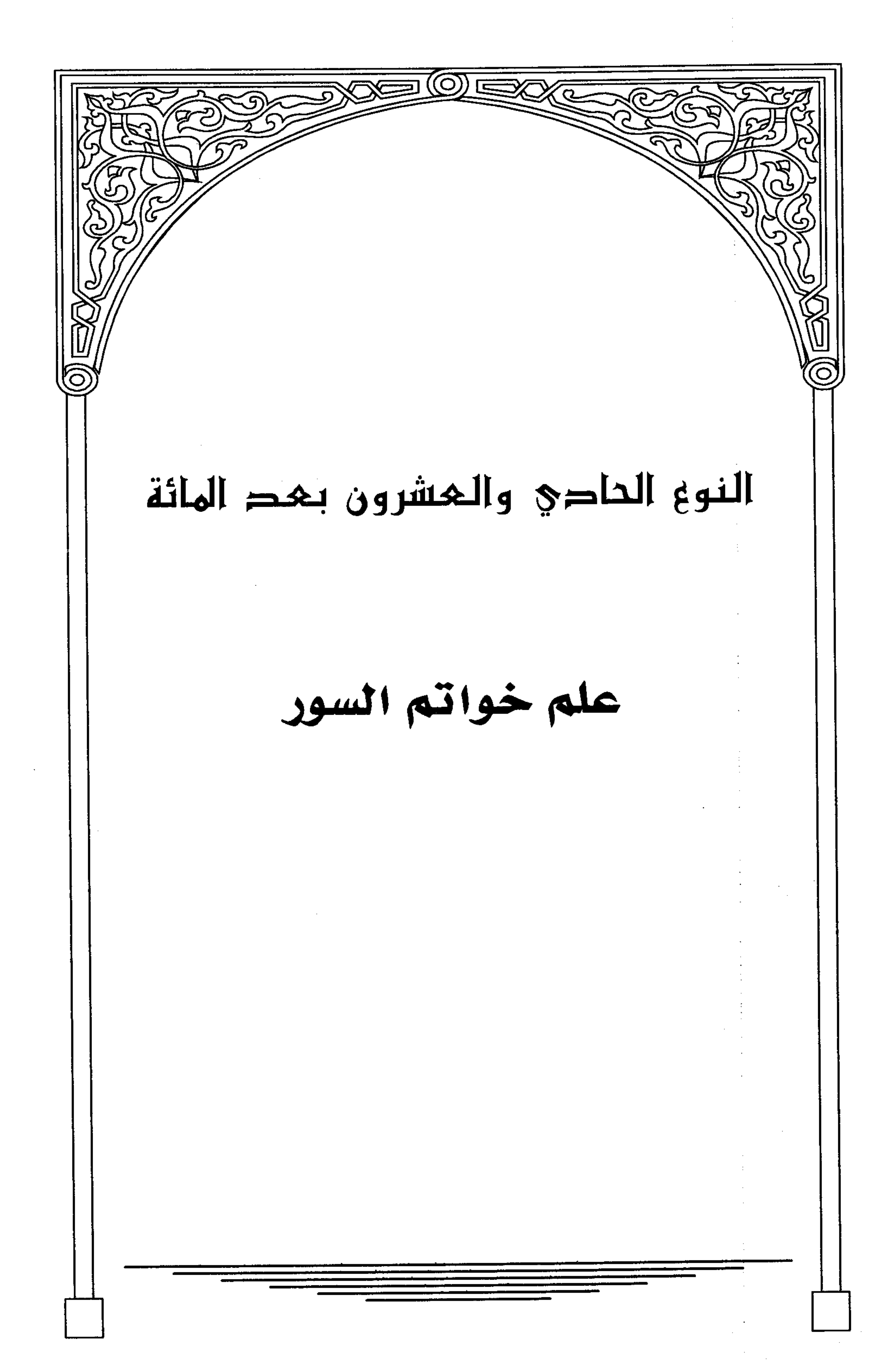
(٤) وإليه الإشارة بقوله: ﴿ٱقۡرَأۡ بِٱسۡمِ رَبِّكَ﴾.

(٥) وإليه الإشارة بقوله: ﴿أَرَءَيۡتَ ٱلَّذِي يَنۡهَىٰ ۝٩ عَبۡدًا إِذَا صَلَّىٰٓ ۝١٠﴾.

(٦) وإليه الإشارة بقوله: ﴿ٱقۡرَأۡ بِٱسۡمِ رَبِّكَ ٱلَّذِي خَلَقَ ۝١ خَلَقَ ٱلۡإِنسَٰنَ مِنۡ عَلَقٍ ۝٢ ٱقۡرَأۡ وَرَبُّكَ ٱلۡأَكۡرَمُ ۝٣ ٱلَّذِي عَلَّمَ بِٱلۡقَلَمِ ۝٤ عَلَّمَ ٱلۡإِنسَٰنَ مَا لَمۡ يَعۡلَمۡ ۝٥ كَلَّآ إِنَّ ٱلۡإِنسَٰنَ لَيَطۡغَىٰٓ ۝٦ أَن رَّءَاهُ ٱسۡتَغۡنَىٰٓ ۝٧ إِنَّ إِلَىٰ رَبِّكَ ٱلرُّجۡعَىٰٓ ۝٨﴾ [العلق: ١ ـ ٨].

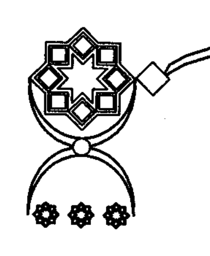
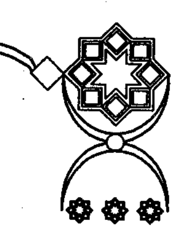
(٧) انتهى كلام السيوطي في الإتقان: ٣/ ٣١٦ ـ ٣١٩.





النوع الحادي والعشرون بعد المائة

علم خواتم السور

النوع الحادي والعشرون بعد المائة

علم خواتم السور[1]

هي أيضاً مثل الفواتح في الحسن؛ لأنها آخر ما يقرع الأسماء، فلهذا جاءت متضمنة للمعاني البديعة، مع إيذان السامع بانتهاء الكلام، حتى لا يبقى معه للنفوس تشوق إلى ما يذكر بعد؛ لأنها بين أدعية، ووصايا، وفرائض، وتحميد، وتهليل، ومواعظ، ووعد ووعيد إلى غير ذلك.

كتفصيل جملة المطلوب في خاتمة (الفاتحة).

إذ المطلوب الأعلى: الإيمان المحفوظ من المعاصي المسببة لغضب الله والضلال، ففصل جملة ذلك بقوله: ﴿ٱلَّذِينَ أَنۡعَمۡتَ عَلَيۡهِمۡ﴾ [الفاتحة: ٧] والمراد المؤمنون[2]، ولذلك أطلق الإنعام ولم يقيده ليتناول كل إنعام؛ لأن من أنعم الله عليه بنعمة الإيمان، فقد أنعم عليه بكل نعمة؛ لأنها مستتبعة لجميع النعم، ثم وصفهم بقوله: ﴿غَيۡرِ ٱلۡمَغۡضُوبِ عَلَيۡهِمۡ وَلَا ٱلضَّآلِّينَ﴾ [الفاتحة: ٧]، يعني أنهم جمعوا بين النعم المطلقة وهي نعمة الإيمان، وبين السلامة من غضب الله تعالى والضلال المسببين عن معاصيه وتعدي حدوده.

---

(١) هذا النوع أيضاً منقول عن الإتقان بعنوان: الحادي والستون: في خواتم السور: ٣/ ٣٢١، والسيوطي نقل عن البرهان للزركشي: ١/ ١٨٢ وما بعدها.

(٢) تفسير ﴿ٱلَّذِينَ أَنۡعَمۡتَ عَلَيۡهِمۡ﴾ بالمؤمنين تفسير عام، والأفضل أن تفسر هذه الآية بآية سورة النساء: (٦٩، ٧٠) قال الله تعالى: ﴿وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَٱلرَّسُولَ فَأُوْلَٰٓئِكَ مَعَ ٱلَّذِينَ أَنۡعَمَ ٱللَّهُ عَلَيۡهِم مِّنَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ وَٱلصِّدِّيقِينَ وَٱلشُّهَدَآءِ وَٱلصَّٰلِحِينَۚ وَحَسُنَ أُوْلَٰٓئِكَ رَفِيقٗا ٦٩ ذَٰلِكَ ٱلۡفَضۡلُ مِنَ ٱللَّهِۚ وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ عَلِيمٗا ٧٠﴾.

قال الضحاك عن ابن عباس: ﴿صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ أَنۡعَمۡتَ عَلَيۡهِمۡ﴾ بطاعتك وعبادتك من ملائكتك وأنبيائك والصديقين والشهداء والصّالحين». وذلك نظير ما قال ربّنا تعالى: ﴿وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَٱلرَّسُولَ فَأُوْلَٰٓئِكَ مَعَ ٱلَّذِينَ أَنۡعَمَ ٱللَّهُ عَلَيۡهِم . . .﴾ الآية.

تفسير ابن جرير الطبري: ١/ ١٧٦، وتفسير ابن كثير: ١/ ٥٢.

وكالدعاء الذي اشتملت عليه الآيتان من آخر سورة (البقرة)[١].

وكالوصايا التي ختمت بها سورة (آل عمران)[٢].

والفرائض[٣] التي ختمت بها سورة (النساء)[٤]، وحسن الختم بها لما فيها من أحكام الموت الذي هو آخر أمر كل حي، ولأنها آخر ما نزل[٥] من الأحكام[٦].

وكالتبجيل والتعظيم الذي ختمت به (المائدة)[٧].

وكالوعد والوعيد الذي ختمت به (الأنعام)[٨].

[وكالتحريض على العبادة بوصف حال الملائكة الذي ختمت به (الأعراف)[٩].

---

(١) وذلك قوله تعالى: ﴿ءَامَنَ ٱلرَّسُولُ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيۡهِ مِن رَّبِّهِۦ وَٱلۡمُؤۡمِنُونَۚ كُلٌّ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَمَلَٰٓئِكَتِهِۦ وَكُتُبِهِۦ وَرُسُلِهِۦ لَا نُفَرِّقُ بَيۡنَ أَحَدٖ مِّن رُّسُلِهِۦۚ وَقَالُواْ سَمِعۡنَا وَأَطَعۡنَاۖ غُفۡرَانَكَ رَبَّنَا وَإِلَيۡكَ ٱلۡمَصِيرُ ٢٨٥ لَا يُكَلِّفُ ٱللَّهُ نَفۡسًا إِلَّا وُسۡعَهَاۚ لَهَا مَا كَسَبَتۡ وَعَلَيۡهَا مَا ٱكۡتَسَبَتۡۗ رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذۡنَآ إِن نَّسِينَآ أَوۡ أَخۡطَأۡنَاۚ رَبَّنَا وَلَا تَحۡمِلۡ عَلَيۡنَآ إِصۡرٗا كَمَا حَمَلۡتَهُۥ عَلَى ٱلَّذِينَ مِن قَبۡلِنَاۚ رَبَّنَا وَلَا تُحَمِّلۡنَا مَا لَا طَاقَةَ لَنَا بِهِۦۖ وَٱعۡفُ عَنَّا وَٱغۡفِرۡ لَنَا وَٱرۡحَمۡنَآۚ أَنتَ مَوۡلَىٰنَا فَٱنصُرۡنَا عَلَى ٱلۡقَوۡمِ ٱلۡكَٰفِرِينَ ٢٨٦﴾ [البقرة: ٢٨٥ ـ ٢٨٦].

(٢) وذلك قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱصۡبِرُواْ وَصَابِرُواْ وَرَابِطُواْ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ لَعَلَّكُمۡ تُفۡلِحُونَ ٢٠٠﴾ [آل عمران: ٢٠٠].

(٣) أي: بعض أحكام المورث.

(٤) وذلك قوله تعالى: ﴿يَسۡتَفۡتُونَكَ قُلِ ٱللَّهُ يُفۡتِيكُمۡ فِي ٱلۡكَلَٰلَةِۚ إِنِ ٱمۡرُؤٌاْ هَلَكَ لَيۡسَ لَهُۥ وَلَدٞ وَلَهُۥٓ أُخۡتٞ فَلَهَا نِصۡفُ مَا تَرَكَۚ وَهُوَ يَرِثُهَآ إِن لَّمۡ يَكُن لَّهَا وَلَدٞۚ فَإِن كَانَتَا ٱثۡنَتَيۡنِ فَلَهُمَا ٱلثُّلُثَانِ مِمَّا تَرَكَۚ وَإِن كَانُوٓاْ إِخۡوَةٗ رِّجَالٗا وَنِسَآءٗ فَلِلذَّكَرِ مِثۡلُ حَظِّ ٱلۡأُنثَيَيۡنِۗ يُبَيِّنُ ٱللَّهُ لَكُمۡ أَن تَضِلُّواْۗ وَٱللَّهُ بِكُلِّ شَيۡءٍ عَلِيمُۢ ١٧٦﴾ [النساء: ١٧٦].

(٥) في الإتقان: ٣/ ٣٢٠: «أنزل».

(٦) كما في البخاري عن البراء قال: آخر سورة نزلت (براءة)، وآخر آية نزلت: ﴿يَسۡتَفۡتُونَكَ﴾. صحيح البخاري، كتاب التفسير، باب يستفتونك: ٥/ ١٨٥، وأخرجه مسلم أيضاً في صحيحه، كتاب الفرائض، باب آخر آية نزلت آية الكلالة: ٥/ ٦١.

(٧) وذلك قوله تعالى: ﴿لِلَّهِ مُلۡكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ وَمَا فِيهِنَّۚ وَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَيۡءٖ قَدِيرُۢ ١٢٠﴾ [المائدة: ١٢٠].

(٨) وذلك قوله تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِي جَعَلَكُمۡ خَلَٰٓئِفَ ٱلۡأَرۡضِ وَرَفَعَ بَعۡضَكُمۡ فَوۡقَ بَعۡضٖ دَرَجَٰتٖ لِّيَبۡلُوَكُمۡ فِي مَآ ءَاتَىٰكُمۡۗ إِنَّ رَبَّكَ سَرِيعُ ٱلۡعِقَابِ وَإِنَّهُۥ لَغَفُورٞ رَّحِيمُۢ ١٦٥﴾ [الأنعام: ١٦٥].

(٩) وذلك قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ عِندَ رَبِّكَ لَا يَسۡتَكۡبِرُونَ عَنۡ عِبَادَتِهِۦ وَيُسَبِّحُونَهُۥ وَلَهُۥ يَسۡجُدُونَ۩ ٢٠٦﴾ [الأعراف: ٢٠٦].

وكالحض على الجهاد وصلة الأرحام الذي ختم به (الأنفال)[١].

وكوصف الرسول ومدحه، والتهليل الذي ختمت به (براءة)][٢].

وتسليته ـ عليه الصلاة والسلام ـ الذي ختمت به (يونس)[٣]، ومثلها خاتمة (هود)[٤].

ووصف القرآن ومدحه الذي ختم به (يوسف)[٥].

والرد على من كذّب الرسول الذي ختم به (الرعد)[٦].

ومن أوضح ما آذن بالختام خاتمة (إبراهيم): ﴿هَٰذَا بَلَٰغٌ لِّلنَّاسِ . . .﴾ الآية[٧]، ومثلها خاتمة (الأحقاف)[٨]، وكذا خاتمة (الحجر) بقوله ـ جلّ

---

(١) وذلك قوله تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ مِنۢ بَعۡدُ وَهَاجَرُواْ وَجَٰهَدُواْ مَعَكُمۡ فَأُوْلَٰٓئِكَ مِنكُمۡۚ وَأُوْلُواْ ٱلۡأَرۡحَامِ بَعۡضُهُمۡ أَوۡلَىٰ بِبَعۡضٖ فِي كِتَٰبِ ٱللَّهِۚ إِنَّ ٱللَّهَ بِكُلِّ شَيۡءٍ عَلِيمُۢ ﴿٧٥﴾﴾ [الأنفال: ٧٥].

(٢) ما بين المعقوفين ساقط من (هـ) والسياق يقتضي إثباته كما في (ح) وفي الإتقان: ٣/ ٣٢٠.

وذلك قوله تعالى: ﴿لَقَدۡ جَآءَكُمۡ رَسُولٞ مِّنۡ أَنفُسِكُمۡ عَزِيزٌ عَلَيۡهِ مَا عَنِتُّمۡ حَرِيصٌ عَلَيۡكُم بِٱلۡمُؤۡمِنِينَ رَءُوفٞ رَّحِيمٞ ﴿١٢٨﴾ فَإِن تَوَلَّوۡاْ فَقُلۡ حَسۡبِيَ ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَۖ عَلَيۡهِ تَوَكَّلۡتُۖ وَهُوَ رَبُّ ٱلۡعَرۡشِ ٱلۡعَظِيمِ ﴿١٢٩﴾﴾ [براءة (التوبة): ١٢٨، ١٢٩].

(٣) وذلك قوله تعالى: ﴿قُلۡ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ قَدۡ جَآءَكُمُ ٱلۡحَقُّ مِن رَّبِّكُمۡۖ فَمَنِ ٱهۡتَدَىٰ فَإِنَّمَا يَهۡتَدِي لِنَفۡسِهِۦۖ وَمَن ضَلَّ فَإِنَّمَا يَضِلُّ عَلَيۡهَاۖ وَمَآ أَنَا۠ عَلَيۡكُم بِوَكِيلٖ ﴿١٠٨﴾ وَٱتَّبِعۡ مَا يُوحَىٰٓ إِلَيۡكَ وَٱصۡبِرۡ حَتَّىٰ يَحۡكُمَ ٱللَّهُۚ وَهُوَ خَيۡرُ ٱلۡحَٰكِمِينَ ﴿١٠٩﴾﴾ [يونس: ١٠٨، ١٠٩].

(٤) وذلك قوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ غَيۡبُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ وَإِلَيۡهِ يُرۡجَعُ ٱلۡأَمۡرُ كُلُّهُۥ فَٱعۡبُدۡهُ وَتَوَكَّلۡ عَلَيۡهِۚ وَمَا رَبُّكَ بِغَٰفِلٍ عَمَّا تَعۡمَلُونَ ﴿١٢٣﴾﴾ [هود: ١٢٣].

(٥) وذلك قوله تعالى: ﴿لَقَدۡ كَانَ فِي قَصَصِهِمۡ عِبۡرَةٞ لِّأُوْلِي ٱلۡأَلۡبَٰبِۗ مَا كَانَ حَدِيثٗا يُفۡتَرَىٰ وَلَٰكِن تَصۡدِيقَ ٱلَّذِي بَيۡنَ يَدَيۡهِ وَتَفۡصِيلَ كُلِّ شَيۡءٖ وَهُدٗى وَرَحۡمَةٗ لِّقَوۡمٖ يُؤۡمِنُونَ ﴿١١١﴾﴾ [يوسف: ١١١].

(٦) وذلك قوله تعالى: ﴿وَيَقُولُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَسۡتَ مُرۡسَلٗاۚ قُلۡ كَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدَۢا بَيۡنِي وَبَيۡنَكُمۡ وَمَنۡ عِندَهُۥ عِلۡمُ ٱلۡكِتَٰبِ ﴿٤٣﴾﴾ [الرعد: ٤٣].

(٧) وتتمتها: ﴿وَلِيُنذَرُواْ بِهِۦ وَلِيَعۡلَمُوٓاْ أَنَّمَا هُوَ إِلَٰهٞ وَٰحِدٞ وَلِيَذَّكَّرَ أُوْلُواْ ٱلۡأَلۡبَٰبِ﴾ [إبراهيم: ٥٢].

(٨) وذلك قوله تعالى: ﴿فَٱصۡبِرۡ كَمَا صَبَرَ أُوْلُواْ ٱلۡعَزۡمِ مِنَ ٱلرُّسُلِ وَلَا تَسۡتَعۡجِل لَّهُمۡۚ كَأَنَّهُمۡ يَوۡمَ يَرَوۡنَ مَا يُوعَدُونَ لَمۡ يَلۡبَثُوٓاْ إِلَّا سَاعَةٗ مِّن نَّهَارِۭۚ بَلَٰغٞۚ فَهَلۡ يُهۡلَكُ إِلَّا ٱلۡقَوۡمُ ٱلۡفَٰسِقُونَ ﴿٣٥﴾﴾ [الأحقاف: ٣٥].

شأنه ـ[(1)]: ﴿وَٱعْبُدْ رَبَّكَ حَتَّىٰ يَأْتِيَكَ ٱلْيَقِينُ ۝٩٩﴾، وهو مفسر بالموت[(2)]؛ فإنها في غاية [البراعة][(3)].

وانظر إلى سورة (الزلزلة) كيف بدئت بأهوال القيامة[(4)]، وختمت بقوله: ﴿فَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُۥ ۝٧ وَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُۥ ۝٨﴾.

وانظر إلى براعة آخر آية نزلت، وهي قوله تعالى: ﴿وَٱتَّقُواْ يَوْمًا تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى ٱللَّهِ﴾ [البقرة: ٢٨١][(5)]، وما فيها من الإشعار بالآخرية المستلزمة بالوفاة.

وكذلك آخر سورة نزلت وهي سورة (النصر)[(6)]، فيها الإشعار بالوفاة، كما

---

(١) ساقط من الإتقان: ٣/ ٣٢١.

(٢) كما في قوله تعالى: ﴿قَالُواْ لَمْ نَكُ مِنَ ٱلْمُصَلِّينَ ۝٤٣ وَلَمْ نَكُ نُطْعِمُ ٱلْمِسْكِينَ ۝٤٤ وَكُنَّا نَخُوضُ مَعَ ٱلْخَآئِضِينَ ۝٤٥ وَكُنَّا نُكَذِّبُ بِيَوْمِ ٱلدِّينِ ۝٤٦ حَتَّىٰٓ أَتَىٰنَا ٱلْيَقِينُ ۝٤٧﴾ [المدثر: ٤٣ ـ ٤٧].

ولحديث البخاري: قوله: ﴿وَٱعْبُدْ رَبَّكَ حَتَّىٰ يَأْتِيَكَ ٱلْيَقِينُ﴾. قال سالم: الموت. صحيح البخاري، كتاب التفسير، باب واعبد ربك حتى يأتيك اليقين: ٥/ ٢٢٢.

(٣) كلمة «البراعة» ساقطة من (هـ)، والسياق يقتضي إثباتها كما في (ح) والإتقان: ٣/ ٣٢١.

(٤) وهو قوله تعالى: ﴿إِذَا زُلْزِلَتِ ٱلْأَرْضُ زِلْزَالَهَا ۝١﴾.

(٥) كما في حديث ابن عباس ـ رضي الله تعالى عنهما ـ قال: آخر آية نزلت من القرآن على النّبيّ ﷺ آية الربا. كذا ترجم البخاري بقوله: ﴿وَٱتَّقُواْ يَوْمًا تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى ٱللَّهِ﴾. صحيح البخاري، كتاب التفسير، باب ﴿وَٱتَّقُواْ يَوْمًا تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى ٱللَّهِ﴾ ٥/ ١٦٤.

وأخرجه الطبري في تفسيره: ٣/ ٧٦ عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: آخر آية نزلت على النبي ﷺ: ﴿وَٱتَّقُواْ يَوْمًا تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى ٱللَّهِ﴾.

وهذان الحديثان ليس فيهما تناقض مع حديث البراء رضي الله عنه قال: آخر سورة نزلت (براءة) وآخر آية نزلت ﴿يَسْتَفْتُونَكَ﴾. أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب التفسير، باب يستفتونك...: ٥/ ١٨٥، فإنها مقيدة بالمواريث، وهذه الآية إشارة إلى معنى الوفاة المستلزمة لخاتمة النزول، فقد حكى ابن عبد السلام أن النّبي ﷺ عاش بعد نزول الآية واحداً وعشرين يوماً، وقيل: سبعاً، وقيل: تسعاً. وعلى هذا فإن هذه الآية: ﴿وَٱتَّقُواْ يَوْمًا تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى ٱللَّهِ﴾ هي آخر آية نزلت كما ذهب إليه المؤلف.

انظر: فتح الباري شرح صحيح البخاري لابن حجر العسقلاني: ٨/ ٢٠٥. وانظر: تفسير ابن جرير: ٦/ ٤٠.

(٦) إن المراد بآخرية نزول سورة (النصر) نزولها كاملة، بخلاف سورة (براءة) فالمراد بآخرية نزولها: بعضها، أو معظمها، وإلا ففيها آيات كثيرة نزلت قبل سنة الوفاة النبوية، وأوضح من ذلك أن أوّل (براءة) نزل عقب فتح مكة في سنة تسع عام حج أبي بكر. وقد =

أخرج البخاري[1] من طريق سعيد بن جبير[2] عن ابن عباس رضي الله عنهما: أن عمر ـ رضي الله تعالى عنه ـ سألهم عن قوله تعالى: ﴿إِذَا جَآءَ نَصۡرُ ٱللَّهِ وَٱلۡفَتۡحُ ۝١﴾ [النصر] فقالوا: فتح المدائن والقصور، قال: ما تقول يا عباس؟ قال: أجلٌ ضرب لمحمد، نعيت له نفسه[3].

وأخرج أيضاً عنه قال: كان عمر يدخلني مع أشياخ بدر[4]، فكأن بعضهم وجد في نفسه فقال: لم تدخل هذا معنا، ولنا أبناء مثله؟! فقال عمر: إنه من حيث قد علمتم. ثم دعاهم ذات يوم فقال: ما تقولون في قول الله تعالى: ﴿إِذَا جَآءَ نَصۡرُ ٱللَّهِ وَٱلۡفَتۡحُ﴾ فقال بعضهم: أمرنا أن نحمد الله ونستغفره، إذا نصرنا[5] وفتح علينا. وسكت بعضهم فلم يقل شيئاً. فقال لي: أكذلك

= نزل ﴿ٱلۡيَوۡمَ أَكۡمَلۡتُ لَكُمۡ دِينَكُمۡ . . .﴾ [المائدة: ٣]. وهي في (المائدة) سنة عشر. فعلى هذا ليس هنا تعارض بين آخرية سورة (النصر) وآخرية سورة (براءة).

انظر: فتح الباري، كتاب التفسير، باب قوله تعالى: ﴿بَرَآءَةٞ مِّنَ ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦٓ إِلَى ٱلَّذِينَ عَٰهَدتُّم مِّنَ ٱلۡمُشۡرِكِينَ﴾ [براءة: ١] ٨/ ٣١٦، وباب سورة ﴿إِذَا جَآءَ نَصۡرُ ٱللَّهِ﴾: ٨/ ٧٣٤.

(١) هو: محمد بن إسماعيل بن إبراهيم أبو عبد الله البخاري، ولد سنة (١٩٤هـ)، وتوفي سنة (٢٥٦هـ).

انظر: تهذيب التهذيب لابن حجر: ٢/ ١٤٤، وفيات الأعيان لابن خلكان: ٤/ ١٨٨.

البخاري: بضم الباء الموحدة وفتح الخاء المعجمة والراء بعد الألف، هذه النسبة إلى البلد المعروف بما وراء النهر يقال له: (بخارى).

اللباب لابن الأثير: ١/ ١٢٥.

(٢) هو: سعيد بن جبير بن هشام أبو عبد الله الكوفي، روى عن ابن عباس وأبي هريرة وغيرهما، ثقة ثبت فقيه، قتل بين يدي الحجاج سنة (٩٥هـ) وهو ابن (٤٩) سنة.

انظر: تهذيب التهذيب لابن حجر: ٤/ ١١ وما بعده، وطبقات المفسرين للداودي: ١/ ١٨١.

(٣) صحيح البخاري، كتاب التفسير، باب قوله تعالى: ﴿وَرَأَيۡتَ ٱلنَّاسَ يَدۡخُلُونَ فِي دِينِ ٱللَّهِ أَفۡوَاجٗا﴾ [النصر: ٢]: ٦/ ٩٣.

نعيت: من نعى الميت ينعاه نعياً إذا أذاع موته وأخبر به.

انظر: اللسان مادة: (نعا): ١٥/ ٣٣٤.

(٤) موضع بين (مكة) و(المدينة) وهي التي كانت بها الواقعة المباركة المشهورة أظهر الله بها الإسلام وفرّق بين الحق والباطل وهي الآن قرية عامرة.

انظر: معجم البلدان لشهاب الدين ياقوت بن عبد الله الحموي: ١/ ٣٥٧.

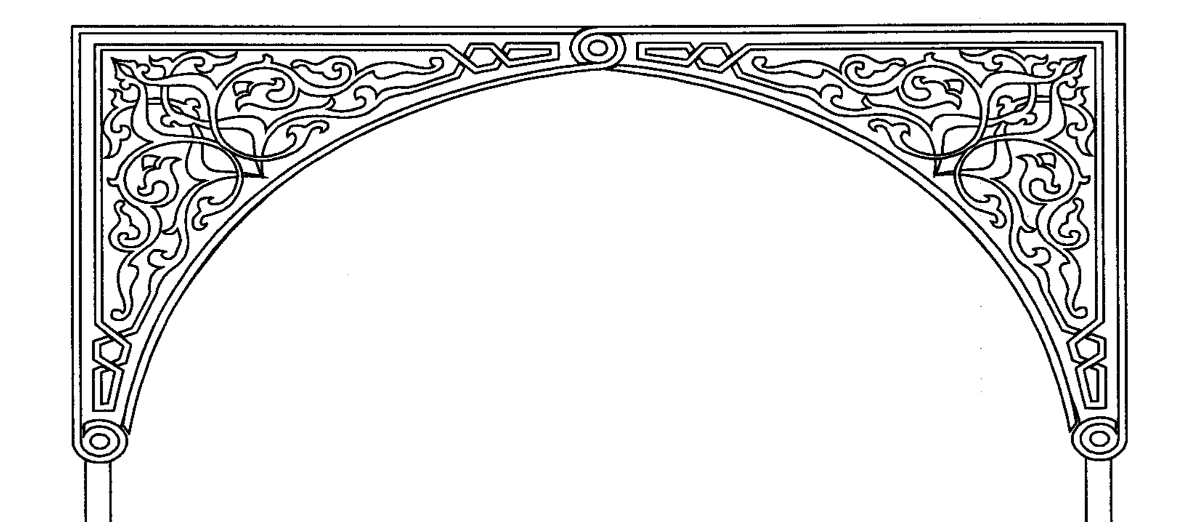
(٥) في (هـ) و(ح): «إذا جاء نصرنا» والصواب ما أثبته، كما في الإتقان: ١/ ٣٢١، وصحيح البخاري: ٦/ ٩٤.

تقول يا بن عباس؟ فقلت: لا، قال: فما تقول؟ قلت: هو أجلُ رسول الله ﷺ أعلَمَهُ به، قال: ﴿إِذَا جَآءَ نَصْرُ ٱللَّهِ وَٱلْفَتْحُ﴾، وذلك علامة أجلك، ﴿فَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ وَٱسْتَغْفِرْهُ إِنَّهُۥ كَانَ تَوَّابًۢا ۝٣﴾ فقال عمر - رضي الله تعالى عنه -: لا أعلم منها إلا ما تقول(١).

---

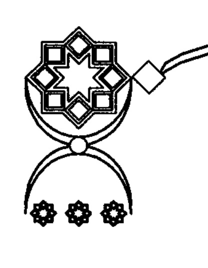
(١) صحيح البخاري، كتاب التفسير، باب قوله تعالى: ﴿فَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ وَٱسْتَغْفِرْهُ إِنَّهُۥ كَانَ تَوَّابًۢا ۝٣﴾: ٦/ ٩٤ وإلى هنا انتهى كلام السوطي: ٣/ ٣٢٠، ٣٢١.

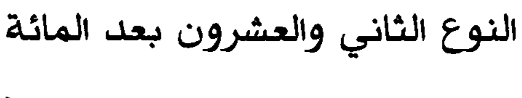




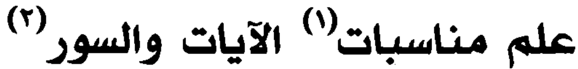
النوع الثاني والعشرون بعد المائة

علم مناسبات الآيات والسور

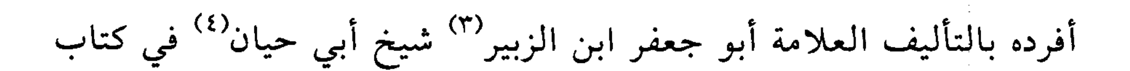




النوع الثاني والعشرون بعد المائة



علم مناسبات[1] الآيات والسور[2]



أفرده بالتأليف العلامة أبو جعفر ابن الزبير[3] شيخ أبي حيان[4] في كتاب

---

(١) في الإتقان: ٣/ ٣٢٢: «مناسبة» بالإفراد.

(٢) هذا النوع أيضاً منقول عن الإتقان: ٣/ ٣٢٢ ـ ٣٣٨ بعنوان «النوع الثاني والستون في مناسبة الآيات والسور» ومن هنا بداية النقل.

المناسبة في اللغة: المشاكلة والمقاربة.

وفي الاصطلاح: علم تعرف منه علل الترتيب بين أجزائه بعضها إثر بعض. البرهان للزركشي: ١/ ٣٥.

ثمرتها: الاطلاع على المرتبة العليا التي يستحقها الجزء بما له من ارتباطات سابقة ولاحقة وما تعلق بهما كلحمة النسب. نظم الدرر بتصرف: ١/ ٣.

من كتب التفسير التي تذكر فيها المناسبات:

١ ـ مفاتيح الغيب لأبي عبد الله الرازي المتوفى سنة (٦٠٦هـ).

٢ ـ أنوار التنزيل وأسرار التأويل لناصر الدين البيضاوي المتوفى سنة (٦٨٥هـ) وقيل: (٦٩١هـ).

٣ ـ غرائب القرآن ورغائب الفرقان لنظام الدين النيسابوري المتوفى سنة (٧٢٨هـ).

٤ ـ روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني لشهاب الدين محمود الألوسي المتوفى (١٢٧٠هـ).

٥ ـ إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الحكيم لأبي سعود المتوفى (٩٨٢هـ).

بعض المؤلفات في علم المناسبات:

١ ـ نظم الدرر في تناسب الآية والسور لبرهان الدين البقاعي المتوفى سنة (٨٨٥هـ) ويعتبر مرجعاً أساسياً في هذا الفن.

٢ ـ تناسق الدرر في تناسب السور لجلال الدين السيوطي المتوفى سنة (٩١١هـ).

٣ ـ النبأ العظيم للدكتور محمد عبد الله دراز، تحدث فيه عن المناسبة في سورة (البقرة).

(٣) هو: أحمد بن إبراهيم بن الزبير أبو جعفر الأندلسي، صاحب «ملاك التأويل في المتشابه اللفظ من التنزيل»، ولد سنة(٦٢٧هـ)، وتوفي سنة (٧٠٨هـ).

انظر: طبقات القراء لابن الجزري: ١/ ٣٢، وطبقات المفسرين للداودي: ١/ ٢٦، والدرر الكامنة لابن حجر: ١/ ٨٩.

(٤) هو: محمد بن يوسف بن حيان أبو حيان الأندلسي المفسر المؤرخ، صاحب تفسير =

سماه: «البرهان في مناسبة ترتيب سورة القرآن»[1]، ومن أهل العصر الشيخ برهان الدين البقاعي[2] في كتاب سماه: «نظم الدرر في تناسب الآي والسور»[3].

[قال الحافظ السيوطي ـ رحمه الله تعالى ـ][4] وكتابي الذي صنعته في أسرار التنزيل كافل بذلك، جامع لمناسبات السور والآيات؛ مع تضمنه من بيان وجوه الإعجاز وأساليب البلاغة، وقد لخصت منه مناسبات السور خاصة في جزء لطيف، سميته «تناسق الدرر في تناسب السور»[5].

وعلم المناسبة علم شريف، قل اعتناء المفسرين به لدقته. وممن أكثر فيه الإمام فخر الدين[6]، وقال في تفسيره: أكثر لطائف القرآن مودعة في الترتيبات

= البحر المحيط، ولد سنة (٦٥٤هـ)، وتوفي بالقاهرة سنة (٧٤٥هـ).

انظر: طبقات المفسرين للداودي: ٢/ ٢٨٦، وبغية الوعاة للسيوطي: ١٢١.

(١) وهو مطبوع بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية في مجلد بتحقيق الدكتور سعيد الفلاح عام (١٤٠٨هـ). وذكره صاحب كشف الظنون: ١/ ٢٤١ باختلاف يسير في اسم الكتاب ونسبه إلى ابن الزبير.

(٢) هو: إبراهيم بن عمر بن حسن أبو الحسن برهان الدين البقاعي، توفي سنة (٨٨٥هـ).

انظر: البدر الطالع من بعد القرن السابع للشوكاني: ١/ ١٩.

والبقاعي: منسوب إلى البقاع من بلاد سوريا، وهي أرض واسعة بين بعلبك وحمص ودمشق. معجم البلدان: ١/ ٤٧٠.

(٣) وهو مطبوع تحت مراقبة الدكتور محمد عبد المعيد خان بمطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية بالهند عام (١٣٨٩هـ).

قال صاحب كشف الظنون: ٢/ ١٩٦١: «وهو كتاب لم يسبقه إليه أحد، جمع فيه من أسرار القرآن ما تتحير منه العقول...».

(٤) هذا الكلام من زيادة المؤلف، وهو يوهم أن ما قبله من كلامه، وهو ليس كذلك، بل هو من كلام السيوطي.

(٥) وهو مطبوع حققه عبد القادر أحمد عطاء، ولكنه غيّر عنوان الكتاب إلى «أسرار ترتيب القرآن».

(٦) هو: محمد بن عمر بن حسن أبو عبد الله الإمام فخر الدين الرازي، صاحب تفسر مفاتيح الغيب، ولد سنة (٥٤٣هـ) وقيل: (٥٤٤هـ)، وتوفي سنة (٦٠٦هـ).

انظر: طبقات الشافعية للسبكي: ٨/ ٨١ وما بعده، ووفيات الأعيان لابن خلكان: ٤/ ٢٤٨، وشذرات الذهب لابن العماد: ٥/ ٢١.

والروابط[1].

وقال ابن العربي[2] في «سراج المريدين»[3]: ارتباط آي القرآن بعضها ببعض حتى تكون كالكلمة الواحدة منسقة المباني منتظمة المعاني، علم عظيم لم يتعرض له إلا عالم واحد عمل فيه سورة (البقرة)، ثم فتح الله ﷻ لنا فيه؛ فلما[4] لم نجد له حملة، ورأينا الخلق بأوصاف البطلة، ختمنا عليه، وجعلناه بيننا وبين الله ورددناه إليه[5].

وقال غيره[6]: أول من أظهر علم المناسبة الشيخ أبو بكر النيسابوري[7]، وكان غزير العلم في الشريعة والأدب؛ وكان يقول على الكرسي إذا قرئ عليه: لم جعلت هذه الآية إلى جنب هذه؟ وما الحكمة في جعل هذه السورة

---

(١) هذا الكلام ورد في التفسير الكبير للفخر الرازي عند تفسيره لقول الله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَن تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَىٰ أَهْلِهَا﴾ [النساء: ٥٨]: ١٠/ ١١٣، دار الكتب العلمية، ط١، (٢٠٠٠م). (المدقق)

(٢) هو: محمد بن عبد الله بن محمد القاضي أبو بكر بن العربي الأندلسي المالكي، من كتبه: «أحكام القرآن»، و«عارضة الأحوذي على كتاب الترمذي»، كان من أهل التفنن في العلوم متقدماً في المعارف كلها متكلماً في أنواعها، أحد من بلغ مرتبة الاجتهاد، ورحل إليه للسماع والأخذ عنه، توفي سنة (٥٤٣هـ).

انظر: الديباج المذهب لابن فرحون: ٢/ ٥٢٢، وشذرات الذهب: ٤/ ١٤١، وطبقات المفسرين للداودي: ٢/ ١٦٢.

(٣) قال صاحب كشف الظنون: ٢/ ٩٨٤: سراج المريدين للقاضي أبي بكر ابن العربي، ذكره القرطبي في تذكرته.

(٤) في (هـ) و(ح): «فلم»، والصواب ما أثبته، كما في الإتقان: ٣/ ٣٢٢.

(٥) انتهى كلام ابن العربي، ـ ولم أعثر عليه ـ ولكن أجده منقولاً عن البرهان للزركشي: ١/ ٣٦.

(٦) هو: أبو الحسن الشهرباني، صرح بذلك الزركشي في البرهان: ١/ ٣٦.

والشهرباني: منسوب إلى (شهربان) قرية شرقي بغداد، ينسب إليها كثير من العلماء.

انظر: معجم البلدان: ٣/ ٣٧٤.

(٧) هو: عبد الله بن محمد بن زياد أبو بكر النيسابوري الشافعي الحافظ، ولد سنة (٢٣٨هـ)، وتوفي (٣٢٤هـ). انظر: طبقات الشافعي للسبكي: ٣/ ٣١٠، وطبقات القراء لابن الجزري: ١/ ٤٤٩، وشذرات الذهب لابن العماد: ٢/ ٣٠٢.

والنيسابوري: بفتح النون وسكون الياء، هذه النسبة إلى (نيسابور)، وهي أحسن مدن (خراسان) وأجمعها للخيرات. اللباب لابن الأثير: ٣/ ٣٤١.

إلى جنب هذه السورة؟ وكان يزري[1] على علماء بغداد لعدم علمهم بالمناسبة[2].

وقال الشيخ عز الدين بن عبد السلام[3]: المناسبة علم حسن، لكن يشترط في حسن ارتباط الكلام أن يقع في أمر متحد مرتبط أوله بآخره؛ فإن وقع على أسباب مختلفة لم يقع فيه ارتباط، ومن ربط ذلك فهو متكلف بما لا يقدر عليه إلا بربط[4] ركيك يصان عن مثله حسن الحديث، فضلاً عن أحسنه؛ فإن القرآن نزل في نيف وعشرين سنة، وفي أحكام مختلفة، شرعت لأسباب مختلفة، وما كان كذلك لا يتأتى ربط بعضه ببعض[5].

أقول[6]: ليس الأمر كذلك، بل مناسبة الآيات بعضها لبعض من أول المصحف إلى آخره حاصلة تامة على أحسن وجه وأكمل منوال ولكن الناس تختلف أفهامهم في وجه المناسبة، فبعضهم يظهر له معنى بعيد ضعيف، وبعضهم يظهر له معنى حسن قوي، فالمناسبة بين الآيات حاصلة، وحسن ذلك وضعفه راجع إلى حسن الأفهام والله أعلم[7].

وقال الشيخ ولي الدين الملوي[8]: قد وهم من قال: لا يطلب

---

(١) يزري: بمعنى يعتب أو يعيب.

انظر: اللسان لابن منظور ١٤/٣٥٦، والمعجم الوسيط ١/ ٣٩٤.

(٢) انتهى كلام أبي الحسن الشهرباني، نقلاً عن البرهان للزركشي: ١/٣٦.

(٣) هو: عبد العزيز بن عبد السلام بن أبي القاسم المشهور بالعز الشافعي صاحب التصانيف، منها: «تفسير القرآن»، و«كتاب المجاز»، ولد سنة (٥٧٧هـ) أو (٥٧٨هـ)، وتوفي سنة (٦٦٠هـ).

انظر: طبقات الشافعية للسبكي: ٨/٢٠٩، وطبقات المفسرين للداودي: ١/٣٠٨، وفوات الوفيات لمحمد بن شاكر الكتبي: ٢/ ٣٥٠.

(٤) في (هـ) و(ح): «برباط»، وما أثبته من الإتقان: ٣/ ٣٢٢.

(٥) نقله عن البرهان للزركشي: ١/ ٣٧.

(٦) القائل هو المؤلف.

(٧) إلى هنا انتهى كلام المؤلف.

(٨) هو: محمد بن أحمد بن إبراهيم أبو عبد الله المعروف بابن المنفلوطي الملوي الشافعي، ولد سنة (٧١٣هـ)، وتوفي سنة (٧٧٤هـ).

انظر: طبقات الشافعية للسبكي: ٩/٧، وطبقات المفسرين للداودي: ٢/ ٥٨.

والملوي نسبة إلى (ملوى) بفتح الميم واللام المشددة والواو المفتوحة وهي اليوم إحدى مدن محافظة (المنيا).

=

للآي[1] الكريمة مناسبة؛ لأنها على حسب الوقائع [المتفرقة. وفصل الخطاب أنها على حسب الوقائع][2] تنزيلاً وعلى حسب الحكمة ترتيباً وتأصيلاً، فالمصحف على وفق ما في اللوح المحفوظ، مرتبة سوره كلها وآياته بالتوقيف، كما أنزل جملة إلى بيت العزة؛ ومن المعجز البين أسلوبه ونظمه الباهر، والذي ينبغي في كل آية أن يبحث أول كل شيء عن كونها[3] مكملة لما قبلها أو مستقلة، ثم المستقلة، ما وجه مناسبتها لما قبلها؟ ففي ذلك علم جم، وهكذا في السور، يطلب وجه اتصالها بما قبلها، وما سيقت له. انتهى[4].

وقال الإمام الرازي[5] في سورة (البقرة): ومن تأمل في لطائف نظم هذه السورة، وفي بدائع ترتيبها، علم أن القرآن كما أنه معجز بحسب فصاحة ألفاظه، وشرف معانيه، فهو أيضاً بسبب ترتيبه ونظم آياته، ولعل الذين قالوا: إنه معجز بسبب أسلوبه أرادوا ذلك، إلا أني رأيت جمهور المفسرين معرضين عن[6] هذه اللطائف غير منتبهين لهذه الأسرار، وليس الأمر في هذا الباب إلا كما قيل:

والنّجم تستصغر الأبصار صورته ... والذنب للطرف لا للنّجم في الصغر[7]

أقول[8]: ومن نظر في ترتيب هذه السورة الشريفة، أعني سورة (البقرة)، رأى لطائف وحسن ترتيب عجيب؛ لأنها من أول ما نزل على النبي ﷺ بالمدينة، وكان الساكنون بها على ثلاثة أقسام: قسم مؤمنون[9] بالنبي ﷺ

= القاموس الجغرافي للبلاد المصرية من عهد قدماء المصريين إلى سنة (١٩٤٥م).

(١) في (هـ) و(ح): «للآيات»، وما أثبته من الإتقان: ٣/ ٣٢٢.

(٢) ما بين المعقوفين ساقط من (هـ) و(ح) ومثبت في الإتقان: ٣/ ٣٢٣.

(٣) في (هـ) و(ح): «عن كونه»، والصواب ما أثبته، كما في الإتقان: ٣/ ٣٢٣.

(٤) نقله عن البرهان: ١/ ٣٧.

(٥) في التفسير الكبير: ٧/ ١٢٨.

(٦) في الإتقان: ٣/ ٣٢٣: «على».

(٧) انتهى كلام الرازي، التفسير الكبير: ٧/ ١٢٨ وهذا البيت مشهور لا يعلم قائله.

(٨) من هنا يبدأ كلام المؤلف.

(٩) الذين حصلوا فضيلة التقوى بركنيها العلمي والعملي، وسبب ذلك استمساكهم بالهدى وإمدادهم بالتوفيق من ربهم «ومآل أمرهم» الفوز والفلاح.

النبأ العظيم، د. محمد عبد الله دراز: ١٦٧.

وقسم كفار من اليهود[1]، وقسم منافقون[2]، والسورة مشتملة على خطاب الثلاثة أقسام.

فخطاب المؤمنين في ابتدائها[3]، ثم ذكر اليهود[4]، ثم (المنافقين[5]، وبين كل فريق من هؤلاء ثم الخطاب في هذا المعنى[6] ....

---

(١) أنهم مجردون من أساس التقوى وهو الإيمان، وأنهم مصِرّون على ذلك إصراراً لا ينفع معه إنذار، والسبب عدم انتفاعهم بما وهبهم الله من وسائل العلم، فلهم قلوب لا يفقهون بها وعاقبة أمرهم العذاب العظيم.

انظر: النبأ العظيم: ١٦٧.

(٢) أنهم يتصفون بصفة مركبة من ظاهر خير وباطن سوء فهم يقولون بألسنتهم: إنهم مؤمنون وليس في قلوبهم من الإيمان شيء، ولكل من الوصفين (سبب) و(جزاء)، أما دعواهم الإيمان فسببها قصد المخادعة، وجزاء الخداع عائد إليهم، وأما إسرارهم الكفر فسببه مرض قلوبهم، وجزاؤه زيادة المرض والعذاب الأليم.

انظر: النبأ العظيم: ١٦٧.

(٣) وذلك قوله تعالى: ﴿الٓمٓ ۝١ ذَٰلِكَ ٱلۡكِتَٰبُ لَا رَيۡبَۛ فِيهِۛ هُدٗى لِّلۡمُتَّقِينَ ۝٢ ٱلَّذِينَ يُؤۡمِنُونَ بِٱلۡغَيۡبِ وَيُقِيمُونَ ٱلصَّلَوٰةَ وَمِمَّا رَزَقۡنَٰهُمۡ يُنفِقُونَ ۝٣ وَٱلَّذِينَ يُؤۡمِنُونَ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيۡكَ وَمَآ أُنزِلَ مِن قَبۡلِكَ وَبِٱلۡأٓخِرَةِ هُمۡ يُوقِنُونَ ۝٤ أُوْلَٰٓئِكَ عَلَىٰ هُدٗى مِّن رَّبِّهِمۡۖ وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلۡمُفۡلِحُونَ ۝٥﴾ [البقرة: ١ ـ ٥].

(٤) وذلك قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ سَوَآءٌ عَلَيۡهِمۡ ءَأَنذَرۡتَهُمۡ أَمۡ لَمۡ تُنذِرۡهُمۡ لَا يُؤۡمِنُونَ ۝٦ خَتَمَ ٱللَّهُ عَلَىٰ قُلُوبِهِمۡ وَعَلَىٰ سَمۡعِهِمۡۖ وَعَلَىٰٓ أَبۡصَٰرِهِمۡ غِشَٰوَةٞۖ وَلَهُمۡ عَذَابٌ عَظِيمٞ ۝٧﴾ [البقرة: ٦، ٧].

وإن هاتين الآيتين ليستا لليهود خاصة وإنما هما للكفار عامة: اليهود وغيرهم.

(٥) وذلك قوله تعالى: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَقُولُ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَبِٱلۡيَوۡمِ ٱلۡأٓخِرِ وَمَا هُم بِمُؤۡمِنِينَ ۝٨﴾ إلى قوله تعالى: ﴿يَكَادُ ٱلۡبَرۡقُ يَخۡطَفُ أَبۡصَٰرَهُمۡۖ كُلَّمَآ أَضَآءَ لَهُم مَّشَوۡاْ فِيهِ وَإِذَآ أَظۡلَمَ عَلَيۡهِمۡ قَامُواْۚ وَلَوۡ شَآءَ ٱللَّهُ لَذَهَبَ بِسَمۡعِهِمۡ وَأَبۡصَٰرِهِمۡۚ إِنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيۡءٖ قَدِيرٞ ۝٢٠﴾ [البقرة: ٨ ـ ٢٠].

(٦) وذلك قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱعۡبُدُواْ رَبَّكُمُ ٱلَّذِي خَلَقَكُمۡ وَٱلَّذِينَ مِن قَبۡلِكُمۡ لَعَلَّكُمۡ تَتَّقُونَ ۝٢١﴾ إلى قوله تعالى: ﴿وَبَشِّرِ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ أَنَّ لَهُمۡ جَنَّٰتٖ تَجۡرِي مِن تَحۡتِهَا ٱلۡأَنۡهَٰرُۖ كُلَّمَا رُزِقُواْ مِنۡهَا مِن ثَمَرَةٖ رِّزۡقٗا قَالُواْ هَٰذَا ٱلَّذِي رُزِقۡنَا مِن قَبۡلُۖ وَأُتُواْ بِهِۦ مُتَشَٰبِهٗاۖ وَلَهُمۡ فِيهَآ أَزۡوَٰجٞ مُّطَهَّرَةٞۖ وَهُمۡ فِيهَا خَٰلِدُونَ ۝٢٥﴾ [البقرة: ٢١ ـ ٢٥].

قال الدكتور محمد دراز في النبأ العظيم: ١٧٤: «في هذه الآيات الخمس تسمع نداء قوياً موجهاً إلى العالم كله ـ الناس جميعاً ـ بثلاثة مطالب:

أ ـ أن لا تعبدوا إلا الله ولا تشركوا به شيئاً.

ب ـ أن آمنوا بكتابه الذي نزله على عبده. =

[ثم][1] أورد الحق سبحاه [آيات][2] من المواعظ، وبيان الأحكام؛ لينبه السامعين أنها هي المقصود الأعظم من إيراد القصص والأخبار. ثم شرع الحق سبحانه في بيان الأحكام في هذه السورة مرتباً على الأهم، والأصلح، والأنفع للعباد.

فقال في أولها: ﴿وَأَقِيمُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتُوا۟ ٱلزَّكَوٰةَ وَٱرْكَعُوا۟ مَعَ ٱلرَّٰكِعِينَ ﴿٤٣﴾﴾ [البقرة: ٤٣]. فأمر بإقامة الصلاة؛ لأنها أعظم الأركان وأهمها[3]، ثم الزكاة؛ لأنها من أركان الدّين المهمّة[4].

ثم بيّن أحوال الصوم، قال: ﴿فَمَن شَهِدَ مِنكُمُ ٱلشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ﴾ [البقرة: ١٨٥]، وبين أحوال الصوم[5] ثم الاعتكاف[6]، ثم الحج بقوله: ﴿وَأَتِمُّوا۟ ٱلْحَجَّ وَٱلْعُمْرَةَ﴾ [البقرة: ١٩٦]، ثم النكاح[7] ومن تحل مناكحتهم[8] ومن..................

= جـ ـ أن اتقوا أليم عذابه، وابتغوا جزيل ثوابه.

هذه المطالب الثلاثة هي الأركان الثلاثة للعقيدة الإسلامية تراها قد بسطت مرتبة على ترتبها الطبعي. من المبدأ إلى الواسطة إلى الغاية...».

(١) زيادة يقتضيها السياق.

(٢) في (هـ): «آية»، والصواب ما أثبته؛ لأن المواعظ في (البقرة) آيات كثيرة وليست آية واحدة.

(٣) ففي الحديث: «رأس الأمر كله الإسلام، وعموده الصلاة» رواه الترمذي في سننه، كتاب الإيمان، باب ما جاء في حرمة الصلاة: ٥/ ١١ وقال: هذا حديث حسن صحيح. ورواه الإمام أحمد في مسنده: ٥/ ٢٣١، ٢٣٧.

(٤) وقد قرن الله ﷻ الزكاة بالصلاة في سورة (البقرة) فقط خمس مرات، وفي القرآن كله ست وعشرين مرة. وهي: في سورة (البقرة): ٤٣، ٨٣، ١١٠، ١٧٧، ٢٧٧، سورة النساء: ٧٧، ١٦٢، سورة المائدة: ١٢، ٥٥، سورة التوبة: ٥، ١١، ١٨، ٧١، سورة مريم: ٣١، ٥٥، سورة الأنبياء: ٧٣، سورة الحج: ٤١، ٧٨، سورة النور: ٣٧، ٥٦، سورة النمل: ٣، سورة لقمان: ٤، سورة الأحزاب: ٣٣، سورة المجادلة: ١٣، سورة المزمل: ٢٠، سورة البيّنة: ٥. وهذا يدل على أن الزكاة من أركان الدين المهمة.

(٥) وذلك قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ كُتِبَ عَلَيْكُمُ ٱلصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ ﴿١٨٣﴾ أَيَّامًا مَّعْدُودَٰتٍ ۚ فَمَن كَانَ مِنكُم مَّرِيضًا أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَ ...﴾ إلى قوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَتِمُّوا۟ ٱلصِّيَامَ إِلَى ٱلَّيْلِ ...﴾ [البقرة: ١٨٣ ـ ١٨٧].

(٦) وذلك قوله تعالى: ﴿وَلَا تُبَٰشِرُوهُنَّ وَأَنتُمْ عَٰكِفُونَ فِى ٱلْمَسَٰجِدِ﴾ [البقرة: ١٨٧].

(٧) فقد ذكر الله ﷻ النكاح وما يتعلق به في سورة (البقرة): الآيات (٢٢١ ـ ٢٤٢).

(٨) لم أجد في سورة (البقرة) آية تتحدث عمن تحل مناكحتهم، وأجدها في سورة =

تحرم[1]، ونكاح الأمة[2] ونكاح الحرة[3]، إلى غير ذلك.

ثم بين الطلاق قبل الدخول وبعد الدخول، وإذا سمى لها شيئاً من المهر أو لم يسم[4]، وبيان أحكام العدة والنفقة[5]، ومن تحل قبل زوج آخر ومن لا تحل[6]، وبين أحكام الرضاع[7]، والإيلاء[8]، والخلع[9]، والربا والبيع،

= [النساء: ٢٤]. والمؤلف ـ رحمه الله تعالى ـ يتحدث عنها في سورة (البقرة).

(١) وذلك قوله تعالى: ﴿وَلَا تُنكِحُوا۟ ٱلْمُشْرِكِينَ حَتَّىٰ يُؤْمِنُوا۟ ۚ وَلَعَبْدٌ مُّؤْمِنٌ خَيْرٌ مِّن مُّشْرِكٍ وَلَوْ أَعْجَبَكُمْ ۗ أُو۟لَـٰٓئِكَ يَدْعُونَ إِلَى ٱلنَّارِ ۖ وَٱللَّهُ يَدْعُوٓا۟ إِلَى ٱلْجَنَّةِ وَٱلْمَغْفِرَةِ بِإِذْنِهِۦ ۖ وَيُبَيِّنُ ءَايَـٰتِهِۦ لِلنَّاسِ لَعَلَّهُمْ يَتَذَكَّرُونَ﴾ [البقرة: ٢٢١].

هذه الآية هي التي تتحدث عمن يحرم منكاحتها في سورة (البقرة) ولم أجد غيرها، إلا ما كان في سورة [النساء: ٢٢، ٢٣]. والمؤلف ـ رحمه الله تعالى ـ يتكلم عنها في سورة (البقرة).

(٢) وذلك قوله تعالى في سورة البقرة: الآية (٢٢١): ﴿وَلَأَمَةٌ مُّؤْمِنَةٌ خَيْرٌ مِّن مُّشْرِكَةٍ وَلَوْ أَعْجَبَتْكُمْ﴾، ﴿وَلَعَبْدٌ مُّؤْمِنٌ خَيْرٌ مِّن مُّشْرِكٍ وَلَوْ أَعْجَبَكُمْ﴾. ونكاح الأمة ذكر في سورة (النساء) صريحاً. انظر: الآية (٢٥)، وانظر: سورة النور: الآية ٣٢ (٢٥).

(٣) انظر: سورة النساء: الآية (٢٤)، وسورة النور: الآية (٣٢).

(٤) وذلك قوله تعالى: ﴿لَّا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِن طَلَّقْتُمُ ٱلنِّسَآءَ مَا لَمْ تَمَسُّوهُنَّ أَوْ تَفْرِضُوا۟ لَهُنَّ فَرِيضَةً ۚ وَمَتِّعُوهُنَّ عَلَى ٱلْمُوسِعِ قَدَرُهُۥ وَعَلَى ٱلْمُقْتِرِ قَدَرُهُۥ مَتَـٰعًۢا بِٱلْمَعْرُوفِ ۖ حَقًّا عَلَى ٱلْمُحْسِنِينَ ﴿٢٣٦﴾ وَإِن طَلَّقْتُمُوهُنَّ مِن قَبْلِ أَن تَمَسُّوهُنَّ وَقَدْ فَرَضْتُمْ لَهُنَّ فَرِيضَةً فَنِصْفُ مَا فَرَضْتُمْ إِلَّآ أَن يَعْفُونَ أَوْ يَعْفُوَا۟ ٱلَّذِى بِيَدِهِۦ عُقْدَةُ ٱلنِّكَاحِ ۚ وَأَن تَعْفُوٓا۟ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ ۚ وَلَا تَنسَوُا۟ ٱلْفَضْلَ بَيْنَكُمْ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ ﴿٢٣٧﴾﴾ [البقرة: ٢٣٦، ٢٣٧].

(٥) وذلك قوله تعالى: ﴿وَٱلْمُطَلَّقَـٰتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ ثَلَـٰثَةَ قُرُوٓءٍ ۚ وَلَا يَحِلُّ لَهُنَّ أَن يَكْتُمْنَ مَا خَلَقَ ٱللَّهُ فِىٓ أَرْحَامِهِنَّ إِن كُنَّ يُؤْمِنَّ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْـَٔاخِرِ ۚ وَبُعُولَتُهُنَّ أَحَقُّ بِرَدِّهِنَّ فِى ذَٰلِكَ إِنْ أَرَادُوٓا۟ إِصْلَـٰحًا ۚ وَلَهُنَّ مِثْلُ ٱلَّذِى عَلَيْهِنَّ بِٱلْمَعْرُوفِ ۚ وَلِلرِّجَالِ عَلَيْهِنَّ دَرَجَةٌ ۗ وَٱللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ ﴿٢٢٨﴾﴾ [البقرة: ٢٢٨].

وقوله تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَٰجًا يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا ۖ فَإِذَا بَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا فَعَلْنَ فِىٓ أَنفُسِهِنَّ بِٱلْمَعْرُوفِ ۗ وَٱللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ ﴿٢٣٤﴾﴾ [البقرة: ٢٣٤].

(٦) وذلك قوله تعالى: ﴿فَإِن طَلَّقَهَا فَلَا تَحِلُّ لَهُۥ مِنۢ بَعْدُ حَتَّىٰ تَنكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُۥ ۗ فَإِن طَلَّقَهَا فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَآ أَن يَتَرَاجَعَآ إِن ظَنَّآ أَن يُقِيمَا حُدُودَ ٱللَّهِ ۗ وَتِلْكَ حُدُودُ ٱللَّهِ يُبَيِّنُهَا لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ ﴿٢٣٠﴾﴾ [البقرة: ٢٣٠].

(٧) وذلك قوله تعالى: ﴿۞ وَٱلْوَٰلِدَٰتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَـٰدَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ ۖ لِمَنْ أَرَادَ أَن يُتِمَّ ٱلرَّضَاعَةَ ۚ وَعَلَى ٱلْمَوْلُودِ لَهُۥ رِزْقُهُنَّ وَكِسْوَتُهُنَّ بِٱلْمَعْرُوفِ ۚ لَا تُكَلَّفُ نَفْسٌ إِلَّا وُسْعَهَا ۚ لَا تُضَآرَّ وَٰلِدَةٌۢ بِوَلَدِهَا وَلَا مَوْلُودٌ لَّهُۥ بِوَلَدِهِۦ ۚ وَعَلَى ٱلْوَارِثِ مِثْلُ ذَٰلِكَ ۗ فَإِنْ أَرَادَا فِصَالًا عَن تَرَاضٍ مِّنْهُمَا وَتَشَاوُرٍ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا ۗ وَإِنْ أَرَدتُّمْ أَن تَسْتَرْضِعُوٓا۟ أَوْلَـٰدَكُمْ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِذَا سَلَّمْتُم مَّآ ءَاتَيْتُم بِٱلْمَعْرُوفِ ۗ وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ وَٱعْلَمُوٓا۟ أَنَّ ٱللَّهَ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ ﴿٢٣٣﴾﴾ [البقرة: ٣٣٢].

(٨) وذلك قوله تعالى: ﴿لِّلَّذِينَ يُؤْلُونَ مِن نِّسَآئِهِمْ تَرَبُّصُ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ ۖ فَإِن فَآءُو فَإِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴿٢٢٦﴾ وَإِنْ عَزَمُوا۟ ٱلطَّلَـٰقَ فَإِنَّ ٱللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ ﴿٢٢٧﴾﴾ [البقرة: ٢٢٦، ٢٢٧].

(٩) وذلك قوله تعالى: ﴿... فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا يُقِيمَا حُدُودَ ٱللَّهِ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا فِيمَا ٱفْتَدَتْ بِهِۦ ۗ ...﴾ [البقرة: ٢٢٩].

وتحريم الربا وحل البيع[1]، ثم بين أحوال الدين والمداينة بقوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا تَدَايَنتُم بِدَيْنٍ إِلَىٰٓ أَجَلٍ مُّسَمًّى فَٱكْتُبُوهُۚ وَلْيَكْتُب بَّيْنَكُمْ كَاتِبٌۢ بِٱلْعَدْلِۚ﴾ [البقرة: ٢٨٢][2]، ثم بين الشهادة والإشهاد، وكتمان الشهادة، ونصاب الشهادة[3].

فإذا نظر المتأمل إلى ما اشتملت عليه هذه السورة الشريفة من الأحكام المترتبة، وذكر الأهم فالأهم من الأحكام على حسن [هذه][4] المناسبة في الآيات.

ومن حسن هذه المناسبة أخذ الفقهاء ترتيب كتب الفقه، فبدءوا بالصلاة، ثم الزكاة، ثم الصوم والاعتكاف، ثم الحج، ثم النكاح، ثم الطلاق، والإيلاء، والخلع، والرضاع، ثم البيوع، والربا، والديون والشهادات.

فانظر أيها المتأمل إلى هذا الترتيب الحسن، ثم ما وقع من الفصل بالمواعظ والقصص بين هذه الأحكام، فله مناسبة بالأوائل والأواخر ـ والله أعلم[5] ـ.

فصل[6]

المناسبة في اللغة المشاكلة والمقاربة، ومرجعها في الآيات ونحوها إلى معنى رابط بينها، عام أو خاص، عقلي أو حسي أو خيالي أو غير ذلك من أنواع العلاقات أو التلازم الذهني، كالسبب والمسبب، والعلة والمعلول، والنظيرين والضدين، ونحوه.

---

(١) وذلك قوله تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ يَأْكُلُونَ ٱلرِّبَوٰاْ لَا يَقُومُونَ إِلَّا كَمَا يَقُومُ ٱلَّذِى يَتَخَبَّطُهُ ٱلشَّيْطَٰنُ مِنَ ٱلْمَسِّۚ ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوٓاْ إِنَّمَا ٱلْبَيْعُ مِثْلُ ٱلرِّبَوٰاْۗ وَأَحَلَّ ٱللَّهُ ٱلْبَيْعَ وَحَرَّمَ ٱلرِّبَوٰاْ . . .﴾ إلى قوله تعالى: ﴿وَٱتَّقُواْ يَوْمًا تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى ٱللَّهِۖ ثُمَّ تُوَفَّىٰ كُلُّ نَفْسٍ مَّا كَسَبَتْ وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ ﴿٢٨١﴾﴾ [البقرة: ٢٧٥ ـ ٢٨١].

(٢) وهذه الآية تسمى بآية الدَّيْن، وهي أطول آية في القرآن الكريم.

(٣) وذلك قوله تعالى: ﴿وَإِن كُنتُمْ عَلَىٰ سَفَرٍ وَلَمْ تَجِدُواْ كَاتِبًا فَرِهَٰنٌ مَّقْبُوضَةٌۖ فَإِنْ أَمِنَ بَعْضُكُم بَعْضًا فَلْيُؤَدِّ ٱلَّذِى ٱؤْتُمِنَ أَمَٰنَتَهُۥ وَلْيَتَّقِ ٱللَّهَ رَبَّهُۥۗ وَلَا تَكْتُمُواْ ٱلشَّهَٰدَةَۚ وَمَن يَكْتُمْهَا فَإِنَّهُۥٓ ءَاثِمٌ قَلْبُهُۥۗ وَٱللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ عَلِيمٌ ﴿٢٨٣﴾﴾ [البقرة: ٢٨٣].

(٤) ساقطة من (ح).

(٥) انتهى كلام المؤلف.

(٦) بداية كلام السيوطي في الإتقان: ٣/ ٣٢٤.

وفائدته جعل أجزاء الكلام بعضها آخذاً بأعناق بعض، فيقوى بذلك الارتباط، ويصير التأليف حاله حال البناء المحكم المتلائم الأجزاء.

فنقول: ذكر الآية بعد الأخرى إما أن يكون ظاهر الارتباط، لتعلق الكلام[1] بعضه ببعض وعدم تمامه بالأولى فواضح. وكذلك إذا كانت الثانية للأولى على وجه التأكيد أو التفسير أو الاعتراض أو البدل؛ وهذا القسم لا كلام فيه.

وإما ألّا يظهر الارتباط، بل يظهر أن كل جملة مستقلة عن الأخرى، وأنها خلاف النوع المبدوء به.

فإما أن تكون معطوفة على الأولى بحرف من حروف العطف المشتركة في الحكم أو لا.

فإن كانت معطوفة فلا بد أن يكون بينهما جهة جامعة على ما سبق تقسيمه[2] كقوله تعالى: ﴿يَعْلَمُ مَا يَلِجُ فِي ٱلْأَرْضِ وَمَا يَخْرُجُ مِنْهَا وَمَا يَنزِلُ مِنَ ٱلسَّمَآءِ وَمَا يَعْرُجُ فِيهَاۚ﴾ [الحديد: ٤]، وقوله تعالى: ﴿وَٱللَّهُ يَقْبِضُ وَيَبْصُۜطُ وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ﴾ [البقرة: ٢٤٥]، للتضاد بين القبض والبسط، والولوج والخروج، والنزول والعروج، وشبه التضاد بين السماء والأرض.

ومما فيه التضاد[3] ذكر الرحمة بعد ذكر العذاب والرغبة بعد الرهبة؛ وقد جرت عادة القرآن[4] إذا ذكر أحكاماً ذكر بعدها وعداً ووعيداً، ليكون باعثاً على العمل بما سبق، ثم يذكر آيات توحيد وتنزيه ليعلم عظم الآمر والناهي، وتأمل سورة (البقرة) و(النساء) و(المائدة) تجده كذلك.

وإن لم تكن معطوفة، فلا بد من دعامة تؤذن باتصال الكلام؛ وهي قرائن معنوية تؤذن بالربط[5].

---

(١) في الإتقان: ٣/ ٣٢٤: «الكلم».

(٢) المراد به: معنى رابط: عام أو خاص، عقلي أو حسي أو خيالي أو غير ذلك أو التلازم الذهني، كالسبب والمسبب، والعلة والمعلوم، والنظيرين والضدين ونحوه.

(٣) في (هـ) و(ح) والإتقان: ٣/ ٣٢٤: «ومما الكلام فيه التضاد...» فيها زيادة كلمة «الكلام» والجملة أصبحت غير مفهومة، ولعلّ الصواب بدون الزيادة كما أثبته.

(٤) كلمة «العظيم» ساقطة من الإتقان: ٣/ ٣٢٤.

(٥) في (هـ) و(ح) بدون الباء، وما أثبته في الإتقان: ٣/ ٣٢٤.

وله أسباب:

أحدها: التنظير، فإن إلحاق النظير بالنظير من شأن العقلاء، كقوله تعالى[1]: ﴿كَمَآ أَخْرَجَكَ رَبُّكَ مِنۢ بَيْتِكَ بِٱلْحَقِّ﴾ عقب قوله: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُؤْمِنُونَ حَقًّا﴾ [الأنفال: ٤، ٥]؛ فإنه تعالى أمر رسوله أن يمضي لأمره في الغنائم على كره من أصحابه[2]، كما مضى لأمره في خروجه من بيته لطلب العير أو للقتال وهم له كارهون، والقصد أن كراهتهم لما فعله من قسمة الغنائم ككراهتهم للخروج، وقد تبين في الخروج الخير من الظفر والنصر والغنيمة وعز الإسلام، وكذا[3] يكون فيما فعله في القسمة، فليطيعوا ما أمروا به ويتركوا هوى أنفسهم.

الثاني: المضادة، كقوله تعالى[4] في سورة (البقرة): ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ سَوَآءٌ عَلَيْهِمْ . . .﴾ الآية [البقرة: ٦][5]، فإن أوَّل السورة كان حديثاً عن القرآن[6]، وأن من شأنه الهداية للقوم الموصوفين بالإيمان، فلما أكمل وصف المؤمنين عقب بحديث الكافرين[7]، فبينهما جامع [وهمي][8] [ويسمى][9] بالتضاد[10] من هذا الوجه، وحكمته التشويق والثبوت على الأول كما قيل: وبضدها نتبين الأشياء[11].

---

(١) ساقطة من الإتقان: ٣/ ٣٢٤.

(٢) حيث قال بعضهم: يسألونك عن الأنفال مجادلة كما جادلوك يوم بدر، فقالوا: أخرجتنا للعير ولم تعلمنا قتالاً فنستعد له. تفسير ابن كثير: ٣/ ٢٨١.

(٣) في الإتقان: ٣/ ٣٢٤: «فكذا» بالفاء.

(٤) ساقط من الإتقان: ٣/ ٣٢٥.

(٥) وتمامها: ﴿ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾.

(٦) وذلك قوله تعالى: ﴿الٓمٓ ۝ ذَٰلِكَ ٱلْكِتَٰبُ لَا رَيْبَ فِيهِ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ﴾ [البقرة: ١، ٢].

(٧) وذلك قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ سَوَآءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ ۝ خَتَمَ ٱللَّهُ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ وَعَلَىٰ سَمْعِهِمْ وَعَلَىٰٓ أَبْصَٰرِهِمْ غِشَٰوَةٌ وَلَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ [البقرة: ٦، ٧].

(٨) ساقط من (هـ) و(ح)، مثبت في الإتقان: ٣/ ٣٢٥.

(٩) ساقط من الإتقان: ٣/ ٣٢٥.

(١٠) من الضد، وضد الشيء خلافه، والمتضادان اللذان لا يجتمعان وقد يرتفعان كالسواد والبياض.

انظر: لسان العرب لابن منظور: ٣/ ٢٦٣، والمعجم الوسيط: ١/ ٥٣٨.

(١١) انظر: التفسير الكبير للرازي: ٤/ ٢٠٤.

فإن قيل: هذا جامع بعيد؛ لأن كونه حديثاً عن المؤمنين، بالعرض لا بالذات، والمقصود بالذات الذي هو جامع[1] مساق الكلام، إنما هو الحديث عن القرآن لأنه مفتتح القول.

قيل: لا يشترط في الجامع ذلك، بل يكفي التعلق على أي وجه كان، ويكفي وجه الربط ما ذكرنا؛ لأن القصد تأكيد أمر القرآن والعمل به، والحث على الإيمان، ولهذا لما فرغ من ذلك قال [جل شأنه][2]: ﴿وَإِن كُنتُمْ فِي رَيْبٍ مِّمَّا نَزَّلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا﴾ [البقرة: ٢٣]، فرجع إلى الأول[3].

الثالث: الاستطراد[4]، كقوله تعالى: ﴿يَا بَنِي آدَمَ قَدْ أَنزَلْنَا عَلَيْكُمْ لِبَاسًا يُوَارِي سَوْآتِكُمْ وَرِيشًا ۖ وَلِبَاسُ التَّقْوَىٰ ذَٰلِكَ خَيْرٌ﴾ [الأعراف: ٢٦].

قال الزمخشري[5]: هذه الآية واردة على سبيل الاستطراد، عقب ذكر بدو السوءات وخصف الورق عليهما إظهاراً للمنة فيما خلق من اللباس، ولما في العري وكشف العورة من المهانة والفضيحة، وإشعاراً بأن الستر باب عظيم من أبواب التقوى[6].

قال السيوطي رحمه الله[7]: وقد خرجت على الاستطراد، قوله تعالى: ﴿لَّن يَسْتَنكِفَ الْمَسِيحُ أَن يَكُونَ عَبْدًا لِّلَّهِ وَلَا الْمَلَائِكَةُ الْمُقَرَّبُونَ﴾ [النساء: ١٧٢]، فإن أوّل الكلام ذكر للرد [على النصارى الزاعمين بنوة[8] المسيح، ثم استطرد

---

(١) ساقط من الإتقان: ٣/ ٣٢٥.

(٢) ساقط من الإتقان: ٣/ ٣٢٥.

(٣) يقصد الحديث عن القرآن.

(٤) هو: ذكر الشيء في غير محله لمناسبة، بأن يخرج المتكلم عن الكلام الذي هو مسترسل فيه إلى غيره باستدعاء مناسبة، ثم يرجع إلى ما كان فيه.
زهر الربيع في المعاني والبيان والبديع لأحمد الحملاوي: ١٦٧.

(٥) هو: محمود بن عمر جار الله أبو القاسم الزمخشري النحوي اللغوي المفسر المعتزلي، صاحب التصانيف منها: «تفسير الكشاف»، و«أساس البلاغة»، ولد سنة (٤٦٧هـ)، وتوفي سنة (٥٣٨هـ).
انظر: طبقات المفسرين للداودي: ٢/ ٣١٤، وفيات الأعيان لابن خلكان: ٥/ ٢٦٨.

(٦) الكشاف للزمخشري للداودي: ٢/ ٧٤.

(٧) هذا الكلام يوهم أن ما قبله من كلام المؤلف، وهو ليس كذلك، بل هو من كلام السيوطي. انظر: الإتقان: ٣/ ٣٢٥.

(٨) في الإتقان: ٣/ ٣٢٥: «نبوة».

للرد][1] على العرب الزاعمين بنوة الملائكة.

ويقرب من الاستطراد حتى لا يكادان يفترقان. حسن التخلص[2]، وهو أن ينتقل مما ابتدئ به الكلام إلى المقصود على وجه سهل يختلسه اختلاساً، دقيق المعنى؛ بحيث لا يشعر السامع بالانتقال من المعنى الأول إلا وقد وقع عليه الثاني، لشدة الالتئام بينهما.

وقد غلط أبو العلاء محمد بن غانم[3] في قوله: لم يقع منه في القرآن شيء لما فيه من التكلف. وقال: إن القرآن إنما ورد على الاقتضاب[4] الذي هو طريقة العرب من الانتقال إلى غير ملائم[5]. وليس كما قال، ففيه من التخلصات العجيبة ما يحير العقول. وانظر إلى سورة (الأعراف)، كيف ذكر فيها الأنبياء[6] والقرون الماضية والأمم السالفة[7]، ثم ذكر موسى إلى أن قص حكاية السبعين رجلاً[8] ودعائه لهم، ولسائر أمته بقوله: ﴿وَٱكْتُبْ لَنَا فِى هَٰذِهِ ٱلدُّنْيَا حَسَنَةً وَفِى

---

(١) ما بين المعقوفين ساقط من (هـ) مثبت في (ح) والإتقان: ٣/ ٣٢٥.

(٢) ففي «المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر» لابن الأثير: ٤١٨: هو أن يأخذ مؤلف الكلام في معنى من المعاني، فبينما هو فيه إذ أخذ في معنى آخر غيره، وجعل الأول سبباً إليه، فيكون بعضه آخذاً برقاب بعض من غير أن يقطع كلامه، ويستأنف كلاماً آخر.

(٣) هو: محمد بن غانم أبو العلاء المعروف بالغانمي، من شعراء نظام الملك ولد سنة أربع وستين وأربعمائة هجرية.

انظر: اللباب لابن الأثير: ٢/ ٣٧٤.

(٤) هو: قطع الكلام واستئناف كلام آخر غيره بلا علاقة تكون بينه وبينه. المثل السائر لابن الأثير: ٣٢٧.

(٥) انظر: المثل السائر لابن الأثير: ٤٢١.

(٦) هم: آدم: الآية (١١)، نوح: الآية (٩٥)، هود: الآية (٦٥)، صالح: الآية (٧٣)، لوط: الآية (٨٠)، شعيب: الآية (٨٥)، موسى: الآية (١٠٣)، هارون: الآية (١٢٢)، محمد ﷺ: الآية (١٥٧).

(٧) قوم نوح: الآيات (٥٩ ـ ٦٤)، قوم عاد: الآيات (٦٥ ـ ٧٢)، قوم ثمود: الآيات (٧٣ ـ ٧٩)، قوم لوط: الآيات (٨٠ ـ ٨٤)، قوم شعيب: الآيات (٨٥ ـ ١٠٢)، فرعون وقومه: الآية (١٠٣)، أصحاب السبت: الآية (١٦٣).

(٨) كلمة «رجلاً» ساقطة من (هـ) مثبتة في (ح) والإتقان: ٣/ ٣٢٦. والآية في سورة الأعراف، وهي قوله تعالى: ﴿وَٱخْتَارَ مُوسَىٰ قَوْمَهُۥ سَبْعِينَ رَجُلًا لِّمِيقَٰتِنَا ۖ فَلَمَّآ أَخَذَتْهُمُ ٱلرَّجْفَةُ قَالَ رَبِّ لَوْ شِئْتَ أَهْلَكْتَهُم مِّن قَبْلُ وَإِيَّٰىَ ۖ أَتُهْلِكُنَا بِمَا فَعَلَ ٱلسُّفَهَآءُ مِنَّآ ۖ إِنْ هِىَ إِلَّا فِتْنَتُكَ تُضِلُّ بِهَا مَن تَشَآءُ وَتَهْدِى مَن تَشَآءُ ۖ أَنتَ وَلِيُّنَا فَٱغْفِرْ لَنَا وَٱرْحَمْنَا ۖ وَأَنتَ خَيْرُ ٱلْغَٰفِرِينَ ﴿١٥٥﴾﴾.

﴿ٱلْأَخِرَةِ﴾ [الأعراف: ١٥٦]، وجوابه تعالى عنه، ثم تخلص بمناقب سيد المرسلين بعد تخلصه لأمته بقوله: [عز وجل][1]: ﴿قَالَ عَذَابِيٓ أُصِيبُ بِهِۦ مَنْ أَشَآءُ وَرَحْمَتِي وَسِعَتْ كُلَّ شَيْءٍ . . .﴾ [الأعراف: ١٥٦] فسأكتبها للذين من صفاتهم كيتَ وكيتَ، وهم الذين يتبعون الرسول النبي الأمي. وأخذ في صفاته الكريمة وفضائله[2].

وفي سورة (الشعراء) حكى قول إبراهيم: ﴿وَلَا تُخْزِنِي يَوْمَ يُبْعَثُونَ ﴿٨٧﴾﴾، فتخلص منه إلى وصف الميعاد بقوله: ﴿يَوْمَ لَا يَنفَعُ مَالٌ وَلَا بَنُونَ ﴿٨٨﴾ . . .﴾ إلخ.

وفي سورة (الكهف) حكى قول ذي القرنين[3] في السد: [﴿فَإِذَا جَآءَ وَعْدُ رَبِّي جَعَلَهُۥ دَكَّآءَ وَكَانَ وَعْدُ رَبِّي حَقًّا ﴿٩٨﴾﴾ [الكهف: ٩٨]، فتخلص منه إلى وصف [حالهم][4] بعد دكّه الذي هو من أشراط الساعة[5]، ثم النفخ في الصور وذكر الحشر[6]، [ووصف مآل الكفار[7] والمؤمنين[8]][9].

---

(١) ساقطة من الإتقان: ٣/٣٢٦.

(٢) والآية هي قوله تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ يَتَّبِعُونَ ٱلرَّسُولَ ٱلنَّبِيَّ ٱلْأُمِّيَّ ٱلَّذِي يَجِدُونَهُۥ مَكْتُوبًا عِندَهُمْ فِي ٱلتَّوْرَىٰةِ وَٱلْإِنجِيلِ يَأْمُرُهُم بِٱلْمَعْرُوفِ وَيَنْهَىٰهُمْ عَنِ ٱلْمُنكَرِ وَيُحِلُّ لَهُمُ ٱلطَّيِّبَٰتِ وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ ٱلْخَبَٰٓئِثَ وَيَضَعُ عَنْهُمْ إِصْرَهُمْ وَٱلْأَغْلَٰلَ ٱلَّتِي كَانَتْ عَلَيْهِمْ فَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ بِهِۦ وَعَزَّرُوهُ وَنَصَرُوهُ وَٱتَّبَعُوا۟ ٱلنُّورَ ٱلَّذِيٓ أُنزِلَ مَعَهُۥٓ أُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ ﴿١٥٧﴾﴾ [الأعراف: ١٥٧].

(٣) تأتي ترجمته في قصة ذي القرنين. انظر صفحة (٧٨٣).

(٤) ما بين المعقوفين ساقط من الإتقان: ٣/٣٢٦.
وكلمة «حالهم» ساقطة من (هـ)، وما أثبته من (ح).

(٥) وذلك قوله تعالى: ﴿فَإِذَا جَآءَ وَعْدُ رَبِّي جَعَلَهُۥ دَكَّآءَ وَكَانَ وَعْدُ رَبِّي حَقًّا ﴿٩٨﴾ وَتَرَكْنَا بَعْضَهُمْ يَوْمَئِذٍ يَمُوجُ فِي بَعْضٍ﴾ [الكهف: ٩٨، ٩٩].

(٦) وذلك قوله تعالى: ﴿وَنُفِخَ فِي ٱلصُّورِ فَجَمَعْنَٰهُمْ جَمْعًا﴾ [الكهف: ٩٩].

(٧) وذلك قوله تعالى: ﴿وَعَرَضْنَا جَهَنَّمَ يَوْمَئِذٍ لِّلْكَٰفِرِينَ عَرْضًا ﴿١٠٠﴾ ٱلَّذِينَ كَانَتْ أَعْيُنُهُمْ فِي غِطَآءٍ عَن ذِكْرِي وَكَانُوا۟ لَا يَسْتَطِيعُونَ سَمْعًا ﴿١٠١﴾ أَفَحَسِبَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓا۟ أَن يَتَّخِذُوا۟ عِبَادِي مِن دُونِيٓ أَوْلِيَآءَ إِنَّآ أَعْتَدْنَا جَهَنَّمَ لِلْكَٰفِرِينَ نُزُلًا ﴿١٠٢﴾ قُلْ هَلْ نُنَبِّئُكُم بِٱلْأَخْسَرِينَ أَعْمَٰلًا ﴿١٠٣﴾ ٱلَّذِينَ ضَلَّ سَعْيُهُمْ فِي ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا وَهُمْ يَحْسَبُونَ أَنَّهُمْ يُحْسِنُونَ صُنْعًا ﴿١٠٤﴾ أُو۟لَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ بِـَٔايَٰتِ رَبِّهِمْ وَلِقَآئِهِۦ فَحَبِطَتْ أَعْمَٰلُهُمْ فَلَا نُقِيمُ لَهُمْ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ وَزْنًا ﴿١٠٥﴾ ذَٰلِكَ جَزَآؤُهُمْ جَهَنَّمُ بِمَا كَفَرُوا۟ وَٱتَّخَذُوٓا۟ ءَايَٰتِي وَرُسُلِي هُزُوًا ﴿١٠٦﴾﴾ [الكهف: ١٠٠ ـ ١٠٦].

(٨) وذلك قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ كَانَتْ لَهُمْ جَنَّٰتُ ٱلْفِرْدَوْسِ نُزُلًا ﴿١٠٧﴾ خَٰلِدِينَ فِيهَا لَا يَبْغُونَ عَنْهَا حِوَلًا ﴿١٠٨﴾ قُل لَّوْ كَانَ ٱلْبَحْرُ مِدَادًا لِّكَلِمَٰتِ رَبِّي لَنَفِدَ ٱلْبَحْرُ قَبْلَ أَن تَنفَدَ كَلِمَٰتُ رَبِّي وَلَوْ جِئْنَا بِمِثْلِهِۦ مَدَدًا ﴿١٠٩﴾ قُلْ إِنَّمَآ أَنَا۠ بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ يُوحَىٰٓ إِلَيَّ أَنَّمَآ إِلَٰهُكُمْ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ فَمَن كَانَ يَرْجُوا۟ لِقَآءَ رَبِّهِۦ فَلْيَعْمَلْ عَمَلًا صَٰلِحًا وَلَا يُشْرِكْ بِعِبَادَةِ رَبِّهِۦٓ أَحَدًا ﴿١١٠﴾﴾ [الكهف: ١٠٧ ـ ١١٠].

(٩) ما بين المعقوفين من الإتقان: ٣/٣٢٦، حيث إن في (هـ) و(ح) هكذا: «ووصف ما للكفار وللمؤمنين»، والصواب ما أثبته.

وقال بعضهم[1]: الفرق بين التخلص والاستطراد؛ أنك في التخلص تركت ما كنت فيه بالكلية، وأقبلت على ما تخلصت إليه، وفي الاستطراد [تمر بذكر الأمر الذي استطردت إليه][2] مروراً كالبرق الخاطف، ثم تتركه وتعود إلى ما كنت فيه كأنك لم تقصده، وإنما عرض عروضاً[3].

قيل: وبهذا يظهر أن ما في سورتي (الأعراف) و(الشعراء) من باب الاستطراد لا التخلص، لعوده في (الأعراف) إلى قصة موسى بقوله: ﴿وَمِن قَوْمِ مُوسَىٰٓ أُمَّةٌ يَهْدُونَ بِٱلْحَقِّ ...﴾ إلى آخره [الأعراف: ١٥٩][4]، وفي (الشعراء) إلى ذكر الأنبياء والأمم[5].

ويقرب من حسن التخلص: الانتقال من حديث إلى آخر؛ تنشيطاً للسامع، مفصولاً بهذا، كقوله: [تعالى][6] في سورة (صٓ) بعد ذكر الأنبياء: [﴿هَٰذَا ذِكْرٌ وَإِنَّ لِلْمُتَّقِينَ لَحُسْنَ مَـَٔابٍ ﴿٤٩﴾﴾، فإن هذا القرآن نوع من الذكر، لما انتهى ذكر الأنبياء][7]، وهو نوع من التنزيل، أراد أن يذكر نوعاً آخر وهو ذكر الجنة وأهلها[8]، ثم لما فرغ قال: ﴿هَٰذَا ۚ وَإِنَّ لِلطَّٰغِينَ لَشَرَّ مَـَٔابٍ ﴿٥٥﴾﴾ [ص: ٥٥] فذكر النار وأهلها[9].

---

(١) ذكره ابن معصوم في أنوار الربيع: ١/ ٢٢٩.

(٢) في أنوار الربيع لابن معصوم: «يمر ذكر الأمر الذي استطردت به».

(٣) انتهى ما في أنوار الربيع لابن معصوم: ١/ ٢٢٩.

(٤) وتتمتها: ﴿وَبِهِۦ يَعْدِلُونَ﴾.

(٥) هم: إبراهيم عليه السلام وقومه، الآيات (٦٩ ـ ١٠٤)، نوح عليه السلام وقومه، الآيات (١٠٥ ـ ١٢٢)، وهود عليه السلام وقومه، الآيات (١٢٣ ـ ١٤٠)، وصالح عليه السلام وقومه، الآيات (١٤١ ـ ١٥٩)، ولوط عليه السلام وقومه، الآيات (١٦٠ ـ ١٧٥)، وشعيب عليه السلام وقومه أصحاب الأيكة، الآيات (١٧٦ ـ ١٩١)، ونبينا محمد ﷺ وأمته، الآيات (١٩٢ ـ ٢٢٧).

(٦) ساقط من الإتقان: ٣/ ٣٢٧.

(٧) ما بين المعقوفين ساقط من (هـ) و(ح) مثبت في الإتقان: ٣/ ٣٢٧.

(٨) وذلك قوله تعالى: ﴿جَنَّٰتِ عَدْنٍ مُّفَتَّحَةً لَّهُمُ ٱلْأَبْوَٰبُ ﴿٥٠﴾ مُتَّكِـِٔينَ فِيهَا يَدْعُونَ فِيهَا بِفَٰكِهَةٍ كَثِيرَةٍ وَشَرَابٍ ﴿٥١﴾ ۞ وَعِندَهُمْ قَٰصِرَٰتُ ٱلطَّرْفِ أَتْرَابٌ ﴿٥٢﴾ هَٰذَا مَا تُوعَدُونَ لِيَوْمِ ٱلْحِسَابِ ﴿٥٣﴾ إِنَّ هَٰذَا لَرِزْقُنَا مَا لَهُۥ مِن نَّفَادٍ ﴿٥٤﴾﴾ [صٓ: ٥٠ ـ ٥٤].

(٩) وذلك قوله تعالى: ﴿جَهَنَّمَ يَصْلَوْنَهَا فَبِئْسَ ٱلْمِهَادُ ﴿٥٦﴾﴾ إلى قوله تعالى: ﴿إِنَّ ذَٰلِكَ لَحَقٌّ تَخَاصُمُ أَهْلِ ٱلنَّارِ ﴿٦٤﴾﴾ [صٓ: ٥٦ ـ ٦٤].

قال ابن الأثير[1]: هذا في هذا المقام من الفصل الذي هو أحسن من الوصل وهي علاقة أكيدة بين الخروج من كلام إلى آخر[2].

ويقرب منه أيضاً حسن المطلب، قال الزنجاني[3] والطيبي[4]: وهو أن يخرج إلى الغرض بعد تقدم الوسيلة، كقوله [تعالى][5]: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ۝٥﴾ [الفاتحة: ٥].

قال الطيبي[6]: ومما اجتمع فيه حسن التخلص والمطلب معاً قوله تعالى حكاية عن إبراهيم [عليه السلام][7]: ﴿فَإِنَّهُمْ عَدُوٌّ لِّيٓ إِلَّا رَبَّ ٱلْعَٰلَمِينَ ۝٧٧ ٱلَّذِى خَلَقَنِى فَهُوَ يَهْدِينِ ۝٧٨﴾ إلى قوله تعالى: ﴿رَبِّ هَبْ لِى حُكْمًا وَأَلْحِقْنِى بِٱلصَّٰلِحِينَ ۝٨٣﴾ [الشعراء: ٧٧ ـ ٨٣].

قاعدة:

قال بعض المتأخرين: الأمر الكلي المفيد لعرفان مناسبات الآيات في جميع القرآن، [هو أنك تنظر إلى الغرض الذي سيقت له السورة، وتنظر ما يحتاج إليه ذلك الغرض من المقدمات، وتنظر][8] إلى مراتب تلك المقدمات في القرب والبعد من المطلوب، وتنظر عند انجرار[9] الكلام في المقدمات

---

(١) هو: نصر الله بن أبي الكرم محمد بن محمد أبو الفتح ضياء الدين ابن الأثير صاحب كتاب المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر، وكان وزير الملك الأفضل نور الدين بن صلاح الدين، توفي سنة (٦٣٧هـ).

انظر: وفيات الأعيان لابن خلكان: ٥/ ٣٨٩، والشذرات لابن العماد: ٥/ ١٨٧.

(٢) المثل السائر لابن الأثير: ٤٢٧.

(٣) هو: محمد بن عبد الوهاب بن إبراهيم الخزرجي الزنجاني، من علماء العربية صاحب شرح الهادي، والمؤلفات في العروض، توفي سنة (٦٥٥هـ). بغية الوعاة: ٣١٨.

(٤) هو: الحسن بن محمد بن عبد الله شرف الدين الطيبي، صاحب كتاب «البيان في المعاني والبيان»، و«شرح مشكاة المصابيح»، أخذ عن أبي حفص السهرودي، توفي سنة (٧٤٣هـ).

انظر: طبقات المفسرين للداودي: ١/ ١٤٣، وبغية الوعاة للسيوطي: ٢٢٨.

(٥) ساقط من الإتقان: ٣/ ٣٢٧.

(٦) لم أعثر على مرجع قوله.

(٧) ساقط من الإتقان: ٣/ ٣٢٧.

(٨) ما بين المعقوفين ساقط من (هـ) و(ح) مثبت في الإتقان: ٣/ ٣٢٨.

(٩) يعني انجذاب الكلام. انظر: اللسان مادة: (جرر): ٤/ ١٢٥.

إلى ما يستتبعه من استشراف[1] نفس السامع إلى الأحكام أو اللوازم التابعة له، التي تقتضي البلاغة شفاء الغليل بدفع عناء الاستشراف إلى الوقوف عليها، فهذا الأمر الكلي المهيمن على حكم الربط بين جميع أجزاء القرآن، فإذا فعلته تبين لك وجه النظم مفصلاً بين كل آية وآية في كل سورة. انتهى.

تنبيه:

من الآيات ما أشكلت مناسبتها لما قبلها، من ذلك: قوله تعالى في سورة (القيامة): ﴿لَا تُحَرِّكْ بِهِۦ لِسَانَكَ لِتَعْجَلَ بِهِۦٓ ﴿١٦﴾ . . .﴾ الآيات، [القيامة: ١٦]، فإن وجه مناسبتها لأول السورة وآخرها عَسِرٌ جداً، فإن السورة كلها في أحوال القيامة؛ حتى زعم بعض الرافضة[2] أنه سقط من السورة شيء، وحتى ذهب القفال[3] فيما حكاه الفخر الرازي: [أنها نزلت في الإنسان المذكور قبل في قوله [تعالى][4]: ﴿يُنَبَّؤُا۟ ٱلْإِنسَٰنُ يَوْمَئِذٍۭ بِمَا قَدَّمَ وَأَخَّرَ ﴿١٣﴾﴾ [القيامة: ١٣]. قال: يعرض عليه كتابه، فإذا أخذ[5] في القراءة تلجلج[6] خوفاً فأسرع في القراءة، فيقال له: ﴿لَا تُحَرِّكْ بِهِۦ لِسَانَكَ لِتَعْجَلَ بِهِۦٓ ﴿١٦﴾﴾ إن علينا أن[7] نجمع عملك، وأن نقرأ عليك ﴿فَإِذَا قَرَأْنَٰهُ فَٱتَّبِعْ قُرْءَانَهُۥ ﴿١٨﴾﴾ بالإقرار بأنك فعلت، ثم إن علينا

---

(١) استشراف: التطلع والنظر. انظر: اللسان مادة: (شرف): ٩/ ١٧٢.

(٢) الرافضة: فرقة من الشيعة بايعوا زيد بن علي بن حسين ﷺ، وسموا الرافضة لرفضهم زيد بن علي حينما توجه لقتال هشام بن عبد الملك، وقيل: سموا الرافضة لرفضهم أكثر الصحابة وإمامة أبي بكر وعمر ﷺ. رسالة في الرد على الرافضة لأبي حامد محمد المقدسي، تحقيق عبد الوهاب خليل الرحمٰن: ٦٥.

(٣) هو: محمد بن علي بن إسماعيل أبو بكرالمعروف بالقفال الكبير الشافعي صاحب المصنفات منها: دلائل النبوة، ومحاسن الشريعة، ولد سنة (٢٩١هـ)، وتوفي سنة (٣٦٥هـ).

انظر: طبقات الشافعية للسبكي: ٣/ ٢٠١ وما بعده، وطبقات المفسرين للداودي: ٢/ ١٩٦، وشذرات الذهب لابن العماد: ٣/ ٢٥١.

(٤) ساقطة من الإتقان: ٣/ ٣٢٨.

(٥) في (ح): «اتخذ».

(٦) التلجلج: التردد في الكلام. انظر: مختار الصحاح للرازي: ٥٩٢.

(٧) «أن» ساقطة من (ح).

بيان أمر الإنسان وما يتعلق بعقوبته][1]. انتهى.

وهذا يخالف ما [ثبت][2] في الصحيح[3] أنها نزلت في تحريك النبي ﷺ لسانه حالة نزول الوحي عليه.

وقد ذكر الأئمة لها مناسبات: منها: أنه تعال لما ذكر القيامة، وكان من شأن من يقصر عن العمل لها حب العاجلة، وكان من أصل الدين أن المبادرة إلى أفعال الخير مطلوبة، فنبه على أنه قد يتعرض على هذا المطلوب ما هو أجل منه؛ و[الإصغاء][4] إلى الوحي، وتفهم ما يرد منه، والتشاغل بالحفظ قد يصد عن ذلك، فأمر بأن لا يبادر إلى التحفظ؛ لأن تحفيظه مضمون على ربه وليصغ إلى ما يرد عليه إلى أن ينقضي فيتبع ما [يشتمل][5] عليه. ثم لما انقضت الجملة المعترضة رجع الكلام إلى ما يتعلق بالإنسان المبتدأ بذكره ومن هو [على][6] جنسه، فقال: ﴿كَلَّا﴾، وهي كلمة ردع كأنه قال: بل أنتم يا بني آدم لكونكم خلقتم من عجل[7] تعجلون في كل شيء ومن ثم تحبون العاجلة.

ومنها أن عادة القرآن إذا ذكر الكتاب المشتمل على عمل العبد حيث يعرض يوم القيامة أردفه بذكر الكتاب المشتمل على الأحكام الدينية في الدنيا التي تنشأ عنها المحاسبة، عملاً وتركاً، كما قال في (الكهف): ﴿وَوُضِعَ ٱلْكِتَٰبُ فَتَرَى ٱلْمُجْرِمِينَ مُشْفِقِينَ مِمَّا فِيهِ﴾ إلى أن قال: ﴿وَلَقَدْ صَرَّفْنَا فِى هَٰذَا

---

(١) التفسير الكبير للرازي: ٣٠/ ٢٢٣ بتصرف.

(٢) ساقطة من (هـ) و(ح) مثبتة في الإتقان: ٣/ ٣٢٨.

(٣) عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: كان النبي ﷺ إذا نزل عليه الوحي حرّك لسانه ـ ووصف سفيان يريد أن يحفظه ـ فأنزل الله: ﴿لَا تُحَرِّكْ بِهِۦ لِسَانَكَ لِتَعْجَلَ بِهِۦٓ ﴿١٦﴾ إِنَّ عَلَيْنَا جَمْعَهُۥ وَقُرْءَانَهُۥ﴾ [القيامة: ١٦، ١٧]. رواه البخاري في صحيحه، كتاب التفسير، باب قوله: ﴿لَا تُحَرِّكْ بِهِۦ لِسَانَكَ . . .﴾: ٦/ ٧٦، ومسلم في صحيحه، كتاب الصلاة، باب الاستماع للقراءة: ٢/ ٣٥.

قوله: «ووصف سفيان» أي كيفية التحريك، وسفيان أحد الرواة في سند الحديث.

(٤) في الإتقان: ٣/ ٣٢٩: «الإضفاء».

(٥) في الإتقان: ٣/ ٣٢٩: «اشتمل».

(٦) في الإتقان: ٣/ ٣٢٩: «من».

(٧) كما قال تعالى: ﴿خُلِقَ ٱلْإِنسَٰنُ مِنْ عَجَلٍ سَأُوْرِيكُمْ ءَايَٰتِى فَلَا تَسْتَعْجِلُونِ ﴿٣٧﴾﴾ [الأنبياء: ٣٧].

﴿ٱلْقُرْءَانِ لِلنَّاسِ مِن كُلِّ مَثَلٍ . . .﴾ الآية[1] [الكهف: ٤٩ ـ ٥٤]. وقال في (سبحان)[2]: ﴿فَمَنْ أُوتِيَ كِتَٰبَهُۥ بِيَمِينِهِۦ فَأُوْلَٰٓئِكَ يَقْرَءُونَ كِتَٰبَهُمْ﴾ إلى أن قال: ﴿وَلَقَدْ صَرَّفْنَا لِلنَّاسِ فِي هَٰذَا ٱلْقُرْءَانِ . . .﴾ الآية [الإسراء: ٧١ ـ ٨٩][3]. وقال في (طه): ﴿يَوْمَ يُنفَخُ فِي ٱلصُّورِ وَنَحْشُرُ ٱلْمُجْرِمِينَ يَوْمَئِذٍ زُرْقًا ﴿١٠٢﴾﴾ إلى أن قال: ﴿فَتَعَٰلَى ٱللَّهُ ٱلْمَلِكُ ٱلْحَقُّ وَلَا تَعْجَلْ بِٱلْقُرْءَانِ مِن قَبْلِ أَن يُقْضَىٰٓ إِلَيْكَ وَحْيُهُۥ﴾ [طه: ١٠٢ ـ ١١٤].

ومنها أن أول السورة[4] لما نزل إلى [قوله تعالى][5]: ﴿وَلَوْ أَلْقَىٰ مَعَاذِيرَهُۥ ﴿١٥﴾﴾ [القيامة: ١٥] صادف أنه ﷺ في تلك الحالة، بادر إلى حفظ[6] الذي نزل، وحرك به لسانه من عجلته خشية من تفلته، فنزل [قوله تعالى][7]: ﴿لَا تُحَرِّكْ بِهِۦ لِسَانَكَ لِتَعْجَلَ بِهِۦٓ ﴿١٦﴾﴾ إلى قوله: ﴿إِنَّ عَلَيْنَا بَيَانَهُۥ﴾ [القيامة: ١٥ ـ ١٩]، ثم عاد إلى الكلام إلى تكملة ما ابتدئ به.

قال الفخر الرازي[8]: ونحوه ما لو ألقى المدرس على الطالب مثلا مسألة فتشاغل الطالب بشيء عرض له، فقال [له][9]: ألق إلي بالك وتفهم ما أقول، ثم كمل المسألة؛ فمن لا يعرف السبب يقول: ليس هذا الكلام مناسباً للمسألة، بخلاف من عرف ذلك[10].

ومنها: أن النفس لما تقدم ذكرها في أول السورة، عدل إلى ذكر نفس المصطفى، كأنه قيل: هذا شأن النفوس، وأنت يا محمد نفسك أشرف النفوس، فلتأخذ بأكمل الأحوال[11].

---

(١) وتتمتها: ﴿وَكَانَ ٱلْإِنسَٰنُ أَكْثَرَ شَيْءٍ جَدَلًا﴾.

(٢) هي سورة الإسراء.

(٣) وتتمتها: ﴿مِن كُلِّ مَثَلٍ فَأَبَىٰٓ أَكْثَرُ ٱلنَّاسِ إِلَّا كُفُورًا ﴿٨٩﴾﴾.

(٤) يعني سورة القيامة.

(٥) ساقطة من الإتقان: ٣/ ٣٢٩.

(٦) في (هـ) و(ح) والإتقان: ٣/ ٣٢٩: «تحفظ»، والذي يناسب السياق ما أثبته.

(٧) ما بين القوسين ساقط من الإتقان: ٣/ ٣٢٩.

(٨) في التفسير الكبير: ٣٠/ ٢٢٢.

(٩) ساقط من (هـ) و(ح) مثبت في الإتقان: ٣/ ٣٣٠.

(١٠) انتهى كلام الرازي.

(١١) الإتقان: ٢/ ٣٣٠.

أقول[1]: ويحتمل وجه المناسبة غير ما ذكر، وهو أن الله تبارك وتعالى لما ذكر في هذه السورة: ﴿يُنَبَّؤُا ٱلْإِنسَٰنُ يَوْمَئِذٍۭ بِمَا قَدَّمَ وَأَخَّرَ ﴿١٣﴾﴾ [القيامة: ١٣]، أي يخبر، ثم قال: ﴿بَلِ ٱلْإِنسَٰنُ عَلَىٰ نَفْسِهِۦ بَصِيرَةٌ ﴿١٤﴾﴾ [القيامة: ١٤] أي معرفة وخبر، ﴿وَلَوْ أَلْقَىٰ مَعَاذِيرَهُۥ ﴿١٥﴾﴾ [القيامة: ١٥]. فنبهت الآية الكريمة أنه ينبغي أن يتبعه الإنسان ويتفهم ما فيه نفعه وصلاحه.

فلما فهم هذا المعنى أرشد الحق نبيه ﷺ بأنك لا تعجل بحفظ القرآن ولا تحرّك به لسانك بذلك، بل تأمل ما فيه من الفوائد، وتبصر وتفهم حتى يلقى إليك، ولا تخشى أنك لا تحفظه فنحن متكفلون[2] لك بجمعه وتقييده في صدرك، وبهذا المعنى تكون مناسبة حسنة ـ والله أعلم ـ[3] انتهى.

ومن ذلك[4] قوله تعالى: ﴿يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلْأَهِلَّةِ ...﴾ [البقرة: ١٨٩][5] الآية، ثم قال أي رابط بين أحكام الأهلة وبين حكم إتيان البيوت؟.

وأجيب: بأنه من باب الاستطراد، لما ذكر أنها مواقيت الحج، وكان هذا من أفعالهم ـ كما ثبت في سبب نزولها[6] ـ ذكر معه من باب الزيادة في الجواب على ما في السؤال. كما سئل[7] عن ماء البحر فقال: «هو الطهور

---

(١) هذا كلام المؤلف.

(٢) في (هـ) و(ح): «متكلفين»، والصواب ما أثبته.

(٣) انتهى كلام المؤلف.

(٤) عود إلى كلام السيوطي.

(٥) وتتمتها: ﴿قُلْ هِىَ مَوَٰقِيتُ لِلنَّاسِ وَٱلْحَجِّ ۗ وَلَيْسَ ٱلْبِرُّ بِأَن تَأْتُوا۟ ٱلْبُيُوتَ مِن ظُهُورِهَا وَلَٰكِنَّ ٱلْبِرَّ مَنِ ٱتَّقَىٰ ۗ وَأْتُوا۟ ٱلْبُيُوتَ مِنْ أَبْوَٰبِهَا ۚ وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾ [البقرة: ١٨٩].

(٦) عن البراء يقول: كانت الأنصار إذا حجوا فجاءوا لا يدخلون من أبواب بيوتهم ولكن من ظهورها، فجاء رجل فدخل من قبل باب فكأنه عُير بذلك، فنزلت هذه الآية...

صحيح البخاري، كتاب التفسير، باب قوله تعالى: ﴿وَلَيْسَ ٱلْبِرُّ بِأَن تَأْتُوا۟ ٱلْبُيُوتَ مِن ظُهُورِهَا﴾: ٥/ ١٥٦. وانظر: تفسير ابن جرير: ٣/ ٥٥٦.

(٧) الذي سُئل هو رسول الله ﷺ، والحديث وقع جواباً عن سؤال كما في الموطأ، كتاب الصيد، باب ما جاء في صيد البحر: ٣٣١، وفي مسند الإمام أحمد: ٢/ ٢٣٧، ٣٦١، ٣٧٨، ٣٩٣، ٣/ ٣٧٣، ٥/ ٣٦٥: أن أبا هريرة ﷺ قال: جاء رجل إلى رسول الله ﷺ فقال: يا رسول الله، إنا نركب البحر ونحمل معنا القليل من الماء، فإن توضأنا به عطشنا، أفنتوضأ به ـ وفي لفظ أبي داود: بماء البحر ـ، فقال رسول الله ﷺ: «هو الطهور ماؤه الحل ميتته». سبل السلام شرح بلوغ المرام من أدلة الأحكام للصنعاني: ١/ ٢٤.

ماؤه الحل ميتته»[1].

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ ٱلْمَشْرِقُ وَٱلْمَغْرِبُ ...﴾ الآية[2] [البقرة: ١١٥]، فقد يقال: ما وجه اتصاله بما قبله وهو قوله: ﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّن مَّنَعَ مَسَٰجِدَ ٱللَّهِ﴾ الآية[3] [البقرة: ١١٤].

وقال الشيخ أبو محمد الجويني[4] في تفسيره: سمعت أبا الحسين الدهان[5] يقول: وجه اتصاله، هو أن ذكر تخريب بيت المقدس قد سبق، أي فلا يجرمنكم ذلك، واستقبلوه فإنّ الله المشرق والمغرب[6].

أقول[7]: وظهر لي وجه آخر، وهو: أن الله تعالى لما قال: ﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّن مَّنَعَ مَسَٰجِدَ ٱللَّهِ أَن يُذْكَرَ فِيهَا ٱسْمُهُۥ﴾ [البقرة: ١١٤][8]، ربما فهم الفاهم أن ذكر الله وتعظيمه متقيد بالمساجد، فأرشده بقوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ ٱلْمَشْرِقُ وَٱلْمَغْرِبُ﴾ [البقرة: ١١٥][9] إلى أنه حيثما توجهتم إليه، وذكرتم علوه وعظمة شأنه فثم وجهه فلا تظنوا التقيد بالمساجد، ولذا قال تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ وَٰسِعٌ عَلِيمٌ﴾ [البقرة: ١١٥].

---

(١) رواه الترمذي في سننه، كتاب الطهارة، باب ما جاء في ماء البحر أنه طهور: ١/ ٤٧ وقال: هذا حديث حسن صحيح. وأبو داود في سننه، كتاب الطهارة، الوضوء بماء البحر: ١/ ٦٤.

(٢) وتتمتها: ﴿فَأَيْنَمَا تُوَلُّوا۟ فَثَمَّ وَجْهُ ٱللَّهِ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ وَٰسِعٌ عَلِيمٌ﴾.

(٣) وتتمتها: ﴿أَن يُذْكَرَ فِيهَا ٱسْمُهُۥ وَسَعَىٰ فِى خَرَابِهَآ ۚ أُو۟لَٰٓئِكَ مَا كَانَ لَهُمْ أَن يَدْخُلُوهَآ إِلَّا خَآئِفِينَ ۚ لَهُمْ فِى ٱلدُّنْيَا خِزْىٌ وَلَهُمْ فِى ٱلْءَاخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾.

(٤) هو: عبد الله بن يوسف بن عبد الله أبو محمد الجويني والد إمام الحرمين الجويني، كان يلقب بركن الإسلام، صاحب التصانيف، منها: «الفروق»، و«السلسلة»، و«شرح رسالة الشافعي» وله تفسير كبير، توفي سنة (٤٣٨هـ).

انظر: طبقات المفسرين للداودي: ١/ ٢٥٣، وفيات الأعيان: ٣/ ٤٧.

(٥) في (هـ) و(ح) والإتقان: ٣/ ٣٣٠: «أبو الحسن»، وما أثبته من البرهان: ١/ ٤٥، ولم أعثر على ترجمته.

(٦) انتهى كلام أبي محمد الجويني، نقلاً عن البرهان: ١/ ٤٥.

(٧) القائل هو المؤلف.

(٨) وتتمتها: ﴿وَسَعَىٰ فِى خَرَابِهَآ ۚ أُو۟لَٰٓئِكَ مَا كَانَ لَهُمْ أَن يَدْخُلُوهَآ إِلَّا خَآئِفِينَ ۚ لَهُمْ فِى ٱلدُّنْيَا خِزْىٌ وَلَهُمْ فِى ٱلْءَاخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾.

(٩) وتمامها: ﴿فَأَيْنَمَا تُوَلُّوا۟ فَثَمَّ وَجْهُ ٱللَّهِ﴾.

وجه آخر: يعني إذا منعتم من المساجد بتخريب الظالمين لها عن الذكر فلا تهتموا، فإن لله المشرق والمغرب، فاذكروه في كل مكان فهو حاضر قريب عالم. انتهى[1].

فصل[2]:

من هذا النوع مناسبة فواتح السور وخواتمها، قال الحافظ السيوطي - رحمه الله تعالى[3] - وقد أفردت فيه جزءاً لطيفاً سميته: «مراصد المطالع في تناسب المقاطع والمطالع»[4].

وانظر إلى سورة (القصص)، كيف بدئت بأمر موسى ونصرته[5]، وقوله: ﴿فَلَنْ أَكُونَ ظَهِيرًا لِّلْمُجْرِمِينَ﴾ [القصص: ١٧]، وخروجه من وطنه[6]، وختمت بأمر النبي ﷺ بأن لا يكون ظهيراً للكافرين[7]، وتسليته عن إخراجه من (مكة)، ووعده بالعود إليها[8] لقوله في أول السورة: ﴿إِنَّا رَآدُّوهُ﴾ [القصص: ٧].

وقال الزمخشري[9]: وقد جعل الله فاتحة سورة [(المؤمنون)]: ﴿قَدْ أَفْلَحَ

---

(١) انتهى كلام المؤلف.

(٢) عود إلى كلام السيوطي، الإتقان: ٣/ ٣٣٠.

(٣) هذا الكلام يوهم أن ما قبله من كلام المؤلف وهو ليس كذلك بل هو من كلام السيوطي.

(٤) لم أعثر عليه.

قال صاحب كشف الظنون: ٢/ ١٦٥٢: «مراصد المطالع في تناسب المقاطع والمطالع» لجلال الدين السيوطي ذكر في إتقانه أنه ألفه في مناسبة فواتح السور وخواتمها.

في كشف الظنون، تقديم المطالع على المقاطع، هكذا «مراصد المطالع في تناسب المطالع والمقاطع».

(٥) وذلك قوله تعالى: ﴿نَتْلُوا عَلَيْكَ مِن نَّبَإِ مُوسَىٰ وَفِرْعَوْنَ بِالْحَقِّ لِقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ ﴿٣﴾﴾ إلى قوله تعالى: ﴿قَالَ رَبِّ بِمَا أَنْعَمْتَ عَلَيَّ فَلَنْ أَكُونَ ظَهِيرًا لِّلْمُجْرِمِينَ﴾ [القصص: ٣ - ١٧].

(٦) وذلك قوله تعالى: ﴿فَخَرَجَ مِنْهَا خَائِفًا يَتَرَقَّبُ قَالَ رَبِّ نَجِّنِي مِنَ الْقَوْمِ الظَّالِمِينَ ﴿٢١﴾﴾ إلى قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ عَلَىٰ مَا نَقُولُ وَكِيلٌ﴾ [القصص: ٢١ - ٢٨].

(٧) وذلك قوله تعالى: ﴿وَمَا كُنتَ تَرْجُو أَن يُلْقَىٰ إِلَيْكَ الْكِتَابُ إِلَّا رَحْمَةً مِّن رَّبِّكَ فَلَا تَكُونَنَّ ظَهِيرًا لِّلْكَافِرِينَ ﴿٨٦﴾﴾ [القصص: ٨٦].

(٨) وذلك قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِي فَرَضَ عَلَيْكَ الْقُرْآنَ لَرَادُّكَ إِلَىٰ مَعَادٍ قُل رَّبِّي أَعْلَمُ مَن جَاءَ بِالْهُدَىٰ وَمَنْ هُوَ فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ ﴿٨٥﴾﴾ [القصص: ٨٥].

(٩) في الكشاف: ٣/ ٤٥.

﴿ٱلْمُؤْمِنُونَ ۝١﴾، وأورد في خاتمتها: ﴿إِنَّهُۥ لَا يُفْلِحُ ٱلْكَـٰفِرُونَ﴾ [المؤمنون: ١١٧]، فشتان ما بين الفاتحة والخاتمة[(١)].

وذكر الكرماني في العجائب مثله.

وقال في سورة (ص): بدأها بالذكر[(٢)]، وختمها به في قوله: ﴿إِنْ هُوَ إِلَّا ذِكْرٌ لِّلْعَـٰلَمِينَ﴾ [ص: ٨٧].

وفي سورة (ن)[(٣)] بدأها بقوله: ﴿مَآ أَنتَ بِنِعْمَةِ رَبِّكَ بِمَجْنُونٍ ۝٢﴾ [القلم: ٢] وختمها بقوله: ﴿إِنَّهُۥ لَمَجْنُونٌ﴾ [القلم: ٥١].

ومنه مناسبة فاتحة السورة لخاتمة التي[(٤)] قبلها، حتى أن منها ما يظهر تعلقها به لفظاً، كما في [قوله تعالى][(٥)]: ﴿فَجَعَلَهُمْ كَعَصْفٍ مَّأْكُولٍۭ ۝٥﴾ [الفيل: ٥] ﴿لِإِيلَـٰفِ قُرَيْشٍ ۝١﴾ [قريش: ١]، فقد قال الأخفش[(٦)]: اتصالها بها من باب: ﴿فَٱلْتَقَطَهُۥٓ ءَالُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا﴾ [القصص: ٨].

وقال الكواشي[(٧)] في تفسير (المائدة): لما ختم سورة (النساء) [أمر][(٨)] بالتوحيد والعدل بين العباد أكد ذلك بقوله: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ أَوْفُوا۟ بِٱلْعُقُودِ﴾ [المائدة: ١].

---

(١) انتهى كلام الزمخشري.

(٢) وهو قوله تعالى: ﴿صٓ ۚ وَٱلْقُرْءَانِ ذِى ٱلذِّكْرِ ۝١﴾.

(٣) تعني سورة القلم.

(٤) في الإتقان: ٣/ ٣٣١: «ما».

(٥) ساقطة من الإتقان: ٣/ ٣٣١.

(٦) هو: سعيد بن مسعدة أبو الحسن الأخفش الأوسط المجاشعي البلخي البصري، صاحب معاني القرآن، والمقاييس في النحو وغيرهما، وكان أجلع ـ والأجلع الذي لا تنضم شفتاه إلى أسنانه ـ، توفي سنة (٢١٥هـ).

انظر: طبقات المفسرين للداودي: ١/ ١٨٥، وأنباء الرواة: ٢/ ٣٦، وبغية الوعاة: ٢٥٨، والشذرات: ٢/ ٣٦.

(٧) هو: أحمد بن يوسف بن حسن أبو العباس الكواشي المفسر الشافعي، صاحب التفسير الكبير والصغير، ولد سنة (٥٩٠هـ)، وتوفي سنة (٦٨٠هـ).

انظر: طبقات المفسرين: ١/ ٩٨، وطبقات القراء: ١/ ١٥١، وطبقات الشافعية للسبكي: ٨/ ٤٢، والشذرات: ٥/ ٣٦٥.

(٨) في الإتقان: ٣/ ٣٣١: «أمراً».

وقال غيره[1]: إذا اعتبرت افتتاح كل سورة وجدته في غاية المناسبة لما ختم به السورة قبلها، ثم هو يخفى تارة ويظهر أخرى، كافتتاح سورة (الأنعام) بالحمد، فإنه مناسب لختام (المائدة) من فصل القضاء، كما قال تعالى: ﴿وَقُضِىَ بَيْنَهُم بِٱلْحَقِّ وَقِيلَ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [الزمر: ٧٥]، وكافتتاح سورة (فاطر) بالحمد [أيضاً][2] فإنه مناسب لختام قبلها من قوله [تعالى][3]: ﴿وَحِيلَ بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ مَا يَشْتَهُونَ كَمَا فُعِلَ بِأَشْيَاعِهِم مِّن قَبْلُ﴾ [سبأ: ٥٤]، كما قال تعالى: ﴿فَقُطِعَ دَابِرُ ٱلْقَوْمِ ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا۟ وَٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [الأنعام: ٤٥]، وكافتتاح سورة (الحديد) بالتسبيح، فإنه مناسب لختام سورة (الواقعة) بالأمر به.

وكافتتاح سورة (البقرة) بقوله: ﴿الٓمٓ ۝ ذَٰلِكَ ٱلْكِتَٰبُ﴾ [البقرة: ١، ٢]، فإنه إشارة إلى الصراط في قوله [تعالى][4]: ﴿ٱهْدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلْمُسْتَقِيمَ﴾ [الفاتحة: ٦]، كأنهم [لما][5] سألوا الهداية إلى الصراط، قيل لهم ذلك: الصراط الذي سألتهم الهداية إليه هو الكتاب، وهذا معنى حسن يظهر ارتباط سورة (البقرة) بالفاتحة.

ومن لطائف سورة (الكوثر) أنها كالمقابلة للتي قبلها[6]؛ لأن السابقة وصف الله فيها المنافق بأربعة أمور: بالبخل[7]، وترك الصلاة[8]، والرياء فيها[9]، ومنع الزكاة[10]، فذكر فيها في مقابلة البخل: ﴿إِنَّآ أَعْطَيْنَٰكَ ٱلْكَوْثَرَ﴾ [الكوثر: ١] أي الخير الكثير، وفي مقابلة ترك الصلاة ﴿فَصَلِّ﴾

---

(١) القائل هو: الزركشي. حيث يقول في البرهان: ١/ ٣٨: «قلت أي الزركشي: وهو مبني على أن ترتيب السور توقيفي، وهذا الراجح كما سيأتي، وإذا اعتبرت افتتاح كل سورة وجدته في غاية المناسبة لم ختم به السورة قبلها...».

(٢) ساقط من الإتقان: ٣/ ٣٣١.

(٣) ساقط من الإتقان: ٣/ ٣٣٢، ومن البرهان: ١/ ٣٨.

(٤) ما بين القوسين ساقط من الإتقان والبرهان.

(٥) ساقط من (هـ) و(ح) مثبت في الإتقان: ٣/ ٣٣٢.

(٦) هي سورة الماعون.

(٧) وذلك قوله تعالى: ﴿فَذَٰلِكَ ٱلَّذِى يَدُعُّ ٱلْيَتِيمَ ۝ وَلَا يَحُضُّ عَلَىٰ طَعَامِ ٱلْمِسْكِينِ﴾ [الماعون: ٢، ٣].

(٨) وذلك قوله تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ هُمْ عَن صَلَاتِهِمْ سَاهُونَ ۝﴾ [الماعون].

(٩) وذلك قوله تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ هُمْ يُرَآءُونَ ۝﴾ [الماعون].

(١٠) وذلك قوله تعالى: ﴿وَيَمْنَعُونَ ٱلْمَاعُونَ ۝﴾ [الماعون].

[الكوثر: ٢] أي دم عليها، وفي مقابلة الرياء ﴿لِرَبِّكَ﴾ [الكوثر: ٢] أي لرضاه، لا للناس، وفي مقابلة منع الماعون ﴿وَٱنْحَرْ﴾ [الكوثر: ٢]، وأراد به التصدق بلحم الأضاحى[(١)].

وقال بعضهم: لترتيب وضع السور في المصحف أسباب تطلع على أنه توقيفى صادر عن حكيم:

أحدها: بحسب الحروف، كما في (الحواميم)[(٢)].

الثاني: لموافقة أول السورة آخر ما قبلها، كآخر (الحمد)[(٣)] في المعنى وأول (البقرة)[(٤)].

الثالث: للوزن[(٥)] في اللفظ كآخر (تبت) وأول (الإخلاص).

الرابع: لمشابهة جملة السورة لجملة الأخرى كـ(الضحى) و(ألم نشرح).

قال بعض الأئمة: وسورة (الفاتحة) [اتضمنت الإقرار بالربوبية][(٦)] والالتجاء إليه في دين الإسلام، والصيانة عن دين اليهودية والنصرانية، وسورة (البقرة) تضمنت قواعد الدين، و(آل عمران) مكملة لمقصودها، فـ(البقرة) بمنزلة إقامة الدليل على الحكم، و(آل عمران) بمنزلة الجواب عن شبهات الخصوم، ولهذا ورد فيها ذكر المتشابه لما تمسك به النصارى. وأوجب الحج في (آل عمران)[(٧)]، وأما في (البقرة) فذكر أنه مشروع، وأمر بإتمامه بعد الشروع فيه[(٨)]، وكان خطاب النصارى في (آل عمران) أكثر، كما أن خطاب اليهود في

---

(١) انتهى كلام الزركشي في البرهان: ١/ ٣٨، ٣٩.

(٢) الحواميم أو آل حم أو ذوات حم سبع سور هي: غافر، وفصلت، والشورى، والزخرف، والدخان، والجاثية، والأحقاف.

(٣) هي: الفاتحة.

(٤) إن آخر الفاتحة تضمن الدعاء بالهداية إلى الصراط المستقيم: ﴿ٱهْدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلْمُسْتَقِيمَ ۝٦ صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ ...﴾ الآية [الفاتحة: ٦، ٧]. فإن الصراط هو الكتاب المذكور في قوله تعالى: ﴿ذَٰلِكَ ٱلْكِتَٰبُ لَا رَيْبَ فِيهِ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ ۝٢﴾ [البقرة: ٢]. فعلى هذا حصلت الموافقة بين آخر الفاتحة وأول البقرة.

(٥) في (هـ) و(ح) والإتقان: ٢/ ٣٣٢: «للوزان».

(٦) ما بين المعقوفين من الإتقان: ٣/ ٣٣٢.

(٧) وذلك قوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلْبَيْتِ مَنِ ٱسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾ [آل عمران: ٩٧].

(٨) وذلك قوله تعالى: ﴿يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلْأَهِلَّةِ ۖ قُلْ هِىَ مَوَٰقِيتُ لِلنَّاسِ وَٱلْحَجِّ﴾ [البقرة: ١٨٩]. =

(البقرة) أكثر؛ لأن التوراة أصل، والإنجيل فرع لها، والنبي ﷺ لما هاجر إلى المدينة دعا اليهود وجاهدهم، وكان جهاده للنصارى في آخر الأمر، كما كان دعاؤه لأهل الشرك قبل أهل الكتاب، ولهذا كانت السور المكية فيها الدين الذي اتفق عليه الأنبياء، فخوطب به جميع الناس[1]، والسور المدنية فيها خطاب من أقر بالأنبياء من أهل الكتاب والمؤمنين فخوطبوا ﴿يَٰٓأَهۡلَ ٱلۡكِتَٰبِ﴾[2]، ﴿يَٰبَنِيٓ إِسۡرَٰٓءِيلَ﴾[3]، ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ﴾[4]. وأما سورة (النساء) فتضمنت أحكام الأسباب التي بَيْن الناس، وهي نوعان: مخلوقة لله [تعالى][5]، ومقدورة لهم كالنسب والصهر، ولهذا افتتحت بقوله [تعالى][6]: ﴿ٱتَّقُواْ رَبَّكُمُ ٱلَّذِي خَلَقَكُم مِّن نَّفۡسٖ وَٰحِدَةٖ وَخَلَقَ مِنۡهَا زَوۡجَهَا﴾ [النساء: ١] ثم قال: ﴿وَٱتَّقُواْ

= وقوله تعالى: ﴿وَأَتِمُّواْ ٱلۡحَجَّ وَٱلۡعُمۡرَةَ لِلَّهِۚ فَإِنۡ أُحۡصِرۡتُمۡ فَمَا ٱسۡتَيۡسَرَ مِنَ ٱلۡهَدۡيِۖ﴾.

(١) فقد خاطب الله جميع الناس بقوله: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ﴾ إحدى وعشرين مرة: سورة البقرة: الآيات (٢١، ١٦٨)، وسورة النساء: الآية (١، ١٣٣، ١٧٠، ١٧٤)، وسورة الأعراف: (٥٨)، وسورة يونس: الآيات ٢٣، ٥٧، ١٠٤، ١٠٨)، وسورة الحج: الآيات (١، ٥، ٤٩، ٧٣)، وسورة النمل: الآية (١٦)، وسورة لقمان: الآية (٣٣)، وسورة فاطر: الآيات (٣، ٥، ١٥)، وسورة الحجرات: الآية (١٣).

(٢) فقد خاطب الله من أقرّ بالأنبياء من أهل الكتاب في القرآن الكريم بقوله: ﴿يَٰٓأَهۡلَ ٱلۡكِتَٰبِ﴾ اثنتي عشرة مرة: سورة آل عمران: الآيات ٦٤، ٦٥، ٧٠، ٧١، ٩٨، ٩٩، وسورة النساء: الآية (١٧١)، وسورة المائدة: الآيات (١٥، ١٩، ٥٩، ٦٨، ٧٧).

(٣) فقد خاطب الله من أقرّ بالأنبياء من بني إسرائيل بقوله تعالى: ﴿يَٰبَنِيٓ إِسۡرَٰٓءِيلَ﴾ خمس مرات: سورة البقرة: الآيات (٤٠، ٤٧، ١٢٢)، وسورة طه: الآية (٨٠)، وسورة الصف: (٦).

(٤) وخاطب الله من أقرّ بالأنبياء بقوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ﴾ تسعين مرة: في البقرة: إحدى عشرة مرة، وفي آل عمران: سبع مرات، وفي النساء: عشر مرات، وفي المائدة: ست عشرة مرة، وفي الأعراف: مرة واحدة الآية (٤٥)، وفي الأنفال: خمس مرات، وفي التوبة: ست مرات، وفي الحج مرة واحدة الآية (٧٧)، وفي النور: ثلاث مرات، وفي الأحزاب: سبع مرات، وفي محمد: مرتان، وفي الحجرات: خمس مرات، وفي الحديد: الآية (٢٨)، وفي المجادلة: ثلاث مرات، وفي الحشر: الآية (١٨)، وفي الممتحنة: ثلاث مرات، وفي الصف: ثلاث مرات، وفي الجمعة: الآية (٦)، وفي المنافقون: الآية (٩)، وفي التغابن: الآية (١٤)، وفي التحريم: مرتان.

(٥) ساقط من الإتقان: ٣/ ٣٣٣.

(٦) ساقط من الإتقان: ٣/ ٣٣٣.

﴿ٱللَّهَ ٱلَّذِى تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلْأَرْحَامَۚ﴾ [النساء: ١]، فانظر هذه المناسبة العجيبة في الافتتاح، وبراعة الاستهلال، حيث تضمنت الآية المفتتح بها، ما أكثر السورة في أحكامه: من نكاح النساء ومحرماته، والمواريث المتعلقة بالأرحام؛ وأن [ابتداء][(١)] هذا الأمر كان بخلق آدم[(٢)]، ثم خلق زوجه منه[(٣)]، ثم بث منهما رجالاً ونساء في غاية الكثرة[(٤)].

وأما (المائدة) فسورة العقود، تضمنت بيان تمام الشرائع، ومكملات الدين، والوفاء بعهود الرسل، وما أخذ على الأمة، وبها تم الدين، فهي سورة التكميل؛ لأن فيها تحريم الصيد على المحرم[(٥)] الذي هو من تمام الإحرام، وتحريم الخمر[(٦)] الذي هو من تمام حفظ العقل والدين، وعقوبة المعتدين من السراق والمحاربين الذي هو من تمام حفظ الدماء والأموال[(٧)]، وإحلال الطيّبات[(٨)] الذي هو من تمام عبادة الله........................

---

(١) ساقط من (هـ) و(ح) مثبت في الإتقان: ٣/ ٣٣٣.

(٢) وذلك قوله تعالى: ﴿ٱلَّذِى خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَٰحِدَةٍ﴾.

(٣) وذلك قوله تعالى: ﴿وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا﴾.

(٤) وذلك قوله تعالى: ﴿وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَآءًۚ﴾.

(٥) وذلك قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَوْفُواْ بِٱلْعُقُودِۚ أُحِلَّتْ لَكُم بَهِيمَةُ ٱلْأَنْعَٰمِ إِلَّا مَا يُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ غَيْرَ مُحِلِّى ٱلصَّيْدِ وَأَنتُمْ حُرُمٌۗ﴾ إلى قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ شَدِيدُ ٱلْعِقَابِ﴾ [المائدة: ١، ٢].
وقوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَقْتُلُواْ ٱلصَّيْدَ وَأَنتُمْ حُرُمٌۚ﴾ إلى قوله تعالى: ﴿وَحُرِّمَ عَلَيْكُمْ صَيْدُ ٱلْبَرِّ مَا دُمْتُمْ حُرُمًاۗ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِىٓ إِلَيْهِ تُحْشَرُونَ﴾ [المائدة: ٩٤ ـ ٩٦].

(٦) وذلك قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِنَّمَا ٱلْخَمْرُ وَٱلْمَيْسِرُ وَٱلْأَنصَابُ وَٱلْأَزْلَٰمُ رِجْسٌ مِّنْ عَمَلِ ٱلشَّيْطَٰنِ فَٱجْتَنِبُوهُ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ ﴿٩٠﴾ إِنَّمَا يُرِيدُ ٱلشَّيْطَٰنُ أَن يُوقِعَ بَيْنَكُمُ ٱلْعَدَٰوَةَ وَٱلْبَغْضَآءَ فِى ٱلْخَمْرِ وَٱلْمَيْسِرِ وَيَصُدَّكُمْ عَن ذِكْرِ ٱللَّهِ وَعَنِ ٱلصَّلَوٰةِۖ فَهَلْ أَنتُم مُّنتَهُونَ ﴿٩١﴾﴾ إلى قوله تعالى: ﴿وَٱللَّهُ يُحِبُّ ٱلْمُحْسِنِينَ﴾ [المائدة: ٩٠ ـ ٩٣].

(٧) وذلك قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا جَزَٰٓؤُاْ ٱلَّذِينَ يُحَارِبُونَ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ وَيَسْعَوْنَ فِى ٱلْأَرْضِ فَسَادًا أَن يُقَتَّلُوٓاْ أَوْ يُصَلَّبُوٓاْ أَوْ تُقَطَّعَ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُم مِّنْ خِلَٰفٍ أَوْ يُنفَوْاْ مِنَ ٱلْأَرْضِۚ ذَٰلِكَ لَهُمْ خِزْىٌ فِى ٱلدُّنْيَاۖ وَلَهُمْ فِى ٱلْءَاخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٌ ﴿٣٣﴾ إِلَّا ٱلَّذِينَ تَابُواْ مِن قَبْلِ أَن تَقْدِرُواْ عَلَيْهِمْۖ فَٱعْلَمُوٓاْ أَنَّ ٱللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴿٣٤﴾﴾ [المائدة: ٣٣، ٣٤].
وقوله تعالى: ﴿وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ فَٱقْطَعُوٓاْ أَيْدِيَهُمَا﴾ إلى قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ [المائدة: ٣٨، ٣٩].

(٨) وذلك قوله تعالى: ﴿يَسْـَٔلُونَكَ مَاذَآ أُحِلَّ لَهُمْۖ قُلْ أُحِلَّ لَكُمُ ٱلطَّيِّبَٰتُۙ﴾ إلى قوله تعالى: ﴿ٱلْيَوْمَ أُحِلَّ لَكُمُ ٱلطَّيِّبَٰتُۖ وَطَعَامُ ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلْكِتَٰبَ حِلٌّ لَّكُمْ وَطَعَامُكُمْ حِلٌّ لَّهُمْۖ﴾ [المائدة: ٤، ٥]. =

[تعالى][1]، ولهذا ذكر فيها ما يختص بشريعة محمد ﷺ كالوضوء والتيمم[2]، والحكم بالقرآن على كل [ذي][3] دين[4]، ولهذا كثر فيها من لفظ الإكمال والإتمام[5]، وذكر فيها أن من ارتد عوض الله بخير منه[6] ولا يزال هذا الدين كاملاً، ولهذا ورد أنها آخر ما نزل[7]، لما فيها من إشارت الختم والتمام[8].

وهذا الترتيب بيْن هذه السور الأربع المدنيات من أحسن الترتيب. وقال أبو جعفر ابن الزبير: حكى الخطابي[9] أن الصحابة لما اجتمعوا على القرآن، وضعوا سورة (القدر) عقب (العلق)، استدلوا بذلك على أن المراد بهاء

= وقوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تُحَرِّمُواْ طَيِّبَٰتِ مَآ أَحَلَّ ٱللَّهُ لَكُمْ وَلَا تَعْتَدُوٓاْ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُحِبُّ ٱلْمُعْتَدِينَ ﴿٨٧﴾ وَكُلُواْ مِمَّا رَزَقَكُمُ ٱللَّهُ حَلَٰلًا طَيِّبًا وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِىٓ أَنتُم بِهِۦ مُؤْمِنُونَ ﴿٨٨﴾﴾ [المائدة: ٨٧، ٨٨].

(١) ساقط من (هـ) و(ح) مثبت في الإتقان: ٣/ ٣٣٣.

(٢) وذلك قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا قُمْتُمْ إِلَى ٱلصَّلَوٰةِ فَٱغْسِلُواْ وُجُوهَكُمْ ...﴾ [المائدة: ٦].

(٣) ساقط من الإتقان: ٣/ ٣٣٣.

(٤) وذلك قوله تعالى: ﴿وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ بِٱلْحَقِّ مُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ ٱلْكِتَٰبِ وَمُهَيْمِنًا عَلَيْهِ فَٱحْكُم بَيْنَهُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ﴾ إلى قوله تعالى: ﴿وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ ٱللَّهِ حُكْمًا لِّقَوْمٍ يُوقِنُونَ﴾ [المائدة: ٤٨ ـ ٥٠].

(٥) في مثل قوله تعالى: ﴿ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِى وَرَضِيتُ لَكُمُ ٱلْإِسْلَٰمَ دِينًا ...﴾ [المائدة: ٣].

(٦) وذلك قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ مَن يَرْتَدَّ مِنكُمْ عَن دِينِهِۦ فَسَوْفَ يَأْتِى ٱللَّهُ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُۥٓ ...﴾ [المائدة: ٥٤].

(٧) أخرج الترمذي في سننه، كتاب التفسير، باب ومن سورة المائدة: ٥/ ٢٦١ عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما قال الترمذي: هذا حديث حسن غريب.

وأخرجه الحاكم في المستدرك، كتاب التفسير، باب تفسير سورة المائدة: ٢/ ٣١١. وأخرج في نفس الموضوع عن عائشة رضي الله عنها وقال: حديث صحيح على شرط الشيخين.

(٨) وذلك في مثل قوله تعالى: ﴿ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِى وَرَضِيتُ لَكُمُ ٱلْإِسْلَٰمَ دِينًا﴾ [المائدة: ٣].

(٩) هو: حمد بن محمد بن إبراهيم أبو سليمان الخطابي، صاحب التصانيف منها: أعلام السنن في شرح البخاري، ومعالم السنن في شرح سنن أبي داود، توفي سنة (٣٨٨هـ).

انظر: طبقات الحفاظ للسيوطي: ٤٠٣، وفيات الأعيان: ٢/ ٢١٤.

الكناية[1] في قوله: ﴿إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ فِى لَيْلَةِ ٱلْقَدْرِ ۝١﴾ الإشارة إلى قوله: ﴿ٱقْرَأْ﴾، قال القاضي أبو بكر ابن العربي: وهذا بديع جداً.

فصل:

قال في «البرهان»[2]: ومن ذلك[3] افتتاح السور بالحروف المقطعة واختصاص كل واحدة بما بدئت به، حتى لم تكن لترد ﴿الٓمٓ ۝١﴾ في موضع ﴿الٓر﴾ ولا ﴿حمٓ ۝١﴾ في موضع (طس). قال: وذلك أن كل سورة بدئت بحرف منها، فإن أكثر كلماتها وحروفها مماثل له، فحق لكل سورة منها ألا يناسبها غير الواردة فيها، فلو وضع ﴿قٓ﴾ موضع ﴿نٓ﴾ [لم يكن][4] لعدم التناسب الواجب مراعاته في كلام الله، وسورة (ق) بدئت به، لما تكرر فيها من الكلمات بلفظ القاف، من ذكر القرآن والخلق، وتكرير القول ومراجعته مراراً[5]، والقرب من ابن آدم، وتلقى الملكين، وقول العتيد، والرقيب، والسائق، والإلقاء في جنهم، والتقدم بالوعد، وذكر المتقين، والقلب والقرون، والتنقيب في البلاد، وتشقق الأرض، وحقوق الوعيد وغير ذلك[6].

وقد تكرر في سورة (يونس) من الكلم الواقع فيها (الراء) مائتا كلمة، أو أكثر[7] فلهذا افتتحت بـ﴿الٓر﴾.

واشتملت سورة (ص) على خصومات متعددة، فأولها خصومة النبي ﷺ مع الكفار، وقولهم: ﴿أَجَعَلَ ٱلْءَالِهَةَ إِلَٰهًا وَٰحِدًا﴾ [ص: ٥]، ثم اختصام الخصمين عند

---

(١) وهي هاء الضمير، وسميت هاء الكناية لأنها يكنى بها عن الاسم الظاهر الغائب نحو: به وله وعليه، وتسمى بهاء الضمير أيضاً، والمراد بها الإيجاز والاختصار وأصلها الضم.

سراج القارئ المبتدئ لأبي القاسم علي بن عثمان العذري وهو شرح على الشاطبة: ٦٢.

(٢) البرهان للزركشي: ١/ ١٦٩ ـ ١٧١ بتصرف.

(٣) يعني مناسبة فاتحة السورة لخاتمة التي قبلها.

(٤) ساقط من الإتقان: ٣/ ٣٣٤.

(٥) تأمل السورة لترى مدى تكرار ذلك في ثنايا آياتها الكريمة.

(٦) تأمل كل ذلك في ثنايا الآيات الكريمة في سورة (ق).

(٧) ساقط من «هـ» و«ح» مثبت في الإتقان: ٣/ ٣٣٤.

داود، ثم تخاصم أهل النار، ثم اختصام الملأ الأعلى، ثم تخاصم إبليس في شأن آدم، ثم في شأن بنيه وإغوائهم.

و﴿الٓمٓ ۝١﴾ جمعت المخارج الثلاثة: الحلق، واللسان، والشفتين على ترتيبها، وذلك إشارة إلى البداية التي هي بدء الخلق، والنهاية التي هي بدء المعاد[١]، والوسط الذي هو المعاش من [التشريع][٢] بالأوامر والنواهي، وكل سورة افتتحت بها فهي مشتملة على الأمور الثلاثة.

وسورة (الأعراف) زيد فيها الصاد[٣] على ﴿الٓمٓ ۝١﴾، لما فيها من شرح القصص، قصة آدم فمن بعده من الأنبياء[٤]، ولما فيها من ذكر ﴿فَلَا يَكُن فِي صَدْرِكَ حَرَجٌ﴾ [الأعراف: ٢]، ولهذا قال بعضهم: [معنى][٥] ﴿الٓمٓصٓ ۝١﴾ [الأعراف: ١] ﴿أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ ۝١﴾ [الشرح: ١].

وزيد في (الرعد) «راء» لأجل قوله: ﴿رَفَعَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ﴾ [الرعد: ٢]، ولأجل ذكر الرعد والبرق وغيرهما[٦][٧].

واعلم أن عادة القرآن العظيم في ذكر هذه الحروف أن يذكر بعدها ما يتعلق بالقرآن كقوله: ﴿الٓمٓ ۝١ ذَٰلِكَ ٱلْكِتَٰبُ﴾ [البقرة: ١، ٢] ﴿الٓمٓ ۝١ ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلْحَيُّ ٱلْقَيُّومُ ۝٢ نَزَّلَ عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ بِٱلْحَقِّ﴾ [آل عمران: ١ ـ ٣]، ﴿الٓمٓصٓ ۝١ كِتَٰبٌ أُنزِلَ إِلَيْكَ﴾ [الأعراف: ١، ٢]، ﴿الٓر تِلْكَ ءَايَٰتُ ٱلْكِتَٰبِ﴾ [يوسف: ١]،

---

(١) الإتقان: ٣/ ٣٣٥.

(٢) في (هـ) و(ح): «الشرائع» وما أثبته من الإتقان: ٣/ ٣٣٥ وهو أنسب لما بعده.

(٣) ذكره الكرماني في «البرهان في متشابه القرآن» تحقيق الدكتور ناصر العمر: ٧٨.

(٤) الأنبياء الذين ذكرت فيها قصتهم هم:
١ ـ آدم ﷺ انظر: الآيات (١١ ـ ٢٥).
٢ ـ نوح ﷺ انظر: الآيات (٥٩ ـ ٦٤).
٣ ـ هود ﷺ انظر: الآيات (٦٥ ـ ٧٢).
٤ ـ صالح ﷺ انظر: الآيات (٧٣ ـ ٧٩).
٥ ـ لوط ﷺ انظر: الآيات (٨٠ ـ ٨٤).
٦ ـ شعيب ﷺ انظر: الآيات (٨٥ ـ ١٠٢).
٧ ـ موسى ﷺ انظر: الآيات (١٠٣ ـ ١٧١).

(٥) ساقط من (هـ) و(ح) مثبت في الإتقان: ٣/ ٣٣٥.

(٦) كالصواعق مثلاً.

(٧) انتهى كلام الكرماني في البرهان في متشابه القرآن: ٧٨ بتصرف.

﴿طه ۝١ مَآ أَنزَلْنَا عَلَيْكَ ٱلْقُرْءَانَ لِتَشْقَىٰٓ ۝٢﴾ [طه: ١، ٢]، ﴿طسٓمٓ ۝١ تِلْكَ ءَايَٰتُ ٱلْكِتَٰبِ﴾ [القصص: ١، ٢]، ﴿يسٓ ۝١ وَٱلْقُرْءَانِ ٱلْحَكِيمِ ۝٢﴾ [يس: ١، ٢]، ﴿صٓ ۚ وَٱلْقُرْءَانِ ذِى ٱلذِّكْرِ ۝١﴾ [ص: ١]، ﴿حمٓ ۝١ تَنزِيلُ ٱلْكِتَٰبِ﴾ [غافر: ١، ٢]، ﴿قٓ ۚ وَٱلْقُرْءَانِ﴾ [ق: ١]، إلا سورة ثلاث[١]، (العنكبوت)، و(الروم)، و[ن][٢]، ليس فيها ما يتعلق به[٣]. وقد[٤] ذكرت حكمة ذلك في «أسرار التنزيل»[٥].

وقال الحرالي[٦] في معنى حديث: «أنزل القرآن على سبعة أحرف: زاجر، وأمر، وحلال، وحرام، ومحكم، ومتشابه وأمثال»[٧]: اعلم أن القرآن منزل

---

(١) في الإتقان: ٣/ ٣٣٥.

(٢) ساقط من (هـ) مثبت في (ح) والإتقان: ٣/ ٣٣٥.

(٣) انتهى كلام الزركشي في البرهان: ١/ ١٦٩ ـ ١٧١ بتصرف.

(٤) هذا كلام السيوطي في الإتقان: ٣/ ٣٣٥.

(٥) لم أعثر على «أسرار التنزيل» للسيوطي، وإنما عثرنا على «أسرار التنزيل» للفخر الرازي المتوفى سنة (٦٠٦هـ). قال صاحب كشف الظنون: «أسرار التنزيل وأنوار التأويل» مجلد، للإمام فخر الدين الرازي المتوفى سنة (٦٠٦هـ). كشف الظنون: ١/ ٨٣، وقد توفي الرازي عن الجزء الأول من أسراره ولم يكمله، وهو مخطوط، بدار الكتب المصرية.

ولم يشر إليه السيوطي رغم إعجابه بالفخر الرازي، فالظاهر أن السيوطي أراد أن يكمل «أسرار التنزيل» للرازي، أو يكتب كتاباً باسمه، ينهج فيه منهجاً بعيداً عن إتمامه، رغم أنه أشار إلى مسائل في الإتقان: ٣/ ٣٣٥ أنه ذكرها في أسرار التنزيل، مثل: تعليل خروج سورة (الروم) و(القلم) عن سنن السور المفتحة بالحروف المقطعة في اتباع تلك الحروف بذكر القرآن أو وصفه.

قاله عبد القادر أحمد عطا في: أسرار ترتيب القرآن «تناسق الدرر في تناسب السور» للسيوطي: ٥٩، ٦٠ الذي حققه.

(٦) هو: علي بن أحمد بن الحسن أبو الحسن الحرالي، صاحب «مفتاح الباب المقفل لفهم القرآن المنزل» وكتاب «العروة لهذا المفتاح يذكر فيه وجه إنزال الأحرف السبعة، توفي سنة (٦٣٧هـ).

انظر: طبقات المفسرين للداودي: ١/ ٣٨٦، وشذرات الذهب لابن العماد: ٥/ ١٨٩.

ما قاله الحراني أجده نقلاً عن نظم الدرر للبقاعي: ١/ ٦١ ـ ٦٨.

(٧) لم أجده بهذا اللفظ. وذكره السيوطي في الجامع الصغير وحكم عليه بالضعف، وذكره الألباني في ضعيف الجامع الصغير، بلفظ: «أنزل القرآن على عشرة أحرف: بشير ونذير، وناسخ ومنسوخ، وعظمة، ومثل، ومحكم ومتشابه، وحلال وحرام».

انظر: الجامع الصغير في أحاديث البشير النذير للسيوطي: ١/ ١٠٨. وانظر: ضعيف الجامع الصغير وزيادته محمد ناصر الدين الألباني: ٢/ ١٧.

عند انتهاء الخلق، وكمال كل الأمر، [بدأ][١] فكان المتخلق به جامعاً لانتهاء كل الخلق، وكمال كل أمر، فلذلك هو ﷺ قثم[٢] الكون، ـ وهو الجامع الكامل ـ، ولذلك كان خاتماً، وكتابه كذلك، وبدأ المعاد من حين ظهوره، فاستوفى صلاح هذه الجوامع الثلاث التي قد خلت في الأولين بدايتها وتمت عنده[٣] غايتها: «بعثت لأتمم مكارم الأخلاق»[٤] وهي صلاح الدنيا والدين والمعاد التي جمعها قوله عليه [الصلاة][٥] والسلام: «اللهم أصلح لي ديني الذي هو عصمة أمري، وأصلح لي دنياي التي فيها معاشي، وأصلح لي آخرتي التي إليها معادى»[٦] وفي كل إصلاح إقدام وإحجام، فتصير الثلاثة الجوامع ستة هي حروف القرآن الستة، ثم وهب حرفاً جامعاً سابعاً فرداً، [لا زوج له][٧]، فتمت سبعة[٨]. فأدنى تلك الحروف هو حرفا صلاح الدنيا، فلها حرفان: حرف الحرام [الذي][٩] لا تصلح النفس والبدن إلا بالتطهر منه لبعده عن تقويمها. والثاني: حرف الحلال الذي تصلح النفس والبدن عليه لموافقته تقويمها، وأصل هذين الحرفين في التوراة وتمامها في القرآن.

ويلي ذلك حرفا [صلاح][١٠] المعاد، أحدهما: حرف الزجر والنهى، الذي لا تصلح الآخرة إلا بالتطهر منه لبعده عن حسناها.

---

(١) ساقط من (هـ) و(ح) مثبت في الإتقان: ٣/ ٣٣٥.

(٢) من قثم الشيء بمعنى جمعه وأخذه كله. انظر: لسان العرب لابن منظور: ١٢/ ٤٦١، والمعجم الوسيط: ٢/ ٧٢٢.

(٣) في (ح): «عند».

(٤) رواه مالك في الموطأ، كتاب الجامع، باب ما جاء في حسن الخلق: ٦٥٠. وانظر: شرح الزرقاني على الموطأ: ٤/ ٩٧.

(٥) ساقط من (هـ) و(ح) مثبت في الإتقان: ٣/ ٣٣٥.

(٦) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الذكر والدعاء، باب التعوذ من شر ما عمل: ٨/ ٧٩.

(٧) في (هـ): «لأزواج له» وما أثبته من (ح) كما في الإتقان: ٣/ ٣٣٦.

(٨) ففي صحيح البخاري عن ابن عباس رضي الله عنهما أن رسول الله ﷺ قال: «أقرأني جبريل على حرف فراجعته فلم أزل أستزيده ويزدني حتى انتهى إلى سبعة أحرف». صحيح البخاري، كتاب فضائل القرآن، باب أنزل القرآن على سبعة أحرف: ٦/ ١٠٠.

(٩) في (هـ): «الذين» وما أثبته في (ح) كما في الإتقان: ٣/ ٣٣٦.

(١٠) في (ح): «إصلاح».

والثاني: حرف الأمر الذي تصلح الآخرة عليه لتقاضيه لحسناها، وأصل هذين الحرفين في الإنجيل وتمامهما في القرآن. ويلي ذلك حرفا صلاح الدين أحدهما: حرف المحكم[(١)] الذي بان للعبد فيه خطاب ربه.

والثاني: حرف المتشابه[(٢)] الذي لا يتبين للعبد فيه من جهة قصور عقله عن إدراكه.

فالحروف الخمسة للاستعمال، وهذا[(٣)] الحرف السادس للوقوف والاعتراف بالعجز، وأصل هذين الحرفين في الكتب المتقدمة كلها وتمامها في القرآن، ويختص القرآن بالحرف السابع الجامع وهو حرف المثل المبين للمثل الأعلى، ولما كان هذا الحرف هو الحمد افتتح الله [جل شأنه][(٤)] به أم القرآن، وجمع فيها جوامع الحروف السبعة التي بثها في القرآن. [فالآية][(٥)] الأولى تشتمل على حرف الحمد السابع.

والثانية: تشتمل على حرف الحلال والحرام اللذين أقامت الرحمانية بهما الدنيا، والرحيمية الآخرة.

[والثالثة][(٦)]: تشتمل على أمر الملك القيم على حرفي [الأمر][(٧)] والنهى اللذين يبدأ أمرهما في الدين.

---

(١) المحكم: فأصله لغة المنع؛ تقول: أحكمت بمعنى رددت ومنعت، والحاكم لمنعه الظالم من الظلم، وحكمة اللجام هي التي تمنع الفرس من الاضطراب.

وأما في الاصطلاح: فهو ما أحكمته بالأمر والنهي وبيان الحلال والحرام. البرهان للزركشي: ٢/ ٦٨.

(٢) والمتشابه: فأصله أن يشتبه اللفظ في الظاهر مع اختلاف المعاني، كما قال تعالى في وصف ثمر الجنة: ﴿وَأُتُوا بِهِ مُتَشَابِهًا﴾ [البقرة: ٢٥] أي متفق المناظر، مختلف الطعوم.

وأما المتشابه من القرآن فهو يشابه بعضه بعضاً في الحق والصدق والإعجاز والبشارة والنذارة، وكل ما جاء به وأنه من عند الله، فذم سبحانه الذين يتبعون ما تشابه منه عليهم افتتاناً وتضليلاً. البرهان للزركشي: ٢/ ٧٠.

(٣) في (ح): «وهذه».

(٤) ساقط من الإتقان: ٣/ ٣٣٦.

(٥) ساقط من الإتقان: ٣/ ٣٣٦.

(٦) في (هـ) و(ح): «والثالث» وما أثبته في الإتقان: ٣/ ٣٣٦.

(٧) ساقط من الإتقان: ٣/ ٣٣٦.

[والرابعة][1]: تشتمل على حرفي المحكم في قوله: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾ [الفاتحة: ٥] والمتشابه في قوله: ﴿وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ [الفاتحة: ٥]، ولما افتتح أم القرآن بالسابع الجامع الموهوب[2] ابتدأت البقرة بالسادس المعجوز عنه وهو المتشابه[3].

انتهى كلام الحرالي[4].

[قال الحافظ السيوطي][5] [والمقصود منه هو الأخير[6]، وبقيته ينبو[7] عنه السمع، وينفر منه القلب، ولا تميل إليه النفس][8] وأنا أستغفر الله من حكايته، على أني أقول في مناسبة ابتداء (البقرة) بـ﴿الٓمٓ ۝١﴾ أحسن ما قال، وهو أنه لما ابتدأت (الفاتحة) بالحرف المحكم الظاهر لكل أحد بحيث لا يعذر أحد في فهمه، ابتدأت (البقرة) بمقابلته، وهو الحرف المتشابه البعيد التأويل أو المستحيل[9].

فصل:

ومن هذا النوع مناسبة أسماء السور لمقاصدها قال الحافظ السيوطي ـ رحمه الله تعالى[10] ـ وقد تقدم في النوع السابع عشر الإشارة إلى ذلك[11]

---

(١) في (هـ) و(ح): «الرابع».

(٢) وهو حرف المثل المبين للمثل الأعلى وهو الحمد.

(٣) يعني الحروف المقطعة (الٓمٓ).

(٤) لم أجد ما قاله الحرالي، وهذا منقول من نظم الدرر للبقاعي: ١/ ٦١ ـ ٦٨.

(٥) هذا القول يوهم أن ما قبله من كلام المؤلف، وهو ليس كذلك بل من كلام السيوطي.

(٦) يعني: لما افتتح أم القرآن بالسابع الجامع الموهوب (الحمد) ابتدأت البقرة بالمتشابه (الٓمٓ).

(٧) ينبو عنه: تجافى وتباعد وبابه: سما يسمو. انظر: مختار الصحاح للرازي: ٦٤٤ مادة: (ن ب ا).

(٨) ما بين المعقوفين ساقط من (هـ) و(ح) مثبت في الإتقان: ٣/ ٣٣٦.

(٩) في الإتقان: ٣/ ٣٣٧: «المستحيلة».

(١٠) هذا القول أيضاً يوهم أن ما قبله من كلام المؤلف، وهو ليس كذلك بل هو من كلام السيوطي.

(١١) انظر: قوله: «تنبيه...». الإتقان: ١/ ١٦٠.

وفي عجائب الكرماني: إنما سميت السور السبع[1] (حم) على الاشتراك في الاسم لما بينهن من التشاكل الذي اختصت به؛ وهو أن كل واحد منها استفتحت بالكتاب أوصفة الكتاب مع تقارب المقادير في الطول والقصر وتشاكل الكلام في النظام[2].

فوائد منثورة في المناسبات:

في تذكرة الشيخ تاج الدين السبكي[3] [ومن خطه نقلت][4] [سئل][5] الإمام ما الحكمة في افتتاح سورة (الإسراء) بالتسبيح[6]، و(الكهف) بالتحميد[7]؟. [وأجاب][8] بأن التسبيح ـ حيث جاء ـ مقدم على التحميد، نحو: ﴿فَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ﴾ [الحجر: ٩٨، النصر ٣] «سبحان الله والحمد لله»[9][10].

وأجاب ابن الزَمْلَكاني[11]: بأن سورة.........................

(١) هي: غافر، وفصلت، والشورى، والزخرف، والدخان، والجاثية، والأحقاف.

(٢) وفي تفسير روح البيان للبرسوي: ٨/ ٢٢٥: «وإنما سميت هذه السورة السبع بحم لاشتراكها في الاشتمال على ذكر الكتاب والرد على المجادلين في آيات الله والحث على الإيمان بها والعمل بمقتضاها ونحو ذلك».

(٣) هو: عبد الوهاب بن علي بن عبد الكافي أبو نصر السبكي الشافعي، صاحب طبقات الشافعية الكبرى، ولد سنة (٧٢٧هـ)، وتوفي سنة (٧٧١هـ).

انظر: شذرات الذهب لابن العماد: ٦/ ٢٢١، والبدر الطالع للشوكاني: ١/ ٤١٠، وطبقات الشافعية لأبي بكر المصنف: ٥٥.

(٤) ساقط من (هـ) و(ح) مثبت في الإتقان: ٣/ ٣٣٧.

(٥) في الإتقان: ٣/ ٣٣٧: «سأل».

(٦) التسبيح: هو تنزيه الله تعالى، وأصله المر السريع في عبادة الله تعالى، وجعل ذلك في فعل الخير، كما جعل الإبعاد في الشر. المفردات للراغب: ٢٢١.

(٧) التحميد: تفعيل من الحمد. والحمد ضد الذم وهو الثناء بالفضيلة، وهو أخص من المدح وأعم من الشكر.

انظر: المفردات للراغب: ١٣١، ومختار الصحاح الرازي: ١٥٣ مادة: (ح م د).

(٨) في (هـ) و(ح) بدون الواو وهي مثبتة في الإتقان: ٣/ ٣٣٧.

(٩) هذه الجملة جزء من حديث أخرجه البخاري، كتاب الأيمان والنذور، باب إذا قال والله لا أتكلم اليوم فصلّى. . . : ٧/ ٢٢٩.

(١٠) انتهى كلام السبكي. انظر: البرهان: ١/ ٣٩ باختصار.

(١١) هو: محمد بن علي بن عبد الواحد أبو المعالي المعروف بابن الزملكاني الشافعي، =

(سبحان)[١] لما اشتملت على الإسراء الذي كذب المشركون به النبي ﷺ، وتكذيبه تكذيب لله [سبحانه][٢] وتعالى، أتى بـ(سبحان) لتنزيه الله (تعالى)[٣] [عما نسب إلى نبيه][٤] من الكذب، وسورة (الكهف) لما أنزلت بعد سؤال المشركين عن قصة أصحاب (الكهف) وتأخر الوحي[٥]، نزلت مبينة أن الله لم يقطع نعمته عن نبيه ولا عن المؤمنين، بل أتم عليهم النعمة [بإنزال الكتاب، فناسب افتتاحها بالحمد على هذه النعمة][٦][٧]. قلت[٨]: وقد لاح لي وجه في افتتاح سورة (الإسراء) [هو تنزيه الله تعالى][٩]، وذلك لأن الإسراء هو الذهاب ليلاً وهو [التوجه][١٠] من المسجد الحرام إلى المسجد الأقصى، فقد يتوهم انحصار المطلوب والمقصود في جهة من الجهات[١١] أو مكان من الأماكن فلذا افتتحت السورة بالتنزيه عن انحصار فضله وفيضه في جهة أو زمان أو مكان ـ والله أعلم ـ[١٢].

= صاحب البرهان في إعجاز القرآن، ولد سنة (٦٦٧هـ)، وتوفي سنة (٧٢٧هـ).

انظر: طبقات الشافعية للسبكي: ٩/ ١٩٠، والبدر الطالع للشوكاني: ٢/ ٢١٢، والشذرات: ٦/ ٧٨.

والزملكاني: نسبة إلى زملكا أو زملكان قرية بدمشق وقد ضبطها الياقوت وابن الأثير بفتح أوله وسكون ثانيه وفتح اللام. انظر: معجم البلدان: ٣/ ١٥٠، واللباب: ٢/ ٧٥.

(١) هي سورة الإسراء.

(٢) ساقط من (هـ) و(ح) مثبت في الإتقان: ٣/ ٣٣٧.

(٣) ساقط من (هـ) و(ح) مثبت في الإتقان: ٣/ ٣٣٧.

(٤) في (هـ) و(ح): «عما نسب إليه ونبيه» وما أثبته في الإتقان: ٣/ ٣٣٧ وهو أنسب للمقام.

(٥) ذكره ابن كثير في تفسيره: ٤/ ٣٦٥، ٣٦٦.

(٦) ساقطة من (هـ) مثبت في (ح)، كما في الإتقان: ٣/ ٣٣٧، والبرهان: ١/ ٣٩.

(٧) انتهى كلام ابن الزملكاني، نقلاً عن البرهان للزركشي: ١/ ٣٩ بتصرف.

(٨) القائل هو المؤلف.

(٩) في (هـ) و(ح): «تنزيهه» والسياق يقتضي البيان.

(١٠) في (ح): «الروحة».

(١١) هذا الكلام يشير إلى أن المؤلف ـ رحمه الله تعالى ـ ينفي جهة العلو لله تعالى، وتأتي مناقشته في النوع الحادي والأربعين بعد المائة. انظر صفحة (٨٩٤).

(١٢) انتهى كلام المؤلف.

وفي تفسير[1] الخويي[2] ابتدأت (الفاتحة) بقوله: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ۝٢﴾ [الفاتحة]، فوصف بأنه مالك جميع المخلوقين، وفي (الأنعام) و(الكهف) و(سبأ) و(فاطر) لم يوصف بذلك، بل بفرد من أفراد صفاته، وهو خلق السماوات والأرض والظلمات والنور في (الأنعام) [وإنزال الكتاب][3] في (الكهف)، وملك ما في السماوات وما في الأرض في (سبأ)، وخلقهما في (فاطر)؛ لأن (الفاتحة) أم القرآن ومطلعه، فناسب الإتيان فيها بأبلغ الصفات وأعمها وأشملها.

وفي العجائب[4] للكرماني: إن قيل: كيف جاء ﴿يَسْـَٔلُونَكَ﴾ أربع مرات بغير واو: ﴿يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلْأَهِلَّةِ﴾ [البقرة: ٢٨٩]، ﴿يَسْـَٔلُونَكَ مَاذَا يُنفِقُونَ﴾ [البقرة: ٢١٩]، ﴿يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلشَّهْرِ ٱلْحَرَامِ﴾ [البقرة: ٢٢٢]، ﴿يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلْخَمْرِ﴾ [البقرة: ٢١٩]، ثم جاء ثلاث مرات بالواو: ﴿وَيَسْـَٔلُونَكَ مَاذَا يُنفِقُونَ﴾ [البقرة: ٢١٩]، ﴿وَيَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلْيَتَٰمَىٰ﴾ [البقرة: ٢٢٠]، ﴿وَيَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلْمَحِيضِ﴾ [البقرة: ٢٢٢]؟. قلنا: لأن سؤالهم عن الحوادث الأول وقع متفرقاً، وعن الحوادث الأخر وقع في وقت واحد، فجيء بحرف الجمع دلالة على ذلك.

فإن قيل: كيف جاء ﴿وَيَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلْجِبَالِ فَقُلْ﴾ [طه: ١٠٥] وعادة القرآن مجيء ﴿قُلْ﴾ في الجواب بلا فاء. أجاب الكرماني بأن التقدير: «لو سئلت عنها فقل».

فإن قيل: كيف جاء ﴿وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِى عَنِّى فَإِنِّى قَرِيبٌ﴾ [البقرة: ١٨٦]، وعادة السؤال يجيء جوابه في القرآن بـ«قل»؟ قلنا: حذفت للإشارة إلى أن العبد في حالة الدعاء في أشرف المقامات لا واسطة بينه وبين مولاه.

---

(١) عود إلى الكلام السيوطي في الإتقان: ٣/ ٣٣٧ بدون الواو.

(٢) هو: أحمد بن خليل بن سعادة أبو العباس شمس الدين الخويي الشافعي، وهو إمام فقيه مناظر وأستاذ في الطب والحكمة، ولد سنة (٥٨٣هـ)، وتوفي سنة (٦٣٧هـ). انظر: طبقات الشافعية لابن قاضي شهبة: ١/ ٨٧، والشذرات: ٥/ ١٨٣.

والخويي: بضم الخاء وفتح الواو وتشديد الياء الأولى نسبة إلى خوي مدينة بأذربيجان. انظر: اللباب: ١/ ٤٧٢، والشذرات: ٥/ ١٨٣.

(٣) في (هـ) و(ح): «وأنزل الكتاب» وما أثبته في الإتقان: ٣/ ٣٣٨.

(٤) في الإتقان: ٣/ ٣٣٨ بدون الواو.

ورد في القرآن سورتات: أولهما ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ﴾ [النساء، والحج] في كل نصف سورة، فالتي في النصف الأول تشتمل [على شرح المبدأ والتي في الثاني على شرح[1] المعاد][2].

---

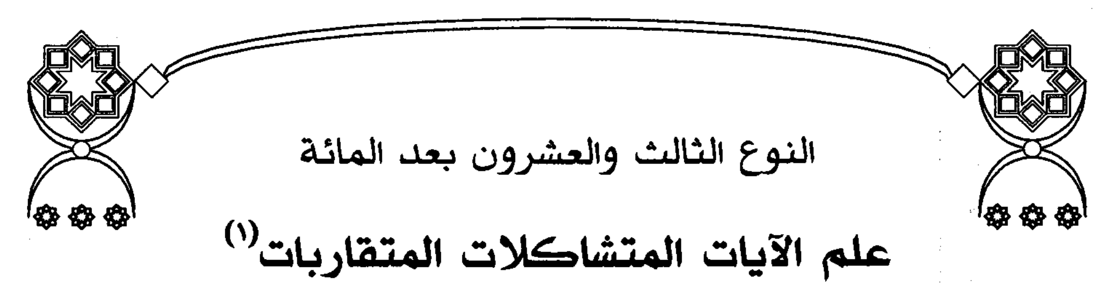
(١) ما بين القوسين ساقط من (ح).

(٢) هذا النوع منقول من الإتقان: ٣/ ٣٣٢ ـ ٣٣٨ مع زيادة قليلة من المؤلف.



النوع الثالث والعشرون بعد المائة

علم الآيات المتشاكلات المتقاربات



النوع الثالث والعشرون بعد المائة

علم الآيات المتشاكلات المتقاربات[1]

[ونذكر في هذا النوع ما تشابه من الآيات وما قارب بعضها بعضاً، ويكون بزيادة ونقص يدركها أهل الفهم الثاقب][2].

وقد أفرد[3] هذا النوع بالتصنيف خلق، منهم[4] [فيما أحسب][5] الكسائي[6]، ونظمه السخاوي[7]، وألف في توجيهه الكرماني كتابه «البرهان [في][8] متشابه القرآن»[9] (وأحسن منه)[10] «درة التنزيل وغرة

---

(١) في (ح): «علم الآيات المتشابهات المتشاكلات»، وفي الإتقان: ٣/ ٣٣٩: «في الآيات المتشابهات». وهذا النوع أيضاً منقول من الإتقان: ٣/ ٣٣٩ ـ ٣٤٤.

(٢) ما بين القوسين كلام المؤلف، وهو ساقط من (ح).

(٣) بداية النقل من الإتقان: ٣/ ٣٣٩.

(٤) في الإتقان: «أفرده بالتصنيف خلق أولهم».

(٥) ما بين المعقوفين ساقط من (هـ) و(ح) مثبت في الإتقان: ٣/ ٣٣٩.

(٦) هو: علي بن حمزة بن عبد الله أبو الحسن الكسائي الكوفي إمام في اللغة والنحو والقراءة، صاحب معاني القرآن ومختصر في النحو، توفي سنة (١٨٩هـ).

انظر: طبقات القراء: ١/ ٥٣٥، وبغية الوعاة: ٣٣٦، وفيات الأعيان: ٣/ ٢٩٥، سير أعلام النبلاء: ١٦/ ٤٦٥.

(٧) هو: علي بن محمد بن عبد الصمد أبو الحسن علم الدين السخاوي المقرئ المفسر، صاحب «هداية المرتاب في المتشابه»، ولد سنة ثمان أو تسع وخمسين وخمسمائة، وتوفي سنة (٦٤٣هـ).

انظر: طبقات المفسرين للداودي: ١/ ٤٢٥، وطبقات القراء لابن الجزري: ١/ ٥٦٨، نظمه السخاوي في كتابه «هداية المرتاب في المتشابه».

(٨) كلمة «في» ساقطة من الإتقان: ٣/ ٣٣٩.

(٩) عنوان الكتاب الكامل: «البرهان في توجيه متشابه القرآن لما فيه من الحجة والبرهان» لمحمود الكرماني، وهو مطبوع حققه عبد القادر عطاء، دار الاعتصام، ط٣، سنة (١٣٩٨هـ)، لكنه غيّر عنوان الكتاب إلى «أسرار التكرار في القرآن».

(١٠) ساقط من (هـ) و(ح) مثبت في الإتقان: ٣/ ٣٣٩.

التأويل»[١] لأبي عبد الله الرازي[٢]، [وأحسن من هذا][٣] «ملاك التأويل»[٤] لأبي جعفر ابن الزبير [ولم أقف عليه][٥]، وللقاضي بدر الدين ابن جماعة[٦] في ذلك [كتاب][٧] لطيف سمَّاه: «كشف المعاني في متشابه المثاني»[٨]، [قال السيوطي ـ رحمه الله تعالى ـ][٩]: وفي كتابي أسرار التنزيل المسمى «قطف الأزهار في كشف الأسرار»[١٠] من ذلك الجم الغفير.

---

(١) عنوان الكتاب الكامل: «درة التأويل وغرة التأويل في بيان الآيات المتشابهات في كتاب الله العزيز» لأبي عبد الله الرازي المعروف بالخطيب الإسكافي، وهو مطبوع بدار الآفاق الجديدة، بيروت، ط٣، برواية ابن أبي الفرج الأردستاني.

(٢) هو: محمد بن عبد الله أبو عبد الله الرازي المعروف بالخطيب الإسكافي، مؤدب لغوي صاحب مبادئ اللغة، ودرة التنزيل وغرة التأويل، المتوفى سنة (٤٢٠هـ). انظر: بغية الوعاة للسيوطي: ٦٣.

(٣) ساقط من (هـ) و(ح) مثبت من الإتقان: ٣/ ٣٣٩.

(٤) العنوان الكامل: «ملاك التأويل القاطع بذوي الإلحاد والتعطيل في توجيه متشابه اللفظ من آي التنزيل» لأحمد بن إبراهيم بن الزبير، حققه سعيد الفلاح، رسالة دكتوراه، الحلقة الثالثة، بإشراف الأستاذ عبد الله الأصيف عميد الكلية الزيتونية للشريعة وأصول الدين، في مجلدين، دار الغرب الإسلامي.

(٥) ساقط من (هـ) و(ح) مثبت في الإتقان: ٣/ ٣٣٩.

(٦) هو: محمد بن إبراهيم بن سعد الله بن جماعة بدر الدين أبو عبد الله الشافعي، صاحب غرر البيان لمبهمات القرآن، والتعريف والأعلام، سمع من شيخ شيوخ الأنصار ومن والده، ولد سنة (٦٣٩هـ)، وتوفي سنة (٧٣٣هـ).

انظر: فوات الوفيات للكتبي: ٣/ ٧٩٧، وطبقات المفسرين للداودي: ٢/ ٤٨، وطبقات الشافعية: ٩/ ١٤٦.

(٧) ساقط من (ح).

(٨) ذكره صاحب كشف الظنون: ٤/ ٣٦٧ بعنوان: «كشف المعاني عن متشابه المثاني»، هكذا بـ«عَنْ» بدل «في» وكذلك المؤلف، وهو محقق حققه عبد الوهاب المشهداني بإشراف الدكتور مصطفى مسلم، قدّمه لنيل درجة الماجستير في القرآن وعلومه بكلية أصول الدين، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية عام (١٤٠٤ ـ ١٤٠٥هـ).

(٩) هذا الكلام يوهم أن ما قبله من كلام المؤلف وهو ليس كذلك، بل هو من كلام السيوطي.

(١٠) وهو مخطوط في برلين رقم (٦/٧٢٣).

انظر: حسن المحاضرة للسيوطي: ١/ ١٤٢، ودليل مخطوطات السيوطي وأماكن وجودها صفحة (٣٠).

وقال ابن الجوزي[1] في كتابه «المدهش»[2] له: فصول في عيون المتشابه، فصل: في الحروف المبدلات: في (البقرة) ﴿فَسَوَّىٰهُنَّ سَبۡعَ سَمَٰوَٰتٖ﴾ [٢٩]، وفي (حم السجدة): [١٢][3]: ﴿فَقَضَىٰهُنَّ﴾. في (البقرة): ﴿وَقُلۡنَا يَٰٓـَٔادَمُ ٱسۡكُنۡ﴾ [٣٥]، وفي (الأعراف): ﴿وَيَٰٓـَٔادَمُ ٱسۡكُنۡ﴾ [١٩].

في (البقرة): ﴿وَظَلَّلۡنَا عَلَيۡكُمُ ٱلۡغَمَامَ﴾ [٥٧]، وفي (الأعراف): ﴿عَلَيۡهِمُ ٱلۡغَمَٰمَ﴾ [١٦٠]، في (البقرة): ﴿فَٱنفَجَرَتۡ﴾ [٦٠]، وفي (الأعراف): ﴿فَٱنۢبَجَسَتۡ﴾[4] [١٦٠]، في (البقرة): ﴿لِلطَّآئِفِينَ وَٱلۡعَٰكِفِينَ﴾ [١٢٥]، وفي (الحج): ﴿وَٱلۡقَآئِمِينَ﴾ [٢٦].

في (البقرة): ﴿وَمَآ أُنزِلَ إِلَيۡنَا﴾ [١٣٦]، وفي (آل عمران): ﴿عَلَيۡنَا﴾ [٨٤]. في (البقرة): ﴿أَوَلَوۡ كَانَ ءَابَآؤُهُمۡ لَا يَعۡقِلُونَ شَيۡـٔٗا﴾ [١٧٠]، وفي (المائدة): ﴿لَا يَعۡلَمُونَ﴾ [١٠٤].

في (آل عمران): ﴿لِّكَيۡلَا تَحۡزَنُواْ﴾ [٢٣]، وفي الحديد: ﴿لِّكَيۡلَا تَأۡسَوۡاْ﴾ [٢٣]. في سورة (النساء): ﴿إِن تُبۡدُواْ خَيۡرًا﴾ [١٤٩]، وفي (الأحزاب): ﴿شَيۡـًٔا﴾ [٥٤].

في (الأنعام): ﴿مِّنۡ إِمۡلَٰقٖ﴾ [١٥١][5]، ....

---

(١) هو: عبد الرحمٰن بن علي بن محمد جمال الدين أبو الفرج الجوزي البغدادي صاحب التصانيف المشهورة، ولد سنة (٥٠٨هـ) تقريباً، وتوفي سنة (٥٩٧هـ).
طبقات المفسرين للداودي: ١/ ٢٨٠، وطبقات القراء لابن الجزري: ١/ ٣٧٥.
الجوزي: بفتح الجيم وسكون الواو في آخرها الزاي هذه النسبة إلى الجوز وبيعه. اللباب لابن الأثير: ١/ ٣٠٩.

(٢) كتاب المدهش لابن الجوزي: ١٨ ـ ٢١، تحقيق الدكتور مروان قباني، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، سنة (١٤٠١هـ).

(٣) تعني سورة فصلت.

(٤) معناها: انفجرت والفرق بينهما: أن الانبجاس أكثر ما يقال فيما يخرج من شيء ضيق، والانفجار يستعمل فيه وفيما يخرج من شيء واسع. مفردات الراغب: ٦٧.

(٥) الفرق بين قوله تعالى: ﴿مِّنۡ إِمۡلَٰقٖ﴾، وقوله تعالى: ﴿خَشۡيَةَ إِمۡلَٰقٖ﴾ أن الأولى ﴿مِّنۡ إِمۡلَٰقٖ﴾ خطاب للفقراء المقلين، أي: لا تقتلوهم من فقر بكم، فحسن ﴿نَّحۡنُ نَرۡزُقُكُمۡ﴾، ما يزول به إملاقكم، ثم قال: ﴿وَإِيَّاهُمۡ﴾، أي: نرزقكم جميعاً. والثانية خطاب للأغنياء، أي: خشية فقر يحصل لكم بسببهم، ولذا حسن ﴿نَّحۡنُ نَرۡزُقُهُمۡ وَإِيَّاكُمۡ﴾ [الإسراء: ٣١]. =

وفي بني إسرائيل[1]: ﴿خَشْيَةَ إِمْلَاقٍ﴾ [الإسراء: ٣١].

في (الأعراف): ﴿فَأَرْسِلْ مَعِيَ بَنِيٓ إِسْرَٰٓءِيلَ﴾ [١٠٥]، وفي (طه): ﴿مَعَنَا﴾ [٤٧].

في (الأعراف): ﴿وَأَرْسِلْ فِي ٱلْمَدَآئِنِ حَٰشِرِينَ﴾ [١١١]، وفي (الشعراء): ﴿وَٱبْعَثْ﴾ [٣٦].

في (الأعراف): ﴿ثُمَّ لَأُصَلِّبَنَّكُمْ﴾ [١٢٤]، وفي (الشعراء) ﴿وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ﴾ [٤٩][2].

في (التوبة): ﴿يُرِيدُونَ أَن يُطْفِـُٔوا۟﴾ [٢٢]، وفي (الصف): ﴿لِيُطْفِـُٔوا۟﴾ [٨].

في (يونس): ﴿فَأَتْبَعَهُمْ فِرْعَوْنُ وَجُنُودُهُۥ﴾ [٩٠]، وفي (طه): ﴿بِجُنُودِهِۦ﴾ [٧٨].

في (هود): ﴿وَأَمْطَرْنَا عَلَيْهَا﴾ [٨٢]، وفي (الحجر): ﴿عَلَيْهِمْ﴾ [٧٤].

[في الحجر][3] ﴿وَمَا يَأْتِيهِم مِّن رَّسُولٍ﴾ [١١]، وفي (الزخرف): ﴿مِّن نَّبِيٍّ﴾ [٧].

في (الحجر): ﴿كَذَٰلِكَ نَسْلُكُهُۥ﴾ [١٢]، وفي (الشعراء): ﴿سَلَكْنَٰهُ﴾ [٢٠٠].

في (الكهف): ﴿وَلَئِن رُّدِدتُّ﴾ [٣٦]، وفي (حم): ﴿وَلَئِن رُّجِعْتُ﴾ [فصلت: ٥٠].

في (الكهف): ﴿فَأَعْرَضَ عَنْهَا﴾ [٥٧]، وفي (الم السجدة): ﴿ثُمَّ أَعْرَضَ عَنْهَآ﴾ [٢٢].

في (طه): ﴿وَسَلَكَ لَكُمْ فِيهَا سُبُلًا﴾ [٥٣]، وفي (الزخرف): ﴿وَجَعَلَ﴾ [١٠].

في (الأنبياء): ﴿وَأَرَادُوا۟ بِهِۦ كَيْدًا فَجَعَلْنَٰهُمُ ٱلْأَخْسَرِينَ ﴿٧٠﴾﴾، وفي (الصافات): ﴿فَأَرَادُوا۟ بِهِۦ كَيْدًا فَجَعَلْنَٰهُمُ ٱلْأَسْفَلِينَ ﴿٩٨﴾﴾.

= ذكره السيوطي في الإتقان: ٣/٣٤٣، ويأتي صفحة (٤٩٨).

(١) هي سورة الإسراء، وبنو إسرائيل هم: أولاد يعقوب عليه السلام نسبة إلى أبيهم، وهو يعقوب بن إسحاق بن إبراهيم عليه السلام و«إسرائيل» كلمة عبرانية مركبة مِنْ «إسرا» بمعنى عبد أو صفوة، ومِنْ «إيل» وهو الله، فيكون معنى الكلمة عبد الله أو صفوة الله.

بنو إسرائيل في القرآن والسنّة، د. محمد طنطاوي: ٦، ط١، سنة (١٣٨٨هـ).

(٢) ما بين القوسين ساقط من (ح).

(٣) ساقط من (هـ) مثبت في (ح) كما في المدهش: ١٨.

في (الأنبياء): ﴿وَتَقَطَّعُوٓاْ أَمۡرَهُم بَيۡنَهُمۡۖ﴾ [٩٣]، وفي (المؤمنين): ﴿فَتَقَطَّعُوٓاْ﴾ [٥٣].

في (النمل): ﴿فَفَزِعَ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ﴾ [٨٧].

وفي (الزمر): ﴿فَصَعِقَ﴾ [٦٨]. في (القصص): ﴿وَمَآ أُوتِيتُم﴾ [٩] وفي (حم) (عسق): ﴿فَمَآ أُوتِيتُم﴾ [الشورى: ٣٦][1].

في (العنكبوت): ﴿لِتُشۡرِكَ بِي﴾ [٨]، وفي (لقمان): ﴿عَلَىٰٓ أَن تُشۡرِكَ بِي﴾ [١٥].

في (العنكبوت): ﴿وَلَقَد تَّرَكۡنَا مِنۡهَآ ءَايَةَۢ﴾ [٣٥]، وفي (القمر): ﴿وَلَقَد تَّرَكۡنَٰهَآ ءَايَةٗ﴾ [١٥].

في (حم السجدة): ﴿ثُمَّ كَفَرۡتُم بِهِۦ﴾ [فصلت: ٥٣][2]، وفي (الأحقاف): ﴿وَكَفَرۡتُم بِهِۦ﴾ [١٠].

فصل في آخر الحروف الزوائد والنواقص

في (البقرة): ﴿فَأۡتُواْ بِسُورَةٖ مِّن مِّثۡلِهِۦ﴾ [٢٣]. وفي (يونس): ﴿بِسُورَةٖ مِّثۡلِهِۦ﴾ [٣٨][3].

في (البقرة): ﴿إِلَّآ إِبۡلِيسَ أَبَىٰ وَٱسۡتَكۡبَرَ﴾ [٣٤]. وفي (صٓ): ﴿إِلَّآ إِبۡلِيسَ ٱسۡتَكۡبَرَ﴾ [٧٤].

في (البقرة): ﴿فَمَن تَبِعَ هُدَايَ﴾ [٣٨]. وفي (طه): ﴿فَمَنِ ٱتَّبَعَ﴾ [١٢٣].

في (البقرة): ﴿وَإِذۡ نَجَّيۡنَٰكُم﴾ [٤٩]. وفي (الأعراف): ﴿وَإِذۡ أَنجَيۡنَٰكُم﴾ [١٤١].

في (البقرة): ﴿حَيۡثُ شِئۡتُمۡ رَغَدٗا﴾ [٥٨]. وفي (الأعراف): ﴿حَيۡثُ شِئۡتُمۡ وَقُولُواْ﴾ [١٦١].

في (البقرة): ﴿وَسَنَزِيدُ ٱلۡمُحۡسِنِينَ﴾ [٥٨].

---

(١) هي سورة الشورى.

(٢) هي سورة فصلت.

(٣) وجود: «من» في سورة البقرة تدل على أن الله تعالى لا يطالبهم بكلام يشبه القرآن تماماً، ولكن بكلام من مثله يعني يقاربه ولا يشابهه تماماً. انظر: النبأ العظيم للدكتور محمد دراز: ٧٦، ١٠٠.

وفي (الأعراف): ﴿سَنَزِيدُ ٱلْمُحْسِنِينَ﴾ [١٦١].

في (البقرة): ﴿فَبَدَّلَ ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا۟ قَوْلًا﴾ [٥٩]. وفي (الأعراف): ﴿مِنْهُمْ قَوْلًا﴾ [١٦٢].

في (البقرة): ﴿وَذِى ٱلْقُرْبَىٰ﴾ [٨٣]. وفي (النساء): ﴿وَبِذِى ٱلْقُرْبَىٰ﴾ [٣٦].

في (البقرة): ﴿وَمَآ أُوتِىَ مُوسَىٰ وَعِيسَىٰ وَمَآ أُوتِىَ ٱلنَّبِيُّونَ﴾ [١٣٦]. وفي (آل عمران): ﴿وَٱلنَّبِيُّونَ﴾ [٨٤].

في (البقرة): ﴿وَيَكُونَ ٱلدِّينُ لِلَّهِ﴾ [١٩٣]. وفي (الأنفال): ﴿كُلُّهُۥ لِلَّهِ﴾ [٣٩].

في (آل عمران): ﴿تَبْغُونَهَا عِوَجًا﴾ [٩٩]، وفي (الأعراف): ﴿بِهِۦ وَتَبْغُونَهَا عِوَجًا﴾ [٨٦].

في (آل عمران): ﴿إِلَّا بُشْرَىٰ لَكُمْ وَلِتَطْمَئِنَّ قُلُوبُكُم بِهِۦ﴾ [١٢٦]، وفي (الأنفال): ﴿إِلَّا بُشْرَىٰ وَلِتَطْمَئِنَّ بِهِۦ قُلُوبُكُمْ﴾ [١٠].

في (النساء): ﴿فَٰحِشَةً وَمَقْتًا وَسَآءَ سَبِيلًا﴾ [٢٢]، وفي بني (إسرائيل) [الإسراء]: ﴿فَٰحِشَةً وَسَآءَ سَبِيلًا﴾ [٣٢].

في (الأنعام): ﴿وَلَآ أَقُولُ لَكُمْ إِنِّى مَلَكٌ﴾ [٥٠]، وفي (هود): ﴿وَلَآ أَقُولُ إِنِّى مَلَكٌ﴾ [٣١].

في (الأعراف): ﴿يُرِيدُ أَن يُخْرِجَكُم مِّنْ أَرْضِكُمْ﴾ [١١]، وفي (الشعراء): ﴿بِسِحْرِهِۦ﴾ [٣٥].

في (الأعراف): ﴿وَإِنَّكُمْ لَمِنَ ٱلْمُقَرَّبِينَ﴾ [١١٤]، وفي (الشعراء): ﴿وَإِنَّكُمْ إِذًا لَّمِنَ ٱلْمُقَرَّبِينَ﴾ [٤٢].

في (الأعراف): ﴿قَالَ أَلْقُوا۟﴾ [١١٦]، وفي (طه): ﴿بَلْ أَلْقُوا۟﴾ [٦٦].

في (الأعراف): ﴿قَالَ ٱبْنَ أُمَّ﴾ [١٥٠]، وفي (طه): ﴿قَالَ ٱبْنَ أُمَّ﴾ [٩٤]. .

في (براءة): ﴿وَلَا تَضُرُّوهُ﴾ [التوبة: ٣٩]، وفي (هود): ﴿وَلَا تَضُرُّونَهُۥ﴾ [٥٧].

في (هود): ﴿وَلَمَّا جَآءَتْ رُسُلُنَا﴾ [٧٧]، وفي (العنكبوت): ﴿وَلَمَّآ أَن جَآءَتْ﴾ [٣٣].

في (يوسف): ﴿وَلَمَّا بَلَغَ أَشُدَّهُۥٓ ءَاتَيْنَٰهُ حُكْمًا وَعِلْمًا﴾ [٢٢]، وفي (القصص): ﴿وَٱسْتَوَىٰٓ﴾ [١٤].

في (النحل): ﴿لِكَىْ لَا يَعْلَمَ بَعْدَ عِلْمٍ شَيْـًٔا﴾ [٧٠]، وفي (الحج): ﴿مِنۢ بَعْدِ عِلْمٍ شَيْـًٔا﴾ [٥].

في (النحل): ﴿وَبِنِعْمَتِ ٱللَّهِ هُمْ يَكْفُرُونَ﴾ [٧٢]، وفي (العنكبوت): ﴿وَبِنِعْمَةِ ٱللَّهِ يَكْفُرُونَ﴾ [٦٧].

في (النحل): ﴿وَلَا تَكُ فِي ضَيْقٍ مِّمَّا يَمْكُرُونَ﴾ [١٢٧]، وفي (النمل): ﴿وَلَا تَكُن﴾ [٧٠].

في (الحج): ﴿كُلَّمَآ أَرَادُوٓاْ أَن يَخْرُجُواْ مِنْهَا مِنْ غَمٍّ أُعِيدُواْ﴾ [٢٢]، وفي (السجدة): ﴿أَن يَخْرُجُواْ مِنْهَآ أُعِيدُواْ﴾ [٢].

في (الحج): ﴿وَأَنَّ مَا يَدْعُونَ مِن دُونِهِۦ هُوَ ٱلْبَٰطِلُ﴾ [٦٢]، وفي (لقمان): ﴿مِن دُونِهِ ٱلْبَٰطِلُ﴾ [٣٠].

في (الشعراء): ﴿مَا تَعْبُدُونَ﴾ [٧٠]، وفي (الصافات): ﴿مَاذَا تَعْبُدُونَ﴾ [٨٥].

في (النمل): ﴿وَمَن شَكَرَ﴾ [٤٠]، وفي (لقمان): ﴿وَمَن يَشْكُرْ﴾ [١٢].

في (القصص): ﴿وَيَقْدِرُ﴾ [٨٢]، وفي (العنكبوت): ﴿وَيَقْدِرُ لَهُۥٓ﴾ [٦٢].

في (النازعات): ﴿يَوْمَ يَتَذَكَّرُ ٱلْإِنسَٰنُ﴾ [١٥]، وفي (الفجر): ﴿يَوْمَئِذٍ يَتَذَكَّرُ ٱلْإِنسَٰنُ﴾ [٢٣]. انتهى[١].

وقال الحافظ السيوطي ـ رحمه الله تعالى ـ في نوع المتشابهات: والقصد[٢] به إيراد القصة الواحدة في صور شتى، وفواصل مختلفة، بل تأتي في موضع واحد مقدماً، وفي آخر مؤخراً كقوله في (البقرة): ﴿وَٱدْخُلُواْ ٱلْبَابَ سُجَّدًا وَقُولُواْ حِطَّةٌ﴾ [٥٨]، وفي (الأعراف): ﴿وَقُولُواْ حِطَّةٌ وَٱدْخُلُواْ ٱلْبَابَ سُجَّدًا﴾ [١٦١]، وفي (البقرة): ﴿وَمَآ أُهِلَّ بِهِۦ لِغَيْرِ ٱللَّهِ﴾ [١٧٣]، وسائر (القرآن): ﴿وَمَآ أُهِلَّ لِغَيْرِ ٱللَّهِ بِهِۦ﴾ [المائدة: ٣، والأنعام: ١٤٥، والنحل: ١١٥].

أو في موضع بزيادة، وفي آخر بدونها، نحو: ﴿سَوَآءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ﴾ [٦] [في البقرة][٣]، وفي (يس): ﴿وَسَوَآءٌ عَلَيْهِمْ﴾ [١٠]. [في البقرة][٤]: ﴿وَيَكُونَ ٱلدِّينُ لِلَّهِ﴾ [١٩٣]، وفي (الأنفال): ﴿كُلُّهُۥ لِلَّهِ﴾ [٣٩].

أو في موضع معرفاً، وفي آخر منكراً، أو مفرداً وفي آخر جمعاً، أو بحرف

---

(١) انتهى كلام ابن الجوزي في المدهش: ١٨ ـ ٢١.
(٢) من هنا يبدأ النقل من الإتقان: ٣/ ٣٣٩.
(٣) ساقط من (هـ) و(ح) مثبت في الإتقان: ٣/ ٣٣٩.
(٤) ساقط من (هـ) و(ح) مثبت في الإتقان: ٣/ ٣٣٩.

وفي آخر بحرف آخر، أو مدغماً وفي آخر مفكوكاً، وهذا النوع يتداخل مع نوع المناسبات.

وهذه أمثلة منه بتوجيهاتها:

قوله تعالى في (البقرة): ﴿هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ﴾ [٢]، وفي (لقمان): ﴿هُدًى وَرَحْمَةً لِّلْمُحْسِنِينَ ۝٣ ...﴾ [٣]؛ لأنه لما ذكر هنا مجموع الإيمان ناسب ﴿الْمُتَّقِينَ﴾، ولما ذكر ثَمَّ الرحمة ناسب ﴿الْمُحْسِنِينَ﴾.

قوله تعالى: ﴿وَقُلْنَا يَا آدَمُ اسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ وَكُلَا﴾ [البقرة: ٣٥]، وفي (الأعراف): ﴿فَكُلَا﴾ [١٩] بالفاء، قيل: لأن السكنى في (البقرة) الإقامة، وفي (الأعراف) اتخاذ المسكن فلما نُسب القولُ إليه تعالى: ﴿وَقُلْنَا يَا آدَمُ﴾ ناسب زيادة الإكرام بالواو الدالة على الجمع بين السكنى والأكل، ولذا قال [فيه][1]: ﴿رَغَدًا﴾، وقال: ﴿حَيْثُ شِئْتُمَا﴾؛ لأنه أعم وفي (الأعراف): ﴿وَيَا آدَمُ﴾ فأتى بالفاء الدالة على ترتيب الأكل على السكنى المأمور باتخاذها؛ لأن الأكل بعد الاتخاذ، و﴿مِنْ حَيْثُ﴾ لا تعطي عموم معنى: ﴿حَيْثُ شِئْتُمَا﴾.

قوله تعالى: ﴿وَاتَّقُوا يَوْمًا لَّا تَجْزِي نَفْسٌ عَن نَّفْسٍ شَيْئًا وَلَا يُقْبَلُ مِنْهَا شَفَاعَةٌ وَلَا يُؤْخَذُ مِنْهَا عَدْلٌ﴾ [البقرة: ٤٨]، وقال بعد ذلك: ﴿وَلَا يُقْبَلُ مِنْهَا عَدْلٌ وَلَا تَنفَعُهَا شَفَاعَةٌ﴾ [البقرة: ١٢٣] ففيه تقديم العدل وتأخره، والتعبير بقبول الشفاعة تارة وبالنفع أخرى، و[ذُكر][2] في حكمته أن الضمير في «منها» راجع في [الأولى][3] إلى النفس الأولى، وفي [الثانية][4] إلى النفس الثانية، فبين في الأولى أن النفس الشافعة الجازية عن غيرها لا يقبل منها شفاعة ولا يؤخذ منها عدل، وقدمت الشفاعة لأن الشافع [يقدم الشفاعة على العدل][5]، وبين في الثانية أن النفس المطلوبة بجرمها لا يقبل منها عدل عن نفسها، ولا تنفعها شفاعة شافع منها، وقدم العدل لأن الحاجة إلى الشفاعة إنما تكون عند رده.

---

(١) ساقطة من (هـ) و(ح) مثبت في الإتقان: ٣/ ٣٤٠.

(٢) ساقط من (هـ) و(ح) مثبت في الإتقان: ٣/ ٣٤٠.

(٣) في (هـ) و(ح): «الأول» وما أثبته من الإتقان: ٣/ ٣٤٠.

(٤) في (هـ) و(ح): «النفس» وما أثبته من الإتقان: ٣/ ٣٤٠.

(٥) في (هـ) و(ح): «يقدم الشافعة على بدل العدل عنها»، وما أثبته في الإتقان: ٣/ ٣٤٠.

ولذلك قال في الأولى: ﴿وَلَا يُقْبَلُ مِنْهَا شَفَٰعَةٌ﴾، وفي الثانية: ﴿وَلَا تَنفَعُهَا شَفَٰعَةٌ﴾؛ لأن الشفاعة إنما تقبل من الشافع، وإنما تنفع المشفوع له.

قوله تعالى: ﴿وَإِذْ نَجَّيْنَٰكُم مِّنْ ءَالِ فِرْعَوْنَ يَسُومُونَكُمْ سُوٓءَ ٱلْعَذَابِ يُذَبِّحُونَ﴾ [البقرة: ٤٩]، وفي (إبراهيم): ﴿وَيُذَبِّحُونَ﴾ [٦] بالواو؛ لأن الأولى من كلامه تعالى [لهم][(١)]، فلم يعدد عليهم المحن تكرماً في الخطاب، والثانية من كلام موسى فعددها. وفي (الأعراف): ﴿يُقَتِّلُونَ﴾ [١٤١] وهو من تنويع الألفاظ المسمى بالتفنن.

قوله تعالى: ﴿وَإِذْ قُلْنَا ٱدْخُلُوا۟ هَٰذِهِ ٱلْقَرْيَةَ...﴾ الآية [البقرة: ٥٨][(٢)]، وفي آية (الأعراف) اختلاف ألفاظ[(٣)]، ونكتته [أن][(٤)] آية (البقرة) في معرض ذكر النعم عليهم حيث قال: ﴿يَٰبَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ ٱذْكُرُوا۟ نِعْمَتِىَ﴾ [البقرة: ٤٠، ٤٧، ١٢٢]، إلى آخره، فناسب نسبة القول إليه تعالى، وناسب قوله: ﴿رَغَدًا﴾[(٥)] لأن النعم به أتمّ، وناسب تقديم ﴿وَٱدْخُلُوا۟ ٱلْبَابَ سُجَّدًا﴾ [البقرة: ٤٧]،وناسب ﴿خَطَٰيَٰكُمْ﴾ لأنه جمع كثرة، وناسب الواو في ﴿وَسَنَزِيدُ﴾ لدلالتها على الجمع بينهما، وناسب الفاء في ﴿فَكُلُوا۟﴾ لأن الأكل مترتب على الدخول. وآية (الأعراف) افتتحت بما فيه توبيخهم وهو قولهم: ﴿ٱجْعَل لَّنَآ إِلَٰهًا كَمَا لَهُمْ ءَالِهَةٌ﴾ [الأعراف: ١٢٨]، ثم اتخاذهم العجل، فناسب ذلك، ﴿وَإِذْ قِيلَ لَهُمُ﴾ [الأعراف: ١٦١]، وناسب ترك ﴿رَغَدًا﴾ والسكنى (لجامع)[(٦)] الأكل فقال: ﴿فَكُلُوا۟﴾، وناسب تقديم ذكر مغفرة الخطايا وترك الواو في ﴿سَنَزِيدُ﴾.

ولما كان في (الأعراف) تبعيض الهادين بقوله: ﴿وَمِن قَوْمِ مُوسَىٰٓ أُمَّةٌ

---

(١) ساقط من (هـ) و(ح) مثبت في الإتقان: ٣/ ٣٤١.

(٢) وتتمتها: ﴿فَكُلُوا۟ مِنْهَا حَيْثُ شِئْتُمْ رَغَدًا وَٱدْخُلُوا۟ ٱلْبَابَ سُجَّدًا وَقُولُوا۟ حِطَّةٌ نَّغْفِرْ لَكُمْ خَطَٰيَٰكُمْ وَسَنَزِيدُ ٱلْمُحْسِنِينَ﴾.

(٣) وهي بتمامها: ﴿وَإِذْ قِيلَ لَهُمُ ٱسْكُنُوا۟ هَٰذِهِ ٱلْقَرْيَةَ وَكُلُوا۟ مِنْهَا حَيْثُ شِئْتُمْ وَقُولُوا۟ حِطَّةٌ وَٱدْخُلُوا۟ ٱلْبَابَ سُجَّدًا نَّغْفِرْ لَكُمْ خَطِيٓـَٰٔتِكُمْ سَنَزِيدُ ٱلْمُحْسِنِينَ ﴿١٦١﴾﴾ [الأعراف: ١٦١].

(٤) في (هـ) و(ح): «إذا» وما أثبته في الإتقان: ٣/ ٣٤١.

(٥) رغداً: كثيراً واسعاً. يقال: عيش رغد ورغيد، طيب كثير واسع.

انظر: المفردات للراغب: ١٩٨، وتفسير الشوكاني: ١/ ٨٩.

(٦) في الإتقان: ٣/ ٣٤١: «تجامع».

﴿يَهْدُونَ بِٱلْحَقِّ﴾ [١٥٩] ناسب تبعيض الظالمين بقوله: ﴿ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا۟ مِنْهُمْ﴾ [١٦٢] ولم يتقدم في (البقرة) مثله فترك.

وفي (البقرة) إشارة إلى سلامة غير الذين ظلموا [لتصريحه][1] بالإنزال على المتصفين بالظلم[2]، والإرسال أشد وقعاً من الإنزال، فناسب سياق ذكر النعمة في (البقرة) ذلك، وختم آية (البقرة) بـ﴿يَفْسُقُونَ﴾ [٥٩]، ولا يلزم منه الظلم، والظلم يلزم منه الفسق[3]، فناسب كل لفظة منها سياقه.

وكذا في (البقرة): ﴿فَٱنفَجَرَتْ﴾ [٦٠] وفي (الأعراف): ﴿فَٱنۢبَجَسَتْ﴾ [١٦٠] لأن الانفجار أبلغ في كثرة الماء[4]، فناسب سياق ذكر النعم التعبير به.

قوله تعالى: ﴿وَقَالُوا۟ لَن تَمَسَّنَا ٱلنَّارُ إِلَّآ أَيَّامًا مَّعْدُودَةً﴾ [البقرة: ٨٠]، وفي (آل عمران): ﴿مَّعْدُودَٰتٍ﴾ [٢٤] قال ابن جماعة: لأن [قائل][5] ذلك فرقتان من (اليهود)[6]، إحداهما قالت: إنما نعذب بالنار سبعة أيام عدد أيام الدنيا[7]، والأخرى قالت: إنما نعذب أربعين عدة أيام عبادة آبائهم

---

(١) ساقط من (هـ) و(ح) مثبت في الإتقان: ٣/ ٣٤١.

(٢) قال الراغب في مفرداته: ٣١٥: الظلم: وضع الشيء في غير موضعه المختص به إما بنقصان أو بزيادة، وإما بعدول عن وقته أو مكانه. ويقال: في مجاوزة الحق الذي يجري مجرى نقطة الدائرة، ويقال فيما يكثر، وفيما يقل من التجاوز، ولهذا يستعمل في الذنب الكبير وفي الذنب الصغير.

(٣) الفسق: خروج عن حجر الشرع. يقال: فسق فلان: خرج عن حجر الشرع، من قولهم: فسق الرطب إذا خرج عن قشره. وهو أعم من الكفر، والفسق يقع بالقليل من الذنوب وبالكثير، ولكن تعرف فيما كان كثيراً.

المفردات للراغب: ٣٨٠.

(٤) قال الراغب في مفرداته: ٦٧: إن الانبجاس أكثر ما يقال فيما يخرج من شيء ضيق، والانفجار يستعمل فيه وفيما يخرج من شيء واسع.

(٥) في (هـ) و(ح): «قائلي» وما أثبته في الإتقان: ٣/ ٣٤٢.

(٦) هم أمة موسى عليه السلام وكتابهم التوراة إنما لزمهم هذا الاسم لقول موسى عليه السلام: ﴿إِنَّا هُدْنَآ إِلَيْكَ﴾ [الأعراف: ١٥٦] أي: رجعنا وتضرعنا.

الملل والنحل: ٢/ ٢١٠.

(٧) عن ابن عباس رضي الله عنه أن اليهود كانوا يقولون: إن هذه الدنيا سبعة آلاف سنة، وإنما نعذب بكل ألف سنة يوماً في النار، وإنما هي سبعة أيام معدودة فأنزل الله تعالى: ﴿وَقَالُوا۟ لَن تَمَسَّنَا ٱلنَّارُ إِلَّآ أَيَّامًا مَّعْدُودَةً﴾ إلى قوله: ﴿خَٰلِدُونَ﴾.

أخرجه ابن جرير في تفسيره: ٢/ ٢٧٦، وذكره ابن كثير في تفسيره: ١/ ٢٠٦.

العجل[1]، فآية (البقرة) تحتمل قصد الفرقة الثانية حيث عبر بجمع الكثرة، و(آل عمران) بالفرقة الأولى حيث أتى بجمع القلة[2].

وقال أبو عبد الله الرازي[3]: إنه من باب التفنن قوله تعالى: ﴿إِنَّ هُدَى ٱللَّهِ هُوَ ٱلْهُدَىٰ﴾ [البقرة: ١٢٠]. وفي (آل عمران): ﴿إِنَّ ٱلْهُدَىٰ هُدَى ٱللَّهِ﴾ [٧٢]؛ لأن الهدى في (البقرة) المراد به تحويل القبلة، وفي (آل عمران) المراد به الدين لتقدم قوله: ﴿لِمَن تَبِعَ دِينَكُمْ﴾ [٧٢] ومعناه إن دين الله الإسلام.

قوله تعالى: ﴿رَبِّ ٱجْعَلْ هَٰذَا بَلَدًا ءَامِنًا﴾ [البقرة: ١٢٦]، وفي (إبراهيم): ﴿هَٰذَا ٱلْبَلَدَ ءَامِنًا﴾ [٣٥]، لأن الأول دعا به قبل مصيره بلداً عند (نزول)[4] هاجر وإسماعيل به، وهو وادٍ، فدعا بأن يصير بلداً، والثاني دعا به بعد عوده وسكنى جرهم[5] به ومصيره بلدا فدعا بأمنه[6].

قوله تعالى: ﴿قُولُوٓاْ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَمَآ أُنزِلَ إِلَيْنَا﴾ [البقرة: ١٣٦]، وفي (آل عمران): ﴿قُلْ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَمَآ أُنزِلَ عَلَيْنَا﴾ [٨٤]؛ لأن الأولى خطاب للمسلمين، والثانية خطاب للنبي ﷺ، و«إلى» بنتهى بها من كل جهة، و«على»

---

(١) عن ابن عباس: ﴿وَقَالُواْ لَن تَمَسَّنَا ٱلنَّارُ إِلَّآ أَيَّامًا مَّعْدُودَةً﴾ اليهود قالوا: لن تمسنا النار إلا أربعين ليلة، زاده غيره وهي مدة عبادتهم العجل.

وقال عبد الرزاق عن معمر بن قتادة: ﴿وَقَالُواْ لَن تَمَسَّنَا ٱلنَّارُ إِلَّآ أَيَّامًا مَّعْدُودَةً﴾ يعني الأيام التي عبدنا فيها العجل.

أخرجه ابن جرير في تفسيره: ٢/٢٧٦، ٢٧٧، وذكره ابن كثير في تفسيره: ١/٢٠٦.

(٢) لأن جمع المؤنث السالم يفيد القلة.

(٣) هو محمد بن عبد الله الإسكافي ـ سبقت ترجمته ـ (المدقق).

(٤) في الإتقان: ٣/٣٤٣.

(٥) هم: جرهم الثانية، أي: جرهم القحطانيون، فينسبهم بعض أهل الأخبار إلى (جرهم بن قحطان بن هود) وهم أصهار إسماعيل.

أما جرهم الأولى: أنهم من طبقة العرب البائدة، وأنهم كانوا يقيمون بمكة ويرجعون أنسابهم إلى (عابر).

انظر: المفصل في تاريخ العرب قبل الإسلام: ١/٣٤٤.

(٦) وذلك قوله تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ إِبْرَٰهِـۧمُ رَبِّ ٱجْعَلْ هَٰذَا بَلَدًا ءَامِنًا وَٱرْزُقْ أَهْلَهُۥ مِنَ ٱلثَّمَرَٰتِ مَنْ ءَامَنَ مِنْهُم بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ ۖ قَالَ وَمَن كَفَرَ فَأُمَتِّعُهُۥ قَلِيلًا ثُمَّ أَضْطَرُّهُۥٓ إِلَىٰ عَذَابِ ٱلنَّارِ ۖ وَبِئْسَ ٱلْمَصِيرُ ﴿١٢٦﴾﴾ [إبراهيم: ٣٧].

لا ينتهى بها إلا من جهة واحدة وهي العلو[1]، والقرآن يأتي المسلمين من كل جهة يأتي مبلغه إياهم منها وإنما أتى النبي ﷺ من جهة العلو خاصة، فناسب قوله: ﴿عَلَيْنَا﴾، ولهذا أكثر ما جاء في جهة النبي ﷺ بـ«على»، وأكثر ما جاء في جهة الأمة بـ«إلى».

قوله تعالى: ﴿تِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ فَلَا تَقْرَبُوهَا﴾ [البقرة: ١٨٧]، وقال بعد ذلك: ﴿فَلَا تَعْتَدُوهَا﴾ [البقرة: ٢٢٩]؛ لأن الأولى وردت بعد نواه فناسب النهي عن قربانها، والثانية بعد أوامر فناسب النهي عن تعديها وتجاوزها بأن يوقف عندها.

قوله تعالى: ﴿نَزَّلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ﴾ [آل عمران: ٣]، وقال: ﴿وَأَنزَلَ التَّوْرَاةَ وَالْإِنجِيلَ﴾ [آل عمران: ٣] لأن الكتاب أنزل منجماً فناسب الإتيان بـ﴿نَزَّلَ﴾ الدال على التكرير بخلافهما فإنهما أنزلا دفعة[2].

قوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُم مِّنْ إِمْلَاقٍ﴾ [الأنعام: ١٥١]، وفي (الإسراء): ﴿خَشْيَةَ إِمْلَاقٍ﴾ [٣١]؛ لأن الأولى خطاب للفقراء المقلين، أي لا تقتلوهم من فقر بكم، فحسن ﴿نَّحْنُ نَرْزُقُكُمْ﴾، ما يزول به إملاقكم، ثم قال: ﴿وَإِيَّاهُمْ﴾ أي: نرزقكم جميعاً و[الثانية][3] خطاب للأغنياء، أي خشية فقر

---

(١) وهذا فرق بين «إلى» و«على» لأن من معاني «على» الاستعلاء. أما معنى إلى انتهاء الغاية وهو حرف يحد به النهاية من الجوانب الست.

انظر: المفردات للراغب: ٢٢، وأوضح المسالك لابن هشام: ٢/ ١١٧.

(٢) هذا فرق بين «نزل» و«أنزل» لكن أبا الحسن كما ذكره صاحب لسان العرب: ١١/ ٦٥٦ أنه لا يفرق بينهما حيث قال: لا فرق عندي بين «نزلت» و«أنزلت» إلا صيغة التكثير في «نزلت» في قراءة ابن مسعود: «وأنزل الملائكة تنزيلاً».

وهذا القول لا تطمئن إليه النفس؛ لأن الله ﷻ عندما يفرق بينهما فلا بد هناك من فروق.

والصواب ما ذكره المؤلف ويؤيده ما قاله جماعة من أهل التحقيق، أن التنزيل تدريجي، والإنزال دفعي، وقال الراغب وتبعه صاحب البصائر: الفرق بين الإنزال والتنزيل في وصف القرآن والملائكة أن التنزيل يختص بالموضع الذي يشعر إلى إنزاله متفرقاً ومنجماً ومرة بعد أخرى، والإنزال عام.

المفردات للراغب: ٤٨٩، والبصائر: ٥/ ٤٠، وتاج العروس للزبيدي: ٨/ ١٣٣.

(٣) في (هـ) و(ح): «والثاني»، وما أثبته في الإتقان: ٣/ ٣٤٣.

يحصل لكم بسببهم، ولذا حسن ﴿نَّحْنُ نَرْزُقُهُمْ وَإِيَّاكُمْ﴾ [الإسراء: ٣١].

قوله تعالى: ﴿فَٱسْتَعِذْ بِٱللَّهِ إِنَّهُۥ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾ [الأعراف: ٢٠٠]، وفي (فصلت): ﴿فَٱسْتَعِذْ بِٱللَّهِ إِنَّهُۥ هُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْعَلِيمُ﴾ [٣٦] قال ابن جماعة: لأن آية (الأعراف): نزلت أولاً، وآية (فصلت): [نزلت][١] ثانياً فحسن التعريف، أي هو السميع العليم الذي تقدم ذكره أولاً عند نزوغ الشيطان[٢].

قوله تعالى: ﴿ٱلْمُنَٰفِقُونَ وَٱلْمُنَٰفِقَٰتُ بَعْضُهُم مِّنۢ بَعْضٍ﴾ [التوبة: ٦٧]، وقال في (المؤمنين: ﴿بَعْضُهُمْ أَوْلِيَآءُ بَعْضٍ﴾ [التوبة: ٧١]، وفي (الكفار): ﴿وَٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَآءُ بَعْضٍ﴾ [الأنفال: ٧٣]؛ لأن المنافقين ليسوا متناصرين على دين معين وشريعة ظاهرة؛ فكان بعضهم أولياء (يهود)، وبعضهم مشركين، فقال: ﴿مِّنۢ بَعْضٍ﴾، أي: في الشك والنفاق، والمؤمنون متناصرون على دين الإسلام، وكذلك الكفار المعلنون بالكفر كلهم أعوان بعض ومجتمعون على التناصر، بخلاف المنافقين، كما قال تعالى: ﴿تَحْسَبُهُمْ جَمِيعًا وَقُلُوبُهُمْ شَتَّىٰ﴾ [الحشر: ١٤].

فهذه أمثلة يستضاء بها، وقد تقدم منها كثير في نوع التقديم والتأخير[٣]، وفي نوع الفواصل[٤]، وفي أنواع أخر[٥].

انتهى[٦]، والله أعلم.

---

(١) ساقطة من (هـ) و(ح) مثبت في الإتقان: ٣/ ٣٤٣.

(٢) أي: المذكور أول آية الأعراف (٢٠٠) بقوله تعالى: ﴿وَإِمَّا يَنزَغَنَّكَ مِنَ ٱلشَّيْطَٰنِ نَزْغٌ فَٱسْتَعِذْ بِٱللَّهِ ...﴾.

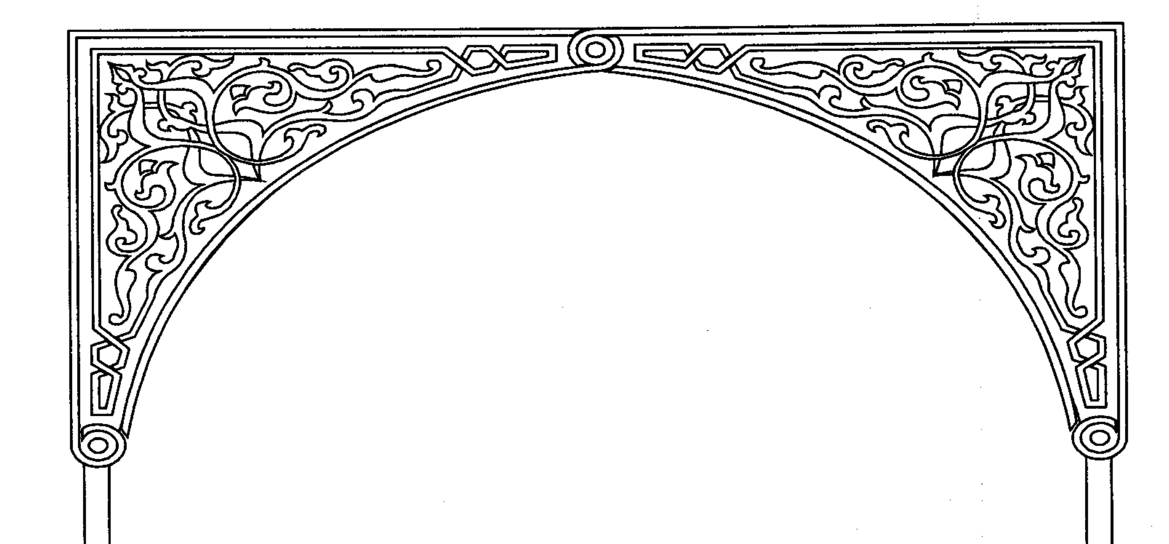
ينزغنك: يصرفنك عما أمرت، نزغ: صارف.

(٣) انظر: الإتقان، النوع الرابع والأربعين: ٣/ ٣٣.

(٤) انظر: الإتقان، النوع التاسع والخمسين: ٣/ ٢٩٠.

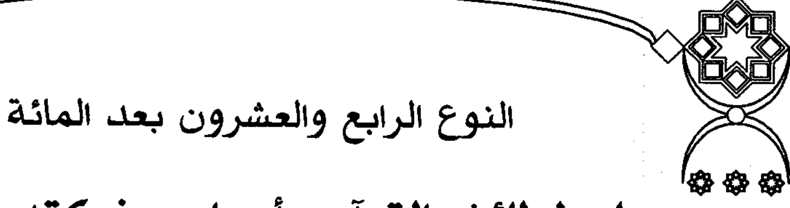
(٥) انظر: الإتقان، النوع التاسع والأربعين في مطلقه ومقيده: ٩١ ـ ٩٨، والنوع السابع والخمسين في الخبر والإنشاء: ٢٢٥ ـ ٢٤٨ وغيرهما.

(٦) انتهى كلام السيوطي. الإتقان: ٣٣٩ ـ ٣٤٤.



النوع الرابع والعشرون بعد المائة

علم لطائف القرآن وأسراره ونكته وفوائده



النوع الرابع والعشرون بعد المائة

علم لطائف القرآن وأسراره ونكته وفوائده

ولم يذكره الحافظ السيوطي في الإتقان[1]، وعلامة أن الجواب لي في الآية أن أقول: قلت: الجواب كذا، وإذا كان الجواب مما قيل أقول: والجواب.

وقد ألّف النّاس في ذلك تأليفاً حسناً وكتب التفسير مشحونة[2] بذلك خصوصاً التفسير الكبير[3] للإمام الفخر الرازي.

والمقصود في هذا النوع بيان سر التقديم والتأخير، والتعبير بالمجاز دون الحقيقة وإظهار أسرار ذلك ونكته ولطائفه، وقد تقدم في نوع الآيات المتشابهات المتشاكلات[4] جانب من ذلك، وفي غيره من الأنواع مفرقاً.

وهذا النوع نذكر فيه اللطائف لا المتشابهات. وقد ألف الشيخ محمد بن أبي بكر الرازي[5] في ذلك كتاباً سمَّاه: «أسئلة القرآن»[6]، واختصره القاضي

(١) لم يذكره مفرداً، ولكنه ذكر بعضاً منه مثل: قاعدة في الإفراد والجمع. انظر: الإتقان: ٢/ ٣٠٠.

(٢) مشحونة: أي مملوءة. قال تعالى: ﴿إِذْ أَبَقَ إِلَى ٱلْفُلْكِ ٱلْمَشْحُونِ﴾ [الصافات: ١٤٠]. انظر: المفردات للراغب: ٢٥٦، واللسان: ١٣/ ٢٣٤.

(٣) هو: مفاتيح الغيب المعروف بالتفسير الكبير.

(٤) انظر: النوع الثالث والعشرين بعد المائة (١٢٣) صفحة (٤٨٤)، والإتقان، النوع الثالث والستين: ٣/ ٣٣٩، ٣٤٤.

(٥) هو: محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الرازي، لغوي، فقيه، صوفي، مفسر، أديب، أصله من الري، من تصانيفه: مختار الصحاح، ودقائق الحقائق، وأسئلة القرآن وأجوبتها، توفي سنة (٦٦٠هـ).
انظر: كشف الظنون: ١/ ٩٢، وإيضاح المكنون: ١/ ٤٤٥، وهدية العارفين: ٢/ ١٢٧.

(٦) قال صاحب كشف الظنون: أسئلة القرآن وأجوبتها لشمس الدين أبي بكر محمد بن أبي بكر صاحب مختار الصحاح، المتوفى سنة (٦٦٠هـ)، وهي ألف ومائتا سؤال، ثم لخصها زكريا بن محمد الأنصاري وزاد عليها. كشف الظنون: ١/ ٩٢.

زكريا الأنصاري[1]، وليس هذا الرازي هو الفخر بل غيره[2]، وسنورده من عيون هذا النوع نبذة من سورة (الفاتحة). فإن قيل: المراد بـ﴿ٱلصِّرَٰطَ ٱلْمُسْتَقِيمَ﴾ الإسلام أو القرآن، أو طريق الجنة، والمؤمنون مهتدون إلى ذلك، فما معنى ﴿ٱهْدِنَا﴾ مع كونهم مهديين؟

الجواب معناه: ثبتنا عليه وأدمنا على ذلك، كما تقول العرب للواقف: قف حتى آتيك، أي: دُمْ على وقوفك واثبت[3].

فإن قيل: كيف قال تعالى: ﴿ذَٰلِكَ ٱلْكِتَٰبُ لَا رَيْبَ فِيهِ﴾ [البقرة: ٢] وكم مرتاب من الخلق؟

فالجواب: هو في ذاته بلغ الرتبة العليا من الكمال، بحيث لا ينبغي أن يرتاب فيه وإن وجد ريب فلا يعتَدُّ به، أو لا ريب فيه عند أهل المعرفة والبصيرة والتفكر فمن سواهم لا يعتدّ به. فإن قيل: ما معنى قوله تعالى: ﴿حَسَدًا مِّنْ عِندِ أَنفُسِهِم﴾ [البقرة: ١٠٩] أجاب الرازي أنه تأكيد[4].

---

(١) هو: زكريا بن محمد بن أحمد زين الدين أبو يحيى الأنصاري الشافعي، صاحب غاية الوصول شرح لب الأصول، ومختصر أسئلة القرآن وأجوبتها، توفي سنة (٩٢٦هـ).

انظر: شذرات الذهب: ٨/ ١٣٤، ومعجم المؤلفين: ٤/ ١٨٢.

الأنصاري: النسبة إلى الأنصار، قيل لهم: الأنصار لنصرتهم رسول الله ﷺ.

اللباب لابن الأثير: ١/ ٨٩.

(٢) هو: الرازي صاحب مختار الصحاح كما ذكرته قريباً صفحة (٥٠٢).

(٣) هذا التوجيه قيّم جداً، ويؤيده ما قاله الرازي في تفسيره: تفسير ﴿ٱهْدِنَا﴾ أي: ثبتنا على الهداية التي وهبتها منا، ونظيره قوله تعالى: ﴿رَبَّنَا لَا تُزِغْ قُلُوبَنَا بَعْدَ إِذْ هَدَيْتَنَا﴾ أي: ثبتنا على الهداية. فكم من عالم وقعت له شبهة ضعيفة في خاطره فزاغ وذل وانحرف عن الدين القيم والمنهج المستقيم.

مفاتيح الغيب: ١/ ٢٥٧.

قلت: ولذلك نرى رسول الله ﷺ يقول في دعائه: «يا مثبت القلوب ثبّت قلوبنا على دينك». رواه ابن ماجه في سننه في المقدمة، باب (١٣): ١/ ٦٣.

(٤) لم أعثر عليه في التفسير الكبير للفخر الرازي، فإذاً هذا القول في «أسئلة القرآن» للرازي صاحب مختار الصحاح ولم أعثر على كتابه هذا.

قال أبو حيان في البحر المحيط: ١/ ٣٤٨ باختصار: انتصاب حسداً على أنه مفعول من أجله والعامل فيه «وَدَّ»، وجوزوا فيه أن يكون مصدراً منصوباً على الحال والعامل فيه فعل محذوف يدل عليه المعنى، التقدير: حسدوكم حسداً، والأظهر الأول لأنه اجتمعت فيه شرائط المفعول من أجله، وعلى كلا التقديرين يكون توكيداً.

وأقول: إنه لما كانت النفس تطلق ويراد بها مجموع الخصال الذميمة ذكر من عند أنفسهم للإشارة إلى أن هذه الصفة القبيحة إنما نشأت من النفس، ولو أنهم تبصروا بنور العقل والفكر، وبصيرة القلب لما وقعوا في الحسد.

فإن قيل: كيف قال تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ يَأْكُلُونَ ٱلرِّبَوٰاْ﴾ [البقرة: ٢٧٠] والحق والذم والوعيد على أكل الربا، والربا ينتفع به في وجوه من اللباس، والنكاح، والمسكن، والفراش، والأثاث، وغير ذلك؟.

الجواب: لما كان أكثر الانتفاع من المال بالأكل أطلق عليه[(١)]. والمقصود سائر الانتفاعات كما يقال: أكل فلان مال فلان، إذا انتفع بسائر الانتفاعات.

فإن قيل: كيف قال تعالى: ﴿الٓمٓ ۞ ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلْحَىُّ ٱلْقَيُّومُ ۞ نَزَّلَ عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ بِٱلْحَقِّ﴾ [آل عمران: ١ ـ ٣]. ثم قال: ﴿وَأَنزَلَ ٱلتَّوْرَىٰةَ وَٱلْإِنجِيلَ﴾ [آل عمران: ٣] الجواب: أن نزّل يقتضي التكرار، والقرآن نزل منجماً مفرقاً مرة بعد أخرى، والتوراة والإنجيل أنزلت جملة، فناسب (أنزل)؛ فإن (أنزل) لا يقتضي التكرار[(٢)].

فإن قلت: قوله تعالى: ﴿وَءَاتُواْ ٱلْيَتَٰمَىٰٓ أَمْوَٰلَهُمْ﴾ [النساء: ٢]، واليتيم[(٣)] لا يعطى ماله حتى يبلغ، وإذا بلغ لا يسمى يتيماً، فهو يقتضي إعطاؤهم أموالهم قبل البلوغ؟.

الجواب: لا يعطى إلا بعد البلوغ، وتسميته يتيماً مجازاً عن ما كانوا عليه من اليتم[(٤)].

---

(١) قال الرازي: وخص الأكل لأنه معظم الأمر كما قال: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَأْكُلُونَ أَمْوَٰلَ ٱلْيَتَٰمَىٰ ظُلْمًا﴾ [النساء: ١٠]، وكما لا يجوز أكل مال اليتيم لا يجوز إتلافه، ولكنه نبّه بالأكل على ما سواه.

التفسير الكبير: ٧/ ٨٥.

(٢) قال الراغب وتبعه صاحب البصائر: الفرق بين (الإنزال) و(التنزيل) في وصف القرآن والملائكة، أن (التنزيل) يختص بالموضع الذي يشعر إلى إنزاله متفرقاً ومنجماً ومرة بعد أخرى، و(الإنزال) عام.

انظر: المفردات: ٤٨٩، والبصائر: ٥/ ٤.

(٣) قال الراغب في المفردات: ٥٥٠: اليتيم: انقطاع الصبي عن أبيه. وفي البصائر للفيروز: ٥/ ٣٨٠. اليتم واليتيم: فقدان الأب، وهو يتيم ما لم يبلغ الحلم.

(٤) هذا الجواب لا بأس به من حيث تسميته يتيماً بعد البلوغ مجازاً عن ما كانوا عليه من اليتيم لقرب عهدهم باليتيم. =

فإن قلت: كيف صح قول اليهود فيما حكاه الله عنهم: ﴿وَبِكُفْرِهِمْ وَقَوْلِهِمْ عَلَىٰ مَرْيَمَ بُهْتَٰنًا عَظِيمًا ﴿١٥٦﴾ وَقَوْلِهِمْ إِنَّا قَتَلْنَا ٱلْمَسِيحَ عِيسَى ٱبْنَ مَرْيَمَ رَسُولَ ٱللَّهِ﴾ [النساء: ١٥٦، ١٥٧].

فكيف قالوا: رسول الله وهم لا يقولون برسالته ولا يؤمنون به؟

والجواب: قد تقدم في نوع: «المفصول معنى الموصول لفظاً»[(١)] من هذا النوع آيات، وهذا لأنه منه، فيكون قولهم انتهى إلى قوله: ﴿إِنَّا قَتَلْنَا ٱلْمَسِيحَ عِيسَى ٱبْنَ مَرْيَمَ﴾ [النساء: ١٥٧]، واستأنف الكلام فقال تعالى: ﴿رَسُولَ ٱللَّهِ﴾[(٢)] تشنيعاً عليهم وتعظيماً لافترائهم (فيكون)[(٣)] من قول الله تعالى، لا من قولهم[(٤)].

فإن قلت: كيف قال تعالى: ﴿وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ ۙ لَهُم مَّغْفِرَةٌ وَأَجْرٌ عَظِيمٌ ﴿٩﴾﴾ [المائدة: ٩][(٥)]، والغفران إنما يكون في عمل السيئات لا في عمل الحسنات؟

الجواب: لما كانت أعمال الحسنات يدخلها التقصير (من عدم التوجه الكامل)[(٦)] في الطاعة، ودخول الرياء والغفلة، فكان قوله تعالى: ﴿لَهُم

= وهناك جواب آخر تطمئن إليه النفس وهو الذي ذكره الرازي في التفسير الكبير: ٩/١٦٨ حيث قال: إن قوله: «وآتوا» أمر، والأمر إنما يتناول المستقبل، فكان المعنى: أن هؤلاء الذين هم يتامى في الحال آتوهم بعد زوال صفة اليتم عنهم أموالهم، وعلى هذا زالت المناقضة.

(١) انظر: النوع التاسع والسبعين «علم الموصول لفظاً والمفصول معنى» في (ح): ٩٦ب، والإتقان النوع التاسع والعشرين «في بيان الموصول لفظاً المفصول معنى»: ١/٢٥٢ ـ ٢٥٤.

(٢) ساقط من (ح).

(٣) ساقط من (ح).

(٤) إن هذا القول لم أجد ما يؤيده من أن كلمة «رَسُولَ اللهِ» استئناف من كلام الله تعالى، وأنا مع الرازي أن هذه الآية من قول اليهود وأنهم قالوا: (إن عيسى رسول الله) استهزاء كقول فرعون: ﴿إِنَّ رَسُولَكُمُ ٱلَّذِىٓ أُرْسِلَ إِلَيْكُمْ لَمَجْنُونٌ﴾ [الشعراء: ٢٧]. وكقول كفار قريش لمحمد ﷺ: ﴿وَقَالُوا۟ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِى نُزِّلَ عَلَيْهِ ٱلذِّكْرُ إِنَّكَ لَمَجْنُونٌ﴾ [الحجر: ٦].

انظر: التفسير الكبير: ١١/٩٩.

(٥) وفي سورة الفتح: ﴿أَمْ حَسِبَ ٱلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِم مَّرَضٌ أَن لَّن يُخْرِجَ ٱللَّهُ أَضْغَٰنَهُمْ ﴿٢٩﴾﴾.

(٦) في (ح): «بياض».

﴿مَّغْفِرَةٌ﴾، أي: ستر وتجاوز عن ما وقع من تقصير في الطاعة، وقوله: ﴿وَأَجْرٌ عَظِيمٌ﴾ أي جزاء على الطاعة.

فإن قلت: قول الله تعالى: ﴿وَجَعَلَ ٱلظُّلُمَٰتِ وَٱلنُّورَ﴾ [الأنعام: ١] كيف جمع الظلمات وأفرد النور؟.

الجواب: الأنوار لصفائها كشيء واحد، فلذا أفردت، والظلمات لكثافتها وتباعد بعضها عن بعض متكثرة، فلهذا جمعت.

وأيضاً فإن الأنوار قريبة إلى العالم الأعلى وعالم القدس فالأنسب بها الإفراد. والظلمات مناسب للعالم الأدنى والأنسب بها الكثرة فلهذا جمعت[(١)].

فإن قلت: قوله تعالى: ﴿فَإِن كَذَّبُوكَ فَقُل رَّبُّكُمْ ذُو رَحْمَةٍ وَٰسِعَةٍ وَلَا يُرَدُّ بَأْسُهُۥ عَنِ ٱلْقَوْمِ ٱلْمُجْرِمِينَ ١٤٧﴾ [الأنعام، كيف ناسبه أن يقال: ﴿ذُو رَحْمَةٍ وَٰسِعَةٍ﴾ والمقام يقتضي ذو عذاب شديد أو صاحب عقاب شديد حيث إنهم كذبوا الرسل؟

قلت: الجواب عن ذلك أن الله تعالى ذو رحمة واسعة لم يعجل العقوبة ولم يسارع بالنقمة على من عصى وتجرأ وكذب الرسل، بل يهمل ثم يكون عاقبة الإهمال الانتقام كما قال تعالى: ﴿وَلَا يُرَدُّ بَأْسُهُۥ عَنِ ٱلْقَوْمِ ٱلْمُجْرِمِينَ﴾ [الأنعام: ١٤٧].

فإن قلت: كيف الجمع بين قوله تعالى: ﴿وَدَمَّرْنَا[(٢)] مَا كَانَ يَصْنَعُ فِرْعَوْنُ وَقَوْمُهُۥ وَمَا كَانُوا۟ يَعْرِشُونَ﴾ [الأعراف: ١٣٨]، وقوله تعالى:

---

(١) هذا القول: حمل الظلمات والنور على الأمرين المحسوسين. وقريب من هذا ما ذكره الرازي في تفسيره: أن النور عبارة عن تلك الكيفية الكاملة القوية، ثم إنها تقبل التناقض قليلاً، وتلك المراتب الكثيرة، فلهذا السبب عبر عن الظلمات بصيغة الجمع.

وإذا كان المراد بالظلمات الكفر والضلال، وبالنور الإيمان والهدى، فالتعبير بالإفراد في (النور)، والجمع في الظلمات؛ لأن الحق واحد، والباطل كثير متعدد. ويدل على ذلك قوله تعالى: ﴿وَأَنَّ هَٰذَا صِرَٰطِى مُسْتَقِيمًا فَٱتَّبِعُوهُ وَلَا تَتَّبِعُوا۟ ٱلسُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَن سَبِيلِهِۦ﴾ [الأنعام: ١٥٣].

انظر: التفسير الكبير: ١٢/ ١٥١، وروح المعاني: ٧/ ٨٢، والإتقان: ٢/ ٣٠٠.

(٢) قال الراغب في المفردات: ١٧٢.

التدمير: إدخال الهلاك على الشيء، ويقال: ما بالدار تدمري.

﴿فَأَخْرَجْنَٰهُم مِّن جَنَّٰتٍ وَعُيُونٍ (٥٧) وَكُنُوزٍ وَمَقَامٍ كَرِيمٍ (٥٨) كَذَٰلِكَ وَأَوْرَثْنَٰهَا بَنِيٓ إِسْرَٰٓءِيلَ﴾ [الشعراء: ٥٧، ٥٩]، فهذه الآية تقتضي بقاء آثارهم وبيوتهم، والآية السابقة تقتضي إهلاك آثارهم وذهابها؟

الجواب: أن الآية الأولى محمولة على المجاز ﴿وَدَمَّرْنَا مَا كَانَ يَصْنَعُ فِرْعَوْنُ وَقَوْمُهُۥ﴾ من التدبير والإضلال ﴿وَمَا كَانُوا۟ يَعْرِشُونَ﴾ من الحيلة وغير ذلك، والآية الأخرى على الحقيقة، أو أن التدبير في الآية السابقة راجع إلى ما اخترعه فرعون وجبابرة قومه من المساكن الهائلة والأبنية الشامخة[1] كقوله تعالى: ﴿يَٰهَٰمَٰنُ ٱبْنِ لِى صَرْحًا لَّعَلِّىٓ أَبْلُغُ ٱلْأَسْبَٰبَ﴾ [غافر: ٣٦]، والآية الأخرى فيما أورثه الله تعالى بني إسرائيل من دور القبط ومساكنهم الذين هم قوم فرعون، فلا تعارض، وقد تقدم في «نفي ما يوهم التعارض»[2] جانب من الآيات تشبه هذه الآية.

فإن قلت: ما معنى قوله تعالى: ﴿ذَٰلِكَ قَوْلُهُم بِأَفْوَٰهِهِمْ﴾ [التوبة: ٣٠][3]، والقول لا يكون إلا بالأفواه؟ فالجواب: الإعلام بأن ذلك مجرد قول لا أصل له، وظهر من ألسنتهم لم يستندوا فيه إلى عقل راجح ولا نقل[4].

فإن قلت: كيف قال الله لنبيه ﷺ: ﴿قُل لَّوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَا تَلَوْتُهُۥ عَلَيْكُمْ﴾ [يونس: ١٦]، وقال في آية أخرى: ﴿وَلَوْ شَآءَ رَبُّكَ مَا فَعَلُوهُ﴾ [الأنعام: ١١٢]، وقال في آية أخرى: ﴿أَن لَّوْ يَشَآءُ ٱللَّهُ لَهَدَى ٱلنَّاسَ جَمِيعًا﴾ [الرعد: ٣١]، وأنكر على من قال ذلك في آية أخرى، فقال تعالى: ﴿وَقَالَ ٱلَّذِينَ أَشْرَكُوا۟ لَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَا عَبَدْنَا مِن دُونِهِۦ مِن شَىْءٍ نَّحْنُ وَلَآ ءَابَآؤُنَا وَلَا حَرَّمْنَا مِن دُونِهِۦ مِن شَىْءٍ كَذَٰلِكَ

---

(١) قال ابن كثير في تفسيره: ٣/ ٢١٥ عند تفسير قوله تعالى: ﴿وَدَمَّرْنَا مَا كَانَ يَصْنَعُ فِرْعَوْنُ وَقَوْمُهُۥ وَمَا كَانُوا۟ يَعْرِشُونَ﴾ أي: خربنا ما كان فرعون وقومه يصنعونه من العمارات والمزارع وما كانوا يبنون.

وانظر: تفسير البيضاوي بحاشية الشهاب: ٤/ ٢١٠.

(٢) انظر: الإتقان، النوع الثامن والأربعين في مشكله وموهم الاختلاف والتناقض: ٣/ ٧٩.

(٣) يضاهئون: أي يشابهون. قاله ابن كثير في تفسيره: ٣/ ٣٨٥.

(٤) ونظيره قوله تعالى: ﴿يَقُولُونَ بِأَفْوَٰهِهِم مَّا لَيْسَ فِى قُلُوبِهِمْ﴾ [آل عمران: ١٦٧].

وقال ابن كثير في تفسيره: ٣/ ٣٨٥ عند تفسير قوله تعالى: ﴿ذَٰلِكَ قَوْلُهُم بِأَفْوَٰهِهِمْ﴾ أي: لا مستند لهم فيما ادعوه سوى افترائهم واختلافهم.

فَعَلَ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْۚ فَهَلْ عَلَى ٱلرُّسُلِ إِلَّا ٱلْبَلَٰغُ ٱلْمُبِينُ ﴿٣٥﴾﴾ [النحل]؟.

قلت: لم أر لأحد من أهل العلم عن هذا السؤال جواباً شافياً، وقد فتح الله علي بجواب حسن إن شاء الله تعالى، وهو أن الاحتجاج بالقدر مذموم إذا قصد به المتكلم تنزيه نفسه، وأن المعاصي والكفر لم يقع منه إلا بمشيئة الله وقدرته، فهذا مذموم لأنه يريد بذلك براءة نفسه، ونسبة المعصية إلى قضاء الله وقدره، فردّ الله على من قال ذلك من الكفر؛ لأنهم يريدون أن لا تثبت لله عليهم حجة: ﴿قُلْ فَلِلَّهِ ٱلْحُجَّةُ ٱلْبَٰلِغَةُ﴾ [الأنعام: ١٤٩]، وحجة الله ثابتة على كل مخلوق، ومن قصد بإسناد القضاء والقدر إلى الله توحيد الصانع وبيان الأشياء راجعة إلى علم الله وإرادته وقدرته في كل حال، وهو يعتقد قيام حجة الله عليه، فهذا مذهب محمود وهو الذي ذكره الله في الآية السابقة [الأنعام: ١٤٩] فتحفظ بهذا الجواب. والله أعلم.

فإن قلت: ما معنى قوله تعالى: ﴿فَإِن كُنتَ فِى شَكٍّ﴾ [يونس: ٩٤] والشك منتف عنه عليه السلام؟

الجواب: أن هذا [خطاب للنبي][1] ﷺ والمراد به أمته، وقد ذكروا لهذه الآية نظيراً[2]، قالوا: إن الخطاب فيه للنبي ﷺ والمقصود به غيره.

فإن قلت: ما معنى قوله تعالى: ﴿خَٰلِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ ٱلسَّمَٰوَٰتُ وَٱلْأَرْضُ﴾ [هود: ١٠٧]، والسماوات والأرض تفنى؟

والجواب: أن ذلك خرج على عادة العرب في قولهم: (لا أفعل ما دام الجديدان)[3]، عبارة عن عدم الفعل أبداً، فالمعنى على الدوام[4].

---

(١) ساقط من (هـ) مثبت في (ح).

(٢) مثل قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِىُّ ٱتَّقِ ٱللَّهَ وَلَا تُطِعِ ٱلْكَٰفِرِينَ وَٱلْمُنَٰفِقِينَۗ﴾ [الأحزاب: ١]. وكقوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِىُّ إِذَا طَلَّقْتُمُ ٱلنِّسَآءَ فَطَلِّقُوهُنَّ لِعِدَّتِهِنَّ وَأَحْصُوا۟ ٱلْعِدَّةَۖ . . .﴾ [الطلاق: ١]. ويدل على صحة ما ذكره المؤلف قوله تعالى: ﴿قُلْ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِن كُنتُمْ فِى شَكٍّ مِّن دِينِى﴾ [يونس: ١٠٤].

(٣) الجديدان: الليل والنهار؛ وذلك لأنهما لا يبليان أبداً، ويقال: لا أفعل ذلك ما اختلف الجديدان؛ أي: الليل والنهار.
ذكره ابن منظور في اللسان: ٣/١١١ مادة: (جدد).

(٤) وقيل: المراد بالسماوات والأرض في الآية سماوات الآخرة وأرضها، والدليل على أن في الآخرة سماوات وأرضاً قوله تعالى: ﴿يَوْمَ تُبَدَّلُ ٱلْأَرْضُ غَيْرَ ٱلْأَرْضِ وَٱلسَّمَٰوَٰتُۖ﴾ =

فإن قلت: ما معنى الاستثناء في قوله تعالى: ﴿خَٰلِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ ٱلسَّمَٰوَٰتُ وَٱلْأَرْضُ إِلَّا مَا شَآءَ رَبُّكَ﴾ [هود: ١٠٧][1]؟

قلت: والحال أن الله أخبر في كثير من الآيات أن أهل النار خالدين فيها وأهل الجنة خالدين فيها.

قلت: الجواب أن ذلك تعليماً من الله تعالى لعباده الأدب، وأن لا يذكروا الأشياء إلا ويقرونها بمشيئة الله، وبياناً أن الله تعالى له في ملكه ما لا تحصره القيود وأنه فعال لما يريد[2].

فإن قلت: لما ذكر زاد في ذكر أهل الجنة: ﴿عَطَآءً غَيْرَ مَجْذُوذٍ﴾ ولم يقل في أهل النار كذلك.

قلت: للإشارة إلى أن إنجاز الوعد فضل وإنجاز الوعيد مفوض إلى الرب جل شأنه[3].

فإن قلت: كيف قال يوسف عليه السلام: ﴿قَالَ ٱجْعَلْنِى عَلَىٰ خَزَآئِنِ ٱلْأَرْضِ إِنِّى حَفِيظٌ عَلِيمٌ ﴿٥٥﴾﴾ [يوسف: ٥٥]، وفيه الرغبة في الدار الفانية، والأنبياء أعظم الناس زاهداً فيها.

= [إبراهيم: ٤٨] وقوله تعالى: ﴿وَأَوْرَثَنَا ٱلْأَرْضَ نَتَبَوَّأُ مِنَ ٱلْجَنَّةِ حَيْثُ نَشَآءُ﴾ [الزمر: ٧٤].

لكن هذا القول لا تميل إليه النفس؛ لأن القرآن يخاطب الناس بما يفهمونه وبعض الناس لا يعتقدون وجود الآخرة وكيف المراد سماوات الآخرة وأرضها.

وأنا مع المؤلف من أن المراد بقوله: ﴿مَا دَامَتِ ٱلسَّمَٰوَٰتُ وَٱلْأَرْضُ﴾ على الدوام. ويؤيد هذا ما ذكره الرازي في مفاتيح الغيب: ١٨/٦٣ أن العرب يعبّرون عن الدوام والأبد بقولهم: ما دامت السماوات والأرض.

(١) والآية التي قبلها ذات علاقة بها في الاستثناء هي: ﴿فَأَمَّا ٱلَّذِينَ شَقُوا۟ فَفِى ٱلنَّارِ لَهُمْ فِيهَا زَفِيرٌ وَشَهِيقٌ ﴿١٠٦﴾﴾.

(٢) وذكر الرازي جواباً آخر وهو: هذا الاستثناء يفيد إخراج أهل التوحيد من النار؛ لأن قوله: ﴿فَأَمَّا ٱلَّذِينَ شَقُوا۟ فَفِى ٱلنَّارِ﴾ يفيد أن جملة الأشقياء محكوم عليهم بهذا الحكم، ثم قوله: ﴿إِلَّا مَا شَآءَ رَبُّكَ﴾ يوجب أن لا يبقى ذلك على ذلك المجموع، ويكفي في زوال الخلود عن المجموع زواله عن بعضهم، فوجب أن لا يبقى حكم الخلود ببعض الأشقياء، ولما ثبت أن الخلود واجب للكفار وجب أن يقال: الذين زال حكم الخلود عنهم هو الفساق من أهل الصلاة.

التفسير الكبير: ١٨/٦٦.

(٣) ونظيره قوله تعالى: ﴿لَّا مَقْطُوعَةٍ وَلَا مَمْنُوعَةٍ﴾ [الواقعة: ٣٣].

الجواب: فعل ذلك ليوصل به إلى إمضاء أحكام الله وإظهار أوامره وإقامة العدل، وعلم أن أحداً لا يقوم بذلك فما طلب إلا خيراً[1].

فإن قلت: كيف جاز ليوسف أن يأمر المؤذن أن يقول: ﴿أَيَّتُهَا ٱلْعِيرُ إِنَّكُمْ لَسَـٰرِقُونَ﴾ [يوسف: ٧٠]، والحال أنهم لم يسرقوا ولم يكونوا واسمين[2] في هذه الحالة بالسرقة؟

قلت: لعل يوسف عليه السلام اطّلع عليه في أيام الصغر، أي بسرقة ما لا يعد نقصاً ولا يخلو عنه الأطفال فأراد ذلك، كما نقل في قولهم: ﴿إِن يَسْـرِقْ فَقَدْ سَرَقَ أَخٌ لَّهُۥ مِن قَبْلُ﴾ [يوسف: ٧٧][3].

قيل: كان يوسف عليه السلام في صغره يخفي بعض كسيرة العيش ليتصدق بها فسمى[4] ذلك إخوته سرقة.

فإن قلت: لما قال يوسف عليه السلام: ﴿وَقَدْ أَحْسَنَ بِىٓ إِذْ أَخْرَجَنِى مِنَ ٱلسِّجْنِ﴾ [يوسف: ١٠٠]، ولم يقل: أخرجني من الجب ونعمة خروجه من الجب أعظم؟

الجواب: أن معصية السجن كانت عنده أعظم لطول مدتها ولمصاحبة غير الجنس، ولهذا قيل: عذاب الروح الحبس مع غير الجنس، بخلاف الجب فإن المؤنس له جبريل عليه السلام[5].

---

(١) أجاب الرازي في تفسيره: ١٨/ ١٦١ حيث يقول: إن يوسف عليه السلام كان رسولاً حقاً من الله تعالى إلى الخلق والرسول يجب عليه رعاية مصالح الأمة بقدر الإمكان.

(٢) في (ح): «موسمين».

(٣) قال الرازي: إن المراد أنكم لسارقون يوسف من أبيه إلا أنهم ما أظهروا هذا الكلام، والمعاريض لا تكون إلا كذلك.

وقيل: ليس في القرآن أنهم نادوا بذلك النداء عن أمر يوسف عليه السلام والأقرب إلى ظاهر الحال أنهم فعلوا ذلك من أنفسهم؛ لأنهم طلبوا السقاية وما وجدوها، وما كان هناك أحد إلا هُمْ، غلب على ظنونهم أنهم هم الذين أخذوها.

التفسير الكبير للرازي: ١٨/ ١٧٩.

قلت: إن القول الأخير هو الذي اطمأنت إليه النفس.

(٤) في (هـ) و(ح): «فسموا» وهو خطأ.

(٥) قال الرازي في تفسيره: ١٨/ ٢١٤: إنه عليه السلام قال لإخوته: ﴿لَا تَثْرِيبَ عَلَيْكُمُ ٱلْيَوْمَ﴾ [يوسف: ٩٢]، ولو ذكر واقعة البئر لكان ذلك تثريباً لهم فكان إهماله جارياً مجرى الكرم.

فإن قلت: كيف قدم الله تعالى الإراحة في قوله: ﴿وَلَكُمْ فِيهَا جَمَالٌ حِينَ تُرِيحُونَ وَحِينَ تَسْرَحُونَ ۝٦﴾ [النحل: ٦] والسرح مقدم؟

الجواب: لأنها تُقْبِل مالئة البطون حافلة الضروع متهادية في مشيها، بخلاف وقت سروحها، فحالة ورودها حالة جميلة حسنة تنبسط بها نفوس أهلها[١].

فإن قلت: ما معنى قول موسى عليه السلام فيما حكاه الله تعالى: ﴿قَالَ لَقَدْ عَلِمْتَ مَآ أَنزَلَ هَٰٓؤُلَآءِ إِلَّا رَبُّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ بَصَآئِرَ﴾ [الإسراء: ١٠٢] وفرعون كافر يدعي الربوبية؟

قلت: الجواب: أن موسى علم أن فرعون يعلم الحق، ولكن يتعامى عنه ويعاند فيه، فأراد موسى عليه أن يبكته بذلك[٢].

فإن قلت: لأي شيء قال تعالى في قصة الخضر مع موسى: ﴿لَقَدْ جِئْتَ شَيْـًٔا إِمْرًا﴾ [الكهف: ٧١]، وقال الخضر: ﴿أَلَمْ أَقُلْ﴾ [الكهف: ٧٢] كل ذلك في أمر السفينة، وقال في أمر الغلام: ﴿لَّقَدْ جِئْتَ شَيْـًٔا نُّكْرًا﴾ [الكهف: ٧٤][٣]، وقال الخضر: ﴿أَلَمْ أَقُل لَّكَ﴾ [الكهف: ٧٥].

قلت: لما كان خرق السفينة أهون من قتل الغلام؛ لأنه ما كل خرق يوجب هلاك أهل السفينة، وقتل الغلام (الصغير)[٤] أمر شديد، ولذا قال له الخضر: ﴿أَقُل لَّكَ﴾ فزاد بالرد عليه بالخطاب الكاف[٥].

---

(١) ومثل هذا الجواب وزاد عليه ما قاله الرازي. انظر: التفسير الكبير للرازي: ١٩/ ٢٢٨.

(٢) ويؤيد ما ذكره المؤلف قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا جَآءَتْهُمْ ءَايَٰتُنَا مُبْصِرَةً قَالُواْ هَٰذَا سِحْرٌ مُّبِينٌ ۝١٣ وَجَحَدُواْ بِهَا وَٱسْتَيْقَنَتْهَآ أَنفُسُهُمْ ظُلْمًا وَعُلُوًّا ۚ فَٱنظُرْ كَيْفَ كَانَ عَٰقِبَةُ ٱلْمُفْسِدِينَ ۝١٤﴾ [النمل].

قال الرازي في التفسير الكبير: ٢١/ ٦٥: إن فرعون وقومه كانوا قد عرفوا صحة أمر موسى عليه السلام.

(٣) أوقع آخر الفاصلة هنا ﴿نُّكْرًا﴾ تصريحاً بأنه منكر لقباحته، وقال في الفاصلة الأولى ﴿إِمْرًا﴾ لأنه يمكن تلافيه بالسد، وإن كان الأمر بمعنى الداهية العظيمة؛ لأن هذا صريح في كونه منكراً، ولذا فسر بأمراً ﴿نُّكْرًا﴾.

حاشية الشهاب على تفسير البيضاوي المسماة عناية القاضي وكناية الراضي: ٦/ ١٢٤.

(٤) ساقط من (ح).

(٥) وفي تفسير البيضاوي مع حاشية الشهاب: ٦/ ١٢٤: قوله تعالى: ﴿۞ قَالَ أَلَمْ أَقُل لَّكَ إِنَّكَ لَن تَسْتَطِيعَ مَعِىَ صَبْرًا ۝٧٥﴾ [الكهف]: زاد فيه: «لك» مكافحة ـ أي مكالمة شفاهاً ـ =

فإن قلت: ما وجه إنكار موسى عليه السلام على الخضر: ﴿فَوَجَدَا فِيهَا جِدَارًا يُرِيدُ أَن يَنقَضَّ فَأَقَامَهُۥ﴾ [الكهف: ٧٧]، فإن إقامة جدار يريد أن ينقض أمر حسن لا يخالف الشرع، بخلاف (المسألتين المتقدمتين)[١]؟.

قلت: الجواب ـ والله أعلم ـ أن موسى والخضر لما [لم يضيفهما][٢] أهل القرية صارا في شدة، ووصلا إلى حد الإضرار، ولما كان الخضر قادراً على أن ينتفع [بنفسه][٣] بأن يتكلم مع أهل الجدار ويأخذ منهم أجراً على إقامة الجدار ويقتات به هو وموسى عليه السلام وترك هذا الأمر، توجه إنكار موسى عليه السلام[٤].

فإن قلت: لم عبر الخضر فيما حكاه الله عنه في قوله لموسى: ﴿أَمَّا ٱلسَّفِينَةُ فَكَانَتْ لِمَسَٰكِينَ يَعْمَلُونَ فِى ٱلْبَحْرِ فَأَرَدتُّ أَنْ أَعِيبَهَا﴾ [الكهف: ٧٩]، فنسب الإرادة [إلى نفسه][٥]، وقال في حق الغلام: ﴿فَأَرَدْنَآ أَن يُبْدِلَهُمَا رَبُّهُمَا خَيْرًا مِّنْهُ زَكَوٰةً وَأَقْرَبَ رُحْمًا ﴿٨١﴾﴾ [الكهف: ٨١]، وقال في حق الجدار: ﴿فَأَرَادَ رَبُّكَ أَن يَبْلُغَآ أَشُدَّهُمَا وَيَسْتَخْرِجَا كَنزَهُمَا﴾ [الكهف: ٨٢]؟.

قلت: لما كان ظاهر خرق السفينة إفسادا وإضراراً، نسبه إلى نفسه، وهكذا ينبغي أن يكون الأدب مع الله تعالى في نسبة المقدورات المذمومة إلى النفس على وجه التعظيم والتنزيه لله تعالى، وكذلك لما كان قتل الغلام من الإفساد والإضرار الظاهر. نسبه إلى نفسه، وأتى بضمير المتكلم ومعه غيره أو التعظيم نفسه للإشارة إلى قوته وجسارته[٦] وإقدامه على الأمور وهو شأن الرجل القوي.

= بالعتاب على رفض الوصية، مرة بعد أخرى، والوسم بعدم الصبر؛ وهذا كما لو أتى إنسان بما نهيته عنه فلمته وعنفته، ثم أتى به مرة أخرى، فإنك تزيد في تعنيفه. وكذا هنا، فإنه قيل أولاً: ﴿أَلَمْ أَقُلْ إِنَّكَ﴾، ثم قيل ثانياً: ﴿أَلَمْ أَقُل لَّكَ إِنَّكَ﴾.

(١) في (ح): «المسألة المتقدمة».

(٢) في (هـ) و(ح): «لم يضيفوهما».

(٣) في (ح): «فيه».

(٤) وقريب من هذا الجواب ما ذكره الرازي. انظر: التفسير الكبير للرازي عند تفسير هذه الآيات.

(٥) في (هـ): «لنفسه» والصواب ما أثبته كما في (ح).

(٦) جسارته: أي نفوذه. وفي اللسان: ٤/١٣٦ مادة: (جسر).
جسر يجسر جسوراً وجسارة: مضى ونفذ.

وقال في حق الجدار ﴿فَأَرَادَ رَبُّكَ﴾ لكونه غير مخض وإصلاح ليس فيه فساد، فنسبه إلى جناب الرب لأن الأدب ينبغي كذلك[1].

فإن قلت: لما قال إبراهيم عليه السلام: ﴿الَّذِي خَلَقَنِي فَهُوَ يَهْدِينِ ۝ وَالَّذِي هُوَ يُطْعِمُنِي وَيَسْقِينِ﴾ [الشعراء: ٧٩]، ثم قال: ﴿وَإِذَا مَرِضْتُ فَهُوَ يَشْفِينِ﴾ [الشعراء: ٨٠]؟.

الجواب: هو من باب الأدب مع الله تعالى، وتنزيه جناب الرب عن نسبة الضرر إليه في اللفظ، وإن كان يجب على المؤمن اعتقاد أن الخير والشر والضر والنفع كل من عند الله تعالى[2].

فإن قلت: لم قال بعد: ﴿وَالَّذِي يُمِيتُنِي﴾ [الشعراء: ٨]، فنسب الإماتة إلى الله تعالى وهي إعدام؟ الجواب: أنها وإن كانت إعداماً لكنها راحةُ المؤمن وسبب إلى لقاء الله تعالى، فكانت نعمةً لا نقمة[3].

ما فائدة ﴿وَأَوْحَيْنَا إِلَىٰ أُمِّ مُوسَىٰ أَنْ أَرْضِعِيهِ﴾ [القصص: ٧] مع أنها ترضعه بالطبع؟.

الجواب: لو لم يوح الله إليها ربما استأجرت له من يرضعه (فلا يألف)[4] برضاعها فيفوت الأمر المطلوب، وهو أن لا يقبل ثدي امرأة غيرها فترضعه في دار فرعون.

فإن قلت: ما معنى: [﴿فَإِذَا خِفْتِ عَلَيْهِ فَأَلْقِيهِ فِي الْيَمِّ وَلَا تَخَافِي﴾][5] [القصص: ٧].

الجواب: وإذا خفت عليه القتل فألقيه في اليم ولا تخافي عليه الغرق.

فإن قلت: كيف قال سليمان عليه السلام: ﴿وَهَبْ لِي مُلْكًا لَا يَنْبَغِي لِأَحَدٍ مِنْ بَعْدِي﴾ [ص: ٣٥] «مع أنه شبه الحسد؟».

---

(١) قلت: هذا تعليم رباني ينبغي لكل مسلم أن يتأدب مع الله جل جلاله في إسناد الشر إلى نفسه، وإسناد الخير إلى الله جل جلاله، مع الاعتقاد اليقين أن الشر والخير كله من الله تعالى.
وانظر لذلك: تفسير روح البيان للبروسوي: ٥/٢٨٧.

(٢) انظر للمزيد في ذلك: الكشاف: ٣/١١٧، والتفسير الكبير: ٢٤/١٤٤، وروح المعاني: ١٩/٩٦.

(٣) للمزيد انظر: روح المعاني: ١٩/٩٧.

(٤) في (ح): «فلا يخالف».

(٥) ما بين المعقوفين ساقط من (ح).

قلت: الجواب: لما كانت النعم توجب الشكر لله تعالى، وعلم سليمان أن الله تعالى جعل فيه استعداداً كاملاً على شكر النعم، فطلب العظيمة لأجل أن يشكر الله تعالى، وطلب من شدة حبه للنعم أحب [أن ينفرد][1] بشكره ولا يصل أحد إلى المقام الذي أعطيه، فهو باب [غير المحبين][2] على المحبوب لا من باب الطمع في الملك الفاني[3].

فإن قلت: لأي شيء قال تعالى في سورة (الزمر): ﴿وَفُتِحَتْ أَبْوَٰبُهَا﴾ [٧٣] في حق أهل الجنة بالواو، وفي حق أهل النار ﴿فُتِحَتْ أَبْوَٰبُهَا﴾ [الزمر: ٧١] بدون الواو؟

الجواب: أن الواو في أهل الجنة واو الحال، والمعنى والحال أنها قد فتحت أبوابها قبل مجيئهم، بخلاف أبواب النار فإنها إنما تفتح عند مجيئهم، و[السبب][4] في ذلك زيادة الفرح والسرور وتعجيل الكرامة لهم قبل وصولهم، حتى لا يتعوقوا ولا يقفوا على الأبواب، بل يدخلوها بلا مانع، بخلاف أهل النار ليقفوا على الباب موقف الذل و[الصغار][5] ويكون أشد حرارة ويلفح وجوههم لهيبها.

فإن قلت: لم قدم تعالى الإناث وحقهنّ التأخير في قوله: ﴿لِّلَّهِ مُلْكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۚ يَخْلُقُ مَا يَشَآءُ ۚ يَهَبُ لِمَن يَشَآءُ إِنَٰثًا وَيَهَبُ لِمَن يَشَآءُ ٱلذُّكُورَ ﴿٤٩﴾﴾ [الشورى: ٤٩]؟.

الجواب: أن الآية سيقت لبيان عظمة الله وأنه يفعل ما يشاء، لا ما يشاء خلقه (ولما كان مشيئة الإنسان أن يكون له)[6] ذكور لا إناث كان الأولى

---

(١) في (هـ): «أن يتمم» والصواب ما أثبته كما في (ح).

(٢) في (ح): «غير المحب» بالإفراد.

(٣) وللرازي جواب آخر وهو: أن الملك هو القدرة فكان المراد: أقدرني على أشياء لا يقدر عليها أحد البتة؛ ليصير اقتداري عليها معجزة تدل على صحة نبوتي ورسالتي.

والدليل على صحة هذا الكلام أنه تعالى قال عقبه: ﴿فَسَخَّرْنَا لَهُ ٱلرِّيحَ تَجْرِى بِأَمْرِهِۦ رُخَآءً حَيْثُ أَصَابَ ﴿٣٦﴾﴾. التفسير الكبير: ٢٥/٢٠٩.

(٤) في (ح): «والسر».

(٥) في (ح): «والإصفار».

(٦) في (ح): «فكان مشيئة الإنسان لا يكون له».

تقديم الإناث للإشارة إلى أنه جل شأنه يفعل ما يختاره لا ما يختاره العباد[1]، ثم بيّن تعالى فضل الذكور بتعريف لفظ الذكور للإفهام برفع درجتهم وإن قدم الإناث عليهم لفائدة في هذا المقام، ثم بعد أن علم المقصود وعاد الخطاب إلى أصله، فقال: ﴿أَوْ يُزَوِّجُهُمْ ذُكْرَانًا وَإِنَٰثًا﴾ [الشورى: ٥٠]. فقدم الذكور؟.

فإن قلت: لأي شيء عبر الحق بالوجه في قوله تعالى: ﴿كُلُّ مَنْ عَلَيْهَا فَانٍ ﴿٢٦﴾ وَيَبْقَىٰ وَجْهُ رَبِّكَ ذُو الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ ﴿٢٧﴾﴾ [الرحمن: ٢٦، ٢٧]. والمقصود بالوجه الذات، فلأي شيء عبر بالذات أو ما يعبر عنها؟

قلت: لما كان في الوجه حاجة البصر وهي في حق الحق جل شأنه راجعة إلى صفة العلم والإحاطة بالمبصرات والمعلومات عبر بالوجه للإشارة إلى أنه جل شأنه في حال عدم الخلق وإفنائهم، عالم بهم محيط بحقائقهم كلياتها وجزئياتها، ليعيدهم إلى دار البقاء، فكان التعبير بالوجه نكتة لطيفة.

وقال الرازي في «تفسيره» وتبعه البيضاوي[2]: المراد بالوجه في هذه الآية من باب وجه المسألة يعني: كل من عليها فان ويبقى الوجه الدال على بقاء الحق ويثبت ولا ترد عليه شبهة تبطله، هذا ملخص ما ذكروه[3].

فإن قلت: لأي شيء عبر في سورة (الحديد) و(الحشر) و(الصف) بلفظ: (سبح) بالماضي، وفي (الجمعة) و(التغابن) بالمضارع، وبالأعلى بالأمر، وفي (الإسراء) بالمصدر؟

الجواب: القصد استعاب الجهات المشهورة لهذه الكلمة، وبدأ بالمصدر في (الإسراء) لأنه الأصل، ثم بالماضي لسبق زمانه، ثم بالمضارع لشموله

---

(١) تقديم الإناث على الذكور في هذا المقام تنبيه على أن الأنثى ضعيفة ناقصة عاجزة كما في الحديث الذي رواه مسلم عن أبي هريرة عن النبي ﷺ أنه قال: «يا معشر النساء تصدقن وأكثرن الاستغفار فإني رأيتكن أكثر أهل النار». صحيح مسلم، كتاب الإيمان، باب بيان نقصان الإيمان بنقص الطاعات: ١/ ٦١.

وانظر أيضاً: التفسير الكبير: ٢٧/ ١٨٥.

(٢) التفسير الكبير: ٢٩/ ١٠٥، أنوار التنزيل للبيضاوي: ٥/ ١١٠.

(٣) وقال الرازي أيضاً: إنه مأخوذ من عرف الناس، فإن الوجه يستعمل في العرف لحقيقة الإنسان، ألا ترى أن الإنسان إذا رأى وجه غيره يقول: رأيته، وإذا رأى غير الوجه من اليد والرجل مثلاً لا يقول: رأيته. التفسير الكبير: ٢٩/ ١٠٦.

للحال والاستقبال، ثم بالأمر لخصوصه بالحال[1].

فإن قلت: لأي شيء نكرت «نفس» في قوله تعالى: ﴿وَلْتَنظُرْ نَفْسٌ مَّا قَدَّمَتْ لِغَدٍ﴾ [الحشر: ١٨] (ولم يقل)[2]: ولتنظر النفوس أو نفوسكم؟

الجواب: التنكير يأتي كتقليل، ومنه هذه الآية، فتنكير «النفس» للإشارة إلى أن النفس الناظرة في أمر المعاد قليلة، كأنه قيل: وأين تلك النفس[3].

فإن قلت: لأي شيء نكر الغد في قوله تعالى: ﴿مَّا قَدَّمَتْ لِغَدٍ﴾؟.

الجواب: نكر للإبهام والتعظيم أي ليوم عظيم وغد مهول شديد[4].

فإن قلت: ما وجه المناسبة في قوله تعالى: ﴿مَا غَرَّكَ بِرَبِّكَ ٱلْكَرِيمِ﴾، والمقام يقتضي القاهر الشديد المنتقم؟

الجواب: فائدة اللطف بعبده وتلقيه حجته وعذره ليقول: غرّني كرمك وعفوك وفضلك[5].

فإن قلت: لم عطف «الليالى» في قوله تعالى: ﴿وَٱلْفَجْرِ ﴿١﴾ وَلَيَالٍ عَشْرٍ ﴿٢﴾﴾ [الفجر: ١، ٢]؟

قلت: للإشارة إلى أن هذه الليالي المعظمة[6] في غاية الإشراق والبهاء والنور، فكأنها نهار، فناسب عطفها على الفجر وخروجها عن الليل في قوله تعالى: ﴿وَٱلَّيْلِ إِذَا يَسْرِ﴾ [الفجر: ٤].

---

(١) هذا كلام الكرماني في «البرهان في متشابه القرآن». انظر: المخطوط: ٧١، ورسالة الماجستير، للدكتور ناصر العمر: ٤٥١، وسبق ذكره.
وانظر أيضاً قول الرازي في: تفسيره: ٢٩/٢٠٦.

(٢) في (هـ) و(ح): «ولم يقال».

(٣) قال صاحب الكشاف: أما الفائدة في تنكير نفس فاستقلال للأنفس التي تنظر فيما قدمت للآخرة كأنه قال: فلتنظر نفس واحدة في ذلك. الكشاف: ٤/٨٦.

(٤) انظر: الكشاف: ٤/٨٦، والتفسير الكبير: ٢٩/٢٩١.

(٥) قال القاسمي في تفسيره: ذكر «الكريم» للمبالغة في المنع عن الاغترار؛ لأنه بمعنى العظيم الجليل الكامل في نعمته، ومن كان كذلك فجدير بأن يرهب عقابه ويخشى انتقامه وعذابه، لا سيما وله من النعم العظيمة والقدرة الكاملة ما يزيد في الرهبة، كما قال: ﴿ٱلَّذِى خَلَقَكَ فَسَوَّىٰكَ فَعَدَلَكَ﴾ [الانفطار: ٧]. محاسن التأويل: ١٧/٨١.

(٦) إن هذه الليالي على قول ابن عباس ومجاهد، عشر ذي الحجة؛ لأنها أيام الاهتمام بنسك الحج. انظر: روح المعاني: ٣٠/١١٩، ومحاسن التأويل: ١٧/١٤٠.

فإن قلت: ما وجه عطف قوله تعالى: ﴿فَوَيْلٌ لِّلْمُصَلِّينَ ۝٤ ٱلَّذِينَ هُمْ عَن صَلَاتِهِمْ سَاهُونَ ۝٥ ٱلَّذِينَ هُمْ يُرَآءُونَ ۝٦ وَيَمْنَعُونَ ٱلْمَاعُونَ ۝٧﴾ [الماعون]، فعطفت جملة «يمنعون» على جملة «يراؤون»، وشرط العطف أن يكون بين الجملتين (جامع مناسب لعطف أحدهما على الآخر)[1]؟.

قلت: لما كان الرياء أبطل الأعمال الصالحة العظيمة الجليلة التي توجب للعبد الهلاك والذهاب والبعد عن حضرة الله تعالى، ومع هذا تساهل المرائي فيها وأضاعها، وهي جواهر ونفائس وذخائر ولم يبخل بها، وبخل بشيء حقير لا يضره وهو إعادة الماعون: مثل القدح والسكين، فكان بينهما (كمال المناسبة بشبه التضاد وهو أحسن الجوامع)[2]. وهذا الجواب مما فتح الله به علي.

فإن قلت: ما وجه التكرار في قوله تعالى: ﴿قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ ٱلنَّاسِ ۝١ مَلِكِ ٱلنَّاسِ ۝٢ إِلَٰهِ ٱلنَّاسِ ۝٣﴾ [الناس]؟.

الجواب: التنويه بشأن الناس (وأنه عالم جليل)[3] مشتمل على إتقان الحكيم جل شأنه[4]، ولذا قال القائل[5]:

أتحسب أنك جرم صغير ... وفيك انطوى العالم الأكبر
ولا ذرة منك إلا غدا ... بها يوزن الكون أو أكثر

والحمد لله رب العالمين ـ وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم ـ.

---

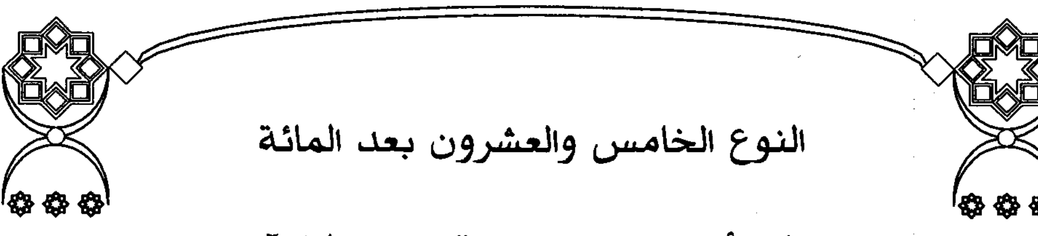
(١) في (ح): «كمال الانقطاع أو شبه الانقطاع».
(٢) في (ح): «كمال الانقطاع».
(٣) في (هـ): «وأنه علم جليل» وما أثبته في (ح).
(٤) انظر: التفسير الكبير: ٣٢/١٩٨، ومحاسن التأويل: ١٧/٣٠٩.
(٥) لم أعثر على قائله.





النوع الخامس والعشرون بعد المائة

علم أسرار تكرار قصص القرآن وبيان الحكمة والسر في ذلك



علم أسرار تكرار قصص القرآن وبيان الحكمة والسر في ذلك[1]

ولم يفرد هذا النوع الحافظ السيوطي رَحِمَهُ ٱللَّهُ في الإتقان، بل ذكر مسائله في نوع الإيجاز والإطناب[2]، وقد تقدم الاعتراض[3] عليه في جعله في باب الإطناب، [وقد][4] ألف[5] في هذا النوع البدر بن جماعة كتاباً سمَّاه: «المقتص في فوائد تكرار القصص»[6]، (ولم أقف عليه، نقل عنه الحافظ السيوطي في الإتقان)[7].

منها[8]: أن في كل موضع زيادة شيء لم يذكر في الذي قبله، أو إبدال

---

(١) للمزيد حول هذا الموضوع انظر:

١ ـ البرهان في علوم القرآن للزركشي.

٢ ـ تفسير المنار للشيخ رشيد رضا.

٣ ـ القصص القرآني في منطوقه ومفهومه لعبد الكريم الخطيب.

٤ ـ التصوير الفني في القرآن لسيد قطب.

٥ ـ قضايا التكرار في القصص القرآني للدكتور القصبي محمود زلط.

٦ ـ قصص القرآن لجار الله الخطيب.

(٢) وذلك في النوع السادس والخمسين. الإتقان: ٣/ ٢٠٤.

(٣) تقدم في النوع الثامن عشر بعد المائة علم إيجازه وإطنابه. انظر: نسخة (ح): ١٦٢ب.

(٤) ساقط من (هـ) مثبت في (ح) كما في الإتقان: ٣/ ٢٠٤.

(٥) من هنا بداية النقل من الإتقان: ٣/ ٢٠٤.

(٦) وفي كشف الظنون: ٢/ ١٧٩٣: المقتص في فوائد تكرير القصص لبدر الدين بن جماعة.

(٧) ما بين القوسين كلام المؤلف.

(٨) من هنا منقول من البرهان للزركشي.

كلمة بأخرى لنكته[1] (وهذه عادة البلغاء)[2].

ومنها: أن الرجل كان يسمع القصة من القرآن، ثم يعود إلى أهله ثم يهاجر بعده آخرون يحكون عنه ما نزل بعد صدور من تقدمهم؛ فلولا تكرار القصص لوقعت قصة (موسى) إلى قوم آخرين؛ وكذا سائر القصص، فأراد الله اشتراك الجميع فيها، فيكون فيه إفادة لقوم وزيادة تأكيد لآخرين[3]. انتهى[4].

قلت[5]: وهذه الحكمة والسر في تكرار القصص فائدة عظيمة؛ فإن القرآن كان ينزل شيئاً فشيئاً وتتلقاه العرب إلى مواطنها فكان في التكرار عموم الانتفاع به[6].

قال: ومنها[7] (أن في إبراز الكلام الواحد)[8] في فنون كثيرة وأساليب مختلفة ما لا يخفى من الفصاحة.

ومنها: أن الدواعي لا تتوفر على نقلها كتوفرها على (نقل)[9] الأحكام، فلهذا كررت القصص دون الأحكام.

ومنها: (أن الله تعالى)[10] أنزل هذا القرآن، وعجز القوم عن الإتيان بمثله، [بأى نظم جاءوا][11]، ثم أوضح الأمر في عجزهم، بأن كرر ذكر القصة في

---

(١) وذلك مثل قوله تعالى: ﴿فَأَلْقَىٰهَا فَإِذَا هِيَ حَيَّةٌ تَسْعَىٰ ﴿٢٠﴾﴾ [طه].
فإنه تعالى ذكر «الحية» في عصا موسى ﷺ في هذه الآية، وذكرها «ثعباناً» في قوله تعالى: ﴿فَأَلْقَىٰ عَصَاهُ فَإِذَا هِيَ ثُعْبَانٌ مُّبِينٌ ﴿١٠٧﴾﴾ [الأعراف: ١٠٧، الشعراء: ٣٢].
انظر: البرهان للزركشي: ٣/ ٢٦.

(٢) في (ح): «وهذا شأن البلغاء».

(٣) الإتقان: ٣/ ٢٠٤ نقله عن البرهان للزركشي: ٣/ ٢٦.

(٤) لا يزال المؤلف ينقل عن الإتقان إلّا ما كان من قوله: «قلت ـ إلى قوله ـ: عموم الانتفاع به».

(٥) القائل هو المؤلف.

(٦) انتهى كلام المؤلف.

(٧) بداية النقل عن الإتقان: ٣/ ٢٠٤.

(٨) في (ح): «أن إبراز الكلام واحد».

(٩) في (ح): «تعلق».

(١٠) في الإتقان: ٣/ ٢٠٥: «أنه تعالى».

(١١) ساقط من (هـ) و(ح) مثبت في الإتقان: ٣/ ٢٠٥.

مواضع، إعلاماً بأنهم عاجزون عن الإتيان بمثله، أي بأي نظم جاءوا، وبأي عبارة عبروا[1].

ومنها: أنه لما تحداهم قال: ﴿فَأْتُوا۟ بِسُورَةٍ مِّن مِّثْلِهِۦ﴾ [البقرة: ٢٣]، فلو ذكرت القصص في موضع واحد واكتفى بها لقال العربي: ايتونا أنتم بسورة من مثله، فأنزلها سبحانه و[تعالى][2] في تعداد السور دفعاً لحجتهم من كل وجه.

ومنها: أن القصة (الواحدة)[3] (لو كررت)[4] كان في ألفاظها في كل موضع زيادة ونقصان وتقديم وتأخير، وأتت على أسلوب (غير أسلوب الأخرى)[5]، فأفاد ذلك ظهور الأمر العجيب في إخراج المعنى الواحد في صور متباينة في النظم وجذب النفوس إلى سماعها لما جلبت عليه من حب التنقل في الأشياء المتجددة واستلذاذها بها، وإظهار خاصة القرآن حيث لم يحصل مع تكرار ذلك فيه هجنة[6] في اللفظ، ولا ملل عند سماعه، فباين ذلك كلام المخلوقين[7]. انتهى.

قلت[8]: وقد ظهر لي وجه في أسرار تكرار القصص غير ما تقدم، وقد أشرت إليه فيما سبق في نوع أسماء السور[9]، وهو أن الله تعالى ذكر كل قصة في سورة من سور القرآن لغير المعنى الذي ذكر حاله في السورة الأخرى، فإن القصة الواحدة تشير إلى معان متعددة، فيكون في بعض السور مساق الكلام: صبر النبي ﷺ على إيذاء الكفار، والتسلية له بذكر قصص الأنبياء عليهم السلام وأنهم صبروا وأوذوا أذى عظيماً، فتساق القصص على هذا المعنى، وفي بعض

---

(١) قال ابن فارس: وهذا هو الصحيح. فقه اللغة: ١٧٨.
(٢) ساقط من (هـ) و(ح) مثبت في الإتقان: ٣/ ٢٠٥.
(٣) ساقط من الإتقان: ٣/ ٢٠٥.
(٤) في الإتقان: «لما كررت».
(٥) في (هـ) و(ح): «غير الآخر» وما أثبته في الإتقان: ٣/ ٣٠٥.
(٦) الهجنة في اللفظ: العيب والقبيح فيه. انظر: اللسان: ١٣/ ٤٢١ مادة: (هجن).
(٧) نقلاً عن البرهان للزركشي: ٣/ ٢٥ وما بعدها.
(٨) القائل هو المؤلف.
(٩) النوع الحادي والثلاثين صفحة (٢٤) من مخطوط الكتاب نسخة (ح).

السور يكون مساق الكلام: الإخبار عن إهلاك المعاندين والظالمين، وأن عاقبة أمرهم الهلاك في الدنيا والخزي في الآخرة، فتساق القصص على هذا المعنى[1].

وفي بعض السور يكون مساق الكلام الإخبار عن التوحيد، وتبليغ الرسالة، وإرشاد الخلق إلى الله تعالى فتقص القصص على هذا المساق؛ للإشارة إلى أنهم على وتيرة واحدة ومنهج واحد داعون إلى توحيد الله تعالى وإرشاد الخلق إلى الله تعالى[2].

وتارة يكون مساق في بعض السور إثبات البعث والنشور، وأن الخلق مبعوثون مجزون محاسبون، فتساق قصص الأنبياء عليهم السلام لإثبات هذا المعنى[3]، وأنهم دعوا إلى هذا الأمر.

ومن هذا الأسلوب استنبط بعض أهل العلم كالبخاري في صحيحه تكرار الحديث الواحد إذا كان يشير إلى معان كثيرة، وقد أثنى الناس[4] على البخاري رحمه الله في هذا الصنيع ولم يعدوا كثرة تكراره تكراراً.

وقال بعضهم[5]: فقه البخاري في تراجمه قصد به على باب غير المقصود الذي قصده في الباب الآخر، فكذلك قصص الأنبياء عليهم السلام.

وجه آخر في سر تكرار القصص، وهو أن القرآن مشتمل على جملة كتب الله المنزلة على الأنبياء عليهم السلام كما دّل على ذلك جملة من الأحاديث: منه ما أخرجه الحاكم[6] والبيهقي في شعب الإيمان عن معقل بن..................

---

(١) فمن أمثلة ذلك قصة هلاك عاد، وثمود، وقارون، وفرعون، وهامان التي ذكرها الله تعالى في سورة العنكبوت: الآيات (٣٨ ـ ٤٠).

(٢) فمن أمثلة ذلك ما ذكره الله تعالى في قصة شعيب عليه السلام في سورة الأعراف: الآيات (٨٥ ـ ٩٣)..

(٣) فمن أمثلة ذلك قصة أهل الكهف. انظر: سورة الكهف: الآيات (٩ ـ ٢٦).

(٤) منهم: الحافظ أبو الفضل محمد بن طاهر المقدسي. ذكره الحافظ ابن حجر في مقدمة فتح الباري: ١٢. وانظر: إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري لأبي العباس أحمد القسطلاني: ١/ ٢٤.

(٥) قاله أبو العباس أحمد القسطلاني في إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري: ١/ ٢٤.

(٦) هو: محمد بن عبد الله بن محمد أبو عبد الله الحاكم النيسابوري الإمام الحافظ، صاحب المستدرك على الصحيحين، ولد سنة (٣٢١هـ)، وتوفي سنة (٤٠٥هـ). =

يسار[1] رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال: «أعطيت سورة من الذكر الأول، وأعطيت (طه) والطواسين والحواميم، وأعطيت فاتحة الكتاب وخواتم سورة البقرة من تحت العرش والمفصل نافلة»[2].

وأخرج البيهقي في الشعب[3]، والطبراني[4] في الكبير[5] عن [واثلة][6][7] رضي الله عنه عن النبي ﷺ أنه قال: «أعطيت مكان التوراة السبع الطوال[8]، وأعطيت مكان الزبور المئين[9]، وأعطيت مكان الإنجيل المثاني[10]، ....

= انظر: طبقات الحفاظ للسيوطي: ٤٠٩، وتذكرة الحفاظ للذهبي: ٣/١٠٣٩، وتاريخ بغداد: ٥/٤٧٣.

(١) هو: معقل بن يسار بن عبد الله بن معبر أبو عبد الله، صحابي جليل، توف آخر خلافة معاوية، وقيل: في أيام يزيد بن معاوية.

انظر: الإصابة في تمييز الصحابة: ٣/٤٤٧، وأسد الغابة في معرفة الصحابة: ٤/٣٩٨.

(٢) رواه الحاكم في المستدرك، كتاب التفسير، باب من سورة البقرة: ٢/٢٥٩.

قال الذهبي في التلخيص: في إسناده عبيد الله بن أبي حميد. قال أحمد: تركوا حديثه. ورواه البيهقي في شعب الإيمان.

(٣) شعب الإيمان للبيهقي.

(٤) هو: سليمان بن أحمد بن أيوب أبو القاسم الطبراني الشامي صاحب المعاجم الثلاثة: الكبير، والأوسط، والصغير، ولد سنة (٢٦٠هـ)، وتوفي سنة (٣٦٠هـ).

انظر: البداية والنهاية لابن كثير: ١١/٣٠٢، وتذكرة الحفاظ: ٣/٩١٢، ووفيات الأعيان: ٢/٤٠٧.

(٥) رواه الطبراني في الكبير بنحوه: ٢/١٨٨.

(٦) في (هـ) و(ح): «واصلة» وما أثبته في المعجم الكبير للطبراني: ٢/١٨٨.

(٧) هو: واثلة بن الأسقع بن عبد العزى والد أبي الطفيل عامر بن واثلة أبو الأسقع، كان ينزل الشام بدمشق، وهو صحابي جليل.

انظر: الإصابة: ٤/٦٢٧، وأسد الغابة: ٥/٧٨.

(٨) هي: (البقرة)، و(آل عمران)، و(النساء)، و(المائدة)، و(الأنعام)، و(الأعراف)، واختلفوا في السابعة أهي: (الأنفال وبراءة) معاً لعدم الفصل بينهما بالبسملة، أم هي سورة (يونس).

انظر: جمال القراء وكمال الإقراء لعلم الدين السخاوي: ١/٣٤، والإتقان: ١/١٧٩، ومناهل العرفان: ١/٣٧.

(٩) هي: السور التي تزيد آياتها على مائة أو يقاربها. المصدر السابق.

(١٠) هي التي تلي المئين في عدد الآيات، وقال الفراء: هي السور التي آيها أقل من =

وفضلت بالمفصَّل»[1]. انتهى[2].

فإذاً علم أن القرآن اشتمل على التوراة والزبور والإنجيل.

ولا شك أن التوراة والإنجيل فيها أخبار الأنبياء وقصصهم، فيجب في السور التي هي مكان التوراة أن يذكر فيها قصص الأنبياء الذين ذكروا في التوراة. والسور التي مكان الإنجيل قصص الأنبياء الذين ذكروا في الإنجيل، فلم يكن التكرار حينئذ تكراراً، بل هو تلخيص لما في التوراة والإنجيل والزبور وزيادة خصّ الله ﷻ بها النبي ﷺ وهي المفصل والله الموفق[3].

(فصل: فإن سأل سائل)[4]: ما الحكمة[5] في عدم تكرار قصة

= مائة آية لأنها تثنى ـ أي تكرر ـ أكثر مما تثنى الطوال والمؤون. المصدر السابق.

(1) هو أواخر القرآن، سمي بالمفصل لكثرة الفصل بين سوره بالبسملة. واختلفوا في تعيين أوله، فقيل: أوله «ق» وقيل غير ذلك، وصحح النووي أن أوله (الحجرات).

والمفصل ثلاثة أقسام: طوال، وأوساط، وقصار. فطواله من أول الحجرات إلى سورة (البروج)، وأوساطه من سورة (الطارق) إلى سورة (لم يكن) أي (البينة)، وقصاره من سورة (إذا زلزلت) إلى آخر القرآن. المصدر السابق.

(2) رواه البيهقي في شعب الإيمان، والطبراني في الكبير: ٢٢/٧٦، ورواه الإمام أحمد في مسنده: ٤/١٠٧.

قال الهيثمي في مجمع الزوائد: ٧/١٥٨: رواه الطبراني وفيه ليث بن أبي سليم وقد ضعفه جماعة ويعتبر بحديثه، وبقية رجاله رجال صحيح.

(3) انتهى كلام المؤلف.

وبعد أن عرضنا لأقوال العلماء في سر تكرار القصص القرآني وكلها لها وجهاتها ويمكن أن نزيد عليها فنقول:

أ ـ أن القصة المتكررة يكمل بعضها بعضاً، وهو تكرار لبعض حلقاتها ومعظمه إشارة سريعة لموضع العبرة فيها، وأنها في مجموعاتها تصور موضوعاً واضحاً كاملاً.

ب ـ ترشيح عبرها في النفس، فإن الشيء إذا كرر يكون أبلغ في النفس، فالتكرار من أنواع المؤكدات وأمارة من أمارات الاهتمام، فقصة موسى وفرعون مثلاً فهي أشد القصص في القرآن تكراراً، ووردت هذه القصة في حوالي الثلاثين موضعاً فهي تمثل الصراع المرير بين الحق والباطل أتم تمثيل، والنتيجة دمغ الباطل وسطع الحق ﴿وَقُلْ جَآءَ ٱلْحَقُّ وَزَهَقَ ٱلْبَٰطِلُ إِنَّ ٱلْبَٰطِلَ كَانَ زَهُوقًا﴾ [الإسراء: ٨١].

جـ ـ من أسرار تكرار القصص القرآني تنبيه وإظهار على عجز العرب عن الإتيان بمثله مبتدأ ومكرراً بعد توسيع مجال المعارضة.

انظر: التصوير الفني لسيد قطب: ١٢١، وقصص القرآن لجار الله الخطيب: ٥٩.

(4) في الإتقان: ٣/٢٠٥: «وقد سئل».

(5) نقلاً عن البرهان: ٢/٢٩ بتصرف.

يوسف عليه السلام[1] وسوقها مساقاً واحداً في موضع واحد[2] دون غيرها من القصص؟ (أجابوا عن ذلك بأوجه)[3]:

أحدها: أن فيها تشبيب[4] النسوة به، وحال امرأة ونسوة افتتن بأبدع الناس جمالاً، فناسب عدم تكرارها لما (فيها)[5] من الإغضاء[6] والستر، وقد صحح الحاكم في مستدركه حديث النهي عن تعليم النساء سورة (يوسف)[7].

ثانيها:[8] [أنها][9] اختصت بحصول الفرج بعد الشدة بخلاف غيرها من القصص، فإن مآلها إلى الوبال كقصة إبليس، وقوم نوح [وقوم هود وقوم صالح][10] وغيرهم، [فلما][11] اختصت بذلك اتفقت الدواعي على نقلها لخروجها عن سمت القصص.

ثالثها: قال الأستاذ أبو إسحاق الإسفراييني[12]: إنما كرر الله قصص الأنبياء وساق قصة يوسف مساقاً واحداً إشارة إلى عجز العرب، كأن النبي ﷺ قال لهم:

---

(1) زيادة من المؤلف.

(2) في (هـ) و(ح): «وسوقها سوقاً واحداً في محل واحد»، وما أثبته في الإتقان: ٣/ ٢٠٥، كما في البرهان: ٣/ ٢٩.

(3) في الإتقان: ٣/ ٢٠٥: «وأجيب بوجوه».

(4) تشبيب النسوة به: أي تعريض بهواهن وحبهن به وتعلقهن به.
انظر: اللسان: ١/ ٤٨١ مادة: (شبب)، والمعجم الوسيط: ٢/ ٩٢٤.

(5) في الإتقان: ٣/ ٢٠٥: «فيه».

(6) الإغضاء: في أصل اللغة إدناء الجفون، والمقصود به: السكوت.
انظر: اللسان: ١٥/ ١٢٨ مادة: (غضا).

(7) لم أقف عليه.

(8) في الإتقان: ٣/ ٢٠٥: «ثانياً».

(9) ساقط من (هـ) و(ح) مثبت في الإتقان: ٣/ ٢٠٥.

(10) كلمة «قوم» ساقط من الإتقان: ٣/ ٢٠٥.

(11) ساقط من (هـ) و(ح) مثبت في الإتقان: ٣/ ٢٠٥.

(12) هو: إبراهيم بن محمد بن إبراهيم أبو إسحاق الإسفراييني الشافعي ركن الدين، صاحب جامع المحلى في أصول الدين والرد على الملحدين، ومسائل الدرر، توفي سنة (٤١٨هـ).
انظر: طبقات الشافعية للسبكي: ٤/ ٢٥٦، وفيات الأعيان: ١/ ٢٨. والأسفراييني: نسبة إلى (أسفرايين): بليدة حصينة من نواحي نيسابور على منتصف الطريق من جرجان، وينسب إليها خلق كثير من أعيان الأئمة منهم: أبو إسحاق إبراهيم بن محمد بن إبراهيم الإسفراييني المشهور. معجم البلدان لياقوت: ١/ ١٧٨.

إن كان من تلقاء نفسي، فافعلوا في قصة (يوسف) ما فعلت في سائر القصص[(١)].

قلت[(٢)]: وظهر لي **جواب رابع**، وهو أن سورة (يوسف) نزلت (بسبب)[(٣)] طلب الصحابة أن يقص عليهم، كما رواه الحاكم في مستدركه[(٤)] فنزلت مبسوطة تامة ليحصل لهم مقصود القصص من استيعاب القصة وترويح النفس بها والإحاطة بطرفيها.

وجواب خامس: وهو أقوى ما يجاب به، أن قصص الأنبياء إنما كررت؛ لأن المقصود بها إفادة إهلاك من كذبوا رسلهم، والحاجة داعية إلى ذلك لتكرير تكذيب الكفار لرسول الله ﷺ، فكلما كذّبوا أنزلت قصة منذرة بحلول العذاب، كما حصل على المكذبين، ولهذا قال تعالى في آيات: ﴿فَقَدْ مَضَتْ سُنَّتُ ٱلْأَوَّلِينَ﴾ [الأنفال: ٣٨]، ﴿أَلَمْ يَرَوْا كَمْ أَهْلَكْنَا مِن قَبْلِهِم مِّن قَرْنٍ﴾ [الأنعام: ٦] وقصة (يوسف) لم يقصد منها ذلك.

وبهذا أيضاً يحصل الجواب عن حكمة عدم تكرير قصة أصحابِ (الكهف) وقصة ذى القرنين وقصة (موسى) مع الخضر وقصة الذبيح[(٥)].

فإن قلت[(٦)]: قد تكررت [قصة][(٧)] ولادة يحيى وعيسى مرتين، وليست من قبيل ما ذكرت.

قلت: الأولى في سورة (كهيعص) [مريم] وهي مكية أنزلت خطاباً لأهل مكة، والثانية في سورة (آل عمران) [٤٥ ـ ٤٧]، وهي مدنية أنزلت خطاباً لليهود [و][(٨)] لنصارى نجران[(٩)] حين قدموا، ولهذا اتصل بها ذكر المحاجة والمباهلة[(١٠)]. انتهى[(١١)].

---

(١) انتهى النقل عن البرهان: ٣/ ٢٩.

(٢) القائل هو السيوطي في الإتقان: ٣/ ٢٠٦.

(٣) ساقط من (ح).

(٤) المستدرك، كتاب التفسير، باب سورة يوسف عليه السلام: ٢/ ٣٤٥.

(٥) هو نبي الله إسماعيل بن إبراهيم عليه السلام (المدقق).

(٦) القائل هو السيوطي في الإتقان: ٣/ ٢٠٦.

(٧) ساقط من (هـ) في (ح) كما في الإتقان: ٣/ ٢٠٦.

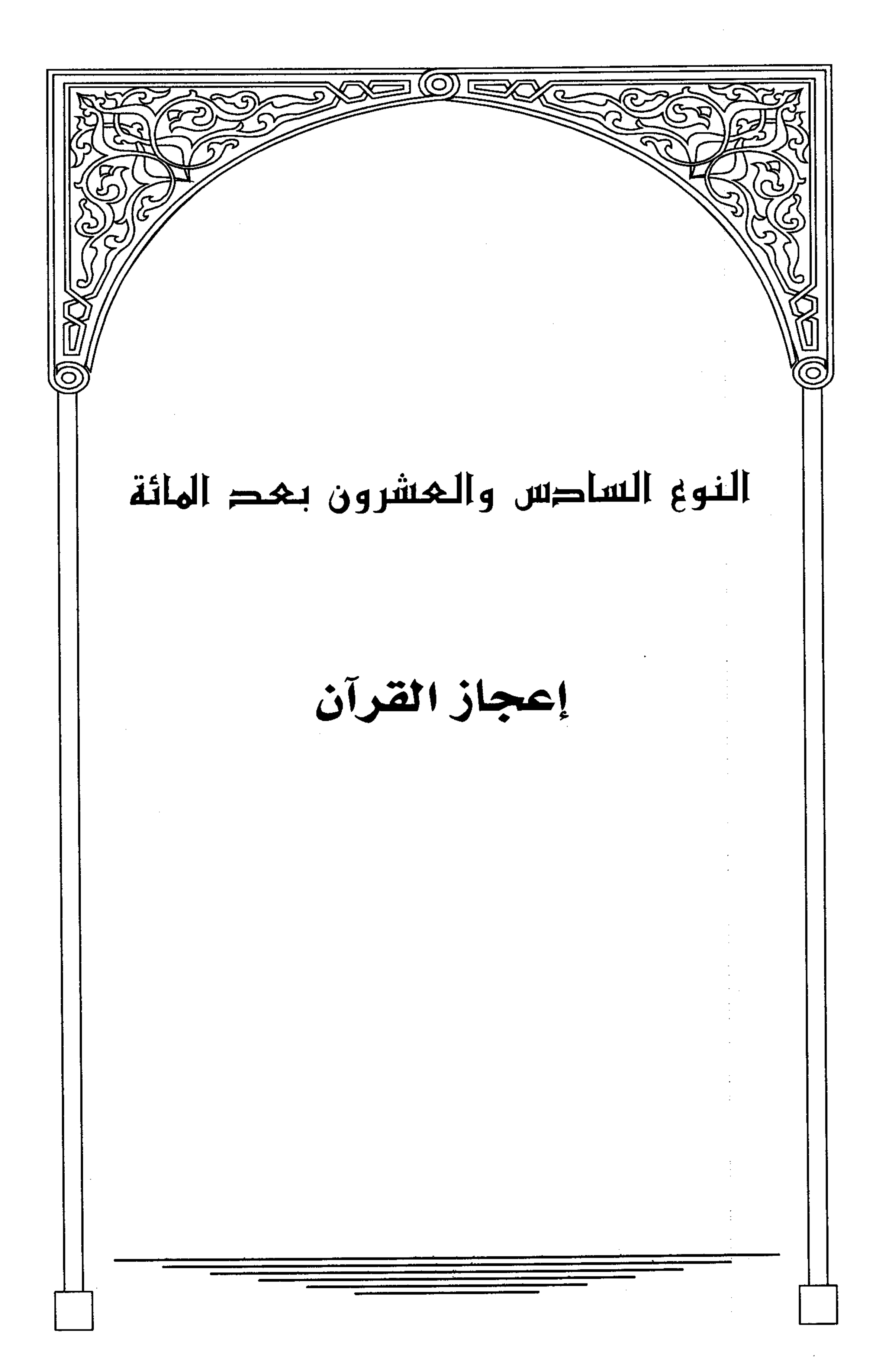
(٨) في (هـ): «أو» وما أثبته في (ح) كما في الإتقان: ٣/ ٢٠٦.

(٩) نجران: بالفتح ثم السكون وآخره نون، وهي في عدة مواضع منها: نجران في مخاليف اليمن من ناحية مكة ـ وهي المراد بها هنا ـ، واليوم من مدن المملكة العربية السعودية. انظر: معجم البلدان: ٥/ ٢٦١.

(١٠) انظر تفسير ابن كثير: ٢/ ٤٧.

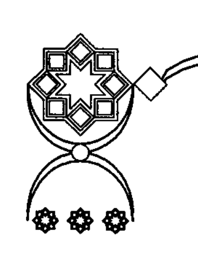
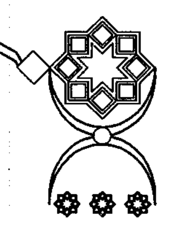
(١١) انتهى نقل المؤلف عن الإتقان: ٣/ ٢٠٤ ـ ٢٠٦.





النوع السادس والعشرون بعد المائة

إعجاز القرآن

النوع السادس والعشرون بعد المائة

إعجاز القرآن[١]

اعلم ـ أيدنا الله وإياك ـ أن الله تبارك وتعالى تجلى بصفة الكلام[٢] الذاتي على قلب سيدنا محمد ﷺ وأنزل عليه القرآن، فاستغرق في حال الخطاب، وذهبت بشريته، وتلاشت جسمانيته، وانتعشت[٣] صفات روحانيته[٤]، فسمع الخطاب الإلهي والحديث الرباني بلفظه ومعانيه وحقيقته ومبانيه، فلما رجع إلى عالم البشرية، وعاد إلى مدارك الكون، نطق بها ألقي إليه، وتكلم بما أنزل عليه، فجاء كلامه بخلعة القدسي الرحماني، وخطابه بلسان الوصف السبحاني، فلهذا يفنى الدهر وحلاوته باقية، وتذهب العصور وطلاوته دائمة[٥] تزداد فصاحة كلما تكرر، وتتجدد بلاغة كلما تقرر، تخشع الأجسام لهيبته، وتخضع النفوس لجلالته، وتركع العقول لبهائه، وتسجد الأفكار لعلائه، وتسرح الأرواح في رياض جلاله، وتمر الأسرار في ميادين جماله، كيف لا؛ وهو في حضرة الفيض والنور، ومن مقام القدس والسرور، فلن يستطيع متكلم أن يلبس كلامه القدسي، ومن أين الناطق أن يكسو نطقه البهاء والثناء، فلما ألبسه الحق جل شأنه من الجلالة والهيبة والعلو والرفعة والكمال ترى له صولة[٦] ودولة[٧] في المنطق أي دولة، كلما قرئ استفيد منه المعاني النفيسة،

---

(١) هذا النوع منقول من الإتقان: ٤/ ٣ ـ ٢٣، وهذه مقدمة المؤلف فيه.

(٢) في (هـ): «كلام».

(٣) انتعش: نشط ونهض. انظر: اللسان: ٦/ ٣٥٦، والمعجم الوسيط: ٢/ ٩٤٢.

(٤) في (هـ): «روحانية» والصواب ما أثبته لدلالة السياق عليه.

(٥) كما في الحديث الذي أخرجه الحاكم في المستدرك، كتاب التفسير، باب سورة المدثر: ٢/ ٥٠٦ يأتي ذكره صفحة (٢٣٥).

(٦) صولة: سطوة في الحرب ونحوها، ويقال: هو ذو صولة مقدام وذو صولة على الطعام يأكله وينهكه ويبالغ فيه. انظر: اللسان: ١١/ ٣٨٨، والمعجم الوسيط: ١/ ٥٣١.

(٧) الدولة: العقبة في الماء والحرب سواء. اللسان: مادة: (دول): ١١/ ٢٥٢.

كلما تلي استخرجت منه الدقائق الرسيسة[1]، يغوص المتفكر فيه فتستخرج درر الحكم ويلج المتأمل فيه إلى بحار القدم ويدخل الناظر فيه إلى مدائن المعاني، ويعبر المتفكر فيه إلى قصور المباني فياض بالحقائق، زخار بالرقائق، متلاطم بأمواج اللاهوت[2]، متراكم بهوامع[3] الجبروت، نفاح[4] بعطر الحضرات العلية، نتاح[5] بأقفال المقامات البهية، مهيم[6] لأرباب الذوق، مغلق لأرباب الشوق لا يكل[7] السمع منه، ولا يمل ولا يحزن، ولا يقلق، ولا يعطش، ولا يدهش، وكلما تلى اتسع الفكر، وانبسط السر، وانكشف الغطاء، وارتفعت الروح إلى عالم الصفا، واتصلت بعالم الاجتباء، وشربت من كؤوس التجلي الذاتي، وارتدت من بحار الكلام الصفاتي، وسكرت بالرحيق[8] السبوحي وطربت بالهدام القدوسي.

واعلم ـ أيدنا الله وإياك ـ أن كل متكلم له رونق[9] وصفة وكيفية في كلامه، وذلك لقوة فكرته، ومن إدراكه وتعقله لما يقوله، وإعرابه عما في ضميره، فإن كان بليغاً أورد ما في ضميره بنوع من البلاغة عالياً أو نازلاً، وإن كان فصيحاً فكذلك، وإن كان ركيكاً أو ضعيف الفكرة والمدركة خرج على مقدار ركاكته.

والقرآن كلام الله جل شأنه نزل لفظه ومعناه على محمد ﷺ[10]،

---

(١) وفي الصحاح للجوهري: ٢/ ٩٣١. الرسيس: الشيء الثابت.

(٢) اللاهوت: «الله» كما يقال: الناسوت للإنسان. انظر: المعجم الوسيط: ٢/ ٨٤٧.

(٣) هوامع جمع همع: فهو سحاب ذو مطر.

(٤) نفاح من نفح نفحاً: كثير الانتشار، يقال: نفح الطيب: انتشرت رائحته وفي المصباح المنير لأحمد الفيومي: ٢/ ٢٨٦، نفحت الريح نفحاً من باب نفح: هبت، وله نفحة طيبة.

(٥) نتاح: رشاح.

(٦) مهيم لأرباب الذوق: أي مشغوف حباً لهم أي شديد حبهم به.

(٧) كل يكل كلولاً: يضعف ويثقل عليه.

(٨) الرحيق: من أسماء الخمر معروف، وقيل: صفوة الخمر. اللسان: ١٠/ ١١٤ مادة: (ر ح ق).

(٩) رونق السيف: ماؤه وصفاؤه وحسنه. اللسان: ١٠/ ١٢٨، المعجم الوسيط: ١/ ٣٧٧.

(١٠) وهذا هو الفارق بين القرآن والحديث القدسي؛ لأن الحديث القدسي هو ما كان لفظه من عند الرسول ﷺ ومعناه من عند الله بالإلهام أو بالمنام.
انظر: علوم الحديث ومصطلحاته للدكتور صبحي الصالح: ١٣.

والمعلومات كلها حاضرة عند الحق جل شأنه بإشراق قدسه، فلذا ترى من لا يفهمه يخضع لسماعه، وتأثر به أشد التأثير.

ومما يقرب من هذا المعنى ما نقل عن الإمام أحمد[1] رضي الله عنه أنه حضر مجلس بعض أهل الحقيقة مختفياً، فتكلم ذلك العارف بأنواع من العرفان والحقائق، فسأل الإمام أحمد رضي الله عنه فقال: لم أفهم مما يقول شيئاً غير أن على كلامه صولة ليس بصولة مبطل، فالقرآن الشريف معجز بألفاظه الفصيحة، ومعانيه البليغة وصولة متكلمه، وهذا الوجه في إعجازه عندي والله أعلم)[2][3].

فصل:

وإنما كان القرآن العزيز معجزاً لأن لفظه الكلام العربي البليغ الراقي في درجة الفصاحة والبلاغة والبراعة إلى الغاية القصوى، ومعناه المعاني الجليلة الفائقة العظيمة التي لا تكون في غيره من الكلام، والمرمى الأعظم هو ما فيه من صولة المتكلم وجلالته وبهائه وأشرافه وحلاوته وطلاوته، وأخذه بالقلوب ولذته للنفوس، بحيث لا تمل منه على كثرة [التكرار][4] ولا يخلق على مر الدوام[5][6].

وقال الحافظ السيوطي ـ رحمه الله تعالى ـ في الإتقان: اعلم[7] أن المعجزة أمر خارق للعادة، مقرون بالتحدي، سالم عن المعارضة؛ وهي إما حسية وإما عقلية، وأكثر معجزات بني إسرائيل كانت حسية لبلادتهم، وأكثر معجزات هذه الأمة عقلية

---

(١) هو: أحمد بن محمد بن حنبل أبو عبد الله الشيباني البغدادي أحد الأئمة الأربعة صاحب المسند، ولد سنة (١٦٤هـ)، وتوفي سنة (٢٤١هـ).
انظر: مناقب الإمام أحمد بن حنبل لأبي الفرج ابن الجوزي: ١٣، ٣٠٣، ٤٠٩، ووفيات الأعيان: ١/ ٦٣.

(٢) ما بين القوسين ساقط من (ح).

(٣) لم أعثر على مرجع كلام الإمام أحمد.

(٤) في (هـ): «التكرر».

(٥) كما أخرجه الترمذي في سننه: ٥/ ١٧٢ يأتي ذكره صفحة (٢٦٦).

(٦) من أول النوع إلى هنا كلام المؤلف.

(٧) بداية النقل من الإتقان: ٤/ ٣.

لفرط ذكائهم، وكمال أفهامهم، ولأن هذه الشريعة لما كانت باقية على صفحات الدهر إلى يوم القيامة، خصت بالمعجزة العقلية الباقية؛ ليراها [ذوو البصائر][1]، كما قال ﷺ: «ما من الأنبياء نبي إلا أعطي ما مثله آمن عليه البشر؛ وإنما كان الذي أوتيته وحياً أوحاه الله إلي، فأرجو أن أكون أكثرهم تابعاً». أخرجه البخاري[2]، قيل[3]: إن معناه أن معجزات الأنبياء انقرضت بانقراض أعصارهم فلم يشاهدها إلا من حضرها، ومعجزة القرآن مستمرة إلى يوم القيامة، وخرقه العادة في أسلوبه وبلاغته، وإخباره بالمغيبات فلا يمر عصر من الأعصار إلا ويظهر فيه شيء مما أخبر به أنه سيكون؛ يدلّ على صحة دعواه.

وقيل: المعنى أن المعجزات الماضية[4] كانت حسية تشاهد بالأبصار كناقة صالح وعصا موسى، و[معجزة القرآن][5] تشاهد بالبصيرة[6] فيكون من يتبعه لأجلها أكثر؛ لأن الذي يشاهد بعين الرأس ينقرض بانقراض مشاهده، والذي يشاهد بعين العقل باق، يشاهده كل من جاء بعد الأول مستمراً.

قال في «فتح الباري»[7]: ويمكن نظم القولين في كلام واحد؛ فإن محصلهما لا ينافي بعضه بعضاً).

ولا خلاف[8] بين العقلاء، أن كتاب الله تعالى معجز لم يقدر [واحد][9] على معارضته بعد تحديهم بذلك، قال تعالى: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ

---

(١) في (هـ) و(ح): «ذو البصائر» وما أثبته في الإتقان: ٤/ ٣.

(٢) في صحيحه بنحوه، كتاب فضائل القرآن، باب كيف نزل الوحي: ٦/ ٩٦، وكتاب الاعتصام، باب بعثت بجوامع الكلم: ٨/ ١٣٨.

(٣) ذكره الحافظ ابن حجر في فتح الباري، كتاب فضائل القرآن، باب كيف نزل الوحي: ٩/ ٧.

(٤) في الإتقان: ٤/ ٤ زيادة كلمة «الواضحة» هكذا: «أن المعجزات الواضحة الماضية»، والصواب ما أثبته لأن المعنى أوضح بدونها كما في فتح الباري: ٩/ ٧.

(٥) في (هـ) و(ح): «ومعجزات القرآن» وما أثبته في الإتقان: ٤/ ٣، وفتح الباري: ٩/ ٧.

(٦) أي: تدرك بالعقل والفكر والقلب، ولذا فهي قائمة في كل زمان ومكان.

(٧) كتاب فضائل القرآن، باب كيف نزل الوحي وأول ما نزل: ٩/ ٧.

(٨) كلام السيوطي في الإتقان: ٤/ ٤.

(٩) ساقط من (هـ) مثبت في (ح) كما في الإتقان: ٤/ ٤.

﴿فَأَجِرْهُ حَتَّىٰ يَسْمَعَ كَلَٰمَ ٱللَّهِ﴾ [التوبة: ٦]، فلولا أن سماعه حجة عليه لم يقف أمره على سماعه، ولا يكون إلا وهو معجزة.

وقال تعالى: ﴿وَقَالُواْ لَوْلَآ أُنزِلَ عَلَيْهِ ءَايَٰتٌ مِّن رَّبِّهِۦ قُلْ إِنَّمَا ٱلْءَايَٰتُ عِندَ ٱللَّهِ وَإِنَّمَآ أَنَا۠ نَذِيرٌ مُّبِينٌ ﴿٥٠﴾ أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّآ أَنزَلْنَا عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ يُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ﴾ [العنكبوت: ٥٠، ٥١] فأخبر بأن الكتاب آية من آياته، كاف في الدلالة، قائم مقام معجزات غيره وآيات من سواه من الأنبياء، ولما جاء به النبي ﷺ إليهم، وكانوا أفصح الفصحاء ومصاقع الخطباء[1]، وتحداهم على أن يأتوا بمثله، وأمهلهم طول السنين فلم يقدروا، [كما قال تعالى][2]: ﴿فَلْيَأْتُواْ بِحَدِيثٍ مِّثْلِهِۦٓ إِن كَانُواْ صَٰدِقِينَ ﴿٣٤﴾﴾ [الطور: ٣٤]، ثم تحدّاهم بعشر سور منه في قوله تعالى: ﴿أَمْ يَقُولُونَ ٱفْتَرَىٰهُ قُلْ فَأْتُواْ بِعَشْرِ سُوَرٍ مِّثْلِهِۦ مُفْتَرَيَٰتٍ وَٱدْعُواْ مَنِ ٱسْتَطَعْتُم مِّن دُونِ ٱللَّهِ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ ﴿١٣﴾ فَإِلَّمْ يَسْتَجِيبُواْ لَكُمْ فَٱعْلَمُوٓاْ أَنَّمَآ أُنزِلَ بِعِلْمِ ٱللَّهِ﴾ [هود: ١٣، ١٤] الآية. ثم تحدّاهم بسورة في قوله (تعالى)[3]: ﴿أَمْ يَقُولُونَ ٱفْتَرَىٰهُ قُلْ فَأْتُواْ بِسُورَةٍ مِّثْلِهِۦ...﴾ [يونس: ٣٨]. ثم كرر في قوله (عز من قائل)[4]: ﴿وَإِن كُنتُمْ فِي رَيْبٍ مِّمَّا نَزَّلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا فَأْتُواْ بِسُورَةٍ مِّن مِّثْلِهِۦ...﴾ الآية [البقرة: ٢٣]، فلما عجزوا عن معارضته والإتيان بسورة تشبهه على كثرة الخطباء فيهم والبلغاء، نادى عليهم بإظهار العجز وإعجاز القرآن، فقال [عز من قائل][5]: ﴿قُل لَّئِنِ ٱجْتَمَعَتِ ٱلْإِنسُ وَٱلْجِنُّ عَلَىٰٓ أَن يَأْتُواْ بِمِثْلِ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانِ لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِۦ وَلَوْ كَانَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ ظَهِيرًا ﴿٨٨﴾﴾ [الإسراء: ٨٨].

هذا وهم الفصحاء اللّد[6]، وقد كانوا أحرص شيء على إطفاء نوره، وإخفاء أمره، فلو كان في مقدورتهم معارضته لعدلوا إليها قطعاً للحجة، ولم ينقل عن أحد منهم أنّه حدث نفسه شيء من ذلك ولا رامه[7]، بل عدلوا إلى

---

(١) مصاقع: جمع مصقع. يقال: خطيب مصقع أي بليغ. انظر: اللسان: ٨/ ٢٠٢ مادة: (صقع).

(٢) في (هـ) و(ح) في قوله تعالى، وما أثبته في الإتقان: ٤/ ٤.

(٣) زيادة من المؤلف.

(٤) زيادة من المؤلف.

(٥) زيادة من المؤلف.

(٦) اللد: جمع ألد ولدود، وهو الشديد الخصومة. انظر: اللسان: ٣/ ٣٩١ مادة: (لد).

(٧) رام الشيء: قصده وطلبه.

العناد تارة[1]، وإلى الاستهزاء[2] أخرى، فتارة قالوا: «سحر»[3]، وتارة قالوا: «شعر»[4]، وتارة قالوا: ﴿أَسَٰطِيرُ ٱلۡأَوَّلِينَ﴾ [الفرقان: ٥][5]، كل ذلك من التحير والانقطاع، ثم رضوا [بتحكيم السيف][6] في أعناقهم وسبي ذراريهم وحرمهم واستباحة أموالهم، وقد كانوا آنف شيء وأشده حمية، فلو علموا أن الإتيان بمثله في قدرتهم لبادروا إليه؛ لأنه كان أهون عليهم، كيف وقد أخرج الحاكم عن ابن عباس رضي الله عنهما[7]: قال: جاء الوليد بن المغيرة[8] إلى النبي ﷺ فقرأ عليه القرآن فكأنه رق له، فبلغ ذلك أبا جهل[9]، فأتاه فقال: يا عم، إن قومك يرون[10] أن يجمعوا لك مالاً ليعطوكه؛ فإنك أتيت محمداً لتعرض لما قبله[11]، قال: قد علمَتْ قريش أني من أكثرها مالاً، قال: فقل فيه قولاً يبلغ قومك أنك كاره

---

(١) كما فعل ذلك العاص بن وائل.

(٢) كما فعل ذلك أُبي بن خلف عندما مشى بعظم بال إلى النبي ﷺ.

(٣) كما قال الوليد بن المغيرة.

(٤) كما قال تعالى: ﴿وَيَقُولُونَ أَئِنَّا لَتَارِكُوٓاْ ءَالِهَتِنَا لِشَاعِرٖ مَّجۡنُونِۭ ٣٦﴾ [الصافات: ٣٦]، وقال تعالى: ﴿أَمۡ يَقُولُونَ شَاعِرٞ نَّتَرَبَّصُ بِهِۦ رَيۡبَ ٱلۡمَنُونِ ٣٠﴾ [الطور: ٣٠].

(٥) كقوله تعالى: ﴿وَقَالُوٓاْ أَسَٰطِيرُ ٱلۡأَوَّلِينَ ٱكۡتَتَبَهَا فَهِيَ تُمۡلَىٰ عَلَيۡهِ بُكۡرَةٗ وَأَصِيلٗا﴾ [الفرقان: ٥].

فقد ذكر الله تعالى كلمة ﴿أَسَٰطِيرُ ٱلۡأَوَّلِينَ﴾ في القرآن الكريم تسع مرات: انظر: سورة الأنعام: الآية (٢٥)، وسورة الأنفال: الآية (٣١)، وسورة النحل: الآية (٢٤)، وسورة المؤمنون: الآية (٨٣)، وسورة الفرقان: الآية (٥)، وسورة النمل: الآية (٦٨)، وسورة الأحقاف: الآية (١٧)، وسورة القلم: الآية (١٥)، وسورة المطففين: الآية (١٣).

(٦) في (هـ) و(ح): «بحكم السيف» وما أثبه من الإتقان: ٤/ ٥.

(٧) زيادة من المؤلف.

(٨) هو: الوليد بن المغيرة بن عبد الله بن مخزوم بن كعب بن لؤي أبو عبد شمس كان ذا سن في قريش، وهو الذي أنزل الله فيه: ﴿ذَرۡنِي وَمَنۡ خَلَقۡتُ وَحِيدٗا ١١ وَجَعَلۡتُ لَهُۥ مَالٗا مَّمۡدُودٗا﴾ إلى قوله تعالى: ﴿إِنۡ هَٰذَآ إِلَّا قَوۡلُ ٱلۡبَشَرِ ٢٥﴾ [المدثر: ١١ ـ ٢٥].

انظر: سرة ابن هشام: ١/ ٢٨٣، ٢٨٩.

(٩) هو: عمرو بن هشام بن المغيرة بن عبد الله مخزوم بن لؤي. انظر: سيرة ابن هشام: ١/ ٢٨٣، ٣٨٨.

(١٠) في (ح): «يريدون» كما في الإتقان: ٤/ ٥، والصواب ما أثبته كما في المستدرك: ٢/ ٥٠٦.

(١١) أي: لتنال شيئاً مما عنده من المال ونحوه.

له[1] قال: وماذا أقول: فوالله ما فيكم رجل أعلم بالشعر[2] مني، ولا برجزه[3][4]، ولا بقصيده[5] ولا بأشعار الجن، والله ما يشبه الذي يقول شيئاً من هذا، ووالله إن لقوله الذي يقول حلاوة، وإن عليه لطلاوة[6]، وأنه لمثمر أعلاه، مغدق أسفله، وأنه ليعلو ولا يعلى عليه، وإنه ليحطم ما تحته[7][8]، قال: لا يرضى عنك قومك حتى تقول فيه، قال: دعني[9] حتى أفكر، فلما فكر قال: هذا سحر يؤثر، يأثره عن غيره[10][11].

قال الجاحظ[12]: بعث الله محمداً ﷺ أكثر ما كان العرب شاعراً وخطيباً، وأحكم ما كانت لغة، وأشد ما كانت عدة، فدعا أقصاها، وأدناها إلى توحيد الله وتصديق رسالته، فدعاهم بالحجة، فلما قطع العذر، وأزال الشبهة، وصار الذي يمنعهم من الإقرار الهوى والحمية، دون الجهل والحيرة[13]،

---

(١) في (هـ) زيادة وهي: «إنك منكر له أو أنك كاره له».

(٢) في (هـ): «بالأشعار».

(٣) في (هـ): «ولا برجز».

(٤) الرجز: نوع من الشعر وزنه مستفعلن ست مرات، سمي بذلك لتقارب أجزائه، وقلة حروفه.
القاموس المحيط للفيروزآبادي: ٢/ ١٨٢.

(٥) القصيد من الشعر: هو المنقح المجود منه. القاموس المحيط: ١/ ٣٤٠.

(٦) أي: رونقاً وحسناً. انظر: اللسان: ١٥/ ١٤ مادة: (طلى).

(٧) في (هـ): «فاتحته» والصواب ما أثبته كما في (ح) والإتقان: ٤/ ٥، والمستدرك: ٢/ ٥٠٦.

(٨) وإنه ليحطم ما تحته: ليحكم عليه، ويقرر هل هو حق فيعتبر، أم هو باطل فيترك.

(٩) في (هـ): «فدعني» وما أثبته من (ح) كما في الإتقان: ٤/ ٥.

(١٠) أي: ينقله عن غيره.

(١١) المستدرك للحاكم، كتاب التفسير، باب سورة المدثر: ٢/ ٥٠٦.
وقال الحاكم: هذا حديث صحيح الإسناد على شرط البخاري ولم يخرجاه ووافقه الذهبي.

(١٢) هو: عمرو بن بحر بن محبوب أبو عثمان المعروف بالجاحظ لبروز عينيه من حدقتيه الواسعتين، صاحب كتاب «الحيوان»، والبيان والتبيين، ولد سنة (١٥٩هـ)، وتوفي سنة (٢٥٥هـ).
انظر: وفيات الأعيان: ١/ ٤٩١، وبغية الوعاة: ٣٦٥، وتاريخ بغداد: ١٢/ ٢١٢.

(١٣) الحيرة مصدر حار يحار حيرة وحيراً: لم يهتد لسبيله.
انظر: اللسان: ٤/ ٢٢٢ مادة: (حير).

حملهم على حظهم بالسيف، فنصب لهم الحرب، ونصبوا له، وقتل من عليتهم[١] وأعلامهم وأعمامهم وبني أعمامهم، وهو في ذلك يحتج عليهم بالقرآن ويدعوهم صباحاً ومساء إلى أن يعارضوه إن كان كاذباً بسورة واحدة، أو بآيات يسيرة[٢]، فكلما ازداد تحدياً لهم بها وتقريعاً لعجزهم عنها تكشف من نقصهم ما كان مستوراً، وظهر منه ما كان خفياً، فحين لم يجدوا حيلة ولا حجة قالوا له: أنت تعرف من أخبار الأمم ما لا نعرف، فلذلك يمكنك ما لا يمكننا قال: فهاتوها مفتريات، فلم يرم[٣] ذلك خطيب، ولا طمع فيه شاعر، ولو طمع فيه[٤] لتكلفه، ولو تكلفه لظهر ذلك، ولو ظهر لوجد من يستجيده ويحامي عليه ويكايد فيه، ويزعم أنه قد عارض وقابل وناقض. فدل ذلك العاقل على عجز القوم مع كثرة كلامهم، واستحالة لغتهم، وسهولة ذلك عليهم، وكثرة شعرائهم، وكثرة من هجاه منهم وعارض شعراء أصحابه، وخطباء أمنه؛ لأن سورة واحدة آيات يسيرة كانت أنقض لقوله، وأفسد لأمره، وأبلغ في تكذيبه، وأسرع في تفريق أتباعه من بذل النفوس، والخروج من الأوطان، وإنفاق الأموال.

وهذا من جليل التدبير الذي لا يخفى على من هو دون قريش والعرب في الرأي والعقل بطبقات، ولهم القصيد العجيب، والرجز الفاخر، والخطب الطوال البليغة، والقصار الموجزة، ولهم الأسجاع والمزدوج[٥]، واللفظ

---

(١) علية: جمع علّيّ؛ أي شريف، يقال: فلان من علية الناس؛ أي من أشرافهم وجلّتهم لا من سفلتهم.

اللسان: ١٥/ ٨٦ مادة: (علا).

(٢) قال القاضي أبو بكر الباقلاني: إن قدر معجز القرآن يتعلق بسورة أو قدرها من الكلام بحيث يتبين فيه تفاضل قوى البلاغة، فإذا كانت آية بقدر حروف سورة وإن كانت كسورة (الكوثر).

انظر: إعجاز القرآن للباقلاني: ١٩٨.

(٣) يرم: يطلب.

(٤) في (هـ) و(ح) والإتقان: ٤/ ٥: «ولا طبع فيه» وما أثبته من الحيوان للجاحظ: ٤/ ٨٩.

(٥) أسجاع: جمع سجع، وهو الكلام الذي له فواصل وقوافي كالشعر، ولم يكن موزوناً كالشعر.

والمزدوج من الازدواج: وهو تجانس اللفظين المتجاورين كقولهم: من جد وجد.

انظر: اللسان: ٨/ ١٥٠ مادة: (سجع): ٢/ ٢٩٣، مادة: (زوج)، وأنوار الربيع لابن معصوم: ٦/ ٢٤٩.

المنثور. ثم يتحدى به أقصاهم بعد أن أظهر عجز أدناهم، فمحال ـ أكرمك الله ـ أن يجتمع هؤلاء كلهم على الغلط في الأمر الظاهر، والخطأ المكشوف البين، مع التقريع بالنقص، والتوقيف على العجز، وهم أشد الخلق أنفة، وأكثرهم مفاخرة، والكلام سيد عملهم، وقد احتاجوا إليه، والحاجة تبعث على الحيلة في الأمر الغامض، فكيف بالظاهر!.

وكما أنه محال أن يطبقوا ثلاثاً وعشرين سنة على الغلط في الأمر [الجليل][1] المنفعة، فكذلك محال أن يتركوه، وهم يعرفونه، ويجدون السبيل إليه وهم يبذلون أكثر منه[2]!. انتهى.

فصل[3]:

لما ثبت كون القرآن معجزة نبينا ﷺ وجب الاهتمام بمعرفة وجه الإعجاز، وقد خاض الناس في ذلك كثيراً، فبين محسن ومسيء.

فزعم قوم أن التحدي وقع بالكلام القديم الذي هو صفة الذات، وأن العرب كلفت في ذلك ما لا يطاق، وبه وقع عجزها. وهو مردود؛ لأن ما لا يمكن الوقوف عليه لا يتصور التحدي به، والصواب ما قاله الجمهور أنه وقع بالدال القديم، وهو الألفاظ[4].

ثم زعم النظام[5] أن إعجازه بالصرفة[6]، أي أن الله صرف العرب عن

---

(١) في (هـ): «الجليلة» والصواب ما أثبته كما في (ح) والإتقان: ٤/٦.

(٢) لم أعثر على كلام الجاحظ كاملاً، وإنما وجدت بعضاً منه في كتابه «الحيوان»: ٤/ ٨٩ بموضوع «صرف العرب عن معارضة القرآن».

(٣) تابع كلام السيوطي في الإتقان: ٤/٦.

(٤) فلما عجز العرب ـ وهم الفصحاء مع شدة العداوة عن الإتيان بسورة مثله تبين صدق الرسول ﷺ أنه من عند الله.

وإعجازه من جهة نظره ومعناه لا من جهة أحدهما فقط.

شرح الطحاوية في العقيدة السلفية لابن أبي العز الحنفي: ١٣٣.

(٥) هو: إبراهيم بن يسار أبو إسحاق النظام أحد رؤوس المعتزلة، وإليه تنسب فرقة النظامية، من شيوخه: أبو الهذيل العلاف، ومن تلاميذه: الجاحظ، توفي سنة بضع وعشرين ومائتين.

انظر: النجوم الزاهرة: ٢/ ٢٣٤.

(٦) هذا رأي إبراهيم النظام، وهو مبتدع هذا القول، وتبعه الجاحظ، والشريف المرتضى، وابن سنان الخفاجي وغيرهم.

معارضته وسلب عقولهم، وكان مقدوراً لهم، لكن عاقهم أمر خارجي[1]، فصار كسائر المعجزات. وهذا قول فاسد بدليل (قوله تعالى)[2]: ﴿قُل لَّئِنِ ٱجۡتَمَعَتِ ٱلۡإِنسُ وَٱلۡجِنُّ...﴾ الآية [الإسراء: ٨٨]، فإنه يدل على عجزهم مع بقاء قدرتهم، ولو سلبوا القدرة لم يبق لهم فائدة لاجتماعهم، لمنزلته منزلة اجتماع الموتى[3]، وليس عجز الموتى مما يحتفل بذكره، هذا مع أن الإجماع[4] منعقد على إضافة الإعجاز إلى القرآن، فكيف يكون معجزاً وليس فيه صفة إعجاز؛ بل المعجز هو الله تعالى، حيث سلبهم القدرة على الإتيان بمثله.

وأيضاً فيلزم من القول بالصرفة زوال الإعجاز بزوال زمان التحدي، وخلو القرآن من الإعجاز، وفي ذلك خرق لإجماع الأمة، أن معجزة الرسول العظمى باقية ولا معجزة سوى القرآن.

قال القاضي أبو بكر[5]: ومما يبطل القول بالصرفة أنه لو كانت المعارضة ممكنة وإنما منع منها الصرفة، لم يكن الكلام معجزاً، وإنما يكون بالمنع معجزاً، فلا يتضمن الكلام فضيلة على غيره في نفسه.

قال: وليس هذا بأعجب من قول فريق منهم: إن الكل قادرون على الإتيان بمثله[6]؛ وإنما تأخروا عنه لعدم العلم بوجه ترتيب لو تعلموه لوصلوا إليه به، ولا بأعجب من قول آخرين: إن العجز وقع منهم؛ وأما من بعدهم ففي قدرته

---

(١) الملل والنحل: ١/ ١٤٢.

(٢) زيادة من المؤلف.

(٣) انظر: الملل والنحل: ١/ ١٤٣، والبرهان الكاشف عن إعجاز القرآن للزملكاني: ٥٣.

(٤) في (هـ) و(ح): «الاجتماع» والصواب ما أثبته كما في الإتقان: ٤/ ٧.

(٥) هو: محمد بن الطيب بن محمد أبو بكر الباقلاني، القاضي البصري المتكلم الأشعري المالكي، من تصانيفه: تمهيد الأوائل وتلخيص الدلائل، وإعجاز القرآن، والانتصار، ولد سنة (٣٣٨هـ)، وتوفي سنة (٤٠٣هـ).

انظر: الديباج: ٢٦٧، والبداية والنهاية: ١١/ ٣٥٠، والشذرات: ٣/ ١٦٩.

(٦) قال الباقلاني رداً على هذا القول: إنا إذا علمنا أن أهل ذلك العصر كانوا عاجزين عن الإتيان بمثله فمن بعدهم أعجز؛ لأن فصاحة أولئك في وجوه ما كانوا يتفننون فيه من القول مما لا يزيد عليه فصاحة من بعدهم، وأحسن أحوالهم أن يقاربوهم أو يساووهم فأما أن يتقدموهم أو يسبقوهم فلا.

إعجاز القرآن لأبي بكر الباقلاني: ١٩٥.

الإتيان بمثله؛ وكل هذا لا يعتد به[1][2]. وقال قوم وجه إعجازه ما فيه من الإخبار عن الغيوب المستقبلة[3] ولم يكن ذلك من شأن العرب.

وقال آخرون: ما تضمنه من الإخبار عن قصص الأولين وسائر[4] المتقدمين حكاية من شاهدها وحضرها[5].

وقال آخرون: ما تضمنه من الإخبار عن الضمائر من غير أن يظهر ذلك منهم بقول أو فعل[6] كقوله [تعالى][7]: ﴿إِذْ هَمَّت طَّآئِفَتَانِ مِنكُمْ أَن تَفْشَلَا﴾ [آل عمران: ١٢٢][8]. ﴿وَيَقُولُونَ فِىٓ أَنفُسِهِمْ لَوْلَا يُعَذِّبُنَا ٱللَّهُ﴾ [المجادلة: ٨].

---

(١) ومما يبطل القول بالصرفة: أن القرآن ـ وهو كلام الله ـ لا يمكن أن يوزن به كلام، فهو لهذا معجز لذاته، ولو كان قد أعجز الناس بقوة خارجة عنه لما كان كلام الله، ولما كان معجزة، وإنما كانت الصرفة هي المعجزة التي استند إليها، ولكان بهذا في عداد المعجزات الحسية.

(٢) انظر: إعجاز القرآن للباقلاني: ٣٣ بتصرف.

(٣) وهذا القول الذي ذكره الباقلاني في إعجاز القرآن: ٣٣، وخالفه الخطابي والزركشي.

انظر: بيان إعجاز القرآن للخطابي: ٢٣، والبرهان للزركشي: ٢/ ٩٦.

قلت: إن كل سورة معجزة بنفسها لا يمنع أن يكون من وجوه الإعجاز ما فيه من الإخبار عن الغيوب المستقبلة؛ لأنه من دلائل صدق الرسول ﷺ حيث أخبر عن المستقبل فجاء كما ورد، فمن ذلك قوله تعالى في أهل بدر في سورة الأنفال: الآية (٧): ﴿وَإِذْ يَعِدُكُمُ ٱللَّهُ إِحْدَى ٱلطَّآئِفَتَيْنِ أَنَّهَا لَكُمْ﴾ وهذا وعد من الله ـ والله لا يخلف الميعاد ـ فوفى لهم بما وعد.

(٤) في (هـ) و(ح) والإتقان: ٤/ ٧: «سائر» وما أثبته من إعجاز القرآن للباقلاني: ٥٣.

(٥) نقلاً عن إعجاز القرآن للباقلاني: ٥٣. وهذا القول رده الزركشي كالذي قبله. انظر: البرهان: ٢/ ٩٦.

ولكنني ذهبت إلى ما ذهب إليه الباقلاني. ولذلك قال الله تعالى في سورة العنكبوت: الآية (٤٨): ﴿وَمَا كُنتَ تَتْلُواْ مِن قَبْلِهِۦ مِن كِتَٰبٍ وَلَا تَخُطُّهُۥ بِيَمِينِكَ إِذًا لَّٱرْتَابَ ٱلْمُبْطِلُونَ ﴿٤٨﴾﴾.

(٦) نقلاً عن البرهان للزركشي: ٢/ ٩٦.

(٧) زيادة من المؤلف.

(٨) والطائفتان: هم بنو سلمة من الخزرج، وبنو حارثة من الأوس، وكانا جناحي العسكر يوم الأحد، والهم من الطائفتين كان بعد الخروج، لما رجع عبد الله بن أُبيّ بمن معه من المنافقين، فحفظ الله قلوب المؤمنين فلم يرجعوا، وذلك قوله تعالى: ﴿وَٱللَّهُ وَلِيُّهُمَا﴾ [آل عمران: ١٢٢].

انظر: تفسير ابن كثير: ١/ ٤٠١، وتفسير الشوكاني: ١/ ٣٧٧.

الفشل: الجبن ذكره الشوكاني في تفسيره: ١/ ٣٧٧.

وقال القاضي أبو بكر[1]: وجه إعجازه ما فيه من النظم والتأليف والترصيف، وأنه خارج عن جميع وجوه النظم المعتاد في كلام العرب، ومباين لأساليب خطاباتهم. قال: ولهذا لم تمكنهم معارضته.

قال: ولا سبيل إلى معرفة إعجاز القرآن من أصناف البديع التي أودعوها في الشعر؛ لأنه ليس مما يخرق العادة، بل يمكن استدراكه بالعلم والتدريب والتصنع به، كقول الشعر، ورصف[2] الخطب، وصناعة الرسالة، والحذق[3] في البلاغة، وله طريق تسلك، فأما شأن نظم القرآن فليس له مثال يحتذى، ولا إمام يقتدى به، ولا يصبح وقوع مثله اتفاقاً. قال: ونحن نعتقد أن الإعجاز في بعض القرآن أظهر، وفي بعضه أدق وأغمض[4].

وقال الإمام فخر الدين: وجه الإعجاز الفصاحة، وغرابة الأسلوب، والسلامة من كل العيوب.

وقال الزملكاني: وجه الإعجاز راجع إلى التأليف الخاص به، لا مطلق التأليف، بأن اعتدلت مفرداته تركيباً وزنة، وعلت مركباته معنى، بأن يوقع كل فن في مرتبته العليا في اللفظ والمعنى[5].

وقال ابن عطية[6]: الصحيح والذي [ذهب][7] عليه الجمهور والحذاق في وجه إعجازه، أنه بنظمه وصحة معانيه وتوالي فصاحة ألفاظه[8]؛ وذلك أن الله

---

(١) هو القاضي أبو بكر محمد الباقلاني.

(٢) رصف يرصف رصافة: صار محكماً، وجواب رصيف محكم. انظر: اللسان لابن منظور: ٩/ ١٢١.

(٣) الحذق والحذاق: المهارة في كل عمل. اللسان لابن منظور: ١٠/ ٤٠٠.

(٤) إعجاز القرآن للباقلاني: ٣٣، وهذا الوجه هو اختياره.

(٥) البرهان الكاشف عن إعجاز القرآن للزملكاني: ٥٤، تحقيق الدكتور خديجة الحديثي، والدكتور أحمد مطلوب، مطبعة العاني، بغداد، ط١، سنة (١٣٩٤هـ).

(٦) هو: عبد الحق بن أبي بكر غالب بن عطية أبو محمد الغرناطي القاضي، صاحب تفسير الجامع المحرر الصحيح الوجيز في تفسير القرآن العزيز، ولد سنة (٤٨١هـ)، وتوفي سنة (٥٤١هـ).

انظر: طبقات المفسرين للداودي: ١/ ٢٦٠، وبغية الوعاة: ٢٩٥.

(٧) ساقط من الإتقان: ٤/ ٨.

(٨) وهذا الذي يقرره ابن عطية ليكشف به عن سر الإعجاز في نظام القرآن، هو رأي =

أحاط بكل شيء علماً، وأحاط بالكلام كله علماً، فإذا ترتبت اللفظة من القرآن، علم بإحاطته أي لفظة [تصلح][1] أن تلي الأولى وتبين المعنى بعد المعنى، ثم كذلك من أول القرآن إلى آخره، والبشر يعمهم الجهل والنسيان والذهول[2]، ومعلوم ضرورة أن أحداً من البشر لا يحيط بذلك، فبهذا جاء نظم القرآن في الغاية القصوى من الفصاحة، وبهذا يبطل قول من قال: إن العرب كان في قدرتها الإتيان بمثله، فصرفوا عن ذلك، والصحيح أنه لم يكن في قدرة أحد قط.

ولهذا ترى البليغ ينقح القصيدة أو الخطبة حولاً، ثم ينظر فيها فيغير فيها[3] وهلم جرا.

وكتاب الله ﷻ[4] لو نزعت منه لفظة، ثم أدير لسان العرب على لفظة أحسن منها لم يوجد. ونحن تتبين لنا البراعة في أكثره ويخفى علينا وجهها في مواضع، لقصورنا عن مرتبة العرب يومئذ في سلامة الذوق، وجودة القريحة[5]، وقامت الحجة على العالم بالعرب، إذ كانوا أرباب الفصاحة، ومظنة المعارضة، كما قامت الحجة في معجزة موسى [عليه السلام][6] بالسحرة، و[في][7] معجزة عيسى [عليه السلام][8] بالأطباء؛ فإن الله إنما جعل معجزات الأنبياء

= دقيق حكيم، فإحاطة الله سبحانه بكل شيء علماً، وإحاطته بجميع الألفاظ التي تجري على ألسنة أرباب اللغة هي التي أعطت القرآن الكريم هذا النظم الرائع المعجب المعجز.. فوضعت اللفظ المناسب للمعنى المناسب، في دقة وإحكام.

إعجاز القرآن لعبد الكريم الخطيب: ٣٢٣.

(١) في (هـ) و(ح) بالواو: «وتصلح» في الإتقان: ٨/٤ بدونها وهو الصواب.

(٢) الذهول: ترك الشيء أو تناسيه على عمد أو شغله عنه شغل. انظر: اللسان: ١١/ ٢٥٩ مادة: (ذهل).

(٣) كما كان يفعل الشاعر زهير بن أبي سلمى صاحب الحوليات.

(٤) زيادة من المؤلف.

(٥) القريحة من كل شيء: أوله، والقريحة من الإنسان ملكة يستطيع بها ابتداع الكلام وإبداء الرأي، وجمعها قرائح.

انظر: لسان العرب: ٥٥٨/٢، والمعجم الوسيط: ٧٣١/٢.

(٦) زيادة من المؤلف.

(٧) ساقط من (هـ) و(ح) مثبت في الإتقان: ٩/٤.

(٨) زيادة من المؤلف.

بالوجه الشهير أسرع ما يكون في زمن النبي الذي أراد إظهاره، فكان السحر قد انتهى في مدة موسى إلى غايته؛ وكذلك الطب في زمن عيسى عليه السلام)[1] والفصاحة في زمن محمد ﷺ[2].

وقال حازم[3] في «منهاج البلغاء»[4]: وجه الإعجاز في القرآن من حيث استمرت الفصاحة والبلاغة فيه من جميع أنحائها في جميعه؛ [استمرارا][5] لا توجد له فترة، ولا يقدر عليه أحد من البشر، وكلام العرب ومن تكلم بلغتهم لا تستمر الفصاحة والبلاغة في جميع أنحائها في العالي منه إلا في الشيء اليسير المعدود، ثم تعرضت الفترات الإنسانية فينقطع[6] طيب الكلام ورونقه، فلا تستمر لذلك الفصاحة في جميعه، بل توجد في تفاريق وأجزاء منه[7][8].

وقال المراكشي[9] في شرح المصباح[10]: الجهة المعجزة في القرآن تعرف

---

(١) زيادة من المؤلف.

(٢) انتهى كلام ابن عطية. انظر: مقدمتان في علوم القرآن، مقدمة كتاب المباني، ومقدمة ابن عطية للدكتور آرثر جفري: ٢٧٧ ـ ٢٧٩ باختصار.

(٣) هو: حازم بن محمد بن حسين بن حازم أبو الحسن القرطاجني الأنصاري النحوي، صاحب منهاج البلغاء وسراج الأدباء، كان إماماً بليغاً ريان من الأدب، ولد سنة (٦٠٨هـ)، وتوفي سنة (٦٨٤هـ). انظر: بغية الوعاة: ٢١٤، والشذرات: ٥/ ٣٨٨.

(٤) عنوان الكتاب الكامل: منهاج البلغاء وسراج الأدباء لأبي الحسن حازم القرطاجني، وهو مطبوع، تحقيق محمد الحبيب ابن الخوجة، ط١، سنة (١٩٦٦م).

(٥) ساقط من (هـ) و(ح) مثبت في الإتقان: ٤/ ٩.

(٦) في (هـ): «فتقطع».

(٧) منهاج البلغاء: ٣٨٩ ـ ٣٩٠.

(٨) إن هذا الوجه من وجوه الإعجاز لا ينكشف إلا بعد النظر في القرآن الكريم كله، وهو لا يكون إلا بعد أن يتم نزوله جميعه على الرسول الكريم، ولقد تحدى القرآن الكريم العرب وأعجزهم، ولم يكن قد نزل منه إلا قدر يسير، فالمعجزة والإعجاز قائمان في القرآن الكريم في أقصر سورة منه.

إعجاز القرآن لعبد الكريم الخطيب: ٣٦٠.

(٩) هو: محمد بن عبد الرحمٰن أبو عبد الله المراكشي الضرير النحوي المعروف بابن أبي زيد المراكشي، توفي سنة (١٣٣٨هـ). انظر: كشف الظنون لحاجي خليفة: ٢/ ١٧٠٧، وهدية العارفين: ٢/ ١٥٠.

(١٠) هو: ضوء المصباح على ترجيح المصباح لابن أبي زيد المراكشي، ولم أعثر عليه. انظر: هدية العارفين لإسماعيل البغدادي: ٢/ ١٥٠.

بالتفكر في علم البيان، وهو كما اختاره جماعة في تعريفه ما يحترز [به][1] عن الخطأ في تأدية المعنى، وعن تعقيده، (وتعرف به)[2] وجوه تحسين الكلام بعد رعاية تطبيقه لمقتضى الحال؛ لأن جهة إعجازه ليست مفردات ألفاظه، وإلا لكانت قبل نزوله معجزة، ولا مجرد تأليفها؛ وإلا لكان تأليف معجزاً، ولا إعرابها؛ وإلا لكان كل [كلام][3] معرب معجزاً، ولا مجرد أسلوبه؛ وإلا لكان الابتداء بأسلوب الشعر معجزاً، [والأسلوب الطريق][4]، ولكان هذيان[5] مسيلمة[6] معجزاً، ولأن الإعجاز يوجد دونه، أي الأسلوب في نحو: ﴿فَلَمَّا ٱسْتَيْـَٔسُواْ مِنْهُ خَلَصُواْ نَجِيًّا﴾ [يوسف: ٨٠]، ﴿فَٱصْدَعْ بِمَا تُؤْمَرُ﴾ [الحجر: ٩٤]، ولا بالصرف عن معارضتهم؛ لأن تعجبهم كان من فصاحته، ولأن مسيلمة وابن المقفع[7] والمعري[8] وغيرهم قد تعاطوها فلم يأتوا إلا بما تمجه الأسماع، وتنفر منه الطباع، ويضحك منه في أحوال تركيبه[9]، وبها، أي

---

(١) ساقط من (هـ) و(ح) مثبت في الإتقان: ٤/ ٩.

(٢) في (هـ) و(ح): «ويعرف» وما أثبته من الإتقان: ٤/ ٩ وهو الأوجه.

(٣) ساقط من (هـ) و(ح) مثبت في الإتقان: ٤/ ٩.

(٤) في (ح): «وإلا بأسلوب الطريق».

(٥) هذيان: من هذي فلان يهذي هذياً وهذياناً: تكلم بغير معقول لمرض أو غيره.
انظر: اللسان: ١٥/ ٣٦٠ مادة: (هذي).

(٦) هو: مسيلمة بن حبيب أبو ثمامة الحنفي الكذاب، تنبأ باليمامة في بني حنيفة على عهد رسول الله ﷺ، توفي سنة (١٢هـ) في معركة اليمامة اشترك في قتله وحشي الحبشي قاتل حمزة.
انظر: سيرة ابن هشام: ٣/ ١٨، ٤/ ٣٠٩.

(٧) هو: عبد الله بن المقفع بن المبارك البغدادي الكاتب الشاعر، من تصانيفه: الأدب الصغير، وترجمة كليلة ودمنة من الفارسي إلى العربي، والدرة اليتيمة والجوهرة الثمينة في الأدب، توفي قتيلاً بالبصرة سنة (١٤٥هـ) على الأرجح.
انظر: البداية والنهاية: ١٠/ ٩٦، وهدية العارفين: ١/ ٤٣٨، ولسان الميزان: ٣/ ٣٦٦.

(٨) هو: أحمد بن عبد الله بن سليمان أبو علاء المعري، من مؤلفاته: رسالة الغفران، وعبث الوليد، ولزوم ما لا يلزم، ولد سنة (٣٦٣هـ)، وتوفي سنة (٤٤٩هـ).
انظر: تاريخ بغداد: ٤/ ٢٤٠، إنباه الرواة: ١/ ٨١.

(٩) مثال كلام مسيلمة الكذاب وما زعم أنه قرآن فهو أحسن من أن نشتغل به. انظر: بيان إعجاز القرآن لأبي سليمان الخطابي: ٧٤، وإعجاز القرآن للباقلاني: ١٢٨.

بتلك الأحوال أعجز البلغاء وأخرس الفصحاء. فعلى إعجازه دليل إجمالي، وهو أن العرب عجزت عنه وهو بلسانها، فغيرها أحرى، ودليل تفصيلي مقدمته التفكر في خواص تركيبه، ونتيجته العلم بأنه تنزيل من المحيط بكل شيء علماً[1]. وقال الأصبهاني[2] في تفسيره[3]: اعلم أن إعجاز القرآن ذكر من وجهين:

أحدهما: إعجاز يتعلق بنفسه، والثاني: بصرف الناس عن معارضته، فالأول.

إما أن يتعلق بفصاحته وبلاغته [أو بمعناه][4] أما الإعجاز المتعلق بفصاحته وبلاغته فلا يتعلق بعنصره؛ الذي هو اللفظ والمعنى؛ فإن ألفاظه ألفاظهم، قال تعالى: ﴿قُرْءَانًا عَرَبِيًّا﴾ [يوسف: ١] ﴿بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُّبِينٍ ۝١٩٥﴾ [الشعراء: ١٩٥]، ولا بمعانيه فإن كثيراً منها موجود في الكتب المتقدمة، قال تعالى: ﴿وَإِنَّهُۥ لَفِى زُبُرِ ٱلْأَوَّلِينَ ۝١٩٦﴾ [الشعراء: ١٩٦]؛ وما هو في القرآن من المعارف الإلهية وبيان المبدأ والمعاد، (إخباره)[5] بالغيب؛ فإعجازه ليس براجع إلى القرآن من حيث هو قرآن، بل لكونها حاصلة من غير سبق تعليم وتعلم، ويكون الإخبار بالغيب

---

(١) والمراكشي في هذا الرأي يعد من القائلين: بأن الإعجاز هو في نظم القرآن، والمراد بالنظم ـ عنده ـ هو محاميل هذا النظم وما ينطلق منه من إشارات مضيئة تشير إلى ألوان من المعاني تعلن بعضه وتكتم بعضه.

إعجاز القرآن لعبد الكريم الخطيب: ٣٦١ باختصار.

(٢) هو: حسين بن محمد بن المفضل أبو القاسم المعروف بالراغب الأصبهاني، صاحب المفردات في غريب القرآن، كان من أئمة أهل السنّة واختلف تاريخ وفاته فعند المتأخرين سنة (٥٠٢هـ).

انظر: كشف الظنون: ١/ ٤٤٧، وهدية العارفين: ١/ ٣١١، وبغية الدعاة: ٣٩٦.

والأصبهاني: بكسر الألف أو فتحها، نسبة إلى أصبهان وهي مدينة عظيمة مشهورة وأصبهان اسم مركب لأن (الأصب) البلد بلسان فارس، و(ها)، اسم الفارس، فكأنه يقال: بلاد الفرسان.

انظر: معجم البلدان: ١/ ٢٠٦، وتهذيب الأنساب لابن الأثير: ١/ ٦٩.

قلت: إن بعض الناس يقول: في (الأصفهاني) بالفاء بدل الباء (الأصبهاني).

(٣) تفسير الأصبهاني ما زال مخطوطاً بتركيا. انظر: كشف الظنون: ١/ ٤٤٧.

(٤) ساقط من (هـ) و(ح) مثبت في الإتقان: ٤/ ١٠.

(٥) في الإتقان: ٤/ ١٠: «والإخبار».

إخباراً بالغيب؛ سواء كان بهذا النظم، أو بغيره، مورداً بالعربية أو بلغة أخرى، بعبارة أو بإشارة فإذن[1] النظم صورة القرآن، واللفظ والمعنى عنصره، وباختلاف الصور يختلف حكم الشيء واسمه لا بعنصره، كالخاتم، والقرط[2]، والسور؛ فإنه باختلاف صورها [اختلفت][3] أسماؤها، لا بعنصرها الذي هو الذهب والفضة والحديد، فإن الخاتم المتخذ من الذهب ومن الفضة ومن الحديد يسمى خاتماً، وإن كان العنصر مختلفاً، وإن اتخذ خاتم وقرط وسوار من ذهب اختلفت أسماؤها باختلاف صورها، وإن كان العنصر واحداً.

قال: فظهر من هذا أن الإعجاز المختص بالقرآن يتعلق بالنظم المخصوص.

وبيان كون النظم معجزاً يتوقف على بيان نظم الكلام، ثم بيان أن هذا النظم مخالف لنظم ما عداه، فنقول: مراتب تأليف الكلام خمس:

الأولى: ضم الحروف المبسوطة بعضها إلى بعض، لتحصل الكلمات الثلاث: الاسم والفعل والحروف.

والثانية: تأليف هذه الكلمات لتحصل الجمل المفيدة، وهو النوع الذي يتداوله الناس جميعاً في مخاطباتهم، وقضاء حوائجهم، ويقال له المنثور من الكلام.

والثالثة: ضم بعض ذلك إلى بعض ضماً له مبادئ ومقاطع، ومداخل ومخارج، ويقال له المنظوم.

والرابعة: أن يعتبر في أواخر الكلام مع ذلك تسجيع، ويقال له المسجع.

والخامسة: أن يجعل له مع ذلك وزن، ويقال له الشعر والمنظوم، إما محاورة ويقال له الخطابة، وإما مكاتبة ويقال له الرسالة؛ فأنواع الكلام لا تخرج عن هذه الأقسام، ولكل من ذلك نظم مخصوص، والقرآن جامع

---

(١) لعلّ هنا كلمة ساقطة من المخطوطات، ومن الإتقان: ٤/ ١٠ يقتضيها السياق وهي: «فالمراد».

(٢) القرط: ما يتعلق في شحمة الأذن من در أو ذهب أو فضة أو نحوها جمعه أقراط. انظر: اللسان: ٧/ ٣٧٤ مادة: (قرط).

(٣) في (هـ): «اختلاف» وفي (ح): «اختلف» والصواب اختلفت كما في الإتقان: ٤/ ١٠.

لمحاسن الجميع، على نظم غير نظم شيء منها؛ يدل على ذلك أنه لا يصح أن يقال له، رسالة، أو خطابة، أو شعر، أو سجع، كما يصح أن يقال: هو (كلام)[1]، والبليغ إذا قرع سمعه فصل بينه وبين ما عداه من النظم، ولهذا قال [تعالى][2]: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ بِٱلذِّكْرِ لَمَّا جَآءَهُمْۖ وَإِنَّهُۥ لَكِتَٰبٌ عَزِيزٌ ۝٤١ لَّا يَأْتِيهِ ٱلْبَٰطِلُ مِنۢ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِۦۖ﴾ [فصلت: ٤١، ٤٢]، تنبيها على أن (نظمه)[3] ليس على هيئة نظم يتعاطاه البشر، فيمكن أن يغير بالزيادة والنقصان كحالة الكتب الأخرى.

قال: وأما الإعجاز المتعلق بصرف الناس عن معارضته، فظاهر أيضاً إذا اعتبر؛ وذلك أنه ما من صناعة، محمودة كانت أو مذمومة؛ إلا وبينها وبين قوم مناسبات خفية، واتفاقات حملية؛ بدليل أن الواحد يؤثر حرفة من الحرف، فينشرح صدره بملابستها، وتطيعه قواه في مباشرتها، فيقبلها بانشراح صدره، ويزاولها باتساع قلبه، فلما دعا الله أهل البلاغة والخطابة الذين يهيمون في كل واد من المعاني بسلاطة لسانهم[4] إلى معارضة القرآن، وعجزهم عن الإتيان بمثله، ولم يتصدوا لمعارضته لم يخف على أولي الألباب أن صارفاً إليها صرفهم عن ذلك، وأي إعجاز أعظم من أن يكون كافة البلغاء [عجزة][5]، في الظاهر عن معارضته، مصروفة في الباطن عنها. انتهى[6].

قلت[7]: هذا الكلام يوهم أن عجزهم كان بصرف الله لهم عن معارضته، والحق خلاف ذلك، فالإعجاز أنه كان وحصل وتحقق من ذات القرآن وجوهر

---

(١) في (هـ) و(ح): «الكلام» والصواب كلام كما في الإتقان: ٤/ ١١.

(٢) ساقط من (هـ) و(ح) مثبت في الإتقان: ٤/ ١١.

(٣) في الإتقان: ٤/ ١١: «تأليفه».

(٤) سلاطة لسانهم: طويل لسانهم من سلط فلان سلاطة: طال لسانه.
انظر: اللسان: ٧/ ٣٢٠ مادة: (سلط)، والمعجم الوسيط: ١/ ٤٤٥.

(٥) في (هـ) و(ح): «عجزت» والصواب ما أثبته كما في الإتقان: ٤/ ١١.

(٦) انتهى كلام الأصبهاني في تفسيره وهو مخطوط في تركيا.
انظر: معترك الأقران للسيوطي: ١/ ٤ ـ ٦.

(٧) القائل هو المؤلف.

اللفظ وبلاغة المعنى وحسن النسق وما كساه الله تعالى من البهاء والرونق[1].

وقال[2] السكاكي[3] في «المفتاح»[4]: إن إعجاز القرآن يدرك، ولا يمكن وصفه، كاستقامة الوزن تدرك ولا يمكن وصلها وكالملاحة[5][6]، وكما يدرك[7] طيب النغم العارض لهذا الصوت، ولا يدرك تحصيله لغير ذوي الفطرة السليمة إلا [بإتقان][8] على المعاني والبيان والتمرين فيهما[9].

وقال أبو حيان التوحيدي[10]: سئل بندار الفارسي[11] عن موضع الإعجاز من القرآن؟.

---

(١) انتهى كلام المؤلف وهذا الرد قيّم جداً.

(٢) كلام السيوطي في الإتقان: ٤/ ١٢.

(٣) هو: يوسف بن أبي بكر محمد بن علي أبو يعقوب السكاكي، صاحب مفتاح العلوم في البلاغة، ولد سنة (٥٥٥هـ)، وتوفي سنة (٦٢٦هـ).

انظر: بغية الوعاة: ٤٢٥، وشذرات الذهب: ٥/ ١٢٢.

(٤) عنوان الكتاب الكامل: «مفتاح العلوم» لأبي يعقوب يوسف السكاكي وهو مطبوع، حققه أكرم عثمان يوسف، ط١، سنة (١٤٠٠هـ).

(٥) ملاحة من ملح يملح ملوحة وملاحة: أي حسن، وفي حديث جويرية: وكانت امرأة ملاحة؛ أي شديدة الملوحة، وهو من أبنية المبالغة.

اللسان: مادة (ملح): ٢/ ٦٠١.

(٦) مفتاح العلوم: ٨٣ بتصرف.

(٧) تكملة من المفتاح: ٨٣.

وعبارته: ومدرك الإعجاز عندي هو الذوق ليس إلا، وطريق اكتساب الذوق طول خدمة هذين العلمين؛ نعم للبلاغة وجوه متلثمة ربما تيسرت إماطة اللثام عنها، أما ما نفس وجه الإعجاز فلا.

(٨) في (هـ) و(ح): «بالإتقان» وما أثبته من الإتقان: ٤/ ١٢.

(٩) وما قاله السكاكي يوافق مع الحديث الذي يقول فيه الرسول ﷺ إن القرآن: «مأدبة الله». رواه الدارمي في سننه، كتاب فضائل القرآن، ينال كل منها بقدر ما تصل إليه يده، وتمتد إليه عيناه، وتشتهيه نفسه فالناس فيه متفاوت.

انظر: إعجاز القرآن لعبد الكريم الخطيب: ٣٥٨.

(١٠) هو: علي بن محمد العباس المعروف بأبي حيان التوحيدي الصوفي المعتزلي الأديب، صاحب الإمتاع والمؤانسة، ورسالة الصديق والصداقة، توفي سنة (٣٨٠هـ).

والتوحيدي: نسبة إلى نوع من النمر يسمى التوحيدي، وقيل: إلى التوحيد الذي هو الدين، فإن المعتزلة يسمون أنفسهم أهل العدل والتوحيد.

انظر: معجم الأدباء: ٥/ ٣٨٠، وبغية الوعاة: ٣٤٨، وطبقات الشافعية: ٥/ ٢٨٦.

(١١) لم أعثر على ترجمته.

فقال: هذه مسألة فيها حيف[1] على المعنى، وذلك أنه شبيه بقولك: ما موضع الإنسان من الإنسان؟. فليس للإنسان موضع من الإنسان؛ بل متى أشرت إلى جملته فقد حققته، ودللت على ذاته، كذلك القرآن، لشرفه لا يشار إلى شيء فيه إلا وكان ذلك المعنى آية في نفسه، ومعجزة لمحاوله، وهدى لقائله، وليس في طاقة البشر الإحاطة بأغراض [الله][2] [جل شأنه][3] في كلامه وأسراره في كتابه؛ فلذلك حارت العقول، وتاهت البصائر عنده[4].

وقال الخطابي[5]: ذهب الأكثرون من علماء النظر، إلى أن وجه الإعجاز فيه من جهة البلاغة، لكن صعب عليهم تفصيلها، وصغوا [فيه][6] إلى حكم الذوق[7].

قال: والتحقيق أن أجناس الكلام مختلفة، ومراتبها في درجات البيان متفاوتة؛ فمنها البليغ الرصين[8] الجزل، ومنها الفصيح القريب السهل، ومنها الجائز الطلق الرسل؛ وهذه أقسام الكلام الفاضل المحمود؛ فالأول أعلاها، والثاني أوسطها، والثالث أدناها وأقربها، فجازت بلاغة[9] القرآن من كل قسم من هذه الأقسام حصة، وأخذت من كل نوع شعبة، فانتظم لها بانتظام هذه الأوصاف نمط من الكلام يجمع صفتي الفخامة والعذوبة، وهما على الانفراد

---

(١) الحيف: الجور والظلم. انظر: اللسان: ٩/ ٦٠ مادة: (حيف).

(٢) لفظ الجلالة ساقط من (هـ) و(ح) مثبت في الإتقان: ٤/ ١٢.

(٣) زيادة من المؤلف.

(٤) نقلاً عن البرهان للزركشي: ٢/ ١٠٠. وانظر معترك الأقران للسيوطي: ١/ ١١.

(٥) قاله في إعجاز القرآن: ٢٤ ضمن ثلاث رسائل في إعجاز القرآن للرماني، والخطابي، وعبد القاهر الجرجاني، تحقيق محمد خلف الله، ود. محمد سلام، ط٢، دار المعارف بمصر، سنة (١٣٨٧هـ).

(٦) لعلّ هنا كلمة ساقطة من المخطوطات ومن الإتقان: ٤/ ١٢ يقتضيها السياق وهي: «فيه».

(٧) أخذ الخطابي على العلماء أن عجزهم عن الوقوف على إعجاز القرآن؛ لأنهم احتكموا في هذا إلى أذواقهم ووجدانهم، ولم يحتكموا إلى الرأي والمنطق.
إعجاز القرآن لعبد الكريم الخطيب باختصار: ١٨٨.

(٨) الرصين: المحكم الثابت. انظر: اللسان: ١٣/ ٨١ مادة: (رصن).

(٩) في الإتقان: ٤/ ١٢: «بلاغات».

في نعوتهما كالمتضادين؛ لأن العذوبة نتاج السهولة؛ الجزالة[1] والمتانة تعالجان نوعاً من الزعورة[2][3]، فكان اجتماع الأمرين في نظمه، مع نبو[4] كل واحد منهما على الآخر فضيلة خص بها القرآن، ليكون آية بينة لنبيه ﷺ.

وإنما تعذر على البشر الإتيان بمثله لأمور: منها أن علمهم لا يحيط بجميع أسماء اللغة العربية وأوضعها التي هي ظروف المعاني، [ولا تدرك][5] أفهامهم جميع معاني الأشياء المحمولة على تلك الألفاظ، ولا تكمل معرفتهم باستيفاء جميع وجوه [النظوم][6] التي بها يكون ائتلافها وارتباط بعضها ببعض، فيتوصلوا باختيار الأفضل من الأحسن من وجوهها إلى أن يأتوا بكلام مثله، وإنما يقوم الكلام بهذه الأشياء الثلاثة: لفظ حاصل، ومعنى به قائم، وربط[7] لهما ناظم.

وإذا تأملت القرآن وجدت هذه الأمور منه في غاية الشرف والفضيلة، حتى لا ترى شيئاً من الألفاظ أفصح ولا أجزل، ولا أعذب من ألفاظ؛ ولا ترى نظماً أحسن تأليفاً، وأشد تلاؤماً وتشاكلاً من نظمه. وأما معانيه فكل ذي لب يشهد له بالتقدم في أبوابه، والترقي إلى أعلى درجاته.

وقد توجد هذه الفضائل الثلاث على التفرق في أنواع الكلام؛ فأما أن توجد مجموعة في نوع واحد منه، فلم توجد إلا في كلام العليم القدير، فخرج من هذا أن القرآن إنما صار معجزاً؛ لأنه جاء بأفصح الألفاظ في أحسن نظوم التأليف، [مضمناً أصح][8] المعاني من توحيد لله تعالى [وتنزيه

---

(١) الجزالة في الكلام ضد الركالة. انظر: اللسان: ١١/١٠٩ مادة: (جزل).

(٢) في (هـ): «الوعرة» وما أثبته من (ح) والإتقان: ٤/١٢.

(٣) الزعورة: تشتت المعنى وصعوبته، من قولك: زعر الشعر إذا قلّ وتفرّق.
انظر: اللسان: ٤/٣٢٣ مادة: (زعر) فلعل المراد: أن الجزالة والمتانة تجعلان الكلام سهلاً مجتمع المعنى.

(٤) النبو: العلو والارتفاع. انظر: اللسان: ١٥/٣٠٢ مادة: (نبا).

(٥) ساقط من (هـ) و(ح) مثبت في الإتقان: ٤/١٣.

(٦) ساقط من (هـ) و(ح) مثبت في الإتقان: ٤/١٣.

(٧) في الإتقان: ٤/١٣: «رباط».

(٨) في (هـ) و(ح): «متضمناً أفصح» وما أثبته من الإتقان: ٤/١٣.

له][1] في [حفظ][2] صفاته، ودعاء إلى طاعته، وبيان لطريق عبادته، من تحليل وتحريم وحظر وإباحة، ومن وعظ وتقويم، وأمر بمعروف، ونهي عن منكر، وإرشاد إلى محاسن الأخلاق، وزجر عن مساويها، واضعاً كل شيء [منها][3] موضعه الذي لا يرى شيء أولى منه، ولا يتوهم من صورة العقل أمر أليق به منه، مودعاً أخبار القرون الماضية، وما نزل من مثلات[4] الله بمن مضى، منبئاً عن الكوائن المستقبلة في الأعصار الآتية من الزمان، جامع في ذلك بين الحجة والمحتج له، والدليل والمدلول عليه؛ ليكون ذلك آكد للزوم ما دعا عليه، وإنباء عن وجوب ما أمر به ونهى عنه.

ومعلوم أن الإتيان بمثل هذه الأمور، والجمع بين أشتاتها حتى تنتظم وتتسق أمر تعجز عنه قوى البشر، ولا تبلغه [قدرتهم][5]، فانقطع الخلق دونه، وعجزوا عن معارضته بمثله، أو مناقضته في شكله. ثم صار المعاندون له يقولون مرة: إنه شعر لما رأوه منظوماً، ومرة إنه سحر[6] لما رأوه معجوزاً عنه، غير مقدور عليه، وقد كانوا يجدون له وقعاً في القلوب، وقرعاً في النفوس، يريبهم ويحيرهم، فلم يتمالكوا أن يعترفوا به نوعاً من الاعتراف، ولذلك قالوا: إن له حلاوة، وإن عليه لطلاوة[7]، وكانوا مرة لجهلهم[8] يقولون: ﴿وَقَالُوٓاْ أَسَٰطِيرُ ٱلۡأَوَّلِينَ ٱكۡتَتَبَهَا فَهِيَ تُمۡلَىٰ عَلَيۡهِ بُكۡرَةٗ وَأَصِيلٗا ۝٥﴾ [الفرقان: ٥][9]، مع

---

(١) في الإتقان: ٤/ ١٣: «وتنزيهية له».

(٢) ساقط من (هـ) والإتقان: ٤/ ١٣ مثبت في (ح).

(٣) ساقط من (ح).

(٤) المثلات: جمع مثلة، وهي العقوبة الفاضحة التي يتمثل بها. قال تعالى: ﴿وَقَدۡ خَلَتۡ مِن قَبۡلِهِمُ ٱلۡمَثُلَٰتُۗ﴾ [الرعد: ٦].

انظر: اللسان: ١١/ ٦١٤ مادة: (مثل)، والمفردات للراغب: ٤٦٣.

(٥) في (ح): «قدرته».

(٦) كما قال الوليد بن المغيرة. المستدرك، كتاب التفسير، باب سورة المدثر: ٢/ ٥٠٦.

(٧) كما حصل على الوليد بن المغيرة حين أتى النبي ﷺ وقرأ عليه القرآن كما أخرجه الحاكم في مستدركه بسند صحيح. مضى ذكره صفحة (٢٣٥).

(٨) في الإتقان: ٤/ ١٤: «بجهلهم».

(٩) إن هذه الآية، وكل ما ذكر فيه أساطير الأولين في القرآن نزلت في النضر بن الحارث وهي ثماني آيات. =

علمهم أن صاحبهم أمي، وليس بحضرته من يملي أو يكتب في نحو ذلك من الأمور التي أوجبها العناد والجهل والعجز[1].

ثم قال: وقد قلت في إعجاز القرآن وجهاً ذهب عنه الناس، وهو صنيعه في القلوب، وتأثيره في النفوس، فإنك لا تسمع كلاماً غير القرآن منظوماً، ولا منثوراً، إذا قرع السمع خلص له إلى القلب؛ من اللذة والحلاوة في حال، ومن الروعة والمهابة في حال آخر، ما يخلص منه إليه، قال عزّ من قائل[2]: ﴿لَوْ أَنزَلْنَا هَٰذَا ٱلْقُرْءَانَ عَلَىٰ جَبَلٍ لَّرَأَيْتَهُۥ خَٰشِعًا مُّتَصَدِّعًا مِّنْ خَشْيَةِ ٱللَّهِ﴾ [الحشر: ٢١]، وقال (جلّ شأنه)[3]: ﴿ٱللَّهُ نَزَّلَ أَحْسَنَ ٱلْحَدِيثِ كِتَٰبًا مُّتَشَٰبِهًا مَّثَانِىَ تَقْشَعِرُّ مِنْهُ جُلُودُ ٱلَّذِينَ يَخْشَوْنَ رَبَّهُمْ﴾ [الزمر: ٢٣][4]. انتهى.

وقال ابن سراقة[5]: اختلف أهل العلم في وجه إعجاز القرآن، فذكروا في ذلك وجوهاً كثيرة كلها حكمة وصواب، وما بلغوا في وجوه إعجازه جزءاً واحداً من عشر معشاره[6]، فقال قوم: هو الإيجاز مع البلاغة.

وقال آخرون: هو البيان والفصاحة.

وقال آخرون: هو الرصف والنظم.

وقال آخرون: هو كونه خارجاً عن جنس كلام العرب من النظم، والنثر، والخطب، والشعر، مع كون حروفه في كلامهم ومعانيه في خطابهم وألفاظه من جنس كلماتهم، وهو بذاته قبيل[7] غير قبيل كلامهم، وجنس آخر متميز عن أجناس خطابهم؛ حتى أن من اقتصر على معانيه، وغيّر حروفه أذهب

= انظر: تفسير ابن جرير: ١٨/ ١٣٧، وانظر: سيرة ابن هشام: ١/ ٣٨٣.

(١) بيان إعجاز القرآن ضمن ثلاث رسائل: ٢٤ وما بعدها مختصراً.

(٢) في الإتقان: ٤/ ١٤: «تعالى».

(٣) زيادة المؤلف.

(٤) لم أعثر عليه، ولكن وجدته منقولاً عن البرهان للزركشي: ٢/ ١٠٦.

(٥) هو: محمد بن أحمد أبو بكر محيي الدين الأنصاري الشاطبي المعروف بابن سراقة، ولد سنة (٥٩٢هـ)، وتوفي سنة (٦٦٢هـ).

انظر: البداية والنهاية: ١٣/ ٢٢٧، والشذرات: ٥/ ٣١٠.

(٦) المعشار: جزء من عشرة. انظر: اللسان: ٤/ ٥٧٠ مادة: (عشر).

(٧) قبيل: أي نوع وصنف.

رونقه، ومن اقتصر على حروفه وغيّر معانيه أبطل فائدته؛ فكان في ذلك أبلغ دلالة على إعجازه.

وقال آخرون: هو كون قارئه لا يكل، وسامعه لا يمل، وإن تكررت عليه تلاوته.

وقال آخرون: هو ما فيه من الإخبار عن الأمور الماضية.

وقال آخرون: هو ما فيه من علم الغيب والحكم على الأمور بالقطع.

وقال آخرون: هو كونه جامعاً لعلوم يطول شرحها، ويشق حصرها. انتهى[١].

وقال الزركشي في البرهان[٢]: أهل التحقيق على أن الإعجاز وقع بجميع ما سبق من الأقوال، لا بكل واحد على انفراد؛ فإنه جمع ذلك كله، فلا معنى لنسبته إلى واحد منها بمفرده، مع اشتماله على الجميع، بل وغير ذلك مما لم يسبق؛ فمنها الروعة التي في قلوب السامعين وأسماعهم، سواء المقر والجاحد[٣]. ومنها أنه لم يزل ولا يزال غضاً طرياً في جمعه بين أسماع السامعين، وعلى ألسنة القارئين. ومنها جمعه بين صفتى الجزالة[٤] والعذوبة، وهما كالمتضادين لا يجتمعان غالباً في كلام البشر. ومنها جعله آخر الكتب غنياً عن غيره وجعل غيره من الكتب المتقدمة قد يحتاج إلى بيان يرجع فيه إليه كما قال تعالى: ﴿إِنَّ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانَ يَقُصُّ عَلَىٰ بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ أَكْثَرَ ٱلَّذِى هُمْ فِيهِ يَخْتَلِفُونَ ﴿٧٦﴾﴾ [النمل: ٧٦][٥].

وقال الرماني[٦]: وجوه إعجاز القرآن تظهر من جهات ترك المعارضة، مع

---

(١) لم أعثر عليه.

(٢) البرهان: ٢/١٠٦، ١٠٧ مختصراً.

(٣) في البرهان: ٢/١٠٦: «المقرين والجاحدين».

(٤) الجزالة: ضد الركالة. انظر: اللسان: ١١/١٠٩ مادة: (جزل).

(٥) انتهى كلام الزركشي في البرهان: ٢/١٠٦، ١٠٧ مختصراً.

(٦) هو: علي بن عيسى بن علي أبو الحسن الرماني المعتزلي الوراق، صاحب شرح أصول ابن السراج، وإعجاز القرآن، توفي سنة (٣٨٤هـ).

والرُّماني: بضم الراء، وتشديد الميم، وبعد الألف نون، هذه النسبة إلى الرمان وبيعه، وإما إلى قصر الرمان وهو قصر بواسط معروف.

انظر: طبقات المفسرين للداودي: ١/٤١٩، وإنباه الرواة: ٢/٢٩٩، ومعجم الأدباء: ٤/٧٣، وفيات الأعيان: ٣/٢٩١.

توفر الدواعي وشدة الحاجة، والتحدي للكافة، والصرفة[1]، والبلاغة، والإخبار عن الأمور المستقبلة، ونقض العادة، وقياسه بكل معجزة.

قال: ونقض العادة هو أن العادة كانت جارية بضروب من أنواع الكلام معروفة، منها الشعر، ومنها السجع، ومنها الخطب، ومنها الرسائل، ومنها المنثور الذي يدور بين الناس في الحديث؛ فأتى القرآن، بطريقة مفردة خارجة عن العادة، لها منزلة في الحسن تفوق به كل طريقة، وتفوق الموزون الذي هو أحسن الكلام.

قال: وأما قياسه بكل معجزة؛ فإنه يظهر إعجازه من هذه الجهة؛ إذ كان سبيل فلق البحر وقلب العصا حية، وما جرى هذا المجرى في ذلك سبيلاً واحداً في الإعجاز، إذ خرج عن العادة، وقعد الخلق فيه عن المعارضة[2].

وقال القاضي عياض[3] في الشفا[4]: اعلم أن القرآن[5] منطو على وجوه من الإعجاز كثيرة، وتحصيلها من جهة ضبط أنواعها في أربعة وجوه[6]:

أولها: حسن تأليفه والتئام كلمه وفصاحته، ووجوه إيجازه[7]، وبلاغته الخارقة عادة العرب الذين هم فرسان الكلام، وأرباب هذا الشأن[8].

---

(١) إن هذه الكلمة غير متوافقة مع السياق، إذ معنى الصرفة: هو أن الله تعالى صرف الناس عن معارضته وسلب عقولهم، وكان مقدوراً لهم لكن عاقبهم أمر خارجي، وهو قول النظام وتبعه الجاحظ، والشريف المرتضى وابن سنان الخفاجي، وهو مردود كما مر.

(٢) انتهى كلام الرماني في النكت في إعجاز القرآن ضمن رسائل ثلاثة في إعجاز القرآن: ١٠٩، ١١٠ باختصار.

(٣) هو: عياض بن موسى بن عياض أبو الفضل المالكي المعروف بالقاضي عياض، من تصانيفه: الشفا بتعريف حقوق المصطفى، والألماع في أصول الرواية والأسماع، ولد سنة (٤٧٦هـ)، وتوفي سنة (٥٤٤هـ).

انظر: هدية العارفين: ١/٥٠٦، وفيات الأعيان: ٣/٤٨٣، والشذرات: ٤/١٣٨.

(٤) وهو مطبوع مع شرح شهاب الدين الخفاجي المصري بعنوان «نسيم الرياض في شرح شفا القاضي عياض»، ط١، المطبعة الأزهرية، سنة (١٣٢٦هـ).

(٥) في الأصل: ٢/٤٧٣: «كتاب الله العزيز».

(٦) في الأصل: ٢/٤٧٣: «أوجه».

(٧) في الأصل: ٢/٤٧٣: «إعجازه» وهو خطأ.

(٨) في الأصل: ٢/٤٧٣: «وذلك لأنهم كانوا أرباب هذا الشأن وفرسان الكلام».

الثاني: صورة نظمه العجيب، والأسلوب الغريب، المخالف لأساليب كلام العرب، ومنها نظمها ونثرها الذي جاء عليه، ووقفت عليه مقاطع آياته، وانتهت إليه فواصل كلماته[1]، ولم يوجد قبله ولا بعده نظير له. قال: وكل واحد من هذين النوعين: الإيجاز والبلاغة بذاتها، والأسلوب الغريب بذاته نوع إعجاز على التحقيق، لم تقدر العرب على الإتيان بواحد منهما، إذ كل واحد خارج عن قدرتها، مباين لفصاحتها وكلامها، خلافاً لمن زعم أن الإعجاز في مجموع البلاغة والأسلوب.

الثالث: ما انطوى عليه من الإخبار بالمغيبات وما لم يكن، فوجد كما ورد[2].

الرابع: ما أنبأ به من أخبار القرون السالفة، والأمم البائدة، والشرائع الدائرة؛ مما كان لا يعلم منه القصة الواحدة إلا الفذ[3] من أخبار أهل الكتاب الذي قطع عمره في تعلم ذلك، فيورده ﷺ على وجهه ويأتي به على [نصه][4]؛ وهو أمي لا يقرأ ولا يكتب.

قال: فهذه الوجوه الأربعة من إعجازه بينة [لا نزاع][5] فيها.

ومن الوجوه في إعجازه غير ذلك آي وردت بتعجيز قوم في قضايا وإعلامهم أنهم لا يفعلونها، فما فعلوا ولا قدروا على ذلك، كقوله: [تعالى][6] لليهود: ﴿فَتَمَنَّوُا۟ ٱلْمَوْتَ إِن كُنتُمْ صَـٰدِقِينَ ﴿٩٤﴾ وَلَن يَتَمَنَّوْهُ أَبَدًۢا﴾ [البقرة: ٩٤، ٩٥]، فما تمناه [واحد][7] منهم، وهذا الوجه داخل في الوجه الثالث.

ومنها الروعة التي تلحق قلوب سامعيه عند سماعهم، والهيبة التي تعتريهم عند تلاوته، وقد أسلم جماعة عند سماع آيات منه، كما وقع لجبير بن

---

(١) في الأصل: ٢/ ٤٧٣: «وانتهت فواصل كلماته إليه».

(٢) في الأصل: ٢/ ٤٧٣: «على الوجه الذي أخبر».

(٣) الفذ: هو الفرد والشاذ وهما بمعنى. انظر: اللسان: ٣/ ٥٠٢ مادة: (فذذ).

(٤) في (هـ) و(ح): «نعته» وما أثبته من الإتقان: ٤/ ١٦.

(٥) في (هـ) و(ح): «لا نزع» والصواب ما أثبته كما في الأصل: ٢/ ٤٧٣، والإتقان: ٤/ ١٦.

(٦) زيادة من المؤلف.

(٧) في الإتقان: ٤/ ١٦: «أحد».

مطعم[1] أنه سمع النبي ﷺ يقرأ في المغرب بالطور، قال: فلما بلغ هذه الآية: ﴿أَمْ خُلِقُوا مِنْ غَيْرِ شَيْءٍ أَمْ هُمُ الْخَالِقُونَ ﴿٣٥﴾﴾ إلى قوله قوله: ﴿الْمُصَيْطِرُونَ﴾ [الطور: ٣٥ - ٣٧]، كاد قلبي أن يطير، قال: وذلك أول ما وقر الإسلام في قلبي[2]. وقد مات جماعة[3] عند سماع آيات منه أفردوا بالتصنيف.

ثم قال: ومن وجوه إعجازه كونه آية باقية، لا يعدم[4] ما بقيت الدنيا؛ مع تكفل الله (تعالى)[5] بحفظه[6].

ومنها: أن قارئه لا يمله، وسامعه لا يمجه[7]، بل الإكباب[8] على تلاوته يزيده حلاوة، وترديده يوجب له محبة، وغيره من الكلام يُعَادَى إذا أعيد، ويمل مع الترديد، ولهذا وصف ﷺ القرآن بأنه: «لا يخلق على كثرة الرد»[9][10]، ومنها جمعه لعلوم ومعارف لم يجمعها كتاب من الكتب، ولا أحاط بعلمها أحد في كلمات قليلة وأحرف متعددة[11].

---

(١) هو: جبير بن مطعم بن عدي أبو محمد القرشي النوفلي الصحابي الجليل، توفي سنة (٥٧هـ) وقيل: (٥٨هـ) وقيل: (٥٩هـ). انظر: الإصابة: ١/ ٢٢٥، وأسد الغابة: ١/ ٢٧١.

(٢) كما في صحيح البخاري، كتاب المغازي، باب قصة غزوة بدر: ٥/ ٢٠.

(٣) منهم زرارة بن أوفى عندما قرأ قوله تعالى: ﴿فَإِذَا نُقِرَ فِي النَّاقُورِ ﴿٨﴾﴾ [المدثر: ٨] خرّ ميتاً. انظر: تفسير القرطبي: ١٩/ ٧٠، وتفسير ابن كثير: ٧/ ١٥٥، والدر المنثور: ٦/ ٢٨٢، وروح المعاني: ٢٩/ ١٢١.

(٤) في الأصل: ٢/ ٤٧٣: «لا تعدم».

(٥) زيادة من المؤلف.

(٦) حيث قال في سورة الحجر: الآية (٩): ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ ﴿٩﴾﴾. وقال في سورة فصلت: الآية (٤٢): ﴿لَا يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِ﴾.

(٧) لا يكره على مسامعه، يقال: مج الشراب ونحوه إذا رماه من فيه. نسيم الرياض: ٢/ ٥٣١.

(٨) هو: ملازمة قراءته وتكراره فهو مجاز من الإكباب وهو الوقوع على الوجه. المصدر السابق.

(٩) في الإتقان: ٤/ ١٧: «على كثرة التردد».

(١٠) أخرجه الترمذي في سننه، أبواب فضائل القرآن، باب ما جاء في فضل القرآن: ٥/ ١٧٢.

(١١) كيف لا فقد قال تعالى: ﴿مَا فَرَّطْنَا فِي الْكِتَابِ مِنْ شَيْءٍ﴾ [الأنعام: ٣٨].
فقد أخرج البيهقي في الشعب عن الحسن قال: أنزل الله مائة كتاب وأربعة كتب أودع =

قال: وهذا الوجه داخل في بلاغته، فلا يجب أن يعد فناً مفرداً في إعجازه.

قال: والأوجه التي قبله تعد في خواصه وفضائله، لا إعجازه. وحقيقة الإعجاز الوجوه الأربعة الأول فليعتمد عليها. انتهى[1].

تنبيهات:

الأول: اختلف في قدر المعجز من القرآن، فذهب بعض المعتزلة إلى أنه متعلق بجميع القرآن، والآيتان السابقتان ترده.

وقال القاضي[2]: يتعلق الإعجاز بسورة؛ طويلة كانت أو قصيرة تثبتاً[3] بظاهر قوله: ﴿بِسُورَةٍ﴾.

وقال في موضع آخر: يتعلق بسورة أو قدرها من الكلام، بحيث يتبين فيه تفاضل قوى البلاغة؛ قال: فإذا كانت آية بقدر حروف سورة، وإن كانت كسورة (الكوثر) فذلك معجز.

قال: ولم يقم دليل على عجزهم عن المعارضة من هذا القدر.

وقال قوم: لا يحصل الإعجاز بآية، بل يشترك الآيات الكثيرة[4].

وقال آخرون: يتعلق بقليل القرآن وكثيره؛ لقوله [تعالى][5]: ﴿فَلْيَأْتُوا بِحَدِيثٍ مِّثْلِهِۦٓ إِن كَانُوا۟ صَـٰدِقِينَ ﴿٣٤﴾﴾ [الطور: ٣٤]، قال القاضي: ولا دلالة في الآية؛ لأن الحديث التام لا تتحصل[6] حكايته في أقل من كلمات سورة [قصيرة][7].

= علومها أربعة منها: التوراة، والإنجيل، والزبور، والفرقان، ثم أودع علوم الثلاثة في الفرقان».

شعب الإيمان للبيهقي، مخطوط: ٣/ ٣٥٦، ورسالة الماجستير لسعود الدعجان ـ الشعبة التاسعة، باب في تعظيم القرآن: ٢/ ٢٨١، رقم الأثر (٣٨٠).

(١) انتهى كلام القاضي عياض. انظر: نسيم الرياض في شرح شفا القاضي عياض: ٢/ ٤٧٣.

(٢) يعني القاضي الباقلاني. إعجاز القرآن: ١٩٨.

(٣) تثبتا: أي تمسكا بما جاء من قوله تعالى: ﴿فَأْتُوا بِسُورَةٍ مِّن مِّثْلِهِۦ . . .﴾ [البقرة: ٢٣].

(٤) إعجاز القرآن للباقلاني: ١٩٨ بتصرف.

(٥) زيادة من المؤلف.

(٦) في (هـ) و(ح): «لا تحصل» وما أثبته من الإتقان: ٤/ ١٨ كما في الأصل ص: ١٩٨.

(٧) إعجاز القرآن للباقلاني: ١٩٨.

الثاني: اختلف في أنه هل يعلم إعجاز القرآن ضرورة؟.

قال القاضي[1]: فذهب أبو الحسن الأشعري[2] إلى أن ظهور ذلك على النبي ﷺ يعلم ضرورة، وكونه معجزاً يعلم بالاستدلال[3].

قال: والذي نقوله: إن الأعجمي لا يمكنه أن يعلم إعجازه إلا استدلالاً، وكذلك من ليس ببليغ[4]، فأما البليغ الذي قد أحاط بمذاهب العرب[5] وغرائب الصنعة؛ فإنه يعلم من نفسه ضرورة عجزه وعجز غيره عن الإتيان بمثله[6].

الثالث: اختلف في تفاوت القرآن في مراتب الفصاحة[7] بعد اتفاقهم على أنه في أعلى مراتب البلاغة[8]، بحيث لا يوجد في التركيب ما هو أشد تناسباً ولا اعتدالاً في إفادة ذلك المعنى منه؛ فاختار القاضي المنع[9]، وأن كل كلمة فيه موصوفة بالذروة العليا[10]؛ وإن كان بعض الناس أحسن

---

(١) في إعجاز القرآن: ٢٠١.

(٢) هو: علي بن إسماعيل بن أبي بشر أبو الحسن الأشعري، صاحب الأصول، كان معتزلياً ثم تاب، وعاد إلى مذهب أهل السنّة، وقام بنصرة مذهبهم، من تصانيفه: الإبانة في أصول الديانة، ومقالات الإسلاميين واختلاف المصلين، توفي سنة (٣٢٤هـ).

انظر: وفيات الأعيان: ٣/ ٢٨٤، وتاريخ بغداد: ١١/ ٣٤٦، وطبقات الشافعية: ٣/ ٣٤٧.

(٣) في الأصل: ٢٠١: «باستدلال».

(٤) في الأصل: ٢٠١: «من لم يكن بليغاً».

(٥) في الأصل: ٢٠١: «العربية».

(٦) إعجاز القرآن للباقلاني: ٢٠١ بتصرف.

(٧) الفصاحة: في اللغة البيان والظهور.

وفي الاصطلاح: سلامة الكلام من الغرابة في الألفاظ، والتنافر في الألفاظ والحروف.

انظر: اللسان: ٥٥٤ مادة: (فصح)، وشروح التلخيص للتفتازاني: ١/ ٩٥.

(٨) البلاغة في اللغة: الوصول والانتهاء، يقال: بلغ غايته إذا وصل إلى مراده.

وفي الاصطلاح: هو استعمال الكلام الفصيح بما يوافق حال المخاطب وما يستلزمه المقام.

انظر: اللسان: ٨/ ٤١٨ مادة: (بلغ)، وشروح التلخيص: ١/ ١٢٢.

(٩) أي: منع أن يكون متفاوتاً في مراتب الفصاحة.

(١٠) وذهب هذا المذهب الإمام الغزالي حيث قال: وكلام الله منزّه عن هذه الاختلافات، فإنه على منهاج واحد وعلى درجة واحدة في غاية الفصاحة يأتي ذكره: ٢٧٤.

انظر: الإتقان: ٤/ ٢٠.

إحساساً له من بعض[١].

واختار أبو نصر القشيري[٢] وغيره التفاوت، فقال: لا ندعي أن كل ما في القرآن أرفع الدرجات في الفصاحة، وكذا قال غيره: في القرآن الأفصح والفصيح.

وإلى هذا نحا الشيخ عز الدين عبد السلام، ثم أورد سؤالاً وهو أنه: لم لم يأت القرآن جميعه بالأفصح؟.

وأجاب عنه الصدر موهوب الجزري، بما حاصله: أنه لو جاء القرآن على ذلك، لكان على النمط المعتاد في كلام العرب من الجمع بين الأفصح والفصيح، فلا تتم الحجة في الإعجاز، [فجاء][٣] على نمط كلامهم المعتاد، [ليتم ظهور الإعجاز][٤] عن معارضته ولا يقولوا مثلاً: أتيت بما لا قدرة لنا على جنسه؛ كما لا يصح من البصير أن يقول للأعمى: قد غلبتك بنظري؛ لأنه يقول له: إنما تتم لك الغلبة، لو كنت قادراً على النظر، وكان نظرك أقوى من نظري، فأما إذا فقد أصل النظر، فكيف [يصح][٥] مني المعارضة[٦].

قلت[٧]: وما ذكره غير متجه، بل الوجه ما ذكره القاضي: أنه كله في أعلى طبقات الفصاحة، وأرفع مراتب البلاغة، فليس منه الفصيح والأفصح بل كله بلغ أعلى رتب الفصاحة والبلاغة، متناسب ومتشاكلة ألفاظه بحسب المقام الذي سيقت، ويرشده إلى ذلك ما أخذ العلماء في نكت القرآن. وكون بعض الألفاظ جاءت في بعض المواضع معرفة، وفي بعضها منكرة، وفي بعض

---

(١) نقلاً عن البرهان للزركشي: ٢/ ١٢١.

(٢) هو: عبد الرحيم بن عبد الكريم بن هوازن أبو نصر القشيري الشافعي، صاحب كتاب المرشد، توفي سنة (٥١٤هـ).

انظر: طبقات الشافعية للسبكي: ٧/١٥٩، والبداية والنهاية: ١٢/ ٢٠١، وشذرات الذهب: ٤/ ٤٥.

(٣) ساقط من (هـ) و(ح) مثبت في الإتقان: ٤/ ١٨.

(٤) في (هـ) و(ح): «لتتم ظهور الإعجاز» بالتاء، وما أثبته من الإتقان: ٤/ ١٨.

(٥) ساقط من (ح).

(٦) الإتقان: ٤/ ١٩، نقلاً عن البرهان للزركشي: ٢/ ١٢٢ وما بعدها بتصرف.

(٧) القائل هو المؤلف.

الجمل أتى فيها بحرف زائد، وفي بعضها حذف ذلك الحرف، أو غير لفظ بلفظ آخر، كل ذلك لفوائد، وأسرار، ونكات يقتضي أن هذا اللفظ في هذا المقام هو الأولى والأحرى، كما أنه في المقام الآخر فوائد[١].

الرابع[٢]: قيل: الحكمة في تنزيه القرآن عن الشعر الموزون، مع أن الموزن من الكلام رتبته فوق رتبة غيره، أن القرآن منبع الحق، ومجمع الصدق، وقصارى أمر الشاعر [التخيل][٣] بتصور الباطل في صورة الحق والإفراط في الإطراء والمبالغة في الذم والإيذاء دون إظهار الحق، [وإثبات الصدق][٤]، ولهذا نزه الله نبيه عنه، ولأجل شهرة الشعر بالكذب سمى أصحاب البرهان القياسات المؤدية في أكثر الأمر إلى البطلان والكذب شعرية.

وقال بعض الحكماء: لم ير [متدين][٥] صادق اللهجة، مفلق في شعره[٦].

وأما ما وجد في القرآن مما صورته صورة [الشعر][٧] الموزون.

فالجواب عنه: أن ذلك لا يسمى شعراً؛ لأن شرط الشعر القصد، ولو كان شعراً لكان كل من اتفق له في كلامه شيء موزون شاعراً، فكان الناس كلهم شعراء؛ لأنه قل أن يخلو كلام أحد عن ذلك، وقد ورد ذلك على ألسنة الفصحاء، فلو اعتقدوه شعراً لبادروا إلى معارضته والطعن عليه؛ لأنهم كانوا أحرص شيء على ذلك، وإنما يقع ذلك لبلوغ الكلام الغاية القصوى في الانسجام.

وقيل: البيت الواحد وما كان على وزنه لا يسمى شعراً[٨]، وأقل الشعر

---

(١) انتهى كلام المؤلف، وهو ساقط من (ح).

(٢) عود إلى كلام السيوطي. الإتقان: ٤/١٩.

(٣) في الإتقان: ٤/١٩: «النخييل».

(٤) في (ب) زيادة كلمة «لهذا الصدق» والسياق يقتضي عدمها.

(٥) في (هـ) و(ح) بياض، وما أثبته من الإتقان: ٤/١٩.

(٦) أي: بارع يأتي بالعجيب فيه. وفي اللسان: ١٠/٣١١ مادة: (فلق) وشاعر مفلق: مجيد يجيء بالعجائب في شعره.

(٧) ساقط من الإتقان: ٤/١٩.

(٨) والشعر هو كما قال ابن فارس في فقه اللغة: ٢٢٩: «كلام موزون مقفى دال على معنى، ويكون أكثر من بيت».

بيتان فصاعدا[١].

وقيل: الرجز[٢] لا يسمى شعراً أصلاً[٣].

وقيل: أقل ما يكون من الرجز شعراً أربعة أبيات، وليس ذلك في القرآن بحال[٤].

الخامس: قال بعضهم: التحدي إنما وقع للإنس دون الجن؛ لأنهم ليسوا من أهل اللسان العربي الذي جاء القرآن على أساليبه[٥]، وإنما ذكروا في قوله [تعالى][٦]: ﴿قُل لَّئِنِ ٱجْتَمَعَتِ ٱلْإِنسُ وَٱلْجِنُّ﴾ [الإسراء: ٨٨] تعظيماً لإعجازه؛ لأن للهيئة الاجتماعية من القوة ما ليس للأفراد، فإذا فرض اجتماع الثقلين فيه، وظاهر بعضهم بعضاً، وعجزوا عن المعارضة، كان الفريق الواحد أعجز[٧].

وقال غيره: بل وقع للجن أيضاً والملائكة منويون في الآية؛ لأنهم لا يقدرون أيضاً على الإتيان بمثل القرآن[٨].

قال الكرماني في غرائب التفسير: إنما اقتصر في الآية على ذلك الإنس والجن؛ لأنه ﷺ كان مبعوثاً إلى الثقلين دون الملائكة[٩].

السادس: سئل الغزالي[١٠] ....

---

(١) نقلاً عن إعجاز القرآن للباقلاني: ٥٧ بتصرف.

(٢) سبق بياضه صفحة (. . .).

وهو أن الرجز نوع من الشعر ووزنه مستفعلن ست مرات، سمي لتقارب أجزائه وقلة حروفه. انظر: القاموس المحيط: ٢/ ١٨٢.

(٣) وهو قول الخليل. قال الفيروزآبادي في القاموس المحيط: ٢/ ١٨٢: «وزعم الخليل أنه ـ أي الرجز ـ ليس بشعر وإنما هو أنصاف أبيات وأثلاث».

(٤) إعجاز القرآن للباقلاني: ٥٨.

(٥) ورأى الباقلاني أن التحدي وقع للإنس والجن لأنه معجزة عامة عمت الثقلين، وبقيت بقاء العصرين ولزوم الحجة بها في أول وقت ورودها إلى يوم القيامة على حد واحد. انظر: إعجاز القرآن: ١٣.

(٦) زيادة من المؤلف.

(٧) نقله عن البرهان للزركشي: ٢/ ١١١. وانظر: معترك الأقران للسيوطي: ١/ ٦.

(٨) انظر: معترك الأقران للسيوطي: ١/ ٧.

(٩) انظر: معترك الأقران للسيوطي: ١/ ٧.

(١٠) هو: محمد بن محمد بن محمد أبو حامد الغزالي حجة الإسلام الفقيه الشافعي، صاحب إحياء علوم الدين، ولد سنة (٤٥٠) وقيل: (٤٥١هـ)، وتوفي سنة (٥٠٥هـ). =

عن معنى [قول الله تعالى][1]: ﴿وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ ٱللَّهِ لَوَجَدُواْ فِيهِ ٱخْتِلَٰفًا كَثِيرًا﴾ [النساء: ٨٢].

فأجاب: الاختلاف لفظ مشترك بين معان، وليس المراد نفي اختلاف الناس فيه؛ بل نفي الاختلاف عن ذات القرآن، ويقال[2]: هذا كلام مختلف، أي لا يشبه أوله آخره في الفصاحة، أو هو[3] مختلف [الدعوى][4]، أي بعضه يدعو إلى الدين، وبعضه يدعو إلى الدنيا؛ وهو مختلف النظم، فبعضه على وزن الشعر، وبعضه منزحف[5]، وبعضه على أسلوب مخصوص في الجزالة[6]، وبعضه على أسلوب يخالفه، وكلام الله منزه عن هذه الاختلافات؛ فإنه على منهاج واحد في النظم مناسب أوله آخره، وعلى درجة واحدة في غاية الفصاحة، فليس يشتمل على الغث والسمين، ومسوق لمعنى واحد، وهو دعوة الخلق إلى الله تعالى، وصرفهم عن الدنيا إلى الدين، وكلام الآدميين تتطرق إليه هذه الاختلافات، إذ كلام الشعراء إذا قيس عليه، وجد فيه اختلاف في منهاج النظم، ثم اختلاف درجات الفصاحة، بل في أصل الفصاحة، حتى يشتمل على الغث والسمين[7]، فلا تتساوى رسالتان ولا قصيدتان، بل تشتمل قصيدة على أبيات فصيحة وأبيات سخيفة، وكذلك تشتمل القصائد والأشعار على أغراض مختلفة؛ لأن الشعراء، والفصحاء في كل واد

= انظر: طبقات الشافعية للسبكي: ٦/ ١٩٤، والبداية والنهاية: ١٢/ ١٨٧، ووفيات الأعيان: ٤/ ٢١٦.

(١) في الإتقان: ٤/ ٢٠: «قوله تعالى».

(٢) في الإتقان: ٤/ ٢٠: «يقال» بدون الواو.

(٣) في (هـ) و(ح): «وهو» وما أثبته من الإتقان: ٤/ ٢٠.

(٤) ساقط من (هـ) و(ح) مثبت في الإتقان: ٤/ ٢٠.

(٥) منزحف: أي فيه نقص عن الوزن، وفي القاموس المحيط: ٣/ ١٥٢: والزحاف، ككتاب في الشعر: أن يسقط بين الحرفين حرف فيزحف أحدهما إلى الآخر.

(٦) الجزالة: ضد الركالة والمراد هنا السهولة والوضوح في الكلام. انظر: اللسان: ١١/ ١٠٩ مادة: (جزل).

(٧) في المصباح المنير: غثت الشاة: عجفت أي ضعفت، وفي الكلام الغث والسمين: الجيد والرديء، وأغث في كلامه: تكلم بما لا خير فيه. المصباح المنير لأحمد الفيومي: ٢/ ٩٥.

يهيمون، فتارة يمدحون الدنيا، وتارة يذمونها، وتارة يمدحون الجبن ويسمونه حزماً، وتارة يذمونه ويسمونه ضعفاً، وتارة يمدحون الشجاعة ويسمونها صارمة[1]، وتارة يذمونها ويسمونها تهوراً؛ ولا ينفك كلام آدمي عن هذه الاختلافات؛ لأن منشأها اختلاف الأغراض والأحوال، والإنسان تختلف أحواله فتساعده الفصاحة عند انبساط الطبع وفرحه، وتتعذر عليه عند الانقباض، وكذلك تختلف أغراضه، فيميل إلى الشيء مرة، ويميل عنه أخرى، فيوجب ذلك اختلافاً في كلامه بالضرورة، فلا يصادف إنسان يتكلم في ثلاث وعشرين سنة ـ وهي مدة نزول القرآن ـ فيتكلم على غرض واحد ومنهاج واحد ولقد كان النبي ﷺ بشراً تختلف أحواله، فلو كان هذا كلامه أو كلام غيره من البشر [لوجد فيه اختلاف كثير][2][3].

السابع: قال القاضي[4]: فإن قيل: هل تقولون: إن غير القرآن من كلام الله معجز، كالتوراة والإنجيل؟.

قلنا: ليس شيء من ذلك بمعجز في النظم والتأليف؛ وإن كان معجزاً كالقرآن فيما يتضمن من الإخبار بالغيوب، وإنما لم يكن معجزاً لأن الله جل شأنه[5] لم يصفه بما وصف به القرآن، ولأنا قد علمنا لم يقع التحدي إليه، كما وقع في[6] القرآن، ولأن ذلك اللسان[7] لا يتأتى فيه من وجوه الفصاحة ما يقع فيه التفاضل الذي ينتهي إلا حد الإعجاز[8].

وقد ذكر ابن جني[9] ....

---

(١) جلداً يقال: صرم فلان: كان جلداً ماضياً في أمره. انظر: اللسان: ١٢/ ٣٣٥، والمعجم الوسيط: ١/ ٥١٦.

(٢) في الإتقان: ٤/ ٢١: **«لوجدوا فيه اختلافاً كثيراً»**.

(٣) نقلاً عن البرهان للزركشي: ٢/ ٤٦ ـ ٤٨، وانظر: معترك الأقران للسيوطي: ١/ ٨.

(٤) يعني القاضي أبو بكر الباقلاني، قاله في إعجاز القرآن: ٣٣.

(٥) في الإتقان: ٤/ ٢١: «تعالى» كما في الأصل: ٣٣.

(٦) في الأصل: «إلى» ٣٣.

(٧) في الأصل: «ولمعنى آخر وهو أن ذلك اللسان» ٣٤.

(٨) انتهى كلام القاضي الباقلاني في إعجاز القرآن: ٣٣، ٣٤.

(٩) هو: عثمان بن جنى أبو الفتح النحوي، صاحب الخصائص وسر الصناعة، والكافي في شرح القوافي، توفي سنة (٣٩٢هـ). =

في الخاطريات في قوله: [تعالى][1]: ﴿قَالُوا۟ يَٰمُوسَىٰٓ إِمَّآ أَن تُلْقِىَ وَإِمَّآ أَن نَّكُونَ أَوَّلَ مَنْ أَلْقَىٰ ﴿٦٥﴾﴾ [طه: ٦٥]: أن العدول عن قوله [تعالى][2]: «وإما أن نلقي» لغرضين: أحدهما لفظي، وهو المزاوجة لرؤوس الآي، والآخر معنوي، وهو أنه تعالى أراد أن يخبر عن قوة أنفس السحرة واستطالتهم على موسى [عليه السلام][3]، فجاء عنهم باللفظ أتم وأوفى منه في إسنادهم الفعل إليه.

ثم أورد سؤالاً، وهو: إنا نعلم أن السحرة لم يكونوا أهل لسان، فنذهب بهم هذا المذهب من صنعة الكلام؟.

وأجاب: بأن جميع ما ورد في القرآن حكاية عن غير أهل اللسان من القرون الخالية إنما هو معرب عن معانيهم، وليس بحقيقة ألفاظهم، ولهذا لا يشك[4] في أن قوله تعالى: ﴿قَالُوٓا۟ إِنْ هَٰذَٰنِ لَسَٰحِرَٰنِ يُرِيدَانِ أَن يُخْرِجَاكُم مِّنْ أَرْضِكُم بِسِحْرِهِمَا وَيَذْهَبَا بِطَرِيقَتِكُمُ ٱلْمُثْلَىٰ ﴿٦٣﴾﴾ [طه: ٦٣]؛ أن هذه الفصاحة لم تجر على لغة العجم[5].

الثامن: قال البارزي في أول كتابه «أنوار التحصيل في أسرار التنزيل»: اعلم أن المعنى الواحد قد يخبر عنه بألفاظ بعضها أحسن من بعض؛ ولذلك كل واحد من جزأي الجملة، قد يعبر عنه بأفصح ما يلائم الجزء الآخر، ولا بد من استحضار معاني الجمل، أو استحضار جميع ما يلائمها من الألفاظ، ثم استعمال أنسبها وأفصحها، واستحضار هذا متعذر على البشر في أكثر الأحوال؛ وذلك عتيد حاصل في علم الله تعالى، فلذلك كان القرآن أحسن الحديث وأفصحه، وإن كان مشتملاً على الفصيح والأفصح، والمليح والأملح[6]، ولذلك أمثلة، منها قوله تعالى: ﴿وَجَنَى ٱلْجَنَّتَيْنِ دَانٍ﴾ [الرحمن: ٥٤]، لو قال مكانه: «وثمر الجنتين قريب»، لم يقم مقامه من جهة الجناس

= انظر: بغية الوعاة: ٣٢٢، وشذرات الذهب: ٣/ ١٤١.

(١) زيادة من المؤلف.

(٢) زيادة من المؤلف.

(٣) زيادة من المؤلف.

(٤) (هـ) و(ح): «لا نشك» وما أثبته من الإتقان: ٤/ ٢٢.

(٥) انظر: معترك الأقران للسيوطي: ١/ ١٠.

(٦) كما اختار ذلك أبو نصر القشري، وقد مضى. وانظر: الإتقان: ٤/ ١٨.

بين الجني والجنتين، ومن جهة أن الثمر لا يشعر بمصيره إلى حال يجنى فيها، ومن جهة مؤاخاة الفواصل.

ومنها قوله تعالى: ﴿وَمَا كُنتَ تَتْلُواْ مِن قَبْلِهِۦ مِن كِتَٰبٍ﴾ [العنكبوت: ٤٨]، أحسن من التعبير بـ«تقرأ» لثقله بالهمزة.

ومنها: ﴿لَا رَيْبَ فِيهِ﴾ [البقرة: ٢] أحسن من «لا شك فيه» لثقل الإدغام، ولهذا كثر ذكر الريب.

(ومنها)[1]: ﴿وَلَا تَهِنُواْ﴾ [آل عمران: ١٣٩]، أحسن من «ولا تضعفوا» [لخفته، و][2] ﴿وَهَنَ ٱلْعَظْمُ مِنِّي﴾ [مريم: ١٣٩] أحسن من «ضعف»؛ لأن الفتحة أخف من الضمة.

ومنها: ﴿ءَامَنَ﴾ [البقرة: ٦٢] أخف من «صدق»، ولذا كان ذكره أكثر من ذكر التصديق.

و﴿ءَاثَرَكَ ٱللَّهُ﴾ [يوسف: ٩١] أخف من «فضلك».

﴿وَءَاتَى﴾ [البقرة: ١٧٧] أخف من «أعطى».

و﴿أَنذِرِ﴾ [الأحقاف: ٢١] أخف من «خوف». و﴿خَيْرٌ لَّكُمْ﴾ [البقرة: ١٨٤] أخف من «أفضل لكم». والمصدر في نحو: ﴿هَٰذَا خَلْقُ ٱللَّهِ﴾ [لقمان: ١١]، ﴿يُؤْمِنُونَ بِٱلْغَيْبِ﴾ [البقرة: ٣]، أخف من «مخلوق» و«الغائب». [﴿تَنكِحَ﴾ [البقرة: ٢٣] أخف من «تنزوج»][3]؛ لأن «تَفعل» أخف من «تَفَعَّلَ»، ولهذا كان ذكر النكاح فيه أكثر.

وأجل التخفيف والاختصار، استعمل لفظ الرحمة والغضب والرضا والحب والمقت في أوصاف الله تعالى، مع أنه لا يوصف بها حقيقة؛ لأنه لو عبر عن ذلك بألفاظ الحقيقة لطال الكلام، كأن يقال: يعامله معاملة المحب والماقت، فالمجاز في مثل هذا أفضل من الحقيقة لخفته واختصاره، وابتنائه على التشبيه البليغ، فإن قوله [تعالى][4]: ﴿فَلَمَّآ ءَاسَفُونَا ٱنتَقَمْنَا مِنْهُمْ﴾ [الزخرف: ٥٥]، أحسن من «فلما عاملونا معاملة الغضب» أو «فلما أتوا إلينا بما يأتيه

---

(١) في الإتقان: ٤/ ٢٢: «منها» بدون الواو.

(٢) ساقط من (هـ) و(ح) مثبت في الإتقان: ٤/ ٢٢.

(٣) في (هـ) و(ح): «نكح» وما أثبته من الإتقان: ٤/ ٢٣، وهو الصواب.

(٤) زيادة من المؤلف.

المغضب:[١]. انتهى.

التاسع: قال الرماني: فإن قال قائل: [فلعل السور القصار][٢] [تمكن][٣] فيها المعارضة؟. قيل: لا يجوز فيها ذلك من قبل [أن][٤] التحدي وقع بها، فظهر العجز عنها في قوله [تعالى][٥] ﴿فَأْتُوا بِسُورَةٍ﴾ [يونس: ٣٨]، فلم يخص بذلك الطوال دون القصار.

فإن قال [قائل][٦]: فإنه يمكن في القصار أن تغير الفواصل، فيجعل بدل كل كلمة ما يقوم مقامها، فهل يكون ذلك معارضة؟ قيل له: لا، من قبل أن المفحم[٧] يمكنه أن ينشئ بيتاً واحداً، ولا يفصل بطبعه بين مكسور وموزن، فلو أن مفحماً رام[٨] أن يجعل بدل قوافي قصيدة رؤبة[٩]:

وقاتم الأعماق خاوي المخترق[١٠] مشتبه الأعلام لماع الخفق[١١]

بكل وفد الريح من حيث انخرق[١٢]

---

(١) انتهى كلام البارزي.

(٢) ساقط من (هـ) و(ح) مثبت في الإتقان: ٤/ ٢٣.

(٣) في الإتقان: ٤/ ٢٣: «يمكن» بالياء.

(٤) ساقط من (هـ) و(ح) مثبت في الإتقان: ٤/ ٢٣.

(٥) زيادة من المؤلف.

(٦) ساقط من (ح) والإتقان: ٤/ ٢٣.

(٧) المفحم: أي الذي أسكت بالحجة في الخصومة من قولهم: فحم الصبي إذا بكى حتى انقطع صوته.

(٨) رام: قصد وطلب. انظر: اللسان: ١٢/ ٢٥٨ مادة: (روم).

(٩) هو: رؤبة بن العجاج أبو محمد البصري التميمي هو وأبوه راجزان مشهوران، له ديوان رجز ليس فيه شعر سوى الأراجيز، توفي سنة (١٤٥هـ).
انظر: لسان الميزان: ٢/ ٤٦٤، وخزانة الأدب للبغدادي: ١/ ٧٨، ووفيات الأعيان: ٢/ ٣٠٢.

(١٠) المخترق: مكان هبوب الريح. انظر: اللسان: ١٠/ ٧٣ مادة: (خرق).

(١١) الخفق: هو الحركة. وفي اللسان: ١٠/ ٨٠ مادة: (خفق). الخفق: اضطراب الشيء العريض. يقال: راياتهم تخفق وتختفق، وتسمى الأعلام الخوافق والخافقات.

(١٢) قائله رؤبة بن العجاج. انظر: ديوانه: مجموع أشعار العرب وهو مشتمل على ديوان رؤبة بن العجاج، ترتيب وليم بن الورد البروسي: ١٠٤. وانظر: خزانة الأدب: ١/ ٧٨.

فجعل بدل المخترق «الممزق» وبدل الخفق «الشفق»، وبدل انخرق «انطلق»، [لأمكنه][1] ذلك ولم يثبت له به قول الشعر، ولا معارضة رؤبة في هذه القصيدة عند أحد له [أدنى][2] معرفة، فكذلك سبيل من غير الفواصل[3].

انتهى[4].

---

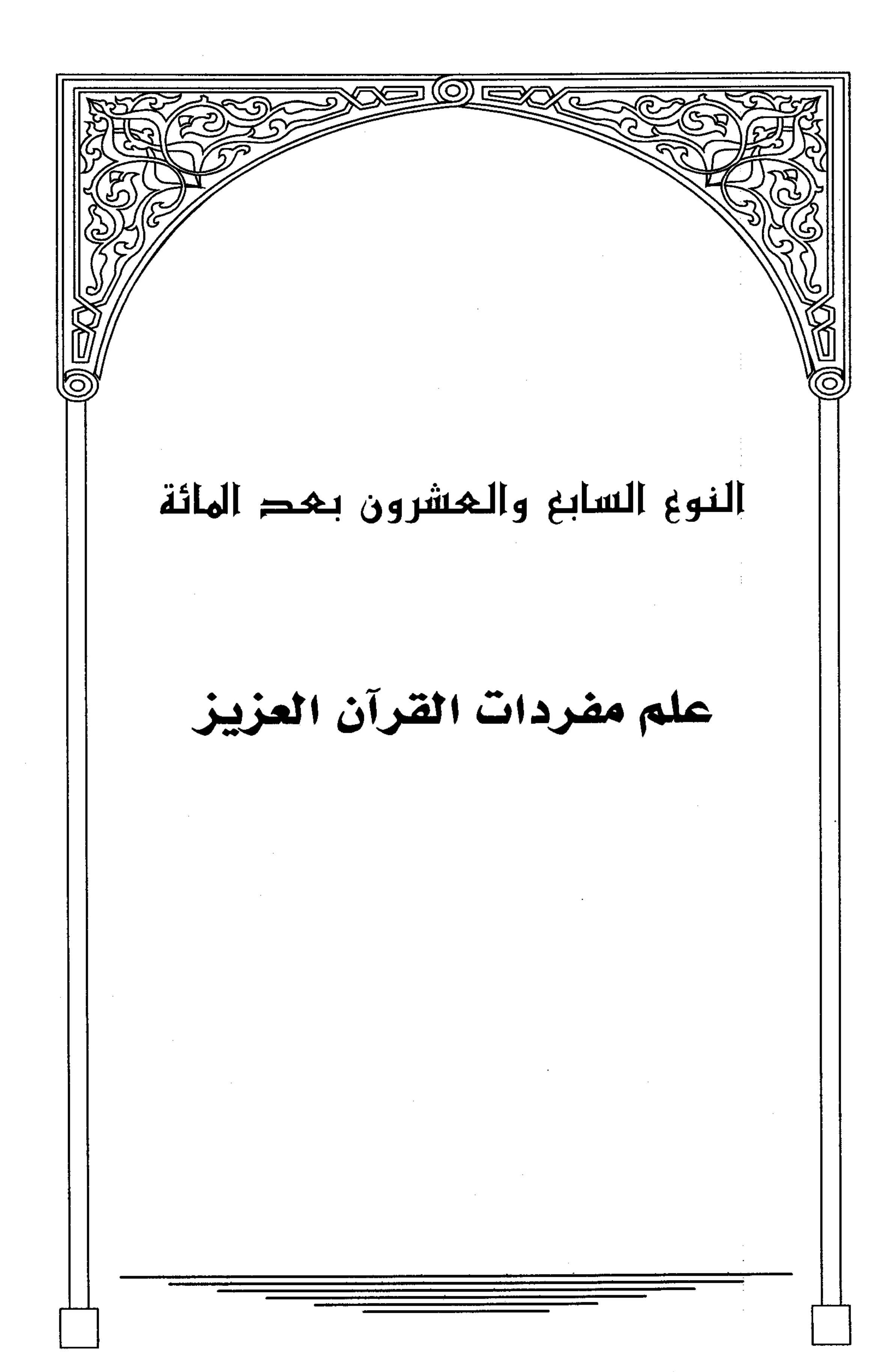
(١) في (هـ) و(ح): «لا يمكنه» والصواب ما أثبته كما في الإتقان: ٤/ ٢٣.

(٢) ساقط من (هـ) و(ح) مثبت في الإتقان: ٤/ ٢٣.

(٣) انتهى كلام الرماني.

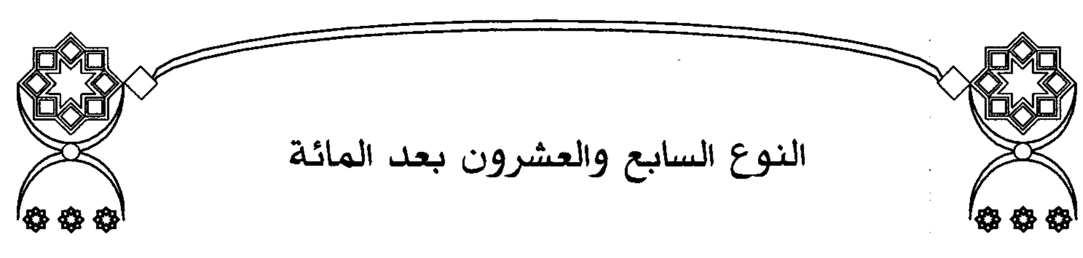
(٤) انتهى النقل عن الإتقان: ٤/ ٣ ـ ٢٣.





النوع السابع والعشرون بعد المائة

علم مفردات القرآن العزيز



علم مفردات القرآن العزيز

قال الحافظ السيوطي ـ رحمه الله تعالى ـ في الإتقان[1]: أخرج السلفي[2] في المختار من الطيورات، عن الشعبي[3] قال: لقي عمر بن الخطاب ـ رضي الله تعالى عنه ـ ركبا في سفر، فيهم ابن مسعود[4]، فأمر رجلاً يناديهم: من أين القوم؟ قالوا: أقبلنا من الفج[5] العميق[6]، نريد البيت العتيق[7]، فقال عمر: إن فيهم لعالماً، وأمر رجلاً أن يناديهم: أي القرآن أعظم؟. فأجابه عبد الله[8]: ﴿ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلۡحَيُّ ٱلۡقَيُّومُۚ﴾ [البقرة: ٢٥٥]. قال: نادهم: أي القرآن أحكم؟ فقال ابن مسعود ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَأۡمُرُ بِٱلۡعَدۡلِ وَٱلۡإِحۡسَٰنِ وَإِيتَآيِٕ ذِي ٱلۡقُرۡبَىٰ﴾ [النحل: ٩٠]، قال: نادهم: أي القرآن أجمع؟ فقال:

(١) الإتقان: النوع الرابع والسبعون في مفردات القرآن: ٤/ ١٢٩ ـ ١٣٦.

(٢) هو: أحمد بن محمد بن أحمد أبو طاهر السلفي، صاحب معجم شيوخ أصبهان، ومعجم شيوخ بغداد، ومعجم لباقي البلاد سماه معجم السفر، توفي سنة (٥٧٦هـ).

انظر: تذكرة الحفاظ: ٤/١٢٩٨، وطبقات الحفاظ: ٤٦٨، والشذرات: ٤/ ٢٥٥.

(٣) هو: عامر بن شراحيل أبو عمرو الشعبي الهمداني الكوفي التابعي، ولد سنة (١٧هـ)، وتوفي سنة (١٠٥هـ).

انظر: تذكرة الحفاظ: ١/ ٧٩، وتاريخ بغداد: ١٢/ ٢٩، وطبقات القراء: ١/ ٣٥٠، وشذرات الذهب: ١/ ١٢٦.

(٤) هو: عبد الله بن مسعود بن غافل بن حبيب أبو عبد الرحمٰن الهذلي، توفي سنة (٣٢) وقيل: (٣٣هـ). انظر: تهذيب التهذيب: ٣/ ٣٥٦.

(٥) الفج: الطريق الواسع بين جبلين. وفي اللسان: ٢/ ٣٣٩: «الفج الطريق الواسع في الجبل، وكل طريق بعد فهو فج».

(٦) العميق: البعيد. انظر: اللسان: ١٠/ ٣٧٠ مادة: (عمق).

(٧) العتيق: القديم. انظر: اللسان: ١٠/ ٢٣٦ مادة: (عتق).

(٨) يعني: عبد الله بن مسعود رضي الله عنه.

﴿فَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُۥ ﴿٧﴾ وَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُۥ ﴿٨﴾﴾ [الزلزلة: ٧، ٨]، فقال: نادهم: أي القرآن أحزن؟ فقال: ﴿مَن يَعْمَلْ سُوٓءًا يُجْزَ بِهِۦ﴾ [النساء: ١١٣]، فقال: نادهم: أي القرآن أرجى؟ فقال: ﴿قُلْ يَٰعِبَادِىَ ٱلَّذِينَ أَسْرَفُوا۟ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ . . .﴾ الآية [الزمر: ٥٣]، فقال: أفيكم ابن مسعود؟ قالوا: نعم. أخرجه عبد الرزاق[١] في تفسيره بنحوه[٢].

وأخرج عبد الرزاق أيضاً، عن ابن مسعود، قال: أعدل آية في القرآن: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَأْمُرُ بِٱلْعَدْلِ وَٱلْإِحْسَٰنِ﴾ [النحل: ٩٠]، وأحكم آية: ﴿فَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُۥ ﴿٧﴾﴾ إلى آخرها[٣].

وأخرج الحاكم عنه[٤]، قال: إن أجمع آية في القرآن للخير والشر: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَأْمُرُ بِٱلْعَدْلِ وَٱلْإِحْسَٰنِ﴾ [النحل: ٩٠][٥].

وأخرج [الطبراني][٦] عنه، قال: ما في القرآن آية أعظم فرحاً من آية في سورة (الغرف)[٧]: [الزمر: ٢٠] ﴿قُلْ يَٰعِبَادِىَ ٱلَّذِينَ أَسْرَفُوا۟ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ . . .﴾ الآية [الزمر: ٥٣]، وما في القرآن آية [أكثر][٨] تفويضاً من آية في سورة (النساء) القصرى[٩] ﴿وَمَن يَتَوَكَّلْ عَلَى ٱللَّهِ فَهُوَ حَسْبُهُۥٓ . . .﴾ الآية [الطلاق: ٣][١٠].

---

(١) هو: عبد الرزاق بن همام بن نافع أبو بكر الحميري، صاحب المصنف، والتفسير المشهور، توفي سنة (٢١١هـ).

انظر: تذكرة الحفاظ: ١/ ٣٦٤، وطبقات المفسرين: ١/ ٢٩٦، وشذرات الذهب: ٢/ ٢٧.

(٢) أورده الهيثمي في مجمع الزوائد: ٧/ ١٢٦ بنحوه وقال: رجاله رجال الصحيح غير عاصم بن بهدلة وهو ثقة وفيه ضعيف.

(٣) أورده القرطبي في تفسيره: ٢٠/ ١٥٢.

(٤) أي: عن ابن مسعود رضي الله عنه.

(٥) المستدرك للحاكم، كتاب التفسير، تفسير سورة النحل: ٢/ ٣٥٦.

قال الحاكم: هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه ووافقه الذهبي.

(٦) ساقط من الإتقان: ٤/ ١٢٨.

(٧) هي سورة الزمر، سميت بذلك لقوله تعالى فيها: ﴿لَٰكِنِ ٱلَّذِينَ ٱتَّقَوْا۟ رَبَّهُمْ لَهُمْ غُرَفٌ مِّن فَوْقِهَا غُرَفٌ مَّبْنِيَّةٌ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ ۖ وَعْدَ ٱللَّهِ ۖ لَا يُخْلِفُ ٱللَّهُ ٱلْمِيعَادَ ﴿٢٠﴾﴾. انظر: الإتقان: ٢/ ١٥٧.

(٨) في (هـ): «كثر» وما أثبته من (ح) كما في الإتقان: ٤/ ١٢٩، وهو الصواب.

(٩) هي سورة الطلاق، سميت بذلك لما فيها من أحكام النساء. انظر: الإتقان: ١/ ١٥٨.

(١٠) أورده الهيثمي في مجمع الزوائد: ٧/ ١٢٦ بنحوه، وقال: رواه الطبراني ورجاله رجال الصحيح غير عاصم بن بهدلة وهو ثقة وفيه ضعف.

وأخرج أبو ذر الهروي[1] في فضائل القرآن[2] من طريق يحيى بن يعمر[3]، عن ابن مسعود، قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «إن أعظم آية في القرآن: ﴿ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلْحَىُّ ٱلْقَيُّومُ ...﴾ [البقرة: ٢٥٥]، وأعدل آية في القرآن: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَأْمُرُ بِٱلْعَدْلِ وَٱلْإِحْسَٰنِ ...﴾ [النحل: ٩٠] إلى آخرها، وأخوف آية في القرآن: ﴿فَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُۥ ۝٧ وَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُۥ ۝٨﴾ [الزلزلة: ٧،٨]، وأرجى آية في القرآن: ﴿قُلْ يَٰعِبَادِىَ ٱلَّذِينَ أَسْرَفُوا۟ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ لَا تَقْنَطُوا۟ مِن رَّحْمَةِ ٱللَّهِ ...﴾ [الزمر: ٥٣] إلى آخرها»[4].

وقد اختلف في أرجى آية في القرآن على بضعة عشر قولاً:

أحدها: آية (الزمر) [٥٣].

والثاني: ﴿أَوَلَمْ تُؤْمِن قَالَ بَلَىٰ﴾ [البقرة: ٢٦٠]، أخرجه الحاكم في المستدرك[5] وأبو عبيد[6]، عن صفوان بن سليم[7]، قالا: التقى ابن عباس

---

(١) هو: عبد الله بن أحمد بن عبد الله أبو ذر الهروي المعروف بابن البناء شيخ الحرم، صاحب المسند الصحيح المجرد على البخاري ومسلم، وفضائل القرآن، ولد سنة (٣٥٥هـ) تقريباً، وتوفي سنة (٤٣٤هـ).

انظر: تذكرة الحفاظ: ٣/١١٠٣، وطبقات الحفاظ: ٤٢٥، وتاريخ بغداد: ١١/١٤١، وطبقات المفسرين: ١/٣٦٦.

(٢) لم أعثر عليه.

(٣) هو: يحيى بن يعمر أبو سليمان التابعي النحوي البصري، توفي سنة (١٢٩هـ).

انظر: بغية الوعاة: ٤١٧، وفيات الأعيان: ٦/١٧٣.

(٤) أورده السيوطي في الدر المنثور: ١/٣٢٢ بمعناه برواية أُبي بن كعب.

(٥) المستدرك، كتاب الإيمان، باب أي آية في كتاب الله أرجى: ١/٦٠، وكتاب التوبة والإنابة، باب فضيلة ذكر الله: ٤/٢٦٠.

قال الحاكم: صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه، ولكن استدرك عليه الذهبي وقال: فيه انقطاع.

(٦) هو: القاسم بن سلام أبو عبيد، صاحب الغريب المصنف، والمقصور والممدود في القراءات وغيرها، وقيل: إنه أول من صنف في غريب الحديث، توفي سنة (٢٢٤هـ).

انظر: طبقات القراء: ٢/١٧، وبغية الوعاة: ٣٧، وفيات الأعيان: ٤/٦٠.

(٧) هو: صفوان بن سليم أبو عبد الله المدني الزهري. قال ابن سعد: كان ثقة كثير الحديث عابداً، توفي سنة (١٢٤هـ) وقيل: سنة (١٣٢هـ).

انظر: تذكرة الحفاظ: ١/١٣٤، وتهذيب التهذيب: ٥/٤٢٥، وطبقات الحفاظ: ٥٤.

وابن عمر[1] رضي الله عنهم[2]، فقال ابن عباس: أي آية في كتاب الله أرجى؟. فقال عبد الله بن عمر: ﴿قُلْ يَٰعِبَادِىَ ٱلَّذِينَ أَسْرَفُوا۟ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ . . .﴾ الآية [الزمر: ٥٣]، فقال ابن عباس، لكن قول الله: ﴿وَإِذْ قَالَ إِبْرَٰهِـۧمُ رَبِّ أَرِنِى كَيْفَ تُحْىِ ٱلْمَوْتَىٰ قَالَ أَوَلَمْ تُؤْمِن قَالَ بَلَىٰ وَلَٰكِن لِّيَطْمَئِنَّ قَلْبِى﴾ [البقرة: ٢٦٠]، قال: فرضي منه بقوله: ﴿بَلَىٰ﴾، قال: فهذا لما يعترض في الصدر مما يوسوس به الشيطان[3].

الثالث: ما أخرجه أبو نعيم[4] في الحلية عن علي بن أبي طالب[5] ـ [كرم الله وجهه ورضي الله عنه ـ][6] أنه قال: إنكم يا معشر أهل العراق تقولون: أرجى آية في القرآن: ﴿قُلْ يَٰعِبَادِىَ ٱلَّذِينَ أَسْرَفُوا۟ . . .﴾ الآية [الزمر: ٥٣] الآية، لكنا أهل البيت نقول: إن أرجى آية في كتاب الله: ﴿وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَىٰٓ ۝٥﴾ [الضحى: ٥]، وهي الشفاعة[7].

الرابع: ما أخرجه الواحدي[8] عن علي بن الحسين[9]، قال: أشد آية على

---

(١) هو: عبد الله بن عمر بن الخطاب بن نفيل أبو عبد الرحمٰن القرشي المكي، ولد سنة (٣) من النبوة، وتوفي سنة (٧٣هـ).

انظر: تهذيب التهذيب: ٥/ ٣٢٩، والإصابة: ٢/ ٢٤٧، وأسد الغابة: ٣/ ٢٢٧.

(٢) زيادة من المؤلف.

(٣) رواه ابن جرير في تفسيره: ٣/ ٣٤، وذكره ابن كثير في تفسيره: ١/ ٥٦٠.

(٤) هو: أحمد بن عبد الله بن أحمد أبو نعيم الأصبهاني الحافظ صاحب كتاب «الحلية» و«المستخرج على البخاري» وغيرهما، توفي سنة (٤٣٠هـ).

انظر: تذكرة الحفاظ: ٣/ ١٠٩٢، وطبقات الحفاظ: ٤٢٣، وشذرات الذهب: ٣/ ٢٤٥.

(٥) هو: علي بن أبي طالب بن عبد المطلب بن هاشم أبو الحسن الهاشمي ابن عم الرسول ﷺ، توفي سنة (٤٠هـ).

انظر: تذكرة الحفاظ: ١/ ١٠، وطبقات الحفاظ: ٤، وتهذيب التهذيب: ٧/ ٣٣٧.

(٦) زيادة من المؤلف.

(٧) أورده السيوطي في الدر المنثور: ٦/ ٣٦١.

(٨) هو: علي بن أحمد بن محمد أبو الحسن الواحدي النيسابوري، صاحب أسباب النزول والتفاسير الثلاثة: البسيط، والوسيط، والوجيز وغيرها، توفي سنة (٤٦٨هـ).

انظر: طبقات المفسرين: ١/ ٣٨٧، وطبقات القراء: ١/ ٥٢٣، وشذرات الذهب: ٣/ ٣٣٠.

(٩) هو: علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب الهاشمي القرشي أبو الحسن المقلب بزين العابدين، ولد سنة (٣٨هـ)، وتوفي سنة (٩٤هـ).

انظر: طبقات ابن سعد: ٥/ ١٥٦، وفيات الأعيان: ١/ ٣٢٠.

أهل النار: ﴿فَذُوقُواْ فَلَن نَّزِيدَكُمْ إِلَّا عَذَابًا ﴿٣٠﴾﴾ [النبأ: ٣٠]، وأرجى آية في القرآن لأهل التوحيد: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِۦ . . .﴾ الآية [النساء: ٤٨][١].

وأخرج الترمذي[٢] وحسنه عن علي [كرم الله وجهه][٣] قال: أحب آية إلي في القرآن: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِۦ . . .﴾ الآية[٤].

الخامس: ما أخرجه مسلم[٥] في صحيحه، عن ابن المبارك[٦]، أن أرجى آية في القرآن قوله تعالى: ﴿وَلَا يَأْتَلِ أُوْلُواْ ٱلْفَضْلِ مِنكُمْ وَٱلسَّعَةِ﴾ إلى قوله: ﴿أَلَا تُحِبُّونَ أَن يَغْفِرَ ٱللَّهُ لَكُمْ﴾ [النور: ٢٢][٧].

السادس: ما أخرجه ابن أبي الدنيا[٨] في كتاب «التوبة» عن أبي عثمان[٩]

---

(١) ذكره ابن كثير في تفسيره: ٧/ ٢٠ برواية ابن أبي حاتم عن الحسن، وأورده السيوطي في الدر المنثور: ٦/ ٣٠٨ برواية عبد بن حميد.

(٢) هو: محمد بن عيسى بن سورة بن الضحاك أبو عيسى الترمذي، صاحب الجامع «سنن الترمذي» والعلل، ولد سنة (٢٠٩هـ)، وتوفي سنة (٢٧٩هـ).

انظر: تذكرة الحفاظ: ٢/ ٦٣٣، وتهذيب التهذيب: ٩/ ٣٨٧، وطبقات الحفاظ: ٢٧٨، وشذرات الذهب: ٢/ ١٧٤.

(٣) زيادة من المؤلف.

(٤) الحديث أخرجه الترمذي في سننه، أبواب التفسير، باب: ومن سورة النساء: ٥/ ٢٤٧، قال الترمذي: هذا حديث حسن غريب.

(٥) هو: مسلم بن الحجاج بن مسلم أبو الحسين القشيري النيسابوري الإمام الحافظ، صاحب «الصحيح»، توفي سنة (٢٦١هـ).

انظر: تذكرة الحفاظ: ٢/ ٥٨٨، وطبقات الحفاظ: ٢٦٠، وشذرات الذهب: ٢/ ١٤٤.

(٦) هو: عبد الله بن المبارك بن واضح أبو عبد الرحمٰن الحنظلي التميمي، صاحب كتاب السنن، والزهد، توفي سنة (١٨١هـ).

انظر: تذكرة الحفاظ: ١/ ٢٧٤، وطبقات الحفاظ: ١١٧، وطبقات المفسرين للداودي: ١/ ٢٤٣، وشذرات الذهب: ١/ ٢٩٥.

(٧) صحيح مسلم، كتاب التوبة، باب في حديث الإفك وقبول توبة القاذف: ٨/ ١١٧.

(٨) هو: عبد الله بن محمد بن عبيد بن أبي الدنيا أبو بكر القرشي المحدث الأموي، ولد سنة (٢٠٨هـ)، وتوفي سنة (٢٨١هـ).

انظر: تذكرة الحفاظ: ١/ ٦٧٧، وطبقات الحفاظ: ٢٩٤.

(٩) هو: عبد الرحمٰن بن مل بن عمرو أبو عثمان النهدي الكوفي، أدرك في حياة النبوة ولم يره، توفي سنة مائة أو بعدها بقليل.

انظر: تذكرة الحفاظ: ١/ ٦٥، وتهذيب التهذيب ٦/ ٢٧٧، وطبقات الحفاظ: ٢٥.

النهدي[1]، قال: ما في القرآن آية أرجى عندي لهذه الأمة من قوله: ﴿وَءَاخَرُونَ ٱعْتَرَفُوا۟ بِذُنُوبِهِمْ خَلَطُوا۟ عَمَلًا صَٰلِحًا وَءَاخَرَ سَيِّئًا﴾ [التوبة: ١٠٢][2].

السابع والثامن: قال أبو جعفر النَّحاس[3]: في قوله [تعالى][4]: ﴿فَهَلْ يُهْلَكُ إِلَّا ٱلْقَوْمُ ٱلْفَٰسِقُونَ﴾ [الأحقاف: ٣٥] إن هذه الآية عندي أرجى آية في القرآن؛ إلا أن ابن عباس قال: أرجى آية في القرآن: ﴿وَإِنَّ رَبَّكَ لَذُو مَغْفِرَةٍ لِّلنَّاسِ عَلَىٰ ظُلْمِهِمْ﴾ [الرعد: ٦]، وكذا حكاه عنه مكي[5]، ولم يقل «على إحسانهم».

التاسع: روى الهروي[6] في مناقب الشافعي [رحمه الله تعالى][7] عن ابن عبد الحكم[8]، قال: سألت الشافعي[9]: أي آية أرجى؟. قال: قوله: ﴿يَتِيمًا ذَا مَقْرَبَةٍ ﴿١٥﴾ أَوْ مِسْكِينًا ذَا مَتْرَبَةٍ ﴿١٦﴾﴾ [البلد: ١٥، ١٦]، قال: وسألته عن أرجى حديث للمؤمن، قال: إذا كان يوم القيامة يدفع إلى كل مسلم رجل من

---

(١) في (ح): «الهندي».

(٢) لم أعثر على كتاب ابن أبي الدنيا.

(٣) هو: أحمد بن محمد بن إسماعيل أبو جعفر النحاس النحوي المصري، صاحب إعراب القرآن، ومعاني القرآن، توفي سنة (٣٣٧هـ) وقيل: (٣٣٨هـ).
طبقات المفسرين للداودي: ١/٦٧، وفيات الأعيان: ١/٩٩.

(٤) زيادة من المؤلف.

(٥) هو: مكي بن أبي طالب بن هيوس أبو محمد المقرئ القرطبي، أستاذ القراء والمجودين، صاحب التبصرة في القراءات، ولد سنة (٣٥٥هـ)، وتوفي سنة (٤٣٧هـ).
انظر: طبقات القراء: ٢/٣٠٩، ومعرفة القراء الكبار: ١/٣٩٤، وفيات الأعيان: ٥/ ٢٧٤، وشذرات الذهب: ٣/٢٦٠.

(٦) هو: إسماعيل بن إبراهيم بن محمد أبو محمد السرخسي الهروي الشافعي المعروف بابن القراب، من تصانيفه: الجمع بين الصحيحين والبخاري ومسلم، والشافي في القراءات، ومناقب الشافعي، ولد بعد سنة (٣٣٠هـ)، وتوفي سنة (٤١٤هـ).
انظر: طبقات الشافعية للسبكي: ٣/١١٥، وطبقات القراء: ١/١٦٠، وهدية العارفين: ٢/٢٠٩.

(٧) زيادة من المؤلف.

(٨) هو: محمد بن عبد الله بن عبد الحكم الفقيه المصري، توفي سنة (٢٦٨هـ).
انظر: تذكرة الحفاظ: ٢/٥٤٦، وتهذيب التهذيب: ٩/٢٦، والشذرات: ٢/١٥٤.

(٩) هو: محمد بن إدريس بن العباس بن شافع أبو عبد الله الإمام الشافعي وقدوة الأمة، ولد سنة (١٥٠هـ)، وتوفي سنة (٢٠٤هـ).
انظر: مناقب الشافعي للبيهقي: ١/٧١، وطبقات الحفاظ: ١٥٣، والشذرات: ٢/٩.

الكفار فداؤه[1].

العاشر: ﴿قُلْ كُلٌّ يَعْمَلُ عَلَىٰ شَاكِلَتِهِۦ﴾ [الإسراء: ٨٤].

الحادي عشر: [قوله تعالى][2]: ﴿وَهَلْ نُجَٰزِىٓ إِلَّا ٱلْكَفُورَ﴾ [سبأ: ١٧].

الثاني عشر: [قوله تعالى][3]: ﴿إِنَّا قَدْ أُوحِىَ إِلَيْنَآ أَنَّ ٱلْعَذَابَ عَلَىٰ مَن كَذَّبَ وَتَوَلَّىٰ ﴿٤٨﴾﴾ [طه: ٤٨]، حكاه الكرماني في كتاب[4] العجائب.

الثالث عشر: [قوله تعالى][5]: ﴿وَمَآ أَصَٰبَكُم مِّن مُّصِيبَةٍ فَبِمَا كَسَبَتْ أَيْدِيكُمْ وَيَعْفُواْ عَن كَثِيرٍ ﴿٣٠﴾﴾ [الشورى: ٣٠].

حكى هذه الأقوال الأربعة[6] النووي[7] في [رؤوس المسائل][8]، والأخير ثابت عن علي [كرم الله وجهه ورضي الله عنه][9].

ففي مسند [الإمام][10] أحمد عنه قال: ألا أخبركم بأفضل آية في كتاب الله تعالى، حدثنا بها رسول ﷺ؟. ﴿وَمَآ أَصَٰبَكُم مِّن مُّصِيبَةٍ فَبِمَا كَسَبَتْ أَيْدِيكُمْ وَيَعْفُواْ عَن كَثِيرٍ ﴿٣٠﴾﴾ [الشورى: ٣٠]، وسأفسرها لك يا علي: «ما أصابكم من مرض أو عقوبة أو بلاء في الدنيا فبما كسبت أيديكم، والله أكرم من أن يثني العقوبة، وما عفا الله عنه في الدنيا فالله أحلم من أن يعود بعد عفوه»[11].

---

(١) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب التوبة: ٨/ ١٠٤.

(٢) زيادة من المؤلف.

(٣) زيادة من المؤلف.

(٤) ساقط من الإتقان: ٤/ ١٣١.

(٥) زيادة من المؤلف.

(٦) من العاشر إلى الثالث عشر.

(٧) هو: يحيى بن شرف بن مري أبو زكريا النووي الشافعي، صاحب الروضة، وشرح صحيح مسلم، ولد سنة (٦٣١هـ)، وتوفي سنة (٦٧٦هـ).

انظر: تذكرة الحفاظ: ٤/ ١٤٧٠، وطبقات الحفاظ: ٥١٠، وطبقات الشافعية للسبكي: ٨/ ٣٩٥، وشذرات الذهب: ٥/ ٣٤٥.

(٨) في (هـ): «رؤوس الآي»، وما أثبته من الإتقان: ٤/ ١٣١ كما في (ح)، وفي كشف الظنون: ١/ ٩١٥: «رؤوس المسائل، للإمام النووي».

(٩) زيادة من المؤلف.

(١٠) ساقط من الإتقان: ٤/ ١٣١.

(١١) مسند الإمام أحمد: ١/ ٨٥.

الرابع عشر: [قوله تعالى][1]: ﴿قُل لِّلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ إِن يَنتَهُواْ يُغْفَرْ لَهُم مَّا قَدْ سَلَفَ﴾ [الأنفال: ٣٨].

قال الشِبْلي[2]: إذا كان الله [جل شأنه][3] أذن للكافر بدخول الباب إذا أتى بالتوحيد والشهادة، افتراه يخرج الداخل فيها[4] والمقيم عليها؟.

الخامس عشر: آية الدين[5]، ووجهه: أن الله أرشد عباده إلى مصالحهم الدنيوية حتى انتهت العناية بمصالحهم إلى أمرهم بكتابة الدين الكثير والحقير فمقتضى ذلك ترجى عفوه عنهم؛ لظهور العناية العظيمة بهم.

[قال الحافظ السيوطي ـ رحمه الله تعالى ـ][6]: ويلحق بهذا ما أخرجه ابن المنذر[7]، عن ابن مسعود، أنه ذكر عنده بنو إسرائيل، وما فضلهم الله به، فقال: كان بنو إسرائيل إذا أذنب أحدهم ذنباً أصبح وقد كتبت كفارته على أسكفة[8] بابه، وجعلت كفارة ذنوبكم قولاً تقولونه؛ [تستغفرون الله][9] فيغفر لكم، والذي نفسي بيده لقد أعطانا الله آية لهي أحب إليّ من الدنيا وما فيها: ﴿وَٱلَّذِينَ إِذَا فَعَلُواْ فَٰحِشَةً أَوْ ظَلَمُوٓاْ أَنفُسَهُمْ ذَكَرُواْ ٱللَّهَ . . .﴾ الآية [آل عمران: ١٣٥][10].

وما أخرجه ابن أبي الدنيا في كتاب التوبة عن ابن عباس قال: ثماني آيات نزلت

---

(١) زيادة من المؤلف.

(٢) هو: دلف بن جحد وقيل: جعفر بن يونس أبو بكر المعروف بالشبلي الخراساني، توفي سنة (٣٣٤هـ). وفيات الأعيان: ٢/ ٢٧٣.

(٣) زيادة من المؤلف.

(٤) في (هـ) و(ح): «يخرج الكافر الداخل فيها»، وفي الإتقان: ٤/ ١٣١: «يخرج الداخل فيها» وهي أنسب للمقام.

(٥) سورة البقرة: الآية (٢٨٢) وهي أطول آية في القرآن.

(٦) في الإتقان: ٤/ ١٣١: «قلت».

(٧) هو: محمد بن إبراهيم بن المنذر أبو بكر النيسابوري الحافظ الثقة الأوحد، صاحب الأشراف في اختلاف العلماء، توفي سنة (٣١٨هـ).
انظر: تذكرة الحفاظ: ٣/ ٧٨٢، وطبقات الحفاظ للسبكي: ٣/ ١٠٢، وطبقات الحفاظ: ٣٢٨، وشذرات الذهب: ٢/ ٢٨٠.

(٨) وفي اللسان: ٩/ ١٥٦ مادة: (سكف)، ١/ ٥٧٦ مادة: (عتب).
الأسكفة والأسكوفة: عتبة الباب التي يوطأ عليها، وقيل: الخشبة التي فوق الأعلى الحاجب.

(٩) في (هـ) و(ح): «يستغفرونها الله» والصواب ما أثبته كما في الإتقان: ٤/ ١٣١.

(١٠) أورده السيوطي في الدر المنثور: ٢/ ٧٧.

في سورة (النساء)، هن خير لهذه الأمة مما طلعتْ عليه الشمسُ وغربت: أولهن ﴿يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُبَيِّنَ لَكُمْ وَيَهْدِيَكُمْ سُنَنَ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ وَيَتُوبَ عَلَيْكُمْ﴾ [٢٦]. والثانية: ﴿وَٱللَّهُ يُرِيدُ أَن يَتُوبَ عَلَيْكُمْ وَيُرِيدُ ٱلَّذِينَ يَتَّبِعُونَ ٱلشَّهَوَٰتِ﴾ [٢٧]، والثالثة: ﴿يُرِيدُ ٱللَّهُ أَن يُخَفِّفَ عَنكُمْ . . .﴾ الآية [٢٨]، والرابعة: ﴿إِن تَجْتَنِبُوا۟ كَبَآئِرَ مَا تُنْهَوْنَ عَنْهُ . . .﴾ الآية [٣١]، والخامسة: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَظْلِمُ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ . . .﴾ الآية [٤١]، والسادسة: ﴿وَمَن يَعْمَلْ سُوٓءًا أَوْ يَظْلِمْ نَفْسَهُۥ ثُمَّ يَسْتَغْفِرِ ٱللَّهَ . . .﴾ الآية [١١٠]، والسابعة: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِۦ . . .﴾ [٤٨]، والثامنة: ﴿وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ بِٱللَّهِ وَرُسُلِهِۦ وَلَمْ يُفَرِّقُوا۟ بَيْنَ أَحَدٍ مِّنْهُمْ . . .﴾ الآية [١٥٢][١].

وما أخرجه ابن أبي حاتم[٢] عن عكرمة[٣] قال: سئل ابن عباس: أي آية أرخص في كتاب الله قال: قوله [تعالى][٤]: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ قَالُوا۟ رَبُّنَا ٱللَّهُ ثُمَّ ٱسْتَقَٰمُوا۟﴾ [فصلت: ٣٠][٥].

وما أخرجه ابن راهويه[٦]، في مسنده، أنبأنا أبو عمر العقدي[٧]، أنبأنا عبد الجليل بن عطية[٨]، عن محمد بن المنتشر[٩]، قال: قال رجل لعمر بن

---

(١) أورده السيوطي في الدر المنثور: ٢/ ١٤٣.

(٢) هو: عبد الرحمٰن بن محمد بن أبي حاتم أبو محمد الإمام الحافظ الناقد الرازي، صاحب الجرح والتعديل، والتفسير المسند ومناقب الشافعي، توفي سنة (٣٢٧هـ).

انظر: تذكرة الحفاظ: ٣/ ٨٢٩، وطبقات الحفاظ: ٣٤٥، وطبقات المفسرين للداودي: ١/ ٢٧٩، وشذرات الذهب: ٢/ ٣٠٨.

(٣) هو: عكرمة بن عبد الله أبو عبد الله مولى ابن عباس البربري، توفي سنة (١٠٧هـ)، وقيل غير ذلك.

انظر: تذكرة الحفاظ: ١/ ٩٥، ووفيات الأعيان: ٣/ ٢٦٥، والشذرات: ١/ ١٣٠.

(٤) زيادة من المؤلف.

(٥) ذكره ابن كثير في تفسيره: ٦/ ١٧٣.

(٦) هو: إسحاق بن إبراهيم بن راهويه أبو يعقوب الحنظلي المروزي، صاحب المسند، والسنن والتفسير، ولد سنة (١٦٦هـ)، وتوفي سنة (٢٣٨هـ).

انظر: تذكرة الحفاظ: ٢/ ٤٣٣، وطبقات الحفاظ: ١٨٨، وطبقات المفسرين للداودي: ١/ ١٠٢، وشذرات الذهب: ٢/ ٨٩.

(٧) لم أعثر عليه.

(٨) لم أعثر عليه.

(٩) لم أعثر عليه.

الخطاب [رضي الله عنه][(١)]: إني [لأعرف][(٢)] أشد آية في كتاب الله تعالى، فأهوى عمر فضربه بالدرة[(٣)]، وقال: مَالَكَ نقبت عنها[(٤)] حتى علمتها؟ ما هي؟ قال: ﴿مَن يَعْمَلْ سُوٓءًا يُجْزَ بِهِۦ﴾ [النساء: ١٢٣] فما منا أحد يعمل سوءاً إلا جزي به، فقال عمر [رضي الله عنه][(٥)] لبثنا حين نزلت ما ينفعنا طعام ولا شراب حتى أنزل الله [جل شأنه][(٦)] بعد ذلك ورخص ﴿وَمَن يَعْمَلْ سُوٓءًا أَوْ يَظْلِمْ نَفْسَهُۥ ثُمَّ يَسْتَغْفِرِ ٱللَّهَ يَجِدِ ٱللَّهَ غَفُورًا رَّحِيمًا ﴿١١٠﴾﴾ [النساء: ١١٠][(٧)].

وأخرج ابن أبي حاتم عن الحسن، قال: سألت أبا برزة الأسلمي[(٨)]، عن أشد آية في كتاب الله على أهل النار، فقال: ﴿فَذُوقُواْ فَلَن نَّزِيدَكُمْ إِلَّا عَذَابًا﴾ [النبأ: ٣٠][(٩)].

وفي «صحيح البخاري» عن سفيان[(١٠)]، قال: ما في القرآن آية أشد عليّ من [قوله تعالى][(١١)]: ﴿لَسْتُمْ عَلَىٰ شَىْءٍ حَتَّىٰ تُقِيمُواْ ٱلتَّوْرَىٰةَ وَٱلْإِنجِيلَ وَمَآ أُنزِلَ إِلَيْكُم

---

(١) زيادة من المؤلف.

(٢) في (هـ) و(ح): «لا أعرف» وما أثبته من الإتقان: ٤/ ١٣٢ وهو الصواب.

(٣) وفي اللسان ٤/ ٢٨٢ مادة: (درر).

والدر: بالكسر، التي يضرب بها وهي درة السلطان.

(٤) وفي اللسان: ١/ ٧٦٨ مادة: (نقب) ونقب عن الأخبار وغيرها: بحث، وقيل: نقب عن الأخبار: أخبر بها، والثاني هو المراد.

(٥) زيادة من المؤلف.

(٦) ساقط من الإتقان: ٤/ ١٣٢.

(٧) لم أعثر عليه.

(٨) هو: نضلة بن عبيد بن الحارث أبو برزة الأسلمي الصحابي الجليل، واختلف في اسمه، مدني، بصري، توفي سنة (٦٥هـ).

انظر: تهذيب التهذيب: ١٠/ ٤٤٦، والاستيعاب: ٣/ ٥٤٢.

(٩) ذكره ابن كثير في تفسيره: ٧/ ٢٠٠ وفي إسناده جسر بن فرقد. قال ابن كثير عنه: جسر بن فرقد ضعيف الحديث بالكلية.

(١٠) هو: سفيان بن سعيد بن مسروق أبو عبد الله الثوري الكوفي الإمام الفقه الحافظ، صاحب التفسير المشهور، ولد سنة (٩٧هـ)، وتوفي سنة (١٦١هـ).

انظر: تذكرة الحفاظ: ١/ ٢٠٣، وتهذيب التهذيب: ٤/ ١١١، وطبقات المفسرين للداودي: ١/ ١٨٦، وشذرات الذهب: ١/ ٢٥٠.

(١١) زيادة من المؤلف.

﴿مِن رَّبِّكُمْ﴾ [المائدة: ٦٨][(١)].

وأخرج ابن جرير[(٢)] عن ابن عباس، قال: ما في القرآن أشد توبيخاً من هذه الآية، [وهي قوله تعالى][(٣)]: ﴿لَوْلَا يَنْهَىٰهُمُ ٱلرَّبَّـٰنِيُّونَ وَٱلْأَحْبَارُ عَن قَوْلِهِمُ ٱلْإِثْمَ وَأَكْلِهِمُ ٱلسُّحْتَ ...﴾ الآية [المائدة: ٦٣][(٤)].

وأخرج ابن المبارك[(٥)] في كتاب الزهد عن الضحاك[(٦)] بن مزاحم، [قرأ][(٧)] في قول الله [تعالى][(٨)]: ﴿لَوْلَا يَنْهَىٰهُمُ ٱلرَّبَّـٰنِيُّونَ وَٱلْأَحْبَارُ عَن قَوْلِهِمُ ٱلْإِثْمَ وَأَكْلِهِمُ ٱلسُّحْتَ ...﴾ [المائدة: ٣٦] قال: والله ما في القرآن[(٩)] آية أخوف عندي منها[(١٠)].

وأخرج ابن أبي حاتم عن الحسن، قال: ما أنزلت على النبي ﷺ آية كانت أشد عليه من قوله [تعالى][(١١)]: ﴿وَتُخْفِى فِى نَفْسِكَ مَا ٱللَّهُ مُبْدِيهِ ...﴾ الآية[(١٢)] [الأحزاب: ٣٧][(١٣)].

---

(١) صحيح البخاري، كتاب التفسير، باب تفسير سورة المائدة: ٥/ ١٨٥.

(٢) هو: محمد بن جرير بن يزيد أبو جعفر الطبري، شيخ المفسرين، صاحب جامع البيان عن تأويل القرآن، وتاريخ الرسل والملوك وغيرهما، ولد سنة (٢٢٤هـ)، وتوفي سنة (٣١٠هـ).

طبقات المفسرين للداودي: ٢/ ١٠٦، وطبقات الحفاظ: ١/ ٣٠٧، وشذرات الذهب: ٢/ ٢٦٠.

(٣) ساقط من الإتقان: ٤/ ١٢٣.

(٤) تفسير ابن جرير: ٦/ ١٩٣.

(٥) في (هـ) و(ح) زيادة: «عن» هكذا: «وأخرج عن ابن المبارك» والصواب ما في الإتقان: ٤/ ٦٥٤.

(٦) هو: الضحاك بن مزاحم أبو القاسم الخراساني الهلالي التابعي، توفي سنة (١٠٥هـ).

انظر: طبقات القراء: ١/ ٣٣٧، وطبقات المفسرين للداودي: ١/ ٢١٦.

(٧) ساقط من (هـ) و(ح) مثبت في الإتقان: ٤/ ١٣٣.

(٨) زيادة من المؤلف.

(٩) في الإتقان: ٤/ ١٣٣ «ما لله ما في القرآن»، وهو خطأ مطبعي.

(١٠) أورده السيوطي في الدر المنثور: ٢/ ٢٩٦.

(١١) زيادة من المؤلف.

(١٢) وشدتها عليه لقوله تعالى فيها: ﴿وَتَخْشَى ٱلنَّاسَ وَٱللَّهُ أَحَقُّ أَن تَخْشَىٰهُ﴾.

(١٣) أورده السيوطي في الدر المنثور: ٥/ ٢٠٢.

وأخرج ابن المنذر عن ابن سيرين(١) [رحمه الله تعالى](٢) لم يكن شيء عندهم أخوف من هذه الآية: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَقُولُ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَبِٱلْيَوْمِ ٱلْآخِرِ وَمَا هُم بِمُؤْمِنِينَ ﴿٨﴾﴾ [البقرة: ٨](٣).

وعن أبي حنيفة(٤) [رحمه الله تعالى](٥) أخوف آية في القرآن ﴿وَٱتَّقُوا۟ ٱلنَّارَ ٱلَّتِىٓ أُعِدَّتْ لِلْكَٰفِرِينَ ﴿١٣١﴾﴾ [آل عمران: ١٣١](٦).

وقال غيره: ﴿سَنَفْرُغُ لَكُمْ أَيُّهَ ٱلثَّقَلَانِ ﴿٣١﴾﴾ [الرحمن: ٣١]، ولهذا قال بعضهم: لو سمعت هذه الكلمة من خفير الحارة لم أنم.

وفي «النوادر» لأبي زيد(٧)، قال مالك(٨) [رحمه الله تعالى](٩) أشد آية على أهل الأهواء قوله [تعالى](١٠): ﴿يَوْمَ تَبْيَضُّ وُجُوهٌ وَتَسْوَدُّ وُجُوهٌ . . .﴾ الآية [آل عمران: ١٠٦]، فتأويلها على أهل الأهواء(١١). انتهى.

---

(١) هو: محمد بن سيرين بن أبي عمرة أبو بكر البصري مولى أنس بن مالك إمام البصرة مع الحسن، توفي سنة (١١٠هـ).

انظر: تذكرة الحفاظ: ١/ ٧٧، وطبقات القراء: ٢/ ١٥١، وشذرات الذهب: ١/ ١٣٨.

(٢) زيادة من المؤلف.

(٣) أورده السيوطي في الدر المنثور: ١/ ٢٩.

(٤) هو: النعمان بن ثابت بن زوطا الإمام أبو حنيفة الكوفي، توفي سنة (١٥٠هـ).

انظر: تذكرة الحفاظ للذهبي: ١/ ١٦٨، وطبقات القراء: ٢/ ٣٤٢، وشذرات الذهب: ١/ ٢٢٧.

(٥) زيادة من المؤلف.

(٦) لم أعثر عليه.

(٧) هو: سعيد بن أوس بن ثابت أبو زياد الأنصاري النحوي، صاحب النوادر، ولد سنة (١٢٠هـ)، وتوفي سنة (٢١٥هـ).

انظر: طبقات القراء: ١/ ٣٠٥، وبغية الوعاة: ٢٥٤، وتهذيب التهذيب: ٤/ ٤، وفيات الأعيان: ٢/ ٣٧٨.

(٨) هو: مالك بن أنس أبو عبد الله الأصبحي، عالم المدينة ومحدثها، توفي سنة (١٧٩هـ).

طبقات الفقهاء للشيرازي: ٦٧، وتذكرة الحفاظ: ١/ ٢٠٧، وحلية الأولياء: ٦/ ٣١٦، وفيات الأعيان: ٤/ ١٣٥، وطبقات الحفاظ: ٨٩.

(٩) زيادة من المؤلف.

(١٠) زيادة من المؤلف.

(١١) لم أعثر عليه.

وأخرج ابن أبي حاتم عن أبي العالية[1]، قال: آيتان في كتاب الله، ما أشدهما على من يجادل فيه [قوله تعالى][2]: ﴿مَا يُجَادِلُ فِيٓ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ إِلَّا ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟﴾ [غافر: ٤]، ﴿وَإِنَّ ٱلَّذِينَ ٱخْتَلَفُوا۟ فِى ٱلْكِتَٰبِ لَفِى شِقَاقٍۭ بَعِيدٍ﴾ [البقرة: ١٧٦][3].

وقال السعيدي: سورة (الحج) من أعاجيب القرآن، فيها مكي ومدني، وحضري وسفري، وليلي ونهاري، وحربي وسلمي، وناسخ ومنسوخ، فالمكي من رأس الثلاثين إلى آخرها، والمدني من رأس خمس عشرة إلى رأس الثلاثين[4]، والليلي خمس آيات من أولها والنهاري من رأس تسع آيات إلى رأس اثنتى عشرة، والحضري إلى رأس العشرين[5].

قلت[6]: والسفري أولها، والناسخ [قوله تعالى][7]: ﴿أُذِنَ لِلَّذِينَ يُقَٰتَلُونَ . . .﴾ الآية [الحج: ٣٩]، والمنسوخ [قوله تعالى][8] ﴿ٱللَّهُ يَحْكُمُ بَيْنَكُمْ . . .﴾ الآية [الحج: ٦٩]، نسختها آية السيف[9]، وقوله [تعالى][10]:

---

(١) هو: رفيع بن مهران أبو العالية الرباحي البصري المقرئ التابعي، توفي سنة (٩٣هـ) على الأصح.

انظر: تهذيب التهذيب: ٣/ ٢٨٤، وطبقات المفسرين للداودي: ١/ ١٧٢، وطبقات القراء: ١/ ٣٨٤.

(٢) ساقط من الإتقان: ٤/ ١٣٤.

(٣) أورده السيوطي في الدر المنثور: ١/ ١٦٩.

(٤) قلت: اختلف أهل العلم هل هي مكية أو مدنية والقول الذي تطمئن به النفس ما قاله القرطبي: قال الجمهور: إن السورة مختلطة، منها مكي، ومنها مدني.

انظر: تفسير القرطبي، تفسير سورة الحج: ٦/ ١، وزاد المسير: ٥/ ٤٠١، وتفسير القاسمي: ٢/ ٤.

(٥) ذكره أبو القاسم ابن سلامة في الناسخ والمنسوخ: ٦٥.

وانظر: معرفة الناسخ والمنسوخ لابن حزم بهامش تنوير المقباس من تفسير ابن عباس: ٣٤٨.

(٦) ساقط من (ح) والقائل هو السيوطي.

(٧) زيادة من المؤلف.

(٨) زيادة من المؤلف.

(٩) آية السيف في قوله تعالى: ﴿فَإِذَا ٱنسَلَخَ ٱلْأَشْهُرُ ٱلْحُرُمُ فَٱقْتُلُوا۟ ٱلْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدتُّمُوهُمْ وَخُذُوهُمْ وَٱحْصُرُوهُمْ وَٱقْعُدُوا۟ لَهُمْ كُلَّ مَرْصَدٍ فَإِن تَابُوا۟ وَأَقَامُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتَوُا۟ ٱلزَّكَوٰةَ فَخَلُّوا۟ سَبِيلَهُمْ إِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ۝٥﴾ [التوبة: ٥].

(١٠) زيادة من المؤلف.

﴿وَمَآ أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ مِن رَّسُولٍ وَلَا نَبِيٍّ . . .﴾ الآية [الحج: ٥٢] نسختها [قوله تعالى][١]: ﴿سَنُقْرِئُكَ فَلَا تَنسَىٰٓ ۝﴾ [الأعلى: ٦][٢].

وقال الكرماني: ذكر المفسرون أن قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ شَهَٰدَةُ بَيْنِكُمْ . . .﴾ الآية [المائدة: ١٠٦]، من أشكل آية في القرآن حكماً ومعنى وإعراباً[٣].

وقال غيره: قوله تعالى: ﴿يَٰبَنِيٓ ءَادَمَ خُذُواْ زِينَتَكُمْ عِندَ كُلِّ مَسْجِدٍ﴾ الآية [الأعراف: ٣١] جمعت أصول أحكام الشريعة كلها: الأمر والنهي والإباحة والخبر.

وقال الكرماني في «العجائب»: في قوله تعالى: ﴿نَحْنُ نَقُصُّ عَلَيْكَ أَحْسَنَ ٱلْقَصَصِ﴾ [الأعراف: ٣١] قيل: هو قصة (يوسف)، وسماها ﴿أَحْسَنَ ٱلْقَصَصِ﴾[٤] لاشتمالها على ذكر حاسد ومحسود[٥]، ومالك ومملوك[٦]، وشاهد ومشهود[٧]، وعاشق ومعشوق[٨]، وحبس وإطلاق[٩]، وسجن وخلاص[١٠]، وخصب وجدب[١١]، وغيرها مما يعجز عن بيانها طوق الخلق.

وقال: ذكر أبو عبيدة[١٢] عن رؤبة: ما في القرآن أعرب من قوله

---

(١) زيادة من المؤلف.

(٢) نقلاً عن الناسخ والمنسوخ لأبي القاسم بن سلامة: ٦٦.

وانظر: معرفة الناسخ والمنسوخ لابن حزم بهامش تنوير المقباس من تفسير ابن عباس: ٣٤٨.

(٣) انظر: تفسير القرطبي: ٦/٣٤٦.

(٤) في (هـ) و(ح): «وسما بأحسن القصص» وما أثبته من الإتقان: ٤/١٣٥.

(٥) الحاسد: إخوة يوسف لأبيه، والمحسود يوسف وأخوه بنيامين.

(٦) المالك هم التجار الذين يأخذون يوسف من البئر ثم يبيعونه إلى عزيز مصر.

(٧) الشاهد من أهل امرأة العزيز، والمشهود يوسف عليه السلام.

(٨) العاشق يعقوب عليه السلام، والمعشوق يوسف عليه السلام.

(٩) الحبس في البئر، وإطلاق منه.

(١٠) دخول يوسف عليه السلام في السجن بدعائه فاراً من الفتنة.

(١١) الخطب والجدب الذين يعبر بهما يوسف عليه السلام من رؤية ملك مصر حين ذاك.

(١٢) هو: معمر بن المثنى أبو عبيدة التيمي البصري النحوي صاحب مجاز القرآن، واللغات وغيرهما، توفي سنة (٢٠٩هـ) وقيل غير ذلك.

انظر: بغية الوعاة: ٣٩٥، وطبقات المفسرين للداودي: ٢/٣٢٦.

[تعالى][1]: ﴿فَاصْدَعْ بِمَا تُؤْمَرُ﴾ [الحجر: ٩٤][2].

وقال ابن خالويه[3] في كتاب «ليس»[4]: ليس في كلام العرب لفظ جمع لغات ما النافية إلا حرف واحد في القرآن، جمع اللغات الثلاث، وهو قوله [تعالى][5]: ﴿مَّا هُنَّ أُمَّهَٰتِهِمْ﴾ [المجادلة: ٢]، قرأ الجمهور بالنصب، وقرأ بعضهم بالرفع[6]، وقرأ ابن مسعود [رضي الله تعالى عنه][7] «ما هنّ بأمهاتهم» بالباء، قال: وليس في القرآن لفظ على «أفعوعل» إلا في قرأة ابن عباس [رضي الله تعالى عنهما][8]: «ألا إنهم تثنوني[9] صدورهم» [هود: ٥].

وقال بعضهم: أطول سورة في القرآن (البقرة)[10]، وأقصرها (الكوثر)[11]، وأطول آية فيه آية الدين، وأقصر آية فيه و(الضحى)، و(الفجر)، وأطول كلمة فيه رسماً ﴿فَأَسْقَيْنَٰكُمُوهُ﴾ [الحجر: ٢٢].

---

(١) زيادة من المؤلف.

(٢) لم أعثر عليه.

(٣) هو: الحسين بن أحمد بن خالوية أبو عبد الله الهمداني النحوي، توفي سنة (٣٧٠هـ).

انظر: بغية الوعاة: ٢٣١، والشذرات: ٣/ ٧١.

(٤) عنوان الكتاب الكامل «ليس في كلام العرب» وهو مطبوع حققه أحمد عطار، والطبعة الثانية سنة (١٣٩٩هـ)، إلا أنني لم أجد هذا القول فيه.

(٥) زيادة من المؤلف.

(٦) قوله تعالى: «أمهاتِهم» بكسر التاء على أنه خبر «ما»، وبضمها على اللغة التميمية.

(٧) زيادة من المؤلف.

(٨) زيادة من المؤلف.

(٩) روى البخاري من حديث ابن عباس ﷺ أنه يقرأ: «ألا إنهم تَثْنَوْنِي صدورَهم» قال: سألته عنها فقال أناس كانوا يستحيون أن يتخلوا فيفضوا إلى السماء وأن يجامعوا نساءهم فيفضوا إلى السماء فنزل ذلك.. فيهم.

صحيح البخاري، كتاب التفسير، تفسير سورة هود، باب «ألا إنهم يثنون...»: ٥/ ١١٢، وهي قراءة شاذة، والقراءة المتواترة «يُثْنُوْنَ» والمعنى متقارب؛ أي تنطوي على بعضها.

تثنوني: قراءة شاذة قرأها ابن عباس، ومجاهد، ونصر بن عاصم. مختصر في شواذ القرآن لابن خالويه: ٥٩.

(١٠) حيث إن آياتها بلغت (٢٨٦) آية.

(١١) وهي ثلاث آيات.

وفي القرآن آيتان جمعت كل منهما حروف المعجم[1]: ﴿ثُمَّ أَنزَلَ عَلَيْكُم مِّنۢ بَعْدِ ٱلْغَمِّ أَمَنَةً نُّعَاسًا﴾ الآية [آل عمران: ١٥٤]، [وقوله تعالى][2]: ﴿مُّحَمَّدٌ رَّسُولُ ٱللَّهِ وَٱلَّذِينَ مَعَهُۥٓ ...﴾ الآية [الفتح: ٢٩].

وليس فيه حاء بعد حاء بلا حاجز إلا في موضعين؛ قوله [تعالى][3]: ﴿وَلَا تَعْزِمُوا۟ عُقْدَةَ ٱلنِّكَاحِ حَتَّىٰ ...﴾ [البقرة: ٢٣٥]، ﴿لَآ أَبْرَحُ حَتَّىٰٓ﴾ [الكهف: ٦٠].

ولا كافان كذلك إلا: ﴿مَّنَٰسِكَكُمْ﴾ [البقرة: ٢٠٠]، ﴿مَا سَلَكَكُمْ﴾ [المدثر: ٤٢].

ولا غينان كذلك إلا [قوله تعالى][4]: ﴿وَمَن يَبْتَغِ غَيْرَ ٱلْإِسْلَٰمِ﴾ [آل عمران: ٨٥].

ولا آية فيها ثلاثة وعشرون كافا إلا آية الدين.

ولا آية فيها ثلاثة عشر وقفاً إلا آيتا المواريث.

ولا سورة ثلاث آيات فيها عشر واوات إلا و(العصر) إلى آخرها.

ولا سورة إحدى وخمسون آية، فيها اثنان وخمسون وقفاً إلا[5] سورة (الرحمن)[6].

ذكر أكثر ذلك ابن خالويه[7].

وقال أبو عبد الله الخبازي المقرئ[8]: أول ما وردت على السلطان[9] محمود بن ملكشاه [سألني كم في القرآن آية أولها غين؟][10] فقلت: ثلاثة: ﴿غَافِرِ ٱلذَّنۢبِ﴾ [غافر: ٣]، وآيتان بخلاف[11]: ﴿غُلِبَتِ ٱلرُّومُ ۝٢﴾ [الروم: ٢]،

---

(١) حروف المعجم هي حروف الهجاء؛ أي أن كل واحدة من هاتين الآيتين شملت حروف الهجاء الثمانية والعشرين كلها، فليس هناك حرف إلا وهو موجود في كل منهما.

(٢) ساقط من الإتقان: ٤/ ١٣٥.

(٣) ساقط من الإتقان: ٤/ ١٣٥.

(٤) ساقط من الإتقان: ٤/ ١٣٥.

(٥) في الإتقان: «إلى».

(٦) هذا الإحصاء خطأ فإن سورة (الرحمٰن) ثمانية وسبعون آية.

(٧) لم أجد هذا الكلام في كتاب «ليس في كلام العرب» لابن خالويه.

(٨) هو: محمد بن علي بن محمد بن حسن أبو عبد الله الخباري مقرئ نيسابور، ولد سنة (٣٧٢هـ)، وتوفي سنة (٤٤٩هـ).

انظر: طبقات القراء: ٢/ ٢٠٧، وشذرات الذهب: ٣/ ٢٧٣.

(٩) في الإتقان: ٤/ ١٣٦: «السلطان» وهو خطأ مطبعي.

(١٠) في الإتقان: ٤/ ١٣٦: «سألني عن آية أولها غين».

(١١) في الإتقان: ٤/ ١٣٦: «بخلف» أي مختلف فيهما، بعض العلماء عدّ كلاًّ منهما آية =

﴿غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ﴾ [الفاتحة: ٧].

قال الحافظ السيوطي [رحمه الله تعالى عليه][1]: ونقلت من خط شيخ الإسلام ابن حجر[2]: في القرآن أربع شدات متواليات[3] قوله تعالى[4]:

﴿نَسِيًّا ۝٦٤ رَّبُّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ﴾ [مريم: ٦٤، ٦٥].

﴿فِى بَحْرٍ لُّجِّىٍّ يَغْشَىٰهُ مَوْجٌ﴾ [النور: ٤٠].

﴿سَلَٰمٌ قَوْلًا مِّن رَّبٍّ رَّحِيمٍ ۝٥٨﴾ [يس: ٥٨].

﴿وَلَقَدْ زَيَّنَّا ٱلسَّمَآءَ ٱلدُّنْيَا﴾ [الملك: ٥].

انتهى[5].

= مستقلة، فتكون الغين أول الآية، وبعضهم لم يعدها آية مستقلة، فليس حرف الغين فيها أول آية.

(١) من زيادة المؤلف بين كلام السيوطي.

(٢) هو: أحمد بن علي بن محمد أبو الفضل العسقلاني المصري الشافعي إمام حافظ، صاحب فتح الباري في شرح صحيح البخاري وتهذيب التهذيب، ولد سنة (٧٧٣هـ)، وتوفي سنة (٨٥٢هـ).

انظر: طبقات الحفاظ: ٥٤٧، وذيل تذكرة الحفاظ لأبي المحاسن الحسني الدمشقي: ٣٨٠، وشذرات الذهب: ٧/ ٢٧٠.

(٣) في الإتقان: ٤/ ١٣٦: «متوالية».

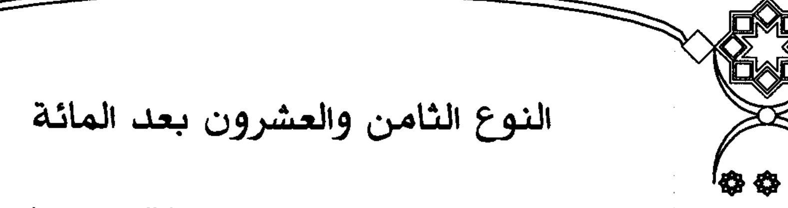
(٤) في الإتقان: ٤/ ١٣٦: «في قوله».

(٥) انتهى كلام شيخ الإسلام ابن حجر. الإتقان: ٤/ ١٣٦.



النوع الثامن والعشرون بعد المائة

علم معرفة العلوم المستنبطة من القرآن



النوع الثامن والعشرون بعد المائة

علم معرفة العلوم المستنبطة من القرآن[1]

قال تعالى: ﴿مَّا فَرَّطْنَا فِي الْكِتَابِ مِن شَيْءٍ﴾ [الأنعام: ٣٨] وقال [جل شأنه][2]: ﴿وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ تِبْيَانًا لِّكُلِّ شَيْءٍ﴾ [النحل: ٨٩].

وقال ﷺ: «ستكون فتن». قيل: وما المخرج منها؟ قال: «كتاب الله، فيه نبأ ما قبلكم، وخبر ما بعدكم، وحكم ما بينكم» أخرجه الترمذي[3] وغيره.

وأخرج ابن منصور[4] عن ابن مسعود قال: من أراد العلم فعليه بالقرآن فإن فيه خبر الأولين والآخرين. قال البيهقي: يعني أصول العلم.

أخرج البيهقي عن الحسن، قال: أنزل الله مائة وأربعة كتب، أودع علومها أربعة منها: التوراة والإنجيل والزبور والفرقان، ثم أودع علوم الثلاثة الفرقان[5].

وقال الإمام الشافعي ـ رضي الله تعالى عنه ـ: جميع ما تقوله الأمة شرح للسنة، وجميع السنة شرح للقرآن[6].

وقال أيضاً: جميع ما حكم به النبي ﷺ فهو ممّا فهمه من القرآن[7].

---

(١) هذا النوع منقول عن الإتقان: ٤/ ٢٤ ـ ٣٧، النوع الخامس والستين «في العلوم المستنبطة من القرآن».

(٢) زيادة من المؤلف.

(٣) في سننه، كتاب فضائل القرآن، باب ما جاء في فضل القرآن: ٥/ ١٧٢. قال الترمذي: هذا حديث لا نعرفه إلا من هذا الوجه وإسناده مجهول، وفي الحارث مقال.

(٤) هو: سعيد بن منصور بن شعبة أبو عثمان الخراساني صاحب كتاب السنن والزهد، توفي سنة (٢٢٧هـ).

انظر: تذكرة الحفاظ: ٢/٤١٦، والتقريب لابن حجر: ١/٣٠٦، والشذرات لابن العماد: ٢/ ٤٥.

(٥) الجامع لشعب الإيمان للبيهقي، مخطوط: ٣/٣٥٦.

(٦) لم أعثر عليه.

(٧) لم أعثر عليه، إلا في الإتقان، ومعترك الأقران للسيوطي: ١/ ١٤.

[قال الحافظ السيوطي ـ رحمه الله تعالى][1] قلت: ويؤيد هذا قوله ﷺ: «إني لا أحل إلا ما أحلّ الله، ولا أحرّم إلّا ما حرّم الله في كتابه» أخرجه بهذا اللفظ الشافعي في الأم[2][3].

وقال سعيد بن جبير: ما بلغني حديث عن رسول الله ﷺ على وجهه إلا وجدت مصداقه في كتاب الله[4].

وقال ابن مسعود: إذا حدثتكم بحديث أنبأتكم بتصديقه من كتاب الله تعالى. أخرجهما ابن أبي حاتم.

وقال الشافعي أيضاً: ليست تنزل بأحد في الدين نازلة إلا في كتاب الله الدليل على سبيل الهدى فيها، فإن قيل: من الأحكام ما ثبت ابتداء بالسنة، قلنا: ذلك مأخوذ من كتاب الله في الحقيقة؛ لأن كتاب الله أوجب علينا اتباع الرسول ﷺ، وفرض علينا الأخذ بقوله.

وقال الشافعي [رحمه الله تعالى][5]: سلوني عما شئتم أخبركم عنه في كتاب الله؛ فقيل له: ما تقول في المحرم يقتل الزنبور[6]؟ فقال: بسم الله الرحمن الرحيم: ﴿وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَىٰكُمْ عَنْهُ فَٱنتَهُواْ﴾ [الحشر: ٧][7].

وحدثنا سفيان بن عيينة[8]، عن عبد الملك بن عمير[9]، عن ربعي بن

---

(١) زيادة من المؤلف بين كلام السيوطي.

(٢) في (ح): «في الإمام».

(٣) لم أعثر عليه إلا في الإتقان، ومعترك الأقران للسيوطي: ١/ ١٥.

(٤) لم أعثر عليه إلا في الإتقان، ومعترك الأقران للسيوطي: ١/ ١٥.

(٥) زيادة من المؤلف.

(٦) الزنبور: ضرب من الذباب لسّاع. اللسان: ٤/ ٣٣١ مادة: (زنبر).

(٧) ذكره القرطبي في تفسيره: ١٨/ ١٧.

(٨) هو: سفيان بن عيينة بن أبي عمران ميمون أبو محمد الحافظ الهلالي الكوفي، صاحب التفسير، وجوابات القرآن، ولد سنة (١٠٧هـ)، وتوفي سنة (١٩٨هـ).
انظر: طبقات المفسرين للداودي: ١/ ١٩٠، وفيات الأعيان: ٢/ ٣٩١، وشذرات الذهب: ١/ ٣٥٤.

(٩) هو: عبد الملك بن عمير بن سويد أبو عمر ويقال: أبو عمرو اللخمي الكوفي، من مشاهير التابعين، توفي سنة (١٣٦هـ).
انظر: تذكرة الحفاظ: ١/ ١٣٥، وتهذيب التهذيب: ٦/ ٤١١.

خراش[1] عن حذيفة بن اليمان[2]، عن النبي ﷺ أنه قال: «اقتدوا باللذين من بعدي أبي بكر[3] وعمر»[4].

وحدثنا سفيان، عن مِسْعر بن كدام[5]، عن قيس بن مسلم[6]، عن طارق بن شهاب[7] عن عمر بن الخطاب [رضي الله تعالى عنه][8] أنه أمر بقتل المحرم الزنبور[9][10].

وأخرج البخاري عن ابن مسعود [رضي الله تعالى عنه][11] أنه قال: لعن الله

---

(١) هو: ربعي بن حراش بن جحش العبسي الكوفي التابعي. قال العجلي تابعي ثقة، توفي سنة (١٠٤هـ).

انظر: تهذيب التهذيب: ٣/ ٢٣٦، وحلية الأولياء: ٤/ ٣٦٧، وطبقات ابن سعد: ٦/ ١٢٧.

(٢) هو: حذيفة اليمان بن جابر حليف بني الأسهل، هرب إلى المدينة، صحابي جليل، من السابقين، توفي سنة (٣٦هـ) في أول خلافة علي.

تهذيب التهذيب: ٢/ ٢١٩، وتقريب التهذيب: ١/ ١٥٦.

(٣) هو: عبد الله بن أبي قحافة أبو بكر الصديق، توفي سنة (١٣هـ).

انظر: طبقات ابن سعد: ٣/ ١٦٩، والشذرات: ١/ ٢٤.

(٤) أخرجه الترمذي في سننه، كتاب المناقب، باب مناقب أبي بكر وعمر رضي الله عنهما: ٥/ ٦٠٩. قال الترمذي: هذا حديث حسن. وابن ماجه في المقدمة، باب فضائل أبي بكر الصديق رضي الله عنه: ١/ ٣٧.

(٥) هو: مسعر بن كدام بن ظهير أبو سلمة الرواسي الكوفي، توفي سنة (٥٣هـ)، وقيل: (٥٥هـ).

ومسعر: بكسر أوله وتخفيف ثانيه، وكدام: بكسر أوله وتخفيف ثانيه.

انظر: تذكرة الحفاظ: ١/ ١٨٨، وتهذيب التهذيب: ١٠/ ١١٣، وطبقات الحفاظ: ٨١.

(٦) هو: قيس بن مسلم أبو عمرو الجدلي الكوفي، رمي بالإرجاء، توفي سنة (١٢٠هـ).

انظر: تهذيب التهذيب: ٨/ ٤٠٤، وتقريب التهذيب: ٢/ ١٣٠، والشذرات: ١/ ١٥٧.

(٧) هو: طارق بن شهاب بن عبد شمس أبو عبد الله البجلي الكوفي، رأى النبي ﷺ، توفي سنة (٨٢هـ).

انظر: تهذيب التهذيب: ٥/ ٣، وتقريب التهذيب: ١/ ٣٧٦.

(٨) زيادة من المؤلف.

(٩) قلت: الحديث صحيح؛ لأن رجال إسناده ثقات.

(١٠) ذكره القرطبي في تفسيره: ١٨/ ١٨. وانظر: معترك الأقران: ١/ ١٥.

(١١) زيادة من المؤلف.

الواشمات والمتوشمات[(١)]. والمتنمصات، والمتفلجات للحسن[(٢)]، المغيرات خلق الله تعالى؛ فبلغ ذلك امرأة من بني أسد[(٣)]، فقالت له: إنه بلغني أنك لعنتَ كيت وكيت[(٤)]، فقال: وما لي[(٥)] لا ألعن من لعن رسول الله ﷺ وهو في كتاب الله [تعالى][(٦)]. فقالت: لقد قرأت ما بين اللوحين[(٧)] فما وجدت فيه ما تقول؛ قال: لئن كنت قرأتيه لقد وجدتيه، أما قرأت: ﴿وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَىٰكُمْ عَنْهُ فَٱنتَهُوا۟﴾ [الحشر: ٧] قالت: بلى، قال: فإنه قد نهى عنه[(٨)].

وحكى ابن سراقة في كتاب «الإعجاز» عن أبي بكر ابن مجاهد[(٩)] أنه قال

---

(١) الواشمات: جمع واشمة وهي التي تشم. والمتوشمات: جمع متوشمة وهي التي تطلب الوشم. والوشم: أن يغرز في العضو إبرة أو نحوها حتى يسيل الدم، ثم يحشى بنورة أو غيرها فيخضرّ.

فتح الباري، كتاب اللباس، باب المتفلجات للحسن، وباب المتنمصات: ١٠/٣١٦، ٣١٧.

(٢) في (هـ) و(ح) بدون الواو وما أثبته من الإتقان: ٤/٣٥، كما في البخاري: ٧/٨٢.

المتنمصات: جمع متنمصة هي التي تطلب النماص. والنماص: إزالة شعر الوجه بالمنقاش، وقيل: يختص بإزالة شعر الحاجبين لترفيعهما أو تسويتهما.

والمتفلجات: جمع متفلجة وهي التي تطلب أو تصنعه. والفلج انفراج ما بين اثنتين، والتفلج: أن يفرج بين المتلاصقين بالمبرد ونحوه، وهو مختص بالثنايا والرباعيات.

فتح الباري، كتاب اللباس، باب المتفلجات للحسن، وباب المتنمصات: ١/٣١٦، ٣١٧.

(٣) واسمها: «أم أيوب» كما في البخاري: ٧/٨٢، وفي تهذيب التهذيب: ١٢/٤٨٣: «أم يعقوب امرأة من بني أسد روت عن ابن مسعود، وعنها عبد الرحمٰن بن عابس».

(٤) كيت وكيت: كناة عن كلام قيل.

(٥) في (هـ) و(ح) بدون الواو، وما أثبته من الإتقان: ٤/٣٥، كما في البخاري: ٧/ ٨٢.

(٦) زيادة من المؤلف.

(٧) ما بين اللوحين: أي القرآن المكتوب ما بين دفتي المصحف.

(٨) صحيح البخاري، كتاب التفسير، باب سورة الحشر: ٦/٥٨، وكتاب اللباس، باب المتفلجات للحسن، وباب المتنمصات: ٧/٨٢، ٨٤.

وأخرجه مسلم في كتاب اللباس والزينة، باب تحريم فعل الواصلة والمتوصلة: ٦/١٦٥.

(٩) هو: أحمد بن موسى بن مجاهد أبو بكر التميمي البغدادي المقرئ، كان ثقة بصيراً بالقراءات وعللها، وهو أول من سبع السبعة، وشيخ الصنعة، توفي سنة (٣٢٤هـ).

انظر: طبقات القراء لابن الجزري: ١/١٣٩، والشذرات: ٢/٣٠٢.

يوماً: ما من شيء في العالم إلا وهو في كتاب الله، فقيل له: فأين ذكر الخانات[1] فيه؟ فقال في قوله [تعالى][2]: ﴿لَّيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَن تَدْخُلُوا۟ بُيُوتًا غَيْرَ مَسْكُونَةٍ فِيهَا مَتَٰعٌ لَّكُمْ﴾ [النور: ٢٩] فهي الخانات[3].

وقال ابن برجان[4]: ما قال النبي ﷺ في شيء فهو في القرآن [به، أو فيه أصله، قرب أو بعد]،[5] فهمه من فهمه، وعمه عنه من عمه[6]، وكذا كل ما حكم أو قضي [به][7] وإنما يدرك الطالب من ذلك بقدر اجتهاده، وبذل وسعه ومقدار فهمه.

وقال غيره: ما من شيء إلا يمكن استخراجه من القرآن لمن فهمه الله، حتى أن بعضهم استنبط عمر النبي ﷺ ثلاثاً وستين سنة من قوله [تعالى][8] في سورة (المنافقون): ﴿وَلَن يُؤَخِّرَ ٱللَّهُ نَفْسًا إِذَا جَآءَ أَجَلُهَا﴾ [١١] فإنها رأس ثلاث وستين سورة، وعقبها بالتغابن[9] ليظهر التغابن في فقده[10].

وقال ابن أبي الفضل المرسي[11] في تفسيره: جمع القرآن علوم الأولين

---

(١) وفي اللسان: ١٣/١٤٦ مادة: (خون).

الخان: الحانوت أو صاحب الحانوت، فارسي معرب، وقيل: الخان الذي للتجار أي الفندق.

(٢) زيادة من المؤلف.

(٣) أورده السيوطي في الدر المنثور من وجه آخر: ٥/٣٩.

(٤) هو: عبد السلام بن عبد الرحمٰن بن عبد السلام أبو الحكم المعروف بابن برجان اللخمي المغربي، إمام في اللغة والنحو، توفي سنة (٦٢٧هـ).

انظر: بغية الوعاة: ٣٠٦، والشذرات: ٥/ ١٢٤.

(٥) في (هـ) و(ح): «أو فيه أصل قرب أو بعد» وما أثبته من الإتقان: ٤/ ٢٥.

(٦) العمه في البصيرة كالعمى في البصر، يقال: رجل عمه عامه؛ أي يتردد متحيراً لا يهتدي لطريقه ومذهبه. انظر: اللسان: ١٣/٥١٩ مادة: (عمه).

(٧) ساقط من الإتقان: ٤/ ٢٥.

(٨) زيادة من المؤلف.

(٩) أي سورة التغابن، والتغابن البخس، سمي به يوم القيامة؛ لأنهم تبدو لهم الأشياء بخلاف مقاديرها في الدنيا، فيرى أهل النار في ذلك بخساً لهم. انظر: المفردات للراغب: ٣٥٨.

(١٠) انظر: روح البيان: ٩/ ٥٤٢. قلت: وهذا تعسف لا داعي له.

(١١) هو: محمد بن عبد الله ابن أبي الفضل أبو عبد الله السلمي المرسي، من تصانيفه: =

والآخرين بحيث لم يحط بها علماً حقيقة إلا المتكلم بها، ثم رسول الله ﷺ، خلا ما استأثر به سبحانه [وتعالى][1]؛ ثم ورث ذلك عنه معظم ذلك سادة الصحابة وأعلامهم، مثل الخلفاء الأربعة وابن مسعود وابن عباس، حتى قال[2]: لو ضاع لي عقال بعير لوجدته في كتاب الله [تعالى][3]؛ ثم ورث عنهم التابعون بإحسان، ثم تقاصرت الهمم، وفترت العزائم، وتضائل أهل العلم، وضعفوا عن حمل ما حمله الصحابة والتابعون من علومه [وسائر][4] فنونه، فنوعوا فنونه وعلومه، وقامت كل طائفة بفنٍ من فنونه، فاعتنى قوم بضبط لغاته، وتحرير كلماته، ومعرفة مخارج حروفه وعددها، وعدد كلماته[5] وآياته[6] وسوره وأحزابه[7]

= التفسير الكبير سماه «ري الظمآن» والكافي في النحوي، وُلِد سنة (٥٧٠هـ)، وتوفي سنة (٦٥٥هـ).

انظر: بغية الوعاة ٦٠، والشذرات: ٥/ ٢٦٩، وكشف الظنون: ١/ ٤٥٨.

(١) ساقط من (هـ) و(ح) مثبت في الإتقان: ٤/ ٢٦.

(٢) لم أعثر عليه إلا في الإتقان: ٤/ ٢٦، ومعترك الأقران: ١/ ١٧.

(٣) ساقط من (هـ) و(ح) مثبت في الإتقان: ٤/ ٢٦.

(٤) ساقط من (ح).

(٥) وفي البرهان للزركشي: ٢/ ٢٤٩.

بعث الحجاج بن يوسف إلى قراء البصرة، فجمعهم واختار منهم الحسن البصري، وأبا العالية، ونصر بن عاصم، وعاصماً الجحدري، ومالك بن دينار ـ رحمة الله عليهم ـ وقال: عدوا حروف القرآن؛ فبقوا أربعة أشهر يعدون بالشعير، فأجمعوا على أن كلماته: سبع وسبعون ألف كلمة وأربعمائة وتسع وثلاثون كلمة، وأجمعوا على أن عدد حروفه: ثلاثمائة ألف وثلاثة وعشرون ألفا وخمسة عشر حرفاً.

(٦) وأما عدد آي القرآن فقد اتفق العادون على أن أنه ستة آلاف ومائتا آية وكسر، إلا أن هذا الكسر يختلف مبلغه باختلاف أعدادهم.

انظر: البرهان للزركشي: ٢/ ٢٤٩، ومناهل العرفان للزرقاني: ١/ ٣٣٦.

(٧) أخرج أحمد في مسنده: ٤/ ٩: عن أوس بن حذيفة أنه سأل أصحاب رسول الله ﷺ في حياته: كيف تحزبون القرآن؟ قالوا: ثلاث، وخمس، وسبع، وتسع، وإحدى عشرة، وثلاث عشرة، وحزب المفصل من (ق) حتى يختم.

قلت: والحزب في بعض المصاحف كالمصحف الذي طبع في مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف بالمدينة المنورة يراد به نصف الجزء، وقد اشتهرت الأجزاء ثلاثين جزءاً.

وأنصافه[1] وأرباعه[2]، وعدد سجداته[3]، والتعليم عند كل عشر آيات، إلى غير ذلك من حصر الكلمات المتشابهات، والآيات المتماثلة، من غير تعرض لمعانيه ولا تدبر لما أودع فيه، فسموا القراء[4].

واعتنى النحاة بالمعرب منه والمبني من الأسماء والأفعال [والحروف العاملة وغيرها، وأوسعوا الكلام في الأسماء وتوابعها وضروب الأفعال، واللازم والمتعدي][5]، ورسوم خط الكلمات، وجميع ما يتعلق به حتى أن بعضهم أعرب عن مشكله[6]، وبعضهم أعربه كلمة كلمة[7].

واعتنى المفسرون بألفاظه، فوجدوا منه لفظاً يدل على معنى واحد، ولفظاً يدل على معنيين، ولفظاً يدل على أكثر، فأجروا الأول على حكمه، وأوضحوا المعنى الخفي منه، وخاضوا في ترجيح أحد محتملات ذي المعنيين

---

(١) وفي البرهان للزركشي: ٢/٢٥٣. قال بعض القراء: إن القرآن العظيم له ثمانية أنصاف باعتبار آية.

فنصفه بالحروف (النون) من قوله: ﴿نُّكْرًا﴾ في سورة الكهف: الآية (٧٤)، والكاف من نصفه الثاني، ونصفه بالكلمات (الدال) من قوله: ﴿وَٱلْجُلُودُ﴾ في سورة الحج: الآية (٢٠)، وقوله تعالى: ﴿وَلَهُم مَّقَـٰمِعُ مِنْ حَدِيدٍ ۝٢١﴾ الآية: (٢١)، من نصفه الثاني، ونصفه بالآيات: ﴿يَأْفِكُونَ﴾ من سورة الشعراء: الآية (٤٥)، وقوله تعالى: ﴿فَأُلْقِىَ ٱلسَّحَرَةُ﴾ سورة الشعراء: الآية (٤٦) من نصفه الثاني ونصفه على عدد السور، فالأول الحديد، والثاني من (المجادلة).

(٢) أرباع القرآن: فالربع الأول من أول من (الفاتحة) إلى آخر (الأنعام)، والثاني من أول (الأعراف) إلى قوله تعالى: ﴿وَلْيَتَلَطَّفْ﴾ [الكهف: ١٩]، والثالث من قوله تعالى: ﴿وَلَا يُشْعِرَنَّ بِكُمْ أَحَدًا﴾الكهف: ١٩] إلى آخر سورة (المؤمن)، والرابع من أول سورة (فصلت) إلى آخر القرآن. البرهان للزركشي: ١/ ٢٥٠.

(٣) وسجود القرآن أربع عشر سجدة، في سُوَرها المعروفة.

(٤) القراء: جمع قارئ، وهو في اللغة اسم فاعل من قرأ، ويطلق في الاصطلاح على إمام من الأئمة المعروفين الذين تنسب إليهم القراءات. مناهل العرفان للزرقاني: ١/ ٤٤٩.

(٥) ما بين المعقوفين ساقط من (هـ) و(ح) والإتقان: ٤/ ٢٦.

(٦) مثل: مكي بن أبي طالب القيسي المتوفى (٤٣٧هـ) في كتاب «مشكل إعراب القرآن» وهو مطبوع بتحقيق ياسين محمد السواس سنة (١٣٩٤هـ).

(٧) مثل: أبي البقاء العكبري المتوفى (٦١٦هـ) في كتابه «التبيان في إعراب القرآن» مطبوع بتحقيق علي محمد البجاوي.

والمعاني، وأعمل كل منهم فكره، وقال بما اقتضاه نظره[1].

واعتنى الأصوليون[2] بما فيه من الأدلة العقلية والشواهد الأصلية والنظرية، مثل قوله تعالى: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾ [الأنبياء: ٢٣] إلى غير ذلك من الآيات الكثيرة، فاستنبطوا منه أدلة على وحدانية الله، ووجوده، وبقائه، وقدمه، وقدرته، وعلمه، وتنزيهه عما لا يليق به، وسموا هذا العلم بأصول الدين.

وتأملت طائفة منهم معاني خطابه، فرأت منها ما يقتضي العموم، ومنها ما يقتضي الخصوص، إلى غير ذلك، فاستنبطوا منه أحكام اللغة[3]، من الحقيقة والمجاز، وتكلموا في التخصيص والإخبار، والنص والظاهر، والمجمل والمحكم والمتشابه، والأمر والنهي، والنسخ، إلى غير ذلك من أنواع الأقيسة واستصحاب الحال[4] والاستقراء[5]، وسموا هذا الفن أصول الفقه[6].

وأحكمت طائفة صحيح النظر وصادق الفكر، فيما فيه من الحلال والحرام وسائر الأحكام، فأسسوا أصوله، وفرعوا فروعه، وبسطوا القول في ذلك بسطاً حسناً، وسموه بعلم الفروع وبالفقه أيضاً.

وتلمحت طائفة ما فيه من قصص القرون السالفة والأمم الخالية، ونقلوا أخبارهم ودونوا آثارهم ووقائعهم، حتى ذكروا بدء الدنيا وأول الأشياء،

---

(١) وأحسن المفسرين في توضيح المعاني الخفية، وترجيح أحد المحتملات أبو جعفر محمد بن جرير الطبري في تفسيره «جامع البيان عن تأويل القرآن».

(٢) يراد بهم العلماء في أصول الدين مثل: الإمام أبو جعفر أحمد الطحاوي صاحب العقيدة الطحاوية.

(٣) في (هـ): «اللغات» وما أثبته من الإتقان: ٤/ ٢٧.

(٤) الاستصحاب لغة: طلب الصحبة، وكل شيء لازم شيئاً استصحبه، وسمي بذلك؛ لأن المستدل يجعل الحكم الثابت في الماضي مصاحباً للحال.

واصطلاحاً: ثبوت أمر في الزمان الثاني بناء على أنه كان ثابتاً في الزمان الأول. انظر: القاموس المحيط: ١/ ٩٥ مادة: (صحب)، والمستصفى من علم الأصول للإمام الغزالي: ٢/ ٢٢٢.

(٥) الاستقراء: التتابع للنظر والاستدلال، من: استقرأ الجمل الناقة: تاركها لينظر ألحقت أم لا. انظر: القاموس المحيط: ١/ ٢٥ مادة: (قرأ).

(٦) في (هـ) و(ح): «بأصول الفقه»، وما أثبته من الإتقان: ٤/ ٢٧.

وسموا ذلك بالتاريخ والقصص[1].

وتنبه آخرون لما فيه من الحِكَم والأمثال والمواعظ، التي تقلقل[2] قلوب الرجال، وتكاد تدكدك الجبال، فاستنبطوا مما فيه من الوعد والوعيد، والتحذير والتبشر؛ وذكر الموت والمعاد، والنشر والحشر والحساب، والعقاب، والجنة والنار فصولاً من المواعظ، وأصولاً من الزواجر، فسموا بذلك الخطباء والوعاظ.

واستنبط قوم مما فيه من أصول التعبير، مثل ما ورد في قصة يوسف في البقرات السمان، وفي منامي صاحبي السجن، وفي رؤيا الشمس والقمر والنجوم ساجدة، وسموه تفسير الرؤيا[3].

واستنبطوا تفسير كل رؤيا من الكتاب، فإن عز عليهم إخراجها منه فمن السنة التي هي شارحة للكتاب؛ فإن عسر فمن الحِكم والأمثال، ثم نظروا إلى اصطلاح العوام في مخاطباتهم، وعرف عاداتهم الذي أشار إليه القرآن بقوله: ﴿وَأْمُرْ بِٱلْعُرْفِ﴾ [الأعراف: ١٩٩].

وأخذ قوم مما في آية المواريث[4] ـ من ذكر السهام وأربابها، وغير ذلك ـ علم الفرائض، واستنبطوا منها ذكر النصف والثلث والربع والسدس والثمن حساب الفرائض، ومسائل العول[5]، واستخرجوا منه أحكام الوصايا.

ونظر قوم إلى ما فيه من الآيات الدالات على الحكم الباهرة في الليل والنهار، و(الشمس) و(القمر) ومنازله، و(النجوم) و(البروج) وغير ذلك؛ فاستخرجوا منه: علم المواقيت.

ونظر الكتاب والشعراء إلى ما فيه من جزالة اللفظ وبديع النظم وحسن

---

(١) فمن ذلك تاريخ الأمم والملوك لابن جرير الطبري المعروف بـ«تاريخ الطبري».

(٢) تقلقل قلوب الرجال: أي تحركها فتتحرك وتضطرب. وفي اللسان: ١١/٥٦٦ مادة: (قلل) وقلقل الشيء قلقلة وقلقالاً فتقلقل، وقلقالاً؛ أي حركة فتحرك واضطراب.

(٣) في الإتقان: ٤/٢٨: «تعبير الرؤيا».

(٤) وهي الإيتان: ١١، ١٢ من سورة النساء.

(٥) العول في اللغة: الزيادة والارتفاع، وفي علم الفرائض: أن يزيد مجموع سهام أصحاب الفروض عن عدد أصل المسألة.

انظر: جوهرة الفرائض شرح مفتاح الفائض لمحمد الناظري: ٢٨٠.

السياق، والمبادئ والمقاطع والمخالص، والتلوين في الخطاب، والإطناب[1] والإيجاز[2] وغير ذلك، فاستنبطوا منه المعاني[3] والبيان[4] والبديع[5].

ونظر فيه أرباب الإشارات وأصحاب الحقيقة، فلاح[6] لهم من ألفاظه معان ودقائق جعلوا لها أعلاماً اصطلحوا عليها، مثل الفناء[7]، والبقاء[8]، والحضور[9]، والخوف، والهيبة[10]، والأنس[11]، والوحشة، والقبض[12]،

---

(١) الإطناب: هو أداء المقصود بأكثر من عبارته، وفيه فوائد منها: التكرير لتأكيد الإنذار.
الإيضاح في علوم البلاغة للخطيب القزويني: ٢٨٠، ٣٠٤.

(٢) الإيجاز: هو أداء المقصود من الكلام بأقل من عبارات متعارف الأوساط.
مثال ذلك: ﴿وَلَكُمْ فِي ٱلْقِصَاصِ حَيَوٰةٌ﴾ [البقرة: ١٧٩].
المصدر السابق: ٢٨٠، ٢٨٧.

(٣) علم المعاني: هو الذي تعرف به أحوال اللفظ العربي التي بها يطابق اقتضاء الحال. جواهر البلاغة، أحمد الهاشمي: ٤٥.

(٤) علم البيان: هو أصول وقواعد يعرف بها إيراد المعنى الواحد بطرق يختلف بعضها عن بعض في وضوح الدلالة العقلية على نفس ذلك المعنى. المصدر السابق: ٢٤٤.

(٥) علم البديع: هو علم تعرف به الوجوه والمزايا التي تزيد الكلام حسناً وطلاوة وتكسوه مطابقته لمقتضى الحال. المصدر السابق: ٣٦٠.

(٦) لاح يلوح لوحاً ولؤوحاً: بان، ووضح، يقال: لاح لي أمرك إذا بان ووضح.
انظر: اللسان: ٢/ ٥٨٦ مادة: (لوح).

(٧) الفناء عند الصوفية: الفناء هو أن تفنى عن المخالفات فلا تخطر لك ببال عصمة وحفظاً إلهياً. الفتوحات المكية لابن عربي: ٢/ ٥١٢ باختصار.

(٨) البقاء عند الصوفية: بقاء الطاعات، وقيل هو: بقاء رؤية العبد قيام الله على كل شيء، وقيل هو: بقاء بالحق. انظر: الفتوحات المكية: ٢/ ٥١٥.

(٩) الحضور عند الصوفية: هو الحضور مع الله ـ جلّ ثناؤه ـ مع الغيبة، فكل غائب حاضر وكل حاضر غائب؛ لأنه لا يتصور الحضور مع المجموع وإنما هو مع آحاد المجموع. المصدر السابق: ٢/ ٥٤٣.

(١٠) الهيبة عند الصوفية: إن الهيبة حالة للقلب يعطيها أثر تجلي جلال الجمال الإلٰهي لقلب العبد، وهي عظمة يجدها المتجلي له في قلبه إذا أفرطت تذهب حاله ونعته لا تزيل عينه. الفتوحات المكية: ٢/ ٥٤٠.

(١١) الأنس عند الصوفية: ما تقع به المباسطة من الحق للعبد، وقد تكون هذه المباسطة على الحجاب وعلى الكشف. المصدر السابق: ٢/ ٥٤٠.

(١٢) القبض عند الصوفية: هو عبارة عن حال الخوف في الوقت، فإن الأسف في =

والبسط[1]، وما أشبه ذلك، هذه الفنون التي أخذتها الملة الإسلامية منه.

وقد احتوى على علوم أخرى من علوم الأوائل، مثل الطب، والجدل، والهيئة، والهندسة، والجبر، والمقابلة، والنجامة وغير ذلك.

أما الطب: فمداره على حفظ نظام الصحة واستحكام القوة؛ وذلك إنما يكون باعتدال المزاج بتفاعل الكيفيات المتضادة، وقد جمع ذلك في آية واحدة وهي قوله تعالى: ﴿وَكَانَ بَيْنَ ذَٰلِكَ قَوَامًا﴾ [الفرقان: ٦٧]، وعرفنا فيه بما يعيد نظام الصحة بعد اختلاله، وحدوث الشفاء للبدن بعد اعتلاله في قوله تعالى: ﴿شَرَابٌ مُّخْتَلِفٌ أَلْوَانُهُ فِيهِ شِفَاءٌ لِّلنَّاسِ﴾، ثم زاد على طب الأجسام بطب القلوب وشفاء الصدور.

وأما الهيئة: ففي تضاعيف سوره، من الآيات التي ذكر فيها ملكوت السماوات والأرض، وما بث في العالم العلوي والسفلي من المخطوطات.

وأما الهندسة: ففي قوله [تعالى][2]: ﴿انطَلِقُوا إِلَىٰ ظِلٍّ ذِي ثَلَاثِ شُعَبٍ ﴿٣٠﴾...﴾ الآية [المرسلات].

وأما الجدل: فقد حوت آياته من البراهين، والمقدمات، والنتائج، والقول بالموجب[3] والمعارضة، وغير ذلك شيئاً كثيراً، ومناظرة إبراهيم [عليه السلام][4] نمرود ومحاجته قومه أصل في ذلك عظيم.

وأما الجبر والمقابلة، فقد قيل: إن أوائل السور فيها ذكر مدد وأعوام وأيام لتواريخ أمم سالفة، وإن فيها تاريخ بقاء هذه الأمة، وتاريخ مدة [أيام][5] الدنيا، وما مضى وما بقي، مضروب بعضها في بعض[6].

= الماضي والخوف والحذر في المستقبل والقبض للمعنى الحاصل في الوقت. المصدر السابق: ٢/ ٥٠٩.

(١) والبسط عند الصوفية: عبارة عن حال الرجاء في الوقت. المصدر السابق: ٢/ ٥٠٩.

(٢) زيادة من المؤلف.

(٣) هو رد دعوى الخصم من فجوى كلامه. انظر: الإتقان للسيوطي: ٤/ ٥٥ عن ابن أبي الأصبع.

(٤) زيادة من المؤلف.

(٥) ساقط من (هـ) و(ح) مثبت في الإتقان: ٤/ ٣٠.

(٦) استنباط لا أساس له من الصحة. انظر قول ابن كثير في: تفسيره: ١/ ٦٨. =

وأما النجامة ففي قوله [تعالى][1]: ﴿أَوْ أَثَـٰرَةٍ مِّنْ عِلْمٍ﴾ [الأحقاف: ٤]، فقد فسره بذلك ابن عباس[2] [رضي الله عنهما][3].

وفيه أصول الصنائع وأسماء الآلات التي تدعو الضرورة إليها، كالخياطة في قوله [تعالى][4] ﴿وَطَفِقَا يَخْصِفَانِ عَلَيْهِمَا﴾ [الأعراف: ٢٢].

والحدادة [في قوله تعالى][5]: ﴿ءَاتُونِى زُبَرَ ٱلْحَدِيدِ﴾ [الكهف: ٩٦]، ﴿وَأَلَنَّا لَهُ ٱلْحَدِيدَ﴾ الآية [سبأ: ١١].

والبناء في آيات[6].

والنجارة [في قوله تعالى][7]: ﴿وَٱصْنَعِ ٱلْفُلْكَ بِأَعْيُنِنَا﴾ [هود: ٣٧].

والغزل [في قوله تعالى][8]: ﴿نَقَضَتْ غَزْلَهَا مِنۢ بَعْدِ قُوَّةٍ﴾ [النحل: ٩٢].

والنسج [في قوله تعالى][9]: ﴿كَمَثَلِ ٱلْعَنكَبُوتِ ٱتَّخَذَتْ بَيْتًا﴾ [العنكبوت: ٤١].

والفلاحة [في قوله تعالى][10]: ﴿أَفَرَءَيْتُم مَّا تَحْرُثُونَ ﴿٦٣﴾ ...﴾ الآيات [الواقعة: ٦٣].

= قلت: وقد اختلف المفسرون في الحروف المقطعة التي في أول السور، والأسلم أن نقول: إنها من المتشابه التي استأثر الله بعلمها.

وهو قول أبي بكر وعمر وعثمان وعلي وابن مسعود ـ رضي الله عنهم أجمعين ـ وقول عامر الشعبي وسفيان الثوري والربيع بن خبيتم. انظر: تفسير القرطبي: ١/ ١٥٤، وتفسير ابن كثير: ١/ ٦٤.

(١) زيادة من المؤلف.

(٢) قال ابن عباس: ﴿أَوْ أَثَـٰرَةٍ مِّنْ عِلْمٍ﴾ يعني الخط. انظر: تفسير القرطبي: ١٦/ ١٧٩، وتفسير ابن كثير: ٦/ ٢٧٥ وغيرهما.

(٣) زيادة من المؤلف.

(٤) زيادة من المؤلف.

(٥) ساقط من الإتقان: ٤/ ٢٩.

(٦) مثل قوله تعالى: ﴿وَٱلسَّمَآءِ وَمَا بَنَىٰهَا ﴿٥﴾﴾ [الشمس: ٥]. وقوله تعالى: ﴿كَأَنَّهُم بُنْيَـٰنٌ مَّرْصُوصٌ﴾ [الصف: ٤].

(٧) ساقط من الإتقان: ٤/ ٣٠.

(٨) ساقط من الإتقان: ٤/ ٣٠.

(٩) ساقط من الإتقان: ٤/ ٣٠.

(١٠) ساقط من الإتقان: ٤/ ٣٠.

والصيد في آيات[1].

والغوص [في قوله تعالى][2]: ﴿كُلَّ بَنَّآءٍ وَغَوَّاصٍ﴾ [ص: ٣٧]، ﴿وَتَسْتَخْرِجُوا مِنْهُ حِلْيَةً﴾ [النحل: ١٤].

والصياغة [في قوله تعالى][3]: ﴿وَٱتَّخَذَ قَوْمُ مُوسَىٰ مِنۢ بَعْدِهِۦ مِنْ حُلِيِّهِمْ عِجْلًا جَسَدًا﴾ [الأعراف: ١٤٨].

والزجاجة [في قوله تعالى][4]: ﴿صَرْحٌ مُّمَرَّدٌ مِّن قَوَارِيرَ﴾ [النمل: ٤٤]، [وقوله][5]: ﴿ٱلْمِصْبَاحُ فِى زُجَاجَةٍ﴾ [النور: ٣٥].

والفخاة [في قوله تعالى][6]: ﴿فَأَوْقِدْ لِى يَـٰهَـٰمَـٰنُ عَلَى ٱلطِّينِ﴾ [القصص: ٣٨].

والملاحة [في قوله تعالى][7]: ﴿أَمَّا ٱلسَّفِينَةُ . . .﴾ الآية [الكهف: ٧٩].

والكتاب [في قوله تعالى][8]: ﴿عَلَّمَ بِٱلْقَلَمِ﴾ [العلق: ٤].

والخبز [في قوله تعالى][9]: ﴿أَحْمِلُ فَوْقَ رَأْسِى خُبْزًا﴾ [يوسف: ٣٦].

والطبخ [في قوله تعالى][10]: ﴿جَآءَ بِعِجْلٍ حَنِيذٍ﴾ [هود: ٦٩].

والغسل والقصارة[11] [في قوله تعالى][12]: ﴿وَثِيَابَكَ فَطَهِّرْ ﴿٤﴾﴾ [المدثر: ٤] قال: الحواريون، هم القصارون[13].

---

(١) وهي في سورة المائدة.

(٢) ساقط من الإتقان: ٤/ ٣٠.

(٣) ساقط من الإتقان: ٤/ ٣٠.

(٤) ساقط من الإتقان: ٤/ ٣٠.

(٥) ساقط من الإتقان: ٤/ ٣٠.

(٦) ساقط من الإتقان: ٤/ ٣٠.

(٧) ساقط من الإتقان: ٤/ ٣٠.

(٨) ساقط من الإتقان: ٤/ ٣٠.

(٩) ساقط من الإتقان: ٤/ ٣٠.

(١٠) ساقط من الإتقان: ٤/ ٣٠.

(١١) القصارة: دق الثياب بالقطعة من الخشب. وفي اللسان: ٥/ ١٠٤ مادة: (قصر). قصر الثوب قصارة؛ أي حوّره ودقّه، سمي القصار لأنه يدقه بالقصرة التي هي القطعة من الخشب، وحرفته: القصارة.

(١٢) ساقط من الإتقان: ٤/ ٣٠.

(١٣) وفي زاد المسير لابن الجوزي: ١/ ٣٩٤. قال الضحاك ومقاتل: الحواريون هم القصارون. قال اليزيدي: ويقال للقصارين الحواريون؛ لأنهم يبيضون الثياب، ومنه سمي =

والجزارة [في قوله تعالى][1]: ﴿إِلَّا مَا ذَكَّيْتُمْ﴾ [المائدة: ٣].

والبيع والشراء في آيات[2]. والصبغ [في قوله تعالى][3]: ﴿صِبْغَةَ ٱللَّهِ﴾ [البقرة: ١٣٨]، ﴿جُدَدٌۢ بِيضٌ وَحُمْرٌ﴾ [فاطر: ٢٧].

والحجارة [في قوله تعالى][4]: ﴿وَتَنْحِتُونَ مِنَ ٱلْجِبَالِ بُيُوتًا﴾ [الشعراء: ١٤٩]. والكيالة والوزن في آيات[5].

والرمي [في قوله تعالى][6]: ﴿وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ رَمَىٰ﴾ [الأنفال: ١٧]، ﴿وَأَعِدُّوا لَهُم مَّا ٱسْتَطَعْتُم مِّن قُوَّةٍ﴾ [الأنفال: ٦٠].

وفيه من أسماء الآلات، وضروب المأكولات والمشروبات والمنكوحات وجميع ما وقع ويقع في الكائنات ما يحقق معنى قوله [تعالى][7]: ﴿مَّا فَرَّطْنَا فِي ٱلْكِتَٰبِ مِن شَيْءٍ﴾ [الأنعام: ٣٨]. انتهى كلام المرسي ملخصاً[8].

وقال ابن سراقة: من بعض وجوه إعجاز القرآن ما ذكر الله [جل شأنه][9] فيه من أعداد الحساب، والجمع، والقسمة، والضرب، والموافقة، والتأليف، والمناسبة، والتصنيف، والمضاعفة، ليعلم بذلك أهل الحساب أنه ﷺ صادق

= الدقيق الحوار، والعين الحوراء. وانظر: اللسان، مادة: (قصر): ٥/ ١٠٤، وتفسير الشوكاني: ٥/ ٣٤٥.

(١) ساقط من الإتقان: ٤/ ٣٠.

(٢) منها في البيع آيات البقرة: الآيات (٢٥٤، ٢٧٥، ٢٨٢)، والشراء في آية (١١١) من سورة التوبة، و(٢٠، ٢١) من سورة يوسف.

(٣) ساقط من الإتقان: ٤/ ٣١.

(٤) ساقط من الإتقان: ٤/ ٣١.

(٥) ذكرت الكيالة في: الأنعام: (١٥٢)، والأعراف: (٨٥)، وهود: (٨٤، ٨٥)، ويوسف: (٥٩، ٦٠، ٦٣، ٦٥، ٨٨)، والإسراء: (٣٥)، والشعراء: (١٨١)، والمطففين: (٢).

وذكر الوزن في: الأنعام: (١٥٢)، والأعراف: (٨، ٩، ٨٥)، وهود: (٨٤، ٨٥)، والحجر: (١٩)، والإسراء: (٣٥)، والكهف: (١٠٥)، والأنبياء: (٤٧)، والمؤمنون: (١٠٢، ١٠٣)، والشورى: (١٧)، والرحمٰن: (٧، ٨، ٩)، والحديد: (٢٥)، والقارعة: (٦، ٨).

(٦) ساقط الإتقان: ٤/ ٣١.

(٧) ساقط من الإتقان: ٤/ ٣١.

(٨) لم أعثر على تفسير أبي الفضل المرسي.

(٩) زيادة من المؤلف.

في قوله، وأن القرآن ليس من عنده؛ إذ لم يكن ممن خالط الفلاسفة، ولا تلقى[1] الحساب وأهل الهندسة[2].

وقال الراغب: إن الله تعالى كما جعل نبوة النبيين بنبينا محمد ﷺ مختمة، وشرائعهم بشريعته من وجه منتسخة، ومن وجه مكملة متممة، جعل كتابه المنزل عليه متضمناً لثمرة كتبه التي أولاها أولئك، كما نبه عليه بقوله: ﴿يَتْلُوا۟ صُحُفًا مُّطَهَّرَةً ۝ فِيهَا كُتُبٌ قَيِّمَةٌ ۝٣﴾ [البينة: ٢، ٣]، وجعل من معجزة هذا الكتاب أنه مع قلة الحجم متضمن للمعنى الجم بحيث تقصر الألباب البشرية عن إحصائه، والآلات الدنيوية من استيفائه كما نبه عليه بقوله: ﴿وَلَوْ أَنَّمَا فِى ٱلْأَرْضِ مِن شَجَرَةٍ أَقْلَـٰمٌ وَٱلْبَحْرُ يَمُدُّهُۥ مِنۢ بَعْدِهِۦ سَبْعَةُ أَبْحُرٍ مَّا نَفِدَتْ كَلِمَـٰتُ ٱللَّهِ﴾ [لقمان: ٢٧]، فهو وإن كان لا يخلو للناظر فيه من نور ما يريه ونفع ما يوليه:

كالبدر من حيث التفت رأيته ... يهدي إلى عينيك نوراً ثاقبا

كالشمس في كبد السماء وضوؤها ... يغشى البلاد مشارقاً ومغارباً[3]

وأخرج نعيم وغيره، عن عبد الرحمن بن زياد بن أنعم[4] قال: قيل لموسى عليه السلام: يا موسى، إنما مثل كتاب أحمد في الكتب بمنزلة وعاء فيه لبن، كلما مخضته أخرجت زبدته[5].

وقال القاضي أبو بكر ابن العربي في قانون التأويل[6]: علوم القرآن خمسون علماً وأربعمائة علم، وسبعة آلاف علم، وسبعون ألف علم، على

---

(١) في (هـ) و(ح): «ولا لقى» وما أثبته من الإتقان: ٤/ ٣١.

(٢) لم أعثر على مرجع كلام ابن سراقة.

(٣) لم أعثر على مرجع كلام الراغب.

(٤) هو: عبد الرحمٰن بن زياد بن أنعم أبو أيوب الشعباني الأفريقي قاضيها، توفي سنة (١٥٦هـ) وقيل قبل ذلك.

تهذيب التهذيب: ٦/ ١٧٦، وتقريب التهذيب: ١/ ٤٨٠.

(٥) الحديث في إسناده عبد الرحمٰن بن زياد بن أنعم وهو ضعيف. قاله ابن معين. انظر: تهذيب التهذيب: ٦/ ١٧٦.

(٦) لم أعثر عليه، ونقله الزركشي في البرهان: ١/ ١٧.

قال صاحب كشف الظنون: ٢/ ١٣١٠: «قانون التأويل» للقاضي أبي بكر محمد بن عبد الله الأشبيلي المالكي، المعروف بابن العربي، الحافظ، المتوفى سنة (٥٤٦هـ) ستة وأربعين وخمسمائة هجرية.

عدد كلم القرآن، مضروبة في أربعة، إذ لكل كلمة ظهر وبطن، وحد ومطلع[1]، وهذا مطلق دون اعتبار تركيب[2] وما بينها من روابط، وهذا ما لا يحصى، ولا يعلمه إلا الله [ﷻ][3][4].

قال: وأما علوم القرآن[5] فثلاثة: توحيد، وتذكير، وأحكام؛ فالتوحيد: يدخل فيه معرفة المخلوقات، ومعرفة الخالق بأسمائه وصفاته وأفعاله. والتذكير: منه[6] الوعد والوعيد، والجنة والنار، وتصفية الظاهر والباطن. والأحكام: منها التكاليف كلها، وتبيين المنافع والمضار، والأمر والنهي والندب، ولذلك كانت الفاتحة أم القرآن[7]؛ لأن فيها الأقسام الثلاثة، وسورة (الإخلاص) [ثلثه][8][9] لاشتمالها على أحد الأقسام الثلاثة، وهو التوحيد[10].

وقال ابن جرير: القرآن يشتمل على ثلاثة أشياء: التوحيد، والأخبار، والديانات، ولهذا كانت سورة (الإخلاص) ثلثه[11]؛ لأنها تشتمل التوحيد كله[12].

---

(١) في البرهان: ١/ ١٧: «ظاهر وباطن وحد ومقطع» ويأتي بيان معنى: ظهر وبطن وحد ومطلع، صفحة (٨٨٠).

(٢) في (هـ) و(ح) والإتقان: ٤/ ٣١: «تركيب» وما أثبته من البرهان: ١/ ١٧.

(٣) زيادة من البرهان: ١/ ١٧.

(٤) وهذا الكلام من ابن العربي فيه تكلف واضح.

(٥) في البرهان: ١/ ١٧: «وأم علوم القرآن».

(٦) في البرهان: ١/ ١٧: «ومنه» بالواو.

(٧) انظر: أوضح البرهان في تفسير أم القرآن لأبي عبد الكريم الخخندي: ٢٠.

(٨) ساقط من الإتقان: ٤/ ٣٢.

(٩) صحيح البخاري، كتاب فضائل القرآن، باب فضل ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾: ٦/ ١٠٥.

(١٠) نقلاً عن البرهان: ١/ ١٧.

(١١) روى البخاري في صحيحه، كتاب فضائل القرآن، باب فضل ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾: ٦/ ١٠٦.

وروى الترمذي في سننه، أبواب فضائل القرآن، باب ما جاء في سورة الإخلاص: ٤/ ٢٤٣. قال: هذا حديث حسن صحيح.

(١٢) لم أعثر على مرجع كلام ابن جرير. ورد هذا الكلام بتمامه في كتاب التراتيب الإدارية، نظام الحكومة النبوية للكتاني: ١٧٦. (المدقق)

وقال علي بن عيسى[١]: القرآن يشتمل على ثلاثين شيئاً: الإعلام، والتنبيه[٢]، والأمر والنهي، والوعد والوعيد، ووصف الجنة والنار، وتعليم الإقرار باسم الله[٣]، وبصفاته [وأفعاله][٤] وتعليم الاعتراف بإنعامه، والاحتجاج على المخالفين، والرد على الملحدين، والبيان عن الرغبة والرهبة، والخير والشر، والحسن والقبيح، ونعت الحكمة، وفضل المعرفة، ومدح الأبرار، وذم الفجار، والتسليم، والتحسين، والتوكيد، [والتوكل][٥] والتقريع، والبيان [عن ذم الإخلاق، وشرف الأداء[٦]][٧].

وقال شيذلة[٨]: وعلى التحقيق أن تلك الثلاثة التي قالها ابن جرير تشمل هذه كلها بل أضعافها، فإن القرآن لا يستدرك، ولا تحصى عجائبه[٩].

قال الحافظ السيوطي ـ رحمه الله تعالى ـ[١٠] وأنا أقول: قد اشتمل كتاب الله العزيز على كل شيء؛ أما النوع المعلوم فليس منها باب ولا مسألة هي أصل إلا وفي القرآن ما يدل عليها، وفيه عجائب المخلوقات، وملكوت السموات والأرض، وما في الأفق الأعلى وتحت الثرى، وبدء الخلق، وأسماء مشاهير الرسل[١١]

---

(١) هو: علي بن عيسى الروماني، وتقدمت ترجمته في صفحة (٢٦٢).

(٢) في (هـ) و(ح): «والتشبيه».

(٣) في البرهان: ١/ ١٨: «وتعليم الإقراء باسم الله».

(٤) ساقط من (هـ) و(ح) مثبت من الإتقان: ٤/ ٣٢.

(٥) ساقط من الإتقان: ٤/ ٣٢، والبرهان: ١/ ١٨.

(٦) في (هـ) و(ح) والإتقان: ٤/ ٣٢: «عن ذم الأخلاق وشرف الآداب» وما أثبته من البرهان: ١/ ١٩.

(٧) نقلاً عن البرهان: ١/ ١٨، ١٩.

(٨) هو: عزيزي بن عبد الملك بن منصور أبو المعالي الجيلي الشافعي المعروف بشيذلة صاحب كتاب البرهان في مشكلات القرآن، توفي سنة (٤٩٤هـ).

انظر: كشف الظنون: ١/ ٢٤١، وطبقات الشافعية للسبكي: ٥/ ٢٣٥، وفيات الأعيان: ٣/ ٢٥٥، والشذرات: ٣/ ٤٠١.

(٩) نقلاً عن البرهان: ١/ ١٩.

(١٠) زيادة من المؤلف بين كلام السيوطي.

(١١) وقد بحثناهم بحثاً وافياً في النوع الواحد والثلاثين بعد المائة: «علم من ذكر من الأنبياء»، والنوع الثاني والثلاثين بعد المائة: «علم تاريخ الأنبياء ومعرفة المتقدم والمتأخر».

والملائكة[1]، وعيون أخبار الأمم السالفة، كقصة آدم وإبليس ـ عليه اللعنة[2] ـ في إخراجه من الجنة، وفي الولد الذي سماه وقصة عبد الحارث[3]، ورفع إدريس، وغرق قوم نوح، وقصة عاد الأولى والثانية[4]، وثمود والناقة، وقوم يونس، وقوم شعيب [الأولين][5] والآخرين[6]، وقوم لوط، وقوم تبع، وأصحاب الرس، وقصة إبراهيم في مجادلة قومه[7] ومناظرته نمرود[8] ووضعه [ابنه][9] إسماعيل مع أمه بمكة، وبنائه البيت، وقصة الذبيح، وقصة يوسف وما أبسطها، وقصة موسى في ولادته وإلقائه في اليم[10]: [وقتله][11] القبطي، ومسيره إلى مدين وتزوجه بنت شعيب، وكلامه تعالى بجانب الطور، ومجيئه إلى فرعون، وخروجه وإغراق عدوه، وقصة العجل والقوم الذين خرج بهم وأخذتم الصعقة، وقصة القتيل وذبح (البقرة)، وقصته مع الخضر، وقصته في

---

(١) بحثنا لهم في النوع الثالث والثلاثين بعد المائة: «علم ما وقع في القرآن العظيم من الأسماء والكنى والألقاب.

(٢) ساقط من الإتقان: ٤/ ٣٣.

(٣) ذكره ابن كثير في تفسيره عند قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا تَغَشَّىٰهَا حَمَلَتْ حَمْلًا خَفِيفًا فَمَرَّتْ بِهِۦ ۖ فَلَمَّآ أَثْقَلَت دَّعَوَا ٱللَّهَ رَبَّهُمَا لَئِنْ ءَاتَيْتَنَا صَـٰلِحًا لَّنَكُونَنَّ مِنَ ٱلشَّـٰكِرِينَ فَلَمَّآ ءَاتَىٰهُمَا صَـٰلِحًا جَعَلَا لَهُۥ شُرَكَآءَ فِيمَآ ءَاتَىٰهُمَا ۚ فَتَعَـٰلَى ٱللَّهُ عَمَّا يُشْرِكُونَ ﴿١٩٠﴾﴾ [الأعراف: ١٨٩، ١٩٠]. تفسير ابن كثير: ٣/ ٢٦٣.

(٤) ما ذكره المؤلف ـ رحمه الله تعالى ـ أن عاداً اثنتان عاد الأولى وعاد الثانية هذا الكلام خطأ، فإن عاداً واحداً وهم قوم هود عليه السلام فالمراد بالأولى أي الأولى في الإهلاك بعد الطوفان.

هذا وستأتي مناقشة هذه القضية في قصص الأنبياء، فليراجع إليها.

(٥) في الإتقان: ٤/ ٣٣: «والأولين» بالواو.

(٦) لعل المراد بقوم شعيب عليه السلام الأولين والآخرين هم أهل مدين وأصحاب الأيكة وهم أمتان أرسل الله شعيباً إليهم وهو قول قتادة وغيره، لكن هذا ضعيف، والصحيح أنهم أمة واحدة ورسولهم شعيب عليه السلام.

انظر: ابن كثير في البداية والنهاية: ١/ ٢٠٦.

(٧) انظر: سورة الأنبياء: الآيات (٥١ ـ ٦٩).

(٨) انظر: سورة البقرة: الآية (٢٥٧).

(٩) ساقط من الإتقان: ٤/ ٣٣.

(١٠) في الإتقان: ٤/ ٣٣: «وقتل»، وفي (ح): «وتزويجه».

(١١) في الإتقان: ٤/ ٣٣: «وقتل».

قتال الجبارين، وقصة القوم الذين ساروا في سرب من الأرض إلى الصين، وقصة طالوت وداود مع جالوت وفتنته[١]، وقصة سليمان وخبره مع ملكة سبأ وفتنته، وقصة القوم الذين خرجوا فراراً من الطاعون فأماتهم الله ثم أحياهم، وقصة ذي القرنين، ومسيره إلى مغرب الشمس ومطلعها، وبنائه السد، وقصة أيوب، وذي الكفل، وإلياس، وقصة مريم، وولادتها عيسى عليه السلام[٢] وإرساله ورفعه، وقصة زكريا وابنه يحيى، وقصة أصحاب الكهف[٣]، وقصة بخت نصر، وقصة الرجلين الذين لأحدهما الجنة، [وقصة أصحاب الجنة][٤]، وقصة [مؤمن][٥] آل ليس، وقصة أصحاب الفيل.

وفيه من شأن النبي ﷺ دعوة إبراهيم به، وبشارة عيسى، وبعثه وهجرته، ومن غزواته: [سرية ابن الحضرمي][٦] في (البقرة)[٧]، وغزوة بدر في سورة (الأنفال)، وأحد في (آل عمران)، وبدر الصغرى فيها، والخندق في (الأحزاب)، والحديبية في (الفتح)، والنضير في (الحشر)، وحنين وتبوك في (براءة)[٨]، وحجة الوداع في (المائدة)[٩]، [ونكاحه][١٠] زينب بنت

---

(١) أي فتنة داود عليه السلام.

(٢) في الإتقان: ٤/ ٣٣: «وولادتها وعيسى» بالواو، والصواب بدونها. انظر: الآيات (١٦ ـ ٣٧) من سورة مريم.

(٣) في (هـ) و(ح): «وقصة الكهف»، وما أثبته في الإتقان: ٤/ ٣٣ وقد ورد بعده في الإتقان: ٤/ ٣٣: «وقصة أصحاب الرقيم» وذلك يوحي بأنهما قصتان، ولكنهما في الواقع قصة واحدة لقوله تعالى: ﴿أَمْ حَسِبْتَ أَنَّ أَصْحَٰبَ ٱلْكَهْفِ وَٱلرَّقِيمِ كَانُوا۟ مِنْ ءَايَٰتِنَا عَجَبًا ۝٩﴾ [الكهف: ٩].

(٤) ما بين المعقوفين ساقط من (هـ) و(ح) وما أثبته من الإتقان: ٤/ ٣٣ وذلك قوله تعالى: ﴿إِنَّا بَلَوْنَٰهُمْ كَمَا بَلَوْنَآ أَصْحَٰبَ ٱلْجَنَّةِ إِذْ أَقْسَمُوا۟ لَيَصْرِمُنَّهَا مُصْبِحِينَ ۝١٧﴾ إلى قوله تعالى: ﴿كَذَٰلِكَ ٱلْعَذَابُ ۖ وَلَعَذَابُ ٱلْءَاخِرَةِ أَكْبَرُ ۚ لَوْ كَانُوا۟ يَعْلَمُونَ ۝٣٣﴾ [القلم: ١٧ ـ ٣٣].

(٥) ساقط من (هـ) و(ح) وما أثبته من الإتقان: ٤/ ٣٣.

(٦) ساقط من (هـ) و(ح) وما أثبته من الإتقان: ٤/ ٣٤.

(٧) في قوله تعالى: ﴿يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلشَّهْرِ ٱلْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ ۖ ...﴾ [البقرة: ٢١٧]. انظر: ابن كثير في تفسيره: ١/ ٤٤٨.

(٨) في (هـ) و(ح): «البراءة» وما أثبته من الإتقان ٤/ ٣٤.

(٩) وذلك قوله تعالى: ﴿ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ ...﴾ [المائدة: ٣].

(١٠) في (هـ) و(ح): «نكاح» وما أثبته من الإتقان: ٤/ ٣٤.

جحش[1]، وتحريم سريته[2]، وتظاهر أزواجه عليه[3]، وقصة الإفك[4]، وقصة الإسراء[5]، وانشقاق القمر[6]، وسحر اليهود إياه[7].

وفيه بدء خلق الإنسان إلى موته وكيفية الموت، وقبض الروح وما يفعل بها بعد، وصعودها إلى السماء، وفتح الباب للمؤمنة وإلقاء الكافرة، وعذاب القبر والسؤال فيه، ومقر الأرواح، وأشراط الساعة الكبرى: وهي نزول عيسى، وخروج الدجال، ويأجوج ومأجوج، والدابة، والدخان، ورفع القرآن، والخسف، وطلوع الشمس من مغربها، وغلق باب التوبة، وأحوال البعث من النفخات الثلاث، نفخة الفزع، ونفخة الصعق، ونفخة القيام، والحشر والنشر، [وأهوال الموقف][8]، وشدة حر الشمس، وظل العرش، والميزان والحوض، والصراط، والحساب لقوم ونجاة آخرين منه، وشهادة الأعضاء، وإيتاء الكتب باليمين والشمال وخلف الظهر[9]، والشفاعة، والمقام المحمود، [والجنة وأبوابها وما فيها من الأنهار والأشجار والثمار والحلي والأواني والدرجات ورؤيته تعالى. والنار وأبوابها][10] وما فيها من

---

(١) هي: زينب بنت جحش بن رباب الأسدية أم المؤمنين، أمها أميمة بنت عبد المطلب عمة رسول الله ﷺ، تزوجها النبي ﷺ سنة (٣هـ) وقيل: (٥هـ) وكانت قبله عند زيد بن حارثة وهي التي نزل فيها ﴿فَلَمَّا قَضَىٰ زَيْدٌ مِّنْهَا وَطَرًا زَوَّجْنَاكَهَا﴾ [الأحزاب: ٣٧] وهي أول من مات من نساء النبي ﷺ، توفيت سنة (٢٠هـ).

انظر: تهذيب التهذيب: ١٢/ ٤٢٠، والتقريب: ٢/ ٦٠٠.

(٢) في (هـ) و(ح): «سرية» وما أثبته من الإتقان: ٤/ ٣٤.

(٣) سورة التحريم: الآيات (١ ـ ٥).

(٤) سورة النور: الآيات (١١ ـ ٢٠).

(٥) سورة الإسراء: الآية (١).

(٦) سورة القمر: الآيتان: (١، ٢).

(٧) انظر القصة في: أسباب النزول للواحدي: ٣٤٦.

قال ابن كثير في تفسيره: ٧/ ٤٢١: الحديث فيه غرابة، وفي بعضه نكارة شديدة ولبعضه شواهد. فقد رواه البخاري في صحيحه، كتاب الطب، باب هل يستخرج السحر: ٧/ ٢٩، عن عائشة وذكر القصة بطولها.

(٨) في (هـ) و(ح): «وأحوال الموقف»، ما أثبته من الإتقان ٤/ ٣٤.

(٩) في الإتقان: ٤/ ٣٤: «وإتيان الكتب بالأيمان والشمائل وخلف الظهر».

(١٠) ما بين المعقوفين ساقط من (ح).

الأودية وأنواع العقاب وألوان العذاب، والزقوم، والحميم.

وفيه جميع أسمائه تعالى الحسنى كما ورد في حديث(١)، ومن أسمائه مطلقاً ألف اسم، ومن أسماء النبي ﷺ جملة(٢).

وفيه من شعب الإيمان البضع والسبعون(٣)، وشرائع الإسلام الثلاثمائة وخمسة عشر(٤). وفيه أنواع الكبائر، وكثير من الصغائر.

وفيه تصديق كل حديث ورد عن النبي ﷺ، إلى غير ذلك مما يحتاج شرحه إلى مجلدات.

وقد أفرد الناس كتباً فيما تضمنه القرآن من الأحكام كالقاضي إسماعيل(٥)، وبكر بن العلاء(٦)، وأبي بكر الرازي(٧)، والكيا الهراسي(٨)، وأبي بكر

---

(١) سنن الترمذي، كتاب، أبواب الدعوات: ٤/ ١٩٢. قال الترمذي: هذا حديث غريب ولا نعرف إلا من حديث صفوان بن صالح وهو ثقة عند أهل الحديث.

(٢) من أسمائه ﷺ: «أحمد» وذكر في قوله تعالى: ﴿وَمُبَشِّرًا بِرَسُولٍ يَأْتِي مِنْ بَعْدِي اسْمُهُ أَحْمَدُ﴾ [الصف: ٦].

ومنها «محمد» ﷺ وذكر في القرآن أربع مرات.

(٣) المشار إليها بالحديث الصحيح الذي رواه البخاري في صحيحه، كتاب الإيمان، باب أمور الإيمان: ١/ ٨، ومسلم في صحيحه، كتاب الإيمان، باب عدد شعب الإيمان...: ١/ ٤٦.

(٤) هذا الإحصاء فيه تكلف.

(٥) هو: إسماعيل بن إسحاق بن إسماعيل أبو إسحاق القاضي الأزدي البصري الفقيه المالكي، صاحب أحكام القرآن، ولد سنة (٢٠٠هـ)، وتوفي سنة (٢٨٢هـ).

انظر: الديباج المذهب: ١/ ٢٨٢، وطبقات المفسرين للداودي: ١/ ١٠٥، والشذرات: ٢/ ١٧٨.

(٦) هو: بكر بن العلاء أبو الفضل القشيري الفقيه المالكي صاحب أحكام القرآن، توفي سنة (١٨٢هـ).

الديباج المذهب: ١/ ٣١٣، وطبقات المفسرين للداودي: ١/ ١١٨، والشذرات: ٢/ ٣٦٦.

(٧) هو: أحمد بن علي أبو بكر الرازي المعروف بالجصاص الحنفي، صاحب أحكام القرآن، ولد سنة (٣٠٥هـ)، وتوفي سنة (٣٧٠هـ).

انظر: أخبار أبي حنيفة وأصحابه لأبي عبد الله الصيمري: ١٦٦، وطبقات الفقهاء لمولانا طاش كبري: ٦٦، وطبقات المفسرين للداودي: ١/ ٥٥.

(٨) هو: علي بن محمد بن علي أبو الحسن الطبري المعروف بالكيا الهراسي الفقيه =

العربي، وعبد المنعم بن الفرس[١]، وابن خويز منداذ[٢]. وأفرد آخرون كتباً قيماً تضمنه من علم الباطن[٣] وأفرد ابن برجان كتاباً[٤] فيما تضمنه من معاضدة الأحاديث.

قال الحافظ السيوطي ـ رحمة الله تعالى عليه[٥] ـ: وقد ألفت كتاباً سميته الإكليل في استنباط التنزيل[٦] ذكرت فيه كل ما استنبط منه من مسألة فقهية أو أصلية، أو اعتقادية، وبعضاً مما سوى ذلك، كثير الفائدة جم العائدة، يجري مجرى الشرح لما أجملته في هذا النوع؛ فليراجعه من أراد الوقوف عليه.

فصل:

قال [الإمام][٧] الغزالي [رحمة الله تعالى عليه][٨] وغيره: آيات الأحكام

= الشافعي، صاحب أحكام القرآن، وشفاء المسترشدين، ولد سنة (٤٥٠هـ)، وتوفي سنة (٥٠٤هـ).

انظر: طبقات الشافعية للسبكي: ٧/ ٢٣١، وفيات الأعيان: ٣/ ٢٨٦، والشذرات: ٤/ ٨.

(١) هو: عبد المنعم بن محمد بن فرس أبو عبد الله الغرناطي المعروف بابن الفرس المالكي، صاحب أحكام القرآن، توفي سنة (٥٩٩هـ).

انظر: الديباج المذهب: ٢/ ١٣٣، وطبقات المفسرين للداودي: ٢/ ٣٥٦، وكشف الظنون: ١/ ٢٠.

(٢) هو: محمد بن أحمد بن عبد الله بن خويز منداذ ـ بالخاء المعجمة والياء للتصغير والزاي على وزن فليس ـ أبو بكر المالكي، توفي سنة تسعين وثلاثمائة تقريباً للهجرة.
انظر: الديباج المذهب: ٢/ ٢٢٩، والوافي بالوفيات للصفدي: ٢/ ٥٢.

(٣) يعني به: تفاسير الصوفية، مثل: تفسير القرآن العظيم للتستري، ولطائف الإشارات للقشيري.

(٤) المسمى بـ«الإرشاد في تفسير القرآن».

قال في كشف الظنون: ١/ ٧٠: «الإرشاد في تفسير القرآن» للشيخ الإمام أبي الحكم عبد السلام بن عبد الرحمٰن المعروف بابن برجان اللخمي الإشبيلي، المتوفى سنة سبع وعشرين وستمائة، وهو تفسير كبير في مجلدات.

(٥) زيادة من المؤلف بين كلام السيوطي.

(٦) وهو مطبوع في مجلد بدار الكتب العلمية، بيروت، بتحقيق سيف الدين عبد القادر الكاتب، طبعة أولى عام (١٤٠١هـ).

(٧) ساقط من الإتقان: ٤/ ٣٥.

(٨) زيادة من المؤلف.

خمسمائة آية[1]. وقال بعضهم: مائة [آية][2] وخمسون، قيل: ولعل مرادهم المصرح به: فإن آيات القصص والأمثال وغيرها يستنبط منها كثير من الأحكام.

قال الشيخ عز الدين ابن عبد السلام في كتاب «الإمام في أدلة الأحكام»[3]: معظم آي القرآن لا يخلو عن أحكام مشتملة على آداب حسنة، وأخلاق جميلة، ثم من الآيات ما صرح فيه بالأحكام، فمنها ما يؤخذ بطريق الاستنباط؛ [إما بلا ضَمٍّ][4] إلى آية أخرى كاستنباط صحة أنكحة الكفار من قوله تعالى[5]: ﴿وَٱمۡرَأَتُهُۥ حَمَّالَةَ ٱلۡحَطَبِ ۝٤﴾ [المسد: ٤]، وصحة صوم الجنب من قوله [تعالى][6]: ﴿فَٱلۡـَٰٔنَ بَٰشِرُوهُنَّ﴾ [البقرة: ١٨٧]، إلى قوله [تعالى][7]: ﴿حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَكُمُ ٱلۡخَيۡطُ . . .﴾ الآية [البقرة: ١٨٧]، وإما به[8] كاستنباط أنّ أقلَ الحمل ستةُ أشهر من قوله [تعالى][9]: ﴿وَفِصَٰلُهُۥ فِي عَامَيۡنِ﴾[10]، قال: ويستدل على الأحكام تارة بالصيغة وهو ظاهر، وتارة بالإخبار[11] مثل [قوله تعالى][12]: ﴿أُحِلَّ لَكُمۡ﴾ [البقرة: ١٨٧][13]، ﴿حُرِّمَتۡ عَلَيۡكُمُ ٱلۡمَيۡتَةُ﴾ [المائدة: ٣]، ﴿كُتِبَ عَلَيۡكُمُ ٱلصِّيَامُ﴾ [البقرة: ١٨٣]، وتارة بما رتب عليها في العاجل أو الآجل من خير أو شر، أو نفع أو ضر، وقد نوع

---

(١) نقلاً عن البرهان: ٢/ ٤.

(٢) ساقط من الإتقان: ٤/ ٣٥.

(٣) لم أعثر عليه، وفي كشف الظنون: ١/ ١٦٦: «الإمام في أدلة الأحكام» للشيخ عز الدين عبد العزيز بن عبد السلام الشافعي، المتوفى سنة (٦٦٠هـ).

(٤) في (هـ) و(ح): «بالأضم»، وما أثبته من الإتقان: ٤/ ٣٥.

(٥) ساقط من الإتقان: ٤/ ٣٥.

(٦) زيادة من المؤلف.

(٧) زيادة من المؤلف.

(٨) أي بضم إلى آية أخرى.

(٩) زيادة من المؤلف.

(١٠) سورة لقمان: الآية (١٤)، أي مع قوله تعالى: ﴿وَحَمۡلُهُۥ وَفِصَٰلُهُۥ ثَلَٰثُونَ شَهۡرًاۚ﴾ [الأحقاف: ١٥]، والفصال: مدة الرضاع.

(١١) في (هـ) و(ح): «بإخبار» وما أثبته من الإتقان: ٤/ ٣٥.

(١٢) ساقط من الإتقان: ٤/ ٣٥.

(١٣) ساقط من (هـ) و(ح) مثبت من الإتقان: ٤/ ٣٥.

الشارع ذلك[1] أنواعاً كثيرة، ترغيباً لعباده، وترهيباً وتقريباً إلى أفهامهم، فكل فعل عظمه الشرع أو مدحه أو مدح فاعله لأجله أو أحبه أو أحب فاعله، أو رضي به أو رضي عن فاعله، أو وصفه بالاستقامة[2]، أو البركة أو الطيب، أو أقسم به أو بفاعله كالأقسام بالشفع والوتر، وبخيل المجاهدين، وبالنفس اللوامة، أو نصبه سبباً لذكره لعبده أو لمحبته أو لثوب عاجل أو آجل، أو لشكره له، أو لهدايته إياه، أو لإرضاء فاعله، أو لمغفرة ذنبه وتكفير سيآته أو لقبوله، أو لنصرة فاعله، أو بشارته، أو وصف فاعله بالطيب[3]، أو وصف الفعل بكونه معروفاً، أو نفي الحزن والخوف عن فاعله، أو وعده بالأمن، أو نصب سبباً لولايته، أو أخبر عن دعاء الرسول بحصوله، أو وصفه بكونه قربة، أو بصفة مدح: كالحياة والنور والشفاء، فهو دليل على مشروعيته المشتركة بين الوجوب والندب.

وكل فعل طلب الشارع تركه، أو ذمه أو ذم فاعله، أو عتب عليه، أو مقت فاعله[4]، أو لعنه، أو نفي محبته أو محبة فاعله، أو لرضا به أو عن فاعله، أو شبه فاعله بالبهائم أو بالشياطين، أو جعله مانعاً من الهدى أو من القبول، أو وصفه بسوء أو كراهية، أو استعاذ الأنبياء منه أو أبغضوه أو جعل سبباً لنفي الفلاح أو لعذاب عاجل أو آجل، أو لذم أو لوم أو ضلالة أو معصية، أو وصف بخبث أو رجس أو نجس، أو بكونه فسقاً أو إثماً، أو سبباً لإثم أو رجس أو لعن أو غضب، أو زوال نعمة، أو حلول نقمة، أو حد من الحدود، أو قسوة، أو خزي أو ارتهان نفس، أو لعداوة الله ومحاربته أو لاستهزائه أو سخريته[5]، أو جعله الله [جل شأنه] مسبباً لنسيانه فاعله، أو وصف نفسه بالصبر [عليه][6] أو بالحلم، أو بالصفح عنه، أو دعا إلى التوبة منه، أو وصف فاعله بخبث أو احتقار، أو نسبه إلى عمل الشيطان، أو تزيينه، أو

---

(١) في (هـ) و(ح): «كذا» وما أثبته من الإتقان: ٤/ ٣٥.

(٢) في (ح): «بالإقامة».

(٣) في (ح): «بالجميع».

(٤) في (ح): «فاعلية».

(٥) زيادة من المؤلف بين كلام السيوطي.

(٦) ساقط من (ح).

تولي الشيطان لفاعله، أو وصفه بصفة ذم ككونه ظلماً أو بغياً أو عدواناً إو إثماً أو مرضاً، أو تبرء الأنبياء منه أو من فاعله، أو شكوا إلى الله من فاعله، أو جاهروا فاعله بالعداوة، أو نهوا عن الأسف والحزن عليه، أو نصب سبباً لخيبة فاعله عاجلاً أو آجلاً، أو رتب عليه حرمان الجنة وما فيها، أو وصف فاعله بأنه عدو لله، أو بأن الله عدوه، أو أعلم فاعله بحرب من الله ورسوله، أو حمل فاعله إثم غيره، أو قيل فيه: لا ينبغي هذا أو لا يكون، أو أمر بالتقوى عند السؤال عنه، أو أمر بفعل مضاده، أو بهجر فاعله، أو تلاعن فاعلوه في الآخرة، أو تبرأ بعضهم من بعض، أو دعا بعضهم على بعض، أو وصف فاعله بالضلالة، وأنه ليس من الله في شيء، أو ليس من الرسول وأصحابه، أو جعل اجتنابه سبباً للفلاح، أو جعله سبباً لإيقاع العداوة والبغضاء بين المسلمين، أو قيل: هل أنت منته، أو نهى الأنبياء عن الدعاء لفاعله، أو رتب عليه إبعاداً أو طرداً، أو لفظة (قتل من فعله) أو (قاتله الله)، أو أخبر أن فاعله لا يكلّمه الله [تعالى][1] يوم القيامة، ولا ينظر إليه ولا يزكيه، ولا يصلح عمله، ولا يهدي كيده أو لا يفلح، أو قبض له الشيطان، أو جعل سبباً لإزاغة قلب فاعله أو صرفه عن آياته الله وسؤاله عن علة الفعل؛ فهو دليل على المنع من الفعل، ودلالته على التحريم أظهر من دلالته على مجرد الكراهة.

وتستفاد الإباحة من لفظ الإحلال، ونفي الجناح والحرج والإثم والمؤاخذة، ومن الإذن فيه والعفو عنه، ومن الامتنان بما في الأعيان من المنافع، ومن السكوت عن التحريم، ومن الإنكار على من حرم الشيء من الإخبار بأنه خلق أو جعل لنا، والإخبار عن فعل من قبلنا من غير ذم لهم عليه. فإن اقترن بإخباره مدح، دل على مشروعيته وجوباً أو استحباباً. انتهى كلام الشيخ عز الدين.

وقال غيره: قد يستنبط من السكوت.

وقد استدل جماعة على أن القرآن غير مخلوق بأن الله ـ جل شأنه ـ ذكر الإنسان في ثمانية عشر موضعاً[2]، وقال: إنه مخلوق، وذكر القرآن في أربعة

(١) زيادة من المؤلف بين كلام السيوطي.

(٢) يريد به ذكر لفظ «الإنسان» مقروناً بـ«خلق». =

وخمسين موضعاً[1]، [ولم يقل][2] إنه مخلوق، ولما جمع بينهما غاير، فقال: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ ۝١ عَلَّمَ ٱلۡقُرۡءَانَ ۝٢ خَلَقَ ٱلۡإِنسَٰنَ ۝٣﴾ [الرحمن: ١ ـ ٣][3].

= وهذه المواضع هي: النساء: (٢٨)، والحجر: (٢٦)، والنحل: (٤)، ومريم: (٦٧)، والأنبياء: (٣٧)، والمؤمنون: (١٢)، والسجدة: (٧)، ويس: (٨)، وقٓ: (١٦)، والرحمٰن: (٣، ١٤)، والمعارج: (١٩)، والإنسان: (٢)، والانفطار: (٦)، والطارق: (٥)، والبلد: (٤)، والتين: (٤)، والعلق: (٢).

(١) هذا الإحصاء خطأ فإن لفظ «القرآن» ذكر في المصحف سبعين موضعاً. انظر: المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم محمد فؤاد عبد الباقي مادة: (قرأ).

(٢) في (هـ) و(ح): «ولم يقال» وهو خطأ، وما أثبته من الإتقان: ٤/ ٣٧.

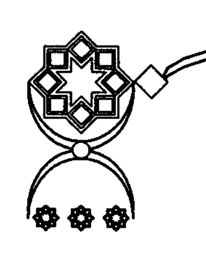
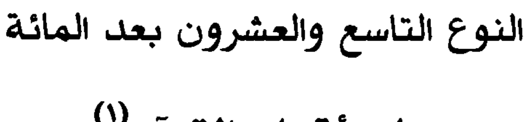
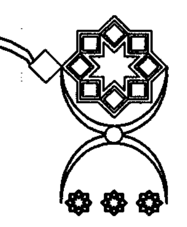
(٣) انتهى النقل عن الإتقان: ٤/ ٢٤ ـ ٣٧.





النوع التاسع والعشرون بعد المائة

علم أقسام القرآن

النوع التاسع والعشرون بعد المائة

علم أقسام القرآن[1]

أفرده ابن القيم[2] بالتصنيف في مجلد سماه «التبيان»[3]، والقصد بالقسم تحقيق الخبر وتوكيده، حتى جعلوا مثل [قوله تعالى][4]: ﴿وَٱللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّ ٱلْمُنَٰفِقِينَ لَكَٰذِبُونَ﴾ [المنافقون: ١] قسماً؛ وإن كان فيه إخبارٌ بشهادة؛ لأنه لما جاء توكيداً للخبر سمي قسماً.

وقد قيل: ما معنى القسم منه تعالى؛ فإنه إن كان لأجل المؤمن فالمؤمن مصدق بمجرد الإخبار من غير قسم، وإن كان لأجل الكافر فلا يفيده!؟.

وأجيب بأن القرآن نزل بلغة العرب، ومن عادتها القسم إذا أرادت أن تؤكد أمراً.

وأجاب أبو القاسم القشيري[5]: بأن الله ذكر القسم لكمال الحجة وتأكيدها؛ وذلك أن الحكم يفصل باثنين: إما بالشهادة وإما بالقسم، فذكر [تعالى][6] في

---

(١) هذا النوع منقول عن الإتقان: ٤/ ٤٦ ـ ٥١. النوع السابع والستين «في أقسام القرآن».

(٢) هو: محمد بن أبي بكر بن أيوب أبو عبد الله شمس الدين المعروف بابن قيم الجوزية الحنبلي، ولد سنة (٦٩١هـ)، وتوفي سنة (٧٥١هـ). انظر: ذيل طبقات الحنابلة لابن رجب: ٢/ ٤٤٧، وطبقات المفسرين للداودي: ٢/ ٩، والشذرات: ٦/ ١٦٨.

(٣) هو: «التبيان في أقسام القرآن» وهو مطبوع الناشر، مكتبة الرياض الحديثة، بدون تاريخ.

(٤) زيادة من المؤلف.

(٥) هو: عبد الكريم بن هوازن بن عبد الملك أبو القاسم القشيري الشافعي، من تصانيفه: لطائف الإشارات في التفسير، والرسالة القشيرية، ولد سنة (٣٧٦هـ)، وتوفي سنة (٤٦٥هـ).

انظر: طبقات الشافعية لابن القاضي: ١/ ٢٧٣، تاريخ بغداد: ١١/ ٨٣.

(٦) ساقط من (هـ) و(ح) مثبت في الإتقان: ٤/ ٤٦.

كتابه النوعين حتى لا يبقى لهم حجة، فقال [عز من قائل][1]: ﴿شَهِدَ ٱللَّهُ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ وَأُو۟لُوا۟ ٱلْعِلْمِ﴾ [آل عمران: ١٨]. وقال [جل شأنه][2]: ﴿قُلْ إِى وَرَبِّىٓ إِنَّهُۥ لَحَقٌّ﴾ [يونس: ٥٣]، وعن بعض الأعراب أنه لما سمع قوله تعالى: ﴿وَفِى ٱلسَّمَآءِ رِزْقُكُمْ وَمَا تُوعَدُونَ ﴿٢٢﴾ فَوَرَبِّ ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ إِنَّهُۥ لَحَقٌّ﴾ [الذاريات: ٢٢، ٢٣] صرخ وقال: من ذا الذي أغضب الجليل حتى ألجأه إلى اليمين!؟.

ولا يكون القسم إلا باسم معظم، وقد أقسم الله تعالى بنفسه في القرآن في سبعة مواضع: الآية المذكورة، بقوله[3] جل شأنه[4]: ﴿قُلْ إِى وَرَبِّىٓ﴾ [يونس: ٥٣]. ﴿قُلْ بَلَىٰ وَرَبِّى لَتُبْعَثُنَّ﴾ [التغابن: ٧]. ﴿فَوَرَبِّكَ لَنَحْشُرَنَّهُمْ وَٱلشَّيَٰطِينَ﴾ [مريم: ٦٨]. ﴿فَوَرَبِّكَ لَنَسْـَٔلَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ ﴿٩٢﴾﴾ [الحجر: ٩٢]. ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ [النساء: ٦٥]. ﴿فَلَآ أُقْسِمُ بِرَبِّ ٱلْمَشَٰرِقِ وَٱلْمَغَٰرِبِ﴾ [المعارج: ٤٠].

والباقي كله قسم بمخلوقاته، كقوله [تعالى][5]: ﴿وَٱلتِّينِ وَٱلزَّيْتُونِ ﴿١﴾﴾ [التين] ﴿وَٱلصَّٰٓفَّٰتِ﴾ [الصافات]، ﴿وَٱلشَّمْسِ﴾ [الشمس]، ﴿وَٱلَّيْلِ﴾ [الليل]، ﴿وَٱلضُّحَىٰ ﴿١﴾﴾ [الضحى]، ﴿فَلَآ أُقْسِمُ بِٱلْخُنَّسِ ﴿١٥﴾﴾ [التكوير: ١٥].

فإن قيل: كيف أقسم بالخلق وقد ورد النهي عن القسم بغير الله[6]؟.

قلنا: أجيب عنه بأوجه:

أحدها: أنه على حذف مضاف؛ أي ورب التين [ورب الزيتون][7] ورب الشمس، وكذا الباقي.

الثاني: أن العرب كانت تعظم هذه الأشياء، وتقسم بها، فنزل القرآن على ما يعرفون[8].

---

(١) زيادة من المؤلف.

(٢) زيادة من المؤلف.

(٣) في (هـ) و(ح): «وقوله» وما أثبته من الإتقان: ٤/٤٦.

(٤) زيادة من المؤلف.

(٥) ساقط من (هـ) و(ح) مثبت من الإتقان: ٤/٤٧.

(٦) صحيح مسلم، كتاب الأيمان، باب النهي عن الحلف بغير الله تعالى: ٥/ ٨٠.

(٧) ساقط من الإتقان: ٤/٤٧.

(٨) إن هذا الوجه لا مسوغ له حيث إنه يعتمد على العادة وقد جاء النهي في الحديث المذكور عن الحلف بغير الله فالأحسن أن يقال: إن الله يقسم بما شاء من خلقه، وليس لأحد أن يقسم إلا بالله. قاله الحسن البصري. انظر: الإتقان: ٤/٤٧. =

الثالث: أن الأقسام إنما تكون بما يعظمه المقسم أو يجله وهو فوقه، والله تعالى [فوق كل شيء][1]، فأقسم تارة بنفسه وتارة بمصنوعاته؛ لأنها تدل على بارئ وصانع.

[وقال][2] ابن أبي الأصبع في أسرار الفواتح: [والقسم][3] بالمصنوعات يستلزم القسم بالصانع؛ لأن ذكر المفعول يستلزم ذكر الفاعل؛ إذ يستحيل وجود مفعول بغير فاعل.

وأخرج ابن أبي حاتم عن الحسن، قال: إن الله [تعالى][4] يقسم بما شاء من خلقه، وليس لأحد أن يقسم إلا بالله.

وقال العلماء: أقسم الله جل شأنه[5] بالنبي ﷺ في قوله: ﴿لَعَمْرُكَ﴾ [الحجر: ٧٢] لتعرف الناس عظمته عند الله [تعالى][6] ومكانته لديه.

أخرج ابن مردويه[7] عن ابن عباس [رضي الله عنهما][8]، قال: ما خلق الله تعالى ولا ذرأ[9] ولا برأ[10] نفساً أكرم عليه من محمد ﷺ وما سمعت الله أقسم بحياة أحد غيره، قال: ﴿لَعَمْرُكَ إِنَّهُمْ لَفِى سَكْرَتِهِمْ يَعْمَهُونَ ﴿٧٢﴾﴾ [الحجر: ٧٢].

وقال أبو القاسم القشيري: القسم بالشيء لا يخرج عن وجهين، إما لفضيلة

= قال ابن القيم: وما أقسم عليه الرب فهو من آياته، فيجوز أن يكون مقسماً به ولا ينعكس. التبيان في أقسام القرآن: ٣.

(١) في الإتقان: ٤/ ٤٧: «ليس فوقه شيء».

(٢) الواو ساقط من الإتقان: ٤/ ٤٧.

(٣) الواو ساقط من الإتقان: ٤/ ٤٧.

(٤) زيادة من المؤلف.

(٥) في الإتقان: ٤/ ٤٧: «تعالى».

(٦) زيادة من المؤلف.

(٧) هو: أحمد بن محمد بن مردويه أبو بكر الأصفهاني أحد شيوخ السلفي، توفي سنة ثمان وأربعمائة.

انظر: تذكرة الحفاظ: ٤/ ١٢١٢، وطبقات الحفاظ: ٤٤٦.

(٨) زيادة من المؤلف.

(٩) ذرأ: خلق. وفي اللسان: ١/ ٧٩ مادة: (ذرأ): ذرأ في صفات الله عز وجل الذارئ وهو الذي ذرأ الخلق؛ أي خلقهم.

(١٠) برأ: خلق شيئاً بدون مثال. وفي اللسان: ١/ ٣١ مادة: (برأ): برأ الله الخلق يبرؤهم برأ وبروأ: خلقهم.

أو لمنفعة[1]: فالفضيلة كقوله [تعالى][2]: ﴿وَطُورِ سِينِينَ ۝٢ وَهَٰذَا ٱلْبَلَدِ ٱلْأَمِينِ ۝٣﴾ [التين: ٢، ٣]، والمنفعة نحو [قوله تعالى][3]: ﴿وَٱلتِّينِ وَٱلزَّيْتُونِ ۝١﴾ [التين: ١].

وقال غيره: أقسم الله تعالى بثلاثة أشياء؛ بذاته كالآيات السابقة[4]، وبفعله نحو: [قوله تعالى][5]: ﴿وَٱلسَّمَآءِ وَمَا بَنَىٰهَا ۝٥ وَٱلْأَرْضِ وَمَا طَحَىٰهَا ۝٦ وَنَفْسٍ وَمَا سَوَّىٰهَا﴾ [الشمس: ٥ ـ ٧]، وبمفعوله نحو: [قوله تعالى][6]: ﴿وَٱلنَّجْمِ إِذَا هَوَىٰ﴾ [النجم: ١]، ﴿وَٱلطُّورِ ۝١ وَكِتَٰبٍ مَّسْطُورٍ﴾ [الطور: ١، ٢].

والقسم إما ظاهر كالآيات السابقة، وإما مضمر، وهو قسمان:

قسم: دلت عليه اللام نحو: [قوله تعالى][7]: ﴿لَتُبْلَوُنَّ[8] فِىٓ أَمْوَٰلِكُمْ﴾ [آل عمران: ١٨٦].

وقسم: دل عليه المعنى، نحو: [قوله تعالى][9]: ﴿وَإِن مِّنكُمْ إِلَّا وَارِدُهَا﴾ [مريم: ٧١] تقديره: ﴿وَٱللَّهِ﴾.

وقال أبو علي الفارسي[10]: الألفاظ الجارية مجرى القسم ضربان:

أحدهما: ما تكون كغيرها من الأخبار التي ليست بقسم، فلا يجاب بجوابه كقوله [تعالى][11]: ﴿وَقَدْ أَخَذَ مِيثَٰقَكُمْ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ﴾ [الحديد: ٨]، ﴿وَرَفَعْنَا فَوْقَكُمُ ٱلطُّورَ خُذُوا۟﴾ [البقرة: ٦٣]، ﴿فَيَحْلِفُونَ لَهُۥ كَمَا يَحْلِفُونَ لَكُمْ﴾ [المجادلة: ١٨]، وهذا ونحوه يجوز أن يكون قسماً، وأن يكن حالاً لخلوه من الجواب.

---

(١) في (هـ) و(ح): «لفضيلته أو لمنفعته».
(٢) زيادة من المؤلف.
(٣) ساقط من الإتقان: ٤/ ٤٨.
(٤) المذكورة قريباً في سبعة مواضع. انظر صفحة (. . .).
(٥) ساقط من الإتقان: ٤/ ٤٨.
(٦) ساقط من الإتقان: ٤/ ٤٨.
(٧) ساقط من الإتقان: ٤/ ٤٨.
(٨) والتقدير: والله لتبلون.
(٩) ساقط من الإتقان: ٤/ ٤٨.
(١٠) هو: الحسن بن أحمد بن عبد الغفار أبو علي الفارسي النحوي، صاحب المقصور والممدود، والحجة على القراءات وغيرهما، ولد سنة (٢٨٨هـ)، وتوفي سنة (٣٧٧هـ).
انظر: إنباء الرواة: ١/ ٢٧٣، وتاريخ بغداد: ٧/ ٢٧٥، وفيات الأعيان: ٢/ ٨٠.
(١١) زيادة من المؤلف.

والثاني: ما يتلقي بجواب القسم، كقوله: [عز من قائل][1]: ﴿وَإِذْ أَخَذَ ٱللَّهُ مِيثَٰقَ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْكِتَٰبَ لَتُبَيِّنُنَّهُۥ لِلنَّاسِ﴾ [آل عمران: ١٨٧]، ﴿وَأَقْسَمُوا۟ بِٱللَّهِ جَهْدَ أَيْمَٰنِهِمْ لَئِنْ أَمَرْتَهُمْ لَيَخْرُجُنَّ﴾ [النور: ٥٣].

وقال غيره: أكثر الأقسام في القرآن المحذوفة الفعل لا يكون إلا بالواو، فإذا ذكرت الباء أتي بالفعل، كقوله [تعالى][2]: ﴿وَأَقْسَمُوا۟ بِٱللَّهِ﴾ [النور: ٥٣]، ﴿يَحْلِفُونَ بِٱللَّهِ﴾ [التوبة: ٦٢]، ولا تجد الباء مع حذف الفعل، ومن ثم كان خطأ من جعل قسماً [قوله تعالى][3]: ﴿بِٱللَّهِ إِنَّ ٱلشِّرْكَ لَظُلْمٌ﴾ [لقمان: ١٣]، ﴿بِمَا عَهِدَ عِندَكَ﴾ [الزخرف: ٤٩]، ﴿بِحَقٍّ إِن كُنتُ قُلْتُهُۥ فَقَدْ عَلِمْتَهُۥ﴾ [المائدة: ١١٦].

قال ابن القيم[4]: اعلم أنه ﷻ يقسم بأمور على أمور، وإنما يقسم بنفسه [المقدسة][5] الموصوفة بصفاته، وبآياته[6] المستلزمة لذاته وصفاته، وأقسامه ببعض المخلوقات دليل على أنه من عظيم[7] [آياته][8]، فالقسم إما على جملة خبرية ـ وهو الغالب ـ، كقوله [تعالى][9]: ﴿فَوَرَبِّ ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ إِنَّهُۥ لَحَقٌّ﴾ [الذاريات: ٢٣]. وإما على جملة طلبية كقوله [عز من قائل][10]: ﴿فَوَرَبِّكَ لَنَسْـَٔلَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ ۝٩٢ عَمَّا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ ۝٩٣﴾ [الحجر: ٩٢]، مع أن هذا القسم قد يراد به تحقيق المقسم عليه، فيكون من باب الخبر، وقد يراد به تحقيق القسم؛ فالمقسم عليه يراد بالقسم توكيده وتحقيقه، فلا بد أن يكون مما يحسن فيه ذلك[11]، كالأمور الغائبة والخفية إذا أقسم على ثبوتها.

---

(١) زيادة من المؤلف.
(٢) زيادة من المؤلف.
(٣) زيادة من المؤلف.
(٤) في كتابه «التبيان في أقسام القرآن»: ٣ ـ ٤٣ مختصراً.
(٥) ساقط من التبيان لابن القيم: ٣.
(٦) في (هـ) و(ح) والإتقان: ٤/٤٨: «أو بآياته» بأو، وما أثبته من التبيان لابن القيم: ٣.
(٧) في (هـ) و(ح) والإتقان: ٤/٤٩: «على أننا من عظم»، وما أثبته من التبيان: ٣.
(٨) في (هـ): «ذاته» وما أثبته من (ح) والإتقان: ٤/٤٩ والبيان لابن القيم: ٣.
(٩) ساقط من الإتقان: ٤/٤٩.
(١٠) ساقط من الإتقان: ٤/٤٩، وفي التبيان: ٢: «تعالى».
(١١) في (هـ) و(ح) والإتقان: ٤/٤٩ زيادة الواو هكذا «وذلك» والسياق يقتضي حذفها لأن لفظ «ذلك» فاعل «يحسن».

فأما الأمور الظاهرة المشهورة[1] كالشمس والقمر، والليل والنهار، والسماء والأرض، فهذه يقسم بها ولا يقسم عليها، وما أقسم عليه الربُّ فهو من آياته، فيجوز أن يكون مقسماً به ولا ينعكس، وهو سبحانه [وتعالى][2] يذكر جواب القسم تارة وهو الغالب، وبحذفه أخرى[3]، كما يحذف جواب «لو» كثيراً للعلم به.

والقسم لما كان يكثر في الكلام، اختصر، فصار فعل القسم يحذف، ويكتفي بالباء، ثم عوض[4] من الباء الواو في الأسماء الظاهرة، والتاء في أسماء الله[5] [جل شأنه][6]، كقوله [عز من قائل][7]: ﴿وَتَٱللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَٰمَكُم﴾ [الأنبياء: ٥٧].

قال: ثم هو سبحانه [وتعالى][8] يقسم على أصول الإيمان التي تجب على الخلق معرفتها؛ تارة يقسم على التوحيد، وتارة يقسم على أن القرآن حقٌ، وتارة على أن الرسول حقٌ، وتارة على الجزاء والوعد والوعيد، وتارة يقسم على حال الإنسان.

فالأول: كقوله [تعالى][9]: ﴿وَٱلصَّٰٓفَّٰتِ صَفًّا ۝١﴾ إلى قوله: ﴿إِنَّ إِلَٰهَكُمْ لَوَٰحِدٌ﴾ [الصافات: ١ ـ ٤].

والثاني: كقوله [تعالى][10]: ﴿۞ فَلَآ أُقْسِمُ بِمَوَٰقِعِ ٱلنُّجُومِ ۝٧٥ وَإِنَّهُۥ لَقَسَمٌ لَّوْ تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ ۝٧٦ إِنَّهُۥ لَقُرْءَانٌ كَرِيمٌ ۝٧٧﴾ [الواقعة: ٧٥ ـ ٧٧].

والثالث: كقوله: ﴿يسٓ ۝١ وَٱلْقُرْءَانِ ٱلْحَكِيمِ ۝٢ إِنَّكَ لَمِنَ ٱلْمُرْسَلِينَ ۝٣﴾

---

(١) في (هـ): «المشهودة الظاهرة» وما أثبته من (ح) كما في التبيان في أقسام القرآن: ٣.
(٢) ساقط من (هـ) و(ح) مثبت في الإتقان: ٤/ ٤٩.
(٣) إن جواب القسم محذوف، والتقدير: والقرآن ذي الذكر لتبعثن، ونحو ذلك. انظر: التبيان في أقسام القرآن: . . .، وفتح القدير: ٤/ ٤١٩.
(٤) في الإتقان: ٤/ ٤٩: «عرض».
(٥) في (هـ) و(ح) والإتقان: ٤/ ٣٩: «في اسم الله» وما أثبته من التبيان: ٤.
(٦) في الإتقان: ٤/ ٤٩: «تعالى».
(٧) زيادة من المؤلف.
(٨) ساقط من (هـ) و(ح) مثبت في الإتقان: ٤/ ٤٩.
(٩) زيادة من المؤلف.
(١٠) زيادة من المؤلف.

[يس: ١ ـ ٣]، ﴿وَالنَّجْمِ إِذَا هَوَىٰ ۝ مَا ضَلَّ صَاحِبُكُمْ وَمَا غَوَىٰ ۝ ...﴾ الآيات [النجم: ١ ـ ٥].

والرابع: كقوله [تعالى][1]: ﴿وَالذَّارِيَاتِ ذَرْوًا ۝﴾ إلى قوله: ﴿إِنَّمَا تُوعَدُونَ لَصَادِقٌ ۝ وَإِنَّ الدِّينَ لَوَاقِعٌ ۝﴾ [الذاريات: ١ ـ ٦].

والخامس: كقوله: ﴿وَاللَّيْلِ إِذَا يَغْشَىٰ ۝﴾ إلى قوله: ﴿إِنَّ سَعْيَكُمْ لَشَتَّىٰ ۝﴾ الآيات [الليل: ١ ـ ٤] ﴿وَالْعَادِيَاتِ﴾ إلى قوله: ﴿إِنَّ الْإِنسَانَ لِرَبِّهِ لَكَنُودٌ ۝﴾ [العاديات: ١ ـ ٦]، ﴿وَالْعَصْرِ ۝ إِنَّ الْإِنسَانَ لَفِي خُسْرٍ ۝ ...﴾ إلى آخرها [العصر: ١، ٣][2]، ﴿وَالتِّينِ﴾ إلى قوله: ﴿لَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنسَانَ فِي أَحْسَنِ تَقْوِيمٍ ۝ ...﴾ الآيات [التين: ١ ـ ٨]، ﴿لَا أُقْسِمُ بِهَٰذَا الْبَلَدِ ۝﴾ إلى قوله: ﴿لَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنسَانَ فِي كَبَدٍ ۝﴾ [البلد: ١ ـ ٤].

قال: وأكثر ما يحذف الوجوب إذا كان في نفس المقسم به دلالة على المقسم عليه، فإن المقصود يحصل بذكره، فيكون حذف المقسم عليه أبلغ وأوجز كقوله [ﷻ][3]: ﴿ص ۚ وَالْقُرْآنِ ذِي الذِّكْرِ﴾ [ص: ١]، [فإن المقسم به من تعظيم القرآن][4]، ووصفه بأنه «ذو الذكر» المتضمن لتذكير العباد ما يحتاجون إليه، والشرف، والقدر، ما يدل على المقسم عليه، وهو كونه حقاً من عند الله غير مفترى كما يقوله الكافرون، ولهذا قال كثيرون: إن تقدير الجواب (إن القرآن لحق)، وهذا مطرد [في كل ما شابه ذلك][5] كقوله [جل شأنه][6]: ﴿ق ۚ وَالْقُرْآنِ الْمَجِيدِ﴾ [ق: ١] وقوله [تعالى][7]: ﴿لَا أُقْسِمُ بِيَوْمِ الْقِيَامَةِ﴾ [القيامة: ١]، فإنه يتضمن إثبات المعاد، وقوله [جل شأنه][8]: ﴿وَالْفَجْرِ...﴾ الآيات [الفجر: ١]، فإنها أزمان[9] تتضمن أفعالاً معظمة من المناسك وشعائر الحج

---

(١) زيادة من المؤلف.
(٢) ساقط من الإتقان: ٤/ ٥٠.
(٣) زيادة من المؤلف.
(٤) في الإتقان: ٤/ ٥٠: «فإنه في القسم به من تعظيم القرآن».
(٥) في (هـ) و(ح): «في كل شأن ذلك» وما أثبته من الإتقان: ٤/ ٥١.
(٦) زيادة من المؤلف.
(٧) زيادة من المؤلف.
(٨) زيادة من المؤلف.
(٩) أي المذكورة في الآيات: ﴿وَالْفَجْرِ ۝ وَلَيَالٍ عَشْرٍ ۝﴾ فإنها العشر الأول من ذي =

التي هي عبودية محضة لله [تعالى][1] وذل وخضوع لعظمته، وفي ذلك تعظيم ما جاء به محمد وإبراهيم ـ عليهما الصلاة والسلام ـ، قال: ومن لطائف القسم [قوله][2] [عز من قائل][3]: ﴿وَالضُّحَىٰ ۝١ وَاللَّيْلِ إِذَا سَجَىٰ ۝٢...﴾ الآيات [الضحى: ١، ٢]، أقسم تعالى على إنعامه على رسوله وإكرامه له؛ وذلك متضمن لتصديقه له، فهو قسم على النبوة والمعاد، وأقسم بآيتين عظيمتين من آياته. وتأمل مطابقة هذا القسم وهو نور الوحي الذي وافاه بعد احتباسه عنه، حتى قال أعداؤه: ودّع محمداً ربُّه[4]، فأقسم بضوء النهار بعد ظلمة الليل على ضوء الوحي ونوره بعد ظلمة احتباسه واحتجابه[5][6].

= الحجة، وهو قول ابن عباس ومجاهد؛ لأنها أيام الاهتمام بنسك الحج. انظر: محاسن التأويل: ١٧/ ٦١٤٤.

(١) ساقط من (هـ) و(ح) وما أثبته من الإتقان: ٤/ ٥٠.

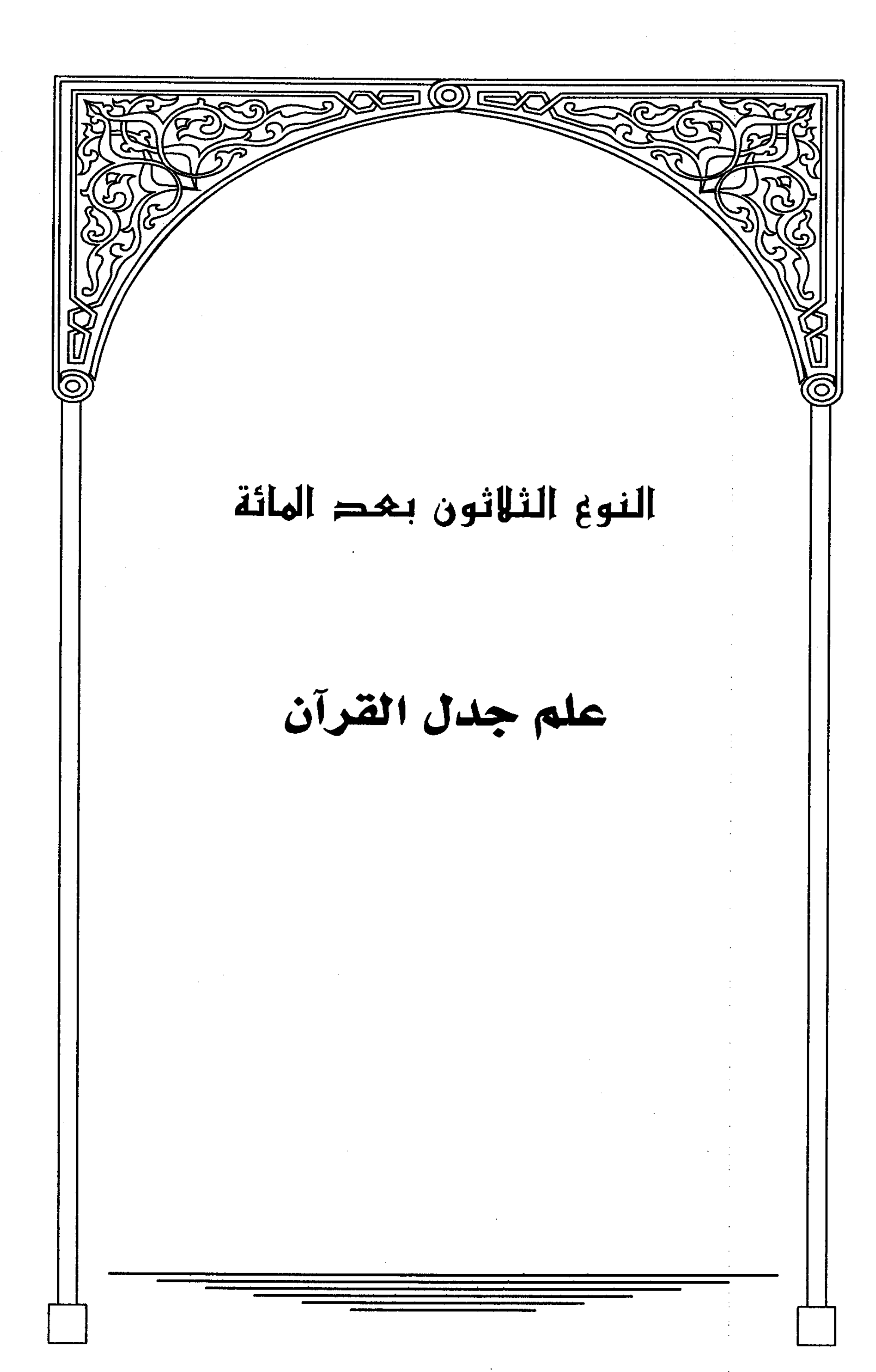
(٢) ساقط من (ح).

(٣) زيادة من المؤلف.

(٤) في تفسير ابن كثير: ٤/ ٥٢٢. قال العوفي عن ابن عباس: لما نزل على رسول الله ﷺ القرآن أبطأ عنه جبريل أياماً فتغير بذلك، فقال المشركون: ودعه ربه وقلاه، فأنزل الله: ﴿مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَىٰ ۝٣﴾ وهذا قسم منه تعالى بالضحى وما جعل فيه من الضياء.

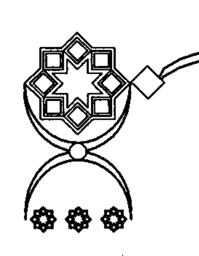
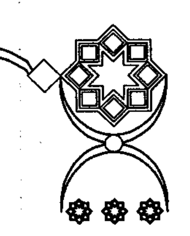
(٥) انتهى النقل عن «التبيان في أقسام القرآن» لابن القيم: ٣ ـ ٤٣ مختصراً.

(٦) وأيضاً انتهى نقل المؤلف عن الإتقان: ٤/ ٤٦ ـ ٥١.



النوع الثلاثون بعد المائة

علم جدل القرآن

النوع الثلاثون بعد المائة

علم جدل القرآن[1][2]

أفرد هذا النوع[3] بالتصنيف نجم الدين الطوفي[4].

قال العلماء[5]: قد اشتمل القرآن العظيم على جميع أنواع البراهين والأدلة، وما من برهان ودلالة وتقسيم [وتحذير ـ يُبْنَى][6] من كليات المعلومات العقلية والسمعية إلا وكتاب الله قد نطق به، لكن أورده على عادة العرب، دون دقائق طرق المتكلمين، لأمرين:

أحدهما: بسبب ما قاله [جل شأنه][7]: ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَا مِن رَّسُولٍ إِلَّا بِلِسَانِ قَوْمِهِۦ لِيُبَيِّنَ لَهُمْ﴾ [إبراهيم: ٤].

والثاني: أن المائل إلى طريق المحاجة هو العاجز عن إقامة الحجة [بالجلي][8] من الكلام؛ فإن من استطاع أن يفهم بالأوضح الذي يفهمه الأكثرون لم يتخط[9] إلى الأغمض الذي لا يعرفه إلا الأقلون؛ ولم يكن

(١) هذا النوع منقول عن الإتقان: ٤/ ٥٢ ـ ٥٧ النوع الثامن والستين «في جدل القرآن».

(٢) الجدل: من جَدَل يَجْدِلُ جَدْلًا والاسم الجَدَلُ وهو شدة الخصومة. من جدلت الحبل: أي أحكمت فتله.

انظر: مختار الصحاح: ٩٦، واللسان: ١١/ ١٠٣ مادة: (جدل)، والمفردات للراغب: ٨٩، ومناهج الجدل في القرآن الكريم للدكتور زاهر الألمعي: ١٩.

(٣) في الإتقان: ٤/ ٥٢: «أفرده».

(٤) هو: سليمان بن عبد القوي بن عبد الكريم أبو الربيع المعروف بنجم الدين الطوفي الشيعي صاحب مختصر الروضة، ولد سنة (٦٥٧هـ)، وتوفي سنة (٧١٦هـ).

انظر: الدرر الكامنة: ٢/ ٢٤٩، وذيل طبقات الحنابلة: ٤/ ٣٦٦.

(٥) قاله الزركشي في البرهان: ٢/ ٢٤.

(٦) في البرهان: ٢/ ٢٤: «وتحديد شيء».

(٧) زيادة من المؤلف.

(٨) في الإتقان: ٤/ ٥٢، والبرهان: ٢/ ٢٤: «بالجليل» والجلي: الواضح.

(٩) في (هـ) و(ح) والإتقان: ٤/ ٥٢: «لم ينحط» وما أثبته من البرهان: ٢/ ٢٤.

ملغزاً[1]، فأخرج تعالى مخاطباته في محاجة خلقه في [أجل][2] صورة، ليفهم العامة [من جليلها][3] ما يقنعهم، وتلزمهم الحجة، وتفهم الخواص من أثنائها ما يربى على ما أدركه فهم الخطباء[4].

وقال ابن أبي الأصبع[5]: زعم الجاحظ أن المذهب الكلامي[6] لا يوجد منه شيء في القرآن، وهو مشحون به، وتعريفه: أنه احتجاج المتكلم على ما يريد إثباته بحجة تقطع المعاند له فيه على طريقة أرباب الكلام.

ومنه نوع منطقي تستنتج منه النتائج الصحيحة من المقدمات الصادقة، فإن الإسلاميين من أهل هذا العلم ذكروا أن أول سورة (الحج) إلى قوله [تعالى][7]: ﴿وَأَنَّ ٱللَّهَ يَبْعَثُ مَن فِي ٱلْقُبُورِ﴾ [الحج: ٧]. خمس نتائج تستنتج من عشر مقدمات:

قوله: ﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلْحَقُّ﴾ [الحج: ٦]؛ لأنه [قد][8] ثبت عندنا بالخبر المتواتر[9] أنه تعالى أخبر بزلزلة الساعة معظماً لها، وذلك مقطوع بصحته؛ [لأنه خبر][10] أخبر به من ثبت صدقه عمن ثبتت [قدرته][11] منقول إلينا بالتواتر فهو حق، ولا يخبر بالحق عما سيكون إلا بالحق، فالله هو الحق.

وأخبر ﴿وَأَنَّهُۥ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ [الحج: ٦] لأنه أخبر عن أهوال الساعة بما أخبر، وحصول فائدة هذا الخبر موقوفة على إحياء الموتى، ليشاهدوا تلك

---

(١) ملغزاً: من ألغز يلغز إلغازاً فهو ملغز يقال: ألغز الكلام وألغز فيه: عمى مراده وأضمره على خلاف ما أظهره. انظر: اللسان: ٥/ ٤٠٥ مادة: (لغز).

(٢) في الإتقان: ٤/ ٥٢: «أجلى».

(٣) في (هـ) و(ح): «جبلتها»، وما أثبته من الإتقان ٤/ ٥٢، والبرهان ٢/ ٢٤.

(٤) انتهى النقل من البرهان: ٢/ ٢٤.

(٥) في بديع القرآن: ٣٧، ٣٨.

(٦) المقصود بالمذهب الكلامي هو مذهب علماء المنطق.

(٧) زيادة من المؤلف.

(٨) ساقط من (هـ) و(ح) مثبت من الإتقان: ٤/ ٥٣.

(٩) الخبر المتواتر هو: ما نقله من يحصل العلم بصدقهم ضرورة عن مثلهم من أوله إلى آخره. تدريب الراوي للسيوطي: ٢/ ١٧٢.

(١٠) في (ح): «لا خبر».

(١١) ساقط من (ح).

الأهوال التي [يعملها الله][1] من أجلهم، وقد ثبت أنه قادر على كل شيء[2].

ومن الأشياء إحياء الموتى فهو يحيي الموتى.

وأخبر [تعالى][3] أنه على كل شيء قدير لأنه أخبر أنه من يتبع الشياطين ومن يجادل فيه بغير علم يذقه عذاب السعير، ولا يقدر على ذلك إلا من هو على كل شيء قدير، [فهو على كل شيء قدير][4].

وأخبر [جل شأنه][5] ﴿وَأَنَّ ٱلسَّاعَةَ ءَاتِيَةٌ لَّا رَيْبَ فِيهَا﴾ [الحج: ٦] لأنه أخبر بالخبر الصادق أنه خلق الإنسان من تراب، إلى قوله: ﴿لِكَيْلَا يَعْلَمَ مِنۢ بَعْدِ عِلْمٍ شَيْـًٔا﴾ [الحج: ٥]. وضرب لذلك مثلاً بالأرض الهامدة التي ينزل عليها الماء، فتهتز وتربو[6] وتنبت من كل زوج بهيج[7]، ومن خلق الإنسان على ما أخبر به فأوجده بالحق ثم أعدمه بالموت ثم يعيده بالبعث، وأوجد الأرض بعد العدم فأحياها بالخلق، ثم أماتها بالمَحْل[8]، ثم أحياها بالخصب؛ وصدق خبره في ذلك كله ـ بدلالة الواقع المشاهد على المتوقع الغائب؛ حتى انقلب الخبر عيانا ـ صدق خبره في الإتيان بالساعة.

ولا يأتي بالساعة إلا من يبعث من في القبور؛ لأنها عبارة عن مدة تقوم فيها الأموات للمجازاة، فهي آتية لا ريب فيها، وهو ﷻ يبعث من في القبور[9].

---

(١) في (هـ) و(ح): «نقلها الله» وما أثبته من الإتقان: ٤/ ٥٣.

(٢) في (هـ) زيادة كلمة «قدير» هكذا «أنه قادر على كل شيء قدير» والسياق يقتضي حذفها كما في (ح) والإتقان: ٤/ ٥٣.

(٣) زيادة من المؤلف.

(٤) ما بين المعقوفين ساقط من (هـ) و(ح) مثبت في الإتقان: ٤/ ٥٣.

(٥) ساقط من الإتقان: ٤/ ٥٣.

(٦) تربو: من ربا يربو ربوة إذا زاد وعلا وتربو؛ أي تزيد وتعلو.
انظر: المفردات للراغب: ١٨٧ مادة: (ربو).

(٧) بهيج: أي حسن اللون. وفي المفردات للراغب: ٦٣ مادة: (بهيج) البهجة: حسن اللون وظهور السرور، وقد بهج فهو بهيج. قال تعالى: ﴿وَأَنۢبَتْنَا فِيهَا مِن كُلِّ زَوْجٍۭ بَهِيجٍ﴾ [الحج: ٥].

(٨) والمَحْل: نقيض الخِصْب، وجمعه مُحول وأمحال وأيضاً المحل: الجدب وهو انقطاع المطر ويبس الأرض من الكلاء. اللسان: ١١/ ٦١٦ مادة: (محل).

(٩) انتهى كلام ابن أبي الأصبع: ٣٧، ٣٨.

وقال غيره[1]: استدل[2] سبحانه [وتعالى][3] على المعاد الجسماني بضروب:

أحدها: قياس الإعادة على الابتداء، [كما][4] قال تعالى: ﴿كَمَا بَدَأَكُمْ تَعُودُونَ﴾ [الأعراف: ٢٩]، ﴿كَمَا بَدَأْنَآ أَوَّلَ خَلْقٍ نُّعِيدُهُۥ﴾ [الأنبياء: ١٠٤]، ﴿أَفَعَيِينَا بِٱلْخَلْقِ ٱلْأَوَّلِ﴾ [ق: ١٥].

ثانيها: قياس الإعادة على خلق السماوات والأرض بطريق الأولى، قال [تعالى][5]: ﴿أَوَلَيْسَ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ بِقَٰدِرٍ . . .﴾ الآية [يس: ٨١].

ثالثها: قياس الإعادة على إحياء الأرض بعد موتها بالمطر والنبات.

رابعها: قياس الإعادة على إخراج النار من الشجر الأخضر.

وقد روى الحاكم وغيره أن أبي بن خلف[6] جاء يعظم فضتّه، فقال: أيحيي الله هذا بعدما بلي ورمّ! فأنزل الله [جل شأنه][7]: ﴿قُلْ يُحْيِيهَا ٱلَّذِىٓ أَنشَأَهَآ أَوَّلَ مَرَّةٍ﴾ [يس: ٧٩][8]، فاستدل سبحانه [وتعالى][9] برد النشأة الأخرى إلى الأولى، والجمع بينهما بعلة الحدوث. ثم زاد في [الاحتجاج][10] بقوله عز من قائل: ﴿ٱلَّذِى جَعَلَ لَكُم مِّنَ ٱلشَّجَرِ ٱلْأَخْضَرِ نَارًا﴾ [يس: ٨٠]، وهذا[11] في غاية البيان في رد الشيء إلى نظيره، والجمع بينهما من حيث تبديل الأعراض [عليهما][12].

---

(١) هو الزركشي. قاله في البرهان: ٢/ ٢٦.

(٢) وعبارة البرهان: «ومن ذلك الاستدلال على المعاد الجسماني بضروب».

(٣) ساقط من(هـ) و(ح) مثبت في الإتقان: ٤/ ٥٣.

(٤) ساقط من (هـ) و(ح) مثبت في الإتقان: ٤/ ٥٣.

(٥) ساقط من (هـ) و(ح) مثبت في الإتقان: ٤/ ٥٣.

(٦) سيرة ابن هشام: ١/ ٣٨٧.

(٧) زيادة من المؤلف.

(٨) لم أجد في المستدرك قصة أُبي بن خلف ولكن وجدت قصة العاص بن وائل. انظر: المستدرك، كتاب التفسير، تفسير سورة يس: ٢/ ٤٢٩.

(٩) ساقط من(هـ) و(ح) مثبت في الإتقان: ٤/ ٥٤.

(١٠) في الإتقان: ٤/ ٥٤: «الحجاج» كما في البرهان: ٢/ ٢٦.

(١١) في الإتقان: ٤/ ٥٤: «وهذه».

(١٢) في (هـ) و(ح): «عليها»، وما أثبته من الإتقان: ٤/ ٥٤، والبرهان: ٢/ ٢٦.

خامسها: في قوله تعالى: ﴿وَأَقْسَمُوا بِاللَّهِ جَهْدَ أَيْمَانِهِمْ لَا يَبْعَثُ اللَّهُ مَن يَمُوتُ بَلَىٰ . . .﴾ [النحل: ٣٨، ٣٩] الآيتين وتقريرهما[١] أن اختلاف المختلفين في الحق لا يوجب انقلاب الحق في نفسه؛ وإنما تختلف الطرق الموصلة إليه، والحق في نفسه واحد، فلما ثبت أن هنا حقيقة موجودة لا محالة، وكان لا سبيل لنا في حياتنا إلى الوقوف عليها وقوفاً يوجب الائتلاف، ويرفع عنا الاختلاف، إذ كان الاختلاف مركوزاً في فِطَرنا وكان لا يمكن ارتفاعه وزواله إلا بارتفاع هذه الجِبلّة[٢]، ونقلها إلى جبلة[٣] غيرها، صح ضرورة أن لنا حياة أخرى غير هذه الحياة، فيها يرتفع الخلاف والعناد، وهذه هي الحالة التي وعد الله [جل شأنه][٤] بالمصير إليها، فقال: ﴿وَنَزَعْنَا مَا فِي صُدُورِهِم مِّنْ غِلٍّ﴾ [الأعراف: ٤٣]، [حقد][٥] فقد صار الخلاف الموجود كما ترى أوضح دليل على كون البعث الذي ينكره المنكرون. كذا قرره ابن السِيْد[٦][٧].

ومن ذلك الاستدلال على أن صانع العالم واحد، بدلالة التمانع[٨] المشار إليها في قوله [جل شأنه][٩]: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾ [الأنبياء: ٢٢]؛ لأنه لو كان للعالم صانعان لكان لا يجري تدبيرهما على نظام، ولا يتسق على إحكام، ولكان العجز يلحقهما أو أحدهما؛ وذلك لأنه لو أراد أحدهما إحياء جسم وأراد الآخر إماتته؛ فإما أن تنفذ إرادتهما فتتناقض

---

(١) في البرهان: ٢/ ٢٧: «وتقريرها».

(٢) الجبلة: الخِلقة. وفي التنزيل العزيز: ﴿وَالْجِبِلَّةَ الْأَوَّلِينَ﴾ [الشعراء: ١٨٤]. اللسان: ١١/ ٩٨ مادة: (جبل).

(٣) في (هـ) و(ح) والإتقان: «صورة» وما أثبته من البرهان: ٢/ ٢٧.

(٤) زيادة من المؤلف.

(٥) ساقط من (هـ) و(ح) والبرهان: ٢/ ٢٧ وما أثبته من الإتقان: ٤/ ٥٤.

(٦) هو: عبد الله بن محمد ابن السيد أبو محمد البطلوسي النحوي، من تصانيفه: المثلث والاقتضاب، ولد سنة (٤٤٤هـ)، وتوفي سنة (٥٢١هـ). السيد: بكسر السين المهملة وسكون الياء المثناة من تحتها وبعدها دال مهملة، وهو من جملة أسماء الذئب.

انظر: بغية الوعاة للسيوطي: ٢٨٨، والديباج المذهب لابن فرحون: ١/ ٢٤١، والشذرات لابن العماد: ٤/ ٦٤.

(٧) نقلاً عن البرهان للزركشي: ٢/ ٢٦، ٢٧ بحذف قليل.

(٨) دلالة التمانع: وهي لو كان للعالم صانعان لفسد نظامه. انظر: شرح الطحاوية: ٣٢.

(٩) زيادة من المؤلف.

لاستحالة تجزيء الفعل إن فرض الاتفاق، أو لامتناع اجتماع الضدين إن فرض الاختلاف، وإما ألا تنفذ إرادتهما، فيؤدي إلى عجزهما، أو لا تنفذ إرادة أحدهما فيؤدي إلى عجزه، والإله لا يكون عاجزاً[1].

فصل:

من الأنواع المصطلح عليها في علم الجدل السبر[2] والتقسيم[3]. ومن أمثلته قوله (عز من قائل)[4]: ﴿ثَمَٰنِيَةَ أَزْوَٰجٍ مِّنَ ٱلضَّأْنِ ٱثْنَيْنِ . . .﴾ الآيتين [الأنعام: ١٤٣، ١٤٤]، فإن الكفار [لما حرّموا][5] ذكور الأنعام تارة وإناثها أخرى، رد تعالى عليهم بطريق السبر والتقسيم فقال: إن الخلق لله، خلق من كل زوج مما ذكر ذكراً وأنثى، فمم جاء تحريم ما ذكرتم؟ أي ما علته؟ لا يخلو إما أن يكون من جهة الذكورة أو الأنوثة، أو اشتمال الرحم الشامل لهما، أو لا يُدرَى له علة، وهي التعبدي، بأن أخذ ذلك عن الله [تعالى][6]، والأخذ عن الله [تعالى][7]، إما بوحي وإرسال رسول، أو سماع كلامه ومشاهدة تلقي ذلك عنه، وهو معنى قوله [تعالى][8]: ﴿أَمْ كُنتُمْ شُهَدَآءَ إِذْ وَصَّىٰكُمُ ٱللَّهُ بِهَٰذَآ﴾ [الأنعام: ١٤٤]، فهذه وجوه التحريم؛ لا تخرج عن واحد منها.

والأول: يلزم عليه أن يكون جميع الذكور حراماً.

والثاني: يلزم عليه أن يكون جميع الإناث حراماً.

---

(١) نقلاً عن البرهان: ٢/ ٢٥.

(٢) وفي اللسان مادة: (سبر): ٤/ ٣٤٠.

السبر: التجربة، وسبر الشيء سبراً حزره وخبره، واسبر لي ما عنده؛ أي أعلمْه.

(٣) هو: اتخاذ المجادل سبيلاً لإبطال دعوى من يجادله ويكون ذلك بحصر الأوصاف للموضوع الذي يجادل منه، ثم يبين أنه ليس في أحد هذه الأوصاف خاصية تسوغ قبول الدعوى فيه، فتبطل دعوى الخصم عن طريق هذا الحصر المنطقي للموضوع. مناهج الجدل للدكتور زاهر الألمعي: ٦٨.

(٤) في الإتقان: ٤/ ٥٥: «تعالى».

(٥) في (هـ) و(ح): «حرمها» وما أثبته من الإتقان: ٤/ ٥٥.

(٦) ساقط من (هـ) و(ح) مثبت من الإتقان: ٤/ ٥٥.

(٧) ساقط من (هـ) و(ح) مثبت من الإتقان: ٤/ ٥٥.

(٨) ساقط من الإتقان: ٤/ ٥٥.

والثالث: [يلزم][1] عليه تحريم الصنفين معاً، فبطل ما فعلوه من تحريم بعض في حالة وبعض في حالة؛ لأن العلة على ما ذكر تقتضي إطلاق التحريم، والأخذ عن الله [جل شأنه][2] بلا واسطة باطل ولم يدعوه، وبواسطة رسول كذلك؛ لأنه لم يأت رسول قبل النبي ﷺ، وإذا بطل جميع ذلك ثبت المُدَّعَى، وهو أن ما قالوه افتراء على الله وضلال.

ومنها القول بالموجب، قال ابن أبي الأصبع: وحقيقته رد كلام الخصم من فحوى كلامه[3].

وقال غيره: هو قسمان:

أحدهما: أن تقع صفةٌ في كلام الغير كناية عن شيء أثبت له حكم، فيثبتها لغير ذلك الشيء كقوله تعالى: ﴿يَقُولُونَ لَئِن رَّجَعْنَآ إِلَى ٱلْمَدِينَةِ لَيُخْرِجَنَّ ٱلْأَعَزُّ مِنْهَا ٱلْأَذَلَّ وَلِلَّهِ ٱلْعِزَّةُ ...﴾ الآية، فـ«الأعز»[4] وقعت في كلام المنافقين كناية عن فريقهم، و«الأذل» عن فريق المؤمنين، وأثبت المنافقون لفريقهم إخراج المؤمنين من المدينة، فأثبت الله [جل شأنه][5] في الرد عليهم صفة العز لغير فريقهم، وهو الله ورسوله والمؤمنون، وكأنه قيل: صحيح ذلك، ليخرجن الأعز منها الأذل، لكن هم الأذل المخرَج، والله ورسوله الأعز المخرِج.

والثاني: حمل لفظ وقع في كلام الغير على خلاف مراده مما يحتمله بذكر متعلقه، [قال السيوطي رحمه الله][6]: ولم أر من أورد له مثالاً من القرآن، وقد ظفرت بآية منه وهي قوله [تعالى][7]: ﴿وَمِنْهُمُ ٱلَّذِينَ يُؤْذُونَ ٱلنَّبِيَّ وَيَقُولُونَ هُوَ أُذُنٌ قُلْ أُذُنُ خَيْرٍ لَّكُمْ﴾ [التوبة: ٦١].

ومنها التسليم[8]: وهو أن يفرض المحال، إما منفياً أو مشروطاً بحرف

---

(١) في الإتقان: ٤/ ٥٥: «يحرم» وهو خطأ.

(٢) زيادة من المؤلف.

(٣) فحوى كلامه: مضمونه ومرماه الذي يتجه إليه القائل. المعجم الوسيط: ٢/ ٦٨٣.

(٤) في (هـ) و(ح): «فالعزة» وما أثبته من الإتقان: ٤/ ٥٦.

(٥) زيادة من المؤلف.

(٦) زيادة من المؤلف بين كلام السيوطي.

(٧) زيادة من المؤلف.

(٨) في (ح): «التقسيم».

الامتناع، لكون المذكور ممتنع الوقوع لامتناع وقوع شرطه، ثم يسلم وقوع ذلك تسليماً جدلياً. ويدل على عدم فائدة ذلك على تقدير وقوعه، كقوله تعالى: ﴿مَا اتَّخَذَ اللَّهُ مِن وَلَدٍ وَمَا كَانَ مَعَهُ مِنْ إِلَٰهٍ ۚ إِذًا لَّذَهَبَ كُلُّ إِلَٰهٍ بِمَا خَلَقَ وَلَعَلَا بَعْضُهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ ۚ سُبْحَانَ اللَّهِ عَمَّا يَصِفُونَ ﴿٩١﴾﴾ [المؤمنون: ٩١]. المعنى: ليس مع الله من إله، ولو سلم أن معه سبحانه [وتعالى][١] إلهاً لزم من ذلك التسليم ذهاب كل إله من الاثنين بما خلق، وعلو بعضهم على بعض، فلا يتم في العالم أمر، ولا ينفذ حكم، ولا تنظم أحواله؛ والواقع خلاف ذلك، ففرض إليهن فصاعداً محال لما يلزم منه المحال.

ومنها الإسجال[٢]: وهو الإتيان بألفاظ تسجل على المخاطب وقوع ما خوطب به نحو: [قوله تعالى][٣]: ﴿رَبَّنَا وَآتِنَا مَا وَعَدتَّنَا عَلَىٰ رُسُلِكَ﴾ [آل عمران: ١٩٤]، ﴿رَبَّنَا وَأَدْخِلْهُمْ جَنَّاتِ عَدْنٍ الَّتِي وَعَدتَّهُمْ﴾ [غافر: ٨]، فإن في ذلك إسجالاً بالإتيان والإدخال حيث وصفا بالوعد من الله الذي لا يخلف وعده.

ومنها الانتقال[٤]: هو أن ينتقل المستدل إلى استدلال غير الذي كان آخذاً فيه لكون الخصم لم يفهم وجه الدلالة من الأول، كما جاء في مناظرة الخليل [عليه السلام مع][٥] الجبّار لما قال له: ﴿رَبِّيَ الَّذِي يُحْيِي وَيُمِيتُ﴾ [البقرة: ٢٥٨]، فأجاب[٦] الجبّار: ﴿أَنَا أُحْيِي وَأُمِيتُ﴾ ثم دعا بمن وجب عليه القتل فأعتقه، ومن لا يجب عليه [القتل][٧] فقتله، فعلم الخليل [عليه السلام][٨] أنه لم

---

(١) ساقط من (هـ) و(ح) مثبت في الإتقان: ٤/ ٥٦.

(٢) وهو أن تثبت على لسان خصمك ألفاظاً في سياق آخر تسجل به عليه ما كان عنده محل شبهة وإنكار. مناهج الجدل، د. زاهر الألمعي: ٨٢.

(٣) زيادة من المؤلف.

(٤) وهو: أن ينتقل المستدل من دليل إلى دليل، أو من مثال إلى مثال لعدم فهم الخصم وجه الدلالة من الدليل أو المثال الأول، أو عند فهمه وجه الدلالة ولكنه يقصد المغالطة فيأتي بدليل أو مثال آخر لا يجد الخصم معه مفراً دون الانقطاع أو التسليم. مناهج الجدل، د. زاهر الألمعي: ٨٢.

(٥) ساقط من الإتقان: ٤/ ٥٦.

(٦) في الإتقان: ٤/ ٥٦: «فقال».

(٧) ساقط من الإتقان: ٤/ ٥٦.

(٨) ساقط من الإتقان: ٤/ ٥٦.

يفهم معنى الإحياء والإماتة، أو علم ذلك وغالط بهذا الفعل فانتقل عليه السلام إلى استدلال لا يجد الجبار له وجهاً يتخلص به منه فقال: ﴿فَإِنَّ ٱللَّهَ يَأْتِي بِٱلشَّمْسِ مِنَ ٱلْمَشْرِقِ فَأْتِ بِهَا مِنَ ٱلْمَغْرِبِ﴾ [البقرة: ٢٥٨]، فانقطع الجبّار وبهت، ولم يمكنه أن يقول: أنا الآتي بها من المشرق؛ لأن من هو أسن منه يكذبه.

ومنها المناقضة: [وهي][1] تعليق أمر على مستحيل، إشارة إلى استحالة وقوعه كقوله: ﴿وَلَا يَدْخُلُونَ ٱلْجَنَّةَ حَتَّىٰ يَلِجَ ٱلْجَمَلُ فِي سَمِّ ٱلْخِيَاطِ﴾ [الأعراف: ٤٠][2].

ومنها مجاراة الخصم ليعثر، بأن يسلم بعض مقدماته، حيث يراد تبكيته وإلزامه، كقوله تعالى: ﴿قَالُوٓا۟ إِنْ أَنتُمْ إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُنَا تُرِيدُونَ أَن تَصُدُّونَا عَمَّا كَانَ يَعْبُدُ ءَابَآؤُنَا فَأْتُونَا بِسُلْطَٰنٍ[3] مُّبِينٍ ﴿١٠﴾ قَالَتْ لَهُمْ رُسُلُهُمْ إِن نَّحْنُ إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ . . .﴾ الآية [إبراهيم: ١٠، ١١].

فقولهم[4]: ﴿إِن نَّحْنُ إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ . . .﴾ الآية، فيه اعتراف الرسل بكونهم مقصورين على البشرية، فكأنهم سلموا انتفاء الرسالة عنهم، وليس مراداً، بل هو من مجازاة الخصم ليعثر؛ فكأنهم قالوا: ما ادعيتم من كوننا بشراً حق [لا ننكره][5] ولكن هذا لا ينافي أن يمنَّ الله تعالى علينا بالرسالة[6].

---

(١) في (هـ) و(ح): «وهو» وما أثبته من الإتقان: ٤/٥٦.

(٢) سم الخياط: خرق الإبرة. وفي المفردات للراغب: ١٦١ مادة: (خيط). الخياط: الإبرة التي يخاط بها.

(٣) سلطان: حجة وبينة يريدون به دليل ملموس من خوارق العادات.
انظر: المفردات للراغب: ٢٣٨.. مادة: (سلط)، وتفسير السعدي: ٤/١٢٨.

(٤) في (ح): «فقولكم».

(٥) في (ح): «ننكره» بدون «لا».

(٦) انتهى النقل من الإتقان: ٤/٥٢ ـ ٥٧.

فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة